

مذكرات كيسلر الديبلوماسية

من القرن السابع عشر
حتى بداية الحرب الباردة

ترجمة : مالك فاضل البديري



الكتانية
للطباعة والنشر

0159395

Bibliotheca Alexandrina

هزلي كيسانج البلو ومسيّة

من القرن السابع عشر
حتى بداية الحرب الباردة

مذكرات حسين الجليل

من القرن السابع عشر
حتى بداية الحرب الباردة

ترجمة: مالك فاضل البديري

الأكاديمية
للنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة للناسر

الطبعة الأولى

١٩٩٥م / ١٤١٥هـ

الملكفة
للنشر والتوزفيع

الملكفة الأرضفة الهاشمفة - عكاف / وسط البلف
خلف مطعم القفس / ص.ب ٧٧٧٢ - هاتف ٣٣٨٦٨٨
فاكس ٦٥٧٤٤٥ • منشوراتنا فف العام ١٩٩٥ م
• الغلاف : زهفرابوشاففب .

مقدمة الترجمة

لو تأمل المرء بتبصر الى دورة التاريخ و شاء أن يفقه منحها مذكورة
الكون حتى قيام الساعة ، ستطرق الاجابة ، يقيناً ، ان الأقدار التي كتب لها أن
تبصر النور عظيمها وحقيقتها ، معروفها ومنكرها ، أدها وطفيفها ، كانت
مخاضات لأفعال شاءها حفة ممن يتربعون زمام الحكم ، برغبة أو غير رغبة ، لتتقد
سائر البشرية فمن هذه المشتبهات .

ان التاريخ ليصنعه القادة والملوك والأنبياء والسياسيون والرجال العظام ،
فمثلما هو يطوي نابليون وهتلر وستالين ، يضرب لنا أروع المثل في الأنبياء
والرسل والكثير غيرهم الذين ملأوا البرية خيراً وبثوا السلام والبركة فيها .

والحديث عن التاريخ ليدفعنا للتطرق الى شؤون السياسة والدبلوماسية
لأنها واجهة الأمم على العالم ، وميناؤها الذي ترسي فيه . فالذين ولجوا هذا
الميدان قد اختطت بمساعدهم مصائر الشعوب وعلى شأن بعضها ، وحقر شأن
آخرين ، ودرت نوق الظفر والنجاح على أمم ، وأدقعت سائرها .

واذا ما سيرنا أغوار الأمور الجلل التي صاحبت أحداث أوروبا وأميركا في
القرون الأخيرة ، لما لهذه الدهور من تفقه سياسي وتبلور مفاهيم السياسة كما
تجلت بظهور " مصلحة الدولة " و " توازن القوى " و " عصبة الأمم " واختتمت
بهيئة " الأمم المتحدة " التي تنضوي تحت خيمتها كثير من الدول ، نرى ان السلام
كان وسيلة للحرب والحرب تمهيد للسلام . فكل دولة لها " مصلحة " تراها من

عدستها الخاصة غير آبهة لما سيؤول الأمر ، فدارت رحي حروب لا هوادة فيها
سبخت أوروبا ابانها بالدم عن بكرة أبيها .

والذين يرون في السلام مصلحتهم ، يرى سائرهم في الحروب والابادة
والفتوحات أعظم المنفعة ، فالمصالح المشتركة والنوايا المتكافئة لن يقدر لها
الاستبباب ، مثلما قدر لجمهورية أفلاطون ، الداعية لتساوي البشر وتكافتهم ، ان
تظل مقبورة . ان الانسان مسير برغائبه الآمدة .

وهذا الكتاب الذي وضعه شخص له في السياسة طويل باع ومبوا لا يخفى
على القاصي والداني يتصفح الدبلوماسية من أفقها الواسع بدءاً من الشمولية
فالتوازن فمصلحة الدولة فالنظام العالمي الجديد . لقد صور
كاتبه ، أروع الصورة ، تاريخ أوروبا السياسي والدبلوماسي ، وتاريخ العالم بمثل
ما يرى في الموشور من تعدد الألوان فكان ناقداً طوراً ، ومحللاً طوراً ، ومستعرضاً
الأحداث بكل دواخلها وبواعثها وما يحاكي وراء كواليسها في الطور الثالث .

اننا لا ننفي الدور الذي تبوأته أميركا في الساحة الدولية مع استهلاله هذا
القرن وتمتعها بالديمقراطية منذ وضعت الحرب الأهلية أوزارها . انها ، في حقيقة
الأمر قد خالفت جيرانها ، منذ أن استوى على عرشها جورج واشنطن فشاء لها
أن تكون منارة لسائر العالم في ديمقراطيتها وهيكلتها وعظيم شأوها .

لقد سعى الكاتب الى نعت الرؤساء الذين توارثوا هذه الأمة لكأنهم للحق
جبلوا ، عن الرجس عصموا ، للسلام بعثوا ، فانسرو ، كدأب كثير من كتاب

أميركا ناقداً غيره في الحروب التي أضرموها ، مبرراً ومعظماً هذه الحروب لو
ولجتها أميركا .

لقد برر على أرض الواقع دور أميركا في الحربين الكونيتين أعظم التبرير
ناسياً ومتغافلاً شرور هذه الحروب ، وصور أن أميركا قد كتب عليها هذا الأمر
لا مضت اليه بأقدامها . ان توازن القوى وايقاف زحف قوة عظيمة ما لا يبرر ما
فعلته أميركا في هيروشيما ونكازاكي ، وفي فيتنام وكوبا ، وفي سائر أرجاء
المعمورة ، لأن الذي يفني أمة بأبشع سلاح وأهوله ليس له أن يقيم من التوازن
ذرة .

ان الرشليوية الأميركية قد جسدت عظيم أعمالها ، بخلاف ما كان يدعيه
الكاتب ، لأن في كل بقعة لها فيها منفعة ، لها قبس من روحها ، والمتبصر لحرب
الخليج وما حاكته هذه الأمة العظيمة من مؤامرات وملابسات تمتد حتى هذا اليوم
في حصار ظالم على شعب ضحية ، لن ينخدع أن بواعث هذه الأمة لمجرد بغض
العدوان .

ان الثمن الذي طلبته أميركا لقاء نظام جديد تقيمه ، حسب مرأتها ،
آلاف الضحايا ينبغي أن ينقده الفيتناميون والكوبيون والعراقيون .

ورب سائل يسأل ما هي الدبلوماسية الحققة ؟ وأنى تنحى ؟ ومن هو
الدبلوماسي الحقق ؟ ؟ ان الاجابة لن تطفو الى السطح ظاهرة تماماً ،
تمثل سبيل الدبلوماسية المعثور رياءً ومكراً ونفاقاً . انه ليحق الحق أو يزهد الباطل
بأعظم هيئة يشاءها الكل ، فالحق هنا لا يحصص الاً من معه القوة وتبريراً لما

يفعل..... انها شريعة غاب أوسع يستنطق فيها الأسد فريسته قبل أن يأتي عليها .

اننا اذ نستشعر الأسى لمن يرزحون ضحايا لخطايا ما اقترفوها سيعترينا أشد الألم بمصائر الشعوب التي دفعت ثمن الحيل الماكرة . فالذي يدافع دون وطنه أعظم الدفاع وأبسله لنال حقاً عليا المنازل التي أجمعت عليها كافة الشرائع السماوية . لقد خرج لنا القرن العشرون بشخص هتلر مضرر لأهول حرب شهدتها هذه البسيطة ، ولم تني الأقوال والأحداث تقال وتذكر وتسترد لكأنها ابنة البارحة . والجرم الذي حملة هتلر ، وأعناق الملايين الذين يحمل وزرهم ، لمبعثه ، من ناحية ، أوروبا . لقد شاء أن يتوسع كدأب جيرانه الذين شدوا الرحال غرباً وشرقاً ، شمالاً وجنوباً ، فحصل الذي حصل ، لأنه جهر بالقوة ، وبز جيرانه بالقوة وآتى على ما يملكون بالقوة .

ان الثمن التي دفعته فرنسا وبريطانيا وسائر أوروبا في الحربين العالميتين كان لقاءً لملايين الأرواح التي أزهرتها في كافة أرجاء المعمورة تحت نير احتلالها . لقد قدر لها أن تتذوق طعم الاحتلال وذلك بالصورة المختمرة في ذاتها لما آنسته في عيون المحتلين وتذمرهم واذلالهم . لقد صاغت " مصلحة وطنها " بمثل ما شاءته الدبلوماسية فكست الاحتلال بثياب منافقة ليغدو انتداباً أو محمية أو أي ضرب من دبلوماسيتهم المنافقة ، ودفعت الشعوب من دمائها عبير هذا الرياء .

ان دورة التاريخ تكاد تكون واحدة ، كدأب ساعة الزمن ، كأن الشخصوس والأحداث تتكرر في دراما الكون . لقد طالعنا التاريخ في سفره

أشخاصاً عظاماً بمبادئهم ، وقواد مكرة ليس لهم في الحق أدنى مبدأ يصيرون الحق باطلاً والباطل حقاً ، فأمسوا هم الدبلوماسيين الحقيقيين ، فالتصرم في الحق بنظرهم لا يتناغم مع ما لأمر السياسة من مناح . وأخيراً أقول طوبى للذين يقول التاريخ أنهم عاشوا فعمروا ، ولدوا فأنجنتوا ، علموا ففقهوا ، ظلموا فأعدلوا سألوا فلبوا ، عدموا فيسروا .

ولأمانة الترجمة أقول أنني قد ترجمت مصطلح Persian Gulf بـ (الخليج العربي) لا (الخليج الفارسي) .

أسأل الله أن أكون قد وفقت في عملي هذا ومن الله التوفيق .

المترجم

مالك فاضل البديري

الفصل الأول

النظام العالمي الجديد

يبدو كأنه قانون الطبيعة الذي يشاء لأمة ما أن تطفق في كل قرن لتغدو الأمة ذات القوة والارادة والزخم العقلي والأخلاقي القادرة بفضل جمع العوامل هذه على تأخير النظام العالمي برمته وفقاً للمعايير الخاصة بها . فقد أخرج القرن السابع عشر تحت حكم الكاردينال (رشليو) الطراز الحديث من العلاقات الدولية القائم على مفهوم دولة الأمة والعامل وفقاً لمبدأ أن المصلحة الوطنية هي الغاية الأسمى - ثم حل القرن الثامن عشر فوسعت بريطانيا العظمى مفهوم (توازن القوى) الذي هيمن على الدبلوماسية الأوروبية على مدى السنوات المائتين اللاحقة . وخلال القرن التاسع عشر أعادت النمسا في عهد (مترنيخ) بناء الأسرة الأوروبية التي فكك أواصرها (بسمارك) في مسعاه إعادة تشكيل الدبلوماسية بهيئة مباراة سياسة القوة تجري أحداثها عن سابق اصرار .

لقد أسدل القرن التاسع عشر سداله وقدم القرن العشرون ومنه ارتقت الولايات المتحدة المسرح الدولي الذي لم يشهد لحجم تأثيرها الحاسم والمتأرجح في أحيان معينة على العلاقات الدولية نظيراً . فليس من شعب أكثر من شعبها أصر بحزم على رفض مفهوم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وليس أكثر منه تعطشاً لتطبيق قيمه عالمياً . وليس سواها أشد واقعية في تسيير الدبلوماسية

يوما بيوم أو أكثر أيديولوجية في السعي وراء قناعاتها الأخلاقية التاريخية ، وما من أمة أكثر منها بغضا لمبدأ التدخل الخارجي حتى وان وصلت اليوم في تحالفاتها والتزاماتها الخارجية حدودا وافقاً لم يشهدها التاريخ من قبل .

لقد تمخضت الخصوصيات التي انسبها الولايات المتحدة لنفسها على مدى تاريخها عن موقفين متناقضين حيال الدبلوماسية الخارجية . أولهما أن أمريكا ستخدم قيمها على أحسن وجه عبر تطبيقها للديمقراطية في عقر دارها على أكمل وجه لتغدو عندئذ منارة لباقي البشرية . وثانيهما أن القيم الأميركية تفرض على البلاد التزاما على نشرها حول العالم . وأميركا اذ تتمزق بين الحنين الى الماضي القديم البدائي وبين الرثاء لمستقبل مكتمل ، شرع الفكر الأمريكي يتذبذب بين الانعزالية والالتزام برغم حقيقة ان واقعيات الاستقلالية كانت هي المهيمنة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

لقد رسمت كلا المدرستين الفكريتين - أميركا بصفتها منارة وبصفتها ناشرة لأفكارها - نظاما دوليا كونيا قائما على الديمقراطية والتجارة الحرة والقانون الدولي ، حتى بدا هذا النظام لبعض المجتمعات لأنها لم تر مثيلا له من قبل طوباويا وساذجا في أحيان أخرى . ومع هذا لم تغفل تلك الشكوك الخارجية مثالية (وودرو ويلسون) و (فرانكلين روزفلت) أو (رولاند ريغان) بل وجميع الرؤساء الأميركيين خلال القرن العشرين . وأن كان لهذه الشكوكية أن تسفر عن شيء فهو أنها رسخت الولاء الأميركي لحقيقة أن التاريخ يمكن قهره وان العالم أن شاء السلام فعليه الأخذ بالمبادئ الأخلاقية الأميركية .

تجسد كلا المدرستين الفكريتين ولادة التجربة الأمريكية . فليس من جمهورية - برغم كثرتها - قد خلقت مدركة أنها الحامي لفكرة الحرية . وما غير الشعب الأمريكي قد اختار السير حثيثاً صوب قارة جديدة وترويض بريتها باسم الحرية والازدهار غايتين للجميع . ومن هنا نستشف أن المدرستين وإن تضادا شديداً في قشرتيهما الخارجية يعكسان ولاءً جوهرياً مشتركاً هو أن الولايات المتحدة قد ملكت نظاماً عالمياً في الحكومة هو الأفضل وإن بوسع باقي البشرية بلوغ السلام والازدهار لو تخلت عن الدبلوماسية التقليدية وثبتت نهج الاحترام الأمريكي للقانون الدولي والديمقراطية .

مثلت المرحلة الأميركية عبر السياسات الدولية انتصاراً للولاء على التجربة . فأمر كما قد دخلت محفل السياسات الدولية عام ١٩١٧ وهي الأرجح في القوة والأشد قناعة بأحقية مبادئها وأن كبرى الاتفاقيات الدولية لهذا القرن قد أطرتها القيم الأميركية - ابتداءً من عصبة الأمم مروراً بميثاق الأمم المتحدة وصولاً الى اتفاقية هلسنكي الأخيرة . لقد جسدت انهيار الشيوعية السوفيتية الدفاع الفكري عن المبدئية الأميركية وأفضى - ويا للسخرية - بأمريكا وجهاً لوجه أمام نوع من العالم سعت ولما تنزل الى الهروب عنه عبر جميع فصول تاريخها . وفي هذا ، ومن النظام الدولي الناشيء ، نالت القومية حقنة منشطة جديدة ، فالأمم قد هتكت تكراراً وراء المصلحة الذاتية أكثر من سعيها وراء المبدأ الفكري الثاقب ، وهي قد نضحت دوماً عرق المنافسة أكثر من المشاركة - وثمة كسر من دليل هش أن هذا السلوك العتيق الطراز قد تغير أو أن أفق تغييره تلوح ممكنة في العقود القادمة .

ان الجديد في النظام العالمي الناشئ أن أميركا - وللمرة الأولى - أمست عاجزة عن الانسحاب من العالم وأضعف من الهيمنة عليه ، فهي لا تستطيع تغيير الطريق الذي أدركت من خلاله دورها عبر تاريخها وليس لها أن تفعل ذلك . وهي يوم دخلت المحفل الدولي ، كانت عندئذ يافعة وقوية معا استطاعت بفعل قوتها أن تصنع عالما يتوافق ورؤيتها للعلاقات الدولية . وساعة وضعت الحرب الكونية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥ ، نالت أميركا من القوة لاحت معها وكأن القدر شاء لها صياغة العالم وفقا لأولوياتها . (ففي الجانب الاقتصادي فقط ، شكل الانتاج الأمريكي ٣٣٪ من اجمالي الناتج العالمي انذاك) .

وفي عام ١٩٦١ ، أعلن الرئيس الراحل (جون كينيدي) أن أميركا قوية حتى بوسعها أن " تدفع أنى ثمن وتحمل أشد عبء " لتضمن نجاح الحرية . وبعد عقود ثلاثة طويت ، أضحت الولايات المتحدة في موقف أقل من تأهيلها لنيل كامل رغباتها أو الاصرار عليها ، فيما صعدت دول أخرى الى مصاف القوى العظمى ، وهي اليوم تواجه تحديات تحقيق أهدافها على مراحل تجسد الوحدة منها مزيجا من المبادئ الأمريكية وضروريات السياسة الطبيعية وأحدها أن العالم المؤلف من عديد الدول ذات القوى المتناظرة يجب أن يرسى دعائم نظامه وفقا لمبدأ التوازن - وهو المفهوم الذي لم تشعر الولايات المتحدة معه قط بالراحة .

طفقت الفوارق في التجربة التاريخية جلية في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ يوم تواجه التفكير الأمريكي حيال السياسة الخارجية مع التقاليد الدبلوماسية الأوروبية . اذ لم يأل القادة الأوروبيون جهداً في مسعاهم بتحديد النظام الدبلوماسي القائم وفقا للمعايير المألوفة فيما أيقن صناع السلام الأميركي أن

الحرب العظمى قد نتجت ليس من صراعات الطبيعة السياسية المتداخلة فيما بينها ، بل من التدفق المتواز للممارسات الأوروبية ، وفي هذا أخطر (وودرو ولسون) في حديثه الشهير الذي تضمن أربع عشرة نقطة الأوروبيين وجوية أن يقوم النظام الدولي لا على توازن القوى بل على مبدأ حق تقرير المصير العرقي ، وأن الأمن الأوروبي لا ينبغي أن يقوم على أسلوب التحالفات العسكرية وإنما على مبدأ الأمن الجماعي وأن الدبلوماسية الأوروبية آن لها أن تسير على طريق ((الاتفاقيات المعلنة ذات الطريق المعلن للوصول إليها)) أكثر من ولوجها أسلوب السرية الذي يصنعه لها نفر من الخبراء . ومن هذا نستشف أن ولسون لم يصب جل أمره على مناقشة شروط انتهاء حرب ما أو تجديد النظام الدولي القائم بل كان أقرب الى إعادة سبك كامل نظام العلاقات الدولية التي سلخت على أسلوب نهجها ثلاثة قرون متتالية .

لقد أنسب الأميركان لأنهم أكثر انعكاسا للسياسة الخارجية الكدح الأوروبي الى نظام توازن القوى . وعليه تطلع قادة أوروبا بعد أن أفلقت مضاجعهم السياسة الخارجية الأميركية شزراً الى المهمة الأميركية الذاتية بالاصلاح العالمي - فتصرف كل طرف وكأن الطرف الآخر قد اختار بمحض ارادته طريقه في السلوك الدبلوماسي وأن بوسعه ، حيثما بدا الأمر صائباً ، انتقاء سلوك آخر أكثر قبولاً من سابقه .

بيد أن الصائب من الأمر أن كلا السلوكين الأميركي والأوروبي في السياسة الخارجية هما من بنات الظروف المتفردة الخاصة والمحيطية بكليهما . فالأميركان قد استوطنوا قارة شبه خالية يحصنها ضد القوى المفترسة الكبرى

محيطان ويحيطها كجيران دول ضعيفة الحال . وأميركا اذ لم تواجه قوة في مسعاها لبلوغ التوازن ، فهي لم تشغل حالها بتحديات التوازن حتى وان سكن قاداتها المفهوم الغريب بطي الظروف الأوروبية أمام شعب أدار ظهره الى أوروبا .

ظلت أميركا بمأمن عن طامة معضلات الأمن التي طالت بكربها الأمم الأوروبية على مدى مائة وخمسين عاماً ، واذا بلغها الكرب ، دخلت أميركا حربين عالميتين أشعلت فتيلهما الدول الأوروبية نفسها ، وفي كل مرة وساعة تخوض أميركا غمار الحرب ، يكون توازن القوى قد فشل في العمل آتياً معه بالمفارقة التالية : ان توازن القوى الذي يفضيه معظم الأميركيين كان دوماً ما ضمن الأمن الأميركي طالما هو قد عمل كما شئ له وان انهياره دوماً ما جاء بأميركا الى محفل السياسات الدولية .

لم تشأ الأمم الأوروبية لتوازن القوى أن يكون وسيلة لتنظيم علاقاتها بعيداً عن نهجها السليقي في الخصام وعن حب العالم القديم للخداع . فان كان التأكيد على الدبلوماسية وعلى القانون الدولي ولادة الاحساس الأميركي المتفرد بالأمن ، فان الدبلوماسية الأوروبية قد خدعت بمدرسة القرعة المدوية .

لقد قذفت أوروبا بنفسها الى سياسات توازن القوى ساعة انهار اختيارها الأول الذي استقته من أحلام القرون الوسطى بامبراطورية عالمية فصعدت كثر من الدول المتفاوتة في حجم قوتها من حطام ذلك الانهيار ومن بقايا ذلك الطموح القديم . وحين تضطر مجموعة من دول يمثل هذا الترابط الجسدي الى التعامل بعضها مع البعض الآخر ، فحتمية ذلك نتيجتين كلاهما محتمل . اما ان تستحيل

أحدها الى قوة كبرى ستهيمن على الأخريات وتخلق لنفسها امبراطورية واما ان تفتقر جميعها الى القوة الكامنة لبلوغ هذه الغاية ، وهنا سيكبح خيلاء أشد أعضاء المجتمع الدولي عدوانية تظافر بقية الأعضاء معاً أو بمعنى آخر أنه توازن القوى الذي سيكبح تلك الخيلاء .

ولم يرج من نظام توازن القوى ضمان تفادي الأزمات أو حتى الحروب . فهو أن عمل في أحسن حاله ، انما أراد تقويض قدرة الدول على الهيمنة وتحجيم أفق النزاعات . وما كان قط هدفه السلام أكثر من الاستقرار والاعتدال في السلوك ، وهو قول يعني تحديداً أن نظام توازن القوى أعجز عن ارضاء جميع أعضاء النظام الدولي تماماً ، وأن أعظم انجاز له سيكون نجاحه في ابقاء عدم الرضا في مستوى لا يرتأي فيه الطرف المسلوب حقه تخريب النظام الدولي .

غالباً ما ترك منظرو نظام توازن القوى الانطباع أن هذا النظام هو الشكل الطبيعي للعلاقات الدولية . وحقيقة الأمر ان نظاماً كهذا نادراً ما تواجد في التاريخ الانساني سواء أكان تاريخ نصف الكرة الغربي أم تاريخ الصين المعاصرة منذ أن انتهت حقبة الدول المحاربة قبل ألفي سنة . اذ أجسدت الامبراطورية للانسانية في غالبيتها وللتاريخ في أطول حقبة النموذج المثالي للحكومة ، والامبراطورية بعينها لا تمتلك النزعة للعمل في اطار النظام الدولي ، بل هي تسعى لتكون النظام الدولي ، وهي ليست بحاجة لتوازن القوى ، وهكذا أفادت أميركا سياستها الخارجية في القارة الأمريكية والصين في آسيا في أغلب حقب تاريخها .

وفي الغرب ، تجسدت نماذج النظام العادل لتوازن القوى حصراً في الدول المدنية لليونان القديمة وإيطاليا في عصر النهضة الأوروبية ، وكذلك نظام الدولة الأوروبية الذي ظهر على أثر (سلام وستفاليا) عام ١٦٤٨ . أما الامارة المميزة لهذه الأنظمة فهي أنها رفعت حقيقة الحياة - وجود عدد من الدول ذات القوة الكامنة المتكافئة - الى مبدأ هو دليل عمل النظام العالمي .

كما يعكس مفهوم توازن القوى من الجانب الفكري قناعات أكبر مفكري السياسة أبان عصر التنوير - فهم يرون أن الكون ، بضمنه الجزء السياسي ، قد عمل وفقاً لمبادئ عقلانية يوازن أحدها الآخر ، وهو ما يمكن تفسيره أن الأعمال العشوائية لحصفاء الرجال ستصب لصالح العام في مجموعها برغم أن برهنة هذا الافتراض قد بدا محيراً في قرن شهد صراعاً متواصلاً ألحق (حرب الثلاثين عاماً) .

يقول (آدم سميث) في كتابه (ثروات الأمم) أن " يداً خفية " ستستقطر الثراء الاقتصادي العام بعيداً عن الأفعال الاقتصادية الأنانية للأفراد ، فيما يجادل (مادسون) في كتابه (الأوراق الفدرالية) أن الجمهورية المترامية الأطراف و (الطوائف) السياسية المختلفة اللاهثة وراء مصالحها الذاتية لا سواها ستصوغ بنوع من الآلية الذاتية تناسقاً محلياً مناسباً ، وهنا تعكس مفاهيم فصل السلطات ومراقبة توازن القوى كما جسدها الدستور الأمريكي نظرة توأم . اذ كان غرض مفهوم فصل السلطات تجنب سلطة الفرد لا بلوغ حكماً متناسقاً . فكل فرع في الحكومة في مسعاه تعقب مصالحه الذاتية سيجد نفسه متعثراً في بلوغ هذا وبالتالي سيخدم الصالح العام ، وذات المبدأ يمكن تطبيقه على الشؤون

الدولية ، فيما كان متوقعا من كل دولة وهي تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة المساهمة في التقدم العام وكأن يداً غير مرئية كانت تضمن حرية الاختيار لكل دولة تبغي الرفاهية للجميع .

لقد بدا وعلى مدى أكثر من قرن أن هذا التوقع قد بان حقيقة . فبعد حقبة الاضطراب التي سببتها الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية ، استعاد قادة أوروبا توازن القوى في (مؤتمر فيينا) عام ١٨١٥ وخففوا من حدة الاعتماد على القوة عبر محاولتهم الوصول الى سلوك دولي معتدل من خلال الالتزامات القانونية والاخلاقية ، ومع هذا ، عاد نظام توازن القوى الأوروبي الى مبادئ سياسات القوى مع نهاية القرن التاسع عشر ، فأُستُ مواجهة الخصم الأسلوب القياسي في الدبلوماسية ومفضية الى استعراضات متعاقبة في القوى ، حتى حل عام ١٩١٤ ومعه نشبت أزمة طالت معها جميع الأطراف . واذا انتهت كارثة الحرب العالمية الأولى ، لم تستطع قط أمم أوروبا أن تستعيد عافيتها تماما فيما ظهرت الولايات المتحدة اللاعب المهيمن . بيد أن الرئيس وودرو ويلسون جعل الأمر جليا أن بلاده قد رفضت أن تلعب وفقاً للقواعد الأوروبية .

لم تساهم أميركا في أي وقت من تاريخها في نظام توازن القوى ، فهي قد انتفعت من عملية توازن القوى قبل الحربين العالميتين دون أن يكون لها ضلع في مناوراتهما . وخلال الحرب الباردة ، انغمست أميركا في صراع أيديولوجي وسياسي واستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي وفيه عملت القوتان العظيمتان وفقاً لمبادئ مختلفة تماما عن مبادئ نظام توازن القوى . ففي عالم ذي قطبين ، ليس من قول أن صراعاً ما سيقود الى الصالح العام ، فمصائب قوم عند قوم فوائد .

غير أن ما حققته أميركا من الحرب الباردة أنها نالت الانتصار دون أن تخوض غمار حرب ، وهو الانتصار بعينه الذي وضعها الآن أمام مواجهة القياس الأقرن الذي وصفه (برنادشو) في قوله ((ثمة مأساتين ، أولهما أن تخسر ما يريد قلبك ، وثانيهما ان تنال تلك الرغبة)) .

ظن قادة أميركا في مبادئهم أمراً مقضياً حتى لم يخالهم يوماً أن عين تلك المبادئ ربما رآها الآخرون ثورية ومتقلبة . فليس من مجتمع آخر قد شدد على تطبيق السلوك الأخلاقي على السلوك الدولي بمثل ما أرادوها للسلوك الفردي - وهو المفهوم الذي يقف تماماً على طرفي نقيض أمام مبدأ (مصلحة الدولة) لـ (رشبليو) . لقد حافظت أميركا على مفهوم أن منع الحرب هو أمر قانوني كالتحدي الدبلوماسي وأن ماهية الشيء الذي تسعى مقاومته سيما استخدام القوة ليس تغييراً بقدر ما هو سبيلاً للتغيير وأن شخصاً مثل (بسمارك) كان سيستهجن الرأي أن السياسة الخارجية إنما هي حول الأسلوب أكثر منه حول الجوهر ، هذا ان كان سيفهم هكذا رأياً . وليس من أمة قد فرضت على ذاتها المطالب الأخلاقية بحجم ما فعلت أميركا . وليس من بلد سواها قد مزق حاله حول الهوة بين القيم الأخلاقية وهي قيم مطلقة وبين العيب المتأصل في المواقف الثابتة التي سيتحتم تطبيق تلك القيم عليها .

كان النهج الأميركي الفريد في السياسة الخارجية أبان الحرب الباردة الوسيلة الأمثل لطبيعة التحدي آنذاك الذي تميز بكونه صراعاً عقائدياً عميق الجذور ملكت أميركا لا سواها الوسائل الوقائية السياسية والاقتصادية والعسكرية لصدّه وتنظيم الدفاع عن العالم غير الشيوعي . وأمة كهذه لقادرة على التمسك بآرائها

ودوماً ما استطاعت ان تنأى بنفسها عن العضلة التي ما برح يواجهها قادة دول أخرى والمتمثلة بحقيقة أن وسائلهم قد حتمت عليهم السعي وراء أهداف أقل طموحاً من آمالهم وأن ظروفهم دوماً ما فرضت عليهم تحقيق تلك الأهداف في خطوات متعاقبة .

وفي الحرب الباردة قد تداعت تماماً المفاهيم التقليدية للقوة ، فكل ما تكشف عن التاريخ تركيبة من القوة الاقتصادية والعسكرية السياسية أثبتت في اطارها العام أنها متجانسة . فيما تجلت العناصر المختلفة للقوة في حقبة الحرب الباردة أنها في تمام الاختلاف . اذ طفق الاتحاد السوفيتي السابق عملاقاً عسكرياً وقزماً اقتصادياً في الوقت ذاته ، وكان الحيز رحباً أمام بلد ما ان يغدو عملاقاً اقتصادياً ليس له والعسكرة ناقة ولا جمل كما هو حال اليابان .

وسيشهد عالم ما بعد الحرب الباردة تناسقاً متزايداً ما بين عناصره المختلفة . اذ ستأخذ القوة العسكرية النسبية للولايات المتحدة بالتداعي ، وسيعمل غياب الخصم الكبير على أحداث ضغط داخلي سينقل بدوره المصادر من الأغراض الدفاعية الى أولويات أخرى - وهي العملية التي بدأت خطواتها العملية . واذا لم يعد هناك أي تهديد حقيقي ، ويوم بدأت البلدان تنظر الى أركانها من أبعادها الوطنية ، شعرت شعوبها التي استفاءت يوماً بظل الحماية الأمريكية أن الساعة قد أزفت لتضطلع هي بمسؤوليات جسام حيال أمنها . وعليه ستتجه معادلة النظام الدولي الجديد الى التوازن حتى في الميدان العسكري برغم أنها عملية قد تسليخ عقوداً من الزمن لتصل هذا الأمر . وستصح هذه النزعات في المجالات الاقتصادية

أيضاً حيث شرعت حقاً الهيمنة الاقتصادية الأمريكية بالانحلال وحيث سيكون الأمن للآخرين تحدي الولايات المتحدة .

ستلوح امارة التناقض جلية على وجه النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين . فبينما نراه متشظياً من جانب ، سينمو في الكوننة من الجانب الآخر . اذ سيكون النظام الجديد على مستوى العلاقات بين الدول أقرب الى النظام الأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر منه الى النمط الصارم للحرب الباردة - ضاماً في أقل تقدير ست قوى عظمى هي الولايات المتحدة وأوروبا والصين واليابان وروسيا وربما الهند بالاضافة الى جمع من الدول متوسطة الحجم والصغيرة . وفي عين الوقت ، أضحت العلاقات الدولية كونية حقاً وللمرة الأولى في مسيرتها . فالاتصالات آنية والاقتصاد العالمي يعمل في جميع القارات مرة واحدة ، كما تم التعامل مع العديد من القضايا التي ظهرت على الساحة وفقاً لقواعد دولية مثل التسليح النووي والبيئة والانفجار السكاني والاستقلال الاقتصادي المتداخل .

لأميركا سيغدو أمر التسوية بين القيم المختلفة وبين التجارب التاريخية المختلفة بين الشعوب ذات الأهمية المتقاربة تجربة جديدة وابتعاداً كبيراً عن عزلة القرن الماضي أو عن هيمنة الأمر الواقع للحرب الباردة وغير طرائق سيعمل هذا الكتاب على ابرازها . وكالحال الأمريكي ، سيواجه كبار اللاعبين الآخرين مصاعب في التكيف مع النظام العالمي الجديد .

لقد اخترعت أوروبا وهي الجزء الوحيد من العالم الحديث الذي عمل وفقاً لنظام تعدد الدول مفاهيم دولة الأمة والسيادة وتوازن القوى ، وتلك أفكار قد هيمنت على الشؤون الدولية لثلاثة قرون - بيد أن أيّاً من دول (مصلحة الدولة) الأوروبية القديمة ليست من القوة ما يكفيها لتغزو مبادئ في النظام الدولي الجديد-وهي تعمل تعويضاً لهذا الضعف النسبي على خلق أوروبا موحدة ، لكنها قد تستنزف ما في جعبتها من طاقة في هكذا محاولة ، وإن افترضنا لها النجاح في المحاولة ، فليس من خطوط هادية لقيادة أوروبا الموحدة على المسرح العالمي موجودة بين أيديها طالما أن مثل هذا الكيان السياسي لم يكن موجوداً من قبل قط .

كانت روسيا دوماً وعلى مدى سفر تاريخها قضية خاصة . فهي دخلت المسرح الأوروبي متأخرة - بعدما قوي عود فرنسا وبريطانيا العظمى كثيراً - ولم يبد منطقاً عليها أي من مبادئ الدبلوماسية الأوروبية . وهي قد ضمنت لأنها وقعت على حدود ثلاث حضارات مختلفة في أوروبا وآسيا والعالم الإسلامي سكاناً من هذه الأطياف المختلفة وعليه لم تكن دولة قومية في إطار الشعور الأوروبي . وأنداك ما فتحت تغير من شكلها كلما ضمّ إليها حكامها أقاليم جديدة حتى غدت امبراطورية ذات معيار خاص اختلفت فيه مع كل الدول الأوروبية . وفوق هذا ، تغيرت ملامح البلاد كلما احتضنت بعد كل غزوة مجموعة عرقية جديدة تماماً وذا السبب من بين أسباب وراء الحتمية الروسية على الاحتفاظ بجيش جرار يفوق في حجمه حجم التهديد الخارجي الذي قد تتعرض له البلاد . لقد لعبت روسيا دوراً في التوازن الأوروبي ، لكنها لم تكن قط جزءاً

عاطفياً منه لأسباب يمكن حصرها في حالة التشظي التي عاشتها البلاد بين هاجس الاستقرار وبين الحماس الى الهداية الدينية من جانب وبين المتطلبات الأوروبية وبين الاغراءات الآسيوية من جانب آخر ، فمتطلبات عمليات الاحتلال والأمن قد اختلطت في عقول قادتها الذين ربضت قوات لهم منذ مؤتمر فيينا على أراضي أجنبية أكثر من أية قوة عظمى أخرى ، وفي هذا يعزي المحللون التوسعية الروسية الى شعورهم بالأمن ، فيما يرى الكتاب الروس في الاندفاع الروسي الخارجي (مهمة خلاص) . وروسيا ان زحفت في قواتها ، تجلى عليها شعور باللاتوقف ، وان تكبلت في سيرها ، أثرت الانسحاب الى حالة من الامتعاض المتجهم ، فهي دولة سيشهد عليها سفر تاريخها انها قضية تبحث عن الفرصة .

تجد روسيا ما بعد الشيوعية نفسها داخل حدود لا تعكس من سوابق التاريخ شيئاً . وكشأن أوروبا ، عليها أن تكرر جل طاقاتها لاعادة تعريف هويتها . اينبغي عليها العودة الى ايقاعها التاريخي وتستعيد الامبراطورية المفقودة ؟ أم ستغير مركز الجذب شرقاً لتغدو مشاركا أكثر فاعلية في الدبلوماسية الآسيوية ؟ وبأي مباديء وغايات ستفاعل مع التغيرات الجارية حول حدودها سيما في الشرق الأوسط المتقلب ؟ ستظل روسيا أساسية في النظام العالمي ، وفي خضم حالة الاضطراب المقترنة حتماً بالاجابة على هذه التساؤلات ، ثمة تهديد كامن للقضية الروسية .

كما تواجه الصين نظاماً عالمياً جديداً عليها ، فالامبراطورية الصينية قد وحدث لحوالي (٢٠٠٠) سنة العالم تحت حكم امبراطوري واحد وهو حكم قد تعثر في أحيان معينة من التاريخ . اذ شهدت الصين حروباً لا تقل عدداً عن

نظيراتها الأوروبية برغم حقيقة أنها كانت أقرب في طبيعتها الى الحرب الأهلية منه الى الحرب الدولية طالما هي قد وقعت بين متخاصمين حول السلطة الامبراطورية نفسها وهي أفضت ، عاجلاً أم آجلاً ، الى بروز قوة مركزية جديدة .

لم تر الصين ، لفترة ما قبل القرن التاسع عشر بين جيرانها دولة قادرة على منافسة التفوق الصيني ولم تتخيل قط أن تصعد هكذا دولة الى حيز المنافسة . والمحتلون الخارجيون الذين أطاحوا بالسلالات الصينية قد وجدوا أنفسهم يتشربون بالحضارة الصينية حتى باتوا استمراراً لتقاليد المملكة الوسطى . والصين لم تعرف مفهوم تكافؤ السيادة بين الدول ، بل هي قد رأت في غير شعبها برابرة ونزلت بهم الى علاقة دولة الجزية - وهكذا استقبلت بكين أول سفير بريطاني اليها في القرن الثامن عشر - ومع ذلك ، كانت تلك استراتيجية طواريء وليس نظام عمل يومي كحال نظام توازن القوى الأوروبي ، وهي استراتيجية قد فشلت في خلق نوع من سمات المؤسسة الدبلوماسية الأوروبية الدائمة . واذ حل القرن التاسع عشر وأضحت الصين ركناً مهماً في عملية الاستعمار الأوروبي ، عادت وظهرت مؤخراً ، بعد الحرب العالمية الثانية ، في نظام عالم متعدد الأقطاب الذي لم يشهد له تاريخها نظيراً من قبل .

وقطعت اليابان نفسها عن أي اتصال مع العالم الخارجي ولم تتنازل على مدى خمسمائة عام قبل فتحها على يد (كومودور بيرى) عام ١٨٥٤ لأي توازن بين البرابرة الخارجيين أحدهم ضد الآخر أو أن تقيم معهم علاقات جزية كما فعلت الصين . وظلت تباهي نفسها بعد أن أوصدت عليها أبواب العالم الخارجي

بعاداتها المتفردة وأرضت تقاليدها العسكرية بالحرب الأهلية وأقامت بنيتها المحلية على الاعتقاد أن حضارتها المتميزة كانت حصينة ضد التأثير الخارجي وهي ستطيح بهذا التأثير بدلا من أن تهضمه .

وفي خضم الحرب الباردة ، يوم كان الاتحاد السوفيتي التهديد الأمني الدائم ، نجحت اليابان في التسوية بين سياستها الخارجية وبين السياسة الأميركية التي تفصلها وإياها آلاف الأميال . أما النظام العالمي الجديد بما ينطوي عليه من كثر تحديات سيجبر حتماً دولة تمجد ماضيها أن تعيد النظر بصيغة الاعتماد على حليف واحد . وهي أقرب اليوم للصيرورة أكثر حساسية لتوازن القوى الآسيوي من التوازن الأميركي الواقع في نصف كرة مختلف تماماً تواجه وإياه ثلاثة اتجاهات - عبر الأطلسي ، والهادي وباتجاه أميركا الجنوبية . وستطالب الصين وكوريا وجنوب شرق آسيا من اليابان مدلولاً مختلفاً تماماً عن سابقه وأكثر من مطالبتهم بمدلول أميركي جديد وسيفتحوا سياسة يابانية خارجية أكثر استقلالية^٥ واعتماداً على الذات .

تتجلى سياسة الهند الخارجية الآن وقد أخذت بلادها تنشأ قوة كبرى في جنوب آسيا في نواحي عديدة كأنها المرحلة الأخيرة من الاستعمار الأوروبي في عنفوانه تخمرها تقاليد الحضارة القديمة . فلم تشهد شبه القارة هذه وقبل وصول بريطانيا إليها حكماً أخذ بها كوحدة سياسية مستقلة . وهكذا تم إنجاز الاستعمار البريطاني بقوات عسكرية صغيرة بعد أن رأى فيه السكان المحليون باديء الأمر بديلاً عن مجموعة سابقة من المحتلين . لكن الامبراطورية البريطانية وبعد أن أرسدت دعائم الحكم الموحد في الهند قد هزل شأنها على يد عين قيم الحكومة الشعبية

والقومية الثقافية التي استوردتها للهند . ومع هذا ، تمثل الهند بصفقتها دولة - أمة القادم الجديد الذي يفترض به أن يلعب دوراً في المسرح السياسي الدولي يتوافق وحجمها بعد أن اهت الهند نفسها أبان الحرب الباردة في حركة عدم الانحياز لأسباب أهمها صراعها الدائم مع مشكلة اطعام الأعداد المهولة للسكان .

وعليه ، لا يلوح من الناحية الفعلية أن دولة ذات شأن في عملية بناء نظام دولي جديد تخبر تجربة مع نظام تعدد الدول الناشيء الآن - فلم يشهد التاريخ الماضي نظاماً عالمياً استجمع العديد من الادراكات المختلفة أو أنه بلغ هذا الحجم من المعيار العالمي - ولم يتوجب على أي نظام سابق أن ينطوي على خصائص أنظمة توازن القوى عبر التاريخ مع الرأي الديمقراطي العالمي وكذلك التكنولوجيا المتفجرة للمرحلة المتزامنة .

من هنا يبدو أن جميع الأنظمة الدولية تملك تناظراً حتمياً . فما أن يقام نظام دولي حتى غدا الأمر عسيراً أن يتخيل المرء كيف سيرتقي التاريخ من خلاله وكيف سيصنع الخيارات الأخرى أو حتى ان كانت تلك الخيارات أو غيرها ممكنة . وما أن يظهر الى الوجود نظام دولي جديد ، تفتحت أمامه العديد من الخيارات . بيد أن كل خيار سيفلق أمام العالم الخيارات الأخرى . ومع هذا تأخذ الخيارات الأولى تحديداً طابع القساوة لسبب بسيط هو ان التعقيد يردع المرونة . وسواء كان النظام الدولي مستقراً نسبياً كالذي نشأ من مؤتمر فيينا أم كان شديد التقلب كالأنظمة التي ظهرت على أثر سلام وستفاليا ومن معاهدة فرساي فهذا أمر انما يعتمد على الدرجة التي سيفلح فيها في التسوية بين ما يجعل شعباً يشعر بالأمن وبين ما يجعله يدرك العدالة .

تحلى النظامان الدوليان الأكثر استقراراً - وهما النظام الناشيء عن مؤتمر فيينا والنظام الذي فرضته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى - بميزة الادراك الموحد . فقد كان زعماء مؤتمر فيينا ارسنقراطيين جميعهم نظر الى المجردات من الزاوية نفسها وجميعهم أقرؤا الأساسيات . فيما صعد زعماء أميركا الذي صبوا قالب عالم ما بعد الحرب من تقليد فكري ذي حيوية وتجانس استثنائيين .

ان النظام العالمي الناشيء الآن ينبغي أن يضع حجر أساسه قادة دول يمثلون حضارات مختلفة . انهم يديرون بيروقراطيات تبلغ من التعقيد قد يستنزف من طاقات أولئك القادة جلها خدمة لماكنة الادارية لا وصولاً لهوة غاياتهم . انهم قد بزغوا بفضل خصال فيهم ليست ضرورية لآلية الحكم وربما كانت أقل ملائمة لبناء نظام دولي . والنموذج الوحيد المتوفر لنظام تعدد الدول هو الذي أنشأته المجتمعات الغربية والذي قد يرفضه العديد من المشاركين .

ومع ذلك ، تبقى الأنظمة العالمية السابقة المقامة على عديد من الدول - بدءاً من اتفاقية سلام ويستفاليا وصولاً الى عصرنا الحالي - التجربة الوحيدة التي يمكن لنا الاستقاء منها شيئاً في محاولتنا فهم التحديات التي تواجه اليوم رجالات الدول . فدراسة التاريخ لا تقدم دليلاً يدوياً لتعاليم يمكن تطبيقها ذاتياً ، بل هي توعظ عبر المقارنة وتلقي الضوء على العواقب المحتملة للمواقف المقارنة . بيد أن لكل جيل أن يحدد لنفسه أي الظروف المناظرة لسابقتها .

تنطوي مهمة المنظرين على تحليل عمليات الأنظمة الدولية فيما يتولى القادة بناءها . وثمة فجوة دوما ما فغرت فاها بين نظرتي المحلل ورجل الدولة . اذ ينتقي المحلل العضلة التي يشاء دراستها فيما تفرض المشكلة نفسها على رجل الدولة ويستطيع المحلل تخصيص الوقت الذي يرتأي كي يبلغ استنتاجاً واضحاً ، بينما يجسد ضغط الوقت التحدي الأكبر لرجل الدولة ، والمحلل لا يركب مطية المخاطرة ، فان جانب الصواب في استنتاجه كب غيره ، فيما يلوح أمام رجل الدولة ظن واحد وأخطاؤه لا رجعة فيها - كما تنصب أمام المحلل جميع الحقائق وعليه الحكم وفقاً لفطنته وملكته الذهنية بينما ينبغي على رجل الدولة العمل وفقاً لتقييمات لا يمكن برهنتها ساعة تبنيتها ، بل هو سيحكم عبر التاريخ على أساس أفق حكمته في ادارة أي تغيير حتمي وفوق هذا في كيفية محافظته على السلام ، وذا هو السبب الذي لا تمثل فيه دراسة الكيفية التي تعامل فيها قادة الدول مع مشكلة النظام العالمي - ما الذي نجح وما فشل ولماذا - نهاية ادراك الدبلوماسية المعاصرة ، برغم انها قد تجسد بدايته .

الفصل الثاني

الحسم : ثيودور روزفلت أم وودروولسون

خيمت النزعة الانعزالية على سياسة أميركا الخارجية حتى مطلع هذا القرن وخططت ، بعدها ، الى شؤون العالم بفعل عاملين : قوتها المتعاضمة بشكل مطرد والانهيال الرويدي للنظام العالمي المتبؤر في أوروبا . وأرخ رئيسان الحد الفاصل لهذا التقدم : ثيودور روزفلت وودروولسون . تقلد هذان الرئيسان زمام الحكم ولما يجرى العالم أمة معارضة صوب دوامة شؤونه . كان يقينهما أن لهذه الدولة مضطلع حاسم في قضايا العالم مع أنهما تباينا في فلسفتيهما لتبرير الخروج من الانعزالية .

كان روزفلت محلاً متطوراً لتوازن القوى وأصر على تبوأ أميركا دوراً عالمياً اقتضاءً لمصالحها وتعذراً لحصول توازن القوى العالمي دون مساهمتها . كان التبرير الذي قدمه ولسون حول مساهمة أميركا ... : ليس في رقبة أميركا التزام ، الى توازن القوى ولكن ينبغي لها نشر مبادئها في كل بقاع العالم . وأبان رئاسة ولسون بانت أميركا ممارسة رئيساً لشؤون العالم وداعية للسلام دون أن تؤرخ انتقالاً ثورياً لدبلوماسية العالم العاهد حتى عندما صورت مبادئ الفكر الأميركي . أوعزت هذه المبادئ بارتكان السلام الى انتشار الديمقراطية واحتكام الدول ، والأفراد سواسية ، الى المعيار الديني ذاته واذعان المصلحة الوطنية الى منظومة قانون عالمي .

بانت رؤى ولسون عن المبادئ الأخلاقية للسياسة الخارجية كأنها ضرب في الشنود والهرطقة حيال العرائق الجلدة لدبلوماسية أوروبا المستندة لتوازن القوى . ومع ذلك ما برحت الولسنية تنبض بالحياة بينما عفا التاريخ على تحفضات مجايله . كان مآصل رؤية المنظمة الدولية العالمية ، عصبة الأمم ، التي تقيم السلام ككتلة جامعة وليس بصيغة الأحلاف . ومكثت فكرته تنبض بالحياه برغم خيبته في اقناع أميركا بحسناتها . ان السياسة الخارجية الأميركية ، فوق كل اعتبار ، معزوفة لمثالية ولسن وظلت تستير بفكره منذ رئاسته الفاصلة وحتى يومنا هذا .

لم يتطور المفهوم الأميركي الواحد لشؤون العالم دفعة واحدة أو كمحاض للالهام المتفرد . كانت السياسة الخارجية الأميركية ، في السنوات البواكر للجمهورية ، انعكاساً متطوراً للمصلحة الوطنية ، التي تدعو حقيقه الى تحصين استقلال هذه الأمة الحديثة . وطالما عجزت الدول الأوروبية عن أحداق خطر حقيقي لانغماسها بتناحرات مع خصومها . أظهر الأباء المؤسسون لهذه الأمة تأهبهم الكامل لتسخير توازن القوى المزدري مثلما لبي مصالحهم ، أو في الحقيقة ، أنهم قد حذقوا ، منتهى الحذقة ، في المناورة بين بريطانيا وفرنسا لتعصيد استقلال أميركا وتوسيع حدودها . لقد تبؤوا جانب الحياد لأنهم ما شاؤوا لأحد الطرفين أن يظفر بنصر حاسم في معارك الثورة الفرنسية . وعرف جوفرسن الحروب النابليونية كتناحر بين الطغيان على الأرض (فرنسا) والطغيان على البحر (انكلترا) - وبعبارة أخرى تكافئت أخلاق الأطراف الأوروبية

المتناحرة . وجنت هذه الأمة ، من تبوأ جانب الحياد البكر ، منفعة كأداة عظيمة للتفاوض .

لم تسع الولايات المتحدة ، في الوقت ذاته ، الى رفض سبل العالم البالي في مسألة هجر التوسع الاقليمي . فهي انتهجت ، في أولى أيامها ، توسعاً في الأميركيتين بمرمى غريب الانفرادية . لقد عقدت غداة عام ١٧٩٤ سلسلة من المعاهدات وحسمت الحدود مع كندا وفلوريدا لصالحها وأطلقت مصراعي نهر ميسيسي للتجارة الأميركية وطفقت تقيم نفوذاً تجارياً أميركياً في جزر الهند الغربية البريطانية . تأوج هذا الأمر بصفقة لويزيانا عام ١٨٠٣ حيث أصابت هذه الأمة الفتية أراضي شاسعة غير محدودة غربي نهر ميسيسي في فرنسا علاوة على مطالبتها بالمقاطعة الاسبانية في فلوريدا وتكساس - التأسيس الذي يستحيل قوة عظمى .

وعرض الامبراطور الفرنسي نابليون بونابرت ، بائع الصفقة ، التبرير الواسم " للعالم البالي " :

" هذا الامتياز سيصلب ، قوة الولايات المتحدة أبد الدهر ، لقد خلقت خصماً بحرياً لبريطانيا التي ستتحرك كبرياتها " عاجلاً أم آجلاً " . تغاضى الساسة لأميركان عن تبرير فرنسا لبيع ممتلكاتها فادانه سياسة القوة الخاصة بالعالم البالي قد تناغمت مع التوسع الأميركي الاقليمي عبر شمالي أميركا . لقد تطلّعوا الى الثقل الأميركي غرباً كقضية داخلية وليس شأنًا للسياسة الخارجية .

وفي هذا المضمار أدان جيمس مادسون الحرب ونعتها بجرثومة كل الشرور - نذيرة " بالضرائب والجيش وكل ضروب " السبل التي ترزح الكثرة في هيمنة

القلة " . ويناقضه في هذا الرأي خليفته ، جيمس مونرو ، الذي يدافع دون التوسع الأميركي غرباً بدعوى تصير أميركا قوة عظمى :

" ليتفق الجميع أن التوسع كلما عظم نطاقه ، خارج المدى ، ستغدق حرية العمل للحكومتين [الفدرالية وحكومة الدولة] ويستتب الأمن فيهم بشكل أحزم ويبلغ التأثير ، منتهاه لكافة الشعب الأميركي في كل المضامير . سيهب التوسع الاقليمي للأمة ، عظيماً كان أم صغيراً ، كثيراً من خصاله . وسيزيد هذا الأمر في الأمة موارد وسكاناً وقوة بدنية ، وسيجلي ، أيضاً ، التباين بين قوة عظيمة وحقيقة " .

التزم قادة هذه الأمة الحديثة بالمبادئ التي ميزت بلدهم على الرغم من احتذاء سياسة القوة الأوروبية ، في بعض الأحيان . لقد تطاحت القوى الأوروبية في معارك لا حصر لها لتعصم الدول المهيمنة من شبح الظهور . وفي أميركا اهتم التمام القوة والبعد ثقة على دحر أي تحدي يحد ما يرى ذاته . شكلت الدول الأوروبية ، ذوات احتياطات البقاء الأنزر ، ائتلافات حيال امكانية التغير ، أما أميركا فكانت جد قاصية كي تشرع بسياستها لمجابهة حقيقة التغير .

كان هذا أساساً جيوسياسياً لانذار جورج واشنطن حيال " عقد التحالفات لأئما باعث . ولن يكون من التعقل أن :

" نورط أنفسنا بوشائج مصطنعة ضمن التقلبات لسياسة [أوروبا] أو الائتلافات والتناظرات الرتيبه لأصدقائها وأعدائها . يناجينا موقعنا القاصي المستقل ويقدرنا على طرق شأو مخالف " .

لم تحمل هذه الأمة الحديثه موعظه واشنطن محمل الرأي العملي
الجيوسياسي فخالتها مبدأ أخلاقياً . لقد ألفت أميركا ، المنار لمبدأ الحرية ، ان من
الطبيعي لها أن تفسر الأمن الذي تدره المحيطات العظمى عليها كآية من الهبة الالهية
وأن تعزو أفعالها أنى تبصر أخلاقي ثاقب وليس الى هامش أمن لا تشاظرها في
ذلك أيما أمة .

وكان منهل السياسة الخارجية البكر لهذه الأمة التفقة أن الحروب الأوروبية
الدائرة ما هي الا مخاض طرائق السياسة المتشائمة . وتطلع القادة الأميركيين الى
العالم وأبصروا أن عليه التساير كنتظراء متعاونين ، لا خصوم مرتايين ولما هيكل
نظرائهم الأوروبيون نظامهم العالمي على ادراكهم أن التآخي يتعري من التنافس
حول المصالح الفردية . أبى القادة الأميركيين ما رآه الأوروبيون أن مبادئ الأمة
الأخلاقية تقررها معايير شتى وليس أخلاق الأفراد . وحسب ما يقول جفرسون
يوجد :

" نظام ديني واحد للشعب والأمة - مستحب ، مخلص في كل العهود وفي
شتى الظروف ، جلي سخي اليد معظم ، في نهاية الأمر مصالح الطرفين " .

وصور نداء الحق الأميركي - في أوقات أثار خنق الأجانب - أن هذه
الدولة قد تمردت فعلاً لا على الروابط القانونية التي وأدتها كامة بالية حسب ، بل
بوجه النظام الأوروبي وقيمه . لقد عللت أميركا دوائر الحروب الأوروبية الى
هيمنة القوانين الحكومية التي أنكرت قيم الحرية والعز الانساني . وكتب توماس
بين :

" الحرب نظام الحكومة في العهد البالي والضعيفة ، مشددة الأمم ، ليست الا
اثارات لسياسة الحكومة ، كي تمد أجل هذا النظام ... والانسان ليس بعدو لاخيه
الانسان الا بعدسة النظام الفاسد للحكومة " .

وما برحت الفكرة القائلة بارتكان السلام على تعزيز القوانين الديمقراطيةه
منهلاً يغترف منه الفكر الأميركي حتى يومنا هذا . وأكدت الحكمة الأميركية
المألوفة ان الديمقراطيات لا تتناحر فيما بينها . وتحدى الكسندر هاملتون ، ذات
مرة ، البديهية القائلة أن الجمهوريات لأمن من سائر ضروب الحكومة :

" كانت أسبارطا ، أثينا ، روما ، قرطاجنة جمهوريات واثنان منهما ، أثينا
وقرطاجنة تجاريتان . وكانت هذه الجمهوريات خائضة للحروب الدائمة ، كراً
وفراً ، كدأب الممالك المجاوره لها في ذلك الوقت وفي حكومة بريطانيا يؤلف
ممثلو الشعب شطراً من التشريع الوطني وكانت التجارة سعي البلد المهيمن سنوات
عدة . مع ذلك قلة قليلة من الأمم رزحت تحت الحروب المتكررة . "

لقد أفصح هاملتون عن قطره في بحر . فيقين الأغلبية الساحقة لرؤساء
أميركا ، سابقاً وآناً ، أن لأمتهم مسؤولية خاصة لنشر مبادئها بمثلها مساهمتها في
سلام العالم وكان الاختلاف ، في كل الأوقات ، دالياً دلوه في مسألة الكيفية ،
أينبغي على أميركا أن تعزز ، بشكل فاعل ، ذبوع القوانين التحررية كمرمى
أساس لسياستها الخارجية ؟ أو ينبغي عليها الارتكان الى مخاض المثل الذي تضربه ؟

وخيمت على الجمهورية ، أوائل أيامها ، رؤية تعلي شأن الديمقراطية اذا ما
مورست فضائلها داخل الوطن ، بالنسبة لأمة وليدة ، وبعبارة توماس جفرسن فان

" الحكومة الجمهورية التينة الأركان و العادلة " في أميركا ستسمو " مثلاً و صرحاً جباراً " لكل شعوب العالم . وتطرق جفرسن ، بعد عام ، الى القضية " جهاد أميركا الساعي لكل البشرية " :

" ان الوقائع التي تجلت الينا ، واستترت على الغير ، لتجشم علينا مهمة تحضر درجة الحرية والحكومة الذاتية التي قد يغامر المجتمع فيها على هجر أعضائها الواحدين " .

وكان التأكيد الذي أقعده الأميركان على الأساسيات الأخلاقية لحدو بلدهم وأهميتها كشعار للحرية قد أفضى بهم الى رفض بديهيات الدبلوماسية الأوروبية : أن توازن القوى قد أقصى الوفاق ، غاية قصوى ، نتيجة للصراع على المصالح الذاتية ، وان اعتبارات الأمان قد أتت على مبادئ القانون المدني أي أن الأمر ، بعبارة أخرى ، غايات الدولة تبرر وسائلها .

وهذه الأفكار الفريدة عرضتها أمة انتعشت أبان القرن الثامن عشر بقوانينها الرائعة التنظيم وقيمها الشرعية . وما كانت أميركا شاعرة بإيما صراع بين المبدأ السامي ومقتضيات البقاء . وأنجبت التعزيم الأخلاقية ، كوسائل لتسوية الصراعات الدولية ، طرازاً فريداً من الازدواجية بسيرة الكرب الأميركي ذاته . واذا ما أقحم الأميركان على استغلال السياسة الخارجية بمثلئ الدرجة المستقيمة مع حياتهم الشخصية ، فأنى يفسر الأمن ، وحقيقة اذا ما توخينا جانباً متطرفاً ، أيعني الأمر أن البقاء خاضع للأخلاق ؟ وهل وهب الورع الأميركي للقوانين المتحررة عبيراً آلياً من الأخلاق ليشذو على أكثر الأفعال الذاتية الواضحة ؟ واذا كان الأمر

ضرباً من الحقيقة فأنى تتباين مع مفهوم " مصلحة الدولة " الأوروبي التي شددت على حكم أفعال الدولة بنجاحها حسب ؟

حلل البروفسوران ، روبرت نوكر ، وديفيد هاندر كسون ، أروع التحليل الازدواجية في الفكر الأميركي :

" يكمن الشرك الأعظم لصنعة جفرسون السياسية في نكرانه الجلي للوسائل التي ترتكن الدول ، أقصى الارتكان ، لضمان أمنها وارضاء طموحاتها وأن معارضته تتازم مع تبراها عن التطلعات التي أفضت الى استخدام هذه الوسائل . وبعبارة أخرى ، شاء لأميركا المسلكين كليهما - أي أن تقطف ثمار القوة دون الزروح ضحية للمخاضات الطبيعية لممارستها " .

وما برح دفع وجذب هاتين المفهومين أحد المغازي الأساسية في سياسة أميركا الخارجية ، حتى يومنا هذا . وفي عام ١٨٢٠ أنست الولايات المتحدة ملتقى لذين المفهومين قدرها على استيعاب السبيلين حتى غداة الحرب العالمية الثانية . وظلت تنتقد بشدة ما كان يجري في الجانب الآخر للمحيطات كمخاض يستحق التوبيخ لسياسة توازن القوى في حين تعامل توسعها الخاص في جانب أميركا الشماليه كـ " مصير جلي " .

كانت سياسة أميركا الخارجية ، حتى ولادة القرن العشرين ، جد ساذجة : تحقيق مصير البلد الجلي والبقاء دونما التزامات خارجية . واستملحت أميركا الحكومات الديمقراطية ما وسعها ذلك ولكنها تفادت أي عمل لتبريء مستحباتها . وأوجز جون كونسلي آدم ، وزير الخارجية ، هذا الرأي

عام ١٨٢١ : في كل بقعة تنتصب فيها راية الحرية والاستقلال ، ستلهما أميركا
مهجتها وبركاتها وصلواتها . ولكنها لن تبرح خارجاً ، سعيًا لتدمر الألداد لأنها
تستطيب كثيراً حرية الجميع واستقلالهم . انها نصير قضيتها ومبرأها " .

كان الشفا النقيض لسياسة أميركا المتقيده ما أقدمت عليه القوى الأوروبية
على فصل سياستها عن النصف الأرضي الغربي باللجوء ، قدر الضرورة ، الى
بعض أساليب الدبلوماسية الأوروبية . انبعثت عقيدة مونرو ، الداعية لهذه
السياسة ، من محاولة الحلف المقدس - الذي يؤلف بروسيا وروسيا والنمسا -
لقمع الثورة في اسبانيا عشرينيات القرن التاسع عشر . عارضت بريطانيا العظمى
التدخل في الشؤون الخارجية مبدئياً وكانت راغبة تماماً عن الاقرار بالحلف المقدس
في النصف الغربي .

اقترح وزير الخارجية البريطاني ، جورج كاننغ عملاً مشتركاً مع الولايات
المتحدة ليستبقي المستعمرات الاسبانية في بدن الأميركيتين دون أن تتلقفهما قبضه
الحلف المقدس . لقد شاء الاطمئنان ألا تذهب أميركا اللاتينية الى هيمنه قوه
أوروبية ، مهما يحل في أسبانيا . وأبصر كاننغ أن اسبانيا لو عريت من مستعمراتها
ستغدو باخسة الثمن بحيث لا يشجع الأمر على التدخل أو يكون نافهاً .

تفقه جون كونسي آدمز النظرية البريطانية وخشي بواعث هذه
الامبراطورية . فهذا الأمر بكّر كثيراً على تجانب أميركا مع بريطانيا ، التي كانت
تحتل واشنطن حتى عام ١٨١٢ . لذلك حث آدمز الرئيس مونرو على عزل
الاستعمار الأوروبي من الأميركيتين كقرار أميركي فردي .

وجدت عقيدة مونرو ، التي حملها عام ١٨٢٣ ، خندق المحيط الذي عزل الولايات المتحدة عن أوروبا . كان الدور الرئيس لسياسة أميركا الخارجية الرغبة عن التورط في صراعات القوة الأوروبية . وطرقت هذه العقيدة خطوة أخرى فأعلنت أن على أوروبا ألا تتدخل بشؤون أميركا . فكانت فكره مونرو عما ألف الشؤون الأميركية - النصف الغربي الكامل - رجة تماماً .

لم تنكش عقيدة مونرو ، أيضاً ، على نفسها لمجرد اعلانات المبادئ . لقد حذرت ، بشكل حازم ، القوى الأوروبية أن الأمة الحديثة ستمضي للحرب لتقديس حرمة النصف الغربي ، وأعلنت أن الولايات المتحدة ستعد كل توسع أوروبي " في أية بقعة من هذا النصف خطراً يحدق بسلامها وأمنها " .

وعارض الرئيس مونرو أي تدخل في الخلافات الأوروبية في حديثه الذي تباين مع ما ذكره وزير الخارجية ، بقلة بلاغته وسلاسة أسلوبه :

" ليس لنا شأن ، أو لسياستنا ، في الحروب الدائرة بين القوى الأوروبية لبواعث تخصهم وحدهم " .

أولت أميركا ، ذلك الوقت ، دبرها لأوروبا وأطلقت لنفسها العنان لتوسع في النصف الغربي . وفي مظلة عقيدة مونرو ، انتهجت أميركا سياسات لا يختلف تماماً عن أحلام أي ملك أوروبي - ازدهار تجارتها ونفوذها وضم الأقاليم إليها - وباختصار فقد صيرت نفسها قوة عظمى دوغما ممارسة لسياسة القوة . ولم تتعارض قط الرغبة الأميركية على التوسع أو إيمانها بأنها الأنقى الأعظم مبدأ من سائر دول أوروبا . ولم تأخذ في حساباتها التوسع كسياسة خارجية فتجبرت

بالقوة لتهيمن - على الجزر الهندية والمكسيك وتكساس - وبيقين طيب . وبايجاز
كلي كانت السياسة الخارجية الأميركية مجرد نعتاً واهياً .

تفاخر كائنغ ، كما فعل نابليون في صفقه لوزيانا ، بأنه نقل العالم الى جو
كينونته كي يقوم التوازن البالي ، لا سيما وأن بريطانيا العظمى أشارت أن
البحرية الملكية ستساند عقيدة مونرو . ومع ذلك سعت أميركا الى اصلاح توازن
القوى الأوروبي الى الحد الذي ينأى بالحلف المقدس عن النصف الغربي .
وستضطلع القوى الأوروبية ، لسائر أوروبا ، باقامة التوازن دونما مساهمة
أميركية .

كان الفحوى المبدأى لسياسة أميركا الخارجية ، بقية القرن ، التوسع في
تطبيق عقيدة مونرو ، وأوعدت هذه العقيدة الدول الأوروبية ، في عام ١٨٢٣ ،
بالابتعاد عن النصف الغربي . فبعد تصرم مائة عام على عقيدة مونرو ، ظل
فحواها يتسع رويداً رويداً لتعليل الهيمنة الأميركية على النصف الغربي . وفي عام
١٨٤٥ أوضح الرئيس بوك ضم تكساس " الى الولايات المتحدة كضرورة لاعصام
هذه الدولة المستقلة من الوقوع " حليفة " أو متكأة على دولة أجنبية أشد بأساً
منها " وتغدو بذلك تهديداً يحدق بأمن أميركا . وبعبارة أخرى بررت عقيدة
مونرو التدخل الأميركي ليس بازاء التهديد الصائر حسب ، بل بازاء احتمالية
التحدي الصريح - كما فعل توازن القوى الأوروبي تماماً .

عرقلت الحرب الأهلية بعضاً من انهماكات أميركا في التوسع الاقليمي
وكان مرمى سياسة واشنطن الخارجية أن تغشي هذا الاتحاد عن مراصد الأمم

الأوروبية كي لا يولد على تربة أميركا الشمالية نظام متعدد الدول ينتهج سياسة توازن القوى الأوروبية ذاتها .

واستذكر الرئيس اندرو جونسون ، في عام ١٨٦٨ ، الموقف القديم لتحرير التوسع بعقيدة مونرو ، وكانت مناسبة الحديث صفقة السكا :

" ان خطوة هذه المجتمعات والهيمنة عليها قد أعاق نمو الولايات المتحدة وأوهن نفوذها ، لقد أضرت بها الثورات المزمنة والفوضوية " .

وكان ثمة أمر يحصل ، أعظم في جوهره من التوسع خارج القارة الأميركية ، بالرغم من أن ذلك قد مر عملياً دون أن تأنسه القوى العظمى - أن العضو الجديد الذي انضم الى رفقتهم ، الولايات المتحدة ، قد غدت أقوى أمة على هذه البسيطة . ففي عام ١٨٥٥ فاقت الولايات المتحدة بريطانيا العظمى وعدت بعدها أعظم قوة عالمية صناعية في الانتاج . كانت تستهلك في الطاقة ، في بداية القرن ، أكثر من ألمانيا وفرنسا والنمسا - الهنغارية وروسيا واليابان وإيطاليا مجتمعين . وارتفع متوج الفحم ، في الفترة الكائنة بين الحرب الأهلية واستهلاله القرن ، الى ٨٠٠٪ وقضبان الحديد بنحو ٥٢٣٪ ومسافات خطوط السكك الحديدية بنحو ٥٦٧٪ وانتاج القمح بنحو ٢٥٦٪ ، واستمرت الهجرة مطردة في الشعب الأميركي وتسارعت عملية النمو بنحو عظيم .

وما من أمة خبرت مثل هذا التعاضم في قدرتها دونما سعي الى ترجمة هذه المقلرة الى تأثير عالمي . كان القادة الأميركيين مغامرين وراودت سيوارد وزير خارجيه اندريه جونسون ، الأحلام الامبراطورية التي تسع كندا وشطراً عظيماً من

المكسيك وتمخر عميقاً الى الباسفيك . ورامت دائرة الضمان ضم جمهورية الدومنيكان وناورت في مسألة كوبا . وهذه هي ضروب المناورات التي تفقهها القادة الأوروبيون المجادلون ، بسمارك وذرثيلي ، وصادقوا عليها .

لقد مكث مجلس الشيوخ الأميركي سالخاً جل اهتمامه للأولويات الداخلية ومعارضاً لخطط التوسع . أبقي الجيش فئة صغيرة (٢٥ ألف رجل) ، والبحرية في حال هزيل ، وكان الجيش الأميركي ، حتى عام ١٨٩٠ ، يتبوأ المرتبة الرابعة عشرة بين جيوش العالم ، رادفاً الجيش البلغاري ، وكانت البحرية الأميركية أصغر من بحرية ايطاليا بالرغم من أن قوة أميركا تعدل ثلاث عشرة مره ما لايطاليا . لم تشارك أميركا في المؤتمرات الدولية وكان ينظر لها قوة من المصاف الثاني . وعندما خفضت تركيا مؤسساتها الدبلوماسية ، في عام ١٨٨٠ ، أغلقت سفارتها في السويد وبلجيكا وهولندا والولايات المتحدة . وفي الوقت ذاته استحب دبلوماسي الماني في مدريد قطع راتبه على تعيينه في واشنطن .

ولن يعزف هذا البلد ، الذي بلغ وصلة لما بعد الحرب الأهلية ، من محاولة الانتقال لتبوا دور هام في الساحة الدولية . وبدأت أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر بتشيد صرح بحريتها ، التي كانت ، حتى عام ١٨٨٠ ، أصغر مما لتشيلي والبرازيل والأرجنتين .

وبالرغم من أن البحرية الملكية البريطانية قد درّعت أميركا حيال نهب القوى الأوروبية ، لا يفقه القادة الأميركيون أن بريطانيا العظمى حاميتهم . كان ينظر لها ، ابان القرن التاسع عشر ، المنافس الأخطر للمصالح الأميركية وأن

البحرية الملكية لأفتك تهديداً استراتيجياً . فلا عجب أن تسعى أميركا ، ولما تتنفس الصعداء ، الى قذف بريطانيا العظمى خارج نصف الأرض الغربي مستشهدة بعقيدة مونرو التي كانت بريطانيا العظمى وسيلة الحث عليها .

ما كانت الولايات المتحدة دقيقة في تهديدها وأستشهد وزير خارجيتها ، ريتشارد أونلي في عام ١٨٩٥ ، بعقيدة مونرو لتحذير بريطانيا العظمى بإشارة مقصودة الى تباينات القوى ، وكتب يقول :

" ترتبع الولايات المتحدة ، في يومنا هذا ، على عرش هذه القارة وشأوها هو دستور كل الأمور التي تبقي على موقعها . وتتسبد أميركا ، بفضل مواردها التي لا تنضب وموقعها المنعزل ، على الموقف دون أن تتعرض ، واقعياً ، لبعض القوى أو جميعها " .

ولا يتسع الشجب الأميركي لسياسة القوة الى النصف الغربي ، فبريطانيا ، مثلاً ، قد تنازلت عن دعواها بالدور الرئيسي من وسط أميركا .

شرعت الولايات المتحدة ، بفضل جيروتها في النصف الغربي ، بالولوج الى أوسع صعيد للشؤون الدولية . فقد أمست قوة عالمية بالرغم من تداخلاتها الذاتية . لقد توسعت خارج القارة وأقامت لها صرحاً من الهيمنة حوالي شواطئها في حين كانت تصر على تباين نهجها وما أقدمت عليه السياسة الخارجية بريطانيا العظمى . وفي نهاية المطاف ألفت نفسها تقود دفعة طراز من القوه رفعها الى أعلى مقام عالمي ، بصرف النظر عن خياراتها . دأب القادة الأميركيون على اصرارهم أن المرمى الأساس لسياستهم الخارجية أن تغدو " المنار " الذي تسترشد به البشرية

جمعاء . وبقينا ليس بمقدورنا الانكار عن ادراك بعض هؤلاء القادة أن أميركا قد أهلتها القوة لتتناهى الى المسامع بفضل انغماسها في الشؤون اليومية وأن هذه الدولة لن تنتظر ريثما تدب الديمقراطية بين سائر البشر لأنها ، حيثذ ، تصير نفسها شطراً من هذا النظام العالمي .

وما من أحد قد خلص الى هذا الاستنتاج ، على نحو أشرق بهاء وأعظم تجلياً من ثيودور روزفلت ، الرئيس الأول الذي أصر على دور أميركا كمشعرة لنفوذها العالمي ومزاوجة بينها والعالم بصيغ المصلحة الوطنية . كان روزفلت على بينه ، كأسلافه ، من دور أميركا الطيب في العالم وخالفهم الرأي عندما أيقن أن لدولته مصالح سياسية خارجية حقيقية تخطت مكسبها في البقاء متوقعة . لقد انطلق من البديهية القائلة أن الولايات المتحدة لقوة ، شأنها شأن سائرها ، وليست بتجسيد منفرد للفضيلة وعليها أن تشدد ازرها لتسيد اذا ما تعارضت مصالحها مع ما لسواها من الدول .

وهب روزفلت عقيدة مونرو ، كخطوة بكر ، تفسيرها الأكثر تدخلاً ومائلها بالعقائد الامبريالية السائدة وقتئذ . ودعا في الخامس من كانون الأول عام ١٩٠٤ ، في معرض نعته عقيدة مونرو بـ " اللازمة " ، الى حق التدخل العام " لأمة متحضرة " في النصف الغربي ، فالولايات المتحدة وحدها تمتع بالحق ، كل الحق ، في ممارسة ذلك . وقال :

" ان مشايعة الولايات المتحدة لعقيدة مونرو ، في النصف الغربي ، قد يقحمها على ممارسة قوة لحماية الدولية ، حيال الأفعال الغاشمة والجبانة " .

سبقت ممارسة روزفلت موعظته فأمر كما قد أقحمت هاييتي ، في عام ١٩٠٢ ، على تصفية ديونها مع المصارف الأوروبية وصيرت ، في عام ١٩٠٣ ، حالة الفوضى التي دبت في بنما الى عصيان مسلح عظيم النطاق . لقد تمكن مواطنو بنما ، بفضل المؤازرة الأميركية ، من انتزاع الاستقلال من كولومبيا ، غداة ما أنشأت واشنطن قناة زون ، التي سميت بعدها قناة بنما ، تحت سيادة الولايات المتحدة على الجانبين . وأقامت الولايات المتحدة ، في عام ١٩٠٥ ، محمية مالية فسي جمهورية الدومينيكان واحتلت القطعات الأميركية كوبا عام ١٩٠٦ .

كانت دبلوماسية العضلات ، بالنسبة لروزفلت ، شطراً من الدور العالمي الجديد لأميركا في النصف الغربي . فالمحيطان ما عدا بقادرين على عزل أميركا من سائر العالم في وقت أمست فيه الولايات المتحدة ممثلاً في المسرح الدولي . لقد أفصح روزفلت عن الكثير في رسالته التي وجهها الى الكونغرس عام ١٩٠٢ :

" يتعين على القوى المتحضرة والمتسمة بالنظام أن تصر على توجيه سليم لهذا العالم حيال تعقد العلائق الاقتصادية والسياسية الدولية ، وتوافقهما المتعاضمين ، أكثر فأكثر " .

يتبوأ روزفلت موقعاً تاريخياً فريداً في مضاهاة أميركا للعلاقات الدولية اذ ليس ثمة رئيس آخر عرّف (بمفردات المصلحة الوطنية) دور أميركا العالمي على نحو متكامل تماماً أو أبرز الأهمية الوطنية ، بنحو واسع جداً ، ضمن توازن القوى . لقد تشاطر الرأي مع أبناء جلدته في تسامي أميركا أملاً مرجواً للعالم

ولكنه لم يؤمن ، بخلاف الكثيرين منهم ، ان دولته ستقيم السلام أو تحقق قدرها بممارسة فضائلها الداخلية . ففي تفقهه لطبيعته النظام العالمي ، دنا كثيراً صوب بالمرستون ودزرايلي ونأى عن توماس جفرسن .

وعلى الرئيس العظيم أن يسمو معلماً ، رائباً للصدع بين مستقبل شعبه ومعرفته . لقد فقه روزفلت عقيدة صارمة جليلة لشعب ترعرع في كنف الاعتقاد أن السلام حالة طبيعية بين الأمم ، وليس ثمة تباين بين أخلاق الفرد والشعب وأن دولتهم قد باتت آمنة من الجياشانات التي تدرك سائر العالم . رد روزفلت بالبينه على كل هذه الافتراضات وعنت الحياة الدولية له نضالاً فالتاريخ يسترشد بنظرية دارون في البقاء للأصلح ، بنحو أفضل من مماشاة هذه النظرية للأخلاق الشخصية . ويرى روزفلت أن الحلماء الأقوياء يرثون الأرض وأن أميركا ما كانت علة بل قوة عظمى - أقوى الأمم . ترجى أن يكون هو المقدر لارشاد أمته الى المسرح الدولي كي تهيكّل القرن العشرين بمثلّى السبيل الذي هيمنت فيه بريطانيا العظمى على القرن التاسع - كبلد لجب القوى خولته ، بفضل تمدنه وبصيرة حكمته ، لتحقيق الاستقرار والسلام والتقدم .

عيل صير روزفلت حيال معظم الأفكار التي عشعشت على الفكر الأميركي للسياسة الخارجية وأنكر دور القانون الدولي فالذي تعجز الأمة عن حمايته بخاصة قوتها لن يستطيع المجتمع الدولي أن يدرعه لقد دحض عملية نزع السلاح الآخذ بالظهور كموضوع دولي :

" ليس ثمة احتمال قائم ، حتى الآن ، على صيرورة أيما ضرب من القوة الدولية التي ستكبح ، بحزم ، أي فعل آثم . وفي هذه الظروف يستحيل الأمر طيشاً ومنكراً لو عرّت أمة عظيمة قوية نفسها من القوه التي تدرع بها حقوقها ، وتناصر ما لغيرها ، في حالات طارئة آخر . فما من أمر يصيب الجور كثيراً ، أعظم من تجرد الشعوب الحرة المستتيرة لسلاحهم مخلفين الطغاة والبرابرة يتدججون السلاح " .

انتقد روزفلت بقسوة شديدة ، أيضاً ، الحكومة العالمية :

" انني لأشتمز من موقف ولسون - بريان الذي يصب ثقته في معاهدات السلام الواهمة والافتراضات المستحيلة وكل ضروب قصاصات الورق التي لا تؤازرها قوة وافية . ومن اليسير ، غاية اليسر ، للأمة والعالم أن تحذو حذو فردريك الكبير وبسمارك في السياسة الخارجية لا أن يتبنوا موقف بريان أو بريان - ولسون ليغدو وطنياً مستديماً ... فالحق الواهن المجرد من القوة لأشد شراً وأذى للجميع من القوة المعراة من الحق " .

آمن روزفلت أن العالم الذي تنظمه القوة ، تتجسد نظام الأمور طبيعياً في مفهوم " مناطق النفوذ " التي رجحت النفوذ العظيم لقوى معينة على مناطق شاسعة ، فمثلاً تسيدت الولايات المتحدة على النصف الغربي وبريطانيا العظمى في شبه القارة الهندية . وأيد روزفلت ، في عام ١٩٠٨ ، الغزو الياباني لكوريا لا سيما أنه يرى العلاقات بين اليابان وكوريا تهيكلا لقوة متناسبة من كل دوله ، لا أن توطرها بنود معاهده أو قانون دولي .

" وليس لنا أن ندهش لما بلغه روزفلت ، المعتمل أفكار النمط الأوروبي ، من صقل لتوازن القوى العالمي لا يضاهيه في أمره أي رئيس أميركي آخر ما خلا ريتشارد نيكسون . لم يأنس روزفلت ، أول الأمر ، أية فاقة أميركية للاتغماس في خاصات توازن القوى الأوروبي الذي خاله منتظماً ، على وجه تقريبي . ولكنه طرح نزرأ من الشك أن هذا الحكم لو برهن متناقضاً ، سيحث أميركا على الانغماس في اقامة التوازن كرة أخرى . لقد ألقى المانيا تهديداً لتوازن أوروبا وطفق يرسم ملامح المصلحة الوطنية الأميركية ومصالح بريطانيا العظمى وفرنسا .

وتجلى هذا الأمر في عام ١٩٠٦ ، أبان مؤتمر الجسيرا الذي هدف الى حسم مستقبل المغرب . لقد حثت المانيا ، المناديه الى " الباب المفتوح " لتتبا بمستقبل الهيمنة على فرنسا ، الى أشمال الممثل الأميركي لأن لأميركا مصالح تجارية مهمة في تلك المنطقة ، وحضر المستشار الأميركي الى المغرب لكنه تبوأ دوراً خيب آمال الألمان . لقد أخضع روزفلت المصالح التجارية الأميركية - المحدودة نسبياً في كال المواقع الى تطلعه الجيوسياسي . وأفصح هنري كابوت لوج عن هذا الأمر في رسالة بعثها الى روزفلت ، في ذروة الأزمة المغربية :

" على فرنسا أن تجانبنا وأن تنضم بريطانيا حليفة لنا في أراضينا . وهذا التدبير لسليم اقتصادياً وسياسياً " .

وعلى صعيد أوروبا خال روزفلت المانيا التهديد الأعظم وتوجس حشيه من المطامح الروسيه في آسيا فاستحب عليها اليابان ، خصمها الألد . ويقول روزفلت :

" ليس ثمة أمة على وجه البسيطة ، ما خلا روسيا ، ينبسط في كفيها اقدار السنين الآتية " . وفي عام ١٩٠٤ ، شنت اليابان ، المحمية بحلف مع بريطانيا العظمى ، هجوماً على روسيا فأعلن روزفلت الحياد الأميركي بالرغم من مشايعته لليابان : وقال أن الانتصار الروسي " ضربة قاصمة للحضارة " وابتهج عندما دمرت اليابان الأسطول الروسي بقوله :

" لقد ابتهجت ، ملء أساري من بهجة ، لهذا الظفر الياباني ، فهذه الدوله تسير لعبتنا " .

شاء روزفلت لروسيا أن تهزل لا أن تمحي من توازن القوى - فالمباديء الدبلوماسية هكذا توازن ترى اليابان بديلاً للتهديد الروسي اذا ما دب الهزل الفارط فيها . وتيقن أن المخاض الذي ينفع أميركا أكثر هو ما يبعث روسيا " بقبالة اليابان بحيث يسعى كل بلد بعمله على الآخر .

سعى روزفلت ، بباعث في الواقعية الجيوسياسية وليس الايثار النبيل ، الى دعوة المتحاررين لبعث ممثليهم الى منزلة الكائن في خليج أويستر ليبرموا معاهدة سلام تقيد الانتصار الياباني ويقيم التوازن في الشرقى الأقصى . أفضى هذا الأمر الى منح روزفلت جائزه نوبل للسلام ، وهو أول رئيس يوهب هذه الجائزة ،

للحل الذي أبرمه على أساس مبادئ تماثل توازن القوى ومناطق النفوذ التي ستلوح غير أميركيه تماماً غذاه رئاسة خلفه ، ولسون .

وفي عام ١٩١٤ تبنى روزفلت ، أول الأمر ، موقفاً هادئاً نسبياً حيال الغزو الألماني لبلجيكا ولو كسمبرغ مع أن الأمر يتبطن انتهاكاً سافراً للمعاهدات التي تقر بحيادية هاتين الدولتين :

" أنا لا أناصر أحد الفريقين على الآخر لما يهم الاعتداء أو يتجاهل هذه المعاهدات " .

وغداة أشهر قلائل من اصطدام الحرب في أوروبا ، قلب روزفلت حكمه الأول عن انتهاك حيادية بلجيكا وما أوجس فيه خوفاً التهديد الذي أحدثته ألمانيا على توازن القوى وليس فعلها اللاشعري : " ألا تؤمنون أن ألمانيا لو ظفرت بهذه الحرب وسحقت الأسطول الانكليزي وأتت على الامبراطورية البريطانية ستصير ، في خضم عام أو عامين ، على تبوأ المكانة المهيمنة على جنوبي أميركا ووسطها " ؟ .

لقد حث على إعادة التسلح الشامل كي تلقي الولايات المتحدة بثقلها الى خلف الحلف الثلاثي وعد الظفر الألماني قائماً وخطيراً للولايات المتحدة ، فكان نصر قوى المحور ، له ، ضياعاً لدفاع البحرية الملكية البريطانية فيأذن الأمر ، وقتئذ ، لألمانيا على تأكيد استعمارها في النصف الغربي .

وضع روزفلت في حساباته أن سيطرة البحرية البريطانية على الأطلسي لأمن من هيمنة ألمانيا عليه ، ومرد ذلك الى عوامل دقيقة لا صلة لها بالقوة كالألفة الحضارية والمعرفة التاريخية ، وفي الحقيقة ثمة وشائج حضارية جد قوية بين هاتين الأمتين لا نظير لها - بين الولايات المتحدة وألمانيا . وعلاوة لذلك تطبعت أميركا على حكم بريطانيا للبحار وراقت لها الفكرة وباتت مطمئنة من تخلي بريطانيا عن نواياها التوسعية في الأمريكيتين ، بينما كانت تتوجس خوفاً من ألمانيا . وفي الثالث من تشرين الأول عام ١٩١٤ ، بعث روزفلت برسالة الى السفير البريطاني في واشنطن (متجاهلاً حكمه الأول عن استخفاف ألمانيا بحيادية بلجيكا) :

" لو كنت رئيساً ، لأقدمت على عمل [ضد ألمانيا] في الثالث عشر أو الواحد والثلاثين من تموز " .

وأفصح روزفلت ، في رسالة بعثها الى رديارد كبلنغ بعد شهر ، عن الصعوبة التي يراها هو في تجشيم القوة الأميركية عناء الحرب الأوروبية ، فالأميركان راغبون عن طرق منحى صارم ملتو لسياسة القوة :

" لو كان في عنقي أن أناصر كل ما أؤمن به أنا سيكون الأمر منكراً بين الناس ، فهم لن يشيعوني . أن أناسنا قصيرو النظر لا يفقهون شؤون العالم ، وشعبك قصير النظر أيضاً ، ولكن متبصر وهكذا أمور ... وبفضل امتداد المحيط اطمن شعبنا ، فلا خوف عليه من الصراع الحالي وليس ثمة مسؤولية تهمه " .

ولو تتوج الفكر الأميركي عن السياسة الخارجية قمته في ثيودور روزفلت ، لكان الأمر نعتاً بالولادة المكيفة لمبادئ السياسة الأوروبية التقليدية مع

الظرف الأميركي . وسيتشار الى روزفلت بالرئيس المتبوأ منصبه عندما شرعت الولايات المتحدة بالتعريف عن ثقلها كقوة عالمية ولما تتربع على سيادة الأميركيين بيد أن فكر السياسة الخارجية الأميركية لم يختتم مع روزفلت ، وما كان له أن يفعل ذلك . والرئيس الذي يجس دوره على خيرة الشعب ليكتب على نفسه الركود ، والرئيس الذي يسمو على معرفة الشعب ليجازف بكونه مبهماً . لم تتأهل أميركا ، بفضل خيرتها وقيمها ، الى تبوأ المنصب الذي رame لها روزفلت .

ويطالعنا التاريخ ، في احدى سخریات القدر ، أن تحقق الولايات المتحدة الدور القيادي الذي آنسه روزفلت لها ، وأبان حياته أيضاً ، ولكن بمباديء يسخر منها روزفلت ، وقيادة رئيس يحقره . كان وودرو ولسون تجسيدا لعرف الانعزالية الأميركية وأرسى جذور المدرسة الفكرية التي خيمت على سياسة أميركا الخارجية ، المدرسة التي عد روزفلت مبادئها ، في أعظم سيرة ، غير ملائمة " أما أسوأها فراه معادياً للمصالح الأميركية البعيدة الآمدة .

واذا ما عقدنا مقارنة بين روزفلت وولسون ، أعظم رئيسين لأمركا ، واستخدمنا مفردات مباديء السياسة المعرفة ، لنرى أن روزفلت أفضل بكثير في جداله . ومع ذلك كان ولسون هو المهيمن ومأطر الفكر الأميركي . غدا روزفلت ، بعد قرن ، يشار له بانجازاته وتفقه منحى السياسة الدولية بين الأمم ليقود دفة شؤون العالم - ولس ثمة رئيس أميركي آخر له مثل هذا التبصر الأثقب في منحى الأنظمة العالمية . وتيسير لولسون أحكام بواعث الحافز الأميركي وربما يكون هذا بالعلة الرئيسة لما طالعته أميركا من تباينها مع أية أمة .

يمضي الأميركان الى أعظم المآثر من خلال رؤية تنسجم وفقهم بلادهم
انها استثنائية . لقد خاب مسعى روزفلت على حمل ابناء جلدته لولوج الحرب
العالمية الأولى بالرغم من تناغم دبلوماسيته فكراً وتمثلها عملياً مع ما لبريطانيا
العظمى . أما ولسون فقد أو قد مشاعر الشعب ببراين جياشة أخلاقية على نفس
القدر الذي جهله القادة الأجانب .

كان ولسون ثمرة مدهشة وداحضاً لسياسة القوة وفقها بالسبيل الذي
يحرك مشاعر الأميركان وتخلف هذا الأكاديمي ، الى حد ما ، عن السياسة ثم
انتخب بسبب الانشقاق الذي حل بالحزب الجمهوري بين تافت وروزفلت وتفقه
أن انعزالية أميركا الفطرية لا تغلبها الا معاودة لايمانها بالطبيعة الانعزالية
لمثالياتها . ومضى ولسون ، رويداً رويداً ، بهذا البلد المنعزل الى رحى الحرب
غداة ما أفصح عن تفان ادارته للسلام بدفاعها المخلص عن الحيادية . لقد شرع
في هذا الأمر ولما يهجر كل المصالح الوطنية الخاصة ويؤكد أن أميركا ما سعت
لمنفعة سوى ترسيخ مبادئها .

أفصح ولسون ، في خطابه في الثاني من كانون الأول عام ١٩١٣ ، عن
الخطوط العريضة لما غدا يعرف بالولسنية ويرى أن النظام الدولي يتجذر في قانون
عالمي وليس في التوازن ، وفي المعتمدية الوطنية لا في توكيد الذات الوطنية .
وأوضح ولسون ، ولما يوصي بتعديل عدة معاهدات تحكيم ، بأن التحكيم الملزم ،
لا القوة ، ينبغي له أن يصبح السبيل لفض النزاعات الدولية :

" ثمة معيار واحد نزن به الخلافات بين الولايات المتحدة وسائر الأمم ،
ويتألف من عاملين : عزتنا والتزاماتنا بسلام العالم ، ويجب الاضطلاع باختبار جد
شامل للهيمنة على تأسيس التزامات للمعاهدة الحديثه وتفسير الأمور السالفة
الذكر " .

وما من أمر أثار حتى روزفلت أكثر من المباديء الطنانة التي لا تعضدها
قوة أو رغبة لممارستها . وكتب لصديق له :

" علي أن أنتقي بين سياسة الدم والحديد والسياسة التافهة ... فعلام
استميل السياسة الأولى ؟ أنها لأخير للأمة وللعالم ، في نهاية المطاف " .

وللسبب ذاته لم يبد ولسون أيما اهتمام لمقترح روزفلت المطالب بتصعيد
نفقات الدفاع استجابة للحرب الدائرة في أوروبا . ففي الثامن من كانون الثاني
عام ١٩١٤ ، ولما الحرب في شهرها الرابع ، رفض ولسون لتصعيد التسلح
الأميركي - فهذا الأمر آية " اننا فقدنا رباطه جأشنا " بسبب الحرب " التي لا ناقة
لنا ولا جمل في مسبباتها ، ويسر علينا وجودها بالذات فرص الصداقة " .

يرى ولسون أن نفوذ أميركا يتوكل على ايثارها : وعليها أن تقي ذاتها
لكي تستطيع أن تخطو كحكم أهل بالثقة بين الأطراف المتناحرة . وأكد روزفلت
أن الحرب الدائرة في أوروبا ، اذا ما ظفرت بها المانيا ، سيحدث التهديد بأمن
أميركا ، فأمركا متزهة ، وعليها أن تتصرف كوسيطه . وبسبب الايمان
الأميركي بالقيم التي تسمو على توازن القوى ، وهبت الحرب في أوروبا فرصة
استثنائية للاهتمام الى مفهوم أفضل وأحدث للشؤون الدولية .

استسحف روزفلت بمثل هذه الأفكار واتهم ولسون باثارة العواطف
الانعزالية كي تعينه على اعادة انتخابه في عام ١٩١٦ . وفي الحقيقة فان زخم
سياسة ولسون كان على شفا نقيض للانعزالية فالذي ينادي اليه هو التطبيق العالمي
لمباديء أميركا وذيوعها وليس التفهقـر الأميركي من الساحة العالمية . وبين
ولسون ، كرة أخرى ، الحكمة الأميركية التقليدية منذ عهد جفرسون :

* ان رسالة أميركا الخاصة لتسمو فوق الدبلوماسية اليومية وتلزمها أن
تكون منارة الحرية التي تهتدي بها سائر البشرية .

* ان السياسات الخارجية للديمقراطيات لعظيمة الأخلاق لا سيما أن حب
السلام عادة تأصلت في شعوبها .

* على السياسة الخارجية أن تعكس المعايير الأخلاقية ذاتها كديانات
شخصية .

* ليس للدولة الحق في المطالبة بأخلاق منفصلة لنفسها .

لقد وهب ولسون بعداً عالمياً لهذه التأكيدات الخاصة بالانعزالية أميركا
الأخلاقية :

" ليس بميسور أي أمة قوية أن تزرع فينا الهلع ولا تشتعل فينا الغيرة من أيما
منافسة في أصعدة التجارة أو شتى المكاسب الأخر . نحن نود أن نحيا حياتنا ،
وندع الآخرين يعيشون . اننا ، في جوهرنا ، أصدقاء حقيقيون لكل الأمم على

هذه البسيطة لأننا لا نهدد أحداً ولا نشتهي ممتلكات أحد ، ونرغب عن الاطاحة
بأيما أحد " .

وتبظنت الدعوى المنادية بتمثيل الأهداف الأميركيه للتدبير الالهي ، دوراً
عالمياً لأميركا سيرهن لروزفلت شموليته الآمدة التي ما تخيلها قط . ولم يشأ الا
تجسيد توازن القوى واستثمار الدور الأميركي فيه على قدم المساواة من الأهمية مع
قوتها المتعاضمة . ويرى روزفلت أن أميركا لأمة بين سائر الأمم - أقوى من
الغالبية وشر من صفوة القوى العظمى - وتخضع لقوانين التوازن الأساسية
والتاريخية .

لقد سار ولسون بأميركا الى سطح قاص تماماً عن هذه الاعتبارات وأصر
أن دور أميركا أن " لا تبرهن ايثارنا بل عظمتنا " - واذا كان الأمر ضرب من
الحقيقة ، فليس لأميركا الحق أن تدخر لنفسها المبادئ . وتقدم ولسون ، مع
استهلاله عام ١٩١٤ ، بعقيدة فريدة تقول أن الأمن الأميركي لا يتجرد عن أمن
جميع البشرية فغدا واجب أميركا ، حسبما تبطنه الأمر ، مجابهة الاعتداء حيثما
يحصل :

" لنا أن نجابه أيما اعتداء في أية بقعة على هذه المعمورة ، لأننا نطالب ما
حيننا بحكومة دائمة على أساس احقاق مبادئ العدل والحرية . اننا لنطالب
بالأمن لما نصطفيه من خطوط تطورنا الوطني ، ونسعى من أجل الآخرين أيضاً .
ولن نلزم نصرنا لحرية فردية وتطور وطني حر بازاء حوادث تؤثر فينا حسب . أن

لنشعر هذا الأمر في كل دروب الحق والاستقلال الشاقة والتي تحاول شعوب ما طرقها " .

وتطوورت سياسة أميركا ، غداة الحرب العالمية الثانية ، لتغدو شرطية عالمية مهمة ، كما رآها روزفلت .

لم يحلم روزفلت قط ، حتى في أوج نشاطه ، بمثل هذا الرأي الشامل المبشر بتدخل عالمي . لقد أمسى غدااتها ، رجل الدولة المحارب في حين ، وقس النبي . ورجال الدولة والمحاربون يركزون جل اهتمامهم في العالم الذي يهيمن فيه ، بينما العالم " الحقيقي " للأتبياء ذلك الضرب الذي يودون له صيرورة " .

ان الذي استهل كتابه آخر لحياذية أميركا قد صيره ولسون سلسلة من المقترحات التي ترسي جذور الدفاع العالمي ، ولا يرى فيه ثمة تباين ضروري بين حرية أميركا وحرية العالم . لقد برهن أن الوقت المسلوخ من اجتماعات ذوي الشأن ، لتفسير الأمور الدقيقة ، لم يضع سدى فقدره ذلك على تفقه متطور استثنائي لما قد عناه جورج واشنطن حقاً عندما حذر من الأفخاخ الخارجية . لقد عرف ولسون " الخارجي " كرة أخرى بنمط ليدهش يقيناً الرئيس البكر . عنى واشنطن ، بلغه ولسون ، أن على أميركا تفادي التفخخ في مرامي الآخرين في حين أفصح ولسون أن كل الذي لا يهم الانسانية " لغريب علينا ولا نكثر له " . لذا لأمركا ميثاق لا حد له يلقي على كاهلها التزامات في الخارج .

وما أروع الخيال ، الذي يستتبط ميثاق تدخل عالمي ، حيال الافخاخ الخارجية ، في موعظه الأباء المؤسسين ويفصل تفصيلاً فلسفة الحياذ التي تحتم

الولوج الى الحرب ! وعندما دنا ولسون ببلده الى شفا الحرب ، ولما يعظم رؤاه للعالم الأفضل ، استحضر الحيوية والمثالية التي لاحت تيرر السبات الأميركي نحواً من قرن ، مثلما تلج الآن الى الساحة الدولية ببراءة ودينامية يجهلها أكثر نظرائها نضجاً . لقد قست الدبلوماسية الأوروبية ومسها الذل ، في بوتقة التاريخ وآنس الساسة الأحداث بمحشور الأحلام الكثيرة الذي ذهب جفاءً ، فخابت الآمال العظيمة وتبددت الغايات بسبب وهن التبصر الانساني . ولم تر أميركا مثل هذه التقييدات ، فقد نادى بجسارة لتشجيع القيم التي عدت فريدة على أميركا ، لتأطرها بمبادئ عالمية تمشي الجميع . تيسر لولسون ، مرة واحدة ، على سيطرة التوتر الذي أصاب التفكير الأميركي للفصل بين أميركا الآمنة وأميركا الطاهرة ، وما استطاعت أميركا الولوج الى الحرب العالمية الأولى من مدخل الالتزام لمصلحة الشعوب في كل بقعه ، أو لمصلحتها هي ، أو لدور المبشر بالحرريات العالمية .

هياً اعلان المانيا على الحرب البحرية الشاملة واغراق لوزيتانيا ، السبب المباشر لأميركا لتعلن الحرب . ولم يبرر ولسون ولوج أميركا الحرب ببواعث الجور أو المصلحة الوطنية أو انتهاك حرمة بلجيكا أو اختلال توازن القوى . فللحرب تأصل أخلاقي مراماه الرئيس نظام عالمي عادل ومستحدث ، وصوره ولسون في معرض حديثه عن اعلان الحرب :

" لمن المخيف حقاً أن تقود شعباً عظيماً مسالماً الى جادة الحرب ، الأحمى وطيساً والأشد فتكاً من سائر الحروب ، فالخضارة بعينها تلوح على أكف التوازن . ولكنتنا سنجاهد دون القيم التي رفعناها ما حيننا في أقرب ميوأ الى أفئدتنا ، من أجل الديمقراطية وحق الذين يرزحون تحت جور التسلط ليكون لهم

صوت في خاصة حكوماتهم ، ومن أجل حقوق الأمم الصغيرة وحرّياتها ، ومن أجل امتلاك شامل للحق بأيادي الشعوب الحرة ليعم السلام والطمأنينة في سائر الدول وتعتق حرية العالم هذا ، نهاية المطاف . "

والحرب الساعية لمثل هذه المبادئ لا مساواة لها فالنصر الكامل مرامها المشروع . لقد أفصح روزفلت بكل يقينه تقريباً عن أهداف أميركا الحربية بمصطلحات سياسية واستراتيجية ، أما ولسون ، المزهدي بتجاهل مصلحة شعبه ، فعبر عن هذه الأهداف بعبارات أخلاقية صرفة لأنه لا يرى الحرب من عدسة مخاص اصطدام المصالح الوطنية غير المتقيده ، بل من بؤرة الهجوم الألماني الوقح على النظام الدولي . وبعبارة أبلغ فصاحة أننا لا نحمل الأمة الألمانية وزر الحرب ، بل الامبراطور الألماني بعينه . وأوضح ولسون عن مباحث اعلان الحرب : " ليس لنا مع الشعب الألماني خلاف ولا تختلج مشاعرنا عنهم بأيما أمر ما خلا الود والصداقة فهم مغلوبون على أمرهم عندما انصرفت حكومتهم الى هذه الحرب وما كان لهم في شأنها سابق معرفة أو تأييد . وكان قدر هذه الحرب ، كسالف أخواتها ، في الأوقات البئيسة التي تحرم على الناس مشاوره حكامهم المضرمين فتيل الحروب لتدر حليها على السلالات الحاكمة " .

وبالرغم من أن وليم الثاني ، قد اعتبر الشخص المتقلقل على مسرح أوروبا ردحاً من الزمن طويلاً ، لم يسهل أيما سياسي أوروبي خلعه أو تطلع الى الاطاحة بالامبراطور أو سلالته كفاتحة للسلام . فاذا ما قدر للهيكمل الألماني الداخلي أن يتقدم ، ما كان للحرب أن تضع أوزارها بذلك الضرب من التسوية الموازن للمصالح المتضاربة ، الذي حققه روزفلت بين اليابان وروسيا قبل عشر سنوات .

أعلن ولسون في الثاني والعشرين من كانون الأول عام ١٩١٧ ، قبيل دخول أميركا الحرب ، أن مرمى أميركا في هذا النزاع " سلام لا انتصار له " ولكنه أفصح ، عند دخول أميركا الحرب ، أن مسعى الحرب سلام لا ينتهي اليه الا الانتصار الكامل .

أمست آراء ولسون حكمة رسمية وشرع هربرت هوفر ، العلم الخبير ، بوصف الطبقة الحاكمة بأنها شريرة أصلاً تمتص " دماء حيوات الآخرين " . وغير جاكوب سكيرمن ، رئيس جامعة كورنيل ، عن روح العصر ، بشكل رائع ، فألقى أن الحرب صراع بين " مملكة السماء " و " مملكة الهوني* " ، حيث يخيم شعب القوة والخوف .

من العسير أن يتحقق لولسون ما تبطنته خطاباته ، بمجرد الاطاحة بسلالة حاكمة واحدة ، فقد أوسع منتهاه الأخلاقي ، ولما يفصح عن اعلان الحرب ، ليشمل العالم كله وعلى سائر الأمم ، لا المانيا حصراً ، أن تأمن وتتمتع بالديمقراطية لأن السلام يقتضي " تأخيا للأمم الديمقراطية " . ومضى ولسون ، في خطاب آخر بعيداً ليقول أن قوة أميركا ستضم ما لم تنشر الولايات المتحدة الحرية في أنحاء العالم :

" لقد شيدنا صرح هذه الأمة لتعتق للبشر حريتهم وما حبسنا تفقهننا ومرامانا الخاصة أميركا ، فنحن ماضون لتحرير كل البشر . واذا ما عزفنا عن هذا الأمر سيغدو عز أميركا هباءً متثوراً . وتذهب عنها قوتها " .

* الهوني (Hun) : شعب المغول .

وما دنا ولسون قط في الافصاح بتفصيل عن مرامي الحرب الا في النقاط الأربع عشرة . ويكمن الانجاز التاريخي لولسون باقراره أن أمريكا لن تستطيع صبراً لمواثيق عالمية عظيمة لا يبررها الاخلاص الاخلاقي . لقد هوى نجمه عندما استطب مآسي التاريخ كأنها زيوغ أو يباعث في عيوب القادة المنفردين وشورهم ، وبأبائه أيما أساس موضوعي للسلام ما حاشا قوة الرأي العام وذيوع القوانين الديمقراطية عالمياً . وفي هذا المضمار كان يساءل أمم أوروبا لتبني أمر ما تأهبوا له فلسفياً وتاريخياً وكان رادفاً لحرب سلبتهم كل ما يكتزون .

وجذرت الأمم الأوروبية ، نحواً من ثلاثمائة عام ، النظام العالمي في توازن المصالح الوطنية فكانت سياستهم الخارجية تتناحر سعياً للأمن وتآلف كل منفعة أخرى مغنماً مضافاً . سأل ولسون أمم أوروبا أن تجنر سياستها الخارجية في مفاهيم أخلاقية مشبعة عنها الأمن ليكون مآل الأحداث الطارئة . ولكن أوروبا انعدمت من المهيئات الفكرية لمثل هذه السياسة النازهة ومكثت تبصر في أميركا ، الظاهرة من قرن عزلة ، أن تتجشم عناء الانهماك الأبدي في الشؤون العالمية تماماً كما تبطلته نظريات ولسون .

كان بزوغ ولسون على مسرح الأحداث منهلاً لأمريكا ، فهو من طراز نادر لرئيس يقلب جوهرياً منحى تاريخ بلاده . فلو تسيد روزفلت الموقف في عام ١٩١٢ ، أو شاعت أفكاره حينذاك ، لكانت قضية أهداف الحرب استقصاءً عن طبيعة المصلحة الوطنية . كان روزفلت سيستبقي على أميركا دون ولوج الحرب لاعتقاده أن أميركا اذا لم تلج الحلف الثلاثي ، ستظفر القوى المركزيه بالحرب وتغدو تهديداً لأمن أميركا ، عاجلاً أو آجلاً .

لقد أفضت المصلحة الوطنية الأمريكية ، بمرور الزمن ، الى تبني أميركا سياسة عالمية تظاهي ما فعلته بريطانيا حيال قارة أوروبا . فعلى مدى قرون ثلاثة ، انطلق القادة الأميركيون في افتراضهم أن موارد أوروبا ، اذا ما سبخت في مستنقع لدولة واحدة ، سيهدد هذا البلد سيادة بريطانيا العظمى على البحار ويقلقل استقلالها . اننا لو تفحصنا أميركا في العدسة الجيوسياسية ، نراها أيضاً جزيرة تشرف على شواطئ أورازيا ، فهل في عنقها ، لليلة ذاتها ، أن تقاوم هيمنه قوة واحدة على أوروبا أو آسيا ، أو بالأحرى ، سيطرة القارتين بيد القوى ذاتها ! وفي هذا المضمار كان سبب الحرب المؤكد هو التوسع الألماني وليس خطاياها الأخلاقية .

ومع ذلك سار العالم على شفا نقيض لما تشتهيه العواطف الأمريكية التي نفخ ولسون الروح فيها ، وبقي أمر أوروبا هكذا حتى يومنا هذا . فحتى روزفلت لم يتدبر أمر سياسة القوة التي ناصرها مع أنه قد فارق الحياة مقتنعاً بتحقيقه ذلك . وعلى أية حال أوضح ولسون ، قبيل دخول أميركا الحرب ، بأنه يناوي أية محاولة لترسيخ نظام ما بعد الحرب على أساس المبادئ المشرعة للسياسة الدولية .

وما بعث الحرب ، في رؤية ولسون ، ليس شرور القيادة الألمانية حسب ، بل نظام توازن القوى الأوروبي - فهاجم ، في ٢٢ شباط عام ١٩١٧ ، النظام العالمي الذي سبق الحرب ونعته بـ " المناحرات المنظمة " :

" ان المسألة التي يتوقف عليها مستقبل أوروبا كامله وسياسة العالم هي ما يلي : هل الحرب الدائرة من أجل العدالة وتحقيق السلام ، أم من أجل توازن أقوى محدث ؟ وبقينا لن يكون ثمة توازن قوى ، بل مجتمع قوة ، ولا تناحرات منظمة ، بل سلام مشترك منظم " .

وعنى ولسون بـ " مجتمع القوة " مفهوما محدثا تماماً غدا يعرف بـ " الأمن الجماعي " واقترح تدريع النظام الدولي بالاجماع الأخلاقي للدول المحبة للسلام ، لا سيما وأن للأمم العالم هذه مصالح متكافئة في السلام وستسعى معاً لردع كل من تسول له نفسه قلقلة التوازن . وذكر قائلاً :

" لقد أمسينا على عصر يأبى كل معايير الاستثارة الوطنية ، التي استبدت على سلوك الأمم ، ويدعوننا أن نعبد طريقاً محدثاً لنظام الأمور لا يكون فيها أيما مساءلة ما خلا : " هل هذا الأمر حق " ؟ أعادل ؟ " " أتنفع البشرية منه ؟ " .

رشح ولسون عصبة الأمم ، القانون الأميركي جوهراً ، لتأسس هذا الاجماع ، فاستحوالت القوة ، في كنف هذه المنظمة الدولية ، الى أخلاق وقوة السلاح الى أمر للرأي العام . وأدام التأكيد أن الحرب ما كان لرحاها أن تدور لو أطلع العامة على حقيقه أمرها - متجاهلاً ما حصل في بداية الحرب حيث استقبلتها كل العواصم بالبهجة والسرور العارمين ، حتى في بريطانيا العظمى وفرنسا الديمقراطيتين . ويرى ولسون أن النظرية المحدثه لو قدر لها أن تعمل ، لاقتضت اطراء تغييرين ، في الأقل ، للحكم العالمي : انتشار الحكومات الديمقراطية

في العالم وتوسيع " دبلوماسية حديثة وآمنة " تستند الى " مبدأ الشرف الأسمى ذاته ، الذي نطالب به للأفراد " .

وفي عام ١٩١٨ أفصح ولسون عن مقتضى للسلام ذي مرمى مثير في الطموح وحديث المسمع فهو يدعو الى " سحق أيما قوة مستبدة تسعى ، لوحدها وبسريه ومن خاصة مشيئتها ، الى قلقلة سلام العالم ، أو ان نشلها عن ذلك ، لو تعسر علينا سحقها " .

وذكر في مؤتمر السلام ، في ١٤ شباط عام ١٩١٤ ، ان عصبة الأمم النابضة تمثل هذه المواقف ومهيكلتها منها ، ستفضي الأزمات دونما حرب ، وقال :

" اننا نتوكأ [بفعل ميثاق العصبة] أساساً وأولاً على قوة عظيمة واحدة هي القوة المعنوية للرأي العام العالمي . بحيث أن الأمور التي يجهز عليها الضياء سيأتي عليها أيضاً الضياء الساطع المعبر عن الشجب العالمي " .

ولم يعد حساب القوى البالي باعثاً لاستتباب السلام ، فمرد الأمر الى الاجماع العالمي الذي تعينه مكننة الحماية . والألتزام العالمي للأمم الديمقراطيةه الكثيره ستؤلف " وصاية السلام " الذي يعوض توازن القوى البالي وأنظمة الأحلاف .

وهب أننا نحينا جانباً مسألة التطبيق ، سنرى أننا بازاء آراء سامية ما طرحتها قط أمة على وجه هذه البسيطة . ومع ذلك غدت هذه الآراء ، في مضامير المثالية الأميركية تداولاً مشتركاً للتفكير الوطني المتعلق بالسياسة الخارجية ،

وكل رئيس خلف ولسون قد تقدم بتحويرات لفكرة ولسون ودرست المناظرات الداخلية ، عادة ، خيبة تحقيق مناهيمه دون التقصي عن ارشادها الوافي لحل التهديدات الوحشية التي تحيق ، أحيانا ، بالعالم المضطرب . لقد هاجم النقاد ، عهداً من ثلاثة أجيال ، تحليل ولسون وخلاصاته ، لكن مبادئه مكثت في كل الدهور الصخر الأديم لفكر سياسة أميركا الخارجية .

ومع ذلك أطلقت مزاجية ولسون بين القوة والمبدأ العنان لعقود من الازدواجية ولما يسع الوعي الأميركي للتوفيق بين مبادئها وضرورياتها . فالبديهية الأساس للأمن الجماعي أن تأنس الأمم كلها أيما تهديد للأمن بالعين ذاتها وتتاهب لردع الخطر بذات الدرجة من القوة . ولم يحصل مثل هذا حقاً حسب ، بل لم يكتب الحدوث لأمر كهذا في التاريخ الكامل لعصبة الأمم والأمم المتحدة . فاذا كان الخطر ساحقاً ومؤثراً ، أبلغ الأثر ، في جميع المجتمعات ، أو أكثرها ، سيصار حينها الى الاجماع - كما حصل أبان الحريين العالميتين وفي الحرب الباردة ، وعلى اساس اقليمي .

وتجنح أمم العالم في أغلب الأحداث - كل المستعصية تقريبا- الى عدم الموافقة حول طبيعة التهديد أو حول نمط التضحية التي ينحرونها قرباناً لذلك ومكث الأمر على حاله منذ اعتداء ايطاليا على الحبشة عام ١٩٣٥ حتى أزمة البوسنة عام ١٩٩٢ . وبرهن هذا الاجماع التعسر الشديد لتحقيقه حتى مع أمور تتعلق بتحقيق مرامي ايجابية أو رفع الجور الواضح . وما يثير السخرية أن هذه الصعوبات تجلت غداة الحرب الباردة ، التي تتملق كثيراً الى الديمقراطية ولا تشكل تهديداً عسكرياً أو فكرياً شديداً .

وأبرزت الولسنية أيضاً صدعاً كامناً في التفكير الأميركي عن الشؤون العالمية . هل تنعم أميركا بمصالح أمنية تعوزها للدفاع ، بصرف النظر عن السبيل الذي أحاق التهديد بالمصالح ؟ أوينبغي لأمريكا مجابهة التغييرات حسب ، التي تنعت ، عدلاً ، بلا شرعية ؟ إنما يعني أميركا ، الحقيقة أم التحول الدولي ؟

هل تأبى أميركا المبادئ الجيوسياسية جملة ؟ أحتاج هذه المبادئ أن ترشح ، كرة أخرى ، بمصفاة القيم الأمريكية ؟ وإذا ما تلاطمت هذه الأمور ، فلمن الظفر ؟ .

وتنم الولسنية عن مقاومة أميركية ، فوق كل اعتبار ، لوسيلة التغيير اذ ليس لها ثمة مصالح حيوية أهلاً للدفاع عنها لو أخطرتها عمليات قانونية جلية . ففي أواخر حرب الخليج ، أعلن الرئيس بوش أنه كان يقاوم مبدأ الاعتداء أكثر من خشيته على موارد النفط الحيوية . واهتمت المناظرات الأمريكية الداخلية ، أبان الحرب الباردة ، بالسؤال المتعلق ، بحق أميركا المعنوي في تجهيز المقاومة للحرب الباردة .

ويقينا أن ثيودور روزفلت كان سيجيب عن هذه الأسئلة ، فالافتراض المناادي للأمم ان تدرك الأخطار تماثلاً وتستعد وتتهيا للاستجابة اليها بشكل متسق قد مثل أباء لكل أمر أطلع عليه . وما استطاع أن يأنس أيما نظام عالمي ينتمي اليه المعتدي ، والضحية في الوقت عينه . وكتب رسالة في تشرين الثاني عام ١٩١٨ : " أنا نذر لهذه العصابة شريطه أن لا نتوقع منها الدر الغزير أنا راغب عن تبوأ الدور الذي سخر منه حتى يعسوب عندما كتب عن اتفاق الذئاب والغنم على نزع

السلاح ، فأبعدت الغنم كلاب الحراسة ضماناً لصدق النية ، فأفترسها الذئاب
حالاً " .

وكتب رسالة ، في الشهر التالي ، الى السناتور كنوكس من بنسلفانيا :

" لا تصنع الأمم المتحدة من المعروف الا نزرأ يسيراً ، فكلما عظمت
أبتهتها ودعواها بالعمل ، بلغت منه القليل . ان الحديث عنها ينم ايجاء هازلاً
كالكلام عن الحلف المقدس قبل مائه عام ، الذي هدف أساساً لاستتباب السلام
أبد الدهر . فالقيصر الأكسندر هو الرئيس ولسون لهذه الحركة الخاصة قبل
قرن " .

ويقدر روزفلت أن المتصوفين والخالين والمفكرين هم من يرى السلام حالة
طبيعية للانسان ويشدد أزرها بالاجماع النازه . ويرى أن السلام واه أصلاً ولا
ينتهي اليه الا اليقظة الآبدة ، وسواعد البسلاء وأحلاف المتوافقين فكراً .

لقد عاش روزفلت في قرن تأخر كثيراً أو بكر كثيراً وأقبرت فيه فكرته عن
الشؤون الدولية عام ١٩١٩ : وما استحضرتة أيما مدرسة للفكر الأميركي عن
السياسة الخارجية غدااتها ويقينا أن انتصار ولسون الفكري هو الذي حدا بريتشارد
نيكسون ، المبطنة سياسته كثيراً من مفاهيم روزفلت ، أن يعد نفسه ، فوق كل
اعتبار ، شطراً من دولية ولسون وصورة مزينة لرئيس حرب في غرفة الوزارة .

لقد فشلت عصبة الأمم في حظوة موطيء لها في أميركا لأن هذا البلد غير
مستعد لتبوأ دور عالمي . ومع ذلك برهن ظفر ولسون الفكري تطوره حيال أي

نصر سياسي آخر : فكلما شمرت أميركا على ساعديها مهمة بناء نظام عالمي جديد ، عادت سيره مفاهيم ودرو ولسون ، بطريقة أو بأخرى وساهمت ، عند اختتام الحرب العالمية الثانية ، بصيرورة الأمم المتحدة وفقاً لمبادئ العصبة ذاتها ، رجاءة إيجاد سلام يجمع عليه الظافرون . وعندما تبدد هذا الأمل ، شنت أميركا الحرب الباردة كصراع معنوي من أجل الديمقراطية وليس نزاعاً بين القوى العظمى . وعندما انهارت الشيوعية تبنت ادارات الحزبين الأميركيين السياسيين أفكار ولسون المنادية بالأمن الجماعي كدرب للسلام .

وتحبس الولسنية الدراما الأميركية المركزية على المسرح العالمي : فعقيدة أميركا ، الى درجة ما ، ثورية بينما خال الأميركيون أنفسهم ، في الداخل ، راضين بالواقع الراهن . وشعر عموم الأميركيين ، الجانحين لتصوير قضايا السياسة الخارجية صراعاً بين الخير والشر ، بالامتنعاض من التسوية كدأبهم للنتائج المشطورة والناقصة . وتزامنت حقيقة ابتعاد أميركا عن تحقيق تحولات جيوسياسية واسعة مع جهادها دون الحالة الراهنة الاقليمية ، وأحياناً السياسية ، وتعسر عليها ، يباعث ثقتها بحكم القانون ، ان توفق إيمانها بالتغيير المسالم والحقيقة التاريخية في حصول أكثر التغييرات المهمة في التاريخ بصورة عنف وجيشان .

ألفت أميركا أن عليها وضع أفكارها موضع التنفيذ في كون لا ينعم بسعادة شعبها وبتوافق مع دول يشق عليها بقاءها ، وذات أهداف محدوده ، وأقل ثقة بالنفس . ومع ذلك تحقق لأمركا ما صبت اليه وأمسى عالم ما بعد الحرب

خلقاً أميركياً لكي تقدر في نهاية المطاف ، أن تتبوأ الدور الذي أنسه ولسون لها
هادياً يهتدى وأملاً يرتجى .

الفصل الثالث

من الشمولية الى التوازن

راشليو ، وليم أورانج ویت

بانت التباشير الأولى لنظام توازن القوى الأوروبي ، كما يقول له مؤرخو عصرنا هذا ، في القرن السابع عشر عندما لفظت العصور الوسطى آخر أنفاسها لتضيء النور للشمولية العالمية - مفهوم النظام العالمي ، المزاج بين تقاليد الامبراطورية الرومانية والكنيسة الكاثوليكية . كان هذا العالم يستشعر كصورة عاكسة لله ولأن الله واحد ، لا اله غيره ، مستو على عرش السماء ، كان للكون الدنيوي امبراطور واحد يسير الحكم فيه ، وللكنيسة الكاثوليكية بابا واحد بيده شؤونها .

وكانت الدول الاقطاعية ، المانيا وشمالى ايطاليا ، قد خضعت معاً لحكم الامبراطورية الرومانية التي هيمنت ، حتى القرن السابع عشر ، بجيروتها على أوروبا ، أما فرنسا ، التي تطرفت حدودها الغربية في نهر الراين كثيراً ، وبريطانيا العظمى فكانتا خارج نطاق هذه الامبراطورية . فلو أفلح الامبراطور الروماني في أحكام سيطرة مركزية فوق كل القطاعات السلطنة له ، لكانت أواصرها مع دول أوروبا الغربية تماثل ما بين جيران الصين والمملكة القلب : فرنسا مقابل كوريا أو فيتنام وبريطانيا العظمى بازاء اليابان .

لم تبلغ الامبراطورية الرومانية المقدسة ، في الهزيع الأعظم من العصور الوسطى ، هذه الدرجة من السيطرة المركزية وأحد علل ذلك أنها معده من أنظمة الاتصال والنقل المناسبة ، فشق عليها توحيد مثل هذه الأقاليم . والعلة الأهم أنها انحدرت بهيمنة الكنيسة عن سيطرة الحكومة وما كان بيد الامبراطور الروماني المقدس ايه معزيات الهية ، بنقيض ما لكل فرعون وقصر . وفي كل بقعة خارج أوروبا الغربية ، حتماً في المناطق التي تحكمها الكنيسة الشرقية ، تآخت الحكومة والدين لاسيما وأن كل منصب رئيس فيهما ، معروض للحكومة ، فما كان للسلطات الدينية الوسائل أو زمام الأمور لترسيخ الموقع المستقل ، الذي تطالب به مسيحية الغرب كامر من أمور الحق .

وفي غربي أوروبا هياً الصراع الفعلي والحيني ، بين البابا والامبراطور ، الظروف لتشريع قوانين نهائية وفصل القوى ، بؤرة الديمقراطية الحديثة . قدر هذا الأمر الحكام الاقطاعيين شتى على تعزيز استقلالهم باستقطاع الثمن من الطرفين المتناحرين كليهما . وافضى ذلك الى تبغض أوروبا - شتات من الدوفيات والمونتبات والمدن والأسقفيات . وبالرغم من أن هذه الأقاليم الاقطاعية توالي ، نظرياً ، الامبراطور ، فانها ، واقعياً ، فعلت ما طاب لها . لقد تداعت مختلف السلالات على التاج الملكي وتوارث السلطة المركزية . وما فتى الباطره في رؤياهم العهيدة للحكم الشامل دونما تبوأه . لم تدعن فرنسا وبريطانيا العظمى وأسبانيا ، الكوائن في أطراف أوروبا ، بسلطة الامبراطورية الرومانية المقدسة برغم من أنهن شطر من الكنيسة العالمية .

وأحيا الامبراطور تشارلز الخامس ، في الشطر الأول من القرن السادس عشر ، السلطة الملكية لأمر بشر بافق الامبراطورية الأوروبية المركزية ، التي تؤلف اليوم المانيا ، والنمسا ، وشمالي ايطاليا ، وجمهورية التشيك وهولندا - الوحدة العظيمة هيمنة وبأساً للكي تجهض على ولادة أي مناويء لتوازن القوى الأوروبي .

وفي هذه اللحظة ذاتها أحدث ضعفاً البابا ، أثر الاصلاح ، انهياراً الامبراطورية الأوروبية المهيمنة . كان البابا ، في أشده ، شوكة تعثور امبراطور رومانيا المقدسة وخصماً شديداً البأس وعندما بلغ القرن السادس عشر عتية ، برهن البابا المبلغ الفاسد لفكرة الامبراطورية ، رام الأباطرة أن يبصروا أنفسهم ، ويأنسهم الآخرون ، كوسائل من عند الله ، ولكن الآخرين في الأقاليم البروتستانية قد استشعروا ، أبان القرن السادس عشر ، أن هؤلاء الأباطرة أدنى من وسطاء الله وحكام مصفودون بالبابا الفاسد . لقد عتق عصر الاصلاح حرية عمل أخرى للأمراء الثائرين في المسارح السياسية والدينية . فأى خروج عن روما ، خروج عن الدين كامله وأي مجابهة مع امبراطور هابسبرج ، آية للأمراء باضمحلال الولاء للامبراطور كفريضة دينية .

وعندما أجهض مفهوم الوحدة ، عازت الدول الأوروبية المتنامية الى بعض العلل لتبرير بدعتهم وتنظيم علاقتهم . عثروا على هذه العلل في مفهومي " مصلحة الدولة " وتوازن القوى ، الصنوين المتلازمين . أكد مبدأ " مصلحة الدولة " أن الوجود يبرر وسائل توسيعه ؛ المصلحة الوطنية استأصلت انطباع الأخلاق الشاملة للعصور الوسطى . لقد أعاض توازن القوى ، عن مسألة الحنين

لمملكة العصور الوسطى بسلوى أن كل دولة ستتشاطر ، الى حد ما ، استتباب الآخرين وتطورهم ولما ترعى خاصة مصالحها .

وهذه الفكرة المحدثه ، بابكر صيغة لها وأوسعها ، قد أنجبتها فرنسا ، الدولة القومية في أوروبا . وما قامت فرنسا الا لتضحي بالكثير كي تنعش الامبراطورية الرومانية المقدسة سيما أن فرنسا ، على الأرجح قد " تفلدت " - اذا ما استخدمنا المصطلح الحديث - بيد هذه الامبراطورية .

وشرعت فرنسا ، ولما شاخت القيود الدينية ، باستغلال ما أنجبه عصر الاصلاح في تناحرات بين جيرانها وتيقن قادتها أن الهزل المستفحل في الامبراطورية الرومانية المقدسة (وانشقاقها أيضاً) من شأنه تقوية الأمن الفرنسي وتقديمها على التوسع شرقاً ، في أحسن فرصة .

ويكمن جوهر قوة السياسة الفرنسية هذه في الشخصية الفذه الكاردينال آرمان جان دبليسييس رشليو ، أمير الكنيسة وأول وزير فرنسي من عام ١٦٢٤ حتى عام ١٦٤٢ . ويزعم أن البابا أوربان الثامن ذكر قولاً في رشليو عندما علم بوفاته : " لو كان ثمة وجود لله ، فعلى رشليو أن يجيبه طويلاً ... وان انعدم ذلك فقد ظفر رشليو حقاً بحياته " .

ويقينا أن هذا الرثاء المتناقض قد أسعد السياسي الذي حقق عظمى النجاحات عندما أنكر فرائض عصره الدينية وأعرض عنها . وقلة قليلة من الساسة تدعي أنها أثرت ، أبلغ الأثر ، في التاريخ . كان رشليو والد نظام الدولة الحديث وناشر مفهوم " مصلحة الدولة " وممارسها ، دون اكتراث ، لمنفعة بلده - لقد تبرا

" مصلحة الدولة " في ظلّه ، مفهوم العصور الوسطى للقيم الأخلاقية الشاملة وأمسى المبدأ الموطب لسياسة فرنسا . سعى أول المطاف الى حد سيطرة هابسبرج على أوروبا وخلف ، أخيراً ، وصية أغرت حلفائه في القرنين الرادفين على سيطرة أوروبا . لقد تمخض عن هذه الاخفاقات توازن القوى كحقيقة حياة أولاً ، ثم نظام لتنظيم العلاقات الدوليّه . تبوأ رشيلى منصبه عام ١٦٢٤ ولما كان فرديناند الثاني ، امبراطور رومانيا الهابسبرجية المقدسة ، يسعى الى احياء الكاثوليكية العالمية وقطع دابر البروتستانتية والتسلطن ، كملك ، على امراء قلب أوروبا . أفضى هذا الاجراء ، الاصلاح المقابل ، الى ما يسمى بحرب الثلاثين عاماً التي أضرمت في أوروبا المركزية عام ١٦١٨ واستحالت الى أطحن المعارك وأحماها وطيساً في تاريخ البشرية .

كان عام ١٦١٨ ايذاناً للمقاطعة الناطقة بالألمانية في مركز أوروبا ، التي هي شطر من الامبراطورية الرومانية المقدسة ، بالتناحر في معسكرين مسلحين - البروتستانت والكاثوليك . كانت شرارة الحرب الأولى قد أضرمت في السنه ذاتها في براغ ، قبل أن تنساق المانيا ، بكاملها ، الى هذا القتال بوقت عظيم . وعندما تفادحت خسائر المانيا ، بنحو عظيم ، أمست اماراتها طعماً سهلاً للغزاة في الخارج . كانت الجيوش السويدية والدانماركية تقطع طريقها عبر أوروبا المركزية وانضم الجيش الفرنسي الى هذا القتال في نهاية المطاف . وعندما وضعت الحرب أوزارها عام ١٦٤٨ ، عاث الخراب أوروبا المركزية وهلك قرابه ثلث سكان المانيا . وفي بؤته هذا النزاع القم كاردينال رشيلى سياسة فرنسا الخارجية بمبدأ مصلحة الدولة ، الذي تبنته سائر الدول الأوروبية في القرن التالي .

كان على رشلو ، بصفته أمير الكنيسة ، ان يحمي خطوة الفرديناد في اعادة الأرثوذكسية الكاثوليكية لكنه أعلى المصلحة الوطنية الفرنسية فوق أية مرامي دينية . كان يتطلع ، حتى في مهمته ككاردينال ، الى محاولة هابسبرج في اعادة الديانة الكاثوليكية ، سيرتها الأولى ، كتهديد يحدق بامن فرنسا فما كان هذا الأمر عملاً دينياً حسب ، بل مناورة سياسية غمساوية للتسلطن بسيطرتها على أوروبا المركزية ونقل فرنسا الى مصاف الدول الثانية .

لم تكن مخاوف رشلو واهية فاذا ما ألحنا خارطة أوروبا نرى فرنسا وقد أحاطتها أراضي هانسبرج من كل حذب وصوب : أسبانيا في الجنوب ، ومدن شمالي ايطاليا ، التي تحكم اسبانيا أغلبها ، الى الجنوب الشرقي وفي الشرق من فرنسا تقع فرانك-كومتي (المنطقة حوالي الليون والسافوي في هذا الوقت) وهي خاضعة ايضاً لهيمنة أسبانيا ، وفي الشمال تقع مناطق هولندا الاسبانية . وخضعت الأطراف القليلة ، التي لا يحكمها الهابسبرج الأسبانيون ، الى نسب العائلة النمساوي . منحت دوقية لورين ولائها الى امبراطور رومانيا المقدسة النمساوية ، كما فعلت كثير من المناطق الهامة ستراتيغيا على امتداد الراين الذي (يعرف اليوم بالالساس) . فلو قدر لالمانيا الشمالية أن تخضع لحكم هابسبرج ، لأمت فرنسا هزيمة ، بشكل يخشى عليه ، ازاء الامبراطورية الرومانية المقدسة .

أسبغ رشلو نزراً من ارتياحه في حقيقة تشاطر النمسا واسبانيا لايمان فرنسا الكاثوليكي وعقد العزم ، بكل تصميم ، أن يحول دون ظفر حركة الاصلاح المقابل . وسعياً من أجل ما يسمى اليوم بمصلحة الأمن القومي (التي وصفت أول

وهله بمصلحة الدولة) بجانب رشلو مع الأمراء البروتستانتين واستغل الانشقاق
الحاصل في الكنيسة العالمية .

ولو التصق حكام هابسبرج طبقاً للأحكام ذاتها أو تفقهوا عالم " مصلحة
الدولة " المولود ، لكانوا قد رأوا روعة تحقيقهم لما يخشاه رشلو ، أعظم
الخشية - تفوق النمسا وتسيد الامبراطورية الرومانية المقدسة قوة القارة . ومع
ذلك اغتتم خصومها ، على مر العصور ، تصرم هذه السلالة في التكيف مع
الضرورات التكتيكية أو تفقه تيارات المستقبل . كان هابسبرج رجال مباديء لم
يساوموا قط بها الا عندما تذهب ريجهم . لذلك ما كانوا محصنين بازاء مكائد
رشلو القاسية ، مع استهلاله هذه الاودية السياسية .

ويقيناً لم تتناه الى مسامع الامبراطور فرديناند الثاني ، خصم رشلو ،
" مصلحة الدولة " ولو حصل ذلك ، لدحضها كضرب من التأله . كان يرى في
رحلته الدنيوية تحقيقاً لمشينة الله فشدد دائماً على " المقلس " في لقبه امبراطور
رومانيا المقلس . لقد أقر ان الغايات الدينية لا يحققها الا الوسائل الأخلاقية فما
فكر قط بعقد المعاهدات مع البروتستانت السويديين أو المسلمين الأترك ، الأفعال
التي أقدم عليها رشلو كأمر من شؤونه . أوجز اليسوعي لاموميني ، مستشار
فرديناند ، تطلع الامبراطور :

" كان من حكمته أن يعلن ، السياسات الفاسدة الموروبة ، المبتوثة في ذلك
الوقت ، عن بكرة أبيها . تزم أن لا يتعامل مع ناهجي هذه السياسات لأنهم

يعتدون على أمر الله والدين ويكفرون بهما . ان لمن التفاهة فرطاً أن يسعى المرء لتقوية مملكة ، خلع الله عليها هذه القوة ، بوسائل يُمقتها الله " .

والحاكم الملتزم بقيم مطلقه كهذه تعجز عليه المساومه - وأعلن في عام ١٥٩٦ ، ولما يزل ارشيدوقا ، " خير لي الموت على أن أهب أية امتيازات للطوائف ، عندما تمس القضية أمر الدين " .

ويقيناً أن صنائعه التي عاش من أجلها ، قد مست الضر في امبراطوريته لأنه قد أبلى ، أحسن البلاء في تمجيد مشيئة الله لا انعاش امبراطوريته ، والزم نفسه ، بحكم الواجب ، على استأصال البروتستانية حتى وأن كانت التسوية معها تدر منفعة جليلة له . انه في المصطلح الحديث ، متعصب وألقى أحد المستشارين الملكيين ، كاسبر سيفيوس ، الضوء على معتقدات الملك :

" بثس الملك الذي يعرض عن نداء الله كي يهجر بدعه ، اياك والحرب من أجلك ، الا لله " .

عامل رشليو إيمان فرديناند كتهديد ستراتيحي وأدرك واجبه كوزير في المفردات الدنيوية المحضة على الرغم من وظيفته الدينية - كان رشليو يرى في الخلاص غرضاً شخصياً للفرديناند ، ماله صلة بالدولة وذكر ذات مرة :

" الانسان خالد وخلاصه في الآخرة . والدولة ليست بأبدة وخلاصها أما الآن وأما لا خلاص لها " . وبعبارة أخرى لن يدر صنيع المعروف على الدولة أي شرف وكل ما يجزيها هي القوة العظيمة لتفعل ما تراه ضرورة " .

ما اذن رشلو قط لذاته في هدر الفرصة التي غرقت نفسها على فرديناند عام ١٦٢٩، السنة الحادية عشرة للقتال كان الأمراء البروتستانتون على أهبة للرضوخ لسيطرة هابسبرج السياسية شريطة أن يظلوا أحراراً في ممارسة ما يشاؤون من طقوس دينية وأن يبقوا على أراضي الكنيسة التي اغتتموها ، أبان عصر الإصلاح .

ما كان للفرديناند أن يستبق المقتضيات السياسية على ندائه الديني فأبى هذا الظفر العظيم أو تأكيد امبراطوريته . لقد أثر أن يستأصل البدع البروتستانية وطالب أسياذ هذه الطائفة ، في مرسوم اعادة الملكية الذي أصدره ، ارجاع كل الأقاليم التي اغتتموها من الكنيسة عقب عام ١٥٥٥ . كان هذا ظفر الحماسة على المنفعة ومسألة اعتيادية يتجاوز الايمان فيها كثيراً حساب المصلحة الذاتية السياسية . فأكد معركة حتى الرمح الأخير .

وبازاء ذلك وطد رشلو العزم على اطالة الحرب ريثما تصطبغ أوروبا بالدماء عن بكره أبيها . لقد أشاح بوساوسه الدينية عن السياسة الداخلية أيضاً فمنح ، بعفو الأليس عام ١٦٢٩ ، الفرنسيين البروتستانت حرية العبادة ، الحرية ذاتها التي استعبدتها الامبراطور عن امراء المانيا . لقد وظب رشلو حماسه فرديناند لمنفعة غايات فرنسا الوطنية ودرعها من الثورات الداخلية التي عصفت بأوروبا .

وفي الحقيقة فان عجز امبراطور هابسبرج عن تفقه مصالحه الوطنية - أو بالأحرى اباؤه شرعية أي منها - قد هيأت الفرصة للوزير الفرنسي الأول لمعاوضة أمراء المانيا البروتستانتين ومازرتهم للوقوف بوجه امبراطور رومانيا المقدسة .

وعلى الأرجح كان الدفاع عن حريات الأمراء البروتستانتين قبالة نوايا الامبراطور الروماني المقدس احدى المرامي التي شاء أن يصيها هذا الأسقف الفرنسي والملك الفرنسي الكاثوليكي ، لويس الثالث عشر . كان للجوء أمير الكنيسة الى غوستاف أدولفس ، ملك السويد البروتستاني ، لاضرام حرب مع امبراطور رومانيا المقدسة تبطن ثوري غائر بقدر ما لجياشاتات الثورة الفرنسية ، بعد مئة وخمسين عاماً ، من عمق .

وفي كل عصر تحكمه الحماسة الدينية والتعصب العقيدي ، تبصر النور سياسة خارجية نزيهة معدمة من الفرائض الأخلاقية ، كأنها الألب المثلوج يشمخ عالياً في الصحراء . هدف رشيلو الى وضع حد لما عده تمحيط فرنسا ، وأهلاك الهابسبرجين والحيلولة دون ولادة قوة عظمى على حدود فرنسا - وخاصة في الطرف الألماني . كانت معاييرها في عقد الأحلاف أنها تعود بمنفعة فرنسا ، فأقدم أولاً مع الدول البروتستانية ، وحالف ، في نهاية المطاف ، حتى المسلمين الأتراك ، وسعيًا الى استنزاف المتناحرين ، واطالة أمد الحرب ، لجأ رشيلو الى الأعداء على أعدائهم بالرشوة والاحماد الثورات واثارة جمة " هائلة " من الخلافات . لقد حذق في الأمر ، غاية الحذقة ، بحيث أن الحرب التي أضرمت في عام ١٦١٨ قد أتت على العقد تلو العقد ريثما عجز التاريخ ، في نهاية الأمر عن ، خلفها بايما اسم ، ما خلا أمدها - حرب الثلاثين عاماً .

كانت فرنسا حتى عام ١٦٣٥ ، في الجانب الآخر بينما تدهورت المانيا . وفي هذا العام ذاته لاح الاستنزاف الكامل ، كرة أخرى ، بشارة للاثاء التناحرات واقامة السلم . ما كان لرشيلو ثمة منفعة لهذا السلام ، ريثما غدا الملك

الفرنسي شديد البأس كامبراطور هابسبرج أو أقوى منه ، وسعيًا لهذا المرمى ، أقنع رشبليو ملكه ، في السنة السابعة عشرة للحرب ، على ضرورة دخول القتال بجانب الأمراء البروتستانتين - دونما تبرير أفضل من فرصة توظيف قوة فرنسا المتنامية :

" لفي آيات الحصافة الفردية أن تروض القوى المقابلة لدولتك سنيًا عشرًا ، بقوتك حلفائك : فتجيب يدك لا أن تشرها الى سيفك ، واذا ما ولجت حرباً مفتوحة يفنى وجود حلفائك بعدمك ، سيكون اماراة للبسالة وعظمة الحكمة ، لأنك عندما تسخر سلاماً لمملكك ، ستحذو حذو الاقتصاديين الذين يفقهون أنى ينفقون أموالهم ، بمثل ما اكتنزونها " .

يعتمد نجاح سياسة " مصلحة الدولة " ، فوق كل اعتبار ، على قدرة تقييم علاقات القوة ، وتتجلى معالم القيم الشاملة بمفاهيمها وليس ثمة حاجة لتفسير ثان ثابت ، لأنها في الحقيقة تتضارب معه . ويتطلب ارساء مديات القوة مزاجية بين الخبرة والمشاهدة وتكيفاً دائماً مع الظرف . ويقيناً أن توازن القوى ، نظرياً ، ينبغي احصاء دقيقاً ولكن مثل هذا الأمر ، في الواقع ، انقلب شديد الصعوبة . وما عسّر الأمر ، علاوة لذلك ، تناغم حسابات احدى الدول مع سائرهما ، الشرط المسبق لعمل توازن قوى ان ما يقيم الاجماع على طبيعة التوازن ، عادة هو الصراع الدائر بين أوان وآخر .

كان رشيلو ذا ثقة عظيمة بابرار التحدي ليقينه ، دائماً بإمكانية تبرير
الغايات بالوسائل على وجه تقريبي من الدقة الرياضياتية . وكتب وصيته
السياسية :

" يقتضي المنطق أن الأمر المساند والقوة المساندة يجب أن يتجانبا نسبهما
الهندسية " . لقد صيره القدر أميراً للمحكمة و حمله إيمانه الراسخ الى مصاف
العقلانيين الراشدين كديكارت وسبينوزا الذين فكروا بالتخطيط العلمي لعمل
الانسان ، وقدرته الفرصة على تسخير النظام الدولي ليدر بالمنفعة الجلييلة لبلاده .
كان تبصره ثاقباً للأهداف ولكن ما كان له - ولأفكاره - أن تضيع لوما فوقته في
توظيف الوسائل لستراتيجيته .

وليس من الممكن أن تشرق عقيدة جد غريبة دونما تحدي . فتوازن القوى ،
برغم هيمنتها كعقيدة في ما تلى من أعوام ، كانت تهجماً غائراً ضد القيم الشاملة
التي وجدت على أساس اعتلاء القانون الأخلاقي . وأحد الانتقادات الشديدة
وجهها العالم المشهور يانسينيس ، في معرض تهجمه عن انفصال السياسة من
الوسائل الأخلاقية :

" أيؤمنون أن على الدولة الواحدة الفانية التسيد على الدين والكنيسة
؟ أو لاينبغي على الملك المتسيح كثيراً الايمان أنه عندما يسير واقعه ويسخره ،
فليس ثمة ما يرغمه على التوسع وحماية المسيح عيسى ، الههه ؟ أو يجرؤ على القول
الى الله لينزاح عنك قوتك ومجدك والدين الذي يعلم البشر عبادتك ، وأحفظ لنا
دولتنا وقنا شر الأخطار ؟ " :

ويقينا أن هذا ما كان يأسر رšliو أصدقائه به والى الله ، كما رأينا جميعاً . كان اجراء الثورة التي أحدثها قد حمل النقاد على التفكير بأنه قياس الحلف* ، الذي هو في الحقيقة ذو ايجاز عالي الدقة لفكر رšliو . لقد أعزى ، بصفته الوزير الأول للملك ، الدين والأخلاق الى مصلحة الدولة ، ضياءه الموجه .

أحال مدافعو رšliو ، يقدرهم فهمهم العميق للطرائق العيابة لسيدهم ذاته ، حجج ناقدية عاليها سافلها ، وقالوا أن المنفعة الذاتية الوطنية لأسمى صور القانون الأخلاقي ، فأسمى هؤلاء ، نقدة رšliو ، مدنسي المبدأ الديني ، وليس هو .

ومن قبيل الصدف أن ينتهي أمر الدفاع الرسمي عن رšliو الى دانييل دي بريزال ، العالم المقرب من الادارة الملكية ، بأمر من رšliو نفسه ، فأطر بزي ميكافيلي تقليدي الدعوى بارتكاب رšliو ذنب أخلاقي عندما تبنى السياسات الجانحة لاذاعة الهرطقة . لقد وضع ناقد رšliو على كف عفريت لأن رšliو قد أصاب خيراً للدين الكاثوليكي عند سعى لمصلحة فرنسا سيما أنها من أنقى قوى أوروبا الكاثوليكية وأكثرها التزاما بالدين .

لم يفصح بريزال أنى خلص الى حظوة فرنسا بمثل هذه الموهبة الدينية الفريدة ومع ذلك ، تجذرت في بديهيته أن فرنسا كلاً قويت ، أتى الأمر بمنفعة

* قياس الحلف (Indirect Proof) : قياس أساسه البرهنة على المطلوب بإبطال نقيضه أو على فساد

المطلوب بآثبات نقيضه .

وجود الكنيسة الكاثوليكية فكانت سياسة رشلو ، من هذا المنطلق ، نبيلة الأخلاق . وفي الحقيقة فان تمحيط هابسبرج على فرنسا قد أهدق بأمنها خطراً لا يلزمك شأوه فتحتم ولوجه ، كما شاء ملك فرنسا ، بأية وسائل يصطفيها عسى أن تحقق المرمى الأخلاقي نهاية المطاف .

" أن يسعى للسلام بوسائل الحرب ، وعندما يشعل فتيلها ، يطرأ أمر نقيض رغائبه - هذا الأمر ليس باثم الرغبة ولكن لقوانين الضرورة النازحة قسوة ووحشية ... الحرب عادلة عندما يحق الحق في غرضها ، المضرورة بسببه ... وهكذا فالرغبة عنصر يجب أخذه بالاعتبار ، لا كوسائل أن من يقتل المجرم لجرمه قد يزهق ، أحياناً ، دم البريء " . ان الغاية تبرر الوسيلة .

لقد كان حقاً رشلو بالمزيج المذكور وسخر الدين بمثل ما ذكر عنه . وبقيناً كان رده أنه حلل العالم كما هو عليه ، مثلما فعل ميكافلي . لقد استطاب لهما عالم جد مرهف الأحاسيس الأخلاقية ، لكن رشلو تيقن أن التاريخ سيزن سياسته بالطريقة المثلى التي استعان بالظروف والعوامل التي هيأت له . وفي الواقع أننا لو قيمنا أي سياسي ، باختبار تحقيقه الأهداف التي نذر نفسه لها ، سيغدو رشلو أحد الشخصيات الرشيمية * في العصر الحديث . لقد خلف وراءه عالماً يتباين جذرياً وما قد ألفاه وأرسى ، بقوة ، دعائم سياسة انتهجتها فرنسا ثلاثة قرون لاحقة .

* الرشيمية (Seminal) : مشتمل على بنور التطور .

أمست فرنسا ، في هذا المضمار ، سيدة أوروبا وعظمت مقاطعتها . وفي القرن الذي تلى سلام فستاليا عام ١٦٤٨ ، مسك الختام الحرب الثلاثين عاما ، استحوالت عقيدته " مصلحة الدولة " ، مبدأ مسيراً للدبلوماسية الأوروبية . وما كان للمقام الذي نصب ساسة القرون التالية رثليوفيه ، أو سلوى مصير خصمه ، فرديناند الثاني ، لتدب الدهشة في الكاردينال ، الكمال ، دون أية أوهام ، حتى مع ذاته ، وكتب في وصية السياسة :

" من له القوة ، له الحق ، ومن كان ضعيفاً ، عليه أن يجاهد بشده كي لا يقصى ، لأئمه ، عن غالبية العالم " .

كان تأثير رثليو في تاريخ أوروبا المركزية نقيض الانجازات التي حققها للصالح الفرنسي . اعتراه الخوف من توحيد أوروبا المركزية فأحال دون بلوغ هذا الأمر وأرجأ ، في أي ترجيح ، توحيد المانيا نحواً من قرنين . يمكن اعتبار الشطر الأبعد من حرب الثلاثين عاما محاولة الهابسبرج للعمل كعائلة موحدة لألمانيا - تماماً كما غدت بريطانيا دولة قومية تحت تأثير عائلة النورمان ، أو يمثل ما حدث فرنسا حذوه ، بعد عدة قرون ، تحت تأثير الكابيين . لقد أطاح رثليو بالهابسبرجين وتشظت الامبراطورية الرومانية المقدسة الى نحو من ثلاثمائة مملكه ، تمتعت كل واحدة بسياسة خارجية مستقلة . وفشلت المانيا في التوحيد كدولة قومية ، فقد أدقعتها النزاعات التافهة بين السلالات ، وأحالتها الى الداخل . لذلك لم تطور ثقافة سياسية وطنية وتكلسست في ريفها ولم تلج منه الا مع آخر أنفاس القرن التاسع عشر حيث وحدها بسمارك . غدت المانيا حلبة لأكثر الصراعات الأوروبية ، أضرمت فرنسا أغلبها ، وفاتها الموجة الأوروبية الأولى لاستعمار ما

وراء البحار ، وعندما توحدت في نهاية المطاف ، كان لها خيرة نزرة عن منفعة بلدها مما جلب كثيراً من أفجع مآسي القرن .

وعادة ما تعاقب الآلهة الانسان بتحقيق رغائبه على أكمل صورة ، كان الكاردينال مصيياً جداً في تحليله أن نجاح حركة الاصلاح المقابل سيزيل فرنسا في قوة الامبراطورية الرومانية المقدسة المركزية خصوصاً اذا ما افترض المرء أن عصر القومية قد أزف . ولما كانت العقبة اللدود لمثالية ولسون هي الهوة بين مبادئها والواقع ، كان الخصم اللدود لمصلحة الدولة هي الافراط الكبير - الا في يد صاحبها . ما كان لمفهوم " مصلحة الدولة " الرشيلية منتهيات مبيتة ، ولكن الآن يسير المرء بمصالح بلده ، حتى يرتضيها ؟ وكم من الحروب يضرم كي يستتب الأمن ؟ ان الخطر الدائم ليحقيق بالمثالية الولسنية لعزوفها عن مصالح الدولة ، بينما تنذر " مصلحة الدولة " الرشيلية بافناء ذاتي لصنائع القوة . وهذا ما طرأ على فرنسا عند تقلد لويس الرابع عشر زمام الحكم ، حيث أورث رشيليو الملوك فرنسا دولة شديده البأس تحيطها المانيا المفككة واسبانيا المتدهورة . ولكن لم يستكن بال للويس الرابع عشر اذ أنس الأمر فرصة للغزو ، وتأهب أوروبا ، بدأبه على " مصلحة الدولة " فاجتمعت هذه الدول الى ائتلاف ناوىء فرنسا وأجهز على نيته في نهاية المطاف .

ومع ذلك مكثت فرنسا ، بعد مئتي سنة على رشيليو ، أكثر دول أوروبا نفوذاً وعضواً فعالاً في السياسة الدولية حتى عهدنا هذا . ونفر قليل من الساسة يدعون انجازات مناظرة فالنجاحات الباهرة ما حدثت الا عندما فسخ رشيليو بين القيود الدينية والأخلاقية السائدة في العصور الوسطى . ومن البديهي أن يتوارث

خلفاءه صنعة ادارة النظام ، وتستنبط أغلب الدول عملها من بديهياته . وهكذا أفلتت فرنسا فرصة الانتفاع من تقييد أعدائها بالاعتبارات الأخلاقية ، كما طرأ لفرديناند في عهد رشليو . واذا ما تبوأ جميع الدول الدور ذاته سيشق عليها كثيراً در المنافع . وكان كل المجد الذي أرفعته " مصلحة الدولة " انها أعظمت من حركتها ، وما حدث جهودها في تحرير حدودها الخارجية ، وسيرتها حكماً لصراعات الدول الألمانية وسيدتها على أوروبا المركزية ريثما استأصلت بالقوة وعجزت قوتها ، باصطراد ، عن هيكلة أوروبا بالطراز الفرنسي .

وتبسط " مصلحة الدولة " الأساس لسلوك الدول المفردة دونما الاجابة على تحدي النظام العالمي . وبميسورها أن تقضي الى نزاع هيمنة أو ارساء للتوازن ، الذي نادراً ما يتمخض عن تصميم مدروس . وعادة ما ينبع التوازن من الاجهاض على محاولة خاصة باحدى الدول للهيمنة ، تماماً كما بان توازن القوى الأوروبي من محاولة احتواء فرنسا .

وفي عالم رشليو ، ما عادت الدول ملزمة بمحكم الشريعة الأخلاقية . فاذا كان المعروف أسمى قيم للدوله ، كانت فريضة الملك تعزيز مجده وتوسيعه . وسيسعى القوي الى التسيد والضعيف الى التحالف ، كي تتآخى القوى مع بعضها . واذا ما كان هذا الائتلاف قوياً لدحض المعتدي ، انبثق توازن القوى ، وبخلاف ذلك ، ستسعى احدى الدول لاحتلال جارتها . ومثل هذه النتيجة غير مقدرة لأنها تختبر بحروب دائمه . ويكون من هذا المآل ، امراطورية - المانيا أو فرنسا - على قدم المساواة مع بساطة التوازن . وهنا علة انسلاخ مئات السنين

لتأسيس النظام الأوروبي المهيكل ، ببساطة ، على توازن القوى . كان مثل هذا التوازن ، بادئ ذي بدء ، حقيقة حياتية عارضة ، وليس بمرمى سياسي عالمي .

وما يثير العجب أن فلاسفة ذلك العصر لم يتفقهوا الأمر بصورته وعكس هؤلاء ، عصابات عهد التنوير ، إيمان القرن الثامن عشر أن العدالة والوفاق تولد من رحم صراع المصالح المتنافسة . كان مفهوم توازن القوى ، ببساطة ، تمهيداً للحكمة المألوفة . ومرماه الأول منع سيطرة أية دولة ، واستتباب النظام ، لا أن تحول دون الصراعات ، بل تعويقاً . كان استأصال الصراعات لكثير من ساسة القرن الثامن عشر المتعديدين ، واهي التحقيق : كان الحل توازن المنابع الموروثة للطبيعة البشرية أو تسخيرها لتحقيق أفضل النتائج الآبدة الممكنة .

الفى فلاسفه عنصر التنوير النظام العالمي كخطر من كون يعمل كآلية ساعة عظيمة تتقدم دائبة دائمة صوب عالم أفضل . ووصف فولتير ، في عام ١٧٥١ ، " أوروبا المسيحيين " كطراز لامبراطورية عظمى منشطرة الى دول عدة ، بعضها ممالك ، وبعضها هجين ... ولكن جميعها مترابطة ... لهم ذات المبادئ المتعلقة بالشعب والقانون السياسي ، التي تجهلها سائر أجزاء العالم " .

كتب منتسيكو في الموضوع ذاته وكان توازن القوى ، له ، يستقطر الوحدة من الفرقة :

" تسير الأمور في أوروبا باعتماد الدول بعضها على بعض ... فأوروبا دولة واحدة تتألف من عدة مقاطعات " وفي الوقت الذي كتبت في هذه المقولة ،

شهد القرن الثامن عشر لتوه حربين على خلافة اسبانيا ، وحرب على خلافة بولندا ، وسلسلة في الحروب على خلافة النمسا .

وفي هذا المضمار كتب فيلسوف التاريخ ، إيمريخ دي فاتيل ، في عام ١٧٥٨ ، السنة الثانية لحرب السنوات السبع ، يقول :

" تسير المفاوضات المستمرة في أوروبا الحديثة كطراز جمهورية يتمتع كل أعضائها باستقلالية وتربطهم المصلحة المشتركة ويتوحدون لاستتباب النظام وصيانة الحرية . هذا الأمر انجب مبدأ توازن القوى المشهور ، المعني به بترتيب الأمور بحيث لا تمتع أية دولة بسيادة مطلقة أو تهيمن على ما سواها من دول " .

كان الفلاسفة يخلطون النتيجة بالنية فقد اضرم أمراء أوروبا ، على امتداد القرن الثامن عشر ، حروباً لا حصر لها دون أن يكون ثمة قيس من الحقيقة أن المرمى المقصود توظيف أيما مفهوم عام للنظام الدولي . ففي اللحظة الدقيقة عندما طفقت العلائق الدولية تستند للقوة ، استحدثت عوامل جد كثيرة بحيث ما عاد بالامكان تنظيم الاحصاءات .

ومن ذلك الأوان انبرت السلالات المختلفة توطد نفوذها بالتوسع الاقليمي وهكذا تبادلت مواقع القوة الخاصة بهم عن بكرة اليها . كانت اسبانيا والسويد تنحدران صوب موقع ثانوي بينما شفت بولندا من الانحدار . أما روسيا (الغائبة تماماً عن سلام فستلفانيا) وبروسيا (التي لعبت دوراً هامشياً) قد انبرتا قوتين عظيمتين . ان توازن القوى على درجة شاقة تعجز تحليله بثبات أطرافه نسبياً ،

وتغدو مهمة تقييمه واصلاح تخمينات القوى المختلفة أمراً مستعصياً دون ثمار
عندما ينوس حال قوة أعضائه بنحو دائم .

فتنت الهوة ، التي أخوتها في اوروبا حرب الثلاثين عاما ، الدول المحيطة
للديب صوب مركز القادة ، لقد عزفت فرنسا عن الضغط في القرب وزحفت
روسيا من الشرق وتوسعت بروسيا في قلب القارة ولم تشعر أية دولة رئيسة بإيما
التزام لتوازن القوى ، الذي أطراه الفلاسفة . تفهمت روسيا نأيها القاصي
وكانت بروسيا ، الأصغر بين الدول العظمى ، جد هزيلة على قلب التوازن العام .
لقد ملأ كل ملك جوفه بفكرة أن تقوية حكمه الخاص هو أعظم الميسرات للسلام
العام ، واستخلف الأمر بين يدي كلية الوجود اللامرئية كي تبرر جهوده دونما
تحديد لتطلعاته .

ومن طبيعة مصلحة الدولة أن تنتفع من مبدأ " مصيبة الغير فائدة " كما
صورها فردريك الكبير عندما اغتصب سيلسيا من روسيا ، برغم العلاقات
الحميمة بينهما والتزام فردريك بمعاهدة احترام وحدة النمسا الاقليمية :

" ان تفوق حشودنا ، والحماسة المتقدده التي نذكيها فيهم ، أو بعبارة
أخرى ، المنفعة الصارخة في جيراننا ، كل ذلك يأتينا ، في الطوارئ العارضة ،
تفوقاً على سائر قوى أوروبا فانكلترا وفرنسا خصومنا وستحرم بريطانيا على
فرنسا التدخل في شؤون الامبراطورية ، لذا بميسوري التحالف معهما . لن تشتعل
غيرة بريطانيا من هذا الأمر ، لأنها بمنأى عن شره ، وثمة حاجة بها الى
التحالفات . ولا تبالي هولندا لهذا الأمر لأننا سنضمن كل ديون عمل امستردام

العالمي في سيلسيا . فاذا ما تدبرنا أمر بريطانيا وهولندا سنستطع الأمر مع فرنسا ، التي لن تحبط مساعيها وستبتهج لارساء لبنة البيت الملكي . وروسيا وحدها ، من تثير المتاعب وبوسعنا ، لو كانت الأميرة على قيد الحياة ان نرتشي كبار المستشارين . واذا ما أدركها الموت ، سيكون الروس جد منهمكين بحيث لن يتسع وقتهم للشؤون الخارجية " .

لقد تطلع فردريك الكبير الى الشؤون الدولية كأنها لعبة شطرنج ورام اغتصاب سيلسيا كي يقوم نفوذ بروسيا . كانت العقبة الوحيدة التي تعثر نواياه مقاومة الدول الكبرى وليست المعوقات الأخلاقية كان تحليله للفائدة على حساب الخطر : اذا ما احتل سيلسيا ، هلى تثار الدول الأخرى أو تطلب تعويضات ؟ رجع فردريك الكبير كفة الحسابان لصالحه فأرسل غزو سيلسيا النمسا دولة عظمى ، لا تشوب هذا الأمر شائبة ، وأضرم أيضاً سلسلة من الحروب عندما حاولت سائر الدول بحارة هذا المقامر الجديد . كانت أول حرب حول استخلاف النمسا بين الأعوام ١٧٤٠-١٧٤٨ ووقف في صف بروسيا فرنسا واسبانيا وبوفارينا وسكسونيا (التي انسحقت عام ١٧٤٣) بازاء بريطانيا العظمى والنمسا . أما الحرب الثانية - " حرب السنوات السبع " - فقد دامت بين عام ١٧٥٦ حتى عام ١٧٦٣ ، انقلبت فيها صفوف المحاررين ، فقد وقفت النمسا في صف روسيا وفرنسا وسكسونيا والسويد بينما تحالفت بريطانيا العظمى مع هانوفر وبروسيا . كان انقلاب ركب المقاتلين مخاض الحسابات المجردة للنفع المباشر والتعويضات الخاصة وليس بذي صلة مع مبدأ النظام الدولي .

ومع ذلك تنجب حالة الفوضى والسلب هذه ، على نحو رويدي ، طرازاً من التوازن تسعى كل دولة فيه ، بكل ما أوتيت من عزم ، الى تعزيز خاصة قوتها ، ولا يعلل التقييد الذاتي هذا الأمر ، فمرده أن كافة الدول ، دون استثناء فرنسا ، ليست بذئى بأس شديد لفرض مشيئتها على سائر الدول أو انشاء امبراطورية . فكلما هددت احدى الدول بالهيمنة شكل جيرانها ائتلاف - لا سعياً لنظرية العلاقات الدولية ، بل محاض المصلحة الذاتية المجردة لتشليل تطلعات اقوى الدول .

ولم تفض هذه الحروب المتواصلة الى عقم الحروب الدينية - ومرد ذلك أمران : كان لحكام القرن الثامن عشر المطلقون ، واقعاً في ميوأ أسوأ لتعبئة الموارد للحرب ، مما لو كان باعث هذا الأمر الدين أو العقيدة أو حكومة الشعب . لقد حرمت العاده ، أو ربما الضعف ، على هؤلاء الحكام من فرض ضرائب على العائدات أو أية ضروب أخرى من الخراجات ، فأحال بذلك دون تسخير كثير من الموارد الوطنية الى الحرب .

ومن الأمور الأسمى أن توازن القارة قد عضده وتدبر أمره ظهور دولة نذرت سياستها الخارجية الى بلوغ هذا التوازن . كانت بريطانيا ، اذا اقتضى الأمر ، تلقي بكل ثقلها لكفة الجانب الأضعف المحدث بالخطر حتى تقوم التوازن ، وان المهندس الحقيقي لهذه السياسة هو الملك وليم الثالث ، القوي الخبير المولود في هولندا . لقد طمحت في ذاته ، وهو في وطنه هولندا ، تطلعات ملك الشمس الفرنسي وانبرى ، عندما استوى على عرش بريطانيا ، بصوغ الائتلاف كي يطيح بلويس الرابع عشر في أية سانحة .

كانت بريطانيا العظمى تقوم في دول أوروبا ولم تقتضي " مصلحة دولتها " التوسع على حساب جيرانها ، لقد استبينت منفعتها الوطنية في اقامة التوازن الأوروبي وسعت الى الاجهاض على هيمنة أية قوة واحدة على أوروبا ، أكثر من مسعاها الشخصي لتحقيق منافع خاصة في أوروبا وتأهبت للانخراط في مصاف الدول المواجهة لمثل هذه المغامرات .

ظهر توازن القوى تدريجياً ، بتحويل الائتلافات التي تقودها بريطانيا بوجه محاولات فرنسا في التسيد على أوروبا . وبتجوهر هذا الأمر كل حرب خاضتها بريطانيا في القرن الثامن عشر او الائتلافات التي قادتها ، بوجه السيطرة الفرنسية ، وباسم الحريات الأوروبية ذاتها التي أثار رشليو فنتتها في المانيا ضد الهابسبرج . لقد أقيم توازن القوى لأن الدول المحاربة فرنسا كانت جد قوية بحيث لا تصرع وأن قرناً ونصف قرن من القتال قد أفلس فرنسا من ثرواتها .

وصور دور بريطانيا الموازن حقيقة الحياة الجيوسياسية ، فبقاء جزيرة محدودة نسبياً على شاطئ أوروبا سيكون عرضة للخطر لو استنفرت كل موارد - أوروبا بيد حاكم واحد لأن بريطانيا ، حتى قبل توحيدها مع اسكتلندا عام ١٧٠٧ ، كانت تتمتع بأقل الموارد ونسبة من السكان الأمر الذي يجعلها ، عاجلاً أو آجلاً ، تحت رحمة امبراطورية أوروبا .

وأقحمت بريطانيا ، بفعل ثورة عام ١٦٨٨ المجيدة التي أطاحت بجيمس الثاني (الملك الكاثوليكي) ، الى المواجهة سريعاً مع ملك فرنسا ، لويس الرابع عشر ، واصطفت بريطانيا ، سعياً لاحلال الكاثوليكية في القارة ، وليم أورنج ،

ملك هولندا ، الذي كانت له بعض المطالب اليسيرة بالعرش البريطاني لأنه زوج ماري ، شقيقه الملك المخلوع . لقد أضربت بريطانيا ، بقيادة وليم حرباً لا هوادة فيها مع لويس الرابع عشر حول ما غدا يعرف ببلجيكا ، الأراضي العاجة بالموانيء والقلاع المهمة والقريبة من الساحل البريطاني (وهذا الاهتمام تطور مع الزمن) .

تفقه وليم أن لويس الرابع عشر لو ظفر بهذه القلاع ، ستفقد هولندا استقلالها ويتعالى أفق الهيمنة الفرنسية على أوروبا وتمسي بريطانيا بوجه التهديد الفرنسي مباشرة . وكان لجوئه الى زج الجنود الانكليز للدفاع دون ما يسمى اليوم ببلجيكا بشيراً لقرار بريطانيا في عام ١٩١٤ للقتال أيضاً ، دون بلجيكا عندما احتلتها المانيا .

ومن ذلك الحين تقدم وليم صف المقاتلين لمحاربة لويس الرابع عشر . أنا لو القينا نظره على هذا الملك الفرنسي القصير الأحذب المربو* لنرى ، في أول وهلة ، أنه ليس بالرجل المناسب لاذلال ملك الشمس . ولكن أمير أورانج يتمتع بارادة كالحديد وذكاء عقلي فائق . وأسرى في نفسه - وهو على يقين تقريباً - أن لويس الرابع عشر ، أقوى ملوك أوروبا ، لو اقتدر على احتلال هولندا الاسبانية (بلجيكا اليوم) سيحرق الخطر ببريطانيا . وينبغي للائتلاف القادر على كبح الملك الفرنسي تحقيق استقلال هولندا وانكلترا وليس نظريه مجردة لتوازن القوى . وأدرك وليم أن نوايا لويس الرابع عشر في اسبانيا وموجوداتها لو تحققت ، ستمسي فرنسا دولة عظمى لن يستطيع أي ائتلاف ضدها تحدياً فسعى

* المربو (Asthmatic) : المصاب بالربو .

الى مأتلفين جدد ، لاحتباط الخطر ، وعشر عليهم . شكلت أسبانيا والسويد وسافوي والامبراطور النمساوي وسكسونيا وجمهورية هولندا وانكلترا -الائتلاف العظيم للقوى العظمى بوجه دوله واحده . لم تشهد أوروبا الحديثة قط مثل هذا التآلف . لقد اضرم لويس حروباً لا هوادة فيها ضد هذا الائتلاف نحواً من ربع قرن (١٧٨٨-١٧١٣) فأجهز في نهاية المطاف على مسيرة " مصلحة الدولة " . الفرنسية بيد المنافع الذاتية لسائر دول أوروبا ومكثت فرنسا أقوى دول أوروبا ، دون أن تهين عليها .

ولم يكن عداء وليم الى لويس الرابع عشر شخصياً أو منظوياً على عاطفه تضد فرنسا ، فقد صور الأمر تقيمه الشيم لقوة ملك الشمس وتطلعه الآمد . وأسرى وليم ذات مرة الى أحد أعوانه بأنه لو كان عاش في نواصف القرن السادس عشر ، عندما هدد الهابسبرج بالسيطرة ، لكان قد غدا " فرنسيا " بقدر ما هو اسباني الآن " - يماثل رد ونستون تشرشل في فترة الثلاثينات من هذا القرن عندما اتهم بمناوئه الألمان : " اذا ما انقلبت الظروف ، سأغدو مناصراً لألمانيا ، ضداً لفرنسا " .

كان وليم يرغب تماماً بالتفاوض مع لويس الرابع عشر ، لا سيما أن هذا الأمر سيعود بأعظم المنفعة على توازن القوة ، كما ترأى له . واستبان ، بيسر ، أن بريطانيا ستأمن توازناً قاسياً بين الهابسبرج والبوربون بحيث يغدو توازن أوروبا لكفه الضعيف أياً ، وبفضل بريطانيا ومنذ عهد رشليو ، غدت النمسا الدولة الأضعف في جانب التوازن فالزمت بريطانيا العظمى نفسها بموازرة الهابسبرج على التوسع الفرنسي .

ولم تنه الى مسامع العامة فكرة العمل كموازن عندما بانت أولى تباشيراتها . كان الرأي العام البريطاني ، في أردل القرن السابع عشر ، في عزلة تماثل تماماً ما أمسى عليه الأميركان بعد قرنين . وكان الجدل السائد أن ثمة متسع في الوقت لمجابهة الخطر ، لو بان ذلك ، ولم يكن ثمة فاقة لمجابهة الأخطار الحدسية على أساس يحتمل أقدام بعض الدول عليه .

لعب وليام دوراً يماثل دور ثيودور روزفلت في أميركا بعدها . وأنذر اناسه المنعزلين أن سلامهم يعتمد على المساهمة في توازن القوى الخارجية . رحب الشعب بهذه الفكرة سريعاً ، بينما أخرج الأميركان روزفلت . وغداة وفاة وليم بعشرين عاماً ، ذكرت صحيفة كرافتسمان ، المثلثة النموذجية للمعارضه ، أن توازن القوى أحد " مبادئ السياسة البريطانية الأبدية " وأن سلام القارة " أمر جد ملح لازدهار جزيرة تجارية ويجب أن تضطلع الوزارة البريطانية ذاتها بالمهمة الدائمة في اقامة هذا التوازن واستعادته اذا ما أخلته الآخرون أو خرقوه " .

ولم تعد الموافقة على أهمية توازن القوى مسألة خلاف للبريطانيين بما يخص أفضل السراتيجيات لتحقيقها . وثمة مدرستا فكر تسييران في خطين ، يحملان بعض اللاتوافق ، شيدتا في الولايات المتحدة غداة الحربين العالميتين يحتاج الهوغيون أن بريطانيا ليست مرغمة على التدخل الا عندما يهدد كيان التوازن خطر حقيقي ، عميق يصعب الاجهاز عليه . ويسوأ الثوريون ، بخلاف ذلك ، بريطانيا واجب هيكله توازن القوى لا حمايته . ويرى الهوغيون أن ثمة متسع في الوقت لمقاومة هجوم على الدول الضعيفة عندما يحصل فعلاً ، بينما يحتاج الثوريون أن سياسة انتظر لترى ربما تجيز المعتدي على اضعاف التوازن الى نحو

يتعذر اصلاحه . فلو راق لبريطانيا تفادي القتال في دوفر ، كان عليها مجابهة التعرض على امتداد الراين أو في أية بقعة من أوروبا . يتهدد توازن القوى فيها . يعد الهوغيون التحالفات ذرائع زائلة ، يجب الاجهاض عليها عندما يظفر النصر بالهدف المشترك بينما جادل الثوريون على المشاركة البريطانية في الترتيبات التعاونية الدائمة لتأطيرة الأحداث واستتباب السلام .

كان التباين بين ستراتيجمات السياسة الخارجية للهوغيين والتوريين عملياً لا فلسفياً وتنظيمياً لاستراتيجيا ، وعكس الأمر تقييم الحزبين لفدائية بريطانيا العظمى ، وصورت سياسة انتظر وتري إيمان الهوغيين أن هامش سلام بريطانيا كان كبيراً حقاً بينما ألقى التوريون موقع بريطانيا جد متقلقل . ومثل هذا التمييز ، بدرجة مقاربة ، سيفصل بين الأميركان المنعزلين والأميركان العالميين أبان القرن العشرين . لم تظفر بريطانيا العظمى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ولا أميركا في القرن العشرين باقناع المواطنين أن أمانهم يقتضي اقراراً دائماً وليس انعزالاً .

وبين أوان وآخر في كلا البلدين ، يخرج قائد جديد ويظهر لشعبه الحاجة الى التزام دائم . لقد أنجب ولسون عصبة الأمم وتبنى كاسيلراي ، وزير الخارجية من عام ١٨١٢ الى عام ١٨٢١ ، نظام المؤتمرات الأوروبية وأقترح غلادستون ، رئيس الوزراء ما أواخر القرن التاسع عشر في الصيغه البكر للأمن الجماعي . لقد خابت مساعيهم ، في نهاية المطاف ، لأن البريطان والأميركان لم يقتنعوا ، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، بوجود تهديد أخلاقي ريشما يحقق بهم تماماً .

غدت بريطانيا ، في هذا المضمار ، المحافظة على توازن أوروبا بالامبالاة أولاً ، وبالاستراتيجية المدركة ، بعدها . وبدون مثل هذا الالتزام الشديد ، قدرت فرنسا ، دونما شك ، على الهيمنة على أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ولاستطاعت المانيا الاتيان بالأمر ذاته في القرن العشرين . ولونستون تشرشل الحق ، كل الحق ، عندما يدعي بعد قرنين من الزمان ، أن بريطانيا قد " صانت حريات أوروبا " .

وأحالت بريطانيا ، مع بواكير القرن التاسع عشر ، دفاعها الخاص عن توازن القوى الى اطار محسوس ومضت بسياستها الواقعية حتى ذلك الحين ، مستقيمة مع نزعة البريطان ، مقاومة أية بلد يهدد التوازن - التي كانت فرنسا في القرن الثامن عشر فرنسا . لقد فضت الحروب بالتسوية ، التي بالكاد تقوي فرنسا ، لأنها تأتي على الهيمنة ، هدفها الحقيقي .

ومما لا بد منه أن تهيأ فرنسا اللبنة الأساس لأول بيان مفصل لتفقه بريطانيا العظمى عن توازن القوى . لقد عادت فرنسا ، في أعقاب الثورة ، سيرة مفاهيمها الأولى عن الشمولية بعد سعي للسيطرة قرناً ونصف قرن باسم " مصلحة الدولة " . وأضرمت ، غداة الثورة ، عدة حروب لاذاعة أفكارها الجمهورية في أوروبا واستتباب الثورة فهددت بذلك سيطرة على أوروبا . لقد دفعتها جيوشها وحماسها الأيدلوجي على اجتياح لتحقيق مبادئ التحرر العالمية والعدالة والأخوة . كانت فرنسا ، في عهد نابليون ، قد قابت قوسين أو أدنى من تشييد صرح جمهورية أوروبية عاصمتها فرنسا . وفي عام ١٨٠٧ ضمت الجيوش الفرنسية كثيراً من المملكات على امتداد الراين في ايطاليا واسبانيا ، ونقلت بروسيا

الى مصاف الدول الثانية وأضعفت النمسا ، أشد الضعف . وروسيا هي الدولة الوحيدة التي أحالت بين نابليون وسيطرة فرنسا على أوروبا .

وفي هذا الوقت أثارت روسيا رد الفعل المزدوج - شطره أمل وشطره خوف - بأن الأمر سيغدو في نصيبها وحتى يومنا هذا . فمع بواكير القرن الثامن عشر كانت حدود روسيا على الدانيبير وبلغت ، بعد قرن ، فستوليا ، نحواً من ٥٠٠ ميل الى أقصى الغرب . كانت تقاتل لتحقيق وجودها ، مع اطلاله القرن الثامن عشر ، ضد السويد في بولتافا ، (عميقاً في أوكرانيا اليوم) . وغدت عند منتصف القرن طرفاً في حرب " السنوات السبع " اذ وطأ جنودها مشارف برلين ، في حين وأمست ، عند تصرم القرن ، عضواً أساسياً في تبويض النمسا .

وما ألهم في روسيا هذه القوة الجسدية الخام ، المشؤوم أغلبها ، هي الأتوقراطية القاسية لقوانينها الداخلية . ومرد هذه الحالة المطلقة لا الى العادة أو للحكم الأوستوقراطي المستقل الحازم ، كما هو شأن ملوك أوروبا الذين يحكمون بحق الهي فالأمر ، في روسيا ، متروك كله لمشينة القيصر . كان بميسور السياسة الخارجية الروسية تماماً أن تنتقل من التحرر الى مبدأ المحافظة لوراق هذا الأمر للقيصر الحاكم - كما حصل حقاً أبان الأكسندر الأول . ومع ذلك ما عتقت حرية قط داخل هذه البلاد .

وفي عام ١٨٠٤ تقدم الأكسندر الأول الماكر ، قيصر قياصرة روسيا ، باقتراح الى رئيس الوزراء البريطاني بت الأبن ، الخصم اللدود لنابليون . لقد تخيل الأكسندر نفسه ، بالتأثير المفرط لفلاسفة عصر التنوير ، صورة الضمير الأخلاقي

لأوروبا وعندما اختتم هذا الأمر في فكره ، اقترح على بت خطة السلام ، يدعو فيها كل الأمم الى اصلاح أعرافها بهدف الاتيان على الاقطاعية وتبني حكم قانوني . وهذه الدول المصلحه ستعزف عن القوة وتسوي خلافاتها مع ما سواها بالاحتكام الى طرف ثالث . لقد غدت الأتوقراطية الروسية المنهل البغيض الذي اغترقت منه الأفكار الولسنية الداعية الى قوانين ثورية كشرط مسبق للسلام بالرغم من أنه ولسون ما مضى بعيداً الى ترجمة هذه المبدئيء عملياً بين خاصة شعبه .

وألقي بت نفسه قبالة الأكسندر في موقف يماثل تماماً ما حدث لتشرشل ازاء ستالين ، بعد ١٥٠ عاماً . كان في أمس الحاجة الى المساعدة الروسية لمجابهة نابليون فمن المتعذر التصور أنى يندحر نابليون بطريقة أخرى . ولم ينتفع بت كثيراً من استبدال دولة مهيمنة بأخرى ، او بتأكيد دور روسيا كحكم ، بخلاف تشرشل . والأمر الأعلى من ذلك كله أن المحرمات البريطانية الداخلية لا تأذن لأي رئيس وزراء أن يحيل بلاده قاعدة للسلام على أساس الاصلاح السياسي والاجتماعي لأوروبا . ولم تضرم أية حرب بريطانية لهذا الباعث قط ، لأن البريطان ما شعروا بتهديد الثورات السياسية والاجتماعية في القارة ، بل هددهم التغيير في توازن القوى .

استوعب رد بت الى الاكسندر الأول كل هذه الأمور وأرسي له معالم التوازن وحاجة تأسيسه اذا ما قدر للسلام أن يقام ، دون أن يذكر الدعوة الروسية لاصلاح أوروبا السياسي . وهكذا تلوح في الأفق ، ولأول وهله ، حل أوروبي عام منذ معاهدة فستاليا قبل قرن ونصف قرن . وهذه التسوية ، لأول وهلة أيضاً ، تستند بجلاء الى مباديء توازن القوى .

لقد الفى بت الباعث الحقيقى للهزل الدائم فى أوروبا المركزية ، الذى فتن فرنسا مراراً على التوسع . (كان جد متلهف وجد لطيف بحيث لم يفصح أن قوة أوروبا المركزية القادرة على كبح الضغوط الفرنسية ستكون ملهمة بالقوة ذاتها للاطاحة بنوايا روسيا التوسعية) . وتقتضى التسوية الأوروبية ، بادئ ذي بدء ، تعرية فرنسا من كل ما اغتنمته بعد الثورة ، واستعادة استقلال الدول الضعيفة وهكذا أمسى الاهتمام البريطانى الأول مبدئاً للتسوية .

ومع ذلك لا يجدي نفعاً تخفيض التفوق الفرنسى اذا ما دأبت الدول الألمانية الثلاثمائة الصغيرة والشاذة على اغراء فرنسا بالضغط والتوسع . فكرت ، هدفاً بالاجهاض على هكذا تطلعات ، بضرورة خلق " كتل عظمى " فى مركز أوروبا بتوحيد الأقاليم الألمانية فى مجموعات أكبر - ستتنضم بعض الدول ، التى التحقت بفرنسا أو انهارت ، الى روسيا أو النمسا وبينما تتوحد سائرهما ضمن تشكيلات أعظم .

تفادى بت الإشارة الى اية حكومة أوروبية واقترح ، عوضاً لذلك ، أن تضمن بريطانيا العظمى وبروسيا والنمسا وروسيا الترتيب الاقليمى الجديد فى أوروبا بوسيلة الحلف الدائم الموجه ضد أي اعتداء فرنسى - تماماً كما فعل فرانكلين د . روزفلت فى هيكله النظام العالمى لما بعد الحرب العالمية الثانية على أساس التحالف ضد المانيا واليابان . وما كان بميسور بريطانيا فى العهد نابليونى ولا أميركا فى الحرب العالمية الثانية التخيل أن مهدد السلام الأعنف قد يبرهنه المستقبل أنه الحليف الحالى وليس بالعدو المهزوم . كانت الخشية من نابليون هي التى بعثت برئيس الوزراء البريطانى على تأييد الأمر الذى ابته بلاده ، غاية الالباء الا

وهو المساهمة الدائمة في أوروبا - والتزام بريطانيا العظمى بتقويم ثباتها التكتيكي
بهيكله سياستها على فرضية العدو الدائم .

ان ولادة توازن القوى الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر
يضارع معه آفاق معينة لعالم ما بعد الحرب الباردة . بعث انهيار النظام العالمي ،
كما هو الآن عليه ، حجة دول ترى مصالحها الوطنية دونما أن تحرمها المبادئ
السائدة . كانت الدول ، حتى في يومنا هذا ، تصوغ النظام الدولي وتجتمع لرسم
معالم دورها العالمي . وقررت تنصيب كامل ثقتها في تقوية المنفعة الوطنية ، من
خلال الائتمان الى ما يسمى باليد اللامرئية . فكان السؤال الدائر أنى سيلقى عالم
ما بعد الحرب قوانين لكبح تأكيد القوة والمنفعة الذاتية . وبقينا أن توازن القوى ،
في نهاية المطاف ، سيحدث الواقعية عندما تتفاعل عدة دول . وبقي السؤال معلقاً
حول صيرورة النظام العالمي المنخفض الى هيكل محسوس أو أنه تزعجه من
مسلسلات اختبار القوة .

استعدت أوروبا ، ولما تلفظ الحرب النابليونية آخر أنفاسها ، لهيكله النظام
العالمي على أساس توازن القوى ، ولأول وهلة في تاريخها . لقد خبرت ، من
خلال دوائر الحرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ان لا يودع توازن
القوى مخاضاً لصدمات دول أوروبا . وشخصت خطه بت الحل الاقليمي كي
تطبيب مواطن الضعف لنظام عالم القرن الثامن عشر . ولكن حلفاء بت
الأوروبيين قد تفقهوا درساً آخرأ .

ومن الشاق جداً تقييم الأمور على أساس القوة ، وإن الرغبة لتبرئه ذلك
جد متنوعة ، فيترك الأمر لعلاجها كدليل أوثق صوب النظام العالمي . ويقوم
التوازن ، على أكمل وجه ، لو توكلنا على اتفاق لقيم مشتركة ، ويشبط توازن
القوى قدرة قلب النظام الدولي ، فإن اتفقيه على القيم المشتركة تجهز على الرغبة
بالاطاحة بالنظام الدولي . والقوه دون الشرعية تستقطب اختبارات العضلات
والشرعية دونما قوة تفضي الى حال خاو .

وهذا العنصران كانا تحدي مؤتمر فيينا ونجاحه ، حيث استتب النظام الدولي
قرناً من الزمان لم تؤرقه حرب شاملة .

الفصل الرابع

اتفاق أوروبا : بريطانيا العظمى ، النمسا ، وروسيا

وطاً منتصرو الحروب النابليونية ، في أيلول عام ١٨١٤ ، أرض النمسا ليرسموا ملامح عالم ما بعد الحرب أبان وقت كان يرزح فيه نابليون وطأة أقصاءه البكر الى الألبا . وتعاقدت لقاءات مجلس فيينا المتكررة حتى في فترة فرار نابليون من الألبا واندحاره الأخير في واترلو وقد غدت الحاجة الى استتباب الأمن الدولي أكثر إلحاحاً من منصرف عهد .

بعث امبراطور النمسا ، المطلع بخفايا الأمور ، الأمير فون مترنيخ مفاوضاً الى مجلس فيينا وأرسل ملك بروسيا الأمير فون هاردنبرغ بينما نصب لويس الثامن عشر ، المتبوء السلطة حديثاً ، ثقته في تاليران الذي أثبت ولائه في خدمة حكام فرنسا أجمعين حتى قبل الثورة . وقدم قيصر روسيا الأول ليتحدث بالأصالة عن نفسه فقد رغب عن منح أي مخلوق شرف المقعد الروسي . وتفاوض اللورد كاسيلراي ، وزير خارجيه بريطانيا ، عن بلاده .

لقد أنجز هؤلاء المفاوضون الخمسة المهام المناطة اليهم وعاشت أوروبا ، غداة مؤتمر فيينا ، ردهاً طويلاً من استتباب السلام لم تألفه قط . لم تضرم أي حرب بين القوى العظمى نحواً من أربعين سنة أو في الستين سنة التي تلت حرب الكرمين عام ١٨٥٤ . لقد تطابقت اتفاقية فيينا بكل حذافيرها مع خطه (بت) الى الدرجة التي أظهر فيها كاسيلراي مدى صلتها الوثيقة بالمسودة الأصلية

البريطانية عندما عرضها أمام البرلمان . وما يثير العجب أن هذا النظام الدولي الذي أقرّ صراحة باسم توازن القوى ، أكثر مما تقدم من وقت أو تأخر ، كان يستند الى درجة هزيلة على القوة للمدافعة عن أنه . ومرد هذه الحالة الفريدة ، بدرجة ما ، الى التوازن الرائع الذي لن يتقلب الا بجهد جبار لن تقدر له القوى العظمى صبراً . والسبب المرجح لذلك هو ما تشاطرته الدول الأوروبية من قيم مشتركة ، فثمة معيار مادي وآخر معنوي وعوز لا يستغنى عنه للقوة والعدالة . أن الحاجة الى توازن القوى والرغبة بالعدالة من شأنهما اضعاف فرص اللجوء الى القوة . والنظام الدولي الذي لا يكيل على أساس العدل سوف يلقي التحدي عاجلاً أو آجلاً . ولكن أنى يفقه الناس بأن عداله نظام دولي ما تسببه الأعراف الداخليه على قدم المساواة مع تقييماتها لقضايا السياسة الخارجية الحذقة ؟ لذلك فان التوافق في الأعراف المحلية تعضيد للسلام .

لقد برهن توازن القوى العام سذاجته النسبية وانتهج الساسة خطة بت وكأنها تصميم معماري . ولم تأبه هذه الدول قط لفكره فصل المقاطعات ذات الديانه الواحدة من الأقاليم التي حررت ، كرة أخرى ، من قبضه نابليون لا سيما وأن فكرة تقرير المصير الدولي لم تتجل وقتئذ . لقد كانت النمسا مستفحلة في ايطاليا وبروسيا في المانيا وطالبت جمهورية هولندا بأقاليمها النمساوية (التي تعرف اليوم بلغاريا) . كان على فرنسا أن تقتلع كل ما أغتصبته وتعود سيرة " الحدود القديمة " التي تمتعت بها قبيل الثورة بينما حظيت روسيا بحصة الأسد في بولندا .

كان توازن القوى ، بالنسبة لتفقه بريطانيا العظمى عن النظام الدولي ، يتجلى بمعرفة مدى حذقة الدول المختلفة للدور المناط لها في هذا النظام الشامل -

بالقدر ذاته الذي وضعته الولايات المتحدة نصب اعتبارها عن حلفائها في أعقاب الحرب العالمية الثانية . لقد جابهت بريطانيا العظمى بعض الاختلافات بما يخص آفاق دول أوروبا ، الأمر الذي تكرر مع الولايات المتحدة ألسان الحرب الباردة . فهذه الأمم ، ببساطه ، لا تشخص مرمها كوشائج في النظام الأمني ، ان الأمن يسر كيانهم وليس هو بمسعايم الوحيد أو الأساس .

لم تتخط النمسا وبروسيا عتبة الاعتقاد أنهما " كتل عظمي " بينما أنست فرنسا ، بعدئذ ، صورة مثلى في مسعى الناتو لتقسيم العمل . فبالكاد عني توازن القوى أمراً لهما لو لم يحكم بالعدل لخاصة علاقاتهما المعقدة أو لو لم يأخذ بالاعتبار أدوار بلديهما التاريخية .

لقد عزفت النمسا ، بعيد فشل هابسبرج في الهيمنة على أوروبا الوسطى في حرب الثلاثين عاما ، عن محاولتها في احكام القبضة على المانيا ، وطفقت تتطلع الى ذاتها ، حتى عام ١٨٠٦ الذي شهد انهيار الامبراطورية الرومانية المقدسة ، بأنها الأعلى بين أقرانها وعليها اجهاض أي جمهورية المانية ، وخاصة بروسيا ، في تبوأ دور النمسا القيادي التاريخي .

ان للنمسا الحق ، كل الحق ، في تبوأ دور المراقب ، فلقد اغتصب فريدريك الكبير ، بعدئذ ، سيلسيا وتحدث بروسيا ادعاء النمسا في قيادة المانيا . ومع تصرم القرن استحال بروسيا ، بفضل الدبلوماسية الرعناء والانصراف للفنون العسكرية والرغبة الجامحة المتعاضمة في الهيمنة ، من امارة ثانوية على حوض المانيا الشمالية الى مملكة ذات نفوذ عسكري هائل ، برغم صغرها بين سائر

الامارات . واستشعرت دولة روسيا بالسيادة الوطنية العظيمة بفضل حدودها الشاذة التأليف على امتداد الشمال الألماني من بعض الشرق البولندي صوب جزء من أراضي الراين اللاتينية (التي اقتطعها مملكه هانوفر من اقليم بروسيا الحقيقي) . ولم يكن المرمى من كل ذلك غير حماية أقاليمها المتبعضة . واعتمدت علاقة هاتين الدولتين الألمانيتين العظيمتين بينهما من ناحية ، ومع سائر دول المانيا ، على استقرار أوروبا . وفي حقيقه الأمر فان اجراءات المانيا في الداخل ، بعيد حرب الثلاثين عاماً ، قد نصبت أوروبا في الفخ ذاته : كلما تبعضت المانيا وهزل عودها ، فتنت جيرانها ، وخاصة فرنسا ، على التوسع . وفي الوقت عينه دبّ أفق الوحدة الألمانية الرعب في جيرانها ومكث الأمر على هيئته حتى في يومنا هذا . أن شبح الخوف الذي يعتري رشلو من المانيا الواحدة على أوروبا وسحق فرنسا قد تنبأ به مراقب بريطاني حيث كتب يقول في عام ١٦٠٩ :

" ستمسي المانيا ، لو خضعت لمملكه واحدة ، الشبح المرعب لسائر الدول جمعاء " .

فلو تصفحنا التاريخ نرى المانيا قد أفرطت في هزلها أو قوتها بالنسبة لسلام أوروبا . أقر مؤتمر فيينا أن من الأجدر لأوروبا الصير على أفعال رشلو أبان القرن السابع عشر لو أنها كانت قد رغبت في استتباب الأمن والسلام . لقد أحال رشلو أوروبا المركزية هزيلة مفككة وبسط الأمور لفرنسا على غزو الأقاليم وتصييرها ميداناً واقعاً يعث به جنودها ، لذا دعا ييان فيينا الى تقوية المانيا دون توحيدها . كانت النمسا وبروسيا دولتي المانيا الريادتين يردفهما نيف من الدول المتوسطة المساحة - كبوفاريا وورتمبرغ وسكونيا - التي توسعت وغدت قوية .

ان ما سبق الغزو النابليوني من ثلاثئة دولة شاذة قد توحدت في نحو من ثلاثين دولة اقترنت ببعض في كيان محدث يقال له الاتحاد الألماني . لقد برهن هذا النظام كياناً دفاعياً مشتركاً بازاء أي اعتداء خارجي وحصن حصين ضد التعرض الفرنسي لكنه بئيس ومفكك على تهديد جيرانه . ورجح هذا الاتحاد كفة القوة العسكرية البروسية على حساب شرعية النمسا وامتيازها المتوفى . كان المرمى من صيرورته الاجهاض على الوحدة الألمانية بأساس قومي وحماية عروش المانيا وأمرائه واحباط الاعتداء الفرنسي وقد ظفر في كافة المهام .

تفادى منتصرو مؤتمر فيينا ، تكرار هذا الخطأ ، كما فعل تماماً أبطال الحرب العالمية الثانية . وما كان ميسوراً اغداق فرنسا بالكرم ولما تسعى للهيمنة على أوروبا قرناً ونصف قرن وخيمت جيوشها على الجيران نحواً من ربع قرن . ومع ذلك خلص بيان فيينا أن أوروبا ستأمن أكثر لو ارتضت فرنسا بحقها دونما امتعاض أو تدمير . أنها عريت من مستعمراتها فوهبت " حدودها القديمة " أي ما قبل الثورة ، الأراضي التي شكلت مقاطعه أعظم بكثير من تلك التي تسيد فيها رشليو . وأوضح هذه المسألة وزير الخارجية كاسيلراي ، العدو اللدود لنابليون ، بقوله :

" كلي يقين أن التجاوزات المتكرره لفرنسا ستقذف بأوروبا الى حالة الانقسام ... فليغتنم الحلفاء الفرصه المواتيه ليحققوا عازة قوى أوروبا الملحة . ليتقنوا أن هذا المسعى ، لو قدر له الفشل ، سيحملهم على شهر السلاح لا في مواقعهم القيادية حسب ، بل في القوة الأخلاقية التي في ميسورها مآصرة هذا الاتحاد " .

اذن لفرنسا ، في عام ١٨١٨ ، بالانضمام الى نظام المؤتمر في اجتماعاته الأوروبية الدورية ففدت ، بعد نصف قرن ، من مؤسسي حكومة أوروبا .

اقتنعت بريطانيا العظمى ، بنحو راجح ، على هجر الأمور محلها بحذوها الاعتقاد أن الدول المختلفة قد تفقحت خاصة مصالحها لتصونها كما يقتضي الأمر لو جابهت أي تحدي . آمن البريطانيون بانعدام الفاقة لتوكيد رسمي فهذا الأمر لا يضيف الكثير لتحليلهم الحصيف بينما أصرت دول أوروبا ، ضحايا الحروب لقرن ونصف قرن ، على ابداء ضمانات ملموسة .

جابهت النمسا ، بشكل خاص ، اخطاراً لم تستشعرها بريطانيا العظمى ، فهذه الامبراطورية المتعددة اللغات ، ذات السفر الاقطاعي ، تجتثح أمما شتى في حوض الدانوب حوالي مواقعها التاريخية في المانيا وشمالي ايطاليا . لقد نسجت مكائد المحرمات الأخلاقية لسحق كافة المحاولات المسلحة غداه ما أطلعت على التيارات النافرة المتعاضمة للحرية والوطنية ، المهدة لكيانها . لقد عجلت حذقة ماترنيخ الماهرة الدول الرئيسة في ابداء اختلافها بما يخص المبادئ المشتركة . وعبر تاليران عن الأهمية البعضية لمبدأ التقييد بقوله :

" لو تناظر أدنى ما تحوزه القوى المدافعة ، باسمي ما للقوة الهاجمة ، سيكون حقاً توازناً فعلياً . لكن الأمر ، بحقيقته ، لا يأذن الا لتوازن زائف متقلقل لا يحويه سوى ما يدفع الدول الكبرى من روح العدالة والعصر " وغداة مؤتمر فيينا ، تم التعبير عن العلاقة بين توازن القوى ومسألة الشرعية المشتركة بميثاقين : الحلف الرباعي الذي يولف بريطانيا العظمى وبروسيا والنمسا وروسيا والحلف المقدس

الذي يؤلف ما يسمى بالأسر الشرقية الثلاث - بروسيا والنمسا وروسيا . كان يحب لفرنسا ، مع استهلال القرن التاسع عشر ، بشيء من الخشية كما حصل مع المانيا في القرن العشرين - لأن التاريخ أظهر فرنسا غاشمة متقلقة . لذلك شدد بيان الحلف الرباعي على القمع بقوة رادعة أي جنوح فرنسية عدوانية وهي في مهدها . فلو تحقق هذا التحالف للظافرين في معاهدة فرساي ، لكان العالم قد نأى عن خطر الحرب العالمية الثانية .

كان الحلف المقدس على تباين كامل : فأوروبا لم تألف ميثاقاً كهذا منذ تنحي فردينارد الثاني عن عرش الامبراطورية الرومانية المقدسة قبل ما يقارب القرنين . لقد أعد هذه الوثيقة القيصر الروسي الذي ما كان له أن يتخلى عن بعثه برأها لنفسه بقصد اصلاح النظام الدولي وتنوير المساهمين فيه . وفي عام ١٨٠٤ تخلى (بت) عن حملته المزمعة لاعتبارات تحررية فاصطبغت في القيصر ، في عام ١٨٠٥ ، رغبة جامعة من الاحساس بالتححر لم يستطع لها نكراً - مع أن حملته التالية على شفا نقيض تماماً لما هياه لنفسه قبل احدى عشرة سنة . أمسى القيصر الآن عبداً للدين ، صائناً قيمه ولن يقبل اقتراحاً سوى الاصلاح الشامل للنظام الدولي على أساس أن " النظام السابق " الذي تبنته الدول حسب علاقاتها المتبادلة يجب تغييره عن بكرة أبيه وأن من الضروري جداً ابداله بنظام الأمور الذي تقومه حقائق رفيعة لدين السيد المسيح الخالد .

سخر امبراطور النمسا من عجزه في مناقشة هذه الأفكار في مجلس الوزراء أو في الكنيسة بيد أنه تيقن باضاعة الفرصه من اللحاق بالقيصر أو التذرع بتحقيق الأمر بمفرده ، فترك النمسا بازاء تيارات العصر التحررية والوطنية دون مؤازرة .

وهنا تكمن العلة في تحوير ميترنيخ مسودة القيصر الى ما غدا يعرف بالحلف المقدس ، الذي ترجم الأوامر الدينية كفرائض يعتنقها المفاوضون حتى يستتبوا الواقع الداخلي في أوروبا فتشاطرت قواها ، لأول وهلة في التاريخ الحديث ، هذا الاتفاق المشترك .

ما كان يسيراً لأي سياسي بريطاني الانضمام الى عمل يؤسس الحق العام أو في الحقيقة الالتزام - بالتدخل في الشؤون الداخلية لسائر الدول . لقد أسمى كاسيلراي الحلف المقدس " هراء عديم الجدوى " - ومع ذلك رأى ميترنيخ فيه فرصة تلزم القيصر بتبصير حكمه الشرعي دون ممارسة لدوافعه التبشيرية ، لوحده ، بحرية . لقد جلب الحلف الملوك والمحافظين سوية الى صف مجابهة الثورة لكنه أرغمهم على العمل بموجب اتفاقية . وفي الحق منح الأمر النمسا تصديقاً نظرياً بازاء مغامرات حليفتها السابقة روسيا . لقد ألزم ما سمي باتفاق أوروبا كافة الدول التي تتنافس على صعيد واحد بحل الأمور التي تهدد السلام الشامل من خلال الاجماع .

كان الحلف المقدس الصيغة الأصل في تسوية فيينا فهذا الاسم الماجد استقطب الانتباه لضرورته العلمية التي اقتضت اضعاف عنصر التقييد الأخلاقي في العلاقة بين كبرى الدول سيما وان الأهمية المعهودة التي تطورت على أساس وجود قوانينها الداخلية أحالت دون صراعات الدول الأوروبية ، بخلاف ما كانت تولفه في القرن المنصرم .

ولكن ليس بميسورنا القول أن أعراف داخلية سليمة تضمن ، بحمد ذاتها ، توازناً عادلاً للقوى . لقد تمتع حكام الدول الأوروبية ، في القرن الثامن عشر ، بحق الهي - وكانت الأعراف الداخلية متوافقة تماماً . بيد أن هؤلاء الحكام بالذات قد اعتزاهم الشعور بالهيمنة فاضرموا فيما بينهم فتيل حروب لا حصر لها لأنهم ، على وجه الدقة ، عدوا أعرافهم الداخلية حصناً حصيناً لأي هجوم .

لم يكن وودرو ولسون باول المؤمنين بطبيعته الأعراف الداخلية في تقرير سلوك البلاد دولياً فقد آمن ميترنيخ بذلك أيضاً ولكن على أساس متباين تماماً من البديهيّات في حين ابصر ولسون الديمقراطية ذاتها رشيداً ألفه للسلام . وشخص ميترنيخ السلام على أساس حكم مشروع لا سيما أنه شهد المعاناة التي تكبدتها أوروبا بسبب فرنسا الجمهورية وتنبأ أيضاً ، للهجمات المتوجهة من سالف السلالات أن تصون الهيئته الأساس للعلاقات الدولية ، في أقل تقدير ، لو لم يشاؤوا المحافظة على السلام . ومن هذا المنطلق غدت الشرعية الآصرة التي تربط النظام الدولي .

وثمة أمر جوهري لمعرفة التناقض في الآراء بين أميركا وأوروبا بالاطلاع على وجهات نظر ولسون وميترنيخ المتباينة فيما يخص العدالة الداخلية والنظام الدولي . لقد نادى ولسون إلى مبادئ أدرك غاية حداتها وثوريتها بينما سعى ميترنيخ لتنشئة قيم عدها هو بالية . أصر ولسون ، الرئيس للدولة تكونت بسليقتها لعنق البشر ، على تشريع المبادئ الديمقراطية وتجسيدها بعدئذ في أعراف عالمية محدثة تماماً . ودغما ادراك أنكر ميترنيخ ، الممثل للدولة بالية تطور نظامها تدريجياً ، أن الحقوق يخلقها التشريع ويقول أن " الحقوق " تنشأ ، ببساطة ، في

طبيعته الأمور . لقد كانت مسألة ذات منفعة فنية ليس لها صلة باضرام الحرية سواء أن قويت هذه الحقوق بالقوانين أو بالأعراف . اعتبر مترلنخ تأكيد الحقوق مسألة متضاربة ويقول : " الأمور المقتضى تأكيدها تخسر قوتها عندما تطفو بصيغة بيانات استبدادية ، فليس ذلك من الصواب لأن الأمور التي تتعرض للتشريع لن تلد الا التقييد " . ويكمن بعض من مبادئ مترلنخ في السياسات التعسفية الذاتية لممارسات امبراطورية النمسا التي عجزت عن التكيف مع عالم حديث ناشيء .

وصور مترلنخ ، من ناحية ، الاقتناع الراشد أن الأعراف والحقوق تولد طبيعيا لا اعتباطيا وقد خبرته في ذلك الثورة الفرنسية التي استهلت بالدعوة الى حقوق الانسان واختتمت بهيمنة شبح الرعب . لقد نشأ ولسون من فكرة وطنية رائعة حقاً ولم يتخيل صورة الزيوغ عن ارادة الشعب ، في وقت سبق ولادة الدكتاتورية الحديثة بخمسة عشر عاماً .

تبوأ مترلنخ ، عقب مؤتمر فيينا ، دوراً حاسماً في قيادة النظام الدولي وتجسيد مقتضيات الحلف المقدس ، وما أرغمه على ذلك أن النمسا كانت على قبالة مباشرة بوجه أي اعصار وقد أخذت أعرافها الداخلية تهزل رويداً رويداً مقابل تيارات القرن الوطنية والتحررية . كانت بروسيا تلوح بموقع النمسا في المانيا ، وطالبت روسيا بما يتعلق بمقاطعات مواطنيها السلاف في البلقان ، وثمة وجود دائم لفرنسا التي تناوي بشرعية راشليو في مركز أوروبا . تيقن مترلنخ أن هذه الخلافات ستزتنزف النمسا ، مهما كانت عاقبة أي صراع ، لو اذن لها باستعراض القوة . وهكذا تفادت سياسته الأزمات بعقد الاجتماعات الأخلاقية وتحاشي الشدائد باللجوء لموازرة أية دولة تتحمل امتصاص وطأة المواجهة -

بريطانيا العظمى بوجه فرنسا في الأقاليم الراضة ، بريطانيا العظمى وفرنسا بوجه روسيا في البلقان ، الدول الصغرة بوجه بروسيا في المانيا .

قدر مرنينخ ، بفضل حنقته الدبلوماسية غير الاعتيادية ، على ترجمة الحقائق الدبلوماسية المألوفة الى مبادئ عملية للسياسة الخارجية . وأقنع أقرب حليفه النمسا ، الذين يشكّلان خطراً جيوسياسياً لها ، أن التهديد الايديولوجي الذي طرحته الثورة قد رجح كفه الفرص الاستراتيجية ، فلو سعت بروسيا الى استغلال مذهب الوطنية الألمانية لكان بميسورها مجابهة قبضه النمسا لألمانيا قبل بسمارك بقرن . ولو أخذ القيصران ، الاكسندر الأول ونيقولا الأول ، في حساباتهم مجرد تيسيرات روسيا الجيوسياسية لاغتموا قضية تفكك الامبراطورية العثمانية بنحو أحزم من خطر النمسا - كما أقدم خلفائهم على عمله غداة قرن من الزمان . لقد نفخ نظام مرنينخ الروح كره أخرى في النمسا ، الالافظة أنفاسها بسبب الهجوم النابليوني ، فقدّر لها أن تنبض بالحياة مائة عام أخرى .

ومن قبيل الصدف أن الرجل الذي أنقذ هذه الامبراطورية الغريبة ووجه سياستها نحواً من خمسين عاماً ، لم يقدر له زيارتها ريثما تسن الثالثة عشره وسكنها وهو ابن السابعة عشرة . كان والد الأمير كلمنس فون مرنينخ حاكماً عاماً للراين ومالك هابسبرغ . وتنشر أساير هذه الشخصية المتحررة عند التحدث بالفرنسية أكثر من الألمانية وكتب الى ويلنككون ، في عام ١٨٢٤ ، يقول : " لقد أمست أوروبا الآن كأنها وطني " . سخر مجايله الخصوم في استقامة تصرفاته وروعة حكمه بينما تفقه كانت وفولتير أراءه . فهذا المخاص

المتبصر لعصر التنوير قد الفى نفسه في معمة الصراع الثوري الذي ما ألفه طبعه
وتبوا منصب الوزير القيادي لدولة محاصرة في رقته أن يطور هيكلها .

توسم أسلوبه باتزان الشخصية والموضوعية واحدى أقواله : " علينا أن
نهب الأفكار المجردة نزرأ يسيراً من الاهتمام ونرتضي الأمور كما هي عليه .
لنبذل كل ما أوتينا من سعة كي ندرع أنفسنا ضد خرافات الواقع . فليس ثمة أمر
ملموس يتيسر تجليته على حلبة الواقع لأننا اذا ما تفحصنا عبارات معنية ، نراها
تستحيل طبقة من الهواء السميك " .

وبازاء مثل هذه المواقف تماشى ميترنيخ ، مجاهداً ، الانسياق بالعاطفة
اللحظية فأبرز جيروت التهديد الروسي الآمد حال اندحار نابليون في روسيا وقبيل
أن تبلغ الجيوش الروسية مركز أوروبا . رهن ميترنيخ ، في وقت شدد مجاورو
النمسا على ضرورة التحرر من الحكم الفرنسي ، مشاركة النمسا في الائتلاف
المساوى لنابليون على أساس توسع أهداف الحرب ، التي تماشى دعمومة
الامبراطورية الواهنة . كان ما يراه ، على شفا نقيض تماماً ، لموقف الديمقراطيات
أبان الحرب العالمية الثانية عندما أنسوا أنهم بازاء ظروف مماثلة أثارتها روسيا .
ويقينه ، مثل ما لبت وكاسيلراي ، أن قوة أوروبا المركزية لفي فاقة مسبقه الى
الاستقرار الأوروبي فتراه أواناً يتفادى ، ما وسعه ذلك ، اختبارات القوة وبيالي
على قدم المساواه بالأسلوب المتحضر والقوة المحضه المتسامية .

اعترى القلق النمسا من حليفتها روسيا ، خاصه استملاح القيصر
للتوسع ، بالرغم من حاجتها لمثل هذا الحليف كدرع قبالة فرنسا . وصف

ميترنيخ الاكسندر بقوله : " تزواج شاذ بين الاء الرجولة ونقائص الأنوثة أدركه ضعف فرط فاقعده عن أي طموح ، شديد الجنوح صوب التفاهة المحضة " .

كان أعظم المعضلة التي فرضتها روسيا ، بالنسبة لميترنيخ ، لا تتعلق كثيراً باحتواء هجوم روسيا - الأمر الذي يستنزف النمسا - ولكن السبيل الى تهدئة مراميها . وذكر أحد الدبلوماسيين النمساويين :

" يود القيصر بسلام هذا العالم ، ليس من أجل السلام وبركاته ، بل لأنه هو ، اذ أن عليه أن يمكث حكماً لهذا السلام بيده يسعد العالم وييث الأمان ، وأن على أوروبا أجمعها أن تقر بعرفانه في هذا المضمار ، أي أن الأمر رهن ارادته ، بميسوره ابطاله ، أنى شاء .

اختلف كاسيلراي وميترنيخ في قضية احتواء روسيا المتراسة والفضولية . فقد أعد العدة كاسيلراي ، وزير خارجية جزيرة نائية عن صف المواجهة ، لمجابهة الاعتداءات المباشرة حسب ، والتي من أمرها ، بعدئذ ، أن تهدد التوازن . ومن ناحية أخرى تقوم بلاد ميترنيخ في قلب أوروبا قاصية عن مثل هذه الفرص . ومكث ميترنيخ ، بدافع من عدم الثقة ، ملاصقاً للقيصر ومنأياً عن نفسه التهديدات وهي في مهدها . وذكر يقول :

" اذا ما صوبت نيران أحد المافع ، سيرفعنا القيصر على هامة حاشيته ، وساعتئذ تتوارى ما يخالها بالقوانين المقدرة الهياً " .

تنبىء ميترنيخ استراتيجية ذات حدين ، هدفاً لتشبيم حماسة القيصر ،
فتريدت النمسا في عهده طليعة محاربي الوطنية بالرغم من حزمه على تفادي دولته
المخاطر أو انهاكها بأعمال فردية . كان لا ييالي لتشجيع الآخرين في تبوأ
دورهم ومرد هذا الأمر ، بدرجة ما ، الى الحماسة التشييرية الروسية التي تنقلب
توسعاً . كان التعديل ، له ، نعمة فلسفية وضرورة عملية فشرع يذكر ، في
خضم تعليماته الى السفير النمساوي : " من الأهمية لنا أن نعظم ضرورة الغير
على حساب مطالبنا وأن نسبغ بالكثير على قدر سؤلنا القليل " .

لقد حاول ، بمسطاعه ، تريث نوايا القيصر التوسعية وبعثه في المؤتمرات
المستغرقة واقصاره على ما يميزه الاجماع الأوروبي .

جسدت الوحدة الحذرة ، الحد الثاني لاستراتيجية ميترنيخ فكان يكد لأي
عمل لم يستطيع له دفعا وعبر عن هذا الأمر ذات مرة :

" تتطلع النمسا لأي أمر على أساس الجوهر ، لكن روسيا تتوج الشكل
دون أي اعتبار في حين تستملح بريطانيا الجوهر لا الشكل . علينا أن نزاوج بين
معاجز بريطانيا وأساليب روسيا " .

وبفضل حذقة ميترنيخ تمكنت النمسا من الهيمنة على سير الأحداث جيلاً
في الزمان فصيرت روسيا ، البلد المخيف ، شريكا لها على أساس وحدة المصالح
المعتدلة في حين غدت بريطانيا ، الثقة ، آخر ملجأ لها لمقاومة تحديات توازن القوى
فأرجئت بذلك النتيجة الحتمية . ومع ذلك ليس من التفاهة الدفاع دون دولة

شائخة تسكنها القيم المتضاربة مع التيارات السائدة التي المت بها من كل حذب
قرناً كاملاً من الزمان .

لقد تفخخ ميترنيخ بين المطرقة والسندان ، فكلما دنا من القيصر ، عظمت
خشيتة على الرابطة مع بريطانيا التي لو اضطرها بقدر ، لكتب عليه أن يتوود الى
روسيا بالقدر ذاته تفادياً للعزلة . كان الاتحاد القدوة ، بالنسبة له ، يتجسد
بالمؤازرة البريطانية لحماية التوازن الاقليمي والمساعدة الروسية لقمع الجيشان
الداخلي - الحلف الرباعي لضمان سياسي والحلف المقدس بقصد الاستقرار
الداخلي . وبتصرم الوقت ، واندثار ذكرى نابليون ، عيل صبر هذا الائتلاف
كثيراً - فبقدر ما تبلغه التحالفات من نظام أمن جماعي وحكومة أوروبية ، بقدر
ما كتب على بريطانيا التفهقر منه فتدرك النمسا ، بازاء التفهقر البريطاني ، الفاقة
الى الارتكان الى روسيا لذلك جاهدت بحزم دون المبادئ المحافظة . كانت هذه
الحلقة السيئة التي لا يمكن وثبها وعجز كاسيلراي ، رغم تعاطفه مع معضلات
النمسا ، عن استمالة بريطانيا لتوجيه أخطار حامية الوطيس . وذكر في
أحد أقواله :

" اذا ما اختل توازن أوروبا الاقليمي ، ستدخل بريطانيا بحزم ، فما هي الا
أقصى دولة أوروبية يتنبأ لها ذلك ، أو أن تقامر بنفسها في في شأن عري السمة ...
سنتطلع من موقعنا ، عندما يحف بأوروبا خطر حقيقي ، فنرى أن هذا البلد لم ولن
يحرك ساكناً بأزاء مبادئ الحماية المجردة والتحررية " .

ويكمن لب معضلة ميترنيخ في الضرورة التي تكب عليه المعالجة العملية لما تعده بريطانيا مجرداً وتحريراً . لقد يسر للنمسا أن تبصر في الثورة الداخلية خطراً طالح التخطيط .

اقترح كاسيلراي اجتماعات أو مؤتمرات دورية لوزراء الخارجية بقصد استعراض الشؤون الأوروبية وتسوية الخلافات في الرأي . وسعى ما يعرف بنظام المؤتمر نحو تعضيد الاجماع على الشؤون الماسه بأوروبا وتمهيد الطريق لدراستها على أصعدة شتى . لم تستكن بريطانيا العظمى من نظام الحكومة الأوروبية لأنه أفرط في دنوه نحو توحيد أوروبا ، وهذا ما أبته بريطانيا على الدوام . كانت سياستها المنعزلة والتقليدية تكب على حكومتها اللالتزام الأبدي في استعراض الأحداث الحاصلة ، لأن الأمر مخوف بتهديدات خاصة . لذلك لم تستقطب المساهمة في الحكومة الأوروبية الرأي العام البريطاني ، تماماً مثلما فعلت عصبة الأمم في الأميركان ، بعد مائة عام ، للعلل ذاتها .

أبدت الوزارة البريطانية تحفظها الصريح تماماً مع استهلاك مؤتمر أكس - لا - شايل في عام ١٨١٨ وأفصح كاسيلراي عن بعض تعليماته الغريبة القاسية :

" [في اعلان عام] أننا نطمح في هذه المناسبة ، وبمرارة أيضاً ، [القوى الثانوية] أن ...المؤتمرات الدورية ... يجب أن تتكسر لموضوع واحد ... أو بالمقدور لدولة واحدة ، فرنسا ، دون أي تدخل بشكل يتبرأ منه دستور الأمم

فسياستنا الحققة لم تنسي تحول دون تدخلنا الا في الطوارئ القصوى ، بقوه تتولى
دفة القيادة فيها " .

لقد شاءت بريطانيا لفرنسا أن تمكث في موقع المرصود في وقت خيم على
لندن هلع مزدوج من أوروبا الموحدة " و مصادد أقطارها " .

و ذات مره ، لا غير مرة ، استملحت بريطانيا العظمى سياسة المؤتمر
وتماشيه مع تطلعاتها فابان ثورة اليونان عام ١٨٢١ ، ترجمت مقاصد القيصر في
حماية المسيحيين من نير الامبراطورية العثمانية الآفلة كاستهلاك لفتح مصر . واذ
رأت خطراً حاداً بمصالحها الاستراتيجية ، تقدم كاسيلراي ، برباطه جأش ، الى
القيصر وناشده ، باسم الحلفاء ذاتهم ، أنه قد أشاح عن مسألة احتواء فرنسا ،
لقد فصل ، على أرض الواقع ، بين الأمور النظرية والعملية :

" مسألة تركيا ذات سمة متباينه تماماً ونحن نخالها في بريطانيا أمراً نظرياً
وواقعياً على حد سواء " .

وأعظم ما في التماس كاسيلراي الى الحلفاء أنه أفصح عن الهشاشة
المتوارثة ، فالتحالف الذي يرى أحد أعضائه مصالحه الاستراتيجية المحضة هي
المرفىء الواقعي الوحيد ، لن يقدر على تسيير الأمن كرة أخرى بين سائر أعضائه
لأنه لا يأتي بأي التزام لما تفرضه اعتبارات المصلحة القومية لكل أمر . وبقيناً أن
ميترنيخ قد انشرح في تعاطف كاسيلراي الشخصي السابق لما يخص مصالحه أو مع
نظام الكونغرس ذاته . وذكر أحد الدبلوماسيين قولاً في كاسيلراي :

" انه الهائم الولهان بالموسيقى ويود ، وهو في الكنيسة ، أن يصفق ، فتخونه
الجرأة " ولو ود أغلب الساسة البريطان ، ذوي العقول الأوروبية ، أن يأسروا
تعاطفهم مع ما آمن به ، لقد ر لدور بريطانيا من مؤتمر أوروبا أن
يكون عابراً بئيساً .

ولمة نزر يسير من التماثل بين كاسيلراي (وعصبه الأمم ولسون) بعد
قرن من الزمان . فجهود كاسيلراي في حمل بريطانيا العظمى على المساهمة في
نظام المؤتمرات الأوروبية قد تخطى كثيراً الفاصل الذي تصير عليه قوانين بريطانيا
المتحفظة لعل فلسفيه أو استراتيجيه . تيقن كاسيلراي ، كما حصل مع
ولسون ، أن بميسوره تحاشي خطر الاعتداء الجديد اذا ما التحقت بلاده بركب
بعض الاجتماعات الأوروبية الدائمة التي تسوي التهديدات قبيل أن تستفحل
أزمات . لقد تفقه أوروبا أكثر من مجابليه البريطان وأيقن أن التوازن الحديث
يتطلب تسيراً حذقاً . ساوره الاعتقاد أن بيده حلاً تقدر بريطانيا العظمى مساندته
لأنه لا يتعد عن طائفة من اجتماعات وزراء خارجية المتصرين الأربعة دونما
التزامات لمثل هذه المناقشات .

ومثل هذه الاجتماعات صفت ، أشد الصفع ، الحكومة الأوروبية بيد
الوزارة البريطانية . وحقيقه الأمر أن نظام الكونغرس لم يتطهر من أولى عقباته .
فعندما حضر كاسيلراي الى المؤتمر الأول في أكس - لا - شايل عام ١٨١٨ ،
أذن لفرنسا بالحضور فأخرجتها بريطانيا العظمى . لقد رفضت الوزارة الاذن
لكاسيلراي بحضور أي مؤتمر أوروبي لاحق ، في تروبو عام ١٨٢٠ وفي لياخ عام
١٨٢١ وفي فيرونا عام ١٨٢٢ . نأت بريطانيا عن نظام المؤتمرات الذي خلقه

وزير خارجيتها ، تماماً كما حصل للولايات المتحدة ، بعد قرن ، عندما تنحت عن عصبة الأمم ، مقترح الرئيس الأميركي . وعلى أية حال أصابت الخيبة محاوله قائد أشد الدول بأساً لخلق نظام أمني جماعي بعلة المحرمات الداخلية والطبائع التاريخية .

آمن ولسون وكاسليراي أن النظام الدولي ، المولود غداة حرب حامية الوطيس ، لن يغيثه الا المساهمة الفاعلة لجميع الأطراف الرئيسة في المجتمع الدولي ، وبنحو بارز خاصة أقطاره . كان الأمن ، بالنسبة لهما ، جماعياً : اذا ما رزحت احدى الدول ضحية ، ستمسي سائر الدول ضحايا في نهاية المطاف . واذا ما شدد الأمن قبضته ستبالي الدول أجمعها بمجابهة العدوان ويتعاضم نفعا في الحيلولة دونه . لقد ألقى كاسليراي في بريطانيا العظمى اهتماماً متأصلاً بحماية السلام العام واقامة توازن القوى ، لكل ما تراه في قضايا خاصة . كان الاعتقاد ، لدى ولسون وكاسليراي ، أن أيسر السبل لحماية المصالح تقتضي المشاركة في هيكلة القرارات المؤثرة في النظام الدولي والدحر بشده لأي خروق للسلام .

ما يعيب الأمن الجماعي تشتت المصالح وخرق الأمن ، لقد استحب أطراف نظام الأمن العام المشترك الاتفاق قولاً لا فعلاً جماعياً ولم تأخيههم الا الأغليات الساحقة أو أن يصروا تقهقر أقوى الأعضاء ، الشاعر بقاوية الأمان وأدنى عازة للنظام . لقد عجز ولسون وكاسليراي عن السير ببلدهم في خطى الأمن الجماعي ليقينهم أن المجتمعات الموقرة لن تحرق بتهديد أيما أخطار ملموسة وأن بميسورهم ، وحدهم ، معالجة الأمر أو أن يستغيثوا حلفاء لهم آخر المطاف ، لو اقتضى الأمر ذلك . كانت المساهمة في عصبة الأمم أو نظام الكونغرس الأوروبي ، بالنسبة لهم ، تصعيداً للأخطار لا تعزيزاً للسلام .

ومع ذلك ثمة فاصل عظيم بين دولتي الأنغلو - ساكسون ، أطبع كاسليراى بمزاجه الفض لا مع مجايله حسب ، بل حتى فى المنحى الكامل للسياسة الخارجىة البريطانىة الحديثة . وما خلف تراثاً ، ولم يقتديه أى سياسى بريطانى . استجاب ولسون لمطالب الأميركان الدافقة وأحدثها وأعلى من شأنها . لقد كان خلفاءه " ولسنيين " الى حد ما وتهيكلت سياسة أميركا الخارجىة ، عقبه ، ببعض فى مبادئه .

اذن للورد ستيوارت ، " المراقب " البريطانى وأخى كاسليراى ، بحضور المؤتمرات الأوروبية المختلفة فسلخ عظيماً من طاقاته فى تجليه آماد المشاركة البريطانىة بنحو أبعد من مساهمتها فى الاقتراع الأوروبي . وتقدم بمذكره ، فى مؤتمر بروباو ، تؤكد حق الدفاع الذاتى وأصر أن بريطانيا " كعضو فى التحالف غير ملزمة بالمسؤولية الأخلاقىة فى قيادة دفة الدفاع الأوروبي العام " .

وأوضح كاسليراى ذاته دور بريطانيا فى بيان له فى الخامس عشر من أيار عام ١٨٢٠ وأكد أن الحلف الرباعى يرتأى " تحرر الأغلبىات الأوروبية من سيطرة فرنسا العسكرىة لم يتنق قط توحيد حكومات العالم أو رصد الشؤون الداخلىة لسائر الدول " .

لقد ألقى كاسليراى نفسه ، نهاية المطاف متنفخاً بين معتقداته والضرورات الباطنىة فما عاد يرى ، من موقعه المتقهقر ، ثمة كينونه فاسرى الى الملك ، فى آخر لقاء فى حضرته :

" ثمة أمر ينقر بي ، يا سيدي المعظم ، لاودع أوروبا ، فاياك واياي من يفقه هذه القارة وقد انجيناها ، وليس ثمة خليفه من بعدي ، يفقه شؤونها " . وبعدها بأربعة أيام ، انتحر كاسيلراي .

أمست النمسا تتوكأ أكثر على روسيا وتحير ميترنيخ ، أعظم الحيرة ، في المدى الذي تكبح مناشداته لمباديء القيصر المحافظة ، دولة روسيا من اقتناص الفرص في البلقان أو محيط أوروبا . لقد طفحت الاجابة ، بعدئذ ، بأن الأمر يناهز الثلاثة عقود فعالج ميترنيخ ، أبانها ، الثورات في نابلس وأسبانيا واليونان وسان الاجماع الأوروبي دوئما تدخل روسيا في البلقان .

بيد أن القضية الشرقية لم يكتب لها السير قدماً فهي ، في جوهرها ، مخاض الصراعات الاستقلالية في البلقان طالما سعت شتى الدول الى الاجهاز على تركيا . وكان المأزق الذي نصبت هذه القضية ، لنظام ميترنيخ ، يتعارض ونظام الالتزام بحماية الوضع الراهن وأن حركات الاستقلال التي تأتي على تركيا اليوم ستفتك غداً بالنمسا . وعلاوة لذلك كان القيصر ، الأكثر تزمناً بالشرعية ، ولها جداً بالتدخل ولكن ما من أحد - يقينا لا في لندن أو فيينا - قد راوده الاعتقاد أن القيصر يصون الحالة الراهنة بعد أن أعطى الضوء الأخضر لجيوشه بالانطلاق .

ولردح من الزمان ، كان الاهتمام المتبادل لامتنعاص صدمة الامبراطورية العثمانية الآفة قد أصاب فتوراً في العلاقة بين بريطانيا العظمى والنمسا . فبالقدر اليسير الذي يبالي الانكليز لقضايا البلقان الخاصة ، عدوا الزحف الروسي صوب الستريت تهديداً لمصالح بريطانيا في البحر المتوسط وتصعيداً متعاضماً للمقاومة . لم

يساهم ميترنيخ قط ، بنحو مباشر ، في هذه المساعي البريطانية لمجابهة التوسع الروسي ، بخلاف ترحيبه الكبير بها . لقد قدرته دبلوماسيته الحذقة ، والمبهمة - توكيد وحدة أوروبا ، التعلق للروس والبريطان - في ابقاء النمسا على حق الخيار الروسي ولما قامت قيامة الدول الأخرى بسبب التوسع الروسي الموروب .

ويؤرخ عام ١٨٤٨ اعتزال ميترنيخ عن مشهد الأحداث وايداناً باستهلال النهاية لأعظم عمل يسر للنمسا الاستعانة بوحدة المصالح المحافظة لصون تسويتها .

ويقينا ما كان للشرعية أن تتبوأ ، خبط عشواء ، موضع الهزل الشديد بسبب موقع النمسا السياسي والتنافر المتنامي بين قوانينها الداخلية والاتجاهات الوطنية المهيمنة . فهذا الفاصل اليسير ضرورة لسياسة الدولة . لقد حذق ميترنيخ في القضية الشرقية بينما جاهد خلفائه ، يحدوهم العجز في تكييف قوانين النمسا الداخلية مع مقتضيات العصر ، الى نقل النمسا تماشياً مع الاتجاهات السياسية الناشئة والقوية ، دون أن تردعهم فكرة الشرعية . كان الأمر رزية النظام العالمي .

لقد شاء القدر لمؤتمر فيينا ، نهاية المطاف ، أن يدركه التشتت حول القضية الشرقية البسيطة فتطاحت القوى العظمى ، عام ١٨٥٤ ، في الحرب لأول وهلة غداة العصر النابليوني . وما يثير السخرية أن حرب الكريميا هذه ، التي استهجنها المؤرخون لتفاهتها ومقدره تفاديهها ، قد قذفت الى لظاها لا روسيا وبريطانيا العظمى والنمسا - الدول التي لها مصالح عظيمة في القضية الشرقية - بل حتى فرنسا .

وفي عام ١٨٥٢ سعى الامبراطور الفرنسي نابليون الثالث ، الذي تبوأ السلطه حديثاً بالانقلاب ، الى حمل السلطان التركي على خلعه لقب حامي المسيحيين في الامبراطورية العثمانية ، الشرف الذي كان يتمتع به قيصر روسيا ردحاً من الزمان . استشاط نيقولا الأول غضباً من نابليون الذي بعده مغروراً لقيطاً* ويجب أن يرمي الى أقدام الروس لأنهم حماة سلاف البلقان وطالب بحق مساو لفرنسا . وازاء طرد السلطان لمبعوث روسيا ، قطعت الأخيرة علاقتها الدبلوماسية مع تركيا فساورت الخشية اللورد بالمرستون ، صائغ سياسة بريطانيا الخارجية أبان نواصف القرن التاسع عشر ، وناذى الى ارسال البحرية الملكية الى خليج البسيكا ، خارج نطاق الدردنيل . لقد عشعش في القيصر ، شبح نظام ميترنيخ فكتب مشيراً الى القوى العظمى :

" ان هؤلاء الأربعة بيدي أمرهم ولكن ذلك لن يحصل قط بمقدرتي أن أضم برلين والنمسا الى جعيتي " .

لقد أمر نيقولا ، ليفصح عن استهتاره ، بغزو امارات مولدافيا ووالشيا (التي تعرف الآن برومانيا) . واقترحت النمسا ، الخاسرة لحصنة الأسد في هذه الحرب ، الحل السابق - أن تتشاطر فرنسا وروسيا حماية المسيحيين العثمانيين . لم يكثر بالمرستون لأية نتيجة ، فزج البحرية الملكية الى مدخل البحر الأسود ليقامر ، دون مبالاة ، على دور بريطانيا ، فشجع هذا الأمر تركيا لتعلن الحرب على روسيا يؤازرها في ذلك بريطانيا وفرنسا .

* أي غير أهل للسلطه من الناحية الشرعية .

كانت دوافع الحرب الحقيقية أعمق من هذه الذرائع فالمطالبات الدينية كانت ، في الحقيقة ، حججاً لمقاصد سياسية و استراتيجية . راودت نيقولا أحلام روسيا البالية في ضم القسطنطينية والستريت بينما رأى نابليون الفرصة مواتية للاجهاز على عزلة فرنسا وحل أصرة الحلف المقدس مرة وإلى الأبد . ومع انطلاقة شراره الحرب ، ولجت بريطانيا البحر الأسود بأسطولها الحربي وشرعت بتدمير الأسطول الروسي في هذا البحر . لقد وطئت الكريمية قوة فرنسية - انكليزية لاغتنام القاعدة البحرية الروسية في سافستابول .

لم تلقن هذه الأحداث في قادة النمسا سوى التعقيد فألصقوا الأهمية بصديقتهم القديمة روسيا وهم في خشية في اصطدام الفوضى لسلاف النمسا أثر الزحف الروسي في البلقان . ساورتهم الخشية من مباغته فرنسية للأقاليم الإيطالية في النمسا بذريعة أن الأخيرة قد شاحت عن حليفها القديمة روسيا .

اتخذت النمسا ، أول الأمر ، جانب الحياد لكن وزير خارجيتها الجديد ، كونت باول ، الفى الأمر مارقاً للأعصاب وأن التهديد الفرنسي لممتلكات النمسا في إيطاليا كان جياشاً . وخطرت النمسا القيصر بانذار ، ولما أحاطت الجيوش الفرنسية والبريطانية بفاستابول ، مطالبة إياه بالتقهقر من ملدوفيا ووالاشيا . كان هذا العامل حاسماً في وضع أوزار الحرب الكريمية - وفي أقل تقدير هذا ما عزف القادة الروس عن التفكير به تارة أخرى وإلى الأبد .

لقد طلقت النمسا نيقولا الأول وصداقتها الوشيح بروسيا ، التي تعود إلى عهود الحروب النابليونية . وساق الطيش ، الذي خلقه الرعب ، حلفاء ميترنيخ

على خلع الشرعية المحافظة للوحدة التي صورها الحذق البارع لأكثر من جيل في الأوقات المربرة . ففي هذه المرة ظفرت النمسا بجلدها من قيود القيم المشتركة وعتقت حرية روسيا على توجيه سياستها بحزم وبأساس في الفضيلة السياسية . وحيال هذا الصنيع ، الفت روسيا نفسها مرغمة على الاشتباك مع النمسا حول مستقبل البلقان تارة ، وسعيها الى تقويض كيان الامبراطورية النمساوية تارة أخرى .

كان الباحث على امادة تسوية فيينا خمسين عاماً رؤية القوى الشرقية الثلاث - بروسيا وروسيا والنمسا - في توحيدها حائلاً ضرورياً دون الاضطرابات الثورية أو تسيد فرنسا على أوروبا . ففي حرب الكريما خاطرت النمسا بنفسها في حلف مشوب بالخذر مع نيقولا الثالث ، الشيق لنخر النمسا في ايطاليا ، ومع بريطانيا العظمى العازفة عن التدخل في شؤون القارة .

وهكذا عتقت النمسا روسيا وبروسيا شريكها القديمين ليسيرا مصالحهما الوطنية المحضة . لقد حددت بروسيا ثمنها تماماً عندما أقحمت النمسا على الانسحاب من المانيا ، بينما استحال مقت الروس المتعاضم في البلقان الى احدى شرارات الحرب العالمية الأولى التي أفضت الى انهيار النمسا والى الأبد .

وبازاء وقائع سياسة القوة ، تذوقت النمسا مرارة الخيبة من التفقه أن نجاتها تكمن في الالتزام الأوروبي بالشرعية . لقد سمت فكرة توحد المصالح المحافظة فوق المديات الوطنية وجنحت لتسكين مواجهات القوة . أن للوطنية أثرها في استقطاع

المصلحة الوطنية وتجهيز الخصومات ، واحداق الجميع بالخطر . لقد قذفت النمسا نفسها في صراع لن تستطيع له ظفراً .

في خضم السنوات الخمس التي تصرمت على انتهاء حرب الكريما ، شرع القائد الوطني الايطالي " كاميلو كافور " - بطرد النمسا من ايطاليا بشنه الحرب معها يعاضده في ذلك التحالف الفرنسي والاذعان الروسي ، اللتين لم يتصورا مثل هذا الأمر في سابق وقت . وبعد سنوات خمس لاحقة يدمر بسمارك النمسا بحرب للسيطره على المانيا . وتقف روسيا وفرنسا كرة أخرى موقف المتفرج دون تحريك ساكن . ففي عهد ميترنيخ كان مجلس أوروبا يشاور في هذه الأمور ويخمد الجيوشانات ، وهكذا تستند الدبلوماسية الى القوة المجردة لا القيم المشتركة . لقد كتب للسلام خمسون عاماً آخر تأزمت التوترات في كل عقد وتعاضمت سباقات التسلح .

أشاحت بريطانيا العظمى ، بشكل كبير ، عن النظام الدولي الذي تسوقه سياسة القوة ومرد ذلك أنها لن تستكن قط الى نظام الكونغرس ضماناً لأمنها الذي يرى مخطط العلاقات الدولية عملاً روتينياً . لقد أمست بريطانيا العظمى ، مع مرور القرن التاسع عشر ، الدولة المهيمنة في أوروبا يمكنها بأسها من الوقوف لوحدها . كان لها ثمة منافع من العزلة الجيوسياسية وحرمة للثورات الداخلية في أوروبا ، وثمة فضيلة القادة العظام الذين يلتزمون ، على نحو رشيد ، بأي مصلحة قومية .

لم يتفهم خلفاء كاسيلراي أوروبا بالقدر الذي تمنع هو به ، ومع ذلك فانهم قد أمنوا قبضتهم على ما شكل المصلحة البريطانية الأساسية واستحثوا خطى هذا الأمر بحذقة واصرار فائقين . لم يسلم جورج كانن ، خليفة كاسيلراي المباشر ، اي وقت في استئصال الروابط القليلة البالية التي أحكم من خلالها كاسيلراي ، ولفترة عظيمة ، تأثيره في نظام الكونغرس الأوروبي . وفي عام ١٨٢١ ، السنة التي سبقت استخلاف كاننغ لكاسيلراي ، نادى الأول بسياسة " الحياد قولاً وفعلاً " وقال : " أطرّدوا عنا روح العاطفة الرعناء وشبح الاعتقاد ، ان بميسورنا ، وحدنا ، أن نخلق أوروبا كرة أخرى " . لقد قطع دابر أدنى شك ، لدى تبوأه وزارة الخارجية ، فمبدأه القيادي تجسده المصلحة الوطنية التي يراها تتناقض مع الارتباط الدائم بأوروبا .

كانت بريطانيا تصون الحق في توجيه سلوكها بحسب منفعة كل قضية فكانت لا تحرك ساكناً الا لمصلحتها الوطنية ، وهذه السياسة تضع حلفائها بموضع الاعضاء المساعدين أو غير الأهلين .

أوضح بالمرستون ، عام ١٨٥٦ ، التعريف البريطاني للمصالح الوطنية كالتالي : " عندما يسألني الشعب ، عما تكنه كلمة السياسة ، يكون ردي الوحيد أننا ننوي عمل ما نراه الأيسر لنا ، فكل أمر يحصل ، سائرين أولاً بخطى مصالح بلدنا " . وبعد نصف قرن لم يحظ الوصف الرسمي لسياسة بريطانيا الخارجية بأسلوب يتسم بدقة بالغة ، كما رسم هذا الوصف السير ادوارد كيري ، وزير الخارجية : " كان وزراء خارجية بريطانيا متضادين بما لاح لهم أنه المنفعة المباشرة لهذا البلد ، دونما حسابات تفصيلية للمستقبل " .

وفي أغلب سائر الدول ، كانت ثمة بيانات تثير السخرية - أننا نقدم على ما هو أفضل لأننا نخاله هكذا . وفي بريطانيا عدت مثل هذه الأمور نيرة فبالكاد كان ثمة دعوى لايضاح العبارة الشائعة " المصلحة الوطنية " ويقول بالمرستون : " ليس لنا حلفاء خالدون أو خصوم آبدون " . ولم تفتقر بريطانيا العظمى لستراتيجية رسمية لأن قادتها تفهموا المصلحة الوطنية على نحو جد غائر ومحكم لدرجة يتصرفون تلقائياً بازاء أي موقف يثار - لثقتهم أن الشعب سيتبع خطاهم وبعبارة بالمرستون " أن مصالحنا عائشة أبد الدهر ، وفي عهدنا أن نقتضي هذه المصالح " . وعلى الأرجح اطلع القادة البريطان على ما يجحمون المدافعة دونه بشكل أكبر من معرفتهم بسبب الحرب سلفاً وكانوا جد مكرثين لفصل الأهداف الايجابية لأنهم قد عشقوا الوضع الراهن كثيراً . لم تدفع الحاجة هؤلاء القاده لتوضيح مصلحة بريطانيا الوطنية سلفاً لأنهم ذرو معرفة بها حالما يأنسوها . لقد استحبوا انتظار القضايا الحقيقية - فهذا الوضع يعجر دول أوروبا من تبني اي موقف .

وما كان للتطلع البريطاني المتعلق بالأمن ليتباين مع رأي منظري أميركا لا سيما وأن الأولى استشعرت جانب الصمت بكل الأمور ما خلا الثورات الحامية الوطيس . وتجلى هذا التباين عندما وردت القضية بالعلاقة بين السلام والهيكل الداخلي اذ لم يخال البريطان ، بأية سيماء ، ان انتشار القوانين التمثيلية لفاتحة للسلام ، كما رأى نظرائهم الأميركيان في ذلك ، ولم يساورهم القلق من القوانين المتباينة وخاصتهم .

وهكذا أطلع بالمرستون ، عام ١٨٤١ ، السفير البريطاني في شارع
بيترسبرغ عما تقاومه دولته بقوة السلاح وعما تجابهه من التغييرات الداخلية
المحضة :

" ترى حكومة صاحبة السيادة ، كأحد مبائنها العامة وآية لقيادة علاقتها
مع سائر الدول ، ان التغييرات التي تدخلها الدول الأجنبية في دستورها الداخلي أو
هيئة حكومتها ، لأمر لاناقة لبريطانيا في التدخل فيه بقوة السلاح

ولكن أية محاولة تقدم عليها دولة ما لاغتصاب مقاطعة تعود لغيرها ،
واستقطاعها لنفسها ، لذي شأن آخر فهذا الأمر يفضي الى خلخلة كيان توازن
القوى ويجنح الى أخطار قوى ما اذا ما تحورت سائر القوى ، بنسبه معينه ، لذا
تعتق حكومة بريطانيا ، لنفسها ، الحرية الكاملة لمقاومة هذا الأمر " . كان
وزراء بريطانيا ، دون استثناء ، مهتمين جداً بسيادة حرية عمل بلادهم وكرر
بالمرستون ، عام ١٨٤١ ، نفور بريطانيا العظمى من القضايا المجردة : " ليس من
دأب بريطانيا أن تضع أنفها بأمور لم يكتب لها الولادة فعلاً ، أو لتلك لاحت في
الأفق ترواً " .

وبعد قرابه الثلاثين عما ، تبنى كلادستون المبدأ ذاته في رساله كتبها
للملكه فكتوريا :

" على بريطانيا ، في خاصة أراضيها ، أن تستخلص لنفسها طرائق تثمن
التزامها بشتى الوقائع عندما تضطرم ، فما عليها أن تستعوق حرية اختيارها ،
وتقلصها ، لشعارات تنادي بها الدول الأخرى ، لمصالحها الحقه والمزعومة ،

ويختلفون لأنفسهم التبرير المشترك ، في أقل تقدير " ، لقد رفض ساسة بريطانيا ، بحكم الاصرار على حرية العمل ، كافة ازدواجيات مسرح الأمن الجماعي . ان ما يعرف بـ " العزلة المدهشة " عكس اقرار بريطانيا بأنها جثت لتضيع أعظم مما تناله من حلفائها . وبقدر الموقف المنعزل ، الذي أبهج دولة بميسورها الوقوف بحزم لوحدها ، فانها لم تأنس أية أخطار تستغيث ازائها لعون الحلفاء ، فكان يقينها أن التهديد ، بتطرفه ، ليصيب حلفائها أيضاً . ومهد دور بريطانيا العظمى في استتباب توازن أوروبا الخيارات التي يحتاجها قادتها أو يودوها . والهمت صيراً على هذه السياسة لأنها لم تكافح سعياً للغنائم الاقليمية في أوروبا . كانت بريطانيا تتقي الخلافات الأوروبية وتتدخل لأن لها في هذه البقعة نفعاً يتجلى في التوازن (برغم شهية البريطان النهمه للغنائم الاستعمارية في ما وراء البحار) .

مع ذلك ماكانت " عزلة بريطانيا المدهشة " لتعصمها من الدخول في تدبيرات تفرضها في سائر الدول ظروف خاصة طارئة . لقد اضطرت هذه الدولة البحرية ، المفتقرة لجيش جرار مستقر ، للتعاون مع خلفاء أوروبيين أحياناً ، تصطفهم بمقتضى الحاجة . ويرى قادتها ، بازاء هذه الأمور ، ذواتهم لائذة بالكتمان لسالف الاحقاد . فعندما أعلنت بلجيكا انفصالها من هولندا عام ١٨٣٠ ، هدد بالمرستون فرنسا ، لأول مرة ، باشعال فتيل الحرب اذا ما سعت للسيطره على الدولة الجنية لكنه عرض ، غداة الأمر بسنين قلائل ، الحلف مع فرنسا لضمان استقلال بلجيكا :

" ليس بميسور بريطانيا وحدها أن تضع النقاط على حروف أوروبا فينبغي لها حلفاء لتحقيق الأمر "

ويقينا أن لحلفاء بريطانيا المختلفين ، الذين خلقتهم الظروف الخاصة ، نوايا ما تنطوي عادة على اتساع تأثيرها أو أقاليمها في أوروبا . وعندما أفرطوا في ما اعتبرته بريطانيا أهلاً ، استحدثت ائتلافاتها بوجه حلفائها السابقين لتدافع عن التوازن .

لقد نعتت بريطانيا ، بفضل طريقتها الراشدة وتقريرها للمستقبل لقب " انكلترا الخؤون " ولم يصور مثل هذا الطراز من الدبلوماسية ، على الأرجح ، موقفاً رفيعاً خاصاً ، لكنه صان سلام أوروبا ، وبوجه خاص ، غذاه ما شرع نظام ميترنيخ يتهرأ على أعقابهِ .

أرخ القرن التاسع عشر أوج النفوذ البريطاني ، فقد كانت بريطانيا ثاقبة بذاتها ولها الحق ، كل الحق ، في ذلك بفضل ريادتها الصناعية ، كأمة ، وقيادة أسطولها البحري زمام البحار . كانت سياسات بريطانيا في الداخل ، في عهود الثورات الداخلية ، يرسمها السكون اذا ما صادفت القضايا الكبيرة للقرن التاسع عشر - التدخل وعدم التدخل ، حماية الوضع الراهن ، التعاون مع متغير الأمور - رفض القادة البريطان الالتزام بأيما مبدأ . وفي عشرينات القرن التاسع عشر تعاطفت بريطانيا مع اليونان ، في حرب استقلال الأخيرة من الامبراطورية العثمانية الأمر الذي لا يهدد موقع بريطانيا الاستراتيجي في شرقي البحر المتوسط - بتعاظم النفوذ الروسي . ولكنها تدخلت ، عام ١٨٤٠ ، لاحتواء روسيا وبذلك عضدت الحالة الراهنة في الامبراطورية العثمانية . وفي الثورة الهنغارية عام ١٨٤٨ رحبت بريطانيا ، التي لم تتدخل في سابق عهد ، باستتباب روسيا للوضع الراهن ، لكنها تعاطفت ، من دون تدخل ، عندما أعلنت ايطاليا الثورة على حكم هابسبرغ في

خمسينيات القرن التاسع عشر . وصيانة لتوازن القوى لم تكن بريطانيا العظمى بسورة التدخل أو (غير التدخل) ولا بالمتحصن بنظام فيينا أو بالقوة المعدلة ، كان سلوكها نشطاً لا يلين لذا زها البريطان بقدرتهم الراجعة .

ومع ذلك ينبغي لاية سياسة ذرائعية أن تهيكّل بمبدأ راسخ لتعصم حذقها اللبق من الانغماس في النيسوس العشوائي . كان المبدأ الراسخ لسياسة بريطانيا الخارجية ، بعلم أو دون علم ، يتجسد بدورها ، كحامية لميزان القوى ، الأمر الذي عني ، عامة ، اعانة الضعيف على القوي . لقد غدا توازن القوى ، في عهد بالمرستون ، مبدأ راسخاً لسياسة بريطانيا بحيث لم يفتقر لدفاع نظري فنعتت ، أي سياسة تنتهج في أيما وقت ، بأنها حماية توازن القوى . كانت حالة الاستقرار الذي لا يتحرك قيد أنمله ، مجتئحاً الأهداف الثابتة والعملية . فلم يتحور على عتق الدول الصغيرة من قبضة الدول الكبرى في الفترة الكائنة بين وليم الثالث واندلاع الحرب العالمية الأولى ، أكد دسويل هذا المبدأ عام ١٨٧٠ :

" دائماً ما ترى حكومة هذه البلاد ، ولمنفعتها ، أن دول الساحل الأوروبي الممتد من دنكرك وأوستند صوب جزر بحر الشمال يجب أن تملكه مجتمعات متحررة زاهرة تمارس أعمال السلم وتمتع بحقوق الحرية وترعى ممرات التجارة من تلقاء ذواتها وتهدف الى تحضير الانسان ، لا أن تكون مثل هذه الدول بحوزة قوة عسكرية عظمتي " .

لقد كان اجراء باغت في مفاجئته الكبيرة قادة المانيا المعزولين عندما تصرفت بريطانيا ، عام ١٩١٤ ، باعلان الحرب ضد المانيا عندما غزت بلجيكا .

كانت سيادة النمسا ، حتى مطلع القرن التاسع عشر مسألة بريطانية هامة وقد خاض مارليرو وكارترت وبت عدة حروب لكبح فرنسا من تقويض النمسا . فما برحت بريطانيا تأنس النمسا ، الخاشعة ، الى حد ما من الغزو الفرنسي في القرن التاسع عشر ، الثقل المقابل العملي بازاء التوسع الروسي صوب السترين . وعندما هددت ثورة ١٨٤٨ بتشتيت النمسا أعلن بالمرستون :

" أن النمسا تتكبد مركز أوروبا عارضا دون أي اعتداء من جهة وعاصما من الغزو في الجهة المقابلة . فأرى شخصيا أن الاستقلال السياسي لأوروبا وحررياتهم ليعتمد على وحدة النمسا وأمنها كقوة عظمى في أوروبا . وهكذا يجب أن نحال كل ما ينجح ليكون اعتداء مباشرا ، أو بعيدا ، لاضعاف النمسا وتقويض كيائها ، حتى لو من شأنه تحقير مركزها كقوة عظيمة الى دولة ثانوية ، بانه كارثة جليلة لأوروبا على الانكليز جمعاء أن يحولوا دونه " .

وغداة ثورة عام ١٨٤٨ دب الضعف المطرد بالنمسا وشذت سياستها رويدا رويدا فأضمحل نفعها كعامل رئيس لسياسة بريطانيا في شرقي البحر المتوسط . لقد شددت سياسة بريطانيا للحيلولة دون احتلال روسيا للدردنيل وتبظنت الخصومات الروسية النمساوية نوايا روسية لاغتصاب مقاطعات السلاف في النمسا . ما كان لهذا الأمر أن يقلق بريطانيا ، كثير القلق ، في حين ألقت النمسا ، السيطرة على الدردنيل ، غير ذي نفع حيوي . وهكذا رأت بريطانيا العظمى في النمسا غير أهلة كثقل يوازن روسيا فأثرت لنفسها موقف المتفرج عندما دحرت النمسا بيد بيدمونت في ايطاليا وعلى يد بروسيا في النزاع حول السيطرة على المانيا - الاكثراث الذي ما قدر له أن يبصر النور في أيما جيل . ومع

انصرام القرن يجثو على سياسة بريطانيا شبح الخوف من المانيا فتطفو النمسا ،
حليف المانيا ، في احصاءات الانكليز ، خصماً لبريطانيا ، ولأول وهلة .

وما من أحد ساوره الاعتقاد ، وفي القرن التاسع عشر بالتحالف بين
بريطانيا العظمى وروسيا في أيما يوم . كان بالمرستون يرى روسيا " تقود نظاماً
من العداء الشامل دونما استثناء ومرد ذلك الى شخصية الامبراطور [نيقولا]
شطراً ومن نظام الحكومة الراسخ في الشطر الآخر . لقد أصدى اللورد كلارندون
هذا الرأي ، بعد أربع وعشرين سنة ، عندما جادل أن حرب الكريما صراع
الحضارة مع البربرية " لقد سلخت بريطانيا العظمى أفضل وقت القرن برصد
التوسع الروسي صرب " فارس " ومعرفة ممراتها على القسطنطينية والهند .
وسلخت مسألة حب المانيا للحرب وبلادتها ، عقوداً من الزمان لتشجيع أعظم
القلق الأمني البريطاني صوب هذه الدولة ، ولم يحصل الأمر في نهاية المطاف ريثما
اذن القرن بالرحيل .

كانت حكومات بريطانيا دؤوبة التغير أكثر من حكومات ما يسمى
بالقوى الشرقية ولم يتبوا أحد الشخصيات السياسية الرئيسة - بالمرستون ،
كلادستون ، دزرائيلي - مناصب أبدة كما أقدم ميترنيخ ونيقولا الأول وبسمارك
على عمله . ومع ذلك أظهرت بريطانيا اصراراً رائعاً لمسعاها ، فاذا ما طرقت
أسلوباً معنياً ستواصله بثقة راسخة ورباطة جأش صمود فقدرها ذلك على ممارسة
تأثير حاسم لمصلحه سلام أوروبا .

كانت السمة النيابية للقوانين السياسية احدى علل اخلاص بريطانيا العظمى أبان الكروب . لقد اضطلع الرأي العام ، منذ عام ١٧٠٠ ، بدور هام في سياسة بريطانيا الخارجية فما من ثمة بلد أوروبي ، في القرن الثامن عشر ، يتمتع بوجهة نظر " معارضة " لما يخص السياسة الخارجية ما خلا بريطانيا العظمى ، المستورثة هذا الأمر في نظامها . لقد مثل التوريون سياسة الملك الخارجية وجنحوا الى التدخل في صراعات القارة بينما استحب الهوغيون ، كما فضل السير روبرت والبول ، موقف السكون من صراعات القارة وسعوا الى توجيه أعظم الى التوسع الخارجي . وابان القرن التاسع عشر استحالت أدوارهم عاليها سافلها فالهوغيون مثلوا ، كما فعل بالمرستون ، سياسة نشطة بينما خشي التوريون ، كما هو شأن دربي وسالزيري ، من العمليات الخارجية . لقد تحالف الريديكاليون ، مثل ريتشارد كوبدن ، مع المحافظين في تبني موقف بريطاني غير متدخل . أظهر البريطانيون توحداً عظيماً أبان الحروب بسبب تمخض سياسة الدولة الخارجية من مناقشات مفتوحة .

عاملت بريطانيا العظمى ، في كل الدهور ، قوانينها البرلمانية أنها فريدة بمحد ذاتها وبررت سياساتها في أوروبا على أساس المنفعة الوطنية البريطانية لا العقيدة . وكلما أبدت تعاطفاً مع ثورة ، كما فعلت مع ثورة ايطاليا عام ١٨٤٨ ، أبرزت أسبابها العملية . وهكذا يقتبس بالمرستون مثل كائغ :

" ان أولئك الذين أوقفوا التطور لأن ضرب من الخلق سيرغمون ، في يوم أو آخر ، على قبول الخلق لأنه انقلب تطوراً " . ولكن هذه الموعظة صقلتها التجربة وليست المناداة الى نشر القيم البريطانية وقوانينها . وابان القرن التاسع

عشر أوزنت بريطانيا سائر الدول بمعيار سياسات هذه الدول الخارجية فاتخذت جانب الاكثريات لها كلها الباطنية - ما خلا فترة كلادستون القصيرة .

وبالرغم من تشاطر بريطانيا العظمى وأميركا حياداً واضحاً لمساهماتها اليومية في شؤون العالم - تبرر الأولى عزلتها بعزل بينة مثيرة . لقد استشعرت أميركا قوانينها الديمقراطية كاسم نموذج تقتديه سائر الدول في العالم بينما عاملت بريطانيا العظمى قوانينها البرلمانية دونما انسجام وأخرى المجتمعات وأمنت أميركا أن نشر الديمقراطية سيعضد السلام وفي الحقيقة أن السلام المستتب لا تبلغه طريقه أخرى ، أما بريطانيا فتستملح هيكلها داخلياً خاصاً دونما مجازفة من أجله .

وفي عام ١٨٤٨ هدأ بالمرستون شكوك بريطانيا العظمى التاريخية في قضية الاطاحة بملكية فرنسا وظهور بونابرت جديد عندما استشهد بالدور العملي لسياسة بريطانيا :

" ان المبدأ الراسخ الذي تتصرف بريطانيا بموجبه ، كهيئة لكل الأمم ، أن تعلم على اصطفاء نظامها بترؤ " .

كان بالمرستون المعمار الأول في هيكله سياسة بريطانيا العظمى الخارجية نحواً يناهز الثلاثين عاماً . ومع بداية ١٨٤١ حلل ميترنيخ أسلوبه الافتراضي باعجاب متشائم :

" ما الذي يتغيه اللورد بالمرستون بعدئذ ؟ انه يروم لفرنسا تذوق القوة البريطانية ولما يبرهن لها أن بميسوره الافضاء عن قضية مصر انى شاء ذلك ، دونما

أي حق فرنسي في هذا الأمر . ويود أن يبرهن للقوتين الألمانيتين أنه في غنى عنهما
فقد اكتفى بمساعدة روسيا ، ويروم أن يترصد روسيا ويقتادها بقطاره ولما تتطلع ،
خائفة على الدوام ، من دنو بريطانيا من فرنسا كرة أخرى " .

لم يكن هذا الوصف بغير ذي دقة لما تفقّهته بريطانيا العظمى عن ميزان
القوى . لقد قدرت بريطانيا ، في نهاية المطاف ، على سلخ هذا القرن بحرب
واحدة قصيره على نحو ما مع القوة الرئيسة الأخرى - حرب الكريميya . وبالرغم
من أن الجميع قد رغبوا عن اضطرام هذه الحرب ، فإنها هي بالذات التي أجهزت
عن نظام ميترنيخ الذي صقله مؤتمر فيينا أحسن تصقيلا . أن تشتت وحدة
الممالك الشرقية الثلاث أبعد عامل التمدن الأخلاقي لدبلوماسية أوروبا وانسلخت
خمسة عشرة سنة من التحول قبيل استحداث الاستقرار الدقيق .

الفصل الخامس

الثوريان : نابليون الثالث وبسمارك

تمخض نظام مترنيخ ولما بدأ بالتداعي في أعقاب حرب الكريما عما يقارب عقدين من الصراعات مستعرة الأوار : كحرب (بيدمونت) وفرنسا ضد النمسا عام ١٨٥٩ ، والحرب من أجل شلزوغ - هولشتاين عام ١٨٦٤ ، والحرب النمساوية البروسية عام ١٨٦٦ ، ثم الحرب الفرنسية البروسية سنة ١٨٧٠ . وعليه برزت ملامح ميزان جديد للقوى من بين سوررات هذه الاضطرابات والاهتزازات العنيفة . فها ذي فرنسا التي خاضت غمار ثلاثة حروب و ارادت اضرام غيرها قد فقدت زمام الهيمنة على المانيا . ولعل ما هو أهم من ذلك انهيار القيود الأخلاقية للنظام المترنيخي . وتلبس هذا الاضطراب بطيلسان مصطلح جديد ينم عن سياسة توازن قوى غير مكبوحه ، فحلت الكلمة الألمانية *realpolitik* ومعناها (السياسة الواقعية) محل المصطلح الفرنسي *raison d'etat* (وفحواه (مصلحة الدولة) دون أي تغيير في المعنى .

لم يكن النظام الأوروبي الجديد الا صنيعة شخصين تعاضدا على بنائه ريثما أمسى كلاهما خصماً للدوداً للآخر ، انهما الامبراطور (نابليون الثالث) و (آتوفون بسمارك) . لقد ازدري الرجلان تقوى مترنيخ العتيقة : وجوب الحفاظ على مصلحة الاستقرار والتكتل المشروع لدول أوروبا ، قمع الحركات القومية والتحررية وأكثر من هذا ضرورة احالة العلاقات ما بين الدول الى ما يرتأيه اجماع الحكام الذين يحملون أفكاراً متشابهة فأقاما سياستهما على مبدأ

السياسة الواقعية أي مبدأ أسلاس القيادة للقوة المجردة في أمر تحديد العلاقات بين الدول وسيادة الأقوى .

كان نابليون الثالث وهو ابن أخت نابليون العظيم الذي مزق أوروبا شذر مذر ، في شبابه عضواً في الجماعات الإيطالية السرية التي انخرطت في مقارعة الهيمنة النمساوية على إيطاليا وأعلن بعيد انتخابه رئيساً عام ١٨٤٨ ، أثر انقلاب ، نفسه امبراطوراً عام ١٨٥٢ . فيما كان (أوتوفون بسمارك) سليلاً من أسرة بروسية مرموقة وكان معارضاً قوي الشكيمة للثورة الليبرالية في بروسيا عام ١٨٤٨ ، وغداً رئيساً للوزراء لما لم يجد الملك المستاء ملاذاً آخر للتغلب على مأزق هز البرلمان حول المخصصات العسكرية .

وفيما بين ذلك نجح نابليون الثالث وبسمارك في قلب تسوية فيينا رأساً على عقب ، سيما القيود الذاتية المنبثقة عن الايمان المشترك بالقيم المحافظة . ما يظن امرء أنه واحد شخصيتين أكثر تبايناً فيما بينهما من بسمارك ونابليون الثالث . فقد اشترك المستشار الحديدي مع العملاق الفرنسي في قلب ظهر الحن لنظام فيينا . وشعر كلاهما أن النظام الذي أرساه مترنيخ في فيينا عام ١٨١٥ ما هو الا قطرس أراد احتواء فرنسا فمقته لذلك نابليون الثالث الذي وان لم تستبد به أطماع جنون العظمة كشأن خاله استشعر أحقية فرنسا بنيل مكتسبات اقليمية ورغب عن وجود أوروبا موحدة لتقف بوجهه وفوق هذا ، ظن أن القومية والليبرالية قيم تعلمها العالم من فرنسا وأن نظام فيينا لما وضع القيد عليها فأنما وضع قيداً على طموحاته . وبغض بسمارك صنعة مترنيخ عن لأنه أغلق على بروسيا منقذ الصيرورة شريكة صغيرة للنمسا في الاتحاد الألماني الكونفدرالي ،

وكان على يقين أيضاً أن الاتحاد قد حافظ على وجود كثير من التوابع الألمانية الصغيرة التي أصفدت أيدي بروسيا . واذن ينبغي تخطيط نظام فيينا اذا ما أرادت لبروسيا ادراك قدرها وتوحد المانيا .

وفيما تشاطر الثوريان ازدرأهما للنظام القائم آلت بهما الاقدار الى نهاية مختلفة تماماً عن انجازاتها . فقد أحدث نابليون نقيض ما اراده صنيعاً له بعد أن تخيل نفسه حامل فأس تخطيط تسوية فيينا وآمال انبعاث القومية الأوروبية ، واذا به يقذف بالدبلوماسية الأوروبية في نوبة احتياج واضطراب لم تقطف منها فرنسا قليل نزر على المدى البعيد ومنها انتفعت الدول الأخرى . وهو قد جعل من توحيد ايطاليا ممكناً وحررض غير قاصد على توحيد المانيا ، فكان كلاهما حدثاً أضعف فرنسا من الناحية الجيوسياسية وقوض الأساس التاريخي للنفوذ الفرنسي المهيمن في وسط أوروبا . كان اعتراض أي من هذين الحادتين خارج القدرة الفرنسية ، ومع هذا عجلت سياسة نابليون الشاذة من العملية وفي الوقت عينه فوضت مقدرة فرنسا على تشكيل النظام الدولي الجديد بما يتفق مع مصالحها بعيدة المدى . لقد حاول نابليون تخطيط نظام فيينا لاعتقاده أنه ينطوي على عزلة فرنسية - وهو أمر صائب لحد ما - لكن فرنسا عاشت مع انتهاء أيام حكمه عام ١٨٧٠ أكثر عزلة مما كانت عليه أيام مترنيخ .

كانت تركة بسمارك على النقيض من ذلك تماماً . ومن الرجال قلة غيرت مسار التاريخ . لقد كان متوقفاً أن تقع الوحدة الألمانية وقبل ارتقاء نابليون سدة المستشارية بفعل نوع الحكومة البرلمانية الدستورية هي ولادة ثورة ١٨٤٨ . وما كادت تنطوي خمس سنوات بعدئذ حتى شق بسمارك غبار طريقه لحل مشكلة

توحيد المانيا التي اربكت ثلاثة أجيال ، لكن أساس سبيله في هذا الانبعاث المسبق للقوة البروسية لا عملية التمسك بنظام حكم دستوري . لم يلق حل بسمارك تأييداً من أي جهة ذات شأن . لقد تهيأت المانيا لتصبح عملاقاً حزم أمره على توجيه القوى التي أطلقها من عقابها سواء الخارجية أم الداخلية الى حيث يشاء بعد أن ضارب بسمارك عداءات المحافظين الذين ظنوا بالمانيا الجديدة جد ديمقراطية عليهم بالليبراليين الذين خالوها جد مستبدة وبمناصري الشرعية الذين وجدوا توجهها مفرط القوة - هلي المهمة التي أبدع فيها بسمارك وكانت خارج نطاق قدرة خلفائه .

قيل في نابليون الثالث أنه وواضع خطط بارع تعذر على الجميع فهمها الا بعد اماطة اللثام عن حيثياتها تدريجياً . وهو ذكي لفلاحه في انهاء عزلة فرنسا الدبلوماسية بسبب نظام فيينا ، ونجاحه في تفكيك عرى الحلف المقدس في حرب الكريما . ولم يدرك غاياته أحد من قادة أوروبا ما خلا واحد يدعى أتوفون بسمارك ، وهذا ما نستشفه من وصفه الساخر لنابليون في خمسينات القرن التاسع عشر : " لقد تفوق في ذكائه على حساب عاطفته " .

عاش نابليون الثالث كخاله شعوراً بافتقاره لصفة الشرعية . لقد تاق برغم ظنه نفسه ثورياً ليقبل في جوقه ملوك أوروبا الشرعيين . ولو كان للحلف المقدس نفس مبادئه الأصلية ، لسعى الى الاطاحة بالمؤسسات الجمهورية التي حلت محل الملكية الفرنسية عام ١٨٤٨ . واذا كانت الذاكرة الحية لما تنزل تعيش المذابح الدموية للثورة الفرنسية ، فكذا صحيحة أيضاً حقيقة التدخل الأجنبي في فرنسا الذي أطلق العنان للجيش الثوري الفرنسية في أمم أوروبا عام ١٧٩٢ . وفي عين

الوقت اعتزى فرنسا الجمهورية خوف من التدخل الأجنبي جعلها راغبة عن تصدير ثورتها . لقد أقر المحافظون وبفعل هذا المربع الضيق بجمهورية فرنسا التي أسلست قيادها باديء ذي بديء للشاعر ورجل الدولة (الفونس دي لا مارتين) ثم الى نابليون باعتباره رئيساً منتخباً ، وأخيراً آلت الى أيدي نابليون الثالث باعتباره امبراطوراً عام ١٨٥٢ عقب انقلابه في كانون الأول لالغاء المنع الدستوري على اعادة انتخابه .

ما كاد نابليون الثالث يعلن الامبراطورية الثانية حتى أثرت مسألة الاعتراف تارة ثانية . وانطوت هذه المرة على شرعية الاعتراف بنابليون امبراطوراً على أساس أن تسوية فيينا قد حرمت على أسرة بوناپرت تحديداً وراثته العرش الفرنسي . كانت النمسا أول من قبل ما لا يمكن تغييره . اذ نقل السفير النمساوي في باريس (البارون هوبنر) تعليقاً ساخراً صدر عن رئيسه الأمير (شوارزنبرغ) مؤرخاً في ٣١ كانون الأول عام ١٨٥١ أشر نهاية العهد المترنخي : " ولت أيام المباديء الى غير رجعة " .

تجسد القلق الثاني الذي ساور نابليون في الصيغة التي سينخاطبه بها الملوك الآخرون أسينادونه بلقب التوقير " الأخ " الذي لهجت به السنتهم واحداً تجاه الآخر ، أم بلقب أقل احتراماً ؟ ثم حلت خاتمة المطاف وناداه ملكا النمسا وبروسيا بما أحب سماعه ، فيما لم يحرك القيصر نيقولا الأول في هذا الأمر ساكناً واكتفى له بلقب " صديق " . ومع هذا ، قد كافأ القيصر نابليون بأكثر مما استحق اذا ما أخذنا بالاعتبار نظرته الى الزعماء الثوريين : " يساور المرء شعور

بالاحتقار على يد بلاطات القارة العتيقة . فهذا ذي هي النملة التي تأكل قلب
الامبراطور نابليون " . هكذا كتب هوبنر واصفاً شعور نابليون الجريح .

وسواء كان هذا الاحتقار حقيقة أم خيالاً ، فقد كشف عن الفجوة
القائمة بين نابليون وملوك أوروبا الآخرين ، وذلك هو أحد الجذور النفسية لهجوم
نابليون الضاري على الدبلوماسية الأوروبية .

ان المفارقة التي تميزت بها حياة نابليون هي أهليته للسياسة الداخلية التي
أضجرتها ، أكثر من جدارته بالمغامرات الخارجية التي انغمس فيها مفتقراً الى الجرأة
ونفاذ البصيرة . فهو كلما استرد أنفاسه من أعباء رسالته الثورية التي كتبها على
نفسه ، انما كان يضيق اسهامات كبرى في دفع عجلة التنمية في فرنسا ، فجاء
بالثورة الصناعية الى فرنسا ، ولعب تشجيعه لمؤسسات الاقراض الكبيرة دوراً رائعاً
في تطور الاقتصاد الفرنسي . كما أعاد اعمار باريس فارتدت حلة حديثة
مدهشة ، بعد ان كانت في مطلع القرن التاسع عشر مجرد مدينة ضيقة ذات
شوارع ضيقة ملتوية . لقد زود نابليون مستشاره المقرب (البارون هوسمان)
بالصلاحية والميزانية اللازمين لانشاء مدينة عصرية ذات جادات فارهة تزينها
المباني العامة الشائخة . واذا كان أحد الأغراض وراء الجادات الفسيحة هو تهئية
ميدان واضح للرمي لقبر الثورات ، فان ذلك لم يقلل من أهمية وروعة هذا
الانجاز .

يبد أن في السياسة الخارجية مطمع نابليون الذي وجد نفسه تتنازع فيها
الأهواء المتضاربة . فهو أدرك من ناحية عجزه عن تحقيق مطلبه بنيل الشرعية ما

دامت شرعية الملوكية حق لا يمنح بل يكتسب منذ الولادة . ومن ناحية أخرى ، لم يكن نابليون راغباً حقاً بتدوين اسمه في صحائف التاريخ كرجل تبوأ السلطة عن طريق التحدر الوراثي . فهو مقاتل ايطالي مستقل اعتبر نفسه مدافعاً عن حق تقرير المصير القومي وكان يمت ببعين الوقت اقتحام المخاطر الكبيرة . فكان جل اهتمامه أبطال البنود الاقليمية لتسوية فيينا وتغيير نظام الدولة الذي قامت عليه . لكنه لم يفهم أن تحقيق هذا الهدف سيصنع المانيا موحدة وذلك ما من شأنه اجهاض الطموحات الفرنسية بالهيمنة على أوروبا الوسطى مرة وإلى الأبد .

واذن ما كانت طبيعة سياسته الغريبة سوى انعكاس لازدواجية شخصيته . وهكذا اندفع متأثراً بانعدام ثقته بـ " اخوانه " الملوك الى الاعتماد على الرأي العام ، فتذبذبت سياسته طبقاً لتقييمه لما هو بحاجة اليه لتعزيز شعبيته . وعن ذلك كتب البارون هوبنر الى امبراطور النمسا سنة ١٨٥٧ :

[مالمسياسة الخارجية في ناظري نابليون غير أداة يستخدمها لضمان حكمه فرنسا واسباغ صفة الشرعية على تسلمه العرش ولارساء أساس لسلالته في توليها الحكم . وهو لا يتورع عن اتباع أية وسيلة لتحقيق ما يريد ، ولا يصدف عن الانحراط في أي ائتلاف ينفعه ليجعله محبوباً في أوساط الشعب في الداخل] .

وفي غضون ذلك أوقع نابليون نفسه في شرك الأزمات التي خططها بنفسه ، ومر هذا عدم احساسه باتجاه التيارات الداخلية كي يواصل مسيره . فكان دأبه أن يثير أزمة - واحدة في ايطاليا ، وثانية في بولندا ، وثالثة في المانيا -

لينسحب منها قبيل انفجار عواقبها النهائية . لقد استلهم طموح خاله لا أعصابه
أو عبقريته أو - وهذا هو الأهم - قوته . فقد ساند الحركة القومية الإيطالية ما
دام نطاقها مقصوراً على شمالي إيطاليا ، وناصر استقلال بولندا ما دام ذلك لن يثير
خطر حرب . واذ بلغ الحديث المانيا ، فما عرف الجانب الذي عليه الرهان به
وجعل من نفسه موضع سخرية حالما توقع نشوب حرب طويلة الأمد بين النمسا
وبروسيا وطلب من بروسيا المنتصرة أن تعويضه عن عجزه عن حلس هوية
المنتصر !

كان أكثر ما يلائم أسلوب نابليون هو مؤتمر أوروبي يعيد رسم خريطة
أوروبا حيث يزرغ نجمه باقل تنكب للمخاطر . دون أن يملك أنى تصور عن
كيفية تعديل الحدود . وعلى أية حال ، لم تكن ثمة قوة كبرى راغبة بالتحضير
لهكذا محضر ليلائم حاجاته الداخلية . وليس من دولة توافق على إعادة رسم
حدودها - سيما ان تعارض ذلك ومصالحها - ما لم تكن هناك ضرورة طاغية
لها . ثم تجلى بعدئذ أن المؤتمر الوحيد الذي ترأسه نابليون - وهو مؤتمر باريس
الذي وضع حداً لحرب الكريما - لم يفلح في إعادة ترسيم خريطة أوروبا ، وكل
ما انتهى اليه هو المصادقة على ما تم تحقيقه بالحرب . لقد تجردت روسيا من
امتلاك بحرية في البحر الأسود وبالتالي تجردت من قدراتها الدفاعية ضد أي هجوم
بريطاني مقبل . وأجبرت على إعادة (بسارايا) واقليم (كارس) في الساحل
الشرقي للبحر الأسود الى تركيا . وغير هذا ، تخلى القيصر مضطراً عن ادعائه أنه
(حامي المسيحيين) من رعايا الدولة العثمانية الذين كانوا السبب المباشر

للحرب . لقد رمز مؤتمر باريس الى تشتت شمل الحلف المقدس دون أن ييدي أي مشارك فيه تعهداً باعادة النظر بخريطة أوروبا .

فشلت جميع مصير محاولات الأخرى نابليون بعقد مؤتمر آخر لاعادة رسم خريطة أوروبا لسبب رئيسي واحد أفضاه له السفير البريطاني (اللورد كلارندون) : فلح بلد سعى الى احداث تغييرات عظيمة وافتقر الى الرغبة بامتطاء جسام المخاطر :

[انني أرى فكرة المؤتمر الأوروبي تنامي في عقل الامبراطور ، تلك الفكرة التي تنطوي على مسألة المقاطعات الفرنسية المتاخمة للدول الأجنبية ، مع الغاء المعاهدات المماتة ومسائل أخرى اذا دعت الضرورة اليها . وقد ارتجلت قائمة طويلة نسبيا بالاعطار والمصاعب التي ستكتف هكذا مؤتمر الذي اذا ما فشل في بلوغ قراراته بالاجماع وهو المتوقع ، ستمتشق أقوى دولة أو دولتان الحسام ابتغاء ما تريده] .

لقد أوجز (بالمرستون) سياسة الدولة التي اتبعها نابليون بقوله : " انتشرت الأفكار في رأسه كأرانب في قفص " . والمعضلة أن هذه الأفكار لم تكن بذات صلة بأية هموم كبيرة . فقد أضحي أمام فرنسا خياران استراتيجيان على أثر فوضى انهيار نظام مترنيخ . كان أمامها أن تواصل سياسة (رشبليو) والسعي للابقاء على انقسام أوروبا الوسطى . وهو ما كان يتطلب من نابليون أن يلحق أفكاره الثورية في المانيا ، في أقل تقدير ، لصالح الحكام الشرعيين المتلهفين لاستمرار حالة أوروبا الوسطى المشتة . أو أن يضع نابليون نفسه على رأس حملة

صليبية أوروبية على غرار خاله ساعياً الى اكتساب أكاليل الفخار من القوميين وربما القيادة السياسية الأوروبية .

هو سوء طالع فرنسا أن اتبع نابليون كلتا الاستراتيجيتين بنفس الوقت . فهو اذ كان داعية لتقرير المصير القومي ، نسي الخطر الجيوسياسي الذي سلطه هذا المنصب على فرنسا في وسط أوروبا . لقد دعم الثورة البولندية ثم تقهقر لما التقى عواقبها . وعارض غير مدرك تسوية فيينا باعتبارها اهانة لفرنسا حتى سبق السيف العذل وعلم أن النظام العالمي القائم على تسوية فيينا هو أمثل ضمانة أمنية ممكنة لفرنسا هي الأخرى .

أما الاتحاد الألماني ، فقد وضع ليجسد وحدة ضد أي خطر خارجي لا غير . ولم يلحق لأعضائه الانضمام سوية لأغراض هجومية أو الاتفاق على استراتيجية هجومية - كما يتضح من حقيقة اغلاق هذا الموضوع طيلة النصف قرن من وجود الاتحاد . كما لم تبرهن حدود الراين الفرنسية التي بقيت حصينة ما دامت تسوية فيينا قائمة ، بقاءها آمنة لقرن بعد انهيار الاتحاد ، وهو ما جعلته سياسة نابليون أمراً ممكناً .

علاوة على ذلك ، لم يمسك نابليون مطلقاً بهذا المفتاح الرئيسي لأمن فرنسا . فقد كتب الى امبراطور النمسا في وقت متأخر من اندلاع الحرب النمساوية - البروسية عام ١٨٦٦ - وهو الصراع الذي كتب نهاية الاتحاد :

[يجب أن أعترف أنني شهدت ذوبان الاتحاد الألماني موقناً أنه كان موجه ضد فرنسا بصورة أساسية] .

أجابت (هابسبرغ) : " لم يحصل قط خلال النصف قرن من وجود الاتحاد الألماني المقام لأغراض دفاعية بحتة ، أن أخذ الحيلة منه أياً من جيرانه " .
لم يكن البديل للاتحاد الألماني وسط أوروبا المتفتت الذي وضعه رثليو بل المانيا الموحدة بسكانها الأكثر عدداً من سكان فرنسا ، وقدرة صناعية ستبزن نظيرتها الفرنسية عاجلاً . وبهذا كان فعل نابليون بمهاجمته تسوية فيينا تحويل الحاجز الدفاعي الى تهديد هجومي محتمل ضد أمن فرنسا .

كيف لنا أن نختبر رجل الدولة ؟ ينطوي هذا الأمر على حجم ادراكه ومن خلال سير القرارات التكتيكية المصالح الحقيقية طويلة الأمد لبلاده مع رسم استراتيجيات مناسبة لتحقيقها . كان أمام نابليون أن ينعم بالفخار الذي أسبغ على تكتيكاته الذكية في حرب الكرسي وبالحيارات الدبلوماسية الثمينة التي تفتحت أمامه ، وكان أمام مصلحة فرنسا أن تتقرب الى النمسا وبريطانيا العظمى الأرجح دعماً للتسوية الإقليمية لوسط أوروبا .

طفقت سياسة الامبراطور خصيصة سالسة قيادها لمزاجه الرجراج . فهو ما أغمض جفنأ ولما تعاون مع النمسا أنى أعلى عليه واجب المصلحة العليا . بل أفضى لا حد دبلوماسي يدمونت عام ١٨٥٨ : " ما النمسا الا صومعة أحسست وما زلت بقرف متعظم منها " . وما سيره الى أتون حرب مع النمسا حول ايطاليا سنة ١٨٥٩ الا لولعه بالمشاريع الثورية . وعمل على عزل بريطانيا العظمى عن طريق ضم (السافوا) و (نيس) في أعقاب الحرب اضافة الى مقترحاته المتكررة بعقد مؤتمر أوروبي لاعادة رسم حدود أوروبا . وحتى يكمل هذه العزلة ، قدم خيار تحالف فرنسا مع روسيا قرباناً لها فساند الثورة البولندية

لعام ١٨٦٣ . وهكذا ، وبعد أن أدار محرك الدبلوماسية الأوروبية تحت راية تقرير المصير القومي ، وجد نفسه الآن وحيداً لما تحققت أمة المانية تلفظ الأنفاس الأخيرة للقرصنة الفرنسية في أوروبا .

في إيطاليا كانت أولى تحركات الامبراطور بعد حرب الكريما في عام ١٨٥٩ ، أي بعد مرور ثلاث سنوات على انعقاد مؤتمر باريس . وهنا لم يتوقع أحد أن تعاود نابليون نزوات الشباب ويصبو الى عتق شمالي إيطاليا من قبضة النمسا . وما كان أمام فرنسا ما تجنيه من هذه المغامرة ما يستحق عناءه . فهي ان نجحت لإنشأت دولة في أقوى وضع يكفي لاغلاق مسار التوسع الفرنسي التقليدي ، وان فشلت لتفاقم الاذلال بغموض الغاية . وسواء كان النجاح حليفها أم الفشل ، كانت جيوش فرنسا في إيطاليا ستقضى مضاجع أوروبا .

من هنا ، ولهذه الأسباب مجتمعه ، بات السفير البريطاني (اللورد هنري كولي) على قناعة تامة أن حرب فرنسا في إيطاليا كانت بعيدة عن كل الاحتمالات . فقال : " ليس في المصلحة الفرنسية أن تقاتل في حرب فالتحالف مع انكلترا وأن اهتز مؤقتاً - ولا يزال معلقاً - يبقى أساساً لسياسة نابليون الثالث " . وانطوت قرابة ثلاثة عقود ليعرض هونير الانعكاسات الآتية :

[كان جد عسير علينا أن استيعاب أن هذا الرجل الذي بلغ ذروة الشرف يمكن أن ينغمس في مغامرة أخرى ما لم يكن ممسوساً أو مبتلى بجنون المقامرین فيقدم على مقامرة أخرى دونما يملك دافعاً مفهوماً] .

ومع ذلك أذهل نابليون جميع الدبلوماسيين باستثناء المنتقم الرئيسي
بسمارك الذي تكهن باستعار حرب بين فرنسا والنمسا بل وتطلع اليها حقاً
كوسيلة لاضعاف موقف النمسا في المانيا .

توصل نابليون في تموز ١٨٥٨ الى ترتيب وضع سري مع (كاميلو بنسو
دي كافور) رئيس وزراء بيدمونت (سردينيا) وهي أقوى الولايات الإيطالية
انطوى على تعاون مشترك في حرب ضد النمسا . انها مناورة مكيافيلية بحثة
يوحد بها كافور شمالي ايطاليا ويتلقى نابليون مكافأته من بيدمونت وهي نيس
والسافوا . ثم تهيأت حجة طيبة بحلول آيار عام ١٥٨٩ . اذ سمحت النمسا ذات
الأعصاب الثائرة دوماً لنفسها أن تستجيب لاستفزاز بيدمونت فأعلنت الحرب
عليها . وعند هذا أوضح نابليون للجميع أن ذلك أفضى الى اعلان حرب ضد
فرنسا ، فدفن بجيشه صوب ايطاليا .

ان وجه الغرابة أن وضع الفرنسيون في عهد نابليون يوم تحدثوا عن تضامن
دول الأمم باعتباره الاتجاه المستقبلي جل اهتمامهم على ايطاليا وليس على المانيا
الأكثر قوة بكثير . فالفرنسيون مبالون عاطفياً وحضارياً الى ايطاليا وهو ما
يفتقدونه مع جارتهم الشرقية المشؤومة ، وفوق هذا ، لم يكن الازدهار الاقتصادي
الجبار الذي أوصل المانيا الى قمة القوى الأوروبية الكبرى الا في نقطة البداية ،
وبذا لم يكن واضحاً بعد أن ايطاليا ستغدو أقل قوة من المانيا . فيما عزز الحذر
البروسي في حرب الكريما هاجس نابليون أن مرده أنها أضعف القوى الكبرى
وأعجز عن التصرف بمنأى عن الاسناد الروسي . واذن ظن نابليون أن حرباً

ايطاليه تضعف النمسا ستقوض قوة أخطر خصوم فرنسا (المانيا) وتعزز مكانة الوجود الفرنسي في ايطاليا - انه لحكم خاطيء فاضح من كلا الجانبين .

لقد أبقي نابليون على احتمالين متناقضين . في أفضلهما سيلعب نابليون دور رجل الدولة الأوروبي : سينزع شمالي ايطاليا عن نفسه الأصفاد النمساوية ، وستنادى قوى أوروبا لتنضوي في مؤتمر تحت لواء نابليون وتتفق على اجراء تعديلات اقليمية واسعة النطاق فشل في بلوغها في مؤتمر باريس . وفي أسوأهما ستنتهي الحرب في مأزق وسيلجأ نابليون الى العتبة الماكيافيلية (سبب يتصل بمصلحة الدولة) حاصلاً على بعض الامتيازات من النمسا على حساب بيدمونت مقابل انتهاء الحرب .

يبد أن نابليون لهث وراء الهدفين في عين الوقت . فانتصرت الجيوش الفرنسية في (ماجنتا) و (سولفرينو) فأطلقت لذلك العنان للعواطف المناوئة لفرنسا في المانيا حتى بدا لوهلة معينة أن الولايات الألمانية الصغيرة يحدوها خوفها من مذابح نابليونية جديدة سترغم بروسيا على التدخل لصالح النمسا . ثم آل به الأمر وقد تزعزع بصدمة الموجة الأولى من انبعاث القومية الألمانية ، وجفل بعد زيارة ميدان القتال في سولفرينو الى توقيع هدنة مع النمسا في (فيلافرانكا) في ١١ تموز ١٨٥٩ دونما ابلاغ حلفائه في بيدمونت .

لم يفشل نابليون في تحقيق أي من هدفه فحسب ، بل وأضعف موقف بلاده في الساحة الدولية لحد بعيد . فمذ حينها بات على القوميين الايطاليين حمل المبادئ التي اعتنقها الى حدود لم يدرك مداها . كما أزعج بيدمونت التي ما

كانت لتتزع عنها رسالتها القومية هدف نابليون اقامة تابع له متوسط الحجم في ايطاليا مقسمة الى خمس ولايات . فيما بقيت النمسا على موقفها المتصلب بالاحتفاظ بالبندقية تماماً كما تشدد نابليون في اعادتها الى ايطاليا خالقاً بذلك نزاعاً مستعصياً لا ينطوي على أية مصلحة فرنسية معروفة . من جانبها ، ترجمت بريطانيا ضم (السافوا) و (نيس) بأنه بداية حقبة أخرى من الفتوحات النابليونية وبذا رفضت جميع المبادرات الفرنسية الداعية الى تحقيق هاجس نابليون بعقد مؤتمر أوروبي . وفي خضم ذلك ، تطلع القوميون الألمان الى الاضطرابات الأوروبية فوجدوها نافذة للدفاع من خلالها نحو تحقيق آمال الوحدة القومية .

عجل تصرف نابليون أثناء الثورة البولندية عام ١٨٦٣ خطاه صوب العزلة . اذ حاول منعشاً التقليد البونابرتي القائم على الصداقة مع بولندا اقناع روسيا تقديم بعض التنازلات للمتمردين ، بيد أن القيصر ما كان ليناقش كهذه المقترحات في أقل تقدير . فسعى بعدئذ الى العمل المشترك مع بريطانيا العظمى ، فخاب ظنه تارة أخرى لما خامر القلق بالمرستون من الامبراطور الفرنسي المتقلب . فاستدار نابليون أخيراً الى النمسا عارضاً عليها تخليها عن أقاليمها البولندية الى دولة بولندية لم تؤسس بعد وعن البندقية لصالح ايطاليا ، بينما يتباحثان في التعويضات في (سليزيا) والبلقان . لم ترق الفكرة للنمسا التي أريد منها المخاطرة بخوض غمار حرب مع بروسيا وروسيا من أجل رؤية تابع لفرنسا يظهر على حدودها .

ان الاستهتار لترف مكلف ينغمس فيه رجل الدولة ، ويدفع ثمنه في خاتمة المطاف . فلن يعيش أبد الدهر اجراء هو وليد لحظته ولا يمت بصلة لمعطيات استراتيجية شاملة . لقد فقدت فرنسا في ظل حكم نابليون سيطرتها على

الترتيبات الداخلية في ألمانيا التي ظلت الدعامة الأساسية لسياسة فرنسا منذ أيام
رشليو الذي أدرك أن أضعاف وسط أوروبا هو مفتاح أمن فرنسا بينما كهفت
سياسة نابليون المتأثرة بهاجس التأليه لديه بمحدود أطراف أوروبا ، وهو الموقع
الوحيد الذي يمكن فيه الحصول على مكسبات بأقل مخاطر ممكنة ، وبذلك
وجدت فرنسا نفسها وحيدة في الميدان على أثر انتقال مركز ثقل السياسة
الأوروبية الى ألمانيا .

ووقع عام ١٨٦٤ حادث مشؤوم . اذ أفلقت للمرة الأولى منذ مؤتمر فيينا
النمسا وبروسيا مضاجع وسط أوروبا شارعتين بحرب من أجل قضية المانية ضد
قوة غير المانية . جسدت هذه القضية مستقبل دوقيات الألب شلزوغ وهولشتاين
المرتبطتين سلالياً بالتاج الدنماركي لكنهما أعضاء في الاتحاد الألماني . ثم حل
موت الحاكم الدنماركي فصنع مشاكل عويصة سياسياً و سلالياً ، وقومياً قال فيها
بالمستون ساخراً أنها مشاكل لا يفهمها غير ثلاثة أشخاص : الأول قد قضى
نحبه ، وأما الثاني فهو نزيل مستشفى المجاذيب ، وثالثهم ويقصد نفسه فقد
نساها .

لم يكن لب النزاع بذات أهمية ائتلاف الولايتين الألمانية الرئيسيتين اللتين
أشعلتا حرباً على الدنمارك الصغيرة لاجبارها على التخلي عن اقليمين المانيين قديمين
مرتبطتين بالتاج الدنماركي . لقد أثبتت الحرب قدرة ألمانيا على الفعل الهجومي
وان الاتحاد الألماني اذا ما أمسى في آليته مقرفاً ثقيل الظل فان الأمر يسيراً أن
تجاهله القوتين الألمانية العظيمين .

يتحتم على القوى العظمى ، وفقاً لأعراف تسوية فيينا ، لاجتماع في مؤتمر من أجل لاستعادة بعض الوضع السابق . ومع ذلك ضربت الفوضى أطنابها في أوروبا لسبب رئيسي هو أفاعيل امبراطور فرنسا . ولم تكن روسيا مستعدة لمعاداة البلدين اللذين وقفا جانباً وهي منهمكة في قمع الثورة البولندية . فيما أربك الهجوم على الدنمارك وبريطانيا العظمى التي لو أزمعت التدخل لاحتاجت الى حليف قاري لم يجسده حتى فرنسا شريكها الوحيد المحتمل .

كان على نابليون أن يستقى تحذيراً من سفر التاريخ ومن الأيديولوجيا ، ومن سياسة (مصالح الدولة) أن الأحداث ستخلق لذاتها زحماً سراعاً . ومع ذلك تراه تأرجح بين تبني مبادئ السياسة الفرنسية الخارجية التقليدية التي صيغت للبقاء على انقسام المانيا ، وبين الأخذ بالمبادئ القومية التي سلبت له أيام صباه : وفي هذا كتب وزير الخارجية الفرنسي آنذاك (دراين دولويس) :

[ليس أمامنا ونحن نقف بين حقوق البلاد التي تعاطفنا معها طويلاً ، وبين تطلعات الشعب الألماني التي علينا الأخذ بها بنفس المستوى من الأهمية سوى الاحتراس في فعلنا أكثر من احتراس انكلترا لذات الأمر] .

تنطوي مسؤولية رجل الدولة على حل المعضلة لا تأملها فمن يعجز من .
القادرة عن الاختيار بين الذي أمامه من خيارات ، غدا الحذر حجته لعدم الفعل .
هنا اقنع نابليون نفسه بحكمة عدم الفعل فأتاح المجال لروسيا والنمسا برسم مستقبل دوقيات الألب ، فقصلتا (شلزوغ - هولشتاين) عن الدنمارك

واحتلتاهما سوية فيما تفرجت باقي أوروبا - وهو حل ما كان لأمرء تصوره في أيام نظام مترنيخ . وبذا اقترب كابوس الوحدة الألماني الذي ظل نابليون يراوغ ليتفاداه طيلة عقد من الزمان .

لم يكن بسمارك على وشك اقتسام زعامة ألمانيا . بل هو عمل على تحويل الحرب من أجل شلزوغ - هولشتاين الى سلسلة أخرى من غنائم النمسا التي يبدو أنها لا تنتهي ، وهو ما أشر طوال عقد التآكل الذي أصاب موقفها كقوة عظمى ، السبب وراء ارتكاب هذه الأخطاء جميعها واحد - أنه تهدة النمسا للخصم الذي أعلن نفسه كذلك بعرضها التعاون معه . ولم تأت استراتيجية التهدة بشيء حسن مع بروسيا كالذي قطفته قبل عقد مضى أثناء حرب الكريما ضد فرنسا . لقد هيا الانتصار المشترك على الدنمارك ، ناهيك عن فرصة تخلص النمسا من الضغوط البروسية فرصة جديدة مشؤومة للمضايقة . اذ بقيت النمسا وحدها تدير دوقيات الألب مع بروسيا الحليفة التي يحكمها رئيس الوزراء (بسمارك) الذي صمم على استغلال الفرصة لحسم قضية طال أمدها في اقليم يبعد مئات الأميال عن الأرض النمساوية وتحاذي الممتلكات البروسية .

وهكذا احتد تناقض نابليون مع تصاعد التوتر هناك . فقد ازدري توحيد ألمانيا غير أنه تعاطف مع الروح القومية الألمانية وارتعش في حل تلك المعضلة المستعصية . اذ اعتبر بروسيا أنقى ولاية قومية المانية فكتب فيها عام ١٨٦٠ :

[ان بروسيا هي شخص القومية الألمانية والاصلاح الديني والازدهار التجاري ، وكذلك الدستورية الليبرالية . وهي أكبر الممالك الألمانية الحقيقية ،

كما تتمتع بحرية وعي أكبر ، وتنوير أوسع ، وتمنح حقوقاً سياسية أكثر مما تمنحه معظم الولايات الألمانية] .

أدرك بسمارك أن يتعهد بكل ذلك . تأكيد نابليون على موقع بروسيا الفريد ، وإن شاطره في كل الذي جاء فيه ، هو مفتاح نصر بروسيا النهائي . وأخيراً استحال إعجاب نابليون بروسيا إلى ذريعة أخرى لفعل لا شيء . إن تعليل التلدد مناورة بالغة الذكاء ، شجع فيها نابليون النمسا وبروسيا على خوض حرب لقناعته جزئياً أن بروسيا لخاسرة إياها ، وهو ما يتضح من خلال قوله في كانون الأول ١٨٦٥ لـ (الكسندر والسكي) وزير الخارجية السابق : " تشكل الحرب بين النمسا وبروسيا يا صديقي أحد الفرص الثمينة غير المتوقعة التي من شأنها أن تأتي بأكثر من فائدة " . وغرابة الأمر هنا أن نابليون وفي خضم تشجيعه لخوض حرب لم يسأل نفسه قط لماذا صمم بسمارك بقوة على خوض الحرب إذا كان متوقعاً لبروسيا خسارتها .

قبل أربعة أشهر من اندلاع الحرب النمساوية - البروسية تحول نابليون من السر إلى العلن ، وهذا ما يدل عليه قوله في غضون مساعيه لاشعال فتيل تلك الحرب ، للسفير البروسي لدى باريس (الكونت فون دير غولتز) في شباط ١٨٦٦ :

[أطلبك اخبار الملك (ملك بروسيا) ان له أنى شاء التعويل على صداقتي . فان نشب نزاع بروسيا والنمسا فاني على الحياد لباقي بأجلي مظاهره . ويسرنى أن أبدي رغبتى باعادة توحيد دوقتي (شلزوغ -

هولشتاين) مع بروسيا لو اتخذ الصراع ابعاداً لا يستطيع المرء التكهن بها .
وانني لشديد الاقتناع بقدرتي دوماً على التوصل الى تفاهم مع بروسيا التي
تتطابق مصالحها بعدد كبير من المسائل مع مصالح فرنسا ، بينما لا أرى قاعدة
يمكنني الوقوف عليها للاتفاق مع النمسا] .

فأي شيء أراده نابليون حقاً ؟ أكان على يقين بوقوع مأزل في الميدان
بحيث يعزز موقفه التساومي ؟ انه ابتغى بعض التنازلات البروسية لقاء التزامه
الحياة . هي لعبة أدركها بسمارك ، فان بقي نابليون على الحياد لعرض موقف
الحسن لفرنسا لتحتل بلجيكا وهو سينطوي على فائدة اضافية هي توريث فرنسا
مع بريطانيا العظمى . ولعل نابليون لم يحمل هذا العرض حمل الجدماء قد
توقع انكسار بروسيا ، فالتجته خطته الى الابقاء على بروسيا منغمسة في الحرب
بدلاً من المساومة على الامتيازات . وبعد سنوات مرت اعترف (الكونت
ارماند) مساعد وزير الخارجية الفرنسي :

[القلق الوحيد الذي انتاب وزارة الخارجية هو انحقاق قوة بروسيا
واذلالها الى حد رهيب ، فعزمنا على الحيلولة دون ذلك من خلال التدخل
حسن التوقيت . لقد تطلع الامبراطور أولاً الى دحر بروسيا ليتسنى له بعدئذ
التدخل وبناء المانيا حسب ما تمليه عليه أهواؤه] .

ان ما جال في رأس نابليون هو تجديد سياسات رثليو . اذ كان من
المتوقع أن تعرض بروسيا على فرنسا تعويضات في الغرب لانقاذها من هزيمتها
وستنال ايطاليا البندقية ، وسيؤدي الترتيب الألماني الجديد الى ولادة اتحاد الماني

شمالى تحت الاشراف البروسى ، مع حصول تكلل المائى جنوبى تدعّمه فرنسا والنمسا . والخطأ الوحيد لهذه الخطة هو أنه بينما عرف الكاردينال كيفية الحكم على الصلة بين القوى والرغبة تحدوه لامتناساق الحسام من أجل ما يريد ، لم يكن نابليون مستعداً لمباشرة أى من الاجرائين .

لجأ نابليون الى المماطلة آملاً حصول تغير فى مسير الأحداث قد يتيح له تحقيق أقصى مراده دون تنكب مخاطر ، أما الوسيلة التى اتبعها فهي الخدعة التقليدية بالدعوة الى عقد مؤتمر أوروبى لتجنب خطر الحرب . غير أن رد الفعل هذه المرة كان موازياً لحيلته حيث رفضت القوى الأخرى حضور المؤتمر بسبب ارتيابها وخوفها من مخططات نابليون . فبات نابليون أمام قياس أقرن اينما أدار وجهه : وما عساه أن يحافظ على الحالة الراهنة الا بالعدول عن مناصرته لمبدأ القومية ، أو ان ينزع الى تشجيع الحركة التعديلية من حوادث التاريخ . فأراد نابليون ملاذاً فى ثنايا تلميحه لروسيا بـ " تعويضات " دونما تحديدها ، الأمر الذى أقنع بسمارك أن حياد فرنسا مجرد شيء تبغى من ورائه مكافأة ، ولا مبدأ للدولة . فأفضى غولتز لبسمارك :

[العائق الوحيد الذى أمام الامبراطور فى بلوغ موقف موحد بين بروسيا وفرنسا وايطاليا فى مؤتمر عام هو ضالة التعويض الذى سيعرض على فرنسا . فثمة امرء يعرف ما نريد نحن ، وآخر يعرف ما تبغيه ايطاليا ، الا الامبراطور الذى لا يستطيع القول بما تريد فرنسا ، ولسنا بقادرين الاقتراح عليه أى شيء بهذا الخصوص] .

ربطت بريطانيا العظمى حضورها المؤتمر بموافقة فرنسية مسبقة على الابقاء على ((الوضع الراهن)) . فبدلاً من اقتناص فرصة تبديد الترتيبات الألمانية التي تدين كثيراً للزعامة الفرنسية والتي يدين اليها كثيراً أمن فرنسا ، تراجع نابليون وقال مصرأ " علينا للحفاظ على السلام أن نأخذ بالاعتبار العواطف والضرورات القومية " . وقصارى القول أن نابليون كان تائقاً لاشعال حرب بين النمسا وبروسيا ووجود المانيا موحدة كي ينهش الاسلاب من ايطاليا وهو ما لن يأتي بمصلحة قومية حقيقية لفرنسا ، وكذلك للحصول على مكسبات في أوروبا الغربية كما ينفر من تحديدها . أما وقد بلغ الحديث بسمارك فقد كان معارضاً لسيد أصر على قوة الوقائع واستغل لبلوغ غاياته المناورات ((التجميلية)) التي تفوق بها نابليون .

أدركت حفنة من القادة الفرنسيين المخاطر التي تنكبها نابليون ، وعلموا أن ما يسمى بالتعويضات التي رنا اليها لا تأتي بأية مصلحة أساسية لفرنسا . فصدق تكهن (أدولف ثيرس) وهو معارض جمهوري قاس لنابليون وأعتلى فيما بعد منصب الرئاسة لفرنسا في خطبة رائعة له في ٣ مارس ١٨٦٦ ارتقاء بروسيا القوة المهيمنة في المانيا :

[سيشهد المرء عودة امبراطورية تشارلس الخامس سيرتها الأولى ، الامبراطورية التي كانت فيينا مقرها ، وستستوطن الآن برلين ، فستكون قريبة من حدودنا وستسلط عليها ضغطاً ... لكم مقاومة هذه السياسة باسم مصلحة فرنسا التي تعلم أهمية الا تهدها ثورة كهذه وهي اذ ناضلت طوال

قرنين ليتحطم هذا العملاق ، أتقف الآن ساكنة ترقبه يعيد تثبيت نفسه أمام
أنظارها ؟] .

جادل ثيرس أن على فرنسا بدلاً من الخضوع لعبث نابليون الالاجدي ، أن
تبنى سياسة واضحة لمعارضة بروسيا وأن تخلق حجة الدفاع عن استقلال الولايات
الألمانية - وهي طريقة رشليو القديمة . وزعم أن لفرنسا الحق بمقاومة توحيد ألمانيا
" أولاً باسم استقلال الولايات الألمانية ، وثانياً باسم استقلالها هي وأخيراً باسم
التوازن الأوروبي الذي هو الشغل الشاغل للجميع ومن مصلحة المجتمع الدولي
.... واليوم نرى من يحاول السخرية من مصطلح " التوازن الأوروبي ... لكن ما
هو التوازن الأوروبي ؟ أنه استقلال أوروبا " .

لقد أضحى الأمر عسيراً تفادي حرب بين بروسيا والنمسا كان لها أن تغير
التوازن الأوروبي . لقد كان ثيرس مصيباً في أقواله من الناحية التحليلية ، لكن
سياسة كهذه كان لزاماً بناءها قبل عقد من الزمان . بل كان بسمارك سيقف
الآن قاصراً لو أصدرت فرنسا تحذيراً صارماً أنها لن تسمح بهزيمة النمسا أو انهيار
الامارات التقليدية مثل مملكة هانوفر . بيد أن نابليون لم يشأ السير في هذا المجرى
لظنه فوز النمسا ، ولأنه وضع ابطال تسوية فيينا وتنفيذ التقليد البونابرتي فوق أي
تحليل لمصالح فرنسا القومية التاريخية . فقال يجيب ثيرس بعد ثلاثة أيام : " لكم
أمقت معاهدات ١٨١٥ التي ينوي الشعب اليوم جعلها أساساً لسياستنا " .

ما كاد ينسلخ شهر واحد على خطبة ثيرس حتى دخلت بروسيا والنمسا
حومة الحرب . وهنا وخلافاً لكل توقعات نابليون أحرزت بروسيا نصرها المبين

الخاطف وكان على نابليون استناداً لقواعد الدبلوماسية الرشليوية أن يمد يد العون للطرف الخاسر ويحول دون انتصار بروسيا الساحق . لكنه تلدد وتردد وان أرسل فيلق " المراقبة " صوب الراين . عندها استرضى بسمارك نابليون لما جعله وسيطاً في عقد السلام ، برغم أن هذه الایمأة التافهة تخفي انعدام علاقة فرنسا بالشؤون الألمانية ، وبعدها اضطرت النمسا طبقاً لمعاهدة براغ (آب ١٨٦٦) الى الانسحاب من المانيا . كما الحقت ولايتا (هيس - كاسل) اللتان وقفنا الى جانب النمسا أثناء الحرب ، بروسيا اضافة الى (هولشتاين - شلزوغ) ومدينة فرانكفورت الحرة ، وبذا أوضح بسمارك وقد خلع حكام تلك الولايات أن بروسيا التي كانت يوماً محور الحلف المقدس ، قد عدلت عن (الشرعية) كمبدأ في النظام الدولي الذي تسير على ضوئه .

كما انضمت الولايات الألمانية الشمالية الى مخلوق بسمارك الجديد ، وخضع الاتحاد الألماني الشمالي الى القيادة البروسية في كل شيء من التشريعات التجارية حتى السياسة الخارجية . بينما نالت الولايات الجنوبية وهي (بافاريا) و (بادن) و (فورتنبرغ) استقلالها المشروط بمعاهدات مع بروسيا تنص على هيمنة القيادة العسكرية البروسية على جيوش تلك الولايات في حالة نشوب حرب مع طرف خارجي . فغدا الذي أمام توحيده المانيا مجرد أزمة واحدة .

واذن قاد نابليون الى عنق زجاجة استحال الخروج منه . ثم سعى وقد سبق السيف العذل لعقد حلف مع النمسا التي فصلها عن ايطاليا باجراء عسكري وعن المانيا بالتزامه الحياد والتي لم يعد لها مصلحة تمنحها من عودتها لكلتا الحالتين ، فأثرت التوجه بسوب اعادة اعمار الامبراطورية كمملكة ثنائية في فيينا

وبودابست ، والاهتمام بعد ذلك بممتلكاتها في البلقان . كما ابعدت المخططات الفرنسية في لوكسمبورغ وبلجيكا وبريطانيا العظمى عن الميدان فيما لم تغفر روسيا لنابليون قط أفعاله في بولندا .

ما كان على فرنسا الآن الا أن تتجه بنفسها لمعاينة انهيار شموخها التاريخي السالف . فسعى نابليون كلما انحدر موقف أمتة أكثر الى رده سيرته الأولى من خطوة أجراً ، كحال المقامر الذي يضاعف مبلغ المراهنة كلما أثقلته خسارة . وعليه شجع بسمارك نابليون على التزام الحياد في الحرب النمساوية - البروسية أن لوح له بآفاق الكسب الاقليمي - في بلجيكا أولاً ، وفي لوكسمبورغ ثانياً . غير أن هذه الآفاق تلاشت كلما تطلع اليها نابليون لسبب بسيط أنه أراد أن يتسلم " التعويض " بيده فيما لم ير بسمارك سبباً لتجشم المخاطر بعد أن جنى ثمار تردد نابليون .

هنا وقد تلمس نابليون مهانة براهين قصوره سيما بعد رجحان كفة التوازن الأوروبي ضد فرنسا وحاول التعويض عن حساباته الخاطئة لما تكهن بانتصار النمسا في الحرب النمساوية - الروسية بآثاره قضية وراثة العرش الأسباني الذي أصبح شاغراً . فطلب ضماناً من ملك بروسيا أن لا يسعى أمير من الهوفنزلرن (السلالة البروسية) الى الحصول على العرش . انها لأيماء فارغة أخرى يمكن أن تحقق في أحسن حالاتها نجاحاً في الهيبة دونما أية صلة بعلاقات القوى في أوروبا الوسطى .

لم يبرز شخص فاق بسمارك يسراً بالمناورات الدبلوماسية . ففي إحدى أكثر خطواته براعة أفلح في استدراج نابليون واغرائه باعلان الحرب على بروسيا سنة ١٨٧٠ . فهو من الأعمال الاستفزازية حقاً أن يطالب الفرنسيون بانكار حق أي من أعضاء الأسرة الملكية البروسية بوراثة العرش الأسباني . بيد أن وليام - الملك العجوز الوقور لم يفقد أعصابه ورفض بكل تؤدة طلب السفير الفرنسي بالوفاء بالتعهد . وأرسل تفاصيل الحادث الى بسمارك الذي حور البرقية -حاذفاً منها جميع العبارات الموحية بالتؤدة وضبط النفس اللتين عامل بهما الملك السفير الفرنسي ، ليس هذا فحسب ، بل لجأ بسمارك الذي سبق الأحداث ، الى أسلوب اعتبره رجال الدولة اللاحقون عملاً فنياً رائعاً : اذ قام بترسيب تفاصيل برقية الملك الى الصحافة . فبدت النسخة المحورة لبرقية الملك غاصة بعبارات تنم عن ازدراء الملك لفرنسا . فطالب الرأي العام الفرنسي ، وقد غلبه غضبه ، بحرب ووهبها ايها نابليون .

ودارت رحي الوغى حتى دانت قطوف النصر طوع بنان بروسيا بفضل عون جميع الولايات الألمانية الباقية . فسلك الطريق الآن لاتمام توحيد ألمانيا جاهراً بشيء من عجرفة القيادة البروسية في ١٨ كانون الثاني ١٨٧١ في قاعة المرايا بفرساي .

وهكذا أشعل نابليون الثورة التي أرادها وسعى لها وان كانت نتائجها معاكسة تماماً لما تمنّاها . فها هي خريطة أوروبا قد أعيد رسمها فعلاً غير أن الترتيب الجديد قد نال من نفوذ فرنسا دون رجعة دونما حصول نابليون على الشهرة التي طالما تحرقت نفسه شوقاً اليها .

لقد شجع نابليون على الثورة غير واع لتائجها المتوقعة وذريع هو فشله في هذا الاختبار لعجزه عن تقييم العلاقة بين القوى وادراجها ضمن مخططه لبلوغ أهدافه . لقد انهارت سياسته الخارجية ليس لافتقاره للأفكار بل لعدم قدرته على رسم نظام لسلم مطامحه ، أو صنع علاقة بينها وبين الواقع المحيط بها ، ولما كان مغرماً بالشهرة الشعبية والمظاهر الخلافة فقد افتقر الى الخط الواحد ليسير عليه في سياسته . وقاده بدلاً من ذلك في مسيره جملة من الأهداف كان بعضها متناقضاً للبعض الآخر . فما أن جابه الأزمة الحاسمة حتى تصادمت الدوافع المختلفة فيما بينها .

كما رأى نابليون في نظام مترنيخ مذلة لفرنسا وعائقاً أمام طموحاته فهو قد نجح في تمزيق عرى الحلف المقدس لما دق أسفينا بين النمسا وروسيا في حرب الكريميا ، لكنه تحبط بما هو فاعل بانتصاره . لقد تجلت بعض مظاهر الفوضى في ساحة النظام الأوروبي بين عامي ١٨٥٧-١٨٧١ حين أعيد ترتيب مفاصله وبرزت المانيا عند انتهاء هذه الفترة كأعظم قوة في القارة . وأضحت الشرعية شعاراً فارغاً ، تلك الشرعية التي تمثل مبدأ وحدة الحكام المحافظين التي خففت حدة نظام توازن القوى في سني نظام مترنيخ . وأمسى نابليون ودأبه الافراط في تقييم قوة بلده محرضاً على أية اضطرابات وشقايات إيماناً منه بقدرته على تحويلها الى انتصارات لصالح فرنسا .

وآخر المطاف ، سلمت السياسة الدولية أموراً لحكم القوة المجردة . وفي عالم كهذا ، فغرت فجوة فاها كانت متأصلة بين صورة فرنسا عن نفسها انها الأمة المهيمنة في أوروبا وبين قدرتها على الارتقاء لمهمة كهذه - ولئنهما الفجوة

التي أصابت السياسة الفرنسية حتى يومنا هذا ! أما الذي جسدها أيام نابليون فهو عجز الامبراطور عن تنفيذ مقترحاته اللامنتهية بعقد مؤتمر أوروبي لتعديل خريطة أوروبا . فقد دعا الى مؤتمر بعد حرب الكريما سنة ١٨٥٦ قبل اندلاع الحرب الايطالية سنة ١٨٥٩ وأثناء الثورة البولندية عام ١٨٦٣ في غضون الحرب الدنماركية عام ١٨٦٤ ، وكذلك ابان الحرب النمساوية - البروسية سنة ١٨٦٦ - ساعياً دوماً الى الحصول - من طاولة المؤتمرات - على تعديل للحدود . وما مشكلته آنذاك سوى أنه أضعف من الاصرار على مبتغاه ، وان مخططاته كانت مبالغاً فيها لم تستأثر بموافقة الجميع .

كان شغف فرنسا للتنسيق مع بلدان أخرى تقبل بزعامة فرنسا عليها سمة دائمية للسياسة الخارجية الفرنسية منذ حرب الكريما . فسعت وغايتها القيادة الى عقد أحلاف مع دول صغيرة مع سردينيا ورومانيا وولايات المانيا الوسطى في القرن التاسع عشر ، وكذلك مع تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا ورومانيا في فترة ما بين الحربين بعد أن عجزت عن الهيمنة على ائتلاف لها مع بريطانيا العظمى أو المانيا أو روسيا أو الولايات المتحدة ولظنها أن وضعاً صغيراً لا يتناسب ومعاييرها في الكبرياء القومي ودورها التبشيري في العالم .

نفس السمات أعلاه في السياسة الخارجية الفرنسية في عهد ما بعد ديفول . فبعد مرور قرن على انطفاء لهيب الحرب الفرنسية - البروسية ، ظل المارد الألماني كابوس فرنسا ، فلجأت الى الخيار الأشجع بعقد صداقة مع جارتها المرموقة والمرهوبة في آن واحد . ومع ذلك ، يشير المنطق الجيوسياسي الى ضرورة عقد فرنسا علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ، اذا ما أرادت فقط زيادة خياراتها

وتوسيع مساحة نشاطها . غير أن الكبرياء الفرنسي بفرنسا صد ذلك وأفضى الى البحث (وبصورة خرقاء أحياناً) عن أي تكتل - مهما كان نوعه دائماً تقريباً - بهدف موازنة الولايات المتحدة مع اتحاد أوروبي ما ، وان كانت عاقبته بروز الماني أبدي . فتقمصت فرنسا في الحقبة الأخيرة أحياناً دور " المعارض البرلماني " للزعامة الأمريكية ساعية الى بناء أركان أسرة أوروبية بغية تحويلها الى زعيم بديل للعالم اضافة الى تعزيز العلاقات مع البلدان التي بمقدور فرنسا السيطرة عليها أو اعتقدت أن بوسعها ذلك .

علاوة على ذلك ، افتقدت فرنسا منذ انقضاء عهد نابليون الثالث للقوة اللازمة لفرض الأحلام العالمية التي غرستها في الأذهان منذ الثورة الفرنسية ، ولم تجد الساحة التي تمثل لها منفذاً مناسباً لتصدير رسالتها الساخنة . بل هي وجدت طوال ما يربو على قرن الأمر صعباً عليها قبول حقيقة أن الظروف الموضوعية التي أتى بها بروز رشبليو قد اختفت حالما تحقق التعاضد القومي في أوروبا . ويعزى جل أسلوب فرنسا المشوك في الدبلوماسية الى محاولات قادتها تخليد دورها كمركز للسياسة الأوروبية في بيئة غير مناسبة لهذه الطموحات على نحو متزايد . وموطن السخرية أن البلد الذي أخرج مصطلح " سبب يتصل بمصلحة الدولة " توجب عليه اشغال نفسه لما تبقى من القرن للمواءمة بين طموحاته وبين قدراته .

أكمل بسمارك هدم نظام فيينا الذي قوض أركانه نابليون . لقد بزغ نجم بسمارك السياسي باعتباره المعارض الرئيسي للثورة الليبرالية عام ١٨٤٨ . وهو أول قائد أدخل حق التصويت العالمي للذكور في أوروبا ، جنباً الى جنب مع نظام للرعاية الاجتماعية هو الأشمل في العالم على مدى الستين سنة المقبلة . وفي عام

١٨٤٨ ، عارض بسمارك بشدة عرض البرلمان المنتخب تقديم التاج الامبراطوري الألماني الى ملك بروسيا . وما كاد يمر عقدان حتى سلم بسمارك نفسه ذلك التاج الامبراطوري الى ملك بروسيا في ختام عملية توحيد الأمة الألمانية على أساس التعارض مع المبادئ الليبرالية ، وكذلك قدرة بروسيا على فرض ارادتها بالقوة . فالجأ هذا الانحياز المذهل النظام الدولي الى الارتداد الى الصراعات غير المكبوحة للقرن الثامن عشر ، التي بلغت أعلى مراحل خطورتها بسبب التكنولوجيا والقدرة على تعبئة مصادر قومية هائلة . ولم يعد مسموعاً أي حديث عن وحدة الرؤوس المتوجة أو عن الانسجام بين ولايات أوروبا العريقة . ففي ظل " سياسة بسمارك الواقعية " أضحت السياسة صراع قوى ليس الا .

كانت انجازات بسمارك غير متوقعة مثلما هي طبيعة شخصيته . اذ وضع " رجل الحديد والدم " كتابات طافحة بالبساطة المطلقة والجمال الأخاذ ، وعشق الشعر وضمن مذكراته صفحات كاملة من مؤلفات بايرون ، كما امتلك رجل الدولة الذي مجد " السياسة الواقعية " شعوراً استثنائياً بمعايير الانسجام التي حولت القوة الى أداة لضبط النفس .

ما هو الثوري ؟ اذا تفادينا الغموض في الاجابة على هذا السؤال فسينجح قليل من الثوريين فقط . فالثوريون دائماً يبدؤون مشوارهم من موقع قوة هامشي . وهم يهيمنون لأن النظام القائم أعجز المحافظة على نفسه من الضربات . ويصح هذا بشكل خاص حين لا يظهر التحدي الثوري على شكل مسيرة الى سجن الباستيل بل حين يتخذ سمة المحافظين . وقليلة هي المؤسسات التي تمتلك دفاعات ضد من يثير تكهنات أنهم اليها محافظون .

هكذا كان الأمر مع أوتوفون بسمارك . لقد بدأت حياته في أوج النظام المتزنخي ، وسط عالم يتألف من ثلاثة عناصر رئيسية : ميزان القوى الأوروبي ، وتوازن داخلي الماني بين النمسا وبروسيا ، ونظام الأحلاف القائم على وحدة القيم المحافظة . وقد ظلت التوترات الدولية مدة جيل بعد تسوية فيينا خفيفة الوطأة لأن جميع الدول الكبرى أدركت خطراً في بقائها المشترك ، ولأن ما يسمى بالبلاطات الشرقية في بروسيا ، والنمسا ، وروسيا التزمت بقيمها المتبادلة .

انبرى بسمارك الى تحدي كل هذه الفذلكات ، فهو موقن بصيرورة بروسيا أقوى ولاية المانية وانتفاء حاجتها للحلف المقلس للارتباط مع روسيا ورأى أن من شأن المصالح القومية المشتركة أن تهيئة رباطاً طيباً ، وأن " السياسة الواقعية " البروسية لها أن تستبدل الوحدة المحافظة واعتبر النمسا عائقاً أمام الرسالة الألمانية لبروسيا ، وليست شريكاً فيها ، بل أنه خالف آراء كل معاصريه تقريباً ، باستثناء رئيس وزراء بيدمونت (كافور) ، حين عامل دبلوماسية نابليون القلقة كفرصة استراتيجية وليست تهديداً .

يوم ألقى بسمارك خطابه عام ١٨٥٠ الذي هاجم فيه الحكمة التقليدية بحاجة الوحدة الألمانية الى ارساء المؤسسات البرلمانية ، لم يدرك مؤيدوه المحافظون للوهلة الأولى ان ما يسمعونه . كان قبل شيء تحدياً للمباديء المحافظة لنظام متزنخي :

[لا يتوقف شرف بروسيا على أدائها لدور (دون كيشوت) في جميع أنحاء ألمانيا من أجل شخصيات برلمانية مهتاجة ترى الخطر يهدد دستورها المحلي . انني أسعى الى شرف بروسيا بإبعادها عن أي ارتباط مهين مع الديمقراطية ولن أسمح بحدوث أي شيء في ألمانيا دونما إذن بروسيا] .

يبدو ظاهرياً أن هجوم بسمارك على الليبرالية كان تطبيقاً لفلسفة مترنيخ مع فرق جووهري في التأكيد . لقد قام نظام مترنيخ على مبدأ اشتراك بروسيا والنمسا بالالتزام بالمؤسسات المحافظة واحتاجت كل منهما الأخرى لدحر الاتجاهات الديمقراطية الليبرالية . فيما قال بسمارك يقول ضمناً باستطاعة بروسيا فرض ما تريده لوحدها ، وقدرتها على أن تكون محافظة في الداخل بدون ربط نفسها بالنمسا أو أية ولاية محافظة على صعيد السياسة الخارجية ، وأنها ليست بحاجة لأية أحلاف لتعالج اضطرابها الداخلي . ومن ناحية أخرى وجد آل هابسبرغ في بسمارك نفس التهديد الذي شكله رشلير عليهم - وهي سياسة مجردة من أي منظومة قيم أو أخلاق سوى تمجيد الدولة . وهم لم يعرفوا ، كما كان أمرهم مع رشلير ، كيفية التعامل معه ، أو حتى ادراك كنه طبيعته .

لكن أنى لبروسيا دعم " السياسة الواقعية " وحيدة في وسط القارة ؟ لقد كانت استجابة بروسيا منذ عام ١٨١٥ هي السير وراء الحلف المقدس بأي ثمن تقريباً ، فيما كانت استجابة بسمارك معاكسة تماماً - عقد الأحلاف والعلاقات بجميع الاتجاهات ، كي تغدو بروسيا دوماً أقرب الى جميع الأطراف المتبارية من قرب بعضها للبعض الآخر . وبذا ستيح العزلة الظاهرية هذه لبروسيا معالجة التزامات القوى الأخرى وبيع دعمها لأعلى مراهن .

يقول بسمارك أن بروسيا ستغلو في موقف قوي لتطبيق هكذا سياسة ، لأنها تملك مصالح قليلة في السياسة الخارجية غير دعم موقفها داخل المانيا . فيما تقاسي جميع القوى الأخرى من كثير من الارتباطات المعقدة : فما يقلق بريطانيا العظمى ليست امبراطوريتها فحسب ، بل وكذلك التوازن الشامل للقوى ، فيما كانت روسيا متحرقة لأوروبا الشرقية وآسيا والامبراطورية العثمانية ، وأما فرنسا والنمسا مشغولة بأمر ايطاليا والبلقان ، وبدورها القيادي في الاتحاد الألماني واذ انصبت سياسة بروسيا منصبة على المانيا ، أتاح لها ذلك تفادى أية مصادمات مع أي قوة أخرى عدا النمسا ، وبهذا الصدد كان التصادم موجوداً في ذهن بسمارك فقط بصورة رئيسية ، واذن كان عدم الانحياز - حسب المصطلحات الحديثة - هو المكافيء الوظيفي لسياسة بسمارك القائمة على بيع تعاون بروسيا فيما اعتبره سوق البائع :

[نحن ملزمون في خضم الوضع القائم ألا نضع أنفسنا أمام القوى الأخرى ، فلننا بقادرين على أن صياغة علاقات القوى العظمى بعضها مع البعض الآخر كما تهوى أنفسنا ، بيد أننا بقادرين على المحافظة على حرية التصرف لنفتنم ما يتأتى من العلاقات الناجمة عن ذلك حتماً ولن تشكل علاقاتنا مع النمسا وبريطانيا وروسيا أي عائق أمام التقارب مع أي من هذه القوى . ووحدها علاقتنا مع فرنسا تقتضي الحذر في أقصاه كي نبقي على سهولة خيار السير مع فرنسا بنفس سهولة السير مع قوى أخرى] .

وهكذا يتضح من إيماءة التقارب هذه مع فرنسا بونابرت الاستعداد لضرب الأيديولوجية عرضاً - بهدف اطلاق يد بروسيا لتحالف مع أي بلد (مهما

كانت طبيعة مؤسساته المحلية (يمكن أن يسدي فائدة لمصالحها . واذن جسدت سياسة بسمارك عودة الى مباديء رثليو الذي عارض برغم كونه كاردينالاً كنسياً امبراطور رومانيا الكاثوليكي المقدس حين تطلبت ذلك مصالح فرنسا . وبهكذا صيغة خرج بسمارك ، برغم ظنه نفسه محافظاً ، حسب قناعاته الشخصية عن رفقة مخلصيه المحافظين ساعة بدت له مبادئهم الشرعية قيماً لحرية تصرف بروسيا .

ثم بلغ الشقاق ذروته عام ١٨٥٦ حين أجل بسمارك رأيه ولما كان السفير البروسي في الاتحاد الألماني أن تقرب بروسيا لنابليون الثالث الذي اعتبره المحافظون البروسيون غاصباً لامتيازات الملك الشرعية .

ان اعتبار نابليون حواري بروسي محتمل قد تجاوز ما يمكن أن تتحمله دائرة بسمارك الانتخابية المحافظة التي أنشأت ورعت سيرته الدبلوماسية . فقد استقبلت فلسفة بسمارك الناشئة بنفس درجة الجحود الغاضب الذي واجهه من مؤيديه السابقين رثليو قبل قرنين حين تقدم آنذاك بأطروحاته الثورية القائلة باعطاء الأفضلية " لمصلحة الدولة " على حساب الدين ، وهو نفس الأمر الذي سيحصل في عصرنا بازاء رد الفعل تجاه سياسة نيكسون بالانفتاح مع الاتحاد السوفيتي . لقد تجسد للمحافظين أن نابليون الثالث قد شكل تهديداً بموجة جديدة من التوسع الفرنسي .

لم يجادل بسمارك في تحليل المحافظين عن نابليون أكثر مما تحدى نيكسون تفسير المحافظين لنزعات الشيوعيين . اذ رأى بسمارك في حاكم فرنسا الذي لا يقر له قرار ، فرصة ثمينة وكذلك خطراً رهيباً ، وهو عين ما رآه نيكسون في

القيادة السوفيتية الشائخة . واعتبر بروسيا أقل تعرضاً من النمسا لخطر التوسع الفرنسي أو الثورة . كما لم يقبل بسمارك بالرأي السائد عن نابليون المحتال مشيراً بسخرية أن قابلية الاعجاب بالآخرين ليست من شيمه وآل أمر النمسا أن قدمت مزيد من التنازلات لبروسيا كلما خشيت بأس نابليون ، ووفق ذلك أخذت تتعاطم مرونة بروسيا الدبلوماسية .

تشابهت أسباب قطيعة بسمارك للمحافظين مع أسباب خلاف رثليو مع منتقديه الكنسيين ، أما الاختلاف الرئيسي فكان اصرار المحافظين البروسيين على المبادئ السياسية الكونية بدلاً من المبادئ الدينية الكونية لقد أكد بسمارك أن القوة قد أرسيت شرعيتها ، فيما جادل المحافظون أن الشرعية مثلت قيمة خارج حسابات القوة . وآمن بسمارك أن التقييم الصائب للقوة ينطوي على مبدأ التقيد الذاتي ، بينما لم يتزحزح المحافظون عن قول أن المبادئ الأخلاقية وحدها القادرة على تحجيم أطماع القوة .

أثار النزاع موجة هائجة من تبادل الرسائل في أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر بين بسمارك وبين محاوره القديم (ليوبولد فون جرلاش) وهو المرافق العسكري لملك بروسيا الذي يدين له بسمارك بكل ما أوتي - تبوأه أول مناصبه الدبلوماسية ، وقدمه الى البلاط وسيرته برمتها .

بدأ تبادل الرسائل بين الاثنين يوم بعث بسمارك الى جرلاش بتوصية أن تتبنى بروسيا الخيار الدبلوماسي تجاه فرنسا ، مع رسالة أخرى وضع فيها المصلحة فوق الأيديولوجيا :

[لا أستطيع التفاوضي عن المنطق الرياضي لحقيقة ان النمسا ليست في هذا العصر صديقه لنا ، فطالما هي لا توافق على تقليص مناطق نفوذها في المانيا ، علينا التحضير مسبقاً للتنافس معها ، عبر الدبلوماسية والكذب زمن السلم ، وكذلك الانتفاع من كل فرصة لتسديد الضربة القاضية] .

لم يرضخ جرلاش لقبول فكرة أن المصلحة الاستراتيجية تبرر التنكر للمبادئ ، سيما اذا ما تعلق الأمر ببونابرت . وعليه جادل في العلاج المترنيخي - أن تتولى بروسيا عملية تقارب بين النمسا وروسيا وأحياء الحلف المقدس لتعزيز عزلة فرنسا .

وما كان اشدّ عصياً على ادراك جرلاش هو مقترح آخر لبسمارك بدعوة نابليون الى حضور مناورات لفيالق الجيش البروسي لظنه أن " هذا البرهان على العلاقات الوثيقة بفرنسا سيعزز نفوذنا على جميع العلاقات الدبلوماسية " .

تفجر جرلاش غضباً من اقتراح مشاركة بونابرت في المناورات البروسية قائلاً : " أنى لرجل يمثل ذكائك أن يقدم مبادئه قرباناً لفرد مثل نابليون ، فما نابليون سوى عدونا الطبيعي " . فان سمع جرلاش رد بسمارك التهكمي - " وماذا في هذا " - لأدخر لنفسه الرسالة التالية ، التي كرر فيها مبادئه المناوئة للثورية وأحيا وهو عين الأمر الذي دعاه الى تأييد الحلف المقدس ودعم نشاطات بسمارك الأولى :

[ان مبدئي السياسي هو الحرب ضد الثورية . كان كذلك وسيظل هكذا . فما خالني أنت بقادر اقناع بونابرت أنه لا يقف على الجانب الثوري

ولن يقف في أي جانب آخر لأنه يقطف ثمار هذا ... ولذا ان كان مبدئي
المعارض للثورية صائباً ، سيتحتم علي الانتماء اليه في التطبيق [.

لقد وقف بسمارك على طرفي نقيض مع جرلاش ليس لعدم فهمه اياه وهو
ما خاله جرلاش ، بل لأنه خير فيه ما قد خفى وما قد بان ، ف " السياسة
الواقعية " لبسمارك اعتمدت على المرونة وعلى القدرة على استغلال كل خيار
متاح بعيداً عن القيود الأيديولوجية . ومثلما صنع المدافعون عن رشلير ، حول
بسمارك الجدل الى ساحة المبدأ الذي اشترك فيه مع جرلاش ، والى مبدأ يمكن أن
يضع جرلاش في موضع لا يحسد عليه - الأهمية الطاغية للروح الوطنية البروسية
وغير هذا رأى بسمارك في اصرار جرلاش على وحدة مصالح المحافظين لا يتناسب
والولاء للبلاد :

[اكثرث لفرنسا اذا ما غدا لها موقف مؤثر على موقف بلدي ، وليس
بمقدورنا تعاطي السياسة الا مع فرنسا الموجودة على أرض الواقع فبصفتي
رومانسياً فاني بقادر أن أذرف دمعة حزن على مصير هنري الخامس (وبصفتي
دبلوماسياً كنت سأغدو خادمه لو أنني كنت فرنسياً . بيد أنني أرى فرنسا ، في
خضم راهن الأشياء وغير ابه لماهية من يقودها ، بيدقاً لا مفر منه على رقعة
الدبلوماسية ، حيث لا أعرف غير واجبا خدمة ((ملكي)) و ((بلدي)) -
يؤكد بسمارك . انني أشعر العجز عن مواءمة شعور التعاطف مع القوى
الأجنبية أو مقتها مع واجبي في الشؤون الخارجية ، بل انني لو أجد فيها بلرة
انعدام الولاء لفهوم السيادة والبلد الذي أسدي له خدمتي [.

كيف استجاب بروسي تقليدي لفكرة أن الروح الوطنية البروسية قد صنعت مبدأ الشرعيه وكيف - لو اقتضت الظروف - يمكن أن يجاور إيمان جيل بوحدة القيم الخيانية ؟ لقد قطع بسمارك بلا هوادة جميع مسارب التهرب الفكري ، رافضاً مسبقاً جدل جرلاش أن الشرعية ((كانت)) مصلحة قومية لبروسيا ، وإن نابليون كان لذلك عدو بروسيا الأبدى :

[أستطيع انكار هذا - بيد أنني لن أعتبر الأمر حكيماً من الناحية السياسية أن ندع دولاً أخرى تعلم بمخاوفنا في زمن السلم وإن كنت مصيباً . وسيكون من الأجدى تشجيع معتقد أن التوتر مع فرنسا ليس بخطأ عضوي من طبيعتنا] .

واذن اقتضت " السياسة الواقعية " مرونة تكتيكية أكثر ، ولزم المصلحة القومية البروسية الابقاء على خيار عقد صفقة مع فرنسا مفتوحاً ، فالموقف التفاوضي للبلاد إنما يعتمد على الخيارات الممكن الحصول عليها ، والغاؤها سيجعل حسابات الطرف المقابل يسيرة ، وسيضيّق على جماعة " السياسة الواقعية " .

تجدرت القطيعة بين جرلاش وبسمارك عام ١٨٦٠ حول قضية موقف بروسيا من حرب فرنسا مع النمسا حيال ايطاليا . فالحرب كما رآها جرلاش قطعت الشك باليقين أن هدف نابليون الحقيقي كان ارساء مسرح للعدوان على نمط بوناپرت الأول . ولذلك حث جرلاش بروسيا على دعم النمسا . بينما تطلع بسمارك في ذلك الى فرصة - أي أن اذا ما أجبرت النمسا على التقهقر من ايطاليا

لأمكن أن يجسد ذلك فاتحة رحيل نهائي من المانيا أيضاً . ولاح في ناظري
بسمارك أن معتقدات جيل مترنيخ قد غدت سلسلة خطرة من أحجار العثرة :

[انني لأبقى أو أسقط مع عاهلي ، حتى لو ظننت به ساحقاً نفسه
بغباء ، غير أن فرنسا ستبقى فرنسا ، سواء حكمها نابليون أم (سانت لويس)
وتبقى النمسا بلداً أجنبياً بالنسبة الي ... أعلم أنكم ستجيئون أن الواقع والحق
لا يفرقا ، وأن السياسة البروسية المناسبة تقتضي التعفف في الشؤون الخارجية
حتى من منظار المصلحة . ها أنا على استعداد لأناقش معكم مسألة المصلحة ،
فان طرحتم المتناقضات بين الحق والثورة ، والمسيحية والكفر ، والله
والشيطان ، لاستوقفتم قائلاً : " لست على مذهبكم وقد انصبتم أنفسكم
حكماً عليّ في أمور لا تربطكم واياها ناقة ولا جمل "] .

لقد كان هذا الافضاء المرير عن الايمان المكافيء الوظيفي لتوكيد رثليو أن
على الانسان التسليم لحكم الله طالما أن الروح خالدة . أما الدول ، لأنها فانية ،
لا تخضع لغير حكم صنائعها . لم يعارض بسمارك ، كشأن رثليو ، آراء جرلاش
المعنوية باعتبارها نواح شخصية من الايمان - ولعله قاسمه معظمها ، بيد أنه أنكر
صلتها بالواجبات المنوطة برجال الدولة عن طريق تهويل الاختلاف بين الايمان
الشخصي و " السياسة الواقعية " :

[لست بساع الى خدمة الملك ... ولعل الرب الذي وضعني ذلك
الموضع سيهديني الطريق لا يترك روحي تتلاشى . قد أباغ في تقدير قيمة هذه
الحياة لحد غريب ، لو لم اقتنع أن ثلاثين عاماً ستمر وساكون خارج أية نجاحات

سياسية أحرزتها أو حققها بلدي في أوروبا . ولعلي بقادر أن استنبط فكرة أن يأتي يوم يحكم فيه " اليسوعيون الكافرون " (مارك براندنبرغ) - وهي قلب بروسيا - اضافة الى خضوعها للاستبداد البونابرتي .. انني ابن أزمئة مختلفة [.

لم يتلق هذا الحلس الغريب بمصير بروسيا بعد قرن أي استجابة من لدن الرجل الذي يدين له بسمارك بمجرى حياته .

كان بسمارك حقاً ابن عهد مختلف عن عهد مجادله السابق . فهو ينتمي الى عهد " السياسة الواقعية " ، بينما تقولب جرلاش حسب مقتضيات حقبة مترنيخ . وكان نظام مترنيخ قد عكس مفهوم القرن الثامن عشر عن الكون بمثابة أجزاء متناهية الانسجام تعمل بانتظام شديد بحيث يخل عطل أي جزء منها بسائر عمل الأجزاء الباقية . كما مثل بسمارك العهد الجديد من ناحيتي العلم والسياسة . وفهم الكون ليس على أساس أنه توازن ميكانيكي - بل فهمه وفق صيغته الحديثة - باعتباره متآلفاً من جزئيات مترابطة يخلق تأثير كل منها على الأخرى ما يسمى بـ ((الواقع)) .

أما فلسفته الاحيائية التي يعتنقها فهي نظرية داروين التطورية القائمة على بقاء الأصلح . وراح بسمارك وهذه الأفكار جائلة برأسه ، يعلن ((نسبية)) جميع المعتقدات بما في ذلك الاعتقاد بخلود بلده . وفي عالم " السياسة الواقعية " يكون من واجب رجل الدولة أن تقدير الأفكار والقوى بالعلاقة الى جميع القوى الأخرى المتعلقة بعملية صنع القرار ، اضافة الى العناصر المختلفة المطلوب الحكم

عليها من خلال حجم ايجابية تأثيرها لحساب المصالح القومية ، وليس لحساب الأيديولوجيات المعدة سلفاً .

لقد ارتكزت فلسفة بسمارك ، ناهيك عن الغلواء الذي ظهرت به ، على أساس إيمان غير مبرهن كشأن طروحات جرنلاش - أي أن التحليل الدقيق لمجموعة من الظروف سيحددو بجميع رجال الدولة بالضرورة الى استقراء نفس النتائج . وكما وجد جرنلاش الامر لا يصدق أن يحتمل مبدأ الشرعية أكثر من تفسير ، لم يستوعب بسمارك فكرة اختلاف رجال الدولة في الطريقة التي قيموا بها المصلحة القومية . واستطاع بسمارك لأنه أمسك بمقاليد السلطة وتشعباتها ، ماحيا على استبدال القيود الفلسفية لنظام مترنيخ بسياسة تتسم بضبط النفس . ولما كانت هذه التصرفات الدقيقة الحاذقة غير جلية في نواظر أخلاف بسمارك ومقلديه ، فقد أفضى التطبيق الحرفي لـ " السياسة الواقعية " الى فرط اعتمادهم على القوة العسكرية ، ومنها انزلقوا الى سباق التسلح وبالتالي اشتعلت الحربان الكونيتان .

دوماً ما يكون النجاح لوإذا لدرجة أن نجد أغلب الساسة في تعقبهم اياه ما ضجروا من عناء تفكير أنه قد يفرض عليهم قصاصاً . وعليه أمسى شغل بسمارك الشاغل مذ ولج عتبة المنصب تطبيق " السياسة الواقعية " لهدم العالم الذي وجد نفسه فيه والذي لما يزل شديد التأثير بهيمنة مباديء مترنيخ . فأقتضى ذلك فطم روسيا عن فكرة أن القيادة النمساوية في المانيا بذات أهمية للأمن البروسي ولحفظ القيم المحافظة . ومهما كانت درجة صحة هذا الافتراض أيام مؤتمر فيينا ، فإن بروسيا لم تعد في منتصف القرن التاسع عشر بحاجة الى التحالف مع النمسا للحفاظ على الاستقرار الداخلي أو الأمن الأوروبي . بل ان وهم الحاجة الى

التحالف مع النمسا قد عمل ، كما يراه بسمارك ، قبل كل شيء على اعاقه
بروسيا عن بلوغ هدفها الرئيسي بتوحيد المانيا .

لقد تطرز تاريخ بروسيا - كما نوه بسمارك - بالدليل الذي دعم ادعاءه
بأفضلية بروسيا في المانيا وقدرتها على الوقوف وحيدة . فهي ليست مجرد ولاية
المانية أخرى . لقد عجزت سياساتها الداخلية ، أنى كانت سمة محافظتها ، عن
حجب التلهف القومي الذي أثارت به بتضحياتها الهائلة في حروب التحرر من
نابليون . وبدا الأمر كما لو أن سمات بروسيا الخاصة بها - وهي سلسلة من
الأراضي غريبة الشكل والمحاطة بأقاليم أجنبية ممتدة عبر السهل الشمالي الألماني من
نهر الفستولا الى غرب الراين - هي التي كتبت عليها تحقيق الوحدة الألمانية ، حتى
في عيون الليبراليين .

بل ذهب بسمارك أبعد من ذلك فتحدى الحكمة التقليدية التي عرفت
القومية بالليبرالية ، أو في الأقل بفكرة عدم تحقيق الوحدة الألمانية الا من خلال
المؤسسات الليبرالية :

[تبوات بروسيا منازل العظمة ليس بفضل الليبرالية وحرية التفكير بل
بواسطة سلسلة من الولاة كانوا أقوى من أن يلاموا وأعز من أن يظاموا
وأحصن من أن يراموا استثمروا الموارد العسكرية والمالية للولاية وجعلوها تحت
أيديهم بهدف القذف بها الى ميزان القوى الأوروبي حالما تتسنى الفرصة
الذهبية ...] .

لم يعتمد بسمارك على مبادئ المحافظين بل على السمات الفريدة للمؤسسات البروسية ، وأقام مطلب بروسيا يتولى قيادة المانيا على حقيقة قوتها لا على ادعاءات القيم الكونية . وهو قد رأى أن المؤسسات البروسية حصينة ضد التأثير بالنفوذ الخارجي حتى ليغدوا بوسعها استو ظاف التيارات الديمقراطية لتلك اللحظة كأدوات سياسة خارجية عن طريق التهديد بتشجيعها حرية التعبير في الداخل - غير آبه ان ملكا بروسيا لم يمارس تلك السياسة طيلة أربعة عقود خلت ، ان وجدت أصلاً :

[لم تشارك بروسيا شعورها بالأمان أن يظل الملك سيد بلاده حتى وان غادر الجيش برمته البلاد الى خارجها أية دولة أخرى في القارة الأوروبية ولم تضارعها في الأمر هذا أية قوة المانية أخرى . وبذا سيخلق هذا الشعور الفرصة لتحقيق التنمية في المرافق العامة بمستوى أعلى بكثير مما يحصل في ظل الأوضاع الحاضرة وتتركأ السلطة الملكية في بروسيا على أساس مقلدة الحكومة على رعاية نشاط برلماني فاعل دونما تنكب أية مخاطر تتكبدها ، وبذا تسلط ضغوطاً على الأوضاع في المانيا] .

رفض بسمارك الرأي المتزنيخي أن شعوراً مشتركاً بعدم الحصانة الداخلية تطلب تقارباً وثيقاً بين البلاطات الشرقية الثلاث . وما كانت الحالة الا النقيض لذلك تماماً . فاذا نأت بروسيا عن تهديد الاضطرابات الداخلية ، جسد تماسكها الداخلي المتين سلاحاً جاهزاً لزعزعة تسوية فيينا عن طريق تهديد القوى الأخرى لا سيما النمسا ، باتباع سياسات تنفخ في كبر الاضطرابات الداخلية . واعتقد

بسمارك أن قوة مؤسسات بروسيا الحكومية والعسكرية والمالية قد مهدت السبيل
لسيادة بروسيا في المانيا .

وتسلق بسمارك بعد اعتماده سفيراً في (جمعية الاتحاد) عام ١٨٥٢ ،
ومن ثم سفيراً في سانت بطرسبرغ عام ١٨٥٨ المناصب التي أهلتها الدفاع عن
سياساته . وتضمنت تقاريره المعدة بعناية ، تحفيزاً على اتباع سياسة خارجية لا
تقوم على العواطف ولا الشرعية بل على التقدير السليم للقوة . وبذلك يكون
بسمارك قد عاد الى تقليد قادة القرن الثامن عشر كلويس الرابع عشر وفريدريك
الكبير . وغدا تعزيز نفوذ الدولة هو الهدف الرئيس ان لم يكن الوحيد ، لا تحده
غير القوى المحتشدة ضده :

[.....] ليس لسياسة العواطف من مبادل ، هي سمة بروسية لا غير .
... لا أريدكم بحق السماء بلوغ أحلاف قائمة على العواطف فيها يهيء مفهوم
أننا حققنا الصنيع العظيم المكافأة الرئيسية لتضحيتنا هي السياسة
فن الممكن ، وهي علم النسبية لا يحق حتى للملك أن يخضع مصالح
الدولة الى ما يشتهي أو يكرهه شخصياً] .

يرى بسمارك أن السياسة الخارجية تملك أساساً علمياً يجعل ممكناً تحليل
المصالح القومية في ضوء المعيار الموضوعي . وبذا ، برزت النمسا وفق هذا التصور
بلداً أجنبياً وليس شقيقاً ، بل وكعائق أمام نيل بروسيا مكانتها اللاحقة بها في المانيا
: " ليس لسياستنا مسرح عمل آخر غير المانيا وذاك تحديداً ما تعتقد النمسا انها

بحاجة ماسة اليه .. نحن نحرم بعضنا البعض الآخر من الهواء الذي يستنشق .. وذي حقيقة لن نقوى حالاً على تجاوزها مهما كانت مقرفة " .

وقف فريدريك ووليام الرابع ، الملك البروسي الأول الذي عمل بسمارك سفيراً له ، متحيراً بين محافظة جرلاش الشرعية والفرص الثمينة المتصلة في سياسة بسمارك الواقعية . اذ أصر بسمارك أن نظرة الملك الشخصية الى عظمة الدولة الألمانية لا ينبغي لها تحجيم سياسة بروسيا . فاذا رفضت النمسا الهيمنة البروسية في ألمانيا ، انطوت استراتيجية بسمارك على اضعاف النمسا في كل منعطف تمر به . ففي خضم حرب الكريميا عام ١٨٥٤ اراد بسمارك أن تستغل بروسيا قطيعة النمسا مع روسيا وتهاجم من لا يزال شريك بروسيا في الحلف المقلس دونما طرح تبرير سوى روعة الفرصة المتاحة :

[لو نجحتنا في ادراج فيينا الى نقطة لا تعتبر فيها هجوماً من بروسيا على النمسا باعتباره شيئاً خارج الاحتمالية لطرقت ما معنا ، عاجلاً أخبأراً من هناك أجدى] .

ثم كرر بسمارك النغمة ذاتها عام ١٨٥٩ أثناء حرب النمسا مع فرنسا وبيدمونت :

[يلوح الوضع الحالي لنا تارة ثانية بالجائزة العظيمة لو تركنا الحرب بين النمسا وفرنسا تستعر أكثر ومن ثم ننطلق جنوباً ليستولي جيشنا على المراكز الحدودية حتى نصل بحيرة (بودنس) أو في أقل تقدير المناطق التي يتوقف فيها الاعتراف البروتستاني هو السائد] .

كان مترنيخ سيقول في هذا هرطقة ، غير أن فريدريك الكبير قد استحسن
تبني الحوارى الذكى لأساسه المنطقى وراء فتحه سلزىا .

اخضع بسمارك ميزان القوى الأوروبى الى عين التحليل النسبى المبيت
مثلما تداول مع الوضع الداخلى فى المانيا ، وراح وحرب الكرىمىا مستعر أوارها
يرسم خىارات بروسىا الرئىسية :

[ثلاثة تهديدات تلوح أمامنا : (١) حلف مع روسىا ، ومن الهراء أن
تقسم فى ذات اللحظة أننا لن نشد رحالنا انى توجهت روسىا . وحتى لو صح
ذلك ، علينا الاحتفاظ بخيار استخدامه كتهديد مضاد . (٢) سياسة نلقى فيها
بأنفسنا فى أحضان النمسا ونعرض أنفسنا على حساب الاتحاديين الألمان
الغادرين . (٣) تعديل مجلس الوزراء ليصبح يسارياً " غريين " الى درجة
نستطيع فيها بز النمسا بشكل ساحق] .

ومقابل ذلك طرحت خىارات بروسىة لها نفس القدر من المعقولية : تحالف
مع روسىا بوجه فرنسا (ربما على أساس تجمع للمصالح المحافظة) ، اجراء ترتيب
مع النمسا ضد الولايات الألمانية الثانوية (وربما ضد روسىا) ، انتقال صوب
الليبرالية الموجهة داخليا ضد النمسا وروسىا (وربما بالاشتراك مع فرنسا) وكشأن
رشليو . وجد بسمارك نفسه مطلق العنان فى اختياره بين الشركاء ، وهو اذ كان
مستعداً للتحالف روسىا أو النمسا أو فرنسا ، فسيتوقف الاختيار الصائب على
البلد الذى سيخدم المصالح القومية البروسية على أكمل وجه . وهو قد استعد
برغم شديد اختصاصه مع النمسا لعمل ترتيب مع فيينا مقابل الحصول على تعويض

مناسب في المانيا . كما لم يجد بسمارك برغم كونه محافظاً متزمتاً في الشؤون الداخلية ، مانعاً من توجيه سياسة بروسيا الداخلية نحو اليسار ما دام ذلك يخدم السياسة الخارجية . واذن حتى السياسة الداخلية أداة لتطبيق " السياسة الواقعية " .

وقعت محاولات امالة ميزان القوى حتى في أوج نظام مترنيخ . بيد أن أحداً لم يأل جهداً آنذاك لاسباغ صفة الشرعية على أي تغيير عن طريق نيل الاجماع الأوروبي . والواقع أن نظام مترنيخ قد سعى لاحداث تعديلات من خلال المؤتمرات الأوروبية من خلال السياسة الخارجية القائمة على التهديد والتهديد المقابل . وكان بسمارك سيفقدو آخر شخص ينكر جدوى الاجماع الأدبي . لكنه سمرى في ذلك مجرد عنصر قوة واحد بين عناصر عديدة . فاستقرار النظام الدولي ارتكز كلياً على هذا المبدأ . والضغط باتجاه التغيير دونما ولاء كلامي لتلطيف العلاقات التعاهدية القائمة أو القيم المشتركة أو روح الجماعة الأوروبية ، أشر ثورة الدبلوماسية . ثم حان وقت خص فيه خضوع القوة الى معيار وحيد ، جميع الدول على ولوج حلبة سباق التسلح وتبني سياسات المواجهة الخارجية .

شيء لأراء بسمارك أن تظل أسيرة طوقها الأكاديمي ما دام العنصر الرئيسي لتسوية فيينا - وهو وحدة البلاطات المحافظة في بروسيا ، والنمسا ، وروسيا - محافظاً على وضعه ، وما دامت بروسيا نفسها أضعف من تمزيق هذه الوحدة ، لقد تفرق جمع الحلف المقدس على نحو غير متوقع ما ان وضعت حرب الكريغيا أوزارها ، يوم تخلت النمسا عن السرية المجهولية المنمقة التي أبعد بها مترنيخ الأزمات عن امبراطوريته المترنحة ، حتى وقف بعد سلسلة

تأرجحات ، بجانب أعداء روسيا . وعلى الفور ادرك بسمارك أن حرب الكريميا قد فجرت ثورة على الصعيد الدبلوماسي وقال : " يوم الحساب سيأتي وان عليه بضع سنوات " .

لعل أهم وثيقة تعلقت بحرب الكريميا كانت رسالة من بسمارك حلل فيها الموقف الذي آلت اليه الأوضاع بعيد انتهاء الحرب سنة ١٨٥٦ . اذ تمثلت فيها المرونة التامة للدبلوماسية مع انعدام مطلق لأي تردد في اغتنام الفرصة . وبلغ من علو شأنها أن أطلق عليها المؤرخون الألمان " الرسالة الكبرى " بجدارة . فهي تضمنت سرداً لأساس " السياسة الواقعية " .

استهل بسمارك رسالته بعرض لمكانة نابليون الاستثنائية عند نهاية حرب الكريميا . وأشار أن جميع دول أوروبا سترنو مذ حينها الى كسب صداقة فرنسا ، وليس غير روسيا أرحب أفقاً في هذا الشأن :

[ان حلفاً بين فرنسا وروسيا لأمر جد طبيعي لا يجب أن يحدث ... أن متانة عرى الحلف المقدس قد أبقت على فرقة الدولتين لحد الآن ، أما وقد رحل القيصر نيقولا وتمزق شمل الحلف المقدس على يد النمسا ، لم يبق ما يحيل دون تقاربهما] .

لقد تكهن بسمارك أن النمسا قذفت بنفسها في فخ لن تقدر الخروج منه بالتسابق مع القيصر الى باريس . اذ سيحتاج نابليون لينال تأييد جيشه ، الى قضية تقدم له في اللحظة اشعاراً بـ " حجة عادلة وغير عشوائية للتدخل . فكانت ايطاليا خير ما ينفعه لذلك ، بعد أن لاحت أمامه أطماع سردينيا ،

وجالت بمخيلته ذكريات بونايرت ومورات ، فهيأت له أعذاراً طيبة ، ناهيك عن أن الحقد على النمسا سيعبد طريقه نحو هدفه " . وهذا تماماً ما حصل بعد مرور ثلاث سنوات .

ترى أنى ستتصرف بروسيا في ضوء حتمية تعاون سري بين فرنسا وروسيا ، وحيال احتمال نشوب صراع فرنسي - نمساوي . لقد فرض نظام مترنيخ على بروسيا تعزيز تحالفها مع النمسا المحافظة ، توثيق عرى الاتحاد الألماني ، ارساء علاقات متينة مع بريطانيا العظمى اضافة الى العمل على عزل روسيا عن نابليون .

غير أن بسمارك ، انطلاقاً من نظريته المتميزة ، وضع كل هذه الخيارات وراء ظهره ، بعد أن رأى أن قوات بريطانيا البرية لا تستحق أخذها بالاعتبار بوجه تحالف فرنسي - روسي ، ثم ان النمسا وبروسيا سوف تنزعان قفاز الصراع بينهما . أما الاتحاد الألماني فلن يضيفي فائدة تذكر :

[سيقوى الاتحاد الألماني اذا ما تلقى معونة روسيا وبروسيا والنمسا أكثر ، لأنه سيؤمن بالنصر ، لكن حرباً اذا ما نشبت على جبهتين - من الشرق والغرب - سعى الأمراء خارج سيطرتنا الى انقاذ أنفسهم باعلانهم حيادهم ، ان لم يبرزوا من صفوف أعدائنا ...] .

تلوح النمسا الآن في عين بسمارك شريكاً غير لائق برغم أنها كانت حليف بروسيا الرئيسي طيلة جيل كامل . ثم غدت العقبة الرئيسية أمام امتداد بروسيا : " لا تتسع المانيا لكلينا ، ومادمننا نغترف من نفس الأخدود فأن

النمسا هي الدولة الوحيدة التي بوسعنا أن الحصول منها على كسب أبدي ، وهي الوحيدة التي يمكن أن نقاسي من خسارة دائمة لها " .

لقد تعامل بسمارك مع العلاقات الدولية وحل أنى جانب فيها بقوله أن بروسيا قد اعتورتها حاجة كسر طوقها الاتحادي مع النمسا وقلب سياسات العهد المترنيخي بغية اضعاف حليفتها السابقة في أية فرصة تسنح : " حين تعتلي النمسا صهوة جوادها في المقدمة ، سنعتلي جوادنا ورائها " .

تكمن لعبة الأنظمة الدولية المستقرة في عجزها المطلق تقريباً عن تسليط تحد مؤقت . والوصمة العمياء على جبين الثورين هي إيمانهم بقدرتهم على الجمع بين كل فوائد أهدافهم من خلال ما يطيحون به - بيد أن للقوى التي يطلقونها من عقالها زحماً المحدود ، وليس من المستطاع شق الطريق الذي تسير فيه على ضوء ادعاءات المنادين بها .

وذا ما حصل لبسمارك . فما هي الا سنوات خمس على تسلمه منصبه عام ١٨٦٢ حتى أزاح العائق النمساوي أمام الوحدة الألمانية ، بفضل تطبيقه نصيحته العائدة الى العقد السابق . فأفلح في الحروب الثلاثة آنفة الذكر بهذا الفصل ، في طرد النمسا من المانيا وتبديد الأوهام الرشليوية المعشعشة في فرنسا .

بيد أن المانيا الموحدة الحديثة أخفقت في بلوغ مثاليات الجيلين الألمانين اللذين تطلعا الى بناء دولة دستورية ديمقراطية . وحقيقة الأمر أنها ما عكست أي مظهر للتفكير الألماني الرصين بل أمست ميثاقاً دبلوماسياً بين الولايات الألمانية وليست تعبيراً عن الارادة الشعبية . كما أنها استمدت شرعيتها من السطوة

البروسية ولأفق مبدأ تقرير المصير القومي . أما بسمارك الذي حقق ما وطد نفسه عليه ، قد راهن بنطاق انتصاره هذا على مستقبل المانيا ، وعلى النظام الأوروبي العالمي . وأكد الأمر أنه كان معتدلاً في انتهاء حروبه مثلما كان شرساً في التحضير لها . فما كادت المانيا تبلغ الحدود التي رآها ضرورية لأمنها ، انطلق بسمارك يتبع سياسة خارجية حكيمة وهادئة . ووفى طيلة عقدين بالتزامات أوروبا ومصالحها بأسلوب حاذق اعتمد على " السياسة الواقعية " وتطلع الى استتباب السلام في أوروبا .

غير أن دواعي القوة رفضت اخلاء الطريق للتصرفات الطائشة ، مهما كانت مرغوبة أو محدودة . وإن كانت المانيا قد توحدت بفعل الدبلوماسية التي افترضت مسبقاً مطاوعة غير محدودة ، فإن النجاح الذي حققته هذه السياسة قد ألغى أية مرونة في النظام الدولي . وها هم الآن مشاركون أقل في اللعبة ، وكلما قل عدد اللاعبين تقلصت امكانية اجراء التغييرات . وهذا النظام الدولي الجديد احتوى على أعضاء أقل وأثقل وزناً ، فأحال التفاوض عسيراً حيال توازن مقبول عموماً ، أو اسناده دونما اختبارات قوة متواصلة .

تضخمت هذه المشاكل البنيوية بفعل مدى النصر البروسي في الحرب مع فرنسا ، وبفعل طبيعة السلام الذي نجم عنها ، ناهيك عن حقيقة أن ضم المانيا لـ (الألزاس - اللورين) قد ألهب عداءً فرنسياً دحض كل خيار الماني دبلوماسي تجاه فرنسا .

اعتبر بسمارك في خمسينات القرن التاسع عشر الخيار الفرنسي أساسياً فقدم صداقته مع جرلاش قرباناً من أجل تعزيزه . وبعد ضم الألزاس - اللورين استحال الخصومة الفرنسية الى " خطأ عضوي نابع من طبيعتنا " لم يدخر بسمارك وسعاً في التحذير منه . أعاق هذا الأمر سياسته في " الرسالة الكبرى " بالبقاء الى أن تتحشد القوى الأخرى ، ومن ثم بيع مساندة بروسيا لمن يعرض الأفضل .

ولم يفلح الاتحاد الألماني في التصرف كوحدة واحدة الا بوجه التهديدات الغامرة التي ألغت كل مظاهر الخصام بين الدول المختلفة واستحال معها الفعل الهجومي المشترك . وأمسى ضعف هذه الترتيبات أحد الأسباب التي جعلت بسمارك يصر على هندسة الاتحاد الألماني تحت الزعامة البروسية . الا أنه دفع الثمن مقابل الترتيب الجديد . فما أن تحولت المانيا من غداها ضحية محتملة للعدوان الى تهديد للتوازن الأوروبي ، حتى استحال الاحتمال البعيد لتوحد دول أوروبا الباقية ضد المانيا الى احتمال وشيك . وذلك الكابوس هو ما حدا بالمانيا الى اتباع سياسة كادت أن تقسم أوروبا الى معسكرين متناحرين .

كان أسرع رجل دولة أوروبي استوعب تأثيرات الوحدة الألمانية هو (بنجامين دزرائيلي) ، الذي كان على وشك أن يغدو رئيس وزراء بريطانيا . فقد قال عام ١٨٧١ معلقاً على الحرب الفرنسية - البروسية :

[ان هذه الحرب لتمثل الثورة الألمانية ، وهي حدث سياسي أجل شأناً من الثورة الفرنسية في القرن ... فليس هناك من تقليد دبلوماسي لم تقوض

أركانہ . ولذا برز عالم جديد في الأفق ... وها هو ميزان القوى السالف قد
تهشم شذر مذر [.

نجح بسمارك ولما يزل يمسك بمقاليد الأمور في اخفاء هذه العضلات بفضل
دبلوماسيته الحاذقة البارعة . ومع ذلك وعلى المدى البعيد عمل تعقيد ترتيباته على
افشالها . فأصاب دزرائيلي بأقواله . لقد أعاد بسمارك رسم خريطة أوروبا
وكذلك نمط العلاقات الدولية ، لكنه لم يضع في النهاية نموذجاً يستطيع خلفاؤه
السير بموجبه . فحالما تمزقت تكتيكات بسمارك في جدتها ، نشد من جاء من
بعده ومن نازعه السلامة في مضاعفة استعدادهم التسليحي كسبيل لتقليل اتكالمهم
على الوسائل الدبلوماسية غير المادية المربكة ، وأجبر عجز المستشار الحديدي عن
ممارسة سياساته المانيا على الخوض في مطاوعة دبلوماسية مضجرة لا تفلت منها الا
بالانخراط في سباق التسلح أولاً ، وبالحرب ثانياً .

كما فشل بسمارك أيضاً في سياسته الداخلية في رسم سبيل يستطيع من
تبعه السير فيه . وبسمارك في هذا الشخص الفرد طيلة حياته ، لم يفهم الآخرون
كامل شخصه ، بعد أن غادر المسرح وحقق انجازات أسطورية لقد تذكر زملاؤه
الحروب الثلاثة التي عبدت طريق الوحدة الألمانية ، لكنهم نسوا الاستعدادات
الأيمة التي صنعت تلك الثمرة ، والاعتدال مدفوع الثمن من أجل قطفها .
وشاهدوا استعراضات القوة غير أنهم لم يفقهوا التحليل الدقيق الذي ارتكزت
عليه .

لقد زاوجت البنية التي شيدها بسمارك لألمانيا هذه الاتجاهات . لقد فقد البرلمان (الرايشستاغ) ، برغم أنه أول برلمان في أوروبا ينشأ على حق التصويت للذكور ، السيطرة على الحكومة التي سماها الامبراطور ولم يستطع أحد غيره عزلها . كما كان المستشار أقرب الى الامبراطور والرايشستاغ أقرب من قرب بعضهما للآخر . وهكذا استطاع بسمارك ضمن حدود معينة أن يغري المؤسسات المحلية الألمانية بعضها ضد البعض الآخر مثلما فعل ذلك مع الدول الأخرى في سياسته الخارجية هما المهارة والجرأة اللتان افتقدهما غيره من بعده . فتكشفت النتيجة عن قومية فجأة بفعل الديمقراطية المتحولة سراعاً الى الشوفينية ، بينما غدت الديمقراطية المفتقرة للشعور بالمسؤولية عضيمة ولعل خير ما يوضح جوهر حياة بسمارك هو الرسالة التي خطها المستشار الحديدي بقلمه الى زوجته المستقبلية :

[هذا الذي نرتجيه في الأرض له من بعض خصال الملاك الهابط المتسربل بالجمال لكنه من غير قرار ، وعظيم بأفكاره وإنجازاته بيد أن النجاح عنه بعيد ، والفخر يملأه والوحدة سمته] .

هذان الثوريان اللذان وقفا على عتبة نظام الدولة الأوروبية المعاصر . قد تجسم فيها كثير من معضلات العصر الحديث . فنابليون ، ذلك الثوري الممتعض جسداً اتجاه توجيه السياسة نحو العلاقات العامة وبسمارك ، الثوري المحافظ ، قد عكس اتجاه تعريف السياسة من منظور تحليل القوى .

وساورت نابليون أفكار ثورية غير أنه ارتد أمام مضامينها . وهو اذ أهدى زهرة شبابه بما يدعى في القرن العشرين الاحتجاج ، لم يفلح يوماً في تجسير الهوة بين صياغة فكرة ما وتطبيقها ، فوج الرأى العام لرأب ذلك الصدع طالما هو غير مطمئن لغاياته بل ولشرعيته . لقد قاد نابليون سياسته الخارجية وفق أسلوب الزعماء السياسيين الذين يقيسون نجاحهم برد فعل التلفاز وأنباء المساء . فعلى نفس هذا النمط جعل نابليون من نفسه أسيراً للمباديء التكتيكية المحضة ، صاباً جل اهتمامه على الأهداف قصيرة المدى والتائج الفورية ، ساعياً الى شد انتباه العامة بمضاعفة الضغوط التي وطد نفسه على صنعها . وبذلك أربك سياسته الخارجية بتحركات ساحر مشعوذ . غير أن الواقع لا الالتفاف الشعبي هو الذي يحدد ما الذي صنعه الزعيم في خاتمة المطاف .

ليس من دأب العامة في المدى البعيد أن تحترم القادة الذين يعكسون أمامها تبليلها ، أو الذين يرون فقط أعراض الأزمات لا الاتجاهات بعيدة المدى . وعليه ينطوي دور القائد على تولي عبء التصرف على أساس الثقة بتقييمه لاتجاه الأحداث وكيفية التأثير عليها . أما أن فشل القائد في ذلك ، تفاقت الأزمات ، وهي طريقة أخرى للقول أن القائد قد فقد السيطرة على الأحداث ، وهنا آل الأمر بنابليون الى صيرورته بشيراً بظاهرة حديثة غريبة - الشخصية السياسية الساعية بيأس الى تقرير ما يريده العامة ، ومع ذلك ينتهي الأمر بها الى الرفض وربما حتى الاحتقار .

أما بسمارك فما افتقر يوماً للثقة للشروع بما ارتآه . يتم عن ذكاء فرصة بروسيا وواقعها الحقيقي . وسار ببناء مشاريعه لدرجة أن تحملت المانيا التي صنعها

هزيمة حربين عالميتين ، واحتلالين أجنيين ، وحتى جيلين في بلد انقسم قسمين .
أما موطن فشل بسمارك فيكمين في بناء مجتمعه على سياسة لن ينجح في تنفيذها
غير رجل عظيم يبرز من بين صفوف كل جيل . وتلك حالة قلما تكررت ،
فعملت مؤسسات المانيا الامبراطورية ضدها . وبذا بذر بسمارك ليس
بذور نجاحات بلده وحسب ، وبذور مآسيها في القرن العشرين ، وهنا قال
(فون رون) صديق بسمارك : " ليس هناك من أحد يأكل من
شجرة الخلد وهو آمن " .

لقد تجسدت مأساة نابليون في تعدي طموحاته نطاق قدراته ، بينما
انطوت مأساة بسمارك على تخطي طاقاته قدرة البلاد على هضمها . فكانت
تركة نابليون لفرنسا شللاً استراتيجياً ، وتركة بسمارك لألمانيا عظمة عصية على
الاستيعاب .

الفصل السادس

السياسة الواقعية تنقلب على نفسها

أفضت السياسة الواقعية وهي السياسة الخارجية القائمة على حسابات القوة والمصالح القومية - الى تحقيق الوحدة الألمانية . وتوحيد ألمانيا بحد ذاته هو الذي حدا بالسياسة الواقعية الى الانقلاب على نفسها ، فانتهدت الى عكس ما سعت الى تحقيقه . فاتباع السياسة الواقعية يفرض تلافي سباقات التسلح والحرب فقط اذا كان اللاعبون الرئيسيون في النظام الدولي طليقي الأيدي في تعديل علاقاتهم وفق الظروف المتبدلة ، أو اذا كانوا ملزمين بمنظومة قيم مشتركة ، أو كليهما .

غدت ألمانيا بعد توحيدها أقوى بلدان قارة أوروبا وما برحت قوتها تتنامى كل عقد ، وبهذا فجرت ثورة في الدبلوماسية الأوروبية . منذ ظهور النظام الدولي في عهد راشليو ، وأبت كانت قوى أطراف أوروبا - بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا - على تسليط ضغوطها على المركز . فيما أضحي الآن مركز أوروبا وللمرة الأولى قوياً للدرجة تسليطه ضغطاً على الأطراف . فأنى لأوروبا أن تتداول مع هذا العملاق الجديد المنتصب في وسطها ؟

لقد صنعت الجغرافيا معضلة عصي حلها . اذ كان محتملاً للاختلافات الأوروبية بمقتضا مبادئ السياسة الواقعية أن تتشكل بغية احتواء قوة ألمانيا المتنامية القادرة على الهيمنة . أما ألمانيا فقد حاق بها وبسبب موقعها في وسط القارة خطر

مستديم هو ما أطلق عليه بسمارك كابوس الأحلاف المطوقة المعادية . بيد أن محاولة المانيا حماية نفسها ضد حلف مؤلف من جميع جيرانها - في الشرق والغرب - في وقت واحد ستسلط تهديداً لأولئك الجيران كل على حدة ، وبذلك ستزيد من سرعة تشكيل الأحلاف . وهكذا غدت فلسفة تحقيق الذات جزءاً من النظام الدولي ، وأن ما يزال يطلق عليه الأسرة الأوروبية قد تمزق بفعل شعورين عدائيين : العداء بين فرنسا والمانيا ، والعداء المستشري بين الامبراطوريتين النمساوية - المجرية والروسية .

فان بلغنا من الحديث عداء المانيا وفرنسا ، ولد حجم انتصار بروسيا في حرب عام ١٨٧٠ رغبة فرنسية دائمة للثأر ، فيما أفضى ضم المانيا للالزاس - اللورين الى صب الزيت على النار . وسرعان ما اختلط الحق الفرنسي بالخوف يوم بدأ قادة فرنسا يتلمسون حقيقة أن حرب ١٨٧٠-١٨٧١ قد أشرت نهاية عهد السيطرة الفرنسية ، وتغيرا لارجعة فيه في تراصف القوى . ولم يعد بذي جدوى تطبيقية نظام راشليو القائم على ضرب الولايات الألمانية بعضها البعض الآخر في أوروبا الوسطى المتشرذمة . وسعت فرنسا وهي مشقة الذهن بين ذكرياتها الماضية وطموحاتها المستقبلية الى توجيه احباطاتها على مدى قرابة خمسين عاما الى هدف احادي النظرة تمثل باستعادة الالزاس - اللورين ، متغافلة حقيقة عدم ايلولة هذا المجهود لغير انقاذ الكرياء الفرنسي مع بقاء الواقع الاستراتيجي الجوهري كما هو . فهي لم تعد بمجد ذاتها قوية لاحتواء المانيا ، وعليه أمست بحاجة دائمة الى الارتباط بحلفاء للدفاع عن نفسها . وجعلت في الوقت

عينه من نفسها حليفاً مهيناً لأي عدو لألمانيا فقلصت بذلك مرونة الدبلوماسية الألمانية وسخنت وطيس أي أزمة تتعلق بألمانيا .

أما الشقاق الأوروبي الثاني بين امبراطورية النمسا - المجر والامبراطورية الروسية فقد نجم أيضاً عن الوحدة الألمانية . اذ طلب بسمارك لما تبوأ منصب رئيس الوزراء سنة ١٨٦٢ من السفير النمساوي ابلاغ امبراطوره باقتراح كان غريباً هو أن تنقل النمسا ، وهي عاصمة الامبراطورية الرومانية المقدسة ، مركزها من فيينا الى بودابست . لقد ظن السفير في هذه الفكرة استحالة عزائها ولما أعد تقريره الى فيينا الى ارهاق عصبي أصاب بسمارك . ومع ذلك لم يكن أمام النمسا التي اندحرت في صراع التفوق في ألمانيا غير العمل وفق اقتراح بسمارك . فغدت بودابست شريكاً مساوياً وأحياناً مسيطراً في المملكة الثنائية الجديدة .

لم يبق أمام الامبراطورية النمساوية - المجرية الجديدة بعد انفصالها عن ألمانيا من مكان تتوسع فيه غير البلقان . فهي اذ لم تشارك في حملات الاستعمار فيما وراء البحار ، تطلع قادتتها الى البلقان بما يضمه من سلافيين بمثابة الساحة الطبيعية للطموحات الجيوسياسية - اذا ما أرادوا السير خطى بخطى مع القوى العظمى . فكان مخاض اضطلاعها بهذه السياسة الخلاف مع روسيا .

كان مفروضاً أن يحذر الشعور العام قادة النمسا ضد إثارة الروح القومية للبلقان وضد اعتبار روسيا عدواً دائماً ، غير أن ذلك الشعور لم يكن واسعاً ادراكه في فيينا ، وأقل وجوداً في بودابست . وما حصل هو استفحال الروح القومية ، فواصل مجلس الوزراء في النمسا نهجه الكسول في الداخل وتصارعه

نوبات الهستيريا في سياسته الخارجية ، سائرة به الى سبيل العزلة المتزايدة منذ عهد مترنيخ .

لم يكن لألمانيا أية مصالح قومية في البلقان ، غير أنها وجدت مصلحة كبرى في الحفاظ على امبراطورية النمسا - المجر . فانهيار المملكة الثنائية له أن يخطر بافساد كامل سياسة بسمارك ، اذ كان سيسعى الكاثوليكيون الناطقون بالألمانية الى الانضمام الى المانيا معرضين بذلك للخطر هيمنة الجماعة البروتستانتية البروسية التي جاهد بسمارك من أجلها بعناد شديد . ثم ان تفكك الامبراطورية النمساوية سيحرم المانيا من اي حليف يمكن الاعتماد عليه . ومن الناحية الأخرى لم تساور بسمارك رغبة بتحدي روسيا برغم نزعته الى المحافظة على النمسا . لقد كان أحجة ربما استطاع احتجابه لعدة عقود ، بيد أنه ما استطاع حله قط .

ومما زاد الطين بلة أن الامبراطورية العثمانية كانت في طور تفكك بطيء مثيره صدامات متواصلة بين القوى الكبرى حول اقتسام الأسلاب . لقد قال بسمارك مرة أن جماعة اذا وجدت من خمسة لاعبين ، فالخير أن تقف في جانب الثلاثة . بيد أن المانيا احتاجت من بين القوى الكبرى الخمس التي ضمت معها انكلترا وفرنسا وروسيا والنمسا تحالفاً من روسيا والنمسا لتكون المجموعة الثلاثية بعد أن تميزت فرنسا بعداثتها وعاشت بريطانيا " عزلتها الرائعة " وسلكت روسيا سياسة متضاربة جراء صراعها مع النمسا . انه السياسي الذي امتلك قوة ارادة بسمارك ومهارته ولا أحد سواه بقادر أن يتصور هكذا قانون توازن ضعيف الرسوخ . وهكذا أضحت العلاقة الألمانية - الروسية بوابة السلام في أوروبا . ما كادت روسيا تلج الحلبة الدولية حتى حجزت لها موقعا دائماً بسرعة مذهلة .

ما كادت روسيا تثب من أطراف موسكو نحو وسط أوروبا ، وشواطئ المحيط الهادي ، و الى أواسط آسيا ، حتى استحال بحثها عن الأمن الى توسع لأجل التوسع . وهنا وصف قلم المؤرخ الروسي (فاسيلي كليوشفسكي) الحال : " لقد باتت تلك الحروب التي أشعلت فتيلها أصلاً أسباب دفاعية ، حروباً عدوانية استحوذت على قلوب ساسة موسكو بلاهوادة - أنها نهج متواصل لسياسة التوحيد التي انتهجتها السلالة الحاكمة القديمة (قبل أسرة رومانوف) ، أنه الصراع لضم الأقاليم الروسية التي لم تمت بأدنى صلة للدولة الموسكوفية " .

لقد غدت روسيا تهديداً متنامياً لميزان القوى في أوروبا بذات مقدار تهديدها لسيادة جيرانها المتاخمين لحدودها مترامية الأطراف . فقد دفعت حدودها لمسافات أبعد من عينيها غير آبهة بالمساحات الشاسعة التي مدت سلطانها اليها ، وهو فعل بدأ أساساً باعتباره تدبيراً دفاعياً شرع فيه الأمير (بونمكين) - المشهور بإنشاء قرى وهمية على طول ممرات " زارينا " - الى الاستيلاء على الكريما من أيدي السلطة التركية عام ١٧٧٦ على أساس معقول هو تحسين قدرة روسيا على الدفاع عن مملكتها . ومهما يكن من امر ، بات الأمن مع بداية عام ١٨٦٤ مرادفاً للتوسع المتواصل . وفي هذا عرف المستشار (الكسندر غورشاكوف) توسع روسيا في أواسط آسيا في اطار الالتزام الدائم لاسباغ الأمان على حدودها التي اندفعت الى الخارج بفعل زخم مطلق :

[لعل حالة روسيا في أواسط آسيا تضارع حالة جميع الدول المتحضرة التي اختلطت بالقبائل البدوية شبه المتوحشة المفتقرة الى أي تنظيم اجتماعي وطيد الأركان . وازاء ذلك ، تقتضي مصالح أمن الحدود والعلاقات التجارية

أن تتمتع الدولة الأكثر تحضراً بسلطة معينة على جيرانها ... وعليه يتحتم على الدولة أن تختار خيارها : فاما أن تتخلى عن مجهودها الدائب وتترك حدودها درنية للقلاقل المتواصلة ... أو أن تتقدم أكثر صوب قلب تلك الأراضي .. حيث تكمن الصعوبة القصوى في القدرة على التوقف عن التقدم [.

ما أكثر ما جالت هذه المقولة في أذهان المؤرخين يوم غزا الاتحاد السوفيتي أفغانستان عام ١٩٧٩ . ومن عجب أن يدعونا الحق الى الإشارة الى مساهمة الجهود والبطولة الروسية العظيمة في حفظ توازن القوى الأوروبي في المائتي عام المنصرمة . فلولا روسيا لكان أقرب الى اليقين أن ينجح نابليون وهتلر في بناء امبراطوريات كونية . ولعلها ماثلت (يانس) * حين أصبحت تهديداً لميزان القوى وفي عين الوقت أحد أركانه الأساسية ، لكنها ليست جزءاً كاملاً فيه . فروسيا في جل تاريخها لم تقبل الا الحدود التي فرضها عليها العالم الخارجي وبمضض . ومع هذا شهدت فترات سيما في الأربعين عاما التالية للحروب النابليونية ، لم تستفد فيها من قوتها الفتاكة ، بل نذرتها لحماية القيم المحافظة في أوروبا الوسطى والغربية .

لقد اتسمت مواقف روسيا حتى حين استجابت للشرعية بالسمة المرسالاتية ، ولذا فهي استعمارية - أكثر من مواقف البلاطات المحافظة الأخرى . فيوم عرف المحافظون الأوروبيون الغربيون أنفسهم في ضوء فلسفات ضبط النفس ، غداً القادة الروس أنفسهم ضمن لائحة جنود الحملات الصليبية . ولم

* يانس Janus : أحد الهة روما الأقدمين . كان حارس الأبواب ومشرف على مداخلها ومخارجها .

وعليه تمثل بوجهين كما كان هيكله في روما مفتوحاً زمن الحرب مغلقاً زمن السلم .

يفهم قياصرتها بالنظر لتحررهم من أي تحدٍ لشرعيتهم الا القليل عن الحركات الثورية سوى انها غير أخلاقية . وتسنى لهم أيضا أن يتسربلوا بلباس الشرعية لمد نفوذهم أكثر بعد أن نذروا أنفسهم لوحدة القيم المحافظة - حتى عهد حرب الكريميا في أقل تقدير - وهياؤوا أنفسهم أيضاً لمد نفوذهم واهيين (نيقولا الأول) لقب " جندرمة أوروبا " . فكتب (فريدريك فون جنتز) عن الكسندر الأول ولما كان الحلف المقدس في أقوى حالاته :

[ان الامبراطور الكسندر ، برغم كل الحماس والتعصب للذين أبداهما دوماً للحلف الأكبر ، السيد الذي بوسعه شق طريقه بيسر بمنأى عن ذلك الحلف ... فالحلف له مجرد وسيلة في الشؤون العامة يمارس بها نفوذه الذي هو أحد سمات طموحاته ... أما مصلحته في الحفاظ على النظام فهي ليست مثلما يصح القول على النمسا ، وبروسيا وانكلترا ، مصلحة قائمة على الضرورة أو الخوف ، بل هي مصلحة حرة ومحسوبة ، لا يتردد لو غدا قادراً أن يتنكر لكل شيء فيها فور ظهور نظام آخر يعرض عليه مغانم أدهم] .

اعتقد الروس كشأن الأمريكان باستثنائية مجتمعهم . ففي خضم مواجهة مجتمعات بدوية أو اقطاعية فقط ، خلع التوسع الروسي نحو أواسط آسيا على نفسه سمات التوسع الأمريكي غرباً ، كما ماثل التبرير الروسي لو اقتبسنا عبارة غورشاكوف - الطريقة التي أفصح فيها الأمريكان عن " قدرهم الجلي " ، غير أن روسيا كلما اقتربت من الهند ، تعاظمت شكوك بريطانيا حيالها ريثما قدم منتصف القرن التاسع عشر ليغدو التوسع الروسي في أواسط آسيا مشكلة من مشاكل السياسة الخارجية .

وتتمثل احدى السمات القليلة المشتركة بين التفرد الأمريكي والروسي في انفتاح حدودهما . اذ قام شعور أمريكا بالاستثنائية على مفهوم الحرية ، فيما نبع المفهوم الروسي من تجربة المعاناة الجماعية . وفي أمريكا حق لأي كان أن يقاسمها الايمان بقيمها ، فيما عاشت القيم الروسية الأمة الروسية لا سواها وكان جميع غير العناصر الروسية استثناءً . واذا أدى التفرد الأمريكي الى العزلة المشوبة ببعض الحملات الأخلاقية ، فقد أثار تفرد روسيا إيماناً بتقمصها ((مهمة)) قادتها على الغالب الى خوض مغامرات عسكرية .

هنا يقول القومي الروسي (ميخائيل كاتكوف) في وصفه الفرق بين القيم الغربية والروسية :

[العلاقات التعاقدية قطب الرحي لكل شيء هناك ، أما هنا فيقوم كل شيء على الايمان ، وما خلق هذا التناقض أصلاً هو الموقع الذي تبوأته الكنيسة في الغرب وفي الشرق ، فتواجدت هناك السلطة الأساسية الثنائية ، وبرزت هنا السلطة الانفرادية] .

ومن زاوية ثانية عزا الكتاب والمفكرون القوميون الروس والسلافيون تمييز هذه الغيرية المزعومة للأمة الروسية الى إيمانها الأرثوذكسي . وشرحها الروائي القومي الكبير (فيودور دوستويفسكي) في اطار التزام يفرض تحرير الشعوب السلافية من نير الحكم الأجنبي ، حتى ان دعت الضرورة الى تحدي مقاومة أوروبا الغربية بأسرها ، فكتب أثناء الحملة الروسية في البلقان عام ١٨٧٧ :

[سلو الشعب سلوا الجند ، لم انتفضوا ؟ لم هم للحرب سائرون وماذا من سرح وغاها ينشدون ؟ بصوت واحد سيجيون - هم لخدمة المسيح ذاهبون وللمضطهدين من اخوتهم محررون .. وسنرقب تكاتفهم ونصون حريتهم واستقلالهم ، حتى لو وقفنا بوجه أوروبا قاطبة] .

لم تر روسيا في نفسها ، بخلاف دول أوروبا الغربية التي تراوحت نظرة روسيا اليها بين الاعجاب والاحتقار والحسد ، أمة ، بل هي قضية أبعد من المعايير الجيوسياسية ، خلقها الايمان ، ووحدها السلاح . ولم يقصر دوستوفسكي دور روسيا على تحرير السلافيين ، بل مراقبة انصهارهم في بودقة واحدة - وهو مفهوم اجتماعي سرعان ما تحول الى الهيمنة . فكانت روسيا (روما الثالثة) بنظر كاتكوف :

[لئن القيصر الروسي أكبر من كونه حفيد اسلافه ، فهو وريث قياصرة روما الشرقية ، ووريث الكنيسة ومجالسها التي أرست عقيدة الايمان المسيحي نفسها] .

وبعد الثورة ، تحول الشعور العاطفي بتقمص دور الرسالة الى ((الشيوعية العالمية)) . من هنا نجد أن التناقض الذي ارتسم على سفر تاريخ روسيا تمثل في التضارب المستمر بين الاندفاع ((الرسالي)) والشعور المرير بانعدام الأمان . فقد أثار هذا التضارب في ذروته خوفاً من انفجار الامبراطورية داخلياً ما لم تتوسع خارجياً . وعليه لما جعلت روسيا من نفسها المهماز الرئيسي في عملية تقسيم بولندا ، فانما فعلت ذلك جزئياً لأسباب ارتبطت بأمنها وجزئياً لتتماشى مع

أسلوب الاحتواء في القرن الثامن عشر . وبعد انسلاخ قرن اكتسب ذلك الغزو أهمية بحد ذاته . ففي عام ١٨٦٩ كتب (روتسلاف اندريفيش فادييف) وهو ضابط مؤيد للسلافيين ، في مقال مؤثر موسوم بـ " رأي في المسألة الشرقية " ، أن على روسيا أن مواصلة السير نحو الغرب لحماية فتوحاتها وأضاف

[كان التحرك التاريخي الروسي من الدنيبر الى الفستولا (تقسيم بولندا) اعلان حرب على أوروبا ، تلك الحرب التي قطعت من أوروبا جزءاً ليس لها صلة به . فوقفت روسيا الآن في وسط خطوط العدو - وليس هذا الحال بدائم : فعليها أن تدفع العدو بعيداً عنها ، أو أن تتخلى عن موقعها ... أو ان تمد نفوذها السابق الى الادرياتيكي أو تتقهقر ثانية وراء الدنيبر] .

اني لا أرى كبير فرق بين تحليل فادييف وتحليل (جورج كينان) الذي أجراه في الجانب الآخر من خط التقسيم ، عندما أعد مقاله الفصلي عن جذور التصرفات السوفيتية . والذي تكهن فيه أن الاتحاد السوفيتي سينفجر وينهار داخلياً بمجرد أن يفشل في نشاطاته التوسعية .

لم تلق نظرة روسيا في التباهي بنفسها هوى مماثلاً في قلب العالم الخارجي الا قليلاً . فهي لم تطفق برغم انجازاتها الرائعة في الأدب والموسيقى بؤرة جذب ثقافي لشعوب المناطق المفتوحة ، مقارنة مع البلدان الأم لعدد من الامبراطوريات الاستعمارية . ولم ترق الامبراطورية الروسية الى مستوى (نموذج) يحتذى سواء في عيون مجتمعات أخرى أم في عيون أعراقها الداخلية . وهي لم يرها العالم

الخارجي قوة جبارة - يكتنفها الغموض ، وتجسد حضوراً توسعياً يتوجب الخوف منه واحتواؤه ، أما بالتعاون أو المواجهة .

لقد حاول مترنيخ السير في طريق التعاون وقد نجح في ذلك لفترة جيل واحد . بيد أن القضايا الأيديولوجية الكبرى للنصف الأول من القرن التاسع عشر فقدت قوتها التوحيدية بعد توحيد المانيا وإيطاليا . فلم تعد (القومية) و (الجمهورية الثورية) تشكل تهديدا للنظام الأوروبي بعد ان غدت القومية هي المبدأ التنظيمي المهيمن ومعها تضاءلت حاجة أمتية روسيا وبروسيا والنمسا مجتمعة الى التعاضد سوية في اطار دفاع مشترك عن الشرعية .

آنس مترنيخ في نفسه المقدرة على ارساء أسس ما يشبه (حكومة أوروبية) سيما وقد ظن حكام أوروبا في وحدتهم الأيديولوجية متراسا منيعا بوجه الثورة . غير أن سبعينيات القرن التاسع عشر شهدت تعاظم الخوف من الثورة أو أن الحكومات المختلفة آمنت بقدرتها على هزيمة الثورة دونما معونة خارجية . واذ مرت فترة جيلين لحد الآن على اعدام لويس السادس عشر ، هيمنت الثورات الليبرالية لعام ١٨٤٨ ، فاذا بفرنسا برغم جمهوريتها قد فتر فيها حماس الهداية . وليس هناك اليوم من قيد أيديولوجي يكبل الصراع حامي الوطيس دوماً بين روسيا والنمسا حول البلقان ، أو بين المانيا وفرنسا حول الألزاس - اللورين . واذا ما تطلعت القوى العظمى الواحدة للأخرى ، أضحت ي تجدد في من ترى شريكة لها في قضية مشتركة ، بل خصماً خطراً وحتى أبدياً . وبذا علت المواجهة لتغدو الأسلوب الدبلوماسي القياسي .

أتى حين من الدهر عملت فيه بريطانيا العظمى على كبح جماح القوى الأخرى لما تولت دور (أداة) التوازن الأوروبي . وحتى الآن ما برحت بريطانيا العظمى الوحيدة من بين جميع البلدان الأوروبية الكبرى في وضع يتيح لها القيام بدبلوماسية ترمع تحقيق توازن في القوى من غير ان تتأثر بالعداءات أو الأحقاد تجاه أية قوة أخرى . غير أن الحيرة انتابتها عند تقييمها وجسها خطورة التهديد المركزي ، واذن لن تستعيد قدرتها على ذلك لعقود عدد .

لقد تبدل جذرياً ميزان قوى مؤتمر فيينا الذي اعتادت عليه بريطانيا العظمى . اذ انطلقت المانيا الموحدة تستجمع قواها للسيطرة بمفردها على أسر أوروبا - وهو الأمر الذي دوما ما قاومته بريطانيا العظمى في السابق . ومع هذا لم ير حل زعماء بريطانيا - ما خلا دزرائيلي - سبباً لمقاومة تعاضد قومي في أوروبا الوسطى صفق له ساسة بريطانيا عقوداً عدة ، لا سيما حين جاء أوج هذا التعاضد نتيجة لحرب كانت فرنسا فيها هي المعتدي من الناحية الفنية .

ساعدت سياسة بريطانيا العظمى في العزلة الرائعة منذ أن فصل (كاتنغ) بريطانيا عن نظام مترنيخ قبل أربعين عاماً ، في لعب دور حامي التوازن بعد أن خلت الساحة من بلد بوسعه الامساك بزمام القارة بمفرده . فان تمتعت المانيا بعد توحيدها بتلك القابلية فهي انما بلغت ذلك بفضل تنمية اقليمها القومي لا عبر الفتوحات ، لكنها الطريقة البريطانية التي تنطوي على التدخل فقط حين يتعرض ميزان القوى لهجوم فعلي ، وليس التدخل استناداً الى احتمالية حصول ذلك الهجوم . اقتضى الأمر عقوداً من الزمن لتظهر معالم التهديد الألماني الأوروبي ، فقد تركز اهتمام بريطانيا العظمى فيما تبقى من القرن على فرنسا التي اصطدمت

أطماعها الاستعمارية بأطماع بريطانيا العظمى وخاصة في مصر ، بالاندفاع الروسي نحو المضائق ، وفارس والهند ومن ثم نحو الصين . وما كل تلك الا قضايا تعلقت بالمستعمرات . وفيما يتعلق بالدبلوماسية الأوروبية التي صنعت أزمات القرن العشرين وحروبه ، واصلت بريطانيا العظمى ممارسة سياستها القائمة على العزلة الرائعة .

لقد تربع بسمارك ، لذلك ، على عرش الدبلوماسية الأوروبية حتى أقصى من منصبه سنة ١٨٩٠ ، هو قد نشد السلام للامبراطورية الألمانية حديثة النشأة ، وسعى لتحاكي مواجهة أية دولة أخرى . لكنه التقى مهمة عسيرة التحقيق وعرة المسالك . في غياب الالتزام الأخلاقي بين دول أوروبا ، الأمر الذي اضطره الى الابقاء على روسيا والنمسا خارج معسكر عدوته فرنسا أن رد التحديات النمساوية لأهداف روسيا المشروعة ومحاولته الحيلولة دون اضعاف روسيا لشأن الامبراطورية النمساوية - المجرية . وهو قد احتاج الى علاقات قوية مع روسيا دونما اثاره حفيظة بريطانيا التي كانت ترقب بعين فاحصة مخططات روسيا في القسطنطينية والهند . لكن فذا عبقرياً مثل بسمارك كان سيعجز عن موازنة هكذا ميزان شديد القلق أبد الدهر ، فالضغوطات المتنامية على النظام الدولي أضحت أصعب من توجيهها يوماً بعد آخر . ومع ذلك نهج بسمارك في العشرين سنة تقريباً من حكمه المانيا السياسة الواقعية التي وعظ بها باعتدال وأناة لم يختل معها ميزان القوى بتاتا .

كانت غاية بسمارك ألا يعطي أية قوة أخرى - عدا فرنسا اللدودة - مبرراً للانخراط في حلف ضد المانيا . وسعى بعد أن تنبأ " اكفاء " المانيا الموحدة

وانتفاء حاجتها لمزيد من أطماعها الاقليمية الى طمأنة روسيا بغياب المصالح الألمانية في البلقان لقوله في البلقان لا تستحق التضحية بعظم مقاتل (بومراني) . وتحاشى واضعاً بريطانيا العظمى في حساباته القيام بأي تحد في القارة من شأنه إثارة مخاوف بريطانيا حيال التوازن الأوروبي ومبقياً بذلك على ألمانيا خارج حلبة السباق الاستعماري . لقد أجاب على مسألة انغماس ألمانيا في حلقة الاستعمار : " هنا روسيا وهناك فرنسا ، ونحن هنا بينهما ، فلك خريطتي لأفريقيا " - وتلك كانت نصيحة اضطرته ضرورات السياسة الداخلية بعدئذ الى تعديلها .

ما كانت طمأنة القوى الخارجية بأمر كاف على أية حال . فالشيء الذي اعتورت ألمانيا حاجة اليه هو عقد حلف مع كل من روسيا والنمسا وان بدا غير ممكن للوهلة الأولى . ومع ذلك صنع بسمارك ذلك الحلف عام ١٨٧٣ وهو ما أطلق عليه (عصبة الأباطرة الثلاثة) ، حتى لاح الحلف بعد اعلان وحدة البلاطات المحافظة الثلاثة صفقة ضخمة من طراز حلف مترنيخ المقدس . فهل اعتزى بسمارك ولع مفاجيء بنظام مترنيخ الذي بذل الغالي والنفيس لتقويضه ؟ لقد تغيرت الأزمان بشدة نتيجة لانتصارات بسمارك . فعلى الرغم من تعاهد ألمانيا وروسيا والنمسا وفق أسلوب مترنيخي صادق على التعاون في قمع النزعات التخريبية داخل هذه الدول ، لم يعد المقت المشترك للراديكاليين السياسيين يشد البلاطات الأوروبية الشرقية واحداً للآخر - والسبب الرئيسي يعود الى وثوقها بامكانياتها على سحق الاضطرابات الداخلية - دونما حاجة الى مساعدة خارجية .

وفوق هذا ، خسر بسمارك أوراقه القوية المناصرة للسلطة الشرعية . فقد علم القاصي والداني بمواقفه الخفية برغم عدم نشر مراسلاته مع جرلاش . وهو اذ

كان مؤيداً للسياسة الواقعية طيلة حياته العامة ، قد أخفق في أن يجعل من نفسه مكرسة للشرعية أمراً معقولاً بين عشية وضحاها . فقد سمت الخصومة الجيوسياسية المتزايدة المرارة بين روسيا والنمسا على وحدة الممالك المحافظة ، وكلاهما تطلعت متلهفة الى الاسلاب البلقانية المتبقية من الامبراطورية التركية المنهارة . كما حضت النزعة التوسعية السلافية عتيقة الطراز على سياسة روسية مغامرة في البلقان ، وتمخض الخوف المجرد عن مواقف مماثلة في صفوف الامبراطورية النمساوية - المجرية . فان كان الامبراطور الألماني مرتبطاً بحلف على الورق مع المملكتين المحافظتين في روسيا والنمسا ، ظهرت هاتان الامبراطوريتان شديداً الخصومة ومريرتا العداء احدهما للأخرى . وهنا شيء أن يظل بسمارك وبسبب عبء التعامل مع شريكين رأى كل منهما الآخر تهديداً أبدياً قاتل المضع ولنظامه التحالفي أن يتمزق لما تبقى من أيام حكمه .

لقد استقى بسمارك درسا من (عصبة الأباطرة الثلاثة) الأولى أنه لم يعد بقادر على السيطرة على القوى التي نزع فتيلها بالرضوخ الى مبادئ روسيا والنمسا الداخلية . ولذا كان عليه الاحتيال لأمرها عن طريق التأكيد على القوة والمصلحة الشخصية .

بزغ حادثان أشار كلاهما الى صيرورة السياسة الواقعية الاتجاه البارز لهذه الحقبة . جاء الأول عام ١٨٧٥ متلبسا مظهر (شبه أزمة) وكان ترويعاً بالحرب ناجحاً أثاره مقال افتتاحي في صحيفة المانية رائدة حمل عنوان " هل الحرب وشيكة ؟ " وقد أعد رداً على زيادة الانفاق العسكري الفرنسي وشراء أعداد كبيرة من الخيول للمدفعية الفرنسية . والاحتمال شديد أن بسمارك وراء هذا

التزويج بالحرب مجرد من الرغبة بالذهاب أبعد من ذلك ، لأسباب منها غياب التعبئة الجزئية في المانيا أو تحركات قوات تحمل تهديداً .

يبدو أن الجسارة في التصدي لتهديد غير موجود أسلوب سهل لتعزيز مكانة البلد . اذ خلقت الدبلوماسية الفرنسية الذكية انطباعاً عن تخطيط المانيا لهجوم استباقي حين حبكت وزارة الخارجية الفرنسية قصة تفيد أن القيصر الروسي أشار في محادثته له مع السفير الفرنسي أنه سيدعم فرنسا لو نشب اشتباك فرنسي - الماني . هنا دبت الشكوك في قلب بريطانيا الحساسة أصلاً من أي تهديد ينجم عن ارتقاء بلد واحد يفرض هيمنته على القارة . وعليه املى رئيس الوزراء دزرائيلي على وزير خارجيته (اللورد ديربي) ابلاغ المستشار الروسي غورشاكوف فكرة اضافة برلين :

[يفرض الانطباع لدي أن نقوم بتحركات منسقة للحفاظ على سلم أوروبا مثلما فعل بالمرستون يوم قارع فرنسا وطرده المصريين من روسيا . ولربما عقدنا ائتلافاً مع روسيا ، وقد تستدعى قوى أخرى كالنمسا أو حتى ايطاليا للانضمام اليه] .

ينم هذا القول عن إيماءة دزرائيلي الشديد التخوف من أطماع الامبراطورية الروسية بعقد ائتلاف انكلو-روسي ، وهو ما ينطوي على جديته في التعامل مع أفق بروز هيمنة المانية على أوروبا الغربية . غير أن التزويج بالحرب تلاشى مثلما انتشر بسرعة ، وعندئذ انضم مشروع دزرائيلي . أما بسمارك فقد كان حاذقاً في عدم اثارة رية بريطانيا الهاجعة بالرغم من جهله بتفاصيل مناورة دزرائيلي .

تجلى أن هذه الأزمة كما صرح جورج كينان أقل بكثير من الضجة التي أثارت حولها . فلم تعتبر بسمارك الرغبة بشن الحرب عاجلاً بعد اذلال فرنسا ، برغم أنه ترك فرنسا غير معترض تتوقع قيامه بذلك لو اضطره الحال لذلك . ولم يكن القيصر الكسندر الثاني في أمر لضمان أمن فرنسا الجمهورية ، حتى وإن أوما لبسمارك وجود هكذا خيار . واذن خضع درزائيلي آنذاك لايحاءات شيء وهمي . ومن هنا أدرك بسمارك في ضوء ما رآه من القلق البريطاني والمناورات الفرنسية والغموض الروسي ، ان السياسة الفعالة وحدها القادرة على احباط عملية تشكيل حلف سيفضي بعد جيل واحد الى (الحلف الثلاثي) الموجه ضد المانيا .

فيما كانت الواقعة سمة الأزمة الثانية ، واتخذت لبوس أزمة بلقانية أخرى كشفت أيضاً عجز الضوابط الفلسفية والأيدولوجية عن لم شمل عصابة الأباطرة الثلاثة بوجه التضارب الداخلي للمصالح القومية . وستناول السطور التالية هذه الأزمة بشيء من التفصيل لأنها عرت الصراع الذي أفضى في الخاتمة الى تقويض أركان نظام بسمارك الأوروبي وأغرق أوروبا في جحيم الحرب العالمية الأولى .

اذ تصدرت المسألة الشرقية الهاجعة منذ حرب الكريميا ، جدول الأعمال الدولي مرة أخرى في سلسلة من الملابس بالغة التعقيد . أمسى ممكناً فيها أن يثير مجرد حادث عرضي أزمة ، فتلك روسيا تسلط تهديداً والى حيث تبعث بريطانيا العظمى بالبحرية الملكية . وآنذاك ستحتل روسيا جزءاً من البلقان العثماني بمثابة رهينة ، وعندئذ تهدد بريطانيا بشن حرب ، وستبدأ المفاوضات وستخفف فيها روسيا مطالبها ، وفي أية نقطة حساسة يمكن أن يتفجر الموقف برمته .

ففي عام ١٨٧٦ ، انتفض البلغاريون الرازحون تحت سطوة الحكم التركي عدة قرون ، ثم انضمت اليهم شعوب بلقانية أخرى . وهنا عاجلت تركيا المشكلة بقسوة وحشية ، فيما هددت روسيا التي هيمنت عليها العواطف السلافية بالتدخل .

جسدت هذه الاستجابة الروسية أمام انظار لندن مشهد السيطرة الروسية المعتاد الى المضائق . لقد استلهم ساسة بريطانيا منذ عهد (كاتنغ) مبدأ أن نجاح روسيا في السيطرة على السيطرة على المضائق يعني هيمنتها على حوض البحر المتوسط الشرقي والشرق الأدنى ، وبذلك ستهدد موقع بريطانيا في مصر . واستناداً للحكمة البريطانية التقليدية ، ينبغي المحافظة على الامبراطورية العثمانية برغم ضعفها لا انسانيته حتى وأن تطلب ، الأمر المخاطرة بحرب مع روسيا .

لقد اكتمل طوق الورطة التي وجد بسمارك نفسه فيها ، فقد أمسى ممكناً أن يحدو أي توغل روسي له أن يثير رد الفعل العسكري البريطاني ، بالنمسا الى ولوج ساحة الاشتباك . وان وجدت المانيا نفسها أمام بد للاختيار بين النمسا وروسيا فلسوف تتحطم سياسة بسمارك الخارجية مع عصبة الأباطرة الثلاثة . وأنى كان الذي حدث ، واجه بسمارك خطر معاداة النمسا أو روسيا ، ومعها الاحتمالية القائمة أن يجلب على نفسه حنق جميع الأطراف لو اتخذ موقفاً محايداً ، فأدلى أمام الرايشستاغ عام ١٨٧٨ بقوله : " كان دأبنا ازاء الانشقاق في الآراء بين النمسا وروسيا أن نتحاشى تشكيل غالبية من طرفين ضد طرف واحد بالوقوف بجانب أحد الطرفين " .

وما هذا الاعتدال الا أسلوب بسمارك التقليدي برغم أنه كشف النقاب عن تفاقم معضلة بعد أن انحلت الأزمة . كان على بسمارك أولاً أن يسعى لتقوية روابط عصابة الأباطرة الثلاثة عن طريق تطوير موقع مشترك . لقد صادف الأباطرة الثلاثة عام ١٨٧٦ على ما سمي (مذكرة برلين) التي حذرت تركيا من الاستمرار باضطهاد البلقانيين . وكان جلياً أنها أوحى بواسطة نصوص فيها احتمال تدخل روسيا في البلقان نيابة عن أوروبا ، وهو ما يشبه لحد كبير ما قرره مؤتمرات مترنيخ في فيرنا ، ولايباخ ، وتروبو التي خصصت قوة أوروبية لتنفيذ قراراتها .

يبد أن هناك فرقاً شاسعاً بين تبني تصرف معين آنذاك ، وتنفيذه اليوم . ففي عهد مترنيخ كان (كاستلريغ) ، وزير خارجية بريطانيا ، ميال للتدخل باسم الحلف المقدس حتى ان رفضت بريطانيا العظمى المشاركة فيه . أما الآن فأضحى دزرائيلي رئيساً للوزراء ، وفسر مذكرة برلين بأنها الخطوة الأولى نحو تعرية الامبراطورية العثمانية لابعاد بريطانيا العظمى . وهذا ما يشبه كثيراً الهيمنة الأوروبية التي قاومتها بريطانيا العظمى قروناً عدداً . فجأ دزرائيلي بالشكوى الى (شوفالوف) - السفير الروسي في لندن : " عوملت انكلترا كأنها (مونتغرو) أو البوسنة " ، كما كتب يقول لمراسلته الليدي برادفورد :

[ليس ثمة توازن وان لم نطلق في طريقنا للعمل مع القوى الشمالية الثلاث ، فستعمل من غيرنا وذلك ما لا يتلاءم ودولة مثل انكلترا] .

واذا ما أخذنا الوحدة التي ستجسدها سانت بطرسبرغ وبرلين وفينا ، سيكون الأمر جد عصي على بريطانيا العظمى أن تقاوم ما تتوصل اليه تلك

القوى . فبدا أن دزرائيلي لم ير مناصاً سوى الانضمام للبلاطات الشمالية بينما اجتاحت روسيا تركيا .

وعلى أية حال ، ارتأى دزرائيلي وفقاً للتقليد (بالمرستوني) استعراض العضلة البريطانية . فحرك البحرية الملكية الى شرقي المتوسط واجاش عواطفه مع الأتراك - ضامناً برهنة الأتراك عناديتهم وساعياً أنى كان سبيله الى اخراج الخلافات الكامنة لدى عصبة الأباطرة الثلاثة الى الملأ . بل أعلن للملكة فكتوريا بأسلوب لا سابق له في التواضع الجرم انه قوض أركان عصبة الأباطرة الثلاثة فقد ظن أن " العصبة ميتة اخر المطاف كما مات الثالث الروماني " .

كان دزرائيلي احد أقوى وأكثر الشخصيات تفرداً وغبابة من التي تبوأَت السلطة البريطانية . فقد هلل مبتهجاً ساعة خبرتسميته رئيساً للوزراء عام ١٨٦٨ " مرحى ! مرحى ! ها قد تربعت على قمة القطب المنزلق ! " . وعلى عكس قوله هذا ، كتب دزرائيلي حين دعي خصمه اللدود (وليام ايوارت غلادستون) الى خلافته السنة نفسها ، وصفاً مسهباً لانعكاسات مسؤوليات السلطة وواجباته المقدسة تجاه الله التي تضمنت التضرع لينعم عليه القادر بروح الجلد والتحمل للقيام بالمسؤوليات الجسام لمنصب رئيس الوزراء .

يتبين من سجايا الرجلين العظميين اللذين أمسكا بمقادير السياسة البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، طبيعتهما المتناقضتان : فكان دزرائيلي مخادعاً ، فطناً ومتقلب الأحوال ، فيما اتصف غلادستون بكونه متعلماً وورعاً وقوراً وجلداً . وما هو بتناقض ضئيل الشأن أن ينجب الحزب المحافظ الفكتوري

الذي ضم كبار ملاكي الأراضي والأسر الأرستقراطية الانغليكانية هذا المغامر اليهودي اللامع ، وان يلد حزب المنضمين الأصليين الى واجهة المسرح العالمي هذا المنشق اللبابي . فقبله لم يرتق أي يهودي هذا الشأن في السياسة البريطانية ، وما كاد ينقضي قرن واحد حتى أتى المحافظون مرة أخرى وليس حزب العمل التقدمي الخجول بـ (.نمارغريت تاتشر) الى سدة الحكم - تلك ابنة بائع الخضروات التي أثبتت أنها قائد مرموق آخر وهي أول أنثى بريطانية تصبح رئيسة للوزراء .

أما دزرائيلي فلم يكن بالسيرة الفذة . واذ غدت الرواية شبابه ، غدا عضواً في (جماعة الأدب) منه صانع سياسة ، وكان الأرجح لها انتهاء حياته كاتباً مرموقاً لامعاً ومحاوراً محافظاً أكثر من صيرورته احدى الشخصيات السياسية الرשמية البريطانية في القرن التاسع عشر . وآمن مثل بسمارك بتوسيع مدى التصويت الى الرجل العادي ، لظنه أن الطبقات المتوسطة في انكلترا ستصوت لصالح (المحافظين) .

لقد نادى دزرائيلي بصفته زعيماً محافظاً بنمط جديد من الاستعمار يختلف عن التوسع التجاري الأساسي الذي مارسته بريطانيا العظمى منذ القرن السابع عشر - والذي قيل فيه أنه شيد امبراطورية في نوبة جنون . فالامبراطورية كما يراها دزرائيلي ليست ضرورة اقتصادية بل هي ضرورة روحية وركناً أساسياً لعظمة بلاده ، حتى قال في هذا كلمته الشهيرة في (كريستال بالاس) عام ١٨٧٢ : " ليس الأمر هيناً ، انهما أمران . اما الاكتفاء بانكلترا سعيدة منصهرة يوماً بعد آخر في بودقة المباديء القارية ومتهيئة لمصيرها المحتوم ، أو أن ترون أنفسكم في بلاد عظيمة - امبراطورية - بلاد يتشامخ أبناؤكم فيها يوم يكبرون ،

يوم يتسلقون المناصب العلى ، ويوم ينعمون لا باحترام أهليهم فحسب ، بل ومن يقطن المعمورة بأسرها ، بل ويحظون باحترام " .

كان أقرب الى اليقين أن يعارض دزرائيلي وقد سكنت عقله كهذه القناعات التهديد الروسي للامبراطورية العثمانية ، وما كان ليقبل باسم التوازن الأوروبي توصيات عصبة الأباطرة الثلاثة ، واذا بلغ الحديث الامبراطورية البريطانية ، فبأسرها سيقف العقبة الكأداء أمام روسيا بصفتها فارضة الأجماع الأوروبي على الطرق المؤدية الى القسطنطينية . لقد شاعت أبان القرن التاسع عشر فكرة صيرورة روسيا التهديد الرئيسي لموقع بريطانيا العظمى في العالم . اذ رأت بريطانيا أن مصالحها الخارجية وقعت تحت تهديد حركة كماشة روسية موجه أحد طرفيها الى القسطنطينية والآخر الى الهند عبر وسط آسيا ، ناهيك عن تطوير روسيا أساليب غزو باتت نمطية أثناء مسيرها التوسعي بوسط آسيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وهنا دوماً ما كان كبش الفداء بعيداً عن مركز الشؤون العالمية لا يدرك الذي يجري في دهاليزه على نحو دقيق الاحفنة من رجالات الغرب . فأبوا الى الذي عليه جبلوا أن القيصر رجل الاحسان وهم أتباعه المولعون بالقتال فأحالوا البعد والارتباك الى أدوات بيد الدبلوماسية الروسية .

انها بريطانيا لا سواها من بين القوى الأوروبية التي أشغلت نفسها بوسط آسيا . لقد تولى المستشار الأمير (الكسندر غورشاكوف) بعد توغل التوسع الروسي أكثر الى الجنوب باتجاه الهند ، الرد على احتجاجات لندن غير عالم كعادته بالذي تفعله الجيوش الروسية . ورأى اللورد (أوغسطس لوفتوس)

سفير بريطانيا في سانت بطرسبرغ أن الضغط الروسي على الهند " لم يكن من بنات قرارات القيصر برغم حقيقته ملكاً مستبداً ، بل هو عاقبة الدور الطاغى الذي لعبته الادارة العسكرية . فالجيش الجرار اذا ما أريد له الحفاظ ، تطلب له واجباً وان طفق نظام الغزو ، كما في وسط آسيا ، لأفضى غزو اقليم ما الى جادة غزو آخر ، وعندئذ أضحت صعوبة الأمر محطة التوقف " . من جانب آخر ، لم يأبه مجلس الوزراء البريطاني كثيراً لأمر ان كان مرد التهديد الروسي للهند زحمها الاندفاعي أم نية الاستعمار المبيتة .

ومرة بعد أخرى يعاود ذات النموذج ظهوراً . فواترت القوات الروسية تتوغلها أعمق نحو قلب وسط آسيا عاماً بعد آخر . وما برحت بريطانيا العظمى تطلب الايضاح لتسمع شتى أنواع التأكيدات أن القيصر لا يرغب بضم متر مربع واحد من الأرض . كان لهذه الكلمات البلسم بادىء الأمر مفعولها التهديتي ، بيد أن تقدماً روسياً آخر سيميط اللثام عن حقيقة سابقة . فبعد أن احتل الجيش الروسي ، على سبيل الذكر ، سمرقند (المسماة اليوم أوزبكستان) في آيار ١٨٦٨ ، أخير غورشاكوف السفير البريطاني السير (أندرو بوشانان) : " ان الحكومة الروسية ليست براغبة وحسب عن احتلال تلك المدينة ، بل هي شديدة الأسف لما حدث وأنه لعل يقين أنها ستعاد لأهلها في خاتمة المطاف " . ومن نافلة القول ان ظلت سمرقند خاضعة للسيادة الروسية حتى انهيار الاتحاد السوفيتي بعد أكثر من قرن .

أعيدت ذات الكرة عام ١٨٧٢ على بعد بضعة مئات الأميال نحو الجنوب الشرقي حيال اماره (خيفا) على حدود أفغانستان اليوم ، وفيها أرسل القيصر

معاونه (الكونت شوفالوف) الى لندن وطمأنتها بغياب النية الروسية ضم اقليم اضافي في وسط آسيا : [ما الأمر مقتصر على استبعاد الامبراطور غاية الاستحواذ على خيفا ، بل أن الأوامر الصارمة صدرت لمنع ذلك ، ومعها التوجيهات بالا تؤدي الشروط المفروضة هناك بأية حال الى احتلال مطول لخيفا] .

ثم ندر القول بهذه التوكيدات حين بلغ الأسماع أن الجنرال الروسي (كوفمان) قد سحق خيفا وفرض عليها معاهدة كانت النقيض الدرامي لتأكيدات شوفالوف .

وفي عام ١٨٧٥ ولجت روسيا ذات الطريق في ابتلاع اماره (كوكاند) المتاخمة لحدود أفغانستان . وفي هذه المرة شعر المستشار غورشاكوف بحاجة الى تمييز الفجوة بين تأكيدات روسيا وأفعالها . فأبتدع تمييزاً لا سابق له بين التأكيدات أحادية الجانب (والتي لا تملك ، حسب رأيه ، قوة الزام) ، وبين التعهدات الثنائية الرسمية . وكتب : " يبدو أن مجلس الوزراء في لندن قد تأكد له من خلال آرائنا التي أخبرناهم بها ودياً وفورياً والمتعلقة بوسط آسيا ، سيما تصميمنا الجاد على عدم مواصلة سياسة الفتح أو الضم ، أننا قد ربطنا أنفسنا بتعهدات جلية تجاهه بخصوص هذه المسألة " : ومعنى آخر أن روسيا قد أصرت على اطلاق يدها في وسط آسيا ورسم حدودها بنفسها ، وأنها لن تكبل ذاتها حتى بالتأكيدات التي تطلقها هي .

كان دزرائيلي أبعد من السماح لمثل هذه الأساليب أن يعاد ممارستها في محاولات الاقتراب الى القسطنطينية . وعليه منح الأتراك العثمانيين زحماً لرفض

مذكرة برلين ومواصلة النهب في البلقان . بيد أن دزرائيلي وقع تحت مطرقة الضغوط الداخلية القاسية برغم هذا الخزم البريطاني . فأسفرت وحشية الأتراك عن قلب الرأي العام البريطاني ضدهم ، وما فتأ غلادستون ضد لا أخلاقية سياسة دزرائيلي الخارجية . هنا أدرك دزرائيلي الى حتمية (بروتوكول لندن) عام ١٨٧٧ الذي انضم فيه الى البلاطات الشمالية الثلاثة في مناشدتها تركيا الكف عن مذابحها في البلقان واصلاح سياستها في المنطقة . فيما آمن السلطان من ناحيته أن دزرائيلي واقف في صفه مهما كان نوع المطالب الرسمية ، وهكذا رفض هذه الوثيقة . فكان رد روسيا اعلان الحرب .

بدت روسيا للوهلة الأولى كأنها رجحت اللعبة الدبلوماسية . ليس لمجرد أنها نالت تأييد البلاطين الشماليين ، بل وتأييد فرنسا أيضا ، ناهيك عن كسبها الرأي العام البريطاني . وهنا وجد دزرائيلي يديه مغلولتين ، فشن الحرب نيابة عن تركيا ربما قوض أركان حكومته .

غير أن القادة الروس تجاوزوا في خطاهم وحدهم كما هود ديدنهم في كثير من الأزمات السابقة . فقد وصلت القوات الروسية الى بوابات القسطنطينية يقودها الدبلوماسي اللامع والجنرال المتهور (نيقولا أغناتيف) . وحيال ذلك شرعت النمسا تعيد النظر بدعمها للحملة الروسية . وحرك دزرائيلي سفنه الحربية نحو الدردنيل . والى هنا هال اغناتيف أوروبا بأسرها ساعة أعلن بنود معاهدة (سان ستيفانو) التي ستذهب عن تركيا قوتها وتشكل " بلغاريا الكبيرة " . فسرى الاعتقاد القوي أن روسيا من سيهيمن على هذه الدولة الموسعة الممتدة حتى البحر المتوسط .

ان عودة الى صفحات التاريخ وتحديدًا الى ما بعد عام ١٨١٥ وسنجد أن الحكمة التقليدية الأوروبية قد رأت أن مصير الامبراطورية العثمانية لا تفره الا الأسرة الأوروبية لا قوة واحدة وآخر تلك القوى هي روسيا . هنا أثارت معاهدة سان ستيفانو جميع احتمالات سيطرة روسيا على المضائق ، وهو ما لا تطيق حياله بريطانيا العظمى صبراً ومعه سيطرة روسيا على السلاف البلقانيين وهو ما لا تقوى عليه النمسا حالياً . وعليه أعلنت بريطانيا العظمى وامبراطورية النمسا - المجر أن المعاهدة لا يمكن القبول بها .

وعلى حين غرة ، لم يعد دزرائيلي أسير نفسه . اذ رأى في الميدان . القادة الروس تحركاته نذير شؤم لعودة ائتلاف حرب الكريما . وساعة أصدر وزير الخارجية البريطاني سالزبري مذكرته الشهيرة في نيسان ١٨٧٨ التي أوضح فيها أسباب وجوب تعديل معاهدة سان ستيفانو ، وافقه الصيغة حتى (شوفالوف) السفير الروسي في لندن وخصم أغناتيف لردح طويل من الزمن . وهددت بريطانيا بشن حرب اذا تحركت روسيا نحو القسطنطينية ، فيما توعدت النمسا بالحرب حول طريقة اقتسام الغنائم في البلقان .

وهكذا أيضا باتت عصبة الأباطرة الثلاثة التي أنشأها بسمارك قاب قوسين أو أدنى من الانهيار . فما برح الحذر الشديد حتى هذه اللحظة سبيل بسمارك . فقد اقترح غورشاكوف على بسمارك عام ١٨٧٦ أي قبل سنة من تحرك الجيوش الروسية الى تركيا " من أجل القضية الأرثوذكسية والسلافية " أن يستضيف الألمان مؤتمراً لتسوية أزمة البلقان . هي فرصة لو سنحت أمام مترنيخ أو نابليون الثالث لصفق كلاهما اليها ليغدو الوسيط الرئيس للأسرة الأوروبية ، فيما

تقاعس بسمارك عن ذلك معتقداً أن المؤتمر لن يقيد لغير اخراج خلافات عصابة الأباطرة الثلاثة من مكنها . فقد أفضى سراً أن المشاركين في المؤتمر ومعهم بريطانيا العظمى سيخرجون من مثل هذا المؤتمر " غضبي لأن أحداً لن ينال ما توقع من الدعم " وقال أنها اللاحكمة الجمع بين رأسي دزرائيلي وغورشاكوف وهما ، كما وصفهما ، " وزيران تكافأ في خطورة غرورهما . "

مع ذلك ، وبعد أن لاحت في الأفق امارات توميء أن ستغدو مكان شرارة حرب أوروبية عارمة ، قبل بسمارك على مضض عقد مؤتمر في برلين بصفتها العاصمة الوحيدة التي رغب القادة الروس المجيء إليها . وبرغم ذلك أثر البقاء على بعد من دبلوماسية الحدث للحدث على دبلوماسيته ، فأوعز الى وزير الخارجية النمساوي - المجري (أندراسي) بارسال وثائق الدعوة .

كان مقررأ أن يعقد المؤتمر في ١٣ حزيران من عام ١٨٧٨ . قبل انعقاد المؤتمر حسمت بريطانيا العظمى وروسيا القضايا الرئيسية وفق اتفاقية وقعها اللورد سالزبري ووزير الخارجية الروسي الجديد (شوفالوف) في ٣٠ آيار . تم بموجبها استبدال " بلغاريا الكبيرة " التي أنشأتها معاهدة سان ستيفانو بثلاثة كيانات جديدة : دولة بلغاريا المستقلة الأصغر بكثير من سابقتها ودولة (رومليا الشرقية) وهي كيان متمتع بالحكم الذاتي وخاضع قانوناً لسلطة الحاكم التركي واداريا الى اشراف " لجنة أوروبية " (وهي سابقة تذكر بمشاريع الأمم المتحدة لحفظ السلام في القرن العشرين) . فيما أعيد ما تبقى من بلغاريا الى هيمنة الحكم التركي . وفيها أيضاً تقلصت مكتسبات روسيا في أرمينيا . من جهتها ، تعهدت بريطانيا العظمى وفق اتفاقيات سرية منفصلة بتقديم دعمها للاحتلال النمساوي

لـ (البوسنة - الهرسنك) ، وطمأنت السلطان بضمان أمن تركيا الآسيوية .
فأعطى السلطان انكلترا مقابل ذلك حق استخدام قبرص قاعدة بحرية .

وهكذا تلاشى خطر الحرب الذي لأجله قرر بسمارك اضافة المؤتمر مع
عقد مؤتمر برلين . فكانت المهمة الرئيسية للمؤتمر مباركة أوروبا على ما قد تمت
المفاوضة عليه . ولعل المرء يتساءل عما اذا كان بسمارك سيخاطر بتقمص الدور
العسير للوسيط لو جلس هذه النتيجة . من المؤكد أن قرب موعد انعقاد المؤتمر قد
حدا بروسيا وانكلترا الى بلوغ التسوية السريعة والمستقلة عن باقي أوروبا سيما
وأن كليهما قد نقر المتعرض لتقلبات مكتسبات مؤتمر أورويي أيسر عليهما نيلها
عبر المفاوضات المباشرة .

ليس عملاً بطولياً أن تصاغ تفاصيل اتفاقية منجزة أصلاً . فقد مثل جميع
البلدان الكبرى وزراء خارجيتها عدا بريطانيا . التي يحضر للمرة الأولى في
تاريخها يحضر كل من رئيس الوزراء ووزير خارجيته مؤتمراً خارج الجزر البريطانية
لسبب هو اشمزاز دزرائيلي من أن يعهد الى سالزبري بانجاز دبلوماسي عظيم
معروف النتائج مسبقاً . وشاء غورشاكوف العجوز المغرور الذي فاوض مترينخ
في مؤتمري (ليلاش) و (فيرونا) قبل أكثر من نصف قرن ، أن يكون مؤتمر
برلين آخر ظهور له في المسرح الدولي قائلاً عند وصوله برلين : " لا أرغب
بالتلاشي مثل مصباح يذوي حتى ينطفئ ، بل أزمعت الرحيل كما لو كنت نجمة
في السماء " .

أفضى بسمارك لذرائلي لما سأله الأخير اضعاء ثقله على المؤتمر : " اليهودي العجوز هو رجلنا " . لقد تبادل الرجلان اعجابهما بالآخر وهما من خلفيتين بلغتا حدود الاختلاف الأبعد . فكلاهما تبني السياسة الواقعية ومقت ما اعتبراه نفاقاً أخلاقياً . ولاحقاً لهما النغمات الدينية لبيانات غلادستون (الرجل الذي مقتته كلاهما) مجرد هراء لا طائل وراءه . وما زرع قلباهما من العطف الى السلافيين البلقان بذرة لظنهم اياهم بؤرة مشاكل ولصناع فوضى لا يقر لهم قرار .

وفوق هذا تعرض كلاهما لسخریات مريرة وتعميمات خطيرة وانتقادات شريرة ، فضاق صدراهما من ذلك وارتأيا ولوج سياسة درامية صفيقة .

يمكن القول أن دزرائيلي هو الوحيد الذي سمى على بسمارك . اذ وصل في وضع حصين الى مؤتمر تم بلوغ أهدافه سلفاً - هو ذات الوضع الذي بلغه (كاستلريغ) في فيينا وستالين بعيد الحرب الكونية الثانية . ولم يتبق من القضايا أمامه سوى المتعلقة بتفاصيل تنفيذ الاتفاقية السابقة بين بريطانيا العظمى وروسيا ، والمسألة العسكرية القانونية لحد بعيد الخاصة بتسمية تركيا أو بلغاريا لفرض سيطرتها على البلقان . المشكلة الاستراتيجية التي واجهته في المؤتمر فأنطوت على ان محاب بريطانيا بمقدار فشل روسيا في استعادة فتوحاتها .

لقد نجح لذرائلي بسبب تعقيد وضع بسمارك - الذي لم ير أية مصلحة لألمانيا في البلقان وما أثار قضية على الأخرى سوى أمر وجوية تحاشي نشوب حرب بين النمسا وروسيا بأي ثمن تقريباً . فوصف دوره في المؤتمر بـ " الوسيط

النزبه " ومبتدئاً ما قال من كلام في المؤتمر ب : " ان المانيا التي ليس لها مصلحة مباشرة في أي من المسائل الشرقية ... " .

ان بسمارك ، برغم ادراكه اللعبة جيداً ، قد شعر كأنه أسير كابوس يرى الخطر يدب اليه وعاجز عن الافلات منه . فكان رده على البرلمان يوم ناشده اتخاذ موقف أشد صرامة أنه أراد التحاشي مشيراً الى أخطار التوسط الى حادث عام ١٨٥١ حين تدخل القيصر نيقولا الأول بين النمسا وبروسيا ، والذي كان في فعله تدخلاً لصالح النمسا : [لعب القيصر نيقولا آنذاك الدور الذي يفترض - خصمي الآن - اعطائه لألمانيا ، فتقدم - نيقولا - وقال : " سأطلق النار على من يطلق أولاً ، وبالنتيجة استتب السلام ، لكنه التاريخ الذي سيحكم من جنى الفائدة ومن قاسى الضرر ولست راغباً بخوض هذا هنا . أسأل التالي البسيط [لقد لعب نيقولا دوراً ساند فيه أحد الطرفين فهل من عرفان رد صنيعه ؟ نحن لم نرده في بروسيا ! ... أو هل حظي نيقولا بجميل النمسا اليه ؟ فما كادت تنقضي ثلاثة أعوام حتى اشتعلت حرب الكريميا ولا أراني بحاجة لمزيد من التعليق] .

ولعله أراد الاضافة في قوله أن تدخل القيصر لم يمنع مساندة بروسيا الفاعلة لألمانيا الشمالية - وهي القضية الحقيقية لعام ١٨٥١ .

لقد عرف بسمارك من أين تؤكل الكتف فانطوى منهجه على دعم روسيا في الشؤون المتعلقة بالقسم الشرقي من البلقان (كضم بيسارابيا) ودعم النمسا بما يتعلق بالقسم الغربي منها (مثل احتلال البوسنة - الهرسنك) . ولم يحاول معارضة روسيا سوى بقضية واحدة . لقد هدد دزرائيلي بمغادرة المؤتمر ما لم يترك

لتركيا امتلاك الممرات الجبلية المواجهة لبلغاريا ، توسط بسمارك مع القيصر الروسي للتغلب على المفاوض الروسي شوفالوف .

هكذا تحاشى بسمارك العزلة مع روسيا التي طالت النمسا بعد حرب الكريميا ، بيد أنه لم يخرج من ذلك غير مصاب . اذ أدرك عديد من الزعماء الروس خدعة النصر عليهم . لقد كان ممكناً لهم ارجاء المكتسبات الاقليمية من أجل الشرعية (مثلما فعل الكسندر الأول أثناء التمرد اليوناني في عشرينيات القرن التاسع عشر ، وما قام به نيقولا الأول في غضون ثورات عام ١٨٤٨) ، غير أن روسيا لم تنل هدفها النهائي قط ولا قبلت بالتسوية كحل عادل . وعليه تفتقت القيود على التوسع الروسي عن موجات امتعاض هائلة .

وعليه وضعت روسيا ، بعد انتهاء المؤتمر اللوم ، لفشلها تحقيق أهدافها على الأسرة الأوروبية لا على المفرطة . وليس على دزرائيلي الذي حبك الائتلاف ضد روسيا وهدد باشعال حرب ، بل على بسمارك الذي نظم المؤتمر بغية تحاشي حرب تستعر لظاها في أوروبا . فقد تأقلمت روسيا مع المعارضة البريطانية ، بيد أن دور الوسيط النزيه الذي تقمصه حليف تقليدي مثل المانيا هو ما اعتبره السلافيون تحدياً لهم . وعليه وصمت الصحافة القومية الروسية المؤتمر بأنه " ائتلاف أوروبي ضد روسيا بزعامة الأمير بسمارك " الذي أمسى كبش فداء الفشل الروسي في تحقيق أهدافها الشرهة .

اوجز شوفالوف ، كبير المفاوضين الروس في برلين الذي كان في موقع أتاح له الاطلاع على جلية الأمر ، مواقف روسيا الشوفينية بعيد انتهاء المؤتمر :

[يؤثر المرء ترك الوهم المجنون يترعب عقول الناس موحياً لهم أن مصالح روسيا تنأثرت اشلاء بقسوة بفعل تصرف قوى أجنبية معينة ، وبذا سيؤيد المرء أكثر أقوال الاثارة ضرراً . ان الجميع ينشد السلام ، والبلاد في ظرفها تستدعيه أجلاً ، الا أن المرء يسعى في عين الوقت الى احالة العواقب الناجمة في واقع الأمر عن أخطاء سياسات المرء نفسها الى العالم الخارجي] .

ما كان شوفالوف مرآة الرأي العام الروسي . كما لم يكن القيصر براض تمام الرضى عن نتائج المؤتمر وهو الذي نفسه لم يغامر بالدرجة التي بلغتها صحافته السوفيتية أو المؤيدين للسلاف . فصارت الخيانة الألمانية في برلين وعلى مدى عقود قادمة عنواناً لكثير من السياسات الروسية ، بضمنها العديد من السياسات التي تبتتها قبيل اشتعال فتيل الحرب العالمية الأولى . وهكذا لم يعد ممكناً المحافظة على عرى عصبة الأباطرة الثلاثة القائمة على وحدة الممالك المحافظة . ومنذ حينها لن تكون غير السياسية الواقعية قوة فاعلة في الشؤون الدولية .

نهج بسمارك في خمسينيات القرن التاسع عشر سياسة كانت المكافئ القاري لسياسة انكلترا في " العزلة الرائعة " . اذ أزمع الصفح عن الارتباطات قبل لقاء الثقل البروسي وراء أي طرف بدا الذي نفع للمصلحة القومية البروسية في أي أمر كان . تحاشى هذا النهج طريق الوقوع في الأحلاف ، فقلص حرية التصرف ، ووهب بروسيا فوق كل شيء خيارات أكثر مما لأي خصم محتمل . وبحلول سبعينيات القرن التاسع عشر سعى بسمارك الى تقوية أواصر الوحدة الألمانية بالعودة الى الحلف التقليدي مع النمسا وروسيا . بيد أن وضعاً لا سابق له طفق في ثمانينيات القرن نفسه . فقد أضحت المانيا أقوى من الوقوف بعيدة وهذا حال له

أن يوحد راية أوروبا ضدها . وهي لم تعد بحاجة الى الاسناد الروسي التاريخي المتراخي تقريباً . هي الآن عملاقاً حاجته أصدقاء له .

خرج بسمارك من المعضلة أن قلب نهجه السابق في السياسة الخارجية تماماً . فان بات عاجزاً عن تسيير توازن القوى بعقد أقل ارتباطات مقارنة مع أي خصم محتمل ، تراه أقام مزيد من العلاقات مع عدد من البلدان أكثر مما لدى أي خصم محتمل وبذلك سيفقدو قادراً على الاختيار من بين جمع الحلفاء وكما تقتضيه الظروف . واذ تخلى بسمارك عن حرية المناورات التي رسمت ملامح دبلوماسيته على مدى العشرين عاماً المنصرمة ، شرع ببناء نظام تحالفات كان مبعاه من ناحية الحيلولة دون تكاتف خصوم المانيا المحتملين ، وتكبير من ناحية ثانية معاصم شركاء المانيا . فظهرت المانيا في جميع تحالفات بسمارك المتناقضة في أحيان معينة الأقرب الى الشركاء مجتمعين من قرب بعضهم لبعضهم الآخر . وبهذا ملك بسمارك حق الصوت على العمل الجماعي ناهيك عن خياره بالتصرف المستقل . فأفلح طيلة عقد من الزمن في المحافظة على موثيق مع خصوم حلفائه كي يتمكن من أحكام الشد على جميع الأطراف .

استهل بسمارك سياسته الجديدة عام ١٨٧٩ بعقد حلف سري مع النمسا ، ترجى منه اقامة حاجز ضد مزيد من التوسع الروسي بعد استشعاره استياء روسيا من مؤتمر برلين . وهو أيضاً قد ضمن صوتاً بأزاء السياسة النمساوية في البلقان بعد أن عزف عن السماح للنمسا استغلال الدعم الألماني لتصعير خدوها بوجه روسيا ، لقد أوحى له الحبور الذي استقبل به سالزبري الحلف الألماني - النمساوي . أنه ليس الأرواح الواقف ضد التوسع الروسي . اذ أمل سالزبري

دون شك أن النمسا تدعمها ألمانيا - ستحمل من كاهل بريطانيا حملها في مقاومة التوسع الروسي تجاه المضائق . غير أن خوض غمار الوغى لمصلحة بلدان أخرى لم يكن من شيم بسمارك . فكان أشد ما كرهه في هذا الأمر أن يتولى هذا الدور في البلقان لشعوره بالأنفة من نزاعات تلك المنطقة . حتى علق متذمراً من البلقان مرة : " علينا افهام سارقي الأغنام هؤلاء بجلاء أن الحكومات الأوروبية غنية عن ازعاج نفسها من أجل شهواتهم وشجاراتهم " . لقد كان من سوء حظ السلام الأوروبي أن تناسى خلفاء بسمارك هذه الكلمات التحذيرية .

اقترح بسمارك تكبيل روسيا في البلقان عبر التحالفات ولا المواجهات . اذ رأى القيصر أن شفا عزلة تضيق على خنقه ، فراح ينفخ بعد أن وجد في بريطانيا العظمى خصمه الرئيسي وأدرك عجز الجمهورية الفرنسية الضعيفة عن اعانته في كير عصبة الأباطرة الثلاثة ، على أساس السياسة الواقعية هذه المرة .

لم يتضح أمام امبراطور النمسا باديء الأمر جدوى من تحالف مع خصمه الرئيسي . انه آثر الأخذ بيد بريطانيا العظمى التي يشاركها مصلحة اغلاق التوغل الروسي الى المضائق . بيد أن الأمل هذا تبدد بعد هزيمة دزرائيلي عام ١٨٨٠ وتبوء غلادستون مقاليد الحكم حيث وبذا أسدل الستار على مساهمة بريطانيا العظمى حتى غير المباشرة في حلف مؤيد للأتراك ومعاد للروس .

لم تحقق عصبة الأباطرة الثلاثة (الثانية) مظهراً يتعلق بالمعايير الأخلاقية فقد خضعت لقوالب السياسة الواقعية ، وبذا التزم أطرافها الحياد الايجابي لو اشتبك أي منها في حرب مع طرف رابع - فلو احتربت انكلترا مع روسيا ، أو

فرنسا مع المانيا ، ستكون المانيا عندئذ في مأمن من حرب على جبهتين ، ونأت روسيا بنفسها عن عودة تحالف الكريشيا (المكون من بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا) ، فيما بقي سليماً الالتزام الألماني بالدفاع عن النمسا ضد أي عدوان . هنا ايضاً تحملت بريطانيا مسؤولية ايقاف التوسع الروسي في البلقان عن طريق منع النمسا من الانضمام لحلف موجه ضد روسيا - على الورق في أقل تقدير . وهكذا امتلك بسمارك بفضل موازنة الأحلاف جزئية التخلخل ، نفس حرية التصرف تقريباً التي تمتع بها في حقبة السابقة من عدم التورط الدبلوماسي . وأهم من كل هذا أنه اجتث البذور التي من شأنها أن الحيلولة دون اشعال فتيل حرب شاملة من أزمة محلية .

في عام ١٨٨٢ الذي تلا عصبة الأباطرة الثلاثة الثانية ، القى بسمارك بشبكته أوسع باقناعه ايطاليا تحويل الحلف الثنائي بين النمسا والمانيا الى حلف ثلاثي يضم ايطاليا أيضاً . لقد أشاحت ايطاليا من جانبها وجهها عن دبلوماسية أوروبا الوسطى ، بيد أن الأسى أكل قلبها لرؤية فرنسا تحتل تونس فسبقت خططها المعدة لشمال أفريقيا . وبالطريقة ذاتها ، ظنت المملكة الايطالية المنحلة أن استعراضاً لدبلوماسية قوة كبرى له في مساعدتها على مقاومة التيار الجمهوري المتعاضم . فيما أرادت النمسا ضمناً اضافياً لو فشلت عصبة الأباطرة الثلاثة في صد المد الروسي . تعاهدت المانيا وايطاليا في ضوء بنود الحلف الثلاثي على تبادل المساعدة ضد أي هجوم فرنسي ، بينما تعهدت ايطاليا بالوقوف على الحياد تجاه النمسا - المجر لو ذهبت الى حرب مع روسيا ، فتلاشت الشكوك النمساوية من حرب على جبهتين . وأخيراً ، وتحديداً عام ١٨٨٧ ، شجع بسمارك حليفه

(النمسا وإيطاليا) على توقيع ما أطلق عليه اتفاقيات البحر المتوسط مع بريطانيا التي ألزمت أطرافها بالمحافظة سوية على (الوضع القائم) في البحر المتوسط .

أسفرت دبلوماسية بسمارك عن سلسلة من التحالفات المتشابكة المتداخلة جزئياً والتنافسية في جزئها الآخر ، ضمنت فيها النمسا منأها عن هجوم روسي ، وروسيا ضد المغامرات النمساوية ، والمانيا ضد التطويق ، ومنها انجرت انكلترا الى مقاومة التوسع الروسي باتجاه المتوسط . وفي محاولة منه لتخفيف التحديات ضد نظامه المعقد بذل بسمارك قصارى جهده لاشباع المطامع الفرنسية في كل مكان الا في الالزاس - اللورين ، فشجع التوسع الفرنسي الاستعماري في مسعى منه صرف الطاقات الفرنسية عن أوروبا الوسطى ، والأهم من ذلك توريث فرنسا مع خصومها الاستعماريين لا سيما بريطانيا العظمى .

أثبت هذا الحساب صحته لأكثر من عشر سنوات ، اذ كادت فرنسا وبريطانيا العظمى أن تشتبكا حول مصر ، واختلفت فرنسا مع إيطاليا بشأن تونس ، فيما واصلت بريطانيا العظمى مقاومة روسيا في آسيا الوسطى وممرات القسطنطينية . ولما رغب بسمارك تحاشي الصدام مع بريطانيا العظمى ، ابتعد عن التوسع الاستعماري حتى منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر ، مقصراً سياسة المانيا الخارجية على أوروبا وحدها ، فيما كانت أهدافه المحافظة على الوضع القائم .

أما وقاربت على النهاية ، أمست متطلبات السياسة الواقعية شديدة التعقيد بحيث استحال صمودها . فالصراع بين النمسا وروسيا في البلقان قد استعصى

المسك بزمامه مع مرور الزمن ، ولكانت البلقان قد انشطرت بين دائرتي النفوذ الروسي والنمساوي لو عمل ميزان القوى بشكل المرسوم . بيد أن الرأي العام كان مستعراً تجاه هكذا سياسة حتى في أشد الدول استبداداً . فما كان ممكناً أن توافق روسيا على مناطق نفوذ تخضع بموجبها الشعوب السلافية ليد النمسا ، وما كان للنمسا أن تقبل من جانبها تقوية ما اعتبرته توابع السلافيين الروس في البلقان .

أضحت دبلوماسية مجلس وزراء بسمارك ذات أسلوب القرن الثامن عشر لا تنسجم مع عصر الرأي الجماهيري العام . فقد استجابت حكومتا بريطانيا العظمى وفرنسا للرأي العام لديهما واعتبرته في حكم طبيعة الأشياء . فهو قد عنى في فرنسا تشديد الضغط باتجاه استعادة الألزاس - اللورين . لكن الأسطع من الأمثلة يكمن في بريطانيا وفي الدور الحيوي الجديد للرأي العام ، يوم دحر غلادستون دزرائيلي عام ١٨٨٠ في الانتخاب البريطاني الوحيد الذي أجري بشأن قضايا السياسة الخارجية ، ومن ثم قلبت سياسة دزرائيلي بخصوص البلقان .

نظر غلادستون ولعله المع شخصية في السياسة البريطانية في القرن التاسع عشر ، الى السياسة الخارجية بمنظار هو أقرب الى المنظار الأمريكي ما بعد (ولسون) . فهو قد جادل لنظرته الى السياسة الخارجية وفق المعيار الأخلاقي بدلاً من الجيوسياسي أن التطلعات القومية للبلغار مشروعة حقاً ، وأن بريطانيا باعتبارها أمة مسيحية شقيقة لهم ، مدينة بالدعم لبلغاريا ضد الأتراك المسلمين ، وعلى الأتراك التصرف من خلال ائتلاف قوي ينبغي أنذاك أن يتكبد مسؤولية ادارة بلغاريا . واذن فقد أرسى غلادستون مسبقاً نفس المفهوم الذي عرفه الرئيس

ولسون بـ " الأمن الجماعي " : على أوروبا أن تتصرف سوية ، والا فلن تحرك
بريطانيا العظمى ساكناً :

[ليس أمامنا الا أن يعمل هذا المفهوم ، يمكن عمله بأسلوب وقائي ،
بالعمل الموحد لقوى أوروبا . ان قوتكم لعظيمة ، غير أن ما هو أجل من كل
شيء أن يكون عقل وقلب أوروبا واحداً في هذا الأمر . وما أنا الآن بحاجة
للحديث الا عن ست ندعوها بالقوى العظمى الا وهي : روسيا ، ألمانيا ،
النمسا ، فرنسا ، انكلترا ، ايطاليا ، فليست وحدتها مهمة وحسب ، بل هي
أمر لا غنى عنه لبلوغ النجاح والقناعة التامين] .

في عام ١٨٨٠ شن غلادستون حملته (المدلوثة) الشهيرة بعد أن اشماز من
تأكيد دزرائيلي على الأمور الجيوسياسية ، فكانت تلك أول حملة مواجهة في
التاريخ ، وأول حملة تطرق فيها قضايا السياسة الخارجية مسامع الشعب مباشرة .
ومنها عاد غلادستون في شيخوخته متحدثاً جماهيرياً ومؤكداً في قوله أن الأخلاق
هي الأساس الوحيد لسياسة خارجية سليمة ، على أمر أن الطهارة المسيحية
واحترام حقوق الانسان هما السراج الهادي لسياسة بريطانيا الخارجية ، لا ميزان
القوى والمصالح القومية . فأعلن وقد توقف :

[مالنا ونسيان أن حرمة الحياة في قرى أفغانستان الجهنمية حرام
انتهاكها كحرمة حياتكم أمام الله القادر القدير . واذكروا أن الذي جمعكم
بالخلق بشراً وكسا أجسادكم لحماً وانسغ فيكم دماً قد جبلكم بقانون الحب
المتبادل ... وليس في اطار الحضارة المسيحية] .

بذا قدح غلادستون ومضة اهتدى بنورها ولسون يوم ألقى الفرق بين أخلاق الفرد وبين أخلاق الدولة . وآمن كما آمن ولسون بعد جيل ، انه رصد اتجاهاً كونياً نحو التغيير السلمي يقوده الرأي العالمي :

[مؤكد أنه قانون أمم جديد أخذ يجول في الخلد ليتحكم بسير العالم ، انه القانون الذي يعترف بالاستقلال وينفر من العدوان ، ويؤثر الحسم الهاديء للنزاعات على السبيل الدامي ، رانياً الى بلوغ تسويات سمرمدية غير مؤقتة ، وفوق هذا وذاك انه القانون الذي يقر باعتباره ممثلاً للسلطة العلوية ، بالحكم الشامل للبشر المتحضرين] .

ليس من ريب أن كلمات هذه الفقرة كان سيقولها ولسون ، وسيكون مضمونها جد شبيه بفكرة عصبة الأمم التي أنشأها ولسون . لقد أكد مميزاً بين سياسته وسياسة دزرائيلي لعام ١٨٧٩ سيسعى بدلاً من عمل توازن قوى الى " الابقاء على وحدة قوى أوروبا . ولماذا ؟ لأن الابقاء على وحدة الجميع يعني تحييد ولجم الغايات الأنانية لكل القوى ... فالعمل الجماعي عدو الأهداف الأنانية " وما العجز عن الابقاء على وحدة أوروبا الا السبب الحقيقي لتصاعد حدة التوترات . وليس من قضية استبق ادراكها - وكانت بقادرة على رأب الصدع بين فرنسا والمانيا ، أو نحو الجفاء بين النمسا وروسيا .

لم يشهد التاريخ البريطاني آنذاك ما خلا غلادستون رئيس وزراء مثل قابليته في فن الخطابة البلاغية . فقد أدرك كاستلريغ في الأسرة الأوروبية أداة لفرض تسوية فيينا ، ووجدها بالمرستون وسيلة لحفظ التوازن الأوروبي ، فيما

أناط بها غلادستون وقد قرف اعتبارها مطية لفرض (الوضع القائم) ، دوراً ثورياً
لتشكيل نظام عالمي جديد قلباً وقالباً . وظلت هذه الأفكار هاجعة ريثما جاء
ولسون ليعثها من مرقدها بعد فترة جيل ... محض هراء بغيض كانت هذه الآراء
بنظر بسمارك . فليس من عجب أن استولى المقت الشديد على قلبي هاتين
الشخصيتين العملاقيتين لبعضهما البعض الآخر . كما ناظر موقف بسمارك
تجاه غلادستون ، موقف (تيودور روزفلت) تجاه ولسون : اذ علا الزعيم
الفكتوري العظيم قطعة من الدجل وشيئاً مزعجاً ، وفي هذا كتب المستشار
الحديدي الى امبراطور المانيا عام ١٨٨٣ :

[كان لاهمتنا أن تغدو أسهل لو بقي في انكلترا سلاله الساسه العظام
أبناء العهد السابقه الضليعين بالسياسه الأوروبيه ، بيد أن الذي أمامنا .
سياسي قاصر (غلادستون) وهو ليس غير خطيب مفوه ذرب اللسان لا
نستطيع وایاه السير بسياسه نتوكأ بها في موقف انكلترا] .

فيما كانت نظره غلادستون لخصمه أكثر مباشرة وخير من لنا من أقواله
استشهاداً به وصفه بسمارك بـ " الشيطان الذي احترق رأسه شراً " .

تقاسمت أفكار غلادستون عن السياسه الخارجيه مصير أفكار ولسون عندما
حركت سواكن رفاقه على رفع أيديهم عن الشؤون الدوليه بدلاً من مزيد من
الاسهام في تغييرها . فلم يأت مجيء غلادستون الى السلطه عام ١٨٨٠ غير قليل
فرق لسياسه بريطانيه العظمى في مصر وشرق السويس سيما أن تعلق الأمر

بسياستها الانية . لكنه أبعد بريطانيا من الصيرورة عنصراً في البلقان وفي التوازن الأوروبي بوجه عام .

انطوت ولاية غلادستون الثانية (١٨٨٠-١٨٨٥) على نتيجة متناقضة في رفعها بساط الأمان من تحت بسمارك ، أكثر ساسة أوروبا تواضعاً ، تماماً كما قذف انسحاب كاتنغ من أوروبا بمترنيخ الى أحضان روسيا . فان كانت نظرة بالمرستون / دزرائيلي هي المهيمنة على ساحة السياسة الخارجية البريطانية ، أمست بريطانيا الملاذ الأخير أينما أفرطت روسيا توغلاً في البلقان أو نفذت الى ممرات القسطنطينية . وان كان سيد الساحة غلادستون ، تلاشاً ذلك الضمان ومعه تزايد اعتماد بسمارك ، مما حدا ببسمارك الى مزيد من على الثالوث المتنامي التناقضي الذي طرفاه الآخران النمسا وروسيا .

أثبتت البلاطات الشرقية - التي ما برحت معقل المحافظة انها أكثر حساسية من الحكومات التمثيلية للرأي العام القومي . لقد أقام بسمارك بنية المانيا الداخلية على أساس يتيح له تطبيق مبادئ دبلوماسيته القائمة على توازن القوى ، ومع هذا تقبلت نزعات الدهماء أيضاً . فالرايشستاغ وان انتخبه العدد الأكبر من ناخبي أوروبا ، ما كان يرجع للحكومة الألمانية ولا من يسميها ، بل هو الامبراطور في كليهما .

وجد أعضاء الرايشستاغ أنفسهم وقد تجردوا من المسؤولية ملاذهم في طلاوة اللسان والفصاحة في أبلغها . ان حقيقة اجراء التصويت على الميزانية العسكرية لخمس سنوات في وقت ما قد أغوت الحكومات لتسج خيوط أزمات

أثناء السنة الحاسمة التي يصوت فيها على برنامج الدفاع . فان نال هذا الترتيب الوقت الكافي لربما نشأ الى ملكية دستورية ذات حكومة مسؤولة أمام البرلمان . بيد أن الحكومات وأثناء سنوات التشكيل الحاسمة من حياة المانيا الجديدة كانت شديدة التأثير بالدعاية القومية وجد مبالاة لدعوة المخاطر الخارجية لحشد جمهور الناخبين .

كما عانت السياسة الخارجية الروسية هي الأخرى من الدعاية السلافية التطرفية التي انصبت مبادئها الأساسية على الترويج لسياسة عدوانية في البلقان اضافة الى ضرورة حسم قضية المانيا . وهنا شرح مسؤول روسي للسفير النمساوي مع نهاية فترة حكم الكسندر الثاني عام ١٨٧٩ :

[الخوف من الصحافة القومية هو سمة الشعب هنا انها راية القومية التي حملوها لتمنحهم خيمة الحماية وتضمن لهم الدعم القوي . فمذ تقدم التيار القومي الى الامام وتحديداً بعد نجاحه في الهيمنة ضد خيرة النصائح بخصوص امتشاق حزام الحرب (ضد تركيا) ، حتى أصبح ما يسمى بالحزب " القومي " ، قوة حقيقية سيما وهو يضم الجيش بأسره] .

كانت النمسا - الامبراطورية الأخرى متعددة اللغات - في وضع مماثل لسابقه . فأمسى في ظل هذه الظروف من شديد الصعوبة على بسمارك تطبيق قانون توازنه كثير التقلقل . وفي عام ١٨٨١ تبرع قيصر روسي جديد على عرش سانت بطرسبرغ هو الكسندر الثالث ، كان حراً من قيود الأيديولوجيا المحافظة التي كبلت جده نيقولا الأول ، ومن قيود العاطفة الشخصية لامبراطور المانيا

العجوز وهي ما سار عليها والده الكسندر الثاني . فهذا الكسول المستبد نزع الثقة عن بسمارك لسبب جزئي هو عجزه عن ادراك سياسة ذلك الرجل المعقدة حتى قال فيه ذات مرة أنه حيثما رأى اسمه في رسالة وضع عليه اشارة شطب . لقد تعززت شكوك القيصر بتأثير من زوجته الدنماركية التي ما غفرت لبسمارك اقتطاعه شلزوغ - هولشين من وطنها الأم .

ثم جاءت الأزمة البلغارية لتزيد حدة جميع هذه الدوافع . فها هي ثورة أخرى أسفرت عن (بلغاريا أكبر) رنت اليها روسيا بلهفة قبل عقد ، وأوجست منها بريطانيا العظمى والنمسا خيفة . أرسخ التوقعات ، توحدت بلغاريا الجديدة تحت زعامة أمير الماني ، وافلتت من هيمنه روسيا وهكذا هو التاريخ يزعزع أرسخ التوقعات ! هنا أنحى بلاط سانت بطرسبرغ باللائمة على بسمارك على ماسعى المستشار الألماني حقاً الى تجنبه . فاستشاط البلاط الروسي غضباً ، وانطلق مؤيدو السلافية الذين رأوا مؤامرة في كل حذب وصبوب غرب الفستولا ، مشيعين أن بسمارك وراء مؤامرة شيطانية معادية للروس . وفي خضم هذه الأجواء رفض الكسندر الثالث تحديد عصبة الأباطرة الثلاثة عام ١٨٨٧ .

لم يكن بسمارك مستعداً للتخلي عن خياره الروسي . وقد علم بعد أن عجم عيدانه أن روسيا ستقذف بنفسها في حلف مع فرنسا عاجلاً أم آجلاً . بيد أن مجرى كهذا وفي ظروف ثمانينات القرن التاسع عشر التي اقتربت فيها روسيا وبريطانيا العظمى دوماً من شفير الحرب قد عزز خطر مواجهة روسية لألمانيا دونما تخفيف العداء البريطاني . وأكثر من هذا ان ألمانيا لما تزل تمتلك الخيار البريطاني سيما بعد أن غادر غلادستون موقع المسؤولية الآن . لكن سيباً وجيهاً شكك

الكسندر من مخاطرة فرنسا بالتقاط قفاز الحرب حيال البلقان . أو بعبارة أخرى أن الروابط الروسية - الألمانية ما فتأت تعكس التقاء ولو متخافتاً في المصالح القومية لا مجرد أهواء انتابت بسمارك - برغم حقيقة أن هذه المصالح القومية لم تكن لتجد لها الاطار الرسمي لولا براعته الدبلوماسية .

وحيال ذلك أطلق بسمارك الحاذق بطبعه ، مبادرته الكبرى الأخيرة ، انها ما أطلق عليها (معاهدة اعادة الضمان) . فتعاهدت المانيا وروسيا على الوقوف على الحياد في حالة اشعال حرب مع دولة ثالثة ، ما لم تهاجم المانيا فرنسا ، أو تغزو روسيا النمسا . فأضحت نظرياً الآن سلامة روسيا ومانيا ضد أي حرب على جبهتين ، على أساس اتخاذهما موقفاً دفاعياً . وعلى أية حال يعتمد جل هذا على طريقة تعريف المعتدي سيما وأن التعبئة غدت بمرور الزمن مكافئاً لاعلان الحرب (الفصل الثامن) . واذا لم يتم عرض هذه المسألة بعد ، تجلت حدود معاهدة اعادة الضمان التي تحجم نفعها نتيجة اصرار القيصر ابقائها سراً .

ان سرية المعاهدة لأسطع برهان على الصراع المحتدم بين مطالب دبلوماسية الوزراء وبين ضرورات سياسة خارجية سائرة بسرعة في طريق الديمقراطية . لقد آلت الأمور الى التعقيد الى درجة أوجدت مستويين من السرية معاهدة اعادة الضمان السرية جسدت فيها المستوى الثاني ملحقاً سرياً خاصاً وعد بموجبه بسمارك الابتعاد عن المسامعي الروسية للاستيلاء على القسطنطينية ، وكذلك المساعدة على تعزيز النفوذ الروسي في بلغاريا . غير أن كلا الضمانين ما كانا ليزرعا البهجة في

قلب النمسا حليفة حليفة المانيا ، ناهيك عن بريطانيا العظمى - برغم أن بسمارك ما كان ليأسى لو اشتبكت بريطانيا العظمى مع روسيا ازاء مستقبل المضائق .

أبقت معاهدة اعادة الضمان برغم تعقيداتها على وشائج الصلة بين سانت بطرسبرغ وبرلين ناهيك عن طمأنتها سانت بطرسبرغ أن المانيا وان دافعت عن سلامة امبراطورية النمسا - المجر ، لن تساعد الأخيرة في توسعها على حساب روسيا . وهكذا حققت المانيا في الأقل ارجاءً لحصول تحالف روسي - فرنسي .

يقدم رد فعل بسمارك تجاه ضغوط قادته العسكريين لشن حرب استباقية ضد روسيا بعد نهاية مفعول عصبة الأباطرة الثلاثة عام ١٨٨٧ دليلاً على تسخير بسمارك سياسته الخارجية المعقدة لخدمة توجهات ضبط النفس والحفاظ على السلام . فهو قد دحض في كلمة له أما الرايشستاغ جميع تلك الحسابات محاولاً خلع سمعة حسنة على سانت بطرسبرغ كي يشبط امكانية تشكيل حلف فرنسي - روسي :

[لن ننقض السلام مع روسيا من جانبنا ، فلست بمؤمن أن روسيا ستبادرنا بهجوم . ولست بقائل أيضاً أن الروس يبحثون من حولنا عن حلفاء يشاركونهم غزونا أن أنهم توقي للانتفاع من مصالحنا . في جهة أخرى] .

سرعان ما لاحت امارات نهاية قانون توازن بسمارك . برغم كل العبقرية والهدوء اللذين اتسم بهما . فالمناورات ما برحت تتعقد حتى استعصت على سيطرة صاحبها . وزرعت الأحلاف المتشابكة الشكوك ولم تنزع الفتيل فيما قلصت الأهمية المتنامية للرأي العام مرونة تحرك الجميع .

طفقت الحاجة الى درجة عالية من المراوغة دليلاً على القيود التي وضعتها
المانيا الموحدة القوية على توازن القوى الأوروبي انى كانت البراءة التي تحلت بها
سياسة بسمارك . فهي قد أثارت ولما يزل في سدة الحكم شيئاً من القلاقل .
وحقيقة القول أن آلية عمل بسمارك التي أرادت بعث الاطمئنان أحدثت مع مرور
الزمن تأثيراً غير مستقر ، لسبب مرد بعضه الصعوبة التي واجهها معاصروه في
استيعاب طبيعتها المعقدة المختلطة . وهم يجرحهم خوفهم من خسارتهم سباق
المناورات ، قد نهجوا طريق المراوغة في الرهان . غير أن هذا السياق من العمل
الغى المرونة التي هي المنهل الأساسي للسياسة الواقعية باعتبارها بديلاً عن
الصراع .

وحقيقة أن نهج بسمارك في الدبلوماسية كان سيسدل الستار عليه رحيله
عن السلطة ، فما كان الأمر يقيناً أن يستعاض عنه ، بسباق التسليح المجنون
والأحلاف الملزمة الأكثر شبيهاً بالحرب الباردة فيما بعد منها الى التوازن التقليدي
للقوى . فعلى مدى عشرين عاماً حافظ بسمارك على السلام وخفف التوتر
الدولي بفضل هدوئه ومرونته . لكنه دفع ثمن العظمة التي أسىء فهمها ، فما كان
لخلفائه ومن سعى لتقليده استقاء درس أفضل من مضاعفة التسليح والتلويح
بالحروب التي كان ممكناً لها اغراق الحضارة الأوروبية في بحيرة الانتحار .

في عام ١٨٩٠ زحف مفهوم توازن القوى الى نهايته . فهو قد ظهر في
المقام الأول بسبب حشد الدول التي ظهرت من بين أطر تطلعات القرون الوسطى
لتحول الى امبراطورية كونية . وبذا أفضى (سبب مصلحة الدولة) في القرن
الثامن عشر الى ايقاد نيران حروب متواترة غايتها الأولى الحيلولة دون صعود قوة

مهيمنة أو عودة الامبراطورية الأوروبية ، وعليه عمل توازن القوى على حفظ حريات الدول أكثر من حفاظه على سلام أوروبا .

لقد بلغ توازن القوى أروع حالاته في الأربعين عاما التالية للحروب النابليونية . وسارت عجلته بسلاسة أثناء هذه الحقبة بعد أن كانت غاية التخطيط له معادلة كفتي الميزان ، وأهم من ذلك أنه تلقى تأييد منظومة من القيم المشتركة قدمتها البلاطات المحافظة في أقل تقدير . ومع انطفاء لظى حرب الكريميا تضاءلت تلك القيم المشتركة تدريجياً وعادت الأمور سيرتها الأولى أيام القرن الثامن عشر ، حتى باتت اليوم أشد خطورة بفعل التكنولوجيا والدور المتسع الذي يلعبه الرأي العام وأمسحت حتى الدول الاستبدادية تحتكم الى رأي شعبها بنهج صيغة اثاره خطر خارجي . وجاءت المؤازرة القومية لدول أوروبا فقلصت عدد اللاعبين ، ومن هنا تضاءلت القدرة على الاستعاضة عن التجمعات الديمقراطية بنشر القوات ، بينما أفضى انهيار التقدير المشترك والشرعية الى غياب الرادع الأخلاقي .

ان هذه الدروس لذات صلة بسياسة أمريكا الخارجية لما بعد الحرب الباردة ، برغم مقت أمريكا التاريخي لمبدأ توازن القوى . فأمريكا تمثل اليوم وللمرة الأولى في تاريخها جزءاً من النظام الدولي التي هي أقوى بلد فيه . ولم يعد بوسعها (وهي قوة عسكرية عظمى) أن فرض ارادتها يعارضها في السعي وراء أطماع امبراطورية قوتها وايدولوجيتها . وما الأسلحة النووية درع أميركا العسكري الا مكافئاً لقوة قابلة للاستخدام . فانطلاقاً مما سبق ، تجدد الولايات المتحدة نفسها في عالم يمت بشبه شديد لأوروبا القرن التاسع عشر وان كان

نطاقه كونياً والأمل يساور المرء بنشوء نظام مجانس لنظام مترنيخ فيه يتلقى ميزان القوى اسناداً من شعور بالقيم المشتركة . ولتكن هذه القيم في العصر الحديث ديمقراطية .

كما لم يتوجب على مترنيخ أن يرسم نظامه الشرعي ، فهو موجود في جوهره مسبقاً . وفي العالم المعاصر ليست الديمقراطية بقرينة من الصفة الكونية ، وإنما زعم ذلك فهي ليست معرفة بمصطلحات وافية بالضرورة . أن من المعقول لأمریکا أن تحاول تعزيز التوازن بالاجماع الأخلاقي وعليها لتكون صادقة أمام نفسها أن تسعى لتحقيق أشمل اجماع أخلاقي ممكن بخصوص التوجه الكوني نحو الديمقراطية . بيد أنها لا تجرؤ على تجاهل معطيات تحليل توازن القوى . لأن السعي نحو الاجماع الأخلاقي يغدو سلاحاً موجهاً للصدر حين يقوض التوازن .

وان استحال تشكيل نظام قائم على الشرعية على غرار نظام مترنيخ فعلى أمريكا أن تتصرف ضمن نظام توازن قوى مهما كان غير ملائم لها . ففي القرن التاسع عشر كان ثمة نموذجان لتوازن القوى : البريطاني مثلاً بيارستون ودزرائيلي ، والنموذج البسماركى . انطوى البريطاني على ترقب حصول تهديد مباشر لميزان القوى قبل القاء بريطانيا بنفسها في الميدان ، وفي الكثير الغالب بجانب الطرف الأضعف . فيما سعى النموذج البسماركى الى اجهاض التهديدات عن طريق عمل علاقات وثيقة مع أكثر ما يمكن من الأطراف ، كذلك بتشكيل تحالفات متشابكة ، اضافة الى الاستفادة من النفوذ الناتج لتخفيف حدة مطالب المدعين .

فاذا لاح أسلوب بسمارك القائم على توازن القوى غريباً على ضوء
التحارب الأمريكية مع المانيا في حرين كونيتين ، لعله كان أكثر انسجاماً مع المبدأ
الأمريكي التقليدي في العلاقات الدولية . لقد تطلب أسلوب بالمرستون وذررايلي
سمواً منضبطاً على النزاعات والتزاماً قاسياً بالتوازن في وجه التهديدات . أي
وجوب تقييم النزاعات والتهديدات في ضوء مفاهيم توازن القوى . اما أمريكا
فترى الأمر عسيراً حشد التجافي على النزاعات والقساوة ، ناهيك عن الرغبة
بالتدخل في الشؤون الدولية على نحو صارم في اطار حسابات القوة .

سعت سياسة بسمارك اللاحقة الى لجم القوة سلفاً عبر تحقيق اجماع على
أهداف مشتركة مع مجموعات مختلفة من الأمم . وفي عالم يتسم بالتداخلية
الكبرى ، ستواجه أمريكا صعوبة في ممارسة عزلة بريطانيا العظمى الرائعة ، لكنها
أعجز عن ارساء نظام أممي شامل قابل للتطبيق على جميع أرجاء المعمورة بشكل
متساو . ولعل أرجح الحلول البناء ينطوي على تشكيل أنظمة تحالفات جزئية
التشابك ، يروم بعضها الى الأمن ، والآخر الى العلاقات الاقتصادية . وهنا
سينمثل التحدي أمام أمريكا في صياغة الأهداف المستنبطة من القيم الأمريكية
والقادرة على لم شمل هذه المجاميع (أنظر الفصل ٣١) .

ومهما يكن من أمر ، تلاشى نموذجاً السياسة الخارجية بحلول نهاية القرن
التاسع عشر . فلم تعد بريطانيا العظمى تشعر بروح الهيمنة الكافية لديها
للمخاطرة بالعزلة . وأزبح بسمارك عن السلطة على يد امبراطور جديد نافذ
الصبر كتب على نفسه المهمة غير الهينة الرامية الى تحسين سياسة معلمه . وفي

غضون ذلك تصلب ميزان القوى ، فشقت أوروبا طريقها الى أتون كارثة هي
الأشد تدميراً وتخريباً ، لأن أحداً لم يؤمن بإمكان نشوبها .

الفصل السابع

ماكنة القيامة السياسية :

الدبلوماسية الأوروبية قبيل الحرب العالمية الأولى

أسدل العقد الأول من القرن العشرين ولما زحف من نهايته الستار على وجود الأسرة الأوروبية التي سبق أن حافظت على السلم طيلة القرن الماضي فيها هي القوى العظمى قد رمت بنفسها يدفعها الطيش الأعمى الى ساحة وغى ثنائية القطب أفضت بها الى التشرذم نحو كتلي قوى ، فتجسد بذلك سابق لنموذج الحرب الباردة الذي ظهر بعد خمسين عاماً . فرق واحد كان هناك على أية حال ففي عصر الأسلحة النووية يكون تجنب الحرب الغاية الأولية وربما الرئيسية للسياسة الخارجية فيما كان ممكناً حتى مطلع القرن العشرين استعار فتيل الحرب بسبب نوبة استهتار تعزري هذا الطرف أو ذاك ، والحق أن بعض المفكرين الأوروبيين اعتنقوا فكرة أن (سفع الدماء الدوري ضرورة نفسية) . وما هي الا فرضية سخيفة سفهتها الحرب العالمية الأولى بجلاء .

خاض المؤرخون عقوداً عدداً في مساجلاتهم حول من يتنكب المسؤولية في اندلاع الحرب العالمية الأولى . ومع ذلك لا يصح تبرئة ساحة أي بلد من ذلك الانجرار المحموم الى الهاوية . فقد ساهمت كل القوى الكبرى بنصيبها من قصر النظر وانعدام المسؤولية ، وكذلك الأمر بأزاء روح اللامبالاة التي انعدم مثلها ما دامت الكارثة التي تمنحست عنها قد نحتت في صفحات الذاكرة الأوروبية . لقد

نسيت تلك القوى التحذير الذي أطلقه (باسكال) - ان كانت قد سمعته : " اننا سائرون غير آبهين نحو الجحيم بعد أن وضعنا شيئاً يحجب عنا رؤيته . "

ولا مندوحة عن أنحاء اللاتمة على تيارات أخرى . حيث حولت أمم أوروبا ميزان القوى الى حلبة سباق تسلح غير مدركة أن التكنولوجيا الحديثة والتجنيد الالزامي العرمرم قد جعلنا من الحرب العامة أفدح تهديد لأمنها وللحضارة الأوروبية قاطبة . وبرغم أن جميع أمم أوروبا قد كان لها وبسبب سياستها اضلاع في صنع الكارثة ، فان المانيا وروسيا اللتين تغافلنا عن أي شعور قد يكبح الجماع لا لشيء الا لأنهما قد خلقتا هكذا .

وما كان غير اهتمام ضئيل أعطي لتأثير الوحدة الالمانية على ميزان القوى طيلة عملية التوحيد . لقد كانت المانيا لفترة (٢٠٠) سنة الضحية لا المسبب في حروب أوروبا . ولذلك تكبد الألمان في (حرب الثلاثين عاما) ضحايا بلغت نسبتهم أكثر من ٣٠ ٪ من عدد السكان الكلي ، أضف الى ذلك أن المانيا كانت مسرحاً لجميع المعارك الحاسمة لحروب السلالات الحاكمة في القرن الثامن عشر والحروب النابليونية .

وعليه كان الأمر مقضيا تقريبا أن تتطلع المانيا موحدة الى منع وقوع هذه المآسي . بيد ان الامر ليس كذلك أن تعتبر المانيا الجديدة هذا التحدي مشكلة عسكرية عويصة ، او ان ينهج خلفاء بسمارك سياسة خارجية متسمة بهذا الاعتداد التتمري . فيوم كانت بروسيا في عهد فريدريك الكبير أضعف القوى العظمى ، أصبحت المانيا بعيد التوحيد الأقوى والمكدره لصفاء بال جيرانها . وبذا

كان المطلوب التحلي بضبط النفس في السياسة الخارجية لو ابتغت ألمانيا المشاركة
يداً بيد مع الأسرة الأوروبية . ويا لسوء الحظ ساعة أمسى الاعتزال الصفة التي
افتقدتها ألمانيا بعد رحيل بسمارك .

ان السبب وراء هاجس ساسة ألمانيا بالقوة المجردة هو افتقار ألمانيا لأي إطار
فلسفي متكامل كشأن (دول الأمم) الأخرى . فلم يعتنقوا أياً من المثل التي
قولبت دولة الأمة في باقي أنحاء أوروبا في البناء البسماركى - لا تأكيد بريطانيا
العظمى على الحريات التقليدية ، ولا احترام الثورة الفرنسية للحرية العالمية ، ولا
حتى الاستعمار الكوني النمساوي . وقليل القول ان ألمانيا بسمارك لم تجسد أياً
من تطلعات دولة الأمة قط لسبب بسيط هو طرد بسمارك للامان النمساويين عن
عمد . كما كان راينخ بسمارك حيلة ماهرة طالما هو في حقيقته (بروسيا أعظم)
ابتغى تعزيز قوتها .

ثم جاء غياب الجذور الفكرية بمثابة السبب الرئيس لطيش السياسة
الخارجية الألمانية . فقد أفضت ذكريات الخدمة الطويلة كمسرح حرب أوروبا
الرئيسي الى خلق شعور عميق بانعدام الأمان في نفوس الشعب الألماني . وبرغم
أن ألمانيا بسمارك الآن هي الأقوى عوداً في سائر أوروبا ، لطالما أدرك القادة
الألمان على غير هدى التهديد يطاردتهم كما ثبت من وقوع أذهانهم فريسة
كوايس الاستعداد العسكري التي فاقتها الخطب النارية المحرصة على الحرب .
وكم جال رأس المخططيين العسكريين الألمان على الدوام بهواجس القتال على
(جميع) الجبهات بوقت واحد وهم اذ أطلقوا عنان خيالاتهم لذلك السيناريو
الأسوأ ، عملوا على صياغته الى حقيقة لأن ألمانيا القوية لحد تدحر فيه ائتلاف من

جميع جيرانها أمر كان أكثر وضوحاً من مقدرتها على صرع أي منهم على
انفراد . وازاء منظر العملاق العسكري الألماني الرابض على حدود الجيران ،
سلك أولئك الجيران درب التقارب والتكاتف أكثر ابتغاء الحماية المتبادلة ، وبذا
أحالوا مرام المانيا في الأمن عاملاً لانعدام أمنها .-

رب سياسة حكيمة متزنة كان لها أن تؤجل أو ربما تتحاشى ذلك الخطر
الا أن خلفاء بسمارك الذين تناسوا اتزانهم عولوا أكثر وأكثر على القوة المجردة مثلما
عبروا عنها في احدى بياناتهم " المحبوبة " - بأن المانيا عليها أن تكون مطرقة وليس
سنداناً " للدبلوماسية الأوروبية . وبدا الأمر كما لو أن المانيا انفقت كثيراً من
طاقاتها على تحقيق " دولة الأمة " حتى لم يتسن لها وقت التفكير في الغرض الذي
تسعى اليه الدولة الجديدة هذه . فما حصل سابقاً أن سعت الامبراطورية الألمانية
الى تطوير مفهوم مصالحها القومية . وهكذا ، ولأنهم تأرجحوا بين عواطف الآنية
وانعدام القدرة على تحسس نفسيات العالم الخارجي ، جمع من أتى بعد بسمارك
من قادة المانيا بين الوحشية والتردد ، فقفزوا بيلدهم أولاً نحو العزلة وثانياً الى مجزرة
الحرب الفتاكة .

لقد أجهد بسمارك نفسه في تخفيف امارات قوة المانيا مستعينا بمنظومة
تحالفاته الدقيقة في تقييد شركائه الكثيرين وكظم تناقضاتهم الكامنة من الانفجار
بصورة حرب . فيما افتقر خلفاؤه لمثل هذه الأناة والبراعة اللازمين لهذه المهام
المعقدة . ولما حلت منية الامبراطور وليام الأول عام ١٨٨٨ ، ارتقى العرش نجله
فريدريك (الذي اقضت لبراليته مضجع بسمارك) لمدة ثمانية وتسعين يوماً أصيب
بعدها بسرطان الحنجرة . فخلفه نجله وليام الثاني الذي أوحى سيرته التاريخية

للمراقبين بشيء غير مستحب يقول أن حاكم أقوى أمة أوروبية غير ناضج وغريب الأطوار . وهنا عزى علماء النفس تنمره غير المتزن الى محاولته التعويض عن ولادته بذراع مشوهة - انها لضربة عنيفة لأحد أعضاء الأسرة الملكية البروسية ذات التقاليد العسكرية المجيدة . حتى حل عام ١٨٩٠ ليشهد طرد الامبراطور المتهور بسمارك رافضاً الحكم تحت ظل شخصية محنكة قديرة . ومذ حينها غدت دبلوماسية القيصر قطب الرحى في السلم الأوروبي . وهنا وصف (ونستون تشرشل) جوهر وليام بأسلوب تهكمي لاذع : [لا يفعل غير أن يتخطر متمائلاً ذات اليمين وذات الشمال ثم يستوي ليقعقح حسامه غير الممتشق . كان ينشد أن يغدو نابليون دون خوض معاركه . وأكد أن أقل من هذا لن يفي بالمرام . فان كنت على قمة بركان فأقل ما تفعله هو أن تدخن . ولذلك فقد دخن فتشككت أمام من يحدق فيه من بعيد كتلة من السحاب نهراً ولهب نار في الليل ، وهكذا وعلى نحو بطيء شوش هذا المنظر على أذهان المحدثين فجمعوا شملهم واتحدوا من أجل الحماية المتبادلة .

ولكن تحت كل هذه المظاهر وتضليلاتها تجد رجلاً عادياً جداً يملأه الغرور غير أنه حاصل تحصيل حسن النية ، أمله القفز بنفسه لأعلى ليغدو " فريدريك الكبير " الثاني [.

ان أقصى مارنا اليه القيصر الألماني هو الاعتراف الدولي بأهمية المانيا سيما قوتها . وسعى الى اتباع ما أسماه هو وحاشيته " السياسة الكونية " دونما تعريف للمصطلح أو علاقته بالمصالح الألمانية الدولية . فقبع وراء الشعارات خواء فكري : لغة قاسية حجبت فراغا باطنياً ، وشعارات رنانة طنانة طوت الجبن

والافتقار الى أي ادراك للسليل السائرة فيه . لقد عكس الخيلاء الممزوج بانعدام القرار الفعلي تركة قرنين من الاقليمية الألمانية . وحتى لو كانت السياسة الألمانية حكيمة ومسؤولة ، فانها لمهمة كأداء تلك التي ترمع صهر العملاق الألماني في البودقة الدولية القائمة . بيد ان المزج الانفجاري بين الشخصيات وبين المؤسسات المحلية حال دون سير الأمور بهذا الاتجاه ، اخذاً اياها بدلاً من ذلك صوب سياسة خارجية لا عقلانية جاءت لألمانيا بكل شيء أوجست خيفة منه .

اذ نجحت ألمانيا في السنين العشرين بعد طرد بسمارك في دعم قلب تحالفات لدرجة مخيفة . اذ دنت فرنسا وبريطانيا عام ١٨٩٨ من شفا حرب حول مصر . وغدت العداءات بين بريطانيا العظمى وروسيا السمة البارزة للعلاقات الدولية جل القرن التاسع عشر . وبجئت بريطانيا العظمى في أوقات مختلفة عن حلفاء لها ضد روسيا فجربت ألمانيا قبل أن تتجه الى اليابان . وليس ثمة امرء قد يتصور احتمالية تكتل بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا تحت راية واحدة . بيد أن هذا الذي حصل تحديداً بعد مرور عشر سنوات وتلك هي عواقب الدبلوماسية الألمانية اللحوحة المولعة بالتهديد .

لم يحاول بسمارك بالرغم من تعقيد مناوراته تجاوز مبادئ توازن القوى . ومع هذا لم ينم من جاء من بعده قرير العين من توازن القوى ، ولم يبد قط أنهم استوعبوا حقيقة أنهم كلما ضاعفوا قوتهم ، فأنما يشجعون أكثر على عقد أحلاف جديدة ، ويحفزون أكثر على زيادة التسلح وهو الأمر المتأصل في طبيعة نظام التوازن الأوروبي .

استاء القادة الألمان من نفور بلدان أخرى من الانضواء تحت راية أمة هي الأقوى في أوروبا ، فلاح أمام القادة الألمان أن التكتيكات المتتمرة خير سبيل لاعادة جيرانها الى حدود قوتهم الحقيقية وربما اعادة فوائد صداقة المانيا . فجاء هذا المسلك المهيمن بنتيجة عكسية . فقادة المانيا بعد بسمارك اذ حاولوا تحقيق الأمن الشامل لبلدهم ، انما هددوا جميع البلدان الأخرى بنسف شامل لأمنها ، فأثاروا بذلك ائتلافات مضادة بصورة تلقائية تقريباً . وما كانت ثمة طرق دبلوماسية قصيرة نحو الهيمنة ، والطريق الوحيد لها هو الحرب ، ذلك هو الدرس الذي لم يتعلمه القادة القرويون بعد بسمارك الا بعد أن سبق السيف العذل على تجنب كارثة كونية .

هي السخرية التي رأت في روسيا وليس في المانيا - لأطول جزء في تاريخ المانيا الامبراطوري - تهديداً للسلام . فالقناعة سكنت رأسي (بالمرستون) ومن ثم (دزرائيلي) بنوايا روسيا الى التوغل في مصر والهند ، ريثما حل عام ١٩١٣ وفيه سكن عين الخوف القادة الألمان أن الحشود الروسية باتت أوشك على غلبتهم وكان لهذا الأمر شديد الوقع على صنع قرارهم القدرى بأرجاء حسم القضية الى سنة القادمة .

لقد غاب في حقيقة الأمر الاكسر من دليل ضعيف قد يبرر الخوف من الطمع الروسي للصيرورة امبراطورية أوروية . فادعاءات الاستخبارات العسكرية الألمانية عن حيازتها على بينة عن أعداد روسيا عدتها لمثل هذه الحرب كانت صحيحة تماماً كما كانت ليست بذات علاقة . ذلك أن جميع بلدان كلا الحلفين كانت مسعورة بحمى التكنولوجيا الحديثة لمشاريع السكك الحديد والتعبئة ،

وجميعها انهمكت في استعدادات عسكرية تفوق ما تستحقه أي قضية متنازع عليها . لكن هذه التحضيرات كانت ، كما وجدوها ، نذر أطماع شرهة وان كانت غامضة ، طالما هي لم تنتم الى أي غرض محدد . وبهذا اعتنق الأمير (فون بولوف) مستشار المانيا للفترة بين (١٩٠٠ - ١٩٠٩) رأى فريدريك أن " الامبراطورية الروسية من بين جميع جيران بروسيا هي الأخطر بقوتها وبموقعها " .

وفي الأماكن الأخرى ، أحست أوروبا بشيء مخيف حقاً ينم عن اتساع وقوة عزيمة روسيا . فهرعت جميع دول أوروبا تتكلم عبر التهديدات والتهديدات المضادة . غير أن روسيا بدت بحيرة على التوسع وفق نمط من صنعها ، ولا يستطيع احتواؤه الا بنشر قوة أقوى ، وبالحرب عادة . كما لاحت قدرة روسيا في جميع الازمات الكثيرة بلوغ تسويات معقولة هي في حقيقتها أفضل بكثير مما يحصل في خاتمة المطاف . ومع ذلك أثرت روسيا على الدوام أن المخاطرة بخسارة الحرب على التسوية . وهذا قول يصدق على حرب الكريما (١٨٥٤) ، وحروب البلقان (١٨٧٥-١٨٧٨) ، وقبل الحرب الروسية - اليابانية عام ١٩٠٤ .

يكمن أحد أسباب هذه التوجهات في انتماء روسيا جزئياً الى أوروبا وجزئياً الى آسيا . ففي الغرب كانت روسيا جزءاً من الأسرة الأوروبية وشاركت في وضع القواعد العريضة لميزان القوى . ومع هذا كان نفاذ الصبر صفة القادة الروس عموماً تجاه نداءات حفظ التوازن وكان صوبهم الحرب لو لم تجاب مطالبهم ، ولنا في هذا الأمر مثال في الذي حصل في مطلع حرب الكريما عام

١٨٥٤ ، وحروب البلقان ، ومرة أخرى عام ١٨٨٥ حين كادت روسيا أن تخوض غمار حرب مع بلغاريا . وفي آسيا الوسطى تعاملت روسيا مع امارات ضعيفة لا ينطبق عليها مبدأ توازن القوى ، وفي سيبيريا - حتى اصطدمت باليابان- استطاعت التوسع بمثل ما توسعت أمريكا في قارة ضئيلة السكان .

كان على روسيا في المحاضر الأوروبية الاصغاء للمناظرين من أجل توازن القوى ، لكنها ما التزمت بمبادئها دوماً . فاذا أكدت الأمم الأوروبية دوماً حتمية وجوب حسم مصير تركيا والبلقان بين الأسرة الأوروبية ، انطلقت روسيا تعالج المسألة لوحدها وعن طريق القوة - في معاهدة (ادريانو بول) عام ١٨٢٩ ، معاهدة (انكاير سكليسي) عام ١٨٣٣ ، والاشتباك مع تركيا عام ١٨٥٣ ، وكذلك حربي البلقان (١٨٧٥ - ١٨٧٨) و ١٨٨٥ . فقد أملت أن تلتفت الأسرة الأوروبية الى السبيل الآخر وحنقت لعدم فعلها ذلك . وعين المشكلة تكررت بعيد الحرب العالمية الثانية حين قال الحلفاء الغربيون بتعلق مصير أوروبا الشرقية بأوروبا بأسرها ، فيما أصر ستالين على دخول أوروبا الشرقية وبخاصة بولندا في الخيمة الروسية وبذا يجب حسم مستقبلها من دون تدخل الديمقراطيات الغربية . وعليه تصرف ستالين بصورة انفرادية مثل اسلافه القياصرة ، وعلى أية حال كان من المحتم ان يتشكل ائتلاف قوى غربية لمقاومة الاملاءات الروسية على جيرانها واذن استغرق الأمر فترة جيل بعد الحرب العالمية الثانية كي يتخذ القالب التاريخي شكله .

وندر أن أبدت روسيا في سيرها قدراً من الالتزام بمبادئ محدودة لها . اذ اختزنت ، وقد أحبطت ، غيظها وعينت أوقات ثأرها - ضد بريطانيا العظمى في

جل القرن التاسع عشر ، وضد النمسا بعد حرب الكريميا ، ضد المانيا بعد مؤتمر برلين ، وحتى ضد الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة . وسيبقى مما يجب مراقبته هو رد فعل روسيا السوفيتية حيال انهيار امبراطوريتها التاريخية وتلاشي التوابع الدائرة في فلكها ، حالما تفيق تماما من هول صدمة تمزقها .

واذا ما أجلنا بصرنا صوب آسيا لرأينا أن الشعور الروسي برسالتها أقل تأثراً بالقيود الجغرافية ، فعلى مدى القرن الثامن عشر ومعظم التاسع عشر وجدت روسيا نفسها طليقة وحيدة في الشرق الأقصى . فكانت أول قوة أوروبية تعاملت مع اليابان وأول من عقد اتفاقية مع الصين . وما أفضى هذا التوسع المنجز على يد حفنة من دعاة التسوية والمغامرين الى حرب مع القوى الأوروبية . أما الصدامات المتفرقة مع الصين فليس لها أهمية تذكر بينما عمدت الصين حيال الدعم الروسي للقبائل المحاربة الى التخلي عن مناطق واسعة لصالح الادارة الروسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، فصنعت " معاهدات غير متكافئة " شجبتها جميع الحكومات الصينية بعد ذلك العهد وخاصة الشيوعية منها .

وظهر أن الشهية الروسية للأراضي الآسيوية تنمو بشراهة مع كل كسب جديد . اذ كتب (سيرج ويت) وزير المالية الروسي واحد المقربين للقيصر نيقولا الثاني : " بالنظر الى طول حدودنا الشاسعة مع الصين وموقعنا الاستثنائي الممتاز ، فان ابتلاع روسيا لجزء فسيح من الامبراطورية الصينية ليس سوى مسألة وقت " . وفيما يخص الامبراطورية العثمانية رأى قادة روسيا أن الشرق الأقصى شأناً روسيا وليس لبقية دول العالم حق التدخل . وقد جاءت التوسعات الروسية على جميع

الجبهات بوقت واحد أحياناً ، والأغلب أنها تراوحت بين تقدم وتراجع حسب وجود مناطق التوسع الأقل خطراً .

لقد عكست أدوات صنع سياسة الامبراطورية الروسية الطبيعة المزدوجة للامبراطورية . فوزارة الخارجية كانت قسم أرشيف مليء بالمسؤولين المستقلين زائغي الأبصار نحو الغرب أساساً . ولما كانوا الماناً بلطيقين غالباً فقد اعتبروا روسيا دولة أوروبية ينبغي تنفيذ سياساتها داخل الأسرة الأوروبية . ومهما يكن من أمر ، اصطدم قسم الأرشيف هذا بالدائرة الآسيوية التي كانت مثل نظيرها مستقلة ومسؤولة عن السياسة الروسية تجاه الامبراطورية العثمانية ، والبلقان ، والشرق الأقصى - أي عن أية جبهة كانت روسيا تتوغل فيها . لم تر الدائرة الآسيوية نفسها جزءاً من الأسرة الأوروبية ، وهي قد عاملت الأمم الأوروبية لأنها وجدتتها احجار عثرة أمام مشاريعها ، باهمال وسعت متى سنحت الفرصة الى تحقيق الغايات الروسية بواسطة معاهدات انفرادية أو عن طريق حروب تشعل فتيلها بدون اعارة قلامة ظفر من الاهتمام لأوروبا . واذا أصرت أوروبا على وجوب تسوية قضايا البلقان والامبراطورية العثمانية على يد الأسرة الأوروبية ، كان لا مناص من نشوب الصراعات المتواصلة ، فيما تفاقم غيظ روسيا من اعتراضها بهذه الطريقة على يد قوى اعتبرتها روسيا متطفلة .

توسم التوسع الروسي الدفاعي في بعضه والهجومى في بعضه الآخر على الدوام بصفة الغموض ، وهو ما سخن وطيس مجادلات الغرب حول نوايا روسيا الحقيقية التي بقيت طيلة العهد السوفيتي . يكمن أحد أسباب عسر استكناه أغراض روسيا في مضارعة الحكومة الروسية حتى في العهد الشيوعي للبلاط

الاستبدادي (الأوثوقراطي) للقرن الثامن عشر أكثر من شبهها لقوة عظمى في القرن العشرين . فقد فشلت روسيا الامبراطورية وحتى الشيوعية في انجاب وزير خارجية عظيم الشأن . واذا كان جميع وزراء خارجيتها مثل (نسلرود ، وغورشاتوف ، وغيرز ، ولامسدورف ، وحتى غروميكو) مقتدرين ولا شيء ينقصهم ، فقد افتقروا الى صلاحية تطبيق سياسة خارجية طويلة الأمد . فما كانوا غير أشخاص أعلى بقليل من كونهم خدماً لحاكم استبدادي مهووس ذي مزاج رجراج ، لأجله كان عليهم أن يشقوا طريقهم وسط مشاكل داخلية طاغية . لقد خلت الامبراطورية الروسية من بسمارك ، أوسالزبري أو روزفلت - أي لم يحظ أي وزير بالصلاحيات التنفيذية في الشؤون الخارجية .

وحتى يوم كانت لشخصية القيصر الحاكم اليد الطولى ، حال النظام الاستبدادي (الأوثوقراطي) لصنع السياسة الروسية ، دون تطوير سياسة خارجية متناسقة . فما أن يجد القياصرة وزير خارجية يشعرون بالارتياح منه ، سعوا للاحتفاظ به حتى يهن العظم منه ويبلغ سن الخرف ، كما حصل مع نسلرود وغورشاكوف ، وغيرز ، وجميعهم شغل منصبه جل القرن التاسع عشر . واذا بلغوا من الكبر عتياً ، ما برح الساسة الأجانب يراهم الشخصيات الوحيدة التي تستحق المقابلة في سانت بطرسبرغ لأنهم الأوحاد بين المسؤولين الأقرب للقيصر والأقدر على رؤيته . بينما حظرت البروتوكولات من الناحية الفعلية على أي شخص آخر طلب مقابلة القيصر .

بيد أن الذي فاقم عملية صنع القرار تعقيداً هو اصطدام صلاحية القيصر التنفيذية على الدوام بنوازه الارستقراطية ذات الطابع الامراتي . فمثلاً ، ما كاد

يجب مداد توقيع معاهدة اعادة الضمان وهي منعطف رئيسي في الشؤون الخارجية الروسية ، حتى غادر الكسندر الثالث سانت بطرسبرغ أربعة أشهر متوالية من تموز الى تشرين الأول ١٨٨٧ ليسري عن نفسه بركوب اليخوت والتفرج على المناورات ، وزيارة أنسابه في الدنمارك . وهكذا ، وازاء ابتعاد صانع القرار الوحيد . دبت الفوضى في صفوف السياسة الخارجية الروسية . فلم يقتصر الأمر صيرورة انفعالات اللحظة الموجه لسياسات القيصر ، هي قد خضعت بشدة لتأثير الأهواء القومية التي يوجهها الجيش ولم يعر المغامرون العسكريون مثل الجنرال كوفمان في آسيا الوسطى اهتماما يذكر لوزراء الخارجية . ولعل غورشاكوف قد باح بالحقيقة حول ضالة معرفته بآسيا الوسطى أثناء محادثاته مع السفراء البريطانيين التي عرجنا عليها في الفصل السابق .

ولما آلت مقاليد الحكم الى نيقولا الثاني من ١٨٩٤ الى ١٩١٧ ، سيء لروسيا أن تدفع ثمن عشوائية مؤسساتها . فقد أودى نيقولا بروسيا الى هاوية حرب مأساوية مع اليابان ثم جعل من بلده أسيرة مجموعة أحلاف حتمت الاضطراع مع المانيا من الناحية الفعلية . ولم ترتق البنية السياسية و الاجتماعية الروسية الا قليلا بينما حشدت طاقاتها للنشاطات التوسعية والصراعات الخارجية التي لا مفر منها آنذاك . فكان لزاماً أن توميء الهزيمة مع اليابان عام ١٩٠٥ الى قصر الوقت المخصص للبناء الداخلي - تلك الائمة التي تبناها المصلح العظيم (بطرس ستولين) . ذلك أن الراحة هي ما احتاجتها روسيا ؛ بيد أنها لم تفعل غير القيام بمغامرة خارجية أخرى . وبعد أن اندحرت في آسيا ، عادت لحلمها السلافي واندفعت نحو القسطنطينية التي باتت هذه المرة خارج سيطرتها .

ان موضع السخرية هنا هو أن التوسع بعد نقطة معينة لم يعد يعزز قوة روسيا بل أخذت تزحف اليها بسببه عوامل الانحطاط . فبعد سبعين سنة على عام ١٨٤٩ الذي غدت فيه أقوى أمة في أوروبا ، انتهى حكم سلالتها الحاكمة ، وأختفت أحيانا من مراتب القوى العظمى . وبين عامي ١٨٤٨ و ١٩١٤ تورطت روسيا بما يزيد عن ست حروب (عدا الحروب الاستعمارية) وهو عدد أكبر بكثير من حروب أية دولة كبرى أخرى . وباستثناء التدخل في بلغاريا ، فاقت الخسائر المالية والسياسية لكل من هذه الحروب الأرباح المأمولة منها . وبرغم ناقوس الخطر الذي قرعته كل هذه الحروب ، استمرت روسيا في الاعتراف بمنزلة القوة الكبرى من خلال التوسع الاقليمي ، فظلت متعطشة لابتلاع مزيد من الأراضي لم تكن بحاجة اليها ولا بقادرة على هضمها . وفي هذا وعد مستشار نيقولا الثاني المدعو (سيرج ويت) : " لسوف تمد روسيا سلطانها من شواطئ المحيط الهادي وقمم الهملايا ليس على شؤون آسيا وحسب بل وعلى شؤون أوروبا أيضا " . ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور السياسي هو أكثر فائدة بكثير للدولة العظمى في العصر الصناعي من اكتساب تابع في بلغاريا أو محمية في كوريا .

ولم يؤت الحكمة غير ثلة من القادة الروس مثل غورشاكوف في ظنهم أن " مد الاقليم بالنسبة لروسيا يعني مد رقعة الضعف " ، غير أن آراءهم لم تنجح مطلقاً في تهدئة الهوس الروسي بفتوحات جديدة . حتى حلت النهاية بانهيار الامبراطورية الشيوعية لنفس العلل تقريبا التي أصيب بها القيصر . فقد كان من

الأفضل بكثير للاتحاد السوفيتي لو بقي ضمن حدوده بعيد الحرب الكونية الثانية وشكل علاقات مع ما سمي بالفلك التابع نظيرة للعلاقات التي أقامها مع فنلندا .

ان احتمال نشوب صراع بوسط القارة لينشأ حين يتوتر الموقف ويسخن الجو بين عملاقين - المانيا القوية الطائشة ، وروسيا الكبيرة القاسية ، وليس للأمر علاقة بوجود أو عدم وجود شيء يمكن لألمانيا جنيته من حرب مع روسيا ، أو بامتلاك روسيا لكل ما يمكن أن تخسره في حرب مع المانيا . ولذلك توقف سلم أوروبا على البلد الواحد الذي هندس التوازن ببراعة عظيمة وبهدوء بارع طيلة القرن التاسع عشر .

ما برحت سياسة بريطانيا الخارجية قابضة في " عزلتها الرائعة " لعام ١٨٩٠ . لقد أشار البريطانيون بفخر الى بلدهم بأنه " محور التوازن " في أوروبا ، وهي البلد الذي منع ثقله أيا من الائتلافات المختلفة بين القوى الأوروبية من الهيمنة المطلقة أما الدخول بهذه الأحلاف فكان تقليداً بغضاً لسياسة بريطانيا مثلما هو لدعاة العزلة الأمريكيان . ومع ذلك ما هي الا خمس وعشرون سنة حتى سفح الانكليز دماء مئات الألوف من أبنائهم في الميادين الموحلة للفلاندرز حين قاتلوا الى جانب الحليف الفرنسي ضد الخصم الألماني .

تحقق تغير مشهود في سياسة بريطانيا الخارجية بين عامي ١٨٩٠ و ١٩١٤ . فما هي بمفارقة بسيطة ان الرجل الذي قاد بريطانيا العظمى في النصف الأول من شوط التغير هذا قد جسد كل ما هو تقليدي لبريطانيا العظمى وسياستها الخارجية . اذ كان المركز سالزبري المنتمي المطلق ، فهو سليل عائلة

(سيسل) العريقة التي كان أسلافه فيها قد تبوعوا المناصب الوزارية السامية للممالك البريطانية منذ عهد اليزايث الأولى . كما عرف عن الملك (ادوارد السابع) الذي تربع على العرش من ١٩٠١ الى ١٩١٠ وانحدر من عائلة حديثة النعمة قياساً الى عائلة (سيسل) أنه قد اشتكى أحياناً من اللهجة المهينة التي دوماً ما تحدث سالزبري بها اليه .

كان ارتقاء سالزبري سدة لسياسة أمراً مكتوباً مثلما ناله بلا عناء . اذ جاب الشاب سالزبري تعليمه في كنيسة يسوع في أكسفورد ، ربوع أوروبا فأتقن الفرنسية ، والتقى رؤساء الدول . فلما بلغ الثامنة والأربعين وبعد تبوئه منصب نائب الملك في الهند ، أصبح وزيراً لخارجية دزرائيلي ولعب دوراً بارزاً في مؤتمر برلين حيث أجرى معظم المفاوضات اليومية ، وعلى أثر موت غلادستون تولى زعامة حزب المحافظين حتى غدا ، ما خلا آخر حكومة لغلادستون (١٨٩٢ - ١٨٩٤) ، الشخصية الأبرز في السياسة البريطانية في آخر خمسة عشر عاماً من القرن التاسع عشر .

وبنظرة الى بعض النقاط يتضح أن منصب سالزبري لم يكن مختلفاً عن منصب الرئيس جورج بوش برغم خدمة الأول فترة أطول في أعلى مناصب دولته ، اذ تخطى كلاهما عالماً كان يتراجع في يوم تبوأ السلطة ، وتلك حقيقته لم تتضح لكليهما . كما ترك كلاهما أثراً ينم عن معرفة بكيفية التصرف بما ورثاه . فقد تبلورت نظرة بوش الى العالم عبر الحرب الباردة التي بزغ فيها نجمه ومع نهايتها نال الزعامة في أوج سيرته ، فيما تمت التجارب التي عجنت سالزبري في عهد بالمرستون الشامخ في ظل القوة البريطانية عديمة المنافس فيما وراء البحار ،

واتسمت بخصومة انكلو - روسية لدودة ، وكان جلياً أن كليهما تسعى الى قبر زعامتهما .

انبغى على حكومة سالزبري أن الاصطراع مع الانحطاط لمكانة بريطانيا العظمى النسبية . فها هي المانيا توازيها في القوة الاقتصادية ، فيما عززت روسيا وفرنسا مساعيها الامبراطورية وأضحنا تتحديان الامبراطورية البريطانية في كل مكان تقريباً . فقد تآكلت الهيمنة التي تمتعت بها بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر برغم حقيقة أنها لما تزل صاحبة اليد الطولى . فتلمس القادة البريطانيون في تسعينات القرن التاسع عشر حاجة الى تكييف السياسة التقليدية للحقائق غير المتوقعة ، وهو تماماً ما قام به بوش من التهيؤ بمهارة لما لم يحدسه .

راح سالزبري ذو الوزن الثقيل والبشرة المجددة ، يجسد ارتياح بريطانيا العظمى (بالوضع القائم) أكثر مما فعله بهدف التغيير . وواعد واضع عبارة " العزلة الرائعة " بمواصلة السياسات البريطانية التقليدية باتخاذ تدابير حازمة بوجه أي قوة امبراطورية ، وكذلك ادخال بريطانيا العظمى في أحلاف قاريه فقط اذا ما أمسى ذلك الحلف آخر ملاذ لمنع الطرف المعتدي من قلب الميزان ، وعنى موقع بريطانيا العظمى الحصين لسالزبري أن السياسة المثالية تدعو الى العمل بنشاط في عرض البحار والابتعاد عن التورط بأي أحلاف تقليدية بداخل قارة أوروبا قائلاً ببرود " انما نحن أسماك " !

ما كان في نهاية المطاف من بد غير ان يعترف سالزبري مضطراً أن تمدد بريطانيا العظمى الامبراطوري المفرط قد خلقت ضغوط روسيا في الشرق الأقصى

والأدنى ، وفرنسا في أفريقيا ، وحتى ألمانيا التي لبست القفاز ودخلت السباق الاستعماري . اذ اصطدمت فرنسا وألمانيا وروسيا وهي التي دوماً ما تطاحت بداخل القارة الأوروبية على الدوام ببريطانيا العظمى التي لم تشأ الاستحواذ على الهند وكندا وجزء كبير من أفريقيا فحسب ، بل واصلت على هيمنتها على أقاليم شاسعة أخرى أملت لها أسباباً احتاجتها لأسباب استراتيجية تنطوي على حمايتها من السقوط بيد قوة أخرى حتى ان لم تنو السيطرة عليها مباشرة . وأطلق سالزبري على هذا المطلب " نوع من نصب العلامات على مناطق ، لم تشأ بريطانيا العظمى ان تملكها أي قوة أخرى " . وقد اشتملت هذه المناطق على الخليج العربي ، والصين ، وتركيا ، والمغرب ، واذن انغمست بريطانيا العظمى في تسعينيات القرن التاسع عشر باشتباكات لانهاية لها مع روسيا في أفغانستان ، وحول المضائق ، وفي شمالي الصين ، وكذلك مع فرنسا في مصر والمغرب .

وعلى أثر اتفاقيات البحر المتوسط لعام ١٨٨٧ ارتبطت بريطانيا العظمى بصورة غير مباشرة بالحلف الثلاثي المؤلف من ألمانيا والنمسا المجر ، وإيطاليا على أمل أن تعزز إيطاليا والنمسا موقف بريطانيا في نزاعها مع فرنسا في شمال أفريقيا ، ومع روسيا في البلقان . بيد أن اتفاقيات المتوسط لم تمثل سوى بديل مؤقت .

تجسدت الامبراطورية الألمانية الجديدة وقد تجردت من شيخ استراتيجيتها ، بما يجب أن تفعله حيال فرصتها . فالحقائق الجيوسياسية ما برحت تخرج بريطانيا من عزلتها الرائعة شيئاً فشيئاً برغم معارضة التقليديين . ريثما جاء أول تحرك صوب ارتباط أقوى مع القارة لمصلحة علاقات أوثق مع الامبراطورية الألمانية . واذ أدرك صناع السياسة الألمان حاجة روسيا وبريطانيا العظمى اليائسة لبلادهم ،

خالفهم أمر بلوغ أن بوسعهم صفقة مع كليهما بوقت واحد دون تحديد معالم الصفقة التي ييغون أو دون أن يتصوروا أنهم انما قد يقاربون بين روسيا وبريطانيا العظمى أكثر . وحيال لقيانهم الصدود بوجه هذه العروض المنطوية على " كل شيء أو لا شيء إطلاقاً " ، كان الوجوم يسيطر عليهم ليستحيل سراعاً الى سلوك وحشي ضار . ما أشد التناقض بين هذا الأسلوب وأسلوب فرنسا التي وطدت نفسها على تحقيق تقدم بطيء خطوة فخطوة ، تتربص روسيا لعشرين عاما وبريطانيا خمسة عشر عاما ريثما تصل اتفاقية معهما . فبرغم كل التطويل والعريضة التي مارستها المانيا ما بعد بسمارك ، كانت سياستها الخارجية فجأة ، قصيرة النظر وحتى هيابة وجللة ازاء المواجهات التي بذرت بذورها بنفسها وحن وقت قطافها .

هو زمن قصير بعيد طرد بسمارك حتى أنجز وليام الثاني أولى تحركاته عام ١٨٩٠ ضمن ما غدا سياقاً قديراً ليس قصير الأمد تمثل في رفضه عرض القيصر الروسي تجديد معاهدة اعادة الضمان لثلاثة أعوام أخرى . أن قيصر المانيا ومستشاريه حين رفضوا هذه المفاتحة في مطلع حكمهم انما سحبوا أهم خيط في نسيج نظام تحالفات بسمارك المتشابكة . وما دفعهم لذلك ثلاثة اعتبارات : أولاً رغبتهم بجعل سياستهم " بسيطة وشفافة " ما استطاعوا لذلك سبيلاً (انطلاقاً من اعتراف المستشار الجديد (كابريفي) مرة بأنه لا يمتلك قدرة بسمارك في الابقاء على ثماني كرات معلقة في الهواء بوقت واحد) ؛ وثانيهما نزعتهم الى اعادة طمأننة النمسا أن تحالفها واياهم يقع في قمة أولوياتهم ؛ وأخيراً لأنهم اعتبروا معاهدة اعادة الضمان عائقاً أمام منهجهم المفضل بالتحالف مع بريطانيا العظمى . لقد

عكست جميع هذه المفاهيم انعدام الفهم الجيوسياسي الذي حدا بالمانيا في عهد وليام الثاني الى عزل نفسها . وما هذا الا أن التعقيد شيء متأصل وملازم لموقع المانيا وللتاريخ ، فليست هناك سياسة " بسيطة " يمكن أن تأخذ بالحسبان جميع الجوانب الكثيرة . وتحديدأ كان غموض تزامن عقد المعاهدة الروسية مع تشكيل حلف مع النمسا الذي أتاح لبسمارك أن يتصرف كموازن بين المخاوف النمساوية والأطماع الروسية مدة عشرين عاماً بمنأى عن الاختصاص مع كليهما منفصلين ، أو حتى تصعيد أزمات البلقان المزمنة . وعليه تمخض انتهاء معاهدة اعادة الضمان عن عكس ذلك الحال تماماً : فقد انعش تقلص خيارات المانيا روح المغامرة النمساوية ؛ وذلك ما أدركه وزير الخارجية الروسي (نيكولا دي غيرز) فوراً قائلاً : " مع الغاء المعاهدة -معاهدة اعادة الضمان - تخلت فيينا عن حكمتها وتحملت من نواياها الطيبة ، بل وحتى أفلتت من قبضة الأمير بسمارك القوية " .

ولم يقتصر تأثير انتهاء المعاهدة على فقدان المانيا نفوذها بوجه النمسا وحسب ، بل وقوف كل شيء قد أجاج القلق الروسي . فقد فسرت سانت بطرسبرغ هذه التطورات بأنها تحضير لدعم النمسا في البلقان . وعندما جعلت المانيا من نفسها حاجزاً أمام الأهداف الروسية في منطقة لم تمثل يوماً مصلحة حيوية لألمانيا ، استقر في ذهن الروس أن يبحثوا عن ثقل مقابل ليتكلموا عليه ، وهو ما تآقت فرنسا لتمثيله .

وما عزز اندفاع روسيا نحو الجانب الفرنسي أيضاً هو معاهدة استعمارية عقدتها المانيا مع بريطانيا العظمى أعقبت بسرعة رفض قيصر المانيا تجديد معاهدة

اعادة الضمان والتي حصلت بموجبها بريطانيا العظمى من المانيا على مصادر (النيل) وعلى اقاليم شرقي افريقيا بضمنها جزيرة (زنبار) ، فيما نالت المانيا مقابل ذلك شريطا برياً غير مهم نسبيا يربط جنوب غربي افريقيا بنهر (زامبيزي) وهو ما يطلق عليه (شريط كابريفي) ، مع جزيرة (هلغولاند) في بحر الشمال لها أهمية استراتيجية في حماية الساحل الألماني من هجوم بحري .

انها ليست بصفقة خاسرة لكلا الطرفين برغم أنها أضحت الأولى في سلسلة من حالات سوء الفهم المشترك . فقد ظنت بها لندن وسيلة لتسوية المسائل الاستعمارية في افريقيا ، بينما رأتها المانيا فاتحة لتحالف انكليزي - الماني ، فيما ذهبت روسيا ابعد من ذلك بوصفها اياها خطوة انكلترا الأولى نحو (الحلف الثلاثي) . وهكذا كتب السفير الروسي في برلين (بارون ستال) تقريره العاجل عن هذا الميثاق بين صديق بلده التاريخي (المانيا) وعدوه التقليدي (بريطانيا العظمى) قائلا :

[عندا يتوحد طرف بفضل مصالح متعددة وارتباطات ايجابية في جانب واحد من الكوكب ، لبات المرء موقناً بضرورة العمل ضمن جوقة كاملة وفي وفاق حيال جميع المسائل الكبيرة التي تطفو على سطح الميدان الدولي وهكذا قد تحقق الانفتاح مع المانيا واكمل من الناحية الفعلية . ولن يفضي الاّ تنشيط علاقات انكلترا مع قوى أخرى في الحلف الثلاثي] .

واذن دخل كابوس بسمارك التحالفي طور التشكل ، ذلك أن نهاية معاهدة اعادة الضمان هي التي مهدت السبيل لحلف فرنسي - روسي .

لقد حسبت المانيا ان فرنسا وروسيا لن تعقدا حلفا لعدم وجود مصلحة روسية في الاصطراع من أجل الالزاس - اللورين ، لفرنسا ليست دوافع للقتال من أجل السلافين في البلقان . وذا ما ثبت أنه أحد أفدح أخطاء الحسابات الخاطئة لزعامة المانيا بعد بسمارك . فمتى ما كرست المانيا نفسها بشكل لا عودة عنه للجانب النمساوي ، لغدت روسيا وفرنسا في فاقة للأخرى لا تكبجهما درجة اختلاف اهدافهما . فكلاهما أعجز عن تحقيق أهدافه الاستراتيجية من دون دحر أو في الأقل أضعاف المانيا . اذ ادركت فرنسا تلك الحاجة لعلمها اليقين باستحالة إعادة المانيا للالزاس - اللورين من غير سبيل الحرب ، فيما فقحت روسيا عجزها عن وراثة الاجزاء السلافية من الامبراطورية النمساوية بعيداً عن الحاق الهزيمة بالنمسا - وهو ما أوضحت المانيا مقاومتها له من خلال رفضها تجديد معاهدة إعادة الضمان . وبعد هذا وذاك لم تكن لروسيا فرصة تحرك ضد المانيا بمنأى عن معونة فرنسا .

وقعت فرنسا وروسيا قبل انقضاء عام على رفض المانيا توقيع معاهدة إعادة الضمان ، (الحلف الودي) الذي نص على تبادل المساعدة الدبلوماسية بينهما . وفي هذا حذر وزير الخارجية الروسي الأريب (غيرز) بان الاتفاقية لن تنهي المشكلة الأساسية ذات الجوهر أن بريطانيا العظمى لا المانيا خصم روسيا الأول . فتطلعت فرنسا يائسة الى عجزها عن الافلات من العزلة التي فرضها بسمارك عليها ، ومالت الى اضافة نص لتلك الاتفاقية يلزم فرنسا بتقديم دعمها الدبلوماسي لروسيا في أية حرب استعمارية مع بريطانيا العظمى .

بدا هذا النص المناويء لبريطانيا في عيون قادة فرنسا رسم دخول زهيد الى ما سيغلو يقيناً اتّلاقاً ضد المانيا . ومن حينها ان بت الجهود الفرنسية على مد اتفاقيتها مع روسيا للصيرورة حلفاً عسكرياً وازاء ذلك امتعض المحافظون الروس ، فيما انبسطت اسارير القوميين لهذا الميثاق العسكري الذي من شأنه الاسراع في عملية تقطيع أوصال الامبراطورية النمساوية . فكتب خليفة غيرز آخر وزير خارجية روسي (الكونت فلاديمير لامسدورف) في يومياته مطلع شباط ١٨٩٢ :

[انهم (الفرنسيون) يستعدون أيضاً لتطويقنا بمقرحات عقد اتفاقية بخصوص العمليات العسكرية المشتركة في حالة حصول هجوم يشنه طرف ثالث ولكن لم الاسراف في عمل كذا أشياء ؟ اننا بحاجة الى السلم والهدوء نظراً الى مآسي الجماعة ، والحالة المزرية لوضعنا المادي ، ولنقص برنامجنا التسليحي ، وللحالة التعيسة لمنظومة مواصلتنا ، وأخيراً الى النشاط المتجدد في معسكر العدميين] * .

ومع نهاية الجولة ، تغلب القادة الفرنسيون على شكوك لامسدورف ، أو لعله انهزم أمام القيصر . حتى تم توقيع اتفاقية عسكرية عام ١٨٩٤ وافقت فيها فرنسا على مساعدة روسيا لو هاجمتها المانيا منفردة أو معها النمسا . وعلى روسيا ان تدعم فرنسا ان تعرضت لهجوم الماني ، أو هجوم الماني - ايطالي . واذ كانت الاتفاقية الفرنسية - الروسية لعام ١٨٩١ أداة دبلوماسية يصح القول فيها انها ابتغت مواجهة بريطانيا العظمى اضافة الى المانيا ، فان الخصم الوحيد

* العدمية Nihilism : مبدأ ينكر وجود أساس موضوعي للمبادئ الأخلاقية ويقول أيضاً أن أحوال المجتمع هي سيئة درجة جعلت فيها من عمليات الهدم مرغوبة فيها ويعزل عن أي مسعراً بنائي .

الذي يلوح في هذه الاتفاقية العسكرية هو المانيا . فما دعاه (جورج كينان)
" الحلف القديري " - بين فرنسا وروسيا عام ١٨٩١ الذي تبعته الاتفاقية
العسكرية لعام ١٨٩٤ - كان الحد الفاصل الذي أوصل أوروبا الى جحيم
الحرب .

انها بداية نهاية توازن القوى . فأفضل ما يعمل فيه ميزان القوى حين
تتحقق أحد هذه الشروط في الأقل : أولا ، أن تتلمس جميع الأمم حريتها في
الانضمام الى أية دولة أخرى ، اعتماداً على ظروف تلك اللحظة . فقد استتب
التوازن خلال أغلب القرن الثامن عشر بفضل التحالفات المتبدلة باستمرار ، وذات
الأمر قد انطبق على فترة حكم بسمارك حتى عام ١٨٩٠ . ثانيا ، وجود
تحالفات ثابتة لا يبدل فيها التوازن قائماً على هيمنة حلف واحد من جمع
الأحلاف - وهو الحال الذي حصل بعد المعاهدة الفرنسية - الروسية يوم ظلت
بريطانيا العظمى تلعب دور الموازن الذي سعى كلا الطرفين الى كسب وده .
ثالثا : لو تواجدت تحالفات راسخة وغاب الطرف الموازن يشترط أن يكون
التماسك بين التحالفات ضعيفاً نسبياً ليفسح المجال - عند حصول أي حادث -
لعقد التسويات أو تبديل التحالفات .

فان غابت الشروط هذه جميعها أو أحدها ، لتصلبت الدبلوماسية
وتحجرت ، وستبرز للعيان لعبة جمع الأصفار التي يكون فيها ربح أي طرف
خسارة للطرف الآخر . وهكذا لا مناص من دخول سباقات التسلح وتصعيد
التوازن . هكذا كان الحال أثناء الحرب الباردة ، وفي أوروبا بالخفاء بعد أن
انضمام بريطانيا الى الحلف الفرنسي - الروسي ، وبذا تشكل الحلف الثلاثي الذي

بدأ عام ١٩٠٨ . وبخلاف ما حصل في الحرب الباردة ، لم يتصلب النظام الدولي بعد عام ١٨٩١ عقب تحد واحد . اذ احتاج الأمر خمسة عشر عاما لتحطيم مرونة كل من تلك العناصر الثلاثة على التوالي حيث توقف ميزان القوى عن العمل بعد تشكيل ذلك الحلف الثلاثي . وأضحت اختبارات القوة هي القاعدة وليست الاستثناء . وتلاشت الدبلوماسية باعتبارها فن التسوية . فما عاد الأمر سوى مسألة وقت ريثما تنشب أزمة ما لتجعل الأمر خارج نطاق السيطرة .

بيد أنه عام ١٨٩١ يوم اصطفت فرنسا وروسيا ضد المانيا التي ما برحت فيه الأخيرة تأمل بقدرتها على تكوين حلف مقابل مع بريطانيا العظمى والذي حال دونه تهور (ويليام الثاني) برغم توقعه اليه . فالاتفاقية الاستعمارية لعام ١٨٩٠ لم تؤد الى الحلف الذي ارتعدت فرائص السفير الروسي منه ، ويرجع جزء من فشله الى مشاكل بريطانيا الداخلية . فقد شرع (غلادستون) العجوز لما عاد الى السلطة عام ١٨٩٢ للمرة الأخيرة ، بخدش أنانية قيصر المانيا برفضه أي ارتباط مع المانيا المستبدة أو النمسا .

ان السبب الرئيسي لفشل المحاولات المتعددة الرامية لترتيب حلف انكلو-المانى ليعود الى اخفاق المانيا المستديم فقه سياسة بريطانيا الخارجية التقليدية ناهيك عن المتطلبات الحقيقية للأمن الألماني . فعلى مدى قرن ونصف القرن ، سارت بريطانيا على رفض الزام نفسها بأي حلف عسكري لا نهاية له . وما كانت ترتبط بغير نوعين من الالتزامات : الاتفاقيات العسكرية المحدودة الهادفة الى التعامل فقط مع الأخطار الواضحة الجلية ؛ أو الترتيبات على شكل أحلاف ذات التعاون الدبلوماسي حيال المسائل التي تسير فيها مصالحها متساوية مع البلد الآخر .

ويعنى آخر كان التعريف البريطاني للأحلاف حشواً لا طائل وراءه : فهي تتعاون مع طرف ما حين ترتأي التعاون معه . غير أن للحلف أيضاً تأثيراً ينسج روابط أخلاقية ومعنوية وتصوراً - ان لم يكن الزاماً - بالتصرف المشترك أثناء الأزمات . وكان سيبقي بريطانيا العظمى بعيدة عن روسيا وفرنسا ، أو انه كان سيجعل عملية تقاربهما أكثر عسراً .

لقد رفضت ألمانيا هذه الاجراءات غير الرسمية بعد أن أصر وليام الثاني على ما أسماه " حلف قاري " بقوله عام ١٨٩٥ : " ان أرادت بريطانيا حلفاء أو عوناً فعليها التخلي أولاً عن سياستها التي لا تشمل القارة بأسرها وتقدم ضمانات أو تعقد معاهدات قارية " . لكن ، ما الذي عناه بالمعاهدات القارية ؟ لقد تجلّى أن بريطانيا العظمى بعد انسلاخ ما يقارب قرن كامل من العزلة الرائعة لم تكن لتربط نفسها بالتزام قاري دائم دأبت على مقومته طيلة ١٥٠ عاماً ، سيما ان كان ذلك نيابة عن ألمانيا التي أخذت تحت الخطى لتغدو أقوى بلد في داني القارة وقاصيها .

ان انتفاء الحاجة الألمانية الحق الى ضمانة رسمية هي التي جعلت الضغط الألماني يدحض نفسه بنفسه فهي كانت من القوة ما أغنتها عن غيرها وسياتها للاحاق الهزيمة بأي خصم أوروبي محتمل أو حتى أي تكتل ضدها ، شريطة ألا تقف بريطانيا خصماً لها بل ضمان التزامها الحياد الايجابي في حرب قارية - وعند ذلك سيكون إجراء ترتيب يشبه التحالف . وألمانيا حين طلبت ما لا تحتاجه ، وعرضت على بريطانيا ما لا ترغبه (التزامات طويلة عريضة للدفاع عن

الامبراطورية البريطانية) ، فانما زعزعت اليقين البريطاني وغذت شكوكها ان
المانيا تسعى الى لا غير السيطرة على العالم .

لقد عمل التهور الألماني على مفاقة التحفظ البريطاني الذي شرع يداعب
الشكوك الخطيرة حول حسابات ألمانيا . وهنا كتب سالزبري : " لست براغب
أن أتجاهل الرغبات البسيطة لأصدقائي الألمان ، غير أنها اللاحكمة الانسياق وراء
نصائحهم الآن . فهم الآن أطرى عوداً للتعامل معهم ، بيد أن المرء تلمس حاجة
الاختراق الاستثنائي للرجل العجوز - بسمارك "

واذ واصلت القيادة الألمانية سياستها التحالفية الطائشة كانت عامة الشعب
الألماني أيضاً تطالب بسياسة خارجية أشد حزماً . وهم الديمقراطيون الاشتراكيون
وحدهم الذين صمدوا ، لكنهم ما لبثوا أن رضخوا للرأي العام وساندوا اعلان
ألمانيا الحرب عام ١٩١٤ . أما الطبقات الألمانية القائدة فلم تكن تستقي من
الدبلوماسية الأوروبية خيرة ، وكانت في هذا أقل بكثير فقه من معرفتها بـ
" السياسة العالمية " التي طلبوا لها وأصروا عليها . وعلى عاتق (اليونكر)* الذين
قادوا بروسيا الى تزعم ألمانيا ، يقع التثريب بعد الحربين العالميتين ، ولا سيما في
الولايات المتحدة . لكن الواقع أنهم كانوا الطبقة الاجتماعية الأقل لوماً على
خوضهم في الشؤون الخارجية ، طالما هم في الأساس مهثون للسياسة القارية لا
يملكون غير المام ضئيل بالأحداث الجارية خارج أوروبا . انها تلك الطبقات
الادارية الصناعية الجديدة والطبقات المهنية المتنامية التي بذرت بذور الهياج القومي
دون أن تواجه في النظام السياسي نوع الرادع البرلماني الذي ارتقى في بريطانيا

* يونكر Junker : عضو من أعضاء الطبقة الأرستقراطية في بروسيا .

العظمى وفرنسا عبر قرون طويلة . ففي الديمقراطيات الغربية ، تمر التيارات القومية القوية عبر قناة المؤسسات البرلمانية ، أما في المانيا ، يكون التعبير عنها من جماعات الضغط خارج البرلمان .

وعليه بات قادة المانيا نظراً لطبيعتها الاستبدادية جد حساسين للرأي العام ، وشديدي التأثير بجماعات الضغط القومية والتي تطلعت الى الدبلوماسية والعلاقات الدولية كما لو أنها أحداث هو وتزجية الفراغ ، فدفعت الحكومة الى اتخاذ خط التعصبة الأشد ، والتوسع الأقليمي الأكبر ، واكتساب من المستعمرات المزيد ، وبناء جيش أقوى ، أو بحرية أعظم . وهم قد تعاملوا مع دبلوماسية " الأخذ والعطاء " أو أي تلميح بتقديم تنازل الماني دبلوماسي ، كأنه اذلال مقيت ، وعن هذا كتب (كيرت ريتزلر) السكرتير السياسي للمستشار الألماني (ثيوبالدون بتمان - هوليفج) الذي كان في منصبه يوم اعلان الحرب : " ان التهديد بالحرب هو كامن في زمننا وفي ثنايا السياسات الداخلية للبلدان التي تواجه الحكومة الضعيفة فيها بحركة قومية طاغية " .

وتمخض هذا الجو السياسي والعاطفي عن زلة المانية باهظة - وهي ما أطلق عليها (برقية كروجر) التي تجاهل فيها الامبراطور خياره بالتحالف مع بريطانيا الى ما تبقى من القرن في الأقل . ففي عام ١٨٩٥ ، قاد العقيد (جيمسون) مؤيدا من أصحاب المصالح البريطانية الاستعمارية وبالأحرى من (سيسل رودز) ، غارة على دول (البوير) المستقلة في جنوب أفريقيا . كانت الغارة فشلاً ذريعاً وسببت احراجاً خانقاً لحكومة سالزبري التي زعمت بأن الأمر

لا يعينها مباشرة . أما الصحافة الألمانية فقد تطلعت للموقف مجبور ، حاثة على اذلال أقسى للبريطانيين .

أما (فريدريك فون هولستين) وهو شخصية بارزة في وزارة الخارجية ، فقد رأى أن الغارة العنيفة هي فرصة لتلقين البريطانيين فوائء الصءاقة مع المانيا عن طريق التلويح لهم بقساوة التخاصم معها . ومن جانب القيصر الألماني فقد وءلها فرصة لا تقاوم للتبخر والاختيال . ولم يمض طويل وقت على حلل أعياء الميلاد لعام ١٨٩٦ حتى أرسل رسالة الى الرئيس (بول كروجر) قائد العمليات في أفريقيا يهنؤه فيها بصد " الهجمات من لا شيء " . انها لصفعة مباشرة ضد بريطانيا أثارت في بالها طيف محمية المانية في قلب ما اعتبرته بريطانيا منطقة مصالحها الحيوية . وفي الواقع لم تمثل برقية كروجر أطماعاً استعمارية المانية ولا حتى سياسة خارجية المانية ، بل هي مجرد خءعة من العلاقات العامة وحققت هدفها الذي وصفته اءى الصحف في الخامس من كانون الثاني : " لم يحظ أي شيء قامت به الحكومة من سنين طويلة بمثل هذا الرضا والقناعة التامة انه لمكروب بمداد روح الشعب الألماني " ..

وءاء قصر النظر والبلادة الألمانية ليحثا السير في هذا الاتجاه . من هنا أقنع القيصر الألماني وأتباعه أنفسهم بأنه بعء فشل مغازلة بريطانيا العظمى في عقد حلف معها ، فلعل ما يقنعها أكثر هو شيء من استعراض عاقبة الامتعاض الألماني منها ، فكان من سوء حظ المانيا أن قء ناقض ذلك المفهوم صحائف التاريخ التي لم تكذب قط قبول بريطانيا أن يتنمر عليها أءء .

وهكذا استحال ما بدأ مناكدات وغارات استعراض قيمة الصداقة الألمانية ، تدريجيا الى تحد استراتيجي حقيقي . فليس من أمر يحيل بريطانيا العظمى الى خصم للسود غير تهديد زعمائها اليها على البحار . بيد أن ذلك تحديداً ما تبنته المانيا ، غير مدركة أنها انما تثير تحديا لا سبيل لتسكينه . وعليه وبدءاً من منتصف تسعينات القرن التاسع عشر ، بدأت الضغوط المحلية تنطلق باتجاه بناء بحرية المانية كبيرة ، تلك الضغوط التي سلطها " البحريون " وهم جهة تمثل أعداداً متزايدة من جماعات الضغط التي تألفت من مزيج من رجال الصناعة وضباط البحرية . وهم اذ نالوا مصالح دسمة من التوترات مع بريطانيا العظمى لتبرير رصد المخصصات للبحرية ، فقد عاملوا برقية كروجر كأنها نعمة هبطت عليهم من السماء ، مثلما تعاملوا مع أية قضية أخرى يشمون منها رائحة امكانية الاشتباك مع بريطانيا العظمى في الأصقاع البعيدة من الكون ، ابتداءً من وضع (الساموا) وحتى حدود السودان ومستقبل المستعمرات البرتغالية .

وهكذا بدأت حلقة مفرغة بالانغلاق حتى وصل الكيل الى المواجهة وسعت المانيا الى ادراج بريطانيا العظمى في قائمة أعدائها المتطاولة من أجل نيل امتياز بناء بحرية لم تخض (في الحرب العالمية اللاحقة) الا نزالا غير حاسم مع الأسطول البريطاني في معركة جوتلاند . وسبب هذا هو تلاشي بذور الشك أن تتبنى انكلترا سبيل المقاومة متى ما بدأ أن بلداً أوروبياً يمتلك أصلاً أقوى جيش في أوروبا - يهدف الى مساواة بريطانيا العظمى في عرض البحار .

وبرغم كل ذلك بدا القيصر الألماني غافلا عن عواقب سياساته . فالانزعاج البريطاني من الغطرسة الألمانية وتعزيز بناء البحرية لم يغيرا في مستهل

الأمر حقيقة ضغط فرنسا على بريطانيا في مصر ورفع روسيا لواء التحدي بوجه بريطانيا في آسيا الوسطى . ترى ما الذي سيحصل لو قررت روسيا وفرنسا أن تتعاوننا مسلطين ضغطا متزامنا عليها في أفريقيا وأفغانستان والصين ؟ وماذا سيحصل لو انضم الألمان اليهما في هجوم على الامبراطورية في جنوب أفريقيا ؟ لقد بدأ الشك يساور قادة بريطانيا إن كانت عزلتهم الرائعة ما فتئت مناسبة في السياسة الخارجية أم لا .

كان أبرز متحدث عن هذه الجماعة وزير المستعمرات (جوزيف تشمبرلين) . لقد تجلّى أن هذه الشخصية المندفعة التي تصغر سالزبري بجبل كامل ، قد صورت مثال القرن العشرين في دعوتها لحلف ما - والأفضل مع المانيا - بينما التزم الشريف العجوز بشدة بالدافع الانعزالي للقرن المنصرم . اذ دعا تشمبرلين في خطبة طويلة بتشرين الثاني عام ١٨٩٩ الى حلف " تيوتوني " قوامه بريطانيا العظمى والمانيا والولايات المتحدة . وتحمس لذلك الى درجة أنه أرسل مشروعه الى المانيا من دون موافقة سالزبري . غير أن قادة المانيا ما برحوا يطالبون بضمانات رسمية وبقوا غافلين حقيقة أن الشروط بذات علاقة قدر الحياد البريطاني في حرب قارية .

تدهورت صحة سالزبري في تشرين الأول ١٩٠٠ حتى اضطرته الى التخلي عن وزارة الخارجية برغم احتفاظه بمنصب رئيس الوزراء . فخلفه في الخارجية اللورد (لانسدون) الذي وافق تشمبرلين رآيه أن بريطانيا العظمى لم يعد بوسعها ضمان أمنها من خلال عزلتها الرائعة . لكنه كان عاجزاً عن نيل تأييد الجميع لحلف رسمي شامل مع المانيا ، طالما أن مجلس الوزراء كان

راغباً عن الذهاب لا بعد من ترتيبات تتخذ شكل الحلف ، أنه : " تفاهم ازاء السياسة التي ينبغي أن تتبعها (الحكومتان البريطانية والألمانية) بما يتعلق بقضايا محددة أو بأجزاء معينة من العالم تعنيهما سوية " . انها لحد بعيد ذات الصيغة التي ستقود الى (الحلف الودي) مع فرنسا بعد سنين قليلة والتي برهنت كفايتها لجر بريطانيا الى حلبة الحرب العالمية بجانب فرنسا .

ومهما يكن من أمر ، رفضت ألمانيا ما هو طوع بنانها لصالح ما كان غير متيسر مرة أخرى . جاء ذلك حين رفض المستشار الألماني بولدف ترتيباً على غمط الحلف مع بريطانيا العظمى لقلقه على الرأي العام أكثر من اهتمامه بالأفاق الجيوسياسية - سيما هروعه أولاً لاقتناع البرلمان بالتصويت لصالح زيادة كبيرة في بناء البحرية الألمانية . فهو لن يقلص البرنامج البحري مقابل أقل من موافقة بريطانيا على الانخراط في الحلف الثلاثي المؤلف من ألمانيا والنمسا وإيطاليا . وعند ذاك رفض سالزبري هذه المناورة المنطوية على كل شيء أو لا شيء ، وهكذا وللمرة الثالثة في غضون عقد واحد ، أجهض اتفاق بريطاني - ألماني .

ان عدم الانسجام الجذري بين القناعات البريطانية والألمانية بازاء السياسة الخارجية ليفصح عن ذاته من خلال الطريقة التي فسر بها الزعيمان عدم الاتفاق . فقد كان بولوف قاسياً في اتهامه بريطانيا العظمى باللانضوج متجاهلاً حقيقة اتباع بريطانيا العظمى سياسة خارجية كونية لما يزيد على قرن حتى قبل ان تتوحد ألمانيا :

[لا يحيط ساسة بريطانيا علما بأوروبا الا نزراً . فهم لا يفقهون من وجهة نظر أوروبا الا بقدر ما نعرف نحن عن بيرو أو سيام . وهم سذج ملتحفون بأنانيتهم ومتسربلون بثقتهم العمياء بأنفسهم . صعب عليهم تصديق النوايا السيئة لدى الآخرين . والهدوء التام سمتهم ، مثلما هم لا أباليون ومفرطون في التفاؤل] .

فاتخذ جواب سالزبري صيغة درس في التحليل الاستراتيجي المعقد لقنه لمحاوره المتقلقل وبالأحرى الأهوج . اذ كتب راداً على تعليق غير لائق من السفير الألماني في لندن الذي أشار بحاجة بريطانيا العظمى الى حلف مع ألمانيا بهدف التخلص من عزلتها الرهيبة :

[ان الالتزام الذي يفرض الدفاع عن الحدود الألمانية والنمساوية ضد روسيا لأثقل وطأة من ((واجب الدفاع عن الجزر البريطانية)) ضد فرنسا .. وهذا الكاونت (هاتزفيلدت) - السفير الألماني - يتحدث عن ((عزلتنا باعتبارها تشكل خطراً شديداً علينا)) أو هل أحسنا بذلك الخطر فعليا ؟)) فان استسلمنا في الحرب الثورية فما تبرير ذلك عائد الى عزلتنا . لقد التف حولنا حلفاء كثيرون ، غير أنهم لم يكونوا لينقلدونا لو كان امبراطور فرنسا قادراً على فرض سيطرته على القنال . ولم يكن أي خطر مائلاً أمامنا باستثناء فترة حكمه (نابليون) ؛ وعليه يستحيل لنا أن نحكم ان كانت " العزلة " التي زعم أننا نعاني منها تشتمل أو لا تشتمل على أي من عناصر الخطر . فمن

نوادير الصواب أن يجلب المرء على نفسه التزامات غريبة وثقيلة بغية الوقوف
ضد ((خطر ليس لدينا تبرير تاريخي لوجوده)) [.

لم يكن لدى بريطانيا العظمى والمانيا مصالح متوازنة كافية لتبرير الحلف
الكوني الرسمي الذي تضرعت اليه الامبراطورية الألمانية . فقد خشي البريطانيون
أن تعمل الزيادات الاضافية في قوة المانيا على تحويل حليفهم المزمع الى قوة
مسيطرة وهو الأمر الذي قاوموه على مدى التاريخ . من جانبها لم تطب المانيا
الاضطلاع بدور مساعدة بريطانيا في قضايا اعتبرت تقليدياً هامشية للمصالح
الألمانية مثل التهديد للهند . وغير هذا ، كانت المانيا كثيرة العجرفة لم تفهم معها
فوائد الحياد البريطاني .

كشفت خطوة وزير الخارجية لا نسدوان التالية ان قناعة قادة المانيا
باستحالة استغناء بريطانيا عن بلدهم هي مجرد اطراء للذات . فقد أذهل لانسداون
أوروبا عام ١٩٠٢ بعقد حلف مع اليابان وهي أول مرة (منذ تعامل ريشليو مع
الأتراك العثمانيين) يطلب فيها بلد أوروبي عوناً من خارج الأسرة الأوروبية فيه
اتفقت بريطانيا العظمى واليابان على أنه في حالة اشتباك أي منهما في حرب مع
طرف آخر ((واحد)) حول الصين أو كوريا فأن القوة الأخرى تلتزم الحياد .
ولو تعرض أي منهما الى هجوم من ((خصمين اثنين) فعلى الطرف الثاني أن
يهب لاعانة شريكه . وبموجب دخول الحلف حيز التنفيذ فقط اذا اشتبكت اليابان
مع ((خصمين اثنين)) أتيح لبريطانيا أخيراً أن تكسب حليفاً راغباً بل ومتحرراً
لاحتواء روسيا من دون توريط بريطانيا في ترتيبات ثانوية هامشية - اضافة الى أنه
حليف أضفى موقعه في الشرق الأقصى فائدة استراتيجية لبريطانيا العظمى أكثر من

فائدة الجبهة الروسية - الألمانية . فيما نالت اليابان حماية ضد فرنسا التي لولا الحلف لسعت الى استخدام الحرب لتعزيز مطالبها بالدعم الروسي . ومنذ حينها ستفقد بريطانيا العظمى ألمانيا بصفتها شريكاً استراتيجياً بل وغدت اليها بمرور الزمن تهديداً جيوسياسياً .

وقد أوشك عام ١٩١٢ على الانقضاء ما برح هناك مجال لتسوية الخلافات الانكليزية الألمانية . اذ قام (اللورد هالدين) وهو اللورد الأول في الأدميرالية البريطانية ، بزيارة برلين لمناقشة سبل تخفيف التوتر بينهما . حاملاً معه صلاحية عقد تسوية مع ألمانيا على أساس المساواة في القوة البحرية مع تعهده بحياد بريطانيا : " اذا تورط أي من الطرفين المتعاقدين (بريطانيا وألمانيا) في حرب لا يكون فيها معتدياً ، فعلى الطرف الآخر أن يتخذ الحياد الايجابي أقل تقدير تجاه شريكه " وهنا أصر القيصر على أية حال على التزام انكلترا بالحياد " اذا ما فرضت الحرب على ألمانيا " وهو ما أدركته لندن طلباً اليها بوقوفها جانباً لو قررت ألمانيا شن حرب وقائية ضد روسيا أو فرنسا . واذا رفض الطرف البريطاني صيغة القيصر ، لجأ القيصر من طرفه الى رفض ما تقدم به الطرف البريطاني . وهكذا انطلق برنامج البحرية الألمانية قدماً الى الأمام ، وعاد هالدين الى لندن صفر اليدين .

ما فتأ القيصر الألماني غير مدرك أن بريطانيا لن تنهب أبعد من صفقة خفية ، وهي كل ما احتاجته ألمانيا حقاً . فقد كتب يقول : " لو أرادت انكلترا مجرد مد يدها إلينا بشرط تحديد حجم أسطولنا فتلك وقاحة تنطوي على اهانة مذلة للشعب الألماني وامبراطوره . وعليه ينبغي رفض هذا العرض من

مستهله ... " وانطلق يتبجح لقناعته بقدرته على اكراه انكلترا بدخول حلف رسمي : " لقد أريت الانكليز انهم متى ما اقتربوا من سلاحنا فانما سيعضون الحديد . ولعلي قد فاقمت بهذا حقهم غير أنني كسبت احترامهم ، وهو ما سيدفعهم في الوقت المحدد الى استئناف المفاوضات ، وعند ذاك كون نبرة حديثهم أكثر تواضعاً وستأتي بنتيجة أكثر دسامة " .

ان بحث القيصر بهذه الطريقة الملحة المتهورة عن حلف مع بريطانيا لم يفض لغير مضاعفة شكوك بريطانيا . اذ حدا البرنامج البحري الألماني الذي مثل رأس الازعاج الألماني لبريطانيا العظمى أثناء حرب البوير (١٨٩٩-١٩٠٢) ببريطانيا الى اعادة تقييم سياستها الخارجية . فعلى مدى قرن ونصف من الزمن كانت بريطانيا قد عدت فرنسا مصدر أخطر تهديد للتوازن الأوروبي ، وتوجب مقاومته بمعونة ولاية المانية ما - النمسا عادة ، وبروسيا أحياناً . كما اعتبرت روسيا أكبر خطر ضد امبراطوريتها . غير أنها شرعت ما ان عقدت حلفاً مع اليابان تعيد النظر في أولوياتها التاريخية . وهكذا استهلّت مع حلول عام ١٩٠٣ جهودها المنتظمة لحسم القضايا الاستعمارية المعلقة مع فرنسا ، ريثما توجت مساعيها بعقد (الحلف الودي) عام ١٩٠٤ - وهو بعينه نوع التعاون غير الرسمي الذي دوماً ما رفضته المانيا . وما ان انتهت بريطانيا من ذلك حتى نزعت الى اجراء ترتيب مماثل مع روسيا .

لم يمثل هذا الحلف نقضاً فنياً لسياسة بريطانيا التقليدية القائمة على " العزلة الرائعة " ما دام مجرد ترتيب استعماري بصفة رسمية . ومع هذا ، كشف تأثيره العملي عن تخلي بريطانيا العظمى عن دور (الموازن) والقاء نفسها في صف أحد

الأحلاف المتضاربة . ففي خضم المفاوضات حول الحلف ، وتحديدًا في تموز ١٩٠٣ أبلغ ممثل فرنسا في لندن لانسدون ان فرنسا ستبذل ما بوسعها لتخليص بريطانيا من ضغوط روسيا في أي مكان آخر ، وأن : [أخطر تهديد للسلم في أوروبا ينبع من ألمانيا ، وأن التفاهم الطيب بين فرنسا وانكلترا هو الوسيلة الوحيدة لكبح الاطماع الألمانية ، فان كان ممكنا التوصل الى هكذا تفاهم ، ستجد انكلترا أن فرنسا قادرة على صنع تأثير عظيم على روسيا وبذلك ، ستخلص من كثير من متاعبنا مع ذلك البلد] وهكذا ، وخلال عقد واحد لا غير باتت روسيا التي ارتبطت مع ألمانيا سابقا بمعاهدة اعادة الضمان ، حليفا عسكريا لفرنسا ، بينما انضمت بريطانيا المتقلبة في خطب ود ألمانيا الى المعسكر الدبلوماسي الفرنسي . وبذا حققت ألمانيا نتيجة مذهشة بعزل نفسها وحشد ثلاثة من أعدائها السابقين في خندق حلف عدائي موجه صوب صدرها .

ان على رجل الدولة المدرك دنو الخطر منه ، أن يتخذ قراراً حاسماً . فان ظن تفاقم التهديد سوف يتعاضم مع مرور الزمن ، فما له من بد غير قيده وهو في مهده . وان بلغ في ظنه أن الخطر الذي هو بأزائه يعكس تجمعا تصادفيا عابرا لظروف معينة فله ان يدع الأمور تجري في أعتتها حتى يعتبرها الزمن . فقبل مائتي سنة ، تطلع راشليو فأدرك الخطر في التطويق العدائي لفرنسا - حتى أمسى تحاشي ذلك الخطر جوهر سياسته . بيد أنه فقه أيضاً العناصر المختلفة لذلك الخطر الكامن . وعليه ارتأى أن الفعل الاستباقي سيحرك ساكن الدول المحيطة بفرنسا ، فأخذ من الزمن حليفاً له وانتظر ذر الخلاقات قرونها بين خصوم فرنسا . واذن لم يسمح لفرنسا أن تدخل المعترك الا بعد أن كبح كل خصومها .

أما القيصر ومستشاروه فقد نفذ منهم صبرهم وغابت عنهم فطنتهم وهكذا سياسة برغم أن البلدان التي شعرت المانيا بتهديدها ما كانت حليفة طبيعية . فكان رد الفعل الألماني للتطويق المتجلى أمامها ، أن تحث خطاها في نفس طريق الدبلوماسية الذي تمخض عنه الخطر في المقام الأول . اذ سعت الى الانفصال عن الحلف الودي عن طريق إيجاد حجة لمواجهة فرنسا بجسارة ، وبذلك ستعلن أن الدعم البريطاني وهمي أو لا فائدة ترجى منه .

سنحت الفرصة الألمانية لاختبار قوة الحلف في المغرب حيث المخططات الفرنسية شكلت خرقاً لمعاهدة تؤكد (استقلال المغرب) وحيث لألمانيا مصالح تجارية مغربية . فاختار القيصر الألماني قراره أثناء جولة له في آذار ١٩٠٥ فبعد أن ترجل في (تانجير) أعلن تصميم المانيا على المحافظة على استقلال المغرب . انها مقامرة القادة الألمان : أولاً ، أن الولايات المتحدة والنمسا وإيطاليا ستدعم سياستهم المفتوحة ، ثانياً : وفي أعقاب الحرب الروسية - اليابانية لن تعد روسيا بقدرة على توريط نفسها في هذه المعركة ، وثالثاً : ان بريطانيا العظمى لن تشعر بغير الفرح من تخليصها من التزامها لفرنسا في مؤتمر دولي .

لقد جانبت كل هذه الافتراضات الصواب لأن الخوف من المانيا غلب أي اعتبار آخر . ففي أول تحدٍ للحلف الودي هرعت بريطانيا العظمى الى اسناد فرنسا بكل ما ملكت غير آبهة لدعوة المانيا عقد مؤتمر الا بموافقة فرنسا فيما صدف النمسا وإيطاليا عن المغامرة بأي شيء قريب من شفا الحرب . وبرغم ذلك استغل القادة الألمان هيبتهم المعنوية في هذا النزاع المحتدم ، على أساس أن

النتائج الكارثية ستكون مآل أي شيء أقل من النصر الدبلوماسي الذي يستعرض
عدم جدوى الحلف .

برهن القيصر طيلة حكمه أنه يجيد اشعال فتيل الأزمات أكثر من اطفاء
جمرتها . لقد وجد البهجة في المواجهات الدرامية لكنه افتقر الى صفة المطاطولة
اللازمة لمواجهة مطولة . واذ أصاب وليام الثاني ومستشاروه في تقييمهم عدم
استعداد فرنسا لخوض حرب ؛ اتضح ان الألمان أنفسهم كحال فرنسا في هذا
الشأن . فكان الذي حققوه هو طرد وزير الخارجية الفرنسي (ديلكاسه) وما
ذلك غير نصر صوري طالما أن ديلكاسه سرعان ما عاد الى منصب آخر متبوءاً
رائداً في السياسة الفرنسية . وفي ضوء جوهر النزاع ، سمح القادة الألمان تنقصهم
الشجاعة الموازية لطنطنتهم المغرورة بالمطاطولة عليهم بعقد مؤتمر في غضون ستة
أشهر في مدينة (الجسيرا) الأسبانية . فالبالد ترفع راية الحرب وتنكصها لصالح
مؤتمر قد يعقد في تاريخ بعيد نسبياً ، انما يقلل تلقائياً من مصداقية تهديده .
(وذي أيضا الطريقة التي هدأت بها الديمقراطيات الغربية سخونة انذار برلين الذي
تقدم به (خروشوف) بعد نصف قرن) .

بانت معالم الدرجة التي عزلت بها المانيا نفسها في افتتاح مؤتمر الجسيرا في
كانون الثاني ١٩٠٦ . ففيه انطلق تحذير (ادوارد غري) وزير خارجية بريطانيا
العظمى في الحكومة الليبرالية الجديدة الى السفير الألماني لدى لندن أن بريطانيا
ستقف لو استعرت حرب الى جانب فرنسا :

[... وان حصل هجوم الماني ضد فرنسا بسبب اتفاقية المغرب ،
فسيلتهب الشعور العام في بريطانيا حتى لا تقوى بسببه أية حكومة بريطانية
أن تبقى على الحياد] .

ان السورات العاطفية التي تعاورت مع عجز القادة الألمان عن تحديد معالم
أهدافهم بعيدة المدى قد حولت الجسيرا الى عائق دبلوماسي بوجه بلدهم . فقد
رفضت روسيا ، وبريطانيا ، وإيطاليا جميعها الوقوف بجانب المانيا . وعليه كانت
نتائج الأزمة المغربية الأولى هي عكس ما رنا الى تحقيقه القادة الألمان . فبدلاً من
تفكيك أواصر الحلف الودي ، أفضى المؤتمر الى تحقيق تعاون عسكري بين فرنسا
وبريطانيا ، كما أعطى دافعا لعقد حلف انكليزي - روسي عام ١٩٠٧ .

وهكذا وبعد انفضاض مؤتمر الجسيرا ، وافقت بريطانيا على التعاون
العسكري مع قوة أوروبية طالما تحاشتها سابقاً . وبدأت الاستشارات تتوالى بين
زعماء البحرتين البريطانية والفرنسية . أما مجلس الوزراء فلم يكن مرتاحاً لهذا
التحول الجديد . وعليه كتب غري الى السفير الفرنسي في لندن (بول كامبو)
في مسعى منه لوضع حد لرهانه :

[لقد اتفقنا على أن التشاور بين خرائنا لن ولا يجمل ان يكون التزاما
يفرض على أي من الحكومتين أن اتخاذ اجراء في أي حادث لم يحصل وربما لن
يحصل مطلقاً] .

انها عبارة بريطانية التقليدية في التملص من الزام نفسها قانونيا بشروط
معينة تكون بمقتضاها مجبرية على القيام بفعل عسكري . أما فرنسا فقد أولت

الأمر بيد البرلمان لقناعتها أن محادثات الكادر العسكري ستهيمن على واقعهم هم ،
مهما كان الالتزام القانوني . وعلى مدى قرن ونصف رفض القادة الألمان منح
بريطانيا العظمى هذا النوع من المماثلة فيما تمتعت فرنسا بالفطنة السياسية
للتعايش مع الغموض البريطاني وللاحتكال على قناعة أن الالتزام المعنوي في طور
التطور يمكن له مع مرور الزمن أن يغدو حقيقة .

لم يتبق مع ظهور الكتلة الانجليزية - الفرنسية - الروسية لعام ١٩٠٧ ،
غير قوتين في المسرح الدبلوماسي الأوروبي : الحلف الثلاثي والحلف بين المانيا
والنمسا . وهكذا تمت حلقة الطوق على المانيا . لقد بدأت الاتفاقية البريطانية
مع روسيا باتفاق مستعمراتي ، مثلما بدأ الحلف الانكليزي - الفرنسي ، فلعدة
أعوام دأبت بريطانيا العظمى وروسيا ببطء على تسوية خلافتهما المستعمراتية .
حتى جاء الانتصار الياباني على روسيا عام ١٩٠٥ ليقرر المطامع الروسية في
الشرق الأقصى . فما حل صيف ١٩٠٧ حتى بات الجو آمناً لبريطانيا لتهدد
روسيا عروضاً سخية في أفغانستان وبلاد فارس ، مقسمة الأخيرة الى ثلاث مناطق
نفوذ منح بموجبها الروس المنطقة الشرقية ، وأعلن حياد الوسطى فيما طالبت
بريطانيا بالسيطرة على الجنوب ، كما أخضعت لنفوذها أفغانستان وأخيراً راقبت
العلاقات الانكليزية الروسية بعد أن ساءت قبل عشر سنوات جراء النزاعات التي
شملت ثلث الكرة الأرضية من القسطنطينية حتى كوريا . وتجلى قلق بريطانيا
من المانيا في استعدادها (من أجل التعاون مع روسيا) للتخلي عن تصميمها بأبعاد
روسيا عن الدردنيل . وهو ما عبر عنه وزير الخارجية غراي : " تعني العلاقات

الجيدة مع روسيا وجوب التخلي عن سياستنا القديمة القائمة على اغلاق الممرات بوجهها ورمي ثقلنا ضدها في أي مؤتمر تلتقي فيه القوى الكبرى " .

ادعى عدد من المؤرخين بأن الحلف الثلاثي لم يكن غير اتفاقيتين فاشلتين بشأن المستعمرات ، وأن بريطانيا العظمى قد رغبت بتوفير الحماية لامبراطوريتها ، وليس لتطويق المانيا . وعلى أية حال ثمة وثيقة كلاسيكية يطلق عليها (مذكرة كرو) لا تترك أي شك بأن بريطانيا العظمى قد انضمت للحلف الثلاثي بهدف اعتراض ما خشيته وهو انطلاقة المانية نحو الزعامة العالمية . فأنبرى السير (ايركرو) وهو محلل مكتب السياسة الخارجية البريطاني يوضح في كانون الثاني ١٩٠٧ من وجهة نظره أسباب استحالة الانسجام مع المانيا ، وأن الحلف مع فرنسا هو الخيار الوحيد . لقد كانت مذكرته على مستوى من التحليل لم تبلغه أية وثيقة المانية بعد عهد بسمارك . فقد أضحى الصراع بين الاستراتيجية وبين القوة العمياء - وما لم يكن هناك تفاوت كبير بالقوة ، وليس هذا هو الأمر ، فأن للاستراتيجية اليد العليا لاستطاعته التخطيط لتصرفاته بهدوء بينما سيضطر خصمه الى الارتجال . وبعد أن اقر بالفروقات الكبيرة بين بريطانيا العظمى وبين كل من فرنسا وروسيا ، اعلن مع ذلك تقييمه لها بأنها فروقات قابلة للتسوية لكونها تعكس أهدافاً معروفة وبالتالي محدودة . ان الذي جعل السياسة الألمانية جد مرعبة هو الافتقار لأي أساس عقلائي مميز وراء تحدياتها التي لا تنقطع في طول الأرض وعرضها ، حتى طاءت مناطق نائية مثل جنوب أفريقيا ، والمغرب ، والشرق الأدنى . ناهيك عن أن الانطلاق الألماني في بناء القوة البحرية كان " لا يتواءم مع بقاء الامبراطورية البريطانية " .

كان أمراً مقتضياً ، حسب وجهة نظر كرو ، ان يفضي السلوك غير المنضبط لألمانيا الى تنكبها سبيل المواجهة : " ان من شأن اتحاد أقوى جيش مع أقوى بحرية بدولة واحدة أن يجبر العالم على الترافف من أجل الانعتاق من هذا الكابوس المخيف " .

لقد جادل كرو ، وهذا أمر يتطابق مع معايير السياسة الواقعية ، أن البنية لا الدافع هو ما يتحكم بالاستقرار : فقد كانت نوايا ألمانيا لا مترابطة أساساً ، وما عنى شيئاً هو قدراتها . فوضع الآتي من الفرضيتين :

[اما أن تكون ألمانيا عازمة على سيطرة سياسية شاملة وهيمنة بحرية مهددة بذلك استقلال جيرانها وبالتالي وجود انكلترا ، أو أنها وهي نقية من هكذا ليس لديها أي أطماع واضحة محددة ، ومفكرة باللحظة الحاضرة للاستفادة لا غير من مكانتها ونفوذها المشروعين باعتبارها إحدى القوى الرائدة في مجلس الأمم ، تصبر الى تطوير علاقاتها التجارية الخارجية ، ونشر ثمار الحضارة الألمانية ومعهما مد نطاق قدراتها القومية ، وتكوين مصالح المانية جديدة في جميع أرجاء المعمورة متى وأينما تراءى الفرصة السليمة لذلك ...] .

هنا أكد كرو على اللاصلة بين هذين الاختلافين لسبب بسيط هو تراجعهما نهاية المطاف وراء سيل الاغراءات المتأصلة في طبيعة قوة ألمانيا المتنامية :

[... من الواضح أن المخطط الثاني ذي التطور شبه المستقل والمنطوي على شيء من فن الحكم) يمكن ان يندمج في أي مرحلة مع الأول ، أو مع

مخطط التصميم الواعي . علاوة على هذا ، اذا ما نال مخطط التطوير فرصة ادراكه حقاً ، فان المكانة المكتسبة لألمانيا ستشكل حتماً رادعاً لبقية أقطار العالم مثلما يمثلها الاكتساب المقصود لمكانة مماثلة على يد " تدبير متعمد خبيث " [.

لقد كان اتجاه مذكرة كرو واضحاً برغم عدم ذهابها أبعد من معارضة التفاهم مع ألمانيا : ان لم تهجر ألمانيا مسعاها لنيل السيادة البحرية ، وتحد من غلوائها في السياسة العالمية ، لغدا الأمر مؤكداً أن تنضم بريطانيا العظمى الى روسيا وفرنسا في معارضتها . وبريطانيا ان فعلت ذلك ، فسيكون العناد طبيعة الفعل - ذلك العناد الذي أحبط الادعاءات الفرنسية والأسبانية في قرون خلت .

أوضحت بريطانيا العظمى بصيغة نفضت عنها غبار الشك أنها لا تحتمل تعاظماً في قوة ألمانيا كما تجلّ ذلك على لسان (غري) عام ١٩٠٩ في رده على عرض ألماني ((بابطاء)) لا انهاء بناء البحرية الألمانية ان وافقت بريطانيا العظمى على التزام الحياد في حرب ألمانية ضد فرنسا وروسيا . فقال عنها أنها :

[تعمل على ترسيخ السيطرة الألمانية على أوروبا ولن يقتضي الأمر وقتاً طويلاً حتى يتحقق هذا الهدف . انها في الحقيقة دعوة الى مساعدة ألمانيا في رصف حشد من دول أوروبا تستطيع توجيهه ضدنا حين يتسنى لها ذلك ... فان أهدرنا بقية القوى من اجل ألمانيا لتعرضنا للهجوم أخيراً] .

بعد أن نشأ الحلف الثلاثي ، أضحت لعبة القط والفأر بين ألمانيا وبريطانيا العظمى التي مارساها في تسعينات القرن التاسع عشر ، جادة وجد خطيرة استحال الى دهرار بين قوة ذات (الوضع القائم) وقوة تطلب تغييراً في الميزان .

فلما زالت المرونة الدبلوماسية ، بات السبيل الأوحـد لتغيير الميزان تكديس مزيد من الأسلحة أو احراز نصر حربي .

لقد التقى الحلفان عبر واد من انعدام الثقة المتبادل . بيد ان الجمعـين لم يخشيا الحرب ، بخلاف ما حصل في فترة الحرب الباردة . بل اكثر كلاهما أكثر الى المحافظة على تماسكهما أكثر من تحاشي المجـالة . وهكذا أمست المواجهة الوجه المعتاد للدبلوماسية .

بالرغم من كل ذلك ، لا تزال ثمة فرصة لتحاشي الكارثة ؛ فـالقضايا التي نعلل انقسام الأحلاف واشعال حرب بينها لقليلة جداً . فليس من عضو في الحلف الثلاثي كان سينهب لمساعدة فرنسا في استعادة الألزاس - اللورين ، ولم تبد ألمانيا مستعدة ، حتى وقد تأخر عقلها بغرورها ، بدعم النمسا في حرب عدوانية في البلقان . وربما عملت سياسة ضبط النفس على تأجيل الحرب ، وافقت بالحلفين غير الطيبين الى تفككهما - سيما وأن الحلف الثلاثي قد تشكل بفضل الخوف من ألمانيا في المقام الأول .

استحال ميزان القوى مع انتهاء العقد الأول من القرن العشرين الى أحلاف عدوانية تناظرت فيه صلابتها مع التجاهل الطائش للهدف الذي تشكلت من أجله . فقد التزمت روسيا بـ (صربيا) المحتشدة بالشراذم القومية والاقليمية التي لا تخاف من المخاطرة باشعال حرب شاملة لعدم امتلاكها ما تفقده . بينما أعطت فرنسا صكا أبيض لروسيا التائقة لاستعادة هيبتها بعد مهانة الحرب مع اليابان . فيما فعلت ألمانيا ذات الشيء تجاه النمسا اليائسة لحماية أقاليمها السلافية

من قلاقل الصرب الذين تدعمهم روسيا . وسمحت أمم أوروبا لنفسها أن تكون أسيرة عملاتها البلقانيين الطائشين . وبدلاً من كبش جهاج تلك الدول ذات العواطف الجياشة وقليلة الاحساس بالمسؤولية الدولية ، ارتضت لنفسها الانجرار وراء جنون الارتياب من احتمال قيام شركائهم الطائشين بتغيير التحالفات اذا ما ضيق عليهم سبيلهم وقد استمرت الأزمات لسنوات قليلة بالتصاعد برغم أن كل أزمة جديدة قد وجدت من يحسمها حتماً . وأزاح رد فعل المانيا تجاه الحلف الثلاثي النقاب عن تصميم عنيد لارتكاب الخطأ نفسه مرة بعد أخرى ، ولذا تحولت كل مشكلة الى اختبار للرجولة يثبت حزم وقوة المانيا في أمرها وافتقار خصومها اليهما . ومع هذا قوي مع كل تحد الماني جديد الالتزام بالحلف الثلاثي أكثر فأكثر .

وفي عام ١٩٠٨ نشبت أزمة دولية حول البوسنة - الهرسنك تستحق الان منا اعادة السرد طالما هي تبين أن التاريخ يعيد نفسه . كانت البوسنة - الهرسنك مكاناً خلفياً منعزلاً في أوروبا قد تركت مبهمة المصير في مؤتمر برلين لأن لا أحد عرف كيفية التعامل معها حقاً . فهذه الأرض الحرام بين الامبراطورية العثمانية والهابسبرغية التي ضمت الرومان الكاثوليك والأرثوذكس والمسلمين ، وكذلك الشعوب الكرواتية والصربية والمسلمة ، لم تكن دولة مطلقاً ولا كانت تحكم نفسها بنفسها ، ولم يبد ممكناً حكمها الا اذا لم يطلب من أي من هذه الجماعات الخضوع للأخريات . وهي كانت خاضعة للسلطة العثمانية ، والادارة النمساوية ، والحكم الذاتي المحلي دون أن تسلط تهديداً خطيراً على هذه التركيبة متعددة الجنسيات التي تركت قضية السيادة النهائية من دون حسم . وكانت

النمسا قد انتظرت ثلاثين عاما لتستهل الحاق هذه المنطقة كليا اليها لأن عواطف هذا الخليط متعدد اللغات كانت معقدة جداً لا يستطيع حتى النمساويون مداراتها بالرغم من طول تجربتهم في الادارة في بؤرة الفوضى . وحين أقدموا أخيراً على ضم البوسنة - الهرسك ، فأئماً فعلوا ذلك لتحصيل نقطة ضد صربيا (وضد روسيا بطريقة غير مباشرة) أكثر من دوافع تحقيق أي هدف سياسي مترابط وبالنتيجة ، خلخلت النمسا الميزان الحساس للأحقاد المتكافئة .

وبعد مرور فترة ثلاثة أجيال وتحديدأ عام ١٩٩٢ ، انفجرت نفس العواطف العنصرية حول قضايا مشابهة لسابقاتها مزلزلة كل شيء عدا الرجال الهمام ذوي الارتباط المباشر ومعهم من خير بتاريخ المنطقة المتقلب ، ومرة أخرى أحال تغير جاد في الحكومة البوسنة - الهرسك الى مرجل دأبه الغليان ، فقور اعلان البوسنة دولة مستقلة ، تكالبت كل القوميات هناك لتمسك بخناق بعضها البعض في صراع من أجل الهيمنة ، فحقق الصرب انتصارات قديمة بأسلوب وحشي بشع .

وعودة لذلك العصر نجد أن النمسا شرعت مستغلة ضعف روسيا في أعقاب الحرب الروسية - اليابانية بتطبيق ملحق سري عمره ثلاثين عاما تم التوصل اليه في مؤتمر برلين واتفقت فيه القوى على اتاحة المجال للنمسا لضم البوسنة - الهرسك - ومنذ حينها رضيت النمسا بسيطرة الأمر الواقع ، لأنها لم ترد مزيداً من العناصر السلافية . غير أن النمسا قلبت ذلك القرار عام ١٩٠٨ لخشيتها من قرب ذوبانها تحت تأثير القلاقل الصربية ، ولاعتقادها بحاجتها الى شيء من النجاح لتستعرض أمام الآخرين وجودها البارز في البلقان . وفي غضون العقود

الثلاثة المتداخلة بين تلك الأحداث فقدت روسيا موقعها المسيطر في بلغاريا وانهارت عصبة الأباطرة الثلاثة . واذن لا جرم أن يستشيط غضب روسيا من اعادة نبش الاتفاقية المنسية من أجل تمكين النمسا من ضم اقليم لم تحرره غير حرب روسية .

بيد أن الغضب لا يضمن النجاح ، سيما ان كان الهدف يكمن أصلا في الحياة على الجائزة . وللمرة الأولى وضعت المانيا نفسها وراء النمسا تماما مشيرة الى استعدادها للمخاطرة بحرب أوروبية لو رفعت روسيا راية التحدي ضد الضم النمساوي . ثم طلبت المانيا في محاولتها ازيادة النار خطباً من روسيا وصرخيا اعترافا رسميا بالتحرك النمساوي ، فما كان أمام روسيا غير أن تكظم غيضا وتتجرع الذل طالما أن بريطانيا العظمى وفرنسا لم تنهيا بعد لخوض حرب من أجل قضية البلقان ولأن روسيا نفسها لم تكن بوضع يتيح لها دخول حرب وحدها وما كادت تنهض من هزيمتها مع اليابان .

وهكذا وضعت المانيا نفسها عائقا في الطريق الروسي وفي منطقة لم تزرع لها فيها من قبل اية مصلحة حيوية . حيث لما نزل روسيا لحد الآن قـادة على الاعتماد على المانيا لتخفيف حدة الأطماع النمساوية . وهنا لم تعرض المانيا طيشها وحسب بل وكذلك تلاشي ذاكرتها التاريخية المريع . فقبل نصف قرن لا غير تكهن بسمارك بشكل دقيق بأن روسيا لن تغفر للنمسا اذلالها في حرب الكريميا . وها هي المانيا الآن ترتكب ذات الخطأ الذي بدأ منذ مؤتمر برلين ألا وهو مفاقة الانعزال الروسي .

انها لعبة خطيرة على الدوام أن يهان بلد عظيم ولما يزل قوياً . لقد شاءت روسيا الا يلقاها أحد خالية الوفاق برغم الظن الألماني أنهم انما يلقنون روسيا درساً في اهمية القيمة الألمانية . وهكذا استهلت القوتان القاريتان الكبيرتان ممارسة لعبة يطلق عليها ((دجاج)) باللهجة السوقية الأمريكية ، التي يسرع فيها سائقان بمركبتيهما واحدة مقابل الأخرى ، وكل منهما يأمل بانحراف صاحبه عنه في اللحظة الأخيرة بينما يتكل هو على أعصابه الأكثر قوة . انها اللعبة التي مارستها لسوء الحظ أوروبا في مناسبات عديدة قبل الحرب العالمية الأولى . وفي كل مرة يتم تحاشي الاصطدام فيها تتعزز الثقة الجماعية (بالسلامة) النهائية ، ومعها ينزع الجميع الى نسيان حقيقة أن فشلاً واحداً سينتهي بكارثة عسي كبحتها .

نزعت المانيا بعدئذ الى تحدي فرنسا وكأنها أثرت القول أنها لن تعدل عن التمر على أي خصم محتمل ، أو تهيئة سبب وجيه لجميع الخصوم لتقوية ارتباطاتهم تحت خيمة الدفاع عن النفس ، ففي عام ١٩١١ استجابت فرنسا ، التي تمثل الآن الادارة المدنية للمغرب ، للهيجان الداخلي فأرسلت قواتها الى مدينة (فاس) خارقة على نحو فاضح اتفاق الجسيرا . وهنا رضح القيصر لتشجيع وتهليل الصحافة الألمانية المجنون فأرسل السفينة الحربية (باندر) الى ميناء (أغادير) المغربي . " مرمى ! ياله من صنيع ! " كتبت صحيفة (رينش وستفاليش زيتنغ) في ٢ تموز ١٩١١ . وأضافت : " الفعل أخيراً ، انه الصنيع التحرري الذي سيدد سحب التشاؤم في كل مكان " .

وكان لعنوان طنان هو " وثبة النمر " نفس الغاية - الجهود الألمانية السابقة لكسر عزلتها التي فرضتها على نفسها . ولذلك بدا مرة أخرى أن المانيا وفرنسا

قد بلغنا شفير حرب ، مع صيرورة أهداف المانيا سيئة التحديد مثلما هي دوما .
ترى ما نوع التعويض الذي تطلبه هذه المرة ؟ ميناء مغربي ؟ جزء من الساحل
الأطلسي المغربي ؟ أم مكتسبات استعمارية في أماكن أخرى ؟ لقد ابتغت ارباب
فرنسا بيد أنها لم تجد تعبيراً عملياً لتحقيق هذا الغرض .

من جانبها دعمت بريطانيا فرنسا (استمرارا منها في تطوير علاقتهما)
بقوة أكبر من دعمها لها في الجسيرا عام ١٩٠٦ . لقد تجلّى التبدل في الرأي العام
البريطاني من خلال موقف مستشار المالية البريطاني آنذاك (ديفيد لويد جورج)
الذي استحق سمعة طيبة لنزعتة الهادئة ، ولكونه نصيرا للعلاقات الطيبة
بألمانيا . ومع هذا القى خطبة عظيمة في هذه المناسبة حذر فيها من [اذا ما وقعنا
في حال لا يستتب السلام الا بالتنازل عن المكانة العظيمة التي اكتسبناها عبر قرون
من البطولة والانجاز ... فأني أقولها مؤكداً ومن موقع لن أترحزح فيه قيد أنملة ان
السلام بهذا الثمن انما هو اذلال لا يطيقه بلد عظيم مثل بلدنا] .

وحتى النمسا أدارت ظهرها لحليفها القوي بعد أن أدركت لا منطقاً في
ركب مطية المخاطرة في مغامرة في شمال أفريقيا . فتنازلت المانيا عن مطلبها قانعة
بقطعة أرض واسعة ليست بذات جدوى في جنوب أفريقيا ، وهي الصفقة التي
أثارت عويل الصحافة القومية الألمانية . " لقد خاطرنا بحرب عالمية من أجل
مستنقعات (كونغولية) قليلة " ، هذا ما كتبه صحيفة " برليز تاغبلات " في ٣
تشرين الثاني ١٩١١ . بيد أن الذي استوجب النقد اليه ليس قيمة المكتسبات
الجديدة بل الحكمة من وراء تهديد المانيا هذا البلد أو ذاك بحرب بين الفينة

والأخرى وهي أعجز عن تحديد هدف لها ذي معنى ، وفي كل مرة يتضاعف الخوف الذي أخرج الأحلاف المعادية الى حيز الوجود أول الأمر .

وإذا كانت التكتيكات الألمانية الآن قد تلبست بالقولية * ، فكذلك صار أمر الفعل البريطاني - الفرنسي ، فقد باشرت بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا سنة ١٩١٢ محادثات بين هيئات أركانها لم يفسد أهميتها رسمياً سوى اعلان بريطانيا أن تلك المحادثات لا تشكل التزاماً قانونياً . وحتى هذا القيد لم يجر الالتزام به دوماً نظراً لعقد المعاهدة البحرية الانكلو - فرنسية لعام ١٩١٢ التي تحرك في ظلها الأسطول الفرنسي نحو البحر المتوسط وتولت بريطانيا العظمى مسؤولية الدفاع عن الساحل الأطلسي الفرنسي . وذلك هو الاتفاق الذي استحال بعد سنتين فقط الى التزام اخلاقي على بريطانيا أدخلها معمعة الحرب العالمية الأولى لأن فرنسا - كما كان الادعاء - قد تركت ساحلها القنالي بدون دفاعات اتكالا منها على الاسناد البريطاني . (وبعد ٢٨ عاماً وتحديداً في سنة ١٩٤٠ ، أتاحت اتفاقية مماثلة بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى للأخيرة أن تحرك أسطولها الهادي الى المحيط الأطلسي وفاء بالتزام اخلاقي من جانب أمريكا لحماية الممتلكات الآسيوية البريطانية عديمة الدفاعات تقريباً ضد هجوم ياباني) .

في عام ١٩١٣ نزع القادة الألمان الى مفاقمة انعزال روسيا عبر مناورة أخرى من مناوراتهم المتقطعة العبثية . اذ وافقت المانيا هذه المرة على إعادة تنظيم الجيش التركي وارسال جنرال الماني ليتولى قيادة القسطنطينية . وانبرى وليام الثاني

* القولية : تكرير متواصل شبه ميكانيكي للوضعة نفسها أو للحركة نفسها .

الى شحن التحدي بروح الاثارة الدرامية بارساله بعثة تدريسية متباهيا أملأ أن
" تطير الأعلام الألمانية قريبا فوق تحصينات البسفور " .

وثمة أحداث قليلة يمكن أن تثير حفيظة روسيا أكثر من مطالبة المانيا
المتواصلة بموقعها في المضائق التي رفضت أوروبا اعطائها لروسيا طيلة قرن . فقد
وافقت روسيا على مضمض على اخضاع المضائق لسيطرة بلد ضعيف مثل تركيا
العثمانية ، غير أنها لن تدعن لسيطرة قوة عظمى أخرى على الدردنيل . لقد
كتب وزير الخارجية الروسي (سيرجي سازونوف) الى القيصر الروسي في
كانون الأول ١٩١٣ : " ان التخلي عن المضائق لصالح دولة قوية أخرى انما
يضارع التنازل عن تنمية جنوبي روسيا بأسره الى تلك الدولة " . ولذلك أبلغ
نيقولا الثاني سفير بريطانيا : " ها هي المانيا تهدف للاستيلاء على هذا الموقع في
القسطنطينية كي تتمكن بذلك من خنق روسيا في البحر الأسود . فان أقدمت
المانيا على أي محاولة لتحقيق هذا الشيء فلسوف أقاومها بكل ما لي من حول
وقوة ، حتى لو كانت الحرب هي الخيار الوحيد " .

وبرغم أن المانيا قد ابتدعت صيغة تحفظ بها ماء وجهها بسحبها القائد
الألماني من القسطنطينية (عن طريق ترقيته الى رتبة مشير وهو ما يعني حسب
التقليد الألماني انه غير مخول بقيادة القوات في الميدان) فانها قد أحدثت ضررا لا
يمكن اصلاحه . فقد فهمت روسيا ان دعم المانيا للنمسا في قضية البوسنة -
الهرسنك لم يكن عملاً غير مقصود . أما القيصر الألماني الذي اعتبر هذه
التطورات اختبارا لرجولته فقد أبلغ مستشاره في ٢٥ شباط ١٩١٤ : " لقد ماتت

العلاقات الروسية - الروسية مرة وإلى الأبد ! ها قد أصبحنا أعداء ! " وما هي
الا ستة اشهر حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى .

لقد نشأ نظام دولي شابته صلابته وأسلوبه القائم على المواجهة صلابه
وأسلوب الحرب الباردة فيما بعد . لكن النظام الدولي لما قبل الحرب العالمية الأولى
كان أكثر تقلباً من عالم الحرب الباردة . ففي العصر النووي امتلكت الولايات
المتحدة والاتحاد السوفيتي فقط الوسائل الفنية الكافية لاستهلال حرب شاملة
أحالت شدة مخاطرها كلتا القوتين العظيمتين دون تسليم هذه القوة المرعبة الى أي
حليف مهما كان قريباً . وعلى نقيضها كانت فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى
التي غدا فيها كل عضو من الحلفين الرئيسيين في مكانة لا تتيح له بدء حرب
وحسب بل وابتزاز حلفائه لدعمه أيضاً .

يبدو لوهلة أن نظام التحالفات نفسه قد صنع قيلاً ما . اذ أبعدت فرنسا
روسيا عن الصراعات التي تستهدف النمسا أصلاً ، ولعبت ألمانيا نفس الدور مع
النمسا ضد روسيا . ويوم نشبت أزمة البوسنة أبانت روسيا عدم عزمها على
خوض حرب من أجل قضية بلقانية . وحتى أثناء الأزمة المغربية عام ١٩١١ ، تم
إبلاغ الرئيس الفرنسي (غاليو) أن أي مسعى فرنسي لحل أزمة المستعمرات عن
طريق القوة لن يلقى أي دعم روسي . كما حذرت ألمانيا النمسا حتى أواخر
حرب البلقان عام ١٩١٢ بوجود حدود لاسنادها لها ، وسلطت بريطانيا العظمى
على روسيا ضغطاً لتعتدل في أفعالها لمصلحة عصبة البلقان المتقلقلة وغير واضحة
المرامي التي تتزعمها صربيا . وأيضاً يوم عقد مؤتمر لندن عام ١٩١٣ عمدت
بريطانيا العظمى الى معارضة الضم الصربي لألبانيا وهو أمر لا تطيقه النمسا .

وعلى أية حال كان مؤتمر لندن (١٩١٣) آخر فرصة لتنفيس النزاعات في النظام الدولي لما قبل الحرب الكونية الأولى . فقد استاءت صربيا من الاسناد الروسي الفاتر ، فيما امتعضت روسيا من وضع بريطانيا العظمى معتبرة اياها حكما غير نزيه ، ومن مقت فرنسا الواضح للذهاب الى الحرب . أما النمسا التي كانت على شفير التمزق تحت وطأة الضغوط الروسية والسلافية الجنوبية فقد حنقت من هزالة الدعم الألماني لها . وعليه تأملت صربيا وروسيا والنمسا الحصول على دعم أكبر من حلفائها ، بينما خشيت كل من فرنسا وبريطانيا العظمى والمانيا من فقدانها شركائها اذا ما فشلت في دعمها على نحو أقوى في الأزمة المقبلة .

بعدئذ استولى رعب مفاجيء على القوى الكبرى كل بمفردها ملوحاً أن التصالح سيلبسها بزة الضعف ويحط من شأن الاعتماد عليها وسيهجرها ، شركاءها تاركين اياها بمواجهة حلف عدواني لوحدها . وشرعت البلدان تتكبد أخطاراً على مستوى لا تسوغه مصالحها القومية التاريخية ولا هدفها الاستراتيجي المعقول طويل الأمد . ووضحت تحرق يوميا مقولة راشليو المأثورة أن الوسائل يجب أن تتناسب مع الغايات . وهكذا قبلت المانيا لنفسها المخاطرة باشعال حرب كونية ليس سوى أن تظهر بمظهر الداعم للنمسا في سياستها السلافية الجنوبية ، والتي لم يكن لألمانيا فيها ناقة ولا جمل . وتاقت روسيا لتجشم أخطار القتال ضد المانيا لمجرد أن تبدو بمثابة حليف صربيا الوفي المخلص . واذن نستشف أن لاصراعاً رئيسياً بين المانيا وروسيا ، وانما كانت مواجهتهما بالنيابة عن شريكتهما .

في عام ١٩١٢ أبلغ الرئيس الفرنسي الجديد (رايمون بوانكاريه) السفير الروسي بشأن البلقان قائلا : " ان ذهبت روسيا الى الحرب فكذلك ستفعل فرنسا ، لأننا نعلم أن المانيا في هذا الصدد واقفة وراء النمسا " فكتب السفير الروسي المسرور : " انها لنظرة فرنسية جديدة تماما ، اذ أن المكتسبات الإقليمية لصالح النمسا ستؤثر على التوازن الأوروبي العام وبذلك ستضر بالمصالح الفرنسية أيضا " . وفي نفس العام كتب السكرتير الثاني في الخارجية البريطانية السير (آرثر نيكولسون) الى السفير البريطاني في سانت بطرسبورغ : " لست بعالم الى أي وقت سنظل سائرين في سياستنا الحالية القائمة على الرقص على حبل مشدود ، وغير مرغمين على اتخاذ خط محدد أو غيره . كما يعتريني نفس الخوف مثلك - خشية أن تتعب روسيا منا وتعقد صفقة مع المانيا " .

لقد وعد القيصر الألماني حتى لا يغلبه أحد في شدة طيشه ، النمسا سنة ١٩١٣ أن المانيا ستدخل معها حومة النزاع في الأزمة المقبلة ان دعت الضرورة . وفي السابع من تموز ١٩١٤ شرح المستشار الألماني السياسة التي أدت الى حرب فعلية بعد أقل من أربعة أسابيع فقط : " لو حشناهم - النمساويين - على المضى قدما ، لقالوا اننا دفعناهم دفعا ، ولو ثبيناهم لاصبح الأمر اننا تركناهم في حال لا يجسدون عليه وعند ذاك القوا لنا الظهور والقوا الصدور للقوى الغربية الفاتحة أذرعها ترحيباً بهم ، وبذلك سنفقد حليفنا الأخير " . أما الفائدة الحقيقية التي كان يجب أن تقطفها النمسا لو دخلت الحلف الثلاثي فقد ظلت بلا تعريف . كما لم يكن محتملا أن تنضوي النمسا تحت تجمع يضم روسيا التي سعت الى اذلال وضع النمسا في البلقان . هنا ستقول صحائف التاريخ أن تلك التحالفات قد

أبرمت لزيادة قوة الدولة في حالة الحرب ؛ فيما أباتت الحرب العالمية الأولى أن الدافع الرئيسي للحرب هو تقوية أواصر الأحلاف . لقد تغافل قادة جميع البلدان الرئيسية مضامين التكنولوجيا التي بحوزتهم ، بل حتى مضامين الأحلاف التي كانوا توقي لبنائها . وبدا أنهم في غياهب النسيان لعدد الضحايا المخيف للحرب الأهلية الأمريكية الحديثة نسبيا ، ولاح أنهم قد أملوا نشوب صراع قصير حاسم . ولم يدر بخلداهم قط ان الفشل في ملاءمة تحالفاتهم مع الأهداف السياسية المعقولة سينتهي بهدم الحضارة التي عرفوها . وكان بوسع الأحلاف منفردة ترك المجال لدبلوماسية الأسرة الأوروبية حل ما لديها من مشاكل . غير أن القوى الكبرى سعت بدلا من ذلك الى صنع ماكنة قيامة دبلوماسية غير واعية بما عملت أيديها .

الفصل الثامن

طريق الدوامية :

ماكنة القيامة العسكرية

لم يكن الجانب المذهل في اندلاع الحرب العالمية الأولى أن أزمة أبسط من كثير غيرها طفقت فأشعلت فتيل كارثة كونية ، بل انها استغرقت وقتاً طويلاً ريثما تفجرت . فبحلول عام ١٩١٤ ، تحرقت لتقاتل المانيا والنمسا - المجر من جانب ، وأعضاء الحلف الثلاثي من الجانب الآخر ، ريثما ساعد ساسة البلدان الكيرى جميعهم على صنع ماكنة قيامة دبلوماسية جعلت من كل أزمة قادمة أشد من سابقتها . ثم قدم القادة العسكريين فازادوا الطين بلة لما اضافوا خططاً استراتيجية قلصت الوقت المتيسر لعملية صنع القرار . فالخطة العسكرية تعتمد السرعة في تنفيذها، والماكنة الدبلوماسية تسير بزخمها التقليدي البطيء ، وها هنا بات مستحيلاً حل الأزمة تحت ضغط الزمن . واذ شيء للأمور أن تسير أسوأ ، لم يشرح المخططون العسكريون على نحو وافي ، مضامين أعمالهم لمن قاسمهم المهمة من رفاقهم السياسيين .

وبذا أمسى التخطيط العسكري مهمة مستقلة بحد ذاتها . لقد جاءت أول خطوة في هذا الاتجاه في غضون مفاوضات هدفت لتحقيق تحالف فرنسي - روسي عام ١٨٩٢ ، وانذاك لما تزل غاية المفاوضات العسكرية " سبب الحرب " ،

أو ماهية تصرفات الخصم التي ستفضي بالتحالف التقاط القفاز ، والتي تحدد تعريفها دوماً بمن يظن به قد بادر الى العدوان .

في أيار ١٨٩٢ بعث المفاوض الروسي الجنرال المساعد (نيكولاي أوبروشوف) برسالة الى وزير خارجيته (غيرز) يكشف فيها عن تجاوز مسيرة التكنولوجيا الحديثة التعريف التقليدي لـ " سبب الحرب " . وكان جدله أن الذي يعني أكثر هو الطرف الذي عمد الى التعبئة أولاً لا من أطلق الرصاصة الأولى : " لا يمكن الاستمرار في اعتبار التعبئة عملاً سلمياً ، بل هي تمثل أكثر أعمال الحرب قراراً " .

وعليه سينحسر الطرف الذي يتباطأ في التعبئة فائدة تحالفاته ويمنح عدوه فرصة الحاق الهزيمة بحلفائه أيضاً . واذن غدت الحاجة الى تعبئة جميع الحلفاء لمصادرها في وقت واحد ضرورة لازمة في أذهان قادة أوروبا حتى استحوالت الى قطب رحي في الارتباطات الدبلوماسية الرصينة . وهكذا لم تعد أيضاً غاية الأحلاف ضمان الدعم ((بعد)) استعار الحرب ، بل ضمان تعبئة كل حليف ما عنده حال أو قبيل أن يفعل الخصم شيئاً . واذا ما تواجعت الأحلاف وقد أحسنت بناء نفسها ، أمسى عصي إبطال التهديدات القائمة على التعبئة لأن إيقاف التعبئة في منتصف الطريق لأشد ضرراً من عدم الشروع بها أصلاً . فان أوقفها طرف واحد وأكملها الثاني ، لتفاقم ضرر الثاني مع كل يوم ينقضي . وان توقف كلاهما معاً ، لبات تحقيق ذلك صعباً من الناحية الفنية طالما أن التعبئة دوماً ما اكتملت قبل أن يستطيع الدبلوماسيون الموافقة على كيفية لجمها .

سيخرج مثل هذا الاجراء المهلك " سبب الحرب " من زمام السيطرة السياسية فعلياً . فكل أزمة تنطوي على تصعيد مبيت نحو الحرب - القرار بالتعبئة - وكل حرب تستفحل لتغدو عامة .

استقبل أوبروشوف التصعيد التلقائي ، بشديد اهتمام وكان آخر ما احتاجه هو الصراع ضيق النطاق فان بقيت المانيا بعيدة عن هيب حرب بين روسيا والنمسا ، لتبوات بعد انقضائها مكانة ستملي فيها شروطها للسلام . هذا أمر تصوره خيال أوبروشوف ما قد فعله بسمارك في مؤتمر برلين :

[ان دبلوماسيتنا لأقل من قدرة غيرها في الاتكال على صراع منعزل لروسيا ضد المانيا أو النمسا أو تركيا . علينا ان نستقي العبرة الكافية من مؤتمر برلين في هذا الصدد ، فمنه خبرنا أي الأطراف علينا ادراكه أخطر أعدائنا - أهر الذي يقاتلنا مباشرة ، أم الذي يربص لضعفنا ليملي علينا شروط السلام ؟ ...] .

يرى أوبروشوف ان مصلحة روسيا تكمن في التأكد من تحول كل الحروب الى حروب عامة ، أما منفعة روسيا من تحالف راسخ الأركان مع فرنسا فهي الحيلولة دون امكانية نشوب حرب محدودة :

[هناك مع بواذر أية حرب أوروبية اغراء دائماً ما ينتاب الدبلوماسيون يحثهم على تحجيم الصراع لتطويق تأثيراته لأدنى حد ممكن . بيد أن روسيا في ظل الحالة المثقلة المسلحة التي تعيشها أوروبا ، ستضطر بعين الشك والريبة الى

أي تحجيم للحرب ، لما لذلك من دور في تعزيز امكانيات ليس أعدائنا الذين ما برحوا متلبسين عباءة الخفاء ، بل ومن متدلبذ من حلفائنا [.

وبعبارة أخرى ، أن الحرب الدفاعية محدودة الأهداف انما تعمل ((ضد)) مصلحة روسيا القومية ، وما يخدمها هي الحرب العامة ، وليس فيها أمام المخططين العسكريين من خيار آخر ليعرضوه على قادتهم السياسيين :

[نحن ان دخلنا حرباً ، فلن نلجها بغير استخدام جميع قوانا وضد جارتينا كليهما . وحيال استعداد الشعب المسلح عن بكرة أبيه وعزمه على الذهاب للحرب ، لا يمكن طرح نوع من الحرب غير الحرب المصرية - الحرب التي من شأنها أن تحدد وعلى مدى بعيد في المستقبل المكانة السياسية للقوى الأوروبية لا سيما روسيا والمانيا] .

الحرب يجب أن تكون شاملة ، هكذا يراها السوفيت ، وان كان سببها تافهاً ، فان دخلها في مستهلها جار واحد ، رأت روسيا في الجار الآخر قادماً اليها . لقد ((فضلت)) الأركان العامة الروسية ، وهو أمر غريب ، أن تقاتل المانيا والنمسا - المجر معاً بدلاً من واحدة منهما . في ٤ كانون الثاني عام ١٨٩٤ تم توقيع اتفاقية عسكرية تحمل أفكار أوبروشوف ، اتفقت بموجبها فرنسا وروسيا على التعبئة معاً لو لجأ ((أي)) عضو في الحلف الثلاثي الى التعبئة ((لأي)) سبب مهما كان نوعه . وهنا اكتملت دورة ماكنة القيامة . فان عبأت حليفة المانيا - ايطاليا - قواها ضد فرنسا بشأن السافوا مثلاً ، عندئذ متعباً روسيا قواها ضد المانيا . وان اعلنت النمسا أعلنت التعبئة ضد صربيا ، لشرعت فرنسا بالتعبئة

ضد المانيا . ولما كان مؤكداً أن تعلن أمة ما في مرحلة ما التعبئة لسبب ما ،
أضحى الأمر مجرد مسألة وقت حتى تندلع لظى حرب شاملة لم تكن بحاجة لغير
تعبئة تعلن في ((دولة واحدة)) كبرى حتى تدور تروس ماكنة القيامة لتشمل
الجميع .

أدرك القيصر الروسي الكسندر الثالث في أقل تقدير أن أسباب لعبة الآن
هي نيل أدسم الجوائز . فلما سأله غيرز : " مالذي سنجنه من مساعدة فرنسا في
تخطيط المانيا ؟ " أجاب : " سنقطف اختفاء المانيا . فهي ستشظى الى عدد من
الولايات الصغيرة الضعيفة فترجع سيرتها الأولى " . وكذا كانت غايات المانيا ،
كثيرة وغير محددة . اذ تحول التوازن الأوروبي الذي جأ كثيراً الى معركة حتى
الموت ، برغم أن أحداً من الساسة المعنيين لم يستطع ايضاح السبب الذي يسوغ
هذا الفناء أو الأهداف السياسية التي يمكن الحصول عليها عن طريق هذا اشعال
هذا الحريق الجائع .

فما كان المخططون الروس يطرحونه بمثابة نظرية ، قد ترجمته الأركان
الألمانية الى تخطيط عملياتي وفي اللحظة عينها التي كان أوبروشوف يتفاوض فيها
حول الحلف العسكري الفرنسي - الروسي . كما دفع الجنرالات الامبراطوريون
بما عرف عن الصرامة والجلد الألماني ، مفهوم التعبئة الى نطاقه الأقصى ، فكان
رئيس الأركان الألمانية (الفرد فون شليفن) أسير مشاريع التعبئة مثلما هو شأن
نظيره الروسي والفرنسي . بل هو انصب على تنفيذه فعلياً فيما كان القادة
الروس والفرنسيون منكبين على تعريف الالتزام بالتعبئة .

لقد سعى شليفن رافضاً ترك أي شيء تحت رحمة تقلبات المناخ السياسي الى وضع خطة مضمونة تنقذ المانيا ، من أي تطويق كريبه ، فهجر بذلك المفاهيم الاستراتيجية التي وضعها (هلموت فون مولتكه) المهندس العسكري لانتصارات بسمارك السريعة بين ١٨٦٤-١٨٧٠ ، تماماً مثلما تخلى خلفاء بسمارك عن دبلوماسيته المعقدة .

رسم مولتكه سياسة تركت بازاء كابوس بسمارك من التحالفات العسكرية خياراً مفتوحاً هو الحل السياسي لكابوس بسمارك . انطوت خطة مولتكه بتقسيم الجيش الألماني ، لو نشبت حرب على جبهتين ، بين الشرق والغرب على نحو متساو قليلاً أو كثيراً مع البقاء بموضع الدفاع على كلتا الجبهتين . ففرنسا ستبادر الى الهجوم طالما أن هدفها المبدئي استعادة اللزاس - اللورين ، وأن دحرت المانيا ذلك الهجوم لاضطرت فرنسا الى التفكير بتسوية سلمية . وهنا حذر مولتكه تحديداً من مد العمليات العسكرية الى باريس لأنه تعلم من الحرب الفرنسية - البروسية صعوبة التوصل الى سلام بينما العاصمة ترسف في اغلال الحصار .

وعين الاستراتيجية وضعها مولتكه للجبهة الشرقية - أي رد الهجوم الروسي ثم قهقرة الجيش الروسي الى مسافة كافية استراتيجياً ، ليعرض بعدها تسوية سلمية . فأى الجبهتين أدركت نصرها أولاً ، أمست متأهبة لم يد عونها الى القوات المرابطة في الجبهة الأخرى . وبهذا الأسلوب سيتمكن الحفاظ على نوع من التوازن في كفتي الحرب والضحايا والحل السياسي .

رفض شليفن خطة مولتكه لأنها تركت المبادرة العسكرية بيد أعداء ألمانيا ، تماماً كما رفضتها أخلاف بسمارك الذين انتابهم القلق من الغموض الذي أحاط بمن ضدهم من التحالفات ، كما لم يقبل تفضيل مولتكه للتسوية السياسية على النصر التام . فشرع يحدوه عزمه على فرض شروط تعني بالنتيجة استلاماً غير مشروط ، يطور مخططاً لنصر سريع حاسم على جبهة واحدة ليرمي بعدئذ كل القوات الألمانية ضد العدو الآخر ، وبذلك تتحقق نتيجة حاسمة في كلتا الجبهتين . علم شليفن أن تسديد الضربة القاضية السريعة في الشرق ستعرقل بسبب بطء التعبئة الروسية التي فذ تستغرق ستة أسابيع اضافة الى تأثير سعة الاقليم الروسي ، فقرر تدمير الجيش الفرنسي أولاً قبل أن يستكمل الجيش الروسي تعبته . لقد تفتق ذهنه وهو يفكر بطريقة للاطاحة بالتحصينات الفرنسية المنيعة على الحدود الألمانية عن خطة تقوم على انتهاك حياد بلجيكا بمرور الجيش الألماني عبر أراضيها رانياً بعدها الى الاستيلاء على باريس وأسر الجيش الفرنسي من مؤخرته عند تحصيناته على طول الحدود . وانذاك سيلتزم الجيش الألماني الدفاع في الجبهة الشرقية .

هي خطة بارعة مثلما هي طائشة . فالذي يجهل التاريخ ولا يعرف منه الا نزرأ سيقول بحتمية امتشاق بريطانيا العظمى حسامها لو غزيت بلجيكا - وهي حقيقة راوغت القيصر وهيئة أركانه العامة . فطيلة عشرين عاماً بعد ان وضع شليفن خطته سنة ١٨٩٢ ، قدم القادة الألمان مقترحات لا حصر لها الى بريطانيا العظمى لنيل تأييدها - أو التزامها الحياد في الأقل - في حرب أوروبية ، وجميعها ترجمتها الخطط الألمانية العسكرية أوهاماً . فليس من قضية قاتلت لأجلها بريطانيا العظمى بدأب لا يكل وعناد لا يتزحزح كما قاتلت في سبيل استقلال البلدان

المنخفضة ، ويشهد على جلدتها الحروب التي قاتلتها ضد (لويس الرابع عشر) ونابليون . فهي ان دخلت حرباً ، قاتلت حتى الرمح الأخير ، وان اندحرت فرنسا . وغير هذا ، لم تتطرق خطة شليفن لاحتمالية الفشل . فان أخفقت المانيا في تدمير الجيش الفرنسي - وهو أمر محتمل ما دامت لدى فرنسا خطوط مواصلات وسكك حديد داخلية تنطلق من باريس بينما يتوجب على الجيش الألماني السير على الأقدام على شكل قنطرة عبر ريف مغرب - لاضطرت المانيا الى اتباع استراتيجية مولتكة الدفاعية في كلتا الجبهتين بعد أن انتهت احتمالية عقد سلام تسوية بسبب احتلالها بلجيكا . واذا كان الهدف المبدئي لسياسة بسمارك الخارجية تلافي حرب على جبهتين ، وهدف استراتيجية مولتكة تقليصهما ، أصر شليفن على اشعال حرب على جبهتين بأسلوب عتيق قلباً وقالباً .

وما بين الانتشار الألماني المنصب ضد فرنسا والاحتمال الأكبر أن ينبع الصراع من أوروبا الشرقية ، تحول كابوس بسمارك من " ماذا يحصل لو نشبت حرب على جبهتين ؟ " الى كابوس شليفن : ماذا يحصل لو لم تنشب حرب على جبهتين ؟ " فلو أعلنت فرنسا حيادها في حرب بلقانية ، لربما واجهت المانيا خطر اعلان فرنسا الحرب ((بعد)) اكتمال التعبئة الروسية كما أوضح أوبروشوف من الجانب الآخر من خط التقسيم الأوروبي . وان تجاهلت المانيا ، من الناحية الأخرى ، عرض فرنسا بالتزام الحياد ، لوضعت خطة شليفن المانيا في وضع غير مريح يفرض عليها الهجوم على بلجيكا غير المحاربة بهدف الوصول الى فرنسا غير المحاربة أيضاً . وبذا تحتم على شليفن اختلاق سبب لمهاجمة فرنسا لو وقفت جانباً ، وعندئذ أنشأ معياراً مستحيلاً لما ستقبله المانيا باعتباره حياداً فرنسياً . أي

أن المانيا ستعد فرنسا محايدة فقط اذا وافقت على التنازل عن أحد حصونها الرئيسة الى المانيا - وبمعنى آخر أن تضع فرنسا نفسها تحت رحمة المانيا وتتخلى عن مكانتها لقوة عظمى .

لاح الدمج الآثم بين التحالفات السياسية العامة والاستراتيجيات العسكرية المرعبة ، سفح أنهار من الدماء . اذ فقد ميزان القوى أي أثر للمرونة التي تمتع بها أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وأينما ستشتعل حرب (ومن المؤكد تقريباً أنها ستندلع في البلقان) ، افترضت خطة شليفن نشوب أولى المعارك في الغرب بين البلدان التي ليس لها في الأزمة الحاضرة شروى نقير . وهكذا أسلمت السياسة الخارجية أمرها للاستراتيجية العسكرية التي تمثلت الآن بمقامرة على رمية نرد واحدة . أنه لانجرف أهوج الى مسلخ الحرب عسير التصور .

لقد التزم قادة الطرفين العسكريين ، برغم اصرارهم على خوض أشرس حرب تدميرية ، الصمت المشؤوم حيال عواقبها السياسية المترتبة على تأثير التكنولوجيا العسكرية التي كانوا يتعقبون . ترى كيف ستبدو أوروبا بعد حرب من طراز التي يخططون لها ؟ وما هي التغييرات الممكن لها تسويغ المجزرة التي يشحنون سكاكينها الآن ؟ لم يكن ثمة طلب روسي واحد على المانيا أو طلب الماني على روسيا استحق حرباً ضيقة النطاق .

وكان الصمت ملاذ دبلوماسي الطرفين . لسبب يكمن بعضه الأكبر في عدم فهمهم المضامين السياسية لقبلة بلدانهم الموقوتة ، ومرد بعضه الآخر الخوف الذي استبد بالسياسة القوميين في كل بلد من تحدي مؤسساتهم العسكرية .

فمؤامرة الصمت هذه حالت دون قيام القادة السياسيين في البلدان الكبرى بالتدقيق في الخطط العسكرية التي أرست نقاط التلاقي بين الأهداف العسكرية والسياسية .

ثمة أمر غريب سائر الكارثة التي أخذ قادة أوروبا ينسجون خيوطها انه ، لانتابنا الدهول صفاء بال أولئك القادة وراحة ضمائرهم ولما يباشرون مشروعاتهم المأساوي . وأشد غرابة من هذا أن أحداً لم يتشدد بغير تحذيرات قليلة ، اذا ما استثنينا في ذلك الاستثناء المشرف المتجسد في (بيتر دورنوفو) - وزير داخلية روسي سابق أصبح عضواً في مجلس الدولة . فقد كتب في شباط ١٩١٤ أي قبل ستة أشهر من اندلاع الحرب - مذكرة تنبؤية رفعها الى القيصر :

[سترفع بدون ريب الوزر الأكبر للحرب ، ما دامت انكلترا غير قادرة على اتخاذ دور مهم في حرب أوروبية ، فيما ستلوذ فرنسا قليلة القوة البشرية بالتكتيكات الدفاعية في ضوء الى الخسائر المفجعة التي تتكلفها الحرب في ظل آليات التقنية العسكرية الحديثة . وعليه سنتكبح نحن عبء مهاجمة التحصينات الألمانية وصنع ثغرة في الصفوف الدفاعية الألمانية بالغة الكشافة] .

واذن يرى دورنوفو ان التضحيات الروسية ستذهب سدى طالما أن روسيا أعجز عن تحقيق مكسبات اقليمية دائمية بالقتال الى جانب بريطانيا العظمى التي هي خصمها الجيوسياسي التقليدي . ذلك أن بريطانيا العظمى ستقبل لروسيا حصولها على مكسبات في اوروبا الوسطى ، لكن قطعة أرض اضافية من بولندا لن تفعل غير تفجير مزيد من الاضطرابات في أطراف الامبراطورية

الروسية . وهي أن أضافت سكان آخرين الى أوكرانيا مطالب باستقلال
أوكرانيا . وعليه قد يأتي النصر بعاقبة ساخرة تتمثل في تأجيج اضطرابات عرقية
تطالب بتصغير امبراطورية القيصر الى " روسيا الصغيرة " .

مضى دورنوفو يقول أن روسيا وان بلغت هدفاً عاش في مخيلتها منذ قرن
وتمثل بغزو الدردنيل ، فهي ستعود مع هذا الانجاز خالية الوفاض من الناحية
الاستراتيجية :

[لن يمنحنا ذلك منفذاً الى البحر المفتوح ، ما دام في الجانب الآخر منه
بحر يتألف من مياه اقليمية ، وملء بالجزر المتناثرة حيث تبحر البحرية
البريطانية غير ملاقية متاعب في اغلاق المداخل علينا والمنافذ ، ناهيك عن
المضائق] .

أنى استطاعت هذه الحقيقة الجيوسياسية البسيطة مراوغة ثلاثة أجيال من
الروس التائقين الى فتح القسطنطينية - والانكليز عاقدى العزم على احباط ذلك ؟
هو لغز وسيبقى .

ثم غاص دورنوفو في تفاصيل جدال أعمق قائلاً أن روسيا لن تخرج الا
بفوائد اقتصادية هزيلة ، متكلفة الحرب لأبهض بكثير مما يمكن تعويضه . والنصر
الألماني سيقوض أركان الاقتصاد الروسي تماماً بينما سيمتص النصر الروسي نسغ
الاقتصاد الألماني ، واذن سيبقى لاشيء لاعادة البناء بغض النظر عن هوية الطرف
المنتصر :

[لقينا أن الحرب ستستنزف طاقات لا تقوى عليها موارد روسيا المالية . وسنكون في عوز الا الاقتراض من البلدان الحليفة والمحايدة التي لن تقدم هذا مجاناً . ولست الآن براغب في الخوض بما سيحصل لو انتهت الحرب بكارثة علينا . فليس ممكناً حساب أو حتى التكهن بالعواقب المالية والاقتصادية للهزيمة ، وسوف ينتهي دون ريب الانهيار الكلي لاقتصادنا القومي . وما خالني أن نقطف من النصر أموالاً درية ، فألمانيا المحطمة لن تقوى حالاً على تعويضنا ما دفعناه ثمناً لسحقها ، ولن تخلق معاهدة السلام - المعدة لمصلحة انكلترا - أية فرصة للنهوض الاقتصادي الألماني من أجل تغطية نفقاتنا الحربية ، حتى ولو بعد وقت طويل] .

يبد أن السبب الأقوى لمعارضة دورنوفو الحرب هو استشعاره ثورة اجتماعية عاقبة لها تشتعل - أولاً في البلد المهزوم ريثما تبلغ المنتصر :

[انها قناعتنا الراسخة المستقاة من دراسة طويلة لجميع الاتجاهات الهدامة المعاصرة ، التي تؤكد حتمية اندلاع ثورة اجتماعية في البلد الخاسر وتستشري بدافع طبيعة الأشياء ذاتها ، الى البلد المنتصر] .

لم يتيسر أي دليل أن القيصر قد قرأ المذكرة التي كان لها انقاذه وسلالته . وليس من سجل لتحليل مشابه تيسر لدى العواصم الأوروبية الباقية . أما أقرب الآراء لآراء دورنوفو فهو تعليقات ساخرة أطلقها بتمان - هولفج ، المستشار الذي سيجر ألمانيا الى الحرب . ففي عام ١٩١٣ ، وهنا قد سبق السيف العذل ،

تحدث بدقة بالغة عن أسباب صيرورة سياسة المانيا الخارجية موطن الزعزعة
لاستقرار بقية أوروبا :

[ارفع راية التحدي بوجه الجميع ، وقف في طريق الجميع والسبب :
انعدام الهدف ، والحاجة لنجاحات هامشية على صعيد الهيبة ، والاهتمام المفرط
بجميع تيارات الرأي العام] .

ثم طلع بنفس العام بحكمة أخرى ربما انقذت بلاده لو دخلت حيز التنفيذ
قبل عشرين عاماً :

[علينا أن نلجم فرنسا عبر سياسات حلرة تتبناها مع روسيا
وانكلترا . هذا الأمر لن يسعد الشوفينيين ولن يحظى بارتياح الشعب . بيد
أنني لا أرى لسواه بديلاً أمام المانيا في المستقبل القريب] .

سارت أوروبا وقبل أن تتسطر هذه الكلمات طريقها الفعلي نحو الدوامة .
فكان مكان الأزمة التي أشعلت فتيل الحرب العالمية الأولى غير ذي صلة بميزان
القوى الأوروبي ، وكان " سبب الحرب " عرضياً مثلما كانت طائشة الدبلوماسية
السابقة .

ففي الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٤ ،
(فرانز فرديناند) ، وريث العرش النمساوي ، حياته ثمناً لاندفاع النمسا الطائش
بضم البوسنة - الهرسك سنة ١٩٠٨ . بل لم ينح حتى اسلوب اغتياله المزج بين
المأساة والحماقة التي أطلقت العنان لتفكك النمسا . فالارهابي الصربي فشل في

محاولته الأولى اغتيال فرانتز فرديناند وأصاب بجروح بدلا منه سائق مركبة الارشيدوق . وبعد أن وصل فرديناند الى مقر اقامة الحاكم معاقباً المسؤولين النمساويين على اهمالهم ، قرر ترافقه زوجته زيارة الضحية في المستشفى . غير أن سائق العربة الجديد سلك طريقاً خاطئاً وعند رجوعه وخروجه من الشارع توقفت العربة أمام المصعوق الذي كان يغرق الام احباطه باحتساء الخمر في مقهى على جانب الطريق . أما وتجسد ضحاياه أمام عينيه بأنفسهم ، هياً نفسه فاصاب مرماه في الكرة الثانية .

لقد استشرى الذي بدا أول وهلة حادثاً أو أقرب اليه الى حريق كبير انطوى على كل حتميات التراجيديا الاغريقية . فقد تغيب عن مراسم التشيع جميع ملوك أوروبا لأن زوجة الارشيدوق ليست من دم اعراق السلالة الحاكمة . فلو اجتمعت الرؤوس المزهرة بتيجانها ونالت لتبادل آرائها ، فرصة ، لربما أمست كارهة للذهاب الى حرب ستندلع بعد أسابيع قليلة من أجل ما كان فوق كل شيء ، مؤامرة ارهابية .

وأنى كان الأمر ، كان بوسع أية ملكية أن تمنع النمسا من الضغط على زر التفجير الذي سلمه اياها القيصر الألماني على عجل . فهو قد دعا وذاكرته حية بما أخذ على نفسه من وعد في سنة خلت بدعم النمسا في الأزمة المقبلة ، السفير النمساوي الى مأدبة غداء في ٥ تموز حاثاً اياه على اتخاذ فعل سريع ضد صربيا . وفي ٦ تموز أكد بتمان - هولفج تعهد القيصر : " على النمسا أن تقرر ما يجب فعله لتصفية علاقاتها مع صربيا ، بيد أن لها أن تطمئن أنى كان قرارها الى وقوف المانيا بظهرها حليفة لها " .

هكذا نالت النمسا أخيراً الصك الأبيض الذي طالما تآقت الى نيله ، ومعه الضيم الحقيقي الذي كان يجب سداً . أما وليام الثاني الغافل دوماً عن المضامين الكلية لتبجحه وادعائه الشجاعة ، فقد غاص مسرياً عن نفسه في رحلة الى أزقة النروج البحرية (وهذا في أيام لم يكن فيها ارسال برقي) . وما الذي جال في باله لم يكن معروفاً ، غير أن أكيد الأمر أنه لم يستشعر نشوب حرب أوروبية يجرق لظاها الأخضر واليابس على السواء . اذ حسب القيصر الألماني مع مستشاره أن روسيا غير مستعدة حتى الآن للحرب وستقف جانباً بينما تقاسي صربيا اذلالها ، مثلما فعلت عام ١٩٠٨ ، كما اعتقد كلاهما أنهما في وضع أفضل الان لجالة روسيا مما سيكون عليه الحال بعد سنين عدداً .

ترسخت قناعة القواد الألمان سيما وقد خلى سجلهم من الخطأ في سبر نفسية خصومهم بعظم فرصتهم الآن مثلما حاولوا ، بيناتهم بحرية كبيرة ، ارغام بريطانيا العظمى على الانخراط في حلف ما ، أو حين سعوا الى عزل فرنسا بتهديدها بالحرب بشأن الغرب . وهم قد تجاهلوا ، يقودهم افتراضهم أن نجاح النمسا قد يكسر طوقهم الخناق من خلال سرعة اهتمام روسيا بهم الحلف الثلاثي ، فرنسا التي ظنوها متنافية مع الصلح وتحاشوا توسط بريطانيا العظمى مخافة أن تفسد عليهم نشوة النصر . فاقنعوا انفسهم ، خلافاً لكل التوقعات ، أن حرباً لو نشبت لألتزمت بريطانيا العظمى الحياد أو لتدخلنا بعد فوات الأوان . وبرغم هذا . شرح (سيرجي سازونوف) ، وزير خارجية روسيا عند اندلاع الحرب ، أسباب عدم ابتعاد روسيا عن المسرح في هذا الوقت :

[مذ حرب الكريما ونحن أبعد عن خداع ذواتنا بجاهية شعور النمسا
حيالنا . لقد اتسمت علاقة كلينا بالعدائية ساعة شرعت بسياسة النهب
واللصوصية في البلقان سعياً وراء دعم البنية المتهاوية لهيمنتها . ومع هذا ،
تجرعنا ذلك ، العلقم حتى تجلى أن سياستها في البلقان تلقى تعاطفاً من المانيا
وتحظى بتشجيع برلين] .

شعرت روسيا بواجب مقاومتها ما رآته مناورة المانية لتحطيم مكانتها
لدى السلافيين باذلالها صريحا ، أشد حلفائها ولاءً لها في المنطقة . هنا سطر
سازونوف : " كان الا تتعامل مع قرار متسرع من وزير قصير النظر تبناه على
مسؤوليته الخاصة ، بل نحن نتعامل خطة بطول أناة تم اعدادها وتطويرها وبمعمونة
الحكومة الألمانية التي لولا موافقتها وتعهداتها بتقديم العون لما استطاعت النمسا -
المجر أن المغامرة بتنفيذها " .

وجاء دبلوماسي روسي آخر ليصف الفرق بين المانيا بسمارك والمانيا ما
بعد بسمارك بطريقة رسم منها حنين الى الماضي :

[لئن الحرب العظمى نتيجة حتمية لتشجيع المانيا للنمسا - المجر في
سياستها الاختراقية للبلقان . التي روجت لها الفكرة القومية الألمانية بـ " أوروبا
وسطى " المانية ، وما كان هذا ليحصل في أيام بسمارك . الذي حصل فكان

نتيجة طمع المانيا الجديد للامساك بمهمة هي أعسر من مهمة بسمارك - دونما وجود بسمارك* .

لقد بالغ الدبلوماسيون الروس في العظمة الألمانية ، فالقيصر الألماني ومستشاروه لم يرسموا لعام ١٩١٤ خطة أطول في أمدتها من خططهم التي وضعوها لأية أزمة سابقة . فآزمة اغتيال الارشيدوق قد أفلتت من زمام السيطرة بعد أن تنحى أي قائد عن التنازل عن مطالبه واكثر من جميع البلدان بالارتقاء الى مستوى الالتزام بالمعاهدات الرسمية أكثر من الاهتمام بالمفهوم الشامل للمصلحة المشتركة بعيدة المدى . فما افتقرت اليه أوروبا هو منظومة قيم شاملة تجذب القوى سوية تحت خيمتها مثلما حصل في نظام مترنيخ ، وكذلك المرونة الدبلوماسية الواقعية التي اتسمت بها سياسة بسمارك الواقعية . لقد استعرت لظي الحرب العالمية الأولى ليس لأن البلدان طرقت معاهداتها ، بل لأنها التزمت بها قلباً وقالباً .

ان أحد أشد جوانب مرحلة التمهيد للحرب الكونية الأولى غرابة هو أن شيئاً لم يحصل في مستهلها . فالنمسا ، توافقاً مع أسلوب عملها ، قد ماطلت للسبب مرد بعضه الى حاجته فيينا الى الوقت لتغلب على استياء (ستيفن يتزا) رئيس الوزراء المجري من تعريض الامبراطورية للخطر . فما كاد يرضخ أخيراً حتى أصدرت النمسا انذاراً الى صربيا بتاريخ ٢٣ تموز أمدته ٤٨ ساعة ، تضمن شروطاً

* علينا أن نأخذ الذكريات الروسية على علاقتها لأنها حاولت نقل كامل المسؤولية الى كاهل المانيا ، وأشد من ينطبق عليه هذا القول هو سوزونوف ، الذي يتحمل بعضاً من اللوم لسبب بسيط هو انتمائه الى جماعة دعاة الحرب الذين دفعوا الى التعبئة الكلية .

عسيرة كانت تعلم أنها ستلقى الرفض . ومع ذلك جرد هذا التأخير النمسا من الفوائد التي يأتي بها الشعور المستشري بالسخط في طول أوروبا وعرضها من حادث اغتيال الأرشيديوق .

ليس من شك الا نزرأ أن روسيا في عهد أوروبا مترنيخ حيث التزمت بالشرعية كانت ستنازل من النمسا في معاقبتها صربيا على اغتيال أمير يتمتع بحق مباشر لوراثه العرش النمساوي . غير أن الشرعية ما عادت عام ١٩١٤ عقداً مشتركاً ، فغلب تعاطف روسيا مع حليفتها صربيا على غيظها من اغتيال فرائز فرديناند .

واتصفت الدبلوماسية النمساوية بتناقل خطاها طيلة الشهر التالي للاغتيال ، حتى جاء الاندفاع المسعور نحو الطوفان الجائح في غضون أقل من أسبوع . فقد دفع الانذار النمساوي الأحداث بعيداً عن سيطرة القادة السياسيين ، فهو ما ان صدر حتى أمست جميع البلدان الكبرى متهيئة لاستهلال سباق التعبئة الرجعي . وموطن السخرية هنا أن فتيل التعبئة قد أشعله البلد الوحيد الذي لم يفقه عن مخططات التعبئة شيئاً . فخطط النمسا العسكرية كانت عتيقة لم تعتمد السرعة في تنفيذها . والنمسا لم تكثرث الا قليلاً لخططها العسكرية ، ما دامت جيوشها أقدر على مقاتلة صربيا آجلاً أو عاجلاً . وما انذارها الى صربيا الا لتحبط أية وساطة محتملة لا لتسريع تنفيذ العمليات العسكرية ، ناهيك عن أن التعبئة النمساوية لأنها ستسلخ شهراً حتى تكتمل لم تهدد أية قوة كبرى أخرى .

وهكذا تم تطبيق خطط التعبئة التي حتمت نشوب الحرب في البلد الذي لم يبدأ جيشه قتالاً فعلياً الا ((بعد)) أن وضعت المعارك الكبرى في الغرب أوزراها . ومن الناحية الأخرى ، كان على روسيا ، أنى كانت درجة استعداد النمسا ، لو رغبت بتهديد النمسا تعبئة بعضاً من قواتها وهو تصرف سيثير في المانيا ما لا يمكن الغاؤه (برغم ان أياً من الزعماء السياسيين لم يبد قد أدرك هذا الخطر) . فمفارقة تموز ١٩١٤ هي أن البلدان التي لديها أسباب سياسية للاشتباك في حرب لم تكن مرتبطة بخطط تعبئة ملزمة ، بينما لم يكن لدى البلدان المرتبطة بخطط ملزمة كروسيا والمانيا أية أسباب سياسية للاضطراع في حرب .

أما بريطانيا العظمى ، البلد ذو الوضع الأفضل للامساك بسلسلة الأحداث هذه فقد ترددت . فما لها والأزمة البلقانية مصلحة تذكر برغم أنها ملكت مصلحة كبرى في الحفاظ على الحلف الثلاثي . وهي بينما مقتت الحرب ، خشيت من انتصار المانيا . وان أعلنت دون لبس نواياها وأفهمت المانيا انها ستدخل حرباً عامة ، لربما تحاشى القيصر الألماني المواجهة . هذا الأمر تحديداً ما أدركه سازونوف فيما بعد :

[لا يسعني الا القول برأي أن السير ادوارد غري لو أعلن عام ١٩١٤ جهاراً تضامن بريطانيا العظمى مع فرنسا وروسيا ، فلعله أنقذ الانسانية من ذلك الجحيم الرهيب الذي هددت عواقبه وجود الحضارة الأوروبية نفسها] .

تأبى قادة بريطانيا عن التغيرير بالحلف الثلاثي لما أشاروا بالتردد في تأييد حلفائهم ، ورغبوا عن تهديد المانيا من أجل احتفاظهم بورقة التوسط في اللحظة المناسبة . وعليه صح في بريطانيا القول لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى فما كان ثمة التزام قانوني أبغى عليها امتشاق الحسام بجانب فرنسا وروسيا وهو ما أكدته غري لمجلس العموم في الحادي عشر من حزيران ١٩١٤ ، أي قبيل اغتيال الأرشيديوق بأكثر من أسبوعين :

[... لو اندلعت حرب بين قوى أوروية فليس هناك من اتفاقيات غير منشورة أو تعيق أو تكبح حرية الحكومة أو البرلمان في تقرير اشتراك بريطانيا العظمى في حرب من عدمه] .

هذا القول صائب من الناحية القانونية . بيد أن هناك بعداً معنوياً غير ملموس أيضاً . فالبحرية الفرنسية مرابطة في البحر المتوسط بمقتضى اتفاقية بحرية مع بريطانيا العظمى ، وبالتالي سينكشف ساحل فرنسا الشمالي أمام البحرية الألمانية لو بقيت بريطانيا خارج الحرب . ولما تطورت الأزمة تعهد بتمان - هولفج ان البحرية الألمانية لن تعمل ضد فرنسا اذا بقيت بريطانيا على الحياد . الا أن غري رفض هذه الصفقة لنفس السبب الذي رفض به العرض الألماني سنة ١٩١٥ القاضي بإبطاء بناء البحرية الألمانية مقابل حياد بريطانيا في حرب أوروية لقد خشي من وقوع بريطانيا تحت رحمة المانيا اذا ما هزمت فرنسا :

[عليك ابلاغ المستشار الألماني أن مقترحه الذي يفرض علينا الحياد وفق هذه الشروط لا يمكن لنا القبول به .

..... فصفقة كهذه مع المانيا على حساب فرنسا هي وصمة عار لا
تمحى من جبين هذا البلد . والمستشار بطلبه هذا انما يعرض علينا المساومة
حيال أي التزام أو مصلحة لنا تتعلق بحياد بلجيكا . وليس أمامنا الا رفض هذا
العرض أيضاً] .

تجسدت معضلة غري في وقوع بلاده بين كماشتي ضغط الرأي العام من
جهة وتقاليد السياسة الخارجية البريطانية من جهة ثانية . فانخفاض التأييد الشعبي
للذهاب الى حرب حول قضية بلقانية قد أوحى بالتوسط . وان خسرت فرنسا
الحرب أو فقدت ثقتها بالحلف البريطاني لغدت المانيا في وضع المسيطر وذا ما
قاومته بريطانيا على الدوام . وعليه أمسى الأمر جد محتمل أن تذهب بريطانيا
العظمى للحرب للحيلولة دون انهيار فرنسا حتى لو لم تحتل المانيا بلجيكا ، برغم
أن الأمر سيستغرق وقتاً لبلورة تأييد الشعب البريطاني للحرب . وفي خضم هذا ،
ربما سعت بريطانيا الى الوساطة . وعلى أية حال ، عمل قرار المانيا بتحدي أحد
أرسخ المبادئ البريطانية في السياسة الخارجية - وهو وجوب عدم سقوط البلدان
المنخفضة في أيدي قوة كبرى - على تبديد كل شكوك بريطانيا ، وضمن استحالة
انتهاء الحرب عن طريق التسوية .

استند منطق غري الى حجة أن الوقوف في جانب الطريق خلال المراحل
المبكرة من الأزمة سيبقي في جعبة بريطانيا العظمى ادعاء نزاهتها فتتال بذلك فرصة
الحل . هذه استراتيجية دعمتها التجارب السابقة . فحصول توترات دولية
ضاغطة لمدة عشرين عاماً كانت مؤثراً . بيد أن الأزمات السابقة جميعها لم تشهد
عمليات تعبئة قط . والتي ما ان بدأت حتى تلاشى هامش الوقت المتبقي أمام

الأساليب الدبلوماسية التقليدية . وهكذا اتخذ مجلس الوزراء البريطاني دور المتفرج في الست وتسعين ساعة الحاسمة التي الفت بها خطط التعبئة فرصة المناورة السياسية .

فت الانذار النمساوي روسيا في عضدها وفي لحظة قد أدركت قبلها أنها قد تجرعت علقماً ، فتلك بلغاريا التي اعتقتها روسيا من الحكم التركي في سلسلة من الحروب . تتكوى على المانيا . بينما وغيرها النمسا التي بدت وقد ضمت البوسنة - الهرسنك أنها تحوم لتحيل صربيا ، آخر أهم حلفاء روسيا في البلقان ، الى محمية نمساوية . وأخيراً ، لم يعد أمام روسيا سيما وقد أرست المانيا دعائم نفسها في القسطنطينية ، غير أن تتساءل في احتمالية عدم انتهاء عهد السلافين . أثر بالهيمنة التوتونية على كل ما سال لعبها له طيلة قرن .

ما كان القيصر نيقولا الثاني ، برغم هذا ، منشوقاً الى معالنة المانيا . اذ استعرض خيارات روسيا في اجتماع وزاري في ٢٤ تموز ، وهنا أخير وزير المالية (بيتر براك) القيصر قائلاً : " ستضحى الحرب كارثة على العالم ، وان اندلعت شرارتها بات عسيراً اطفأوها " . وأضاف " الامبراطور الألماني كثيراً ما أكد له رغبته المخلصة برعاية سلام أوروبا " . بعدها استذكر أمام الوزراء " موقف امبراطور المانيا الموالي لنا أثناء حربنا مع اليابان ، وأثناء المتاعب الداخلية التي عانت منها روسيا بعدها " .

جاء الرد بالرفض لما قاله وزير المالية على لسان وزير الزراعة (الكسندر كريفوشين) الذي جادل أن المانيا بالرغم من رسائل القيصر الألماني الرقيقة لأبن

عمه القيصر نيقولا ، قد تنمرت على روسيا أثناء أزمة البوسنة عام ١٩٠٨ .
وعليه " فان الراي العام ورأي البرلمان لا يفهم لماذا تنفر الحكومة الامبراطورية من
التصرف الجريء في اللحظة الحرجة المتعلقة بمصلحة روسيا الحيوية ان مواقفنا
المفرطة في الحكمة والحذر لم تنجح مع الأسف في كبح جماح قوى أوروبا
الوسطى " .

لقيت مجادلة كريفوشين تأييداً حملته رسالة من السفير الروسي في صوفيا
تقول أن روسيا لو نكصت ، " لتلاشت سمعتنا لدى السلاف وفي البلقان سوف
لغير رجعة " . انها خصلة رؤساء الحكومة صيرورتهم شديدي الحساسية تجاه
المجادلات التي تشكك بشجاعتهم . فطمس القيصر ارهاصاته الحصول كارثة
ومال الى دعم صربيا حتى وان خاض حرباً .

وساعة استجابت صربيا للانذار النمساوي في ٢٥ تموز بأسلوب تصالحي
غير متوقع - اذ قبلت جميع مطالب النمسا عدا واحد منها - اعتقد القيصر الألماني
الذي عاد لتوه من نزهته الجواله أن الأزمة انتهت . لكنه لم يركن على تصميم
النمسا باستغلال الدعم الذي عرضه هو عليها دونما أي حذر . ان كان قد عرف
أصلاً - أن القوى الكبرى لو دنت من شفير الحرب كثيراً ، لرجحت كفة خطط
التعبئة على الوسائل الدبلوماسية .

وهكذا أعلنت النمسا يوم ٢٨ تموز الحرب على صربيا برغم أنها لم تكن
على استعداد لبدأ العمليات العسكرية حتى ١٢ آب . وفي اليوم عينه ، أمر
القيصر الروسي بالتعبئة الجزئية ضد النمسا ليفاجأ أن الخطة الوحيدة التي وضعتها

الأركان العامة انطوت على تعبئة عامة ضد المانيا والنمسا كليهما ، بالرغم من وقوف النمسا طيلة الخمسين عاما الماضية في طريق طموحات روسيا في البلقان ، وان موضوع الحرب النمساوية - الروسية محدودة النطاق كان درساً أساسياً في مدارس الأركان العسكرية طوال تلك الحقبة . وسعى وزير خارجية روسيا ، الذي كان يعيش في سعادة وهمية ، الى طمأنة برلين في ٢٨ تموز : " لم تكن أي من الاجراءات العسكرية المتخذة حيال اعلان النمسا الحرب موجهة ضد المانيا " .

هالت رباطة جأش القيصر جميع القادة الروس . فقد أرادوا تعبئة عامة وحرماً ضد المانيا التي لم تتخذ بعد أية اجراءات عسكرية . وأنبأ أحد الجنرالات البارزين سازونوف أن " الحرب باتت حتمية ويحوم أمامنا خطر خسارتها قبل أن نجرد الغمد من سيفه " .

فان كان القيصر مترددا أمام جنرالاته ، كان أكثر تراخياً تجاه المانيا . اذ اشتملت كل خطط المانيا الحربية على اخراج فرنسا من الحلقة خلال ستة أسابيع ، لتستدير المانيا بعدها الى روسيا التي لم تستكمل تعبئتها بعد . والتي لم تمت - وان كانت جزئية - لأفسدت هذا الترتيب الزمني وقلصت أفضلية المانيا المهددة أساساً في هذه المقامرة . وعلى هذا الأساس وعليه ، طلبت المانيا من روسيا في ٢٩ تموز ايقاف تعبئتها والا ستحنو حذوها . ويعلم الجميع ، قاصيهم ودانيهم ، أن التعبئة الألمانية تعني الحرب .

كان القيصر الروسي أضعف من أن يجدي لشيء . فاييقاف التعبئة الجزئية سيطل كل التخطيط العسكري الروسي ، فيما اقنعتة معارضة الجنرالات أن السيف قد سبق العذل . فما أقبل ٣٠ تموز حتى أمر نيقولا الثاني بالتعبئة الكاملة ، وتارة أخرى ، وتحديدًا في ٣١ تموز ، طلبت المانيا من روسيا ايقاف تعبئتها . ولما كان مصير طلبها الرفض أعلنت المانيا الحرب على روسيا . لقد حدث كل ذلك دونما أي تداول سياسي جدي بين سانت بطرسبرغ وبرلين بشأن أصل الأزمة ، وفي غياب أي خلاف ملموس بين المانيا وروسيا .

واجهت المانيا الان مشكلة أن خططها الحربية تفرض شن هجوم فوري على فرنسا التي التزمت الهدوء والسكينة طوال الأزمة عدا تشجيعها روسيا على عدم القبول بتسوية ، متعهدة بتقديم دعمها غير المشروط . وعند ذاك فهم القيصر الألماني أخيراً أين وضعته عشرين عاماً من التكلف والجمععة ، فحاول تحويل التعبئة الألمانية من فرنسا وتوجيهها الى روسيا . فكانت محاولته للسيطرة على زمام الجيش هباءً مثلما هو مجهود القيصر الروسي السابق لحصر نطاق التعبئة الروسية . وما كانت الرغبة الشديدة تستبد بالأركان العامة الألمانية كما استبدت بنظيرتها الروسية لانتهاء عشرين عاماً من التخطيط ، بل ليس هناك غير الأركان الروسية من املاك خطة بديلة . لقد أراد القيصر الروسي والامبراطور الألماني لجم عسكرهما عن الدنو من شفير الهاوية ، بيد أن كليهما لم يفقه الوسيلة الى ذلك - فقد حالت التعبئة الجزئية بين قيصر روسيا الذي منع منها وبين هذه الغاية ، بينما وقفت التعبئة ضد روسيا لا سواها التي منع منها قيصر المانيا ضد ذلك . وهكذا

أحبطتهما الماكينة العسكرية التي ساعدا على صناعتها وأثبتت أنها عصية على
الايقاف متى ما تم تدويرها .

واذا حل الأول من آب ، استعلمت المانيا من فرنسا عن رغبتها بالتزام
الحياة ، ولما أتاها الجواب بالايجاب طلبت أن تكون تحصينات (فردون) و
(نولون) علام حسن النية . بيد أن فرنسا أجابت بطريقة مبهمه انها ستعمل
وفق ما تقتضيه مصلحتها القومية ، ولا ريب أن المانيا ليس لديها قضية محددة يمكن
بها تسوية الحرب على فرنسا التي كانت متفرجة على أزمة البلقان . ومرة أخرى
برزت خطط التعبئة لتغزو القوة المحركة القائدة . فاختلف الألمان اختراقات
حدودية فرنسية وأعلنوا الحرب حين جاء الثالث من آب . وفي اليوم ذاته ، انشالت
الحشود الألمانية لتغزو بلجيكا ، حتى حل يوم ٤ آب ووقع ما لم يتوقعه أحد حاشا
قادة المانيا - أنه اعلان بريطانيا العظمى الحرب على المانيا .

لقد نجحت القوى العظمى في تحويل أزمة بلقانية ثانوية الى حرب عالمية .
فخلاف حول البوسنة وصربيا أفضى الى احتلال بلجيكا في الطرف الآخر من
أوروبا ، وهو ما حتم دخول بريطانيا العظمى الى ساحة الوغى . وسخرية الأمر
هنا أن القوات النمساوية لما تشن هجومها ضد صربيا بعد ورحى المعارك الضارية
الحاسمة يدور في الجبهة الغربية .

أدركت المانيا بعد فوات الأوان أن لاشيء مؤكد في الحرب وأن لهاها
وراء نصر سريع حاسم قد أدى بها الى حرب استنزاف أليمة . فهي قد قضت
بتنفيذها خطة شليفن على الآمال بالحياة البريطاني ، دونما فلاحها في سحق الجيش

الفرنسي وهو الغرض من وراء تجشم كل تلك المخاطر . ويا لها من سخيرة ان تخسر المانيا في المعركة الهجومية في الغرب وتكسب المعركة الدفاعية في الشرق ، الأمر الذي تنبأ به مولتكه سابقاً . وفي خاتمة المطاف ، انبغى على المانيا تطبيق استراتيجية مولتكه الدفاعية في الغرب أيضاً بعد اتباعها سياسة اشرت تسوية السلام السياسي التي ارتكزت عليها استراتيجية مولتكه .

آل مصير الأسرة الأوروبية الى الفشل بعد ان تخلت القيادة السياسية عن مسؤولياتها . فكانت النتيجة أن أخفقت حتى في محاولة عقد مؤتمر أوروبي هياً خلال جل القرن التاسع عشر فترات سكونية بلا وضع حل حقيقي . وهم ، بدلاً من ذلك ، تحوطوا لكل طاريء ألا الوقت المطلوب لاجراء المصالحات الدبلوماسية . متناسين مقولة بسمارك : " ويل للقائد الذي لا تكون مجادلاته عقلانية في نهاية الحرب مثلما هي في بدايتها " .

وفيما كانت عجلة الأحداث تدور دورتها ، لقي ٢٠ مليون شخص حتفه ، وذابت امبراطورية النمسا- المجر ، وأطيح بثلاث من الأسر الحاكمة التي دخلت حومة الحرب وهي - الألمانية والنمساوية والروسية . ولم يبق عامراً غير البيت الملكي البريطاني . وبعد هذا وذاك ، ليس باليسير القول بالذي أشعل فتيل هذا الحريق المروع . وكل ما عرفه الجميع وهم يتطلعون الى الرماد الذي خلفته هذه الحماقة المفجعة ، الحاجة الى انشاء نظام أوروبي جديد برغم ان البوح بكنهه في خضم المآسي والانهاك والآلم التي خلفتها هذه المجزرة كان عسيراً .

الفصل التاسع

وجه الدبلوماسية الجديد

ولسون ومعاهدة فرساي

في الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٩١٨ أعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج توقيع هدنة بين ألمانيا والقوات الحليفة بالكلمات الآتية : " آمل أن نستطيع القول أننا قد وصلنا في هذا الصباح القديري الى نهاية جميع الحروب " . وواقع الأمر أن عقدين فقط كانا أمام أوروبا لتغرق في حائمة حرب أشد دموية .

كان أمراً مقضياً ، سيما وأن شيئاً لم يتحقق وفق ما أريد له حول الحرب العالمية الأولى ، أن يغدو التطلع للسلام شيئاً ساذجاً سذاجة الآمال التي تشبثت بها الأمم وأوردت نفسها مورد التهلكة . فقد تلمس جميع المشاركين فيها حرباً موجزة ، تاركين تحديد بنود سلامها الى مؤتمر دبلوماسي من طراز المؤتمرات التي أنهت الصراعات الأوروبية في القرن الماضي . بيد أن الخسائر أفجعت لها ناجيها ، فحدثت بالسياسة الى طمر النزاعات السياسية لبدايات الصراع - التنافس على النفوذ في البلقان ، والسيادة على الألزاس - اللورين ، والسباق البحري ، وراحت أمم أوروبا تعلق معاناتها على شناعة الشر المتأصل في نفوس خصومها ، وأقنعت نفسها أن التسوية لن تتأتى من سلام حقيقي ، بل من دحر العدو نهائياً أو مواصلة الحرب حتى الرمق الأخير .

ولو واصل قادة أوروبا العمل بمعايير النظام الدولي لما قبل الحرب ، لكان ممكناً التوصل الى تسوية سلمية في ربيع عام ١٩١٥ ، حين صاغت الهجمات من الطرفين اطارها الدموي وسقط الجميع في فخ الجمود الخانق . غير أن ميزان التضحيات وقف حجر عثرة في سبيل التسوية المعقولة ، مثلما طغت خطط التعبئة على الدبلوماسية في آخر أسبوع قبل استعار الوغى . فقد اندفع قادة أوروبا يتمادون في شروطهم وانتهوا ليس الى مفاخرة الخلاف واللامسؤولية اللذين انزلقا بهما الى هاوية الحرب فحسب ، بل وهشموا النظام الدولي الذي تعايشت في ظله أممهم سوية قرابة قرن من الزمن .

لقد تلاشت في شتاء ١٩١٤-١٩١٥ الصلة بين الاستراتيجية العسكرية والسياسة الخارجية ، وتجاوب المتحاربون في الخوض في تسوية سلام . فتلک فرنسا لن تقبل التسوية دونما استعادة الألزاس - اللورين ، وغيرها المانيا لن تأبه لسلام يقتضي منها التخلي عن الاقليم الذي فتحته . وها هم قادة أوروبا وقد انغمسوا في الحرب غلبهم هاجس قتل اخوانهم ، واستهواهم جنون سحق جيل كامل من الشباب ، حتى غدا النصر مكافأة لذاته بغض النظر عن الدمار الذي سيقوم عليه ذلك النصر . وعليه جاءت الهجمات الفتاكة لا لتؤكد شيء غير الوقوع بورطة عسكرية وذبح ضحايا والتسبب بخسائر لا يمكن تصورها قبل حلول التكنولوجيا الحديثة . فيما عمقت جهود اكتساب حلفاء جدد معضلة الساسة . فكل حليف جديد - ايطاليا ورومانيا بجانب الحلفاء ، وبلغاريا بجانب قوى الوسط - طالب بحصته من الغنيمة الموعودة ، وبذا اضمحلت المرونة الدبلوماسية أنى كانت درجتها .

هكذا اكتسبت شروط السلام صفة الفناء ، فقد تجلّى أن الأسلوب
الأرستقراطي والتأمري نوعاً ما لدبلوماسية القرن التاسع عشر لا يمت لعصر التعبئة
الشاملة بصلة . فقد زين الحلفاء الحرب بشعارات أخلاقية باتوا فيها اختصاصاً
مثل " الحرب لانتهاء كل الحروب " أو " لنجعل العالم مكاناً آمناً الديمقراطية " (بعد أن ولج الأمريكان الحلبة) كان أول هذه الأهداف مفهوماً أن لم يكن جد
واعد ، لأمم كانت تمسك بخناق بعضها البعض في اطار تكتلات مختلفة لألف
سنة . أما تفسيره العملي فعنى نزع سلاح المانيا تماماً . فيما يقتضي العرض
الثاني - نشر الديمقراطية - الاطاحة بالمؤسسات الداخلية الألمانية والنمساوية .
وهكذا انطوى كلا الشعارين على قتال حتى النهاية .

من جانبها ، دعمت بريطانيا العظمى التي جسدت برنامج التوازن
الأوروبي في الحروب النابليونية غير خطة (بت) . الضغوط لكسب نصر
شامل . اذ رفضت في كانون الأول ١٩١٤ مقترحاً المانيا بالانسحاب من بلجيكا
مقابل الحصول على (الكونغو البلجيكي) ، وصرح وزير الخارجية البريطاني
(غري) وجوب اعطاء الحلفاء " ضماناً ضد أي هجوم الماني في المستقبل " .

أبرز تعليق غري تحولاً في الموقف البريطاني . فحتى قبل الحرب بقليل ،
ارتبط الأمن البريطاني بتوازن القوى الذي تولت حمايته بأسلوب دعم الضعيف
ضد القوي . بيد أنها تلملت من هذا الدور بحلول عام ١٩١٤ . فقد أدركت في
المانيا قوة غلبت باقي أقطار أوروبا ، وعليه لم يعد ممكناً لها لعب دورها التقليدي
في الارتفاع فوق نزاعات أوروبا . وتوجست خيفة أن العودة الى (الوضع
القائم) السابق لن يفعل شيئاً لتفادي المشكلة الأصلية ، والمانيا لما تنزل تجسد

التهديد المتسلط في أوروبا . وهكذا رفضت بريطانيا العظمى القبول بتسوية وما ترحزحت قيد أنملة عن " ضماناتها " الخاصة بها التي بلغت أضعافاً دائماً لألمانيا ، لا سيما تقليص كبير في (أسطول أعالي البحار) الألماني - وهو أمر لن تقبل به ألمانيا قبل أن تسحق عن بكرة أبيها .

اتسمت الشروط الألمانية بالدقة وبالطبيعة الجيوسياسية . لكن قادة ألمانيا وبسبب عوزهم لفكرة التناسب المعقول طالبوا ما بلغ الاستسلام غير المشروط . فكان الذي طلبوا في الغرب ضم حقول الفحم الواقعة في شمالي فرنسا ، وسيطرة عسكرية على بلجيكا بضمنها ميناء (أنتورب) الذي ضمن عداء بريطانيا . وفي الشرق عرضت شروطاً رسمية تتعلق ببولندا حيث وعدت في ٥ تشرين الثاني ١٩١٦ بإنشاء " دولة مستقلة بملكية وراثية ودستورية " - فأنهت وجود أي أفق لعقد تسوية سلمية مع روسيا . (أرادت ألمانيا من وعدّها إقامة دولة بولندية مستقلة الحصول على متطوعين بولنديين يشكلون لها خمس فرق عسكرية ، ثم تبين حضور ثلاثة آلاف مجند فقط) . ثم فرضت بعد هزيمة روسيا ، معاهدة (برست - ليتوفسك) في ٣ آذار ١٩١٨ التي ألحقت اليها بموجبها ثلث مساحة روسيا الأوروبية وأسست عمية لها في أوكرانيا . وفي المراحل النهائية ، شاءت ألمانيا مما عنته بـ " السياسة العالمية " هيمنة على أوروبا في أقل تقدير .

لقد بدأت الحرب الكونية الأولى كحرب بين مجالس الوزراء ، تتقل فيها الملاحظات من سفارة الى أخرى ، والبرقيات بين الممالك السائدة في جميع المراحل الحاسمة نحو الطريق الى الاصطدام الفعلي . واذ قرعت طبول الحرب واكتضت شوارع العواصم الأوروبية بالحشود المبتهجة المستبشرة ، لم يعد الصراع صراع

مستشاريات ، وقول الى اصطراع حشود بشرية . وقد انسلخت ستان من عمر طاحونة الحرب ، بقي كلا الطرفين يضع شروطاً لا تتوافق ومبدأ التوازن .

أن ماترسخ عصياً على تصور أي امرء أن كلا الطرفين كان سيكسب النزال ويخسره في نفس الوقت : فقد دحرت المانيا روسيا وانخرت ضعفاً في فرنسا وانكلترا ، غير أن خاتمة الشوط أقرت أنهم الحلفاء الغربيون . بمساعدة أمريكا ، من سجل له النصر . فان شهد ما أعقب الحروب النابليونية قرناً من السلام توكأ على التوازن ونهل من القيم المشتركة ، فان الذي تلى الحرب العالمية الأولى سوراء اضطرابات اجتماعية وصراع ايديولوجي وحرب عالمية أخرى .

تلاشى الحماس الذي تحلى به مطلع الحرب بعد أن أدركت شعوب أوروبا أن حكوماتها أمكن على التجهيز للمجزرة من قدرتها على تحقيق النصر أو السلام . فقد تهاوت عروش البلاطات الشرقية التي عززت وحدتها أركان السلام الأوروبي أيام الحلف المقدس ، وذابت امبراطورية النمسا - المجر جملة وتفصيلاً . فيما أقصى البلاشفة الامبراطورية الروسية وانكششت روسيا في زاوية أوروبا لعقدين تالين . وتمزقت المانيا بفعل الهزيمة والثورة والتضخم والكساد الاقتصادي وكذلك الدكتاتورية . بينما لم تقتنع فرنسا وبريطانيا العظمى من حالة خصومهما الضعيفة . لقد ضحتا بزهرة شبابهما من أجل سلام ترك العدو أقوى جيوسياسياً مما كان عليه قبل الحرب .

ما كاد يتشكل البعد الكامل لتلك الكارثة التي أنزلتها أوروبا بنفسها ، برز لاعب جديد على المسرح أنهى مرة وإلى الأبد ما كان يطلق عليه حتى عندئذ

" الأسرة الأوروبية " . ففي خضم الخراب وانعدام الرؤية بعد ثلاث سنين من بدء تلك المذبحة ، ولجت أمريكا الحلبة الدولية مليئة بالثقة والقوة وداعية للمبادئ المثالية التي كان عسيرا على خلفائها الأكثر انهاكاً تصورها .

لقد جعل دخول أمريكا الحرب من النصر التام أمراً ممكناً فنياً ، لكنه كان دخولاً من أجل أهداف لم تمت بغير ضئيل الصلة الى النظام العالمي الذي عرفته أوروبا قرابة ثلاثة قرون وربما دخلت الحرب من أجله . فهي ازدرت مفهوم توازن القوى ورأت في ، " السياسة الواقعية " مبدأ غير أخلاقي . أما المعيار الأمريكي للنظام الدولي فهو الديمقراطية والأمن الجماعي وتقرير المصير - وهي المفاهيم التي لم تنطو عليها أية تسوية أوروبية سابقة .

وبدا للامريكان أن التباين بين فلسفتهم والفكر الأوروبي هو فحوى فضيلة معتقداتهم . فقد نبعت فكرة ولسون عن النظام العالمي من إيمان أميركا بطبيعة الانسان المسألة أساساً ، وكذلك الانسجام الداخلي مع العالم ، سيما وانها الفكرة التي ناشدت النبذ الجذري لمبادئ وتجارب " العالم القديم " . وهي الفكرة التي تقول أن الأمم الديمقراطية كانت بطبيعتها مسألة وأن الشعب اذا ما نال حق تقرير المصير لنم يعد يملك دافعاً لخوض حرب أو قمع الآخرين . فالشعوب ان تنعمت ببركات السلام والديمقراطية ، ستتفض شعباً واحداً يزود عن مكتسباته .

لقد افتقر قادة أوروبا الى نوع من الاطار الفكري الذي يستوعب مثل هذه الآراء . وعليه لم تقم مؤسساتهم المحلية ونظامهم الدولي على نظريات سياسية تسلم بطبيعة الانسان الخيرة ، بل هي آثرت تسخير أنانية الانسان في خدمة خير

أسمى . والدبلوماسية الأوروبية استندت ليس على الطبيعة المحبة للسلام للدول بل على نزعتها للحرب الذي اقتضى الحال تثبيطه أو موازنته . كما تشكلت الأحلاف سعياً وراء أهداف محددة ضيقة لا دفاعاً دون السلام في معناه المجرد .

وعليه طرقت مبادئ ولسون في تقرير المصير والأمن الجماعي أسماع دبلوماسي أوروبا وأجلستهم في موضع لم يألّفوه إطلاقاً . فقد كان الافتراض الكامن في جميع التسويات الأوروبية هو إمكانية تعديل الحدود الذي من شأنه استتباب توازن القوى الذي فاقت ضروراته مصلحة الشعوب المتضررة . بهذا جسد (بت) مفهوم " الحشود العظيمة " لاحتواء فرنسا عند نهاية الحروب النابليونية .

لقد عارضت بريطانيا العظمى والنمسا ، على سبيل الذكر ، طيلة القرن التاسع عشر تقطيع أوصال الامبراطورية العثمانية لقناعتها أن ما يلد عنها من دول صغيرة ستطال بضررها النظام الدولي . وقد خالهما أيضاً أن عوز الأمم الصغيرة للخبرة الضرورية سيحقق العداءات العرقية المزمّنة بجرعات اضافية فيما سيفوي ، ضعفها النسبي القوى الكبرى لالتهامها لقمة سائغة . وعليه ارتأت بريطانيا العظمى والنمسا كبت طموحاتها القومية من أجل مصالح السلام الأكبر . فباسم التوازن ، حيل بين فرنسا وضم الجزء المولوني من بلجيكا الناطق شعبه بالفرنسية ، وباسمه تلاشى المسعى الألماني للاتحاد مع النمسا (برغم أن لبسمارك أسبابه في هذا الشأن) .

رفض ولسون هذا المفهوم قلباً وقالباً مثلما هو دأب الولايات المتحدة منذ القدم . فأمريكا لا ترى تقرير المصير من يضره الحرب ، بل هو العوز له . وليس غياب توازن القوى من يعكر الاستقرار ، بل هو السعي من أجله . فانتوى ولسون ارساء سلام يقوم على مبدأ الأمن الجماعي ، لظنه ومن معه أن سلام العالم الذي ننشد ليس الدفاع دون المصالح القومية بل الذود عن السلام باعتباره مبدأً قانونياً . ولذا أناط أمر تحديد قضية السلام ومن تخطاه بمؤسسة دولية عرفها ولسون بـ " عصبة الأمم " .

ان أشد ما في الأمر غرابة أن تطفو كهذه فكرة عن هكذا منظمة في لندن أولاً ، التي هي معقل دبلوماسية توازن القوى لحد الآن . وما كان دافعها لذلك انشاء نظام دولي جديد بل سعيها لاييجاد سبب وجيه لدخول الولايات المتحدة حرباً في ساحة النظام القديم . ففي ١٥ أيلول ١٩١٥ كتب وزير الخارجية غري ، خارجاً بعنف على التقليد البريطاني ، الى العقيد (هاوس) وهو أمين ولسون ، مقترحاً ظن معه أن رئيس أميركا المثالي لن يرفضه . فقد سأله غري الى أي درجة يكثر الرئيس لعصبة أمم أخذت على عاتقها قضية نزع السلاح والتسوية السلمية للنزاعات ؟

[هل يرى الرئيس ضرورة وجود " عصبة أمم " تفرض على نفسها الوقوف ضد أية قوة تخرق معاهدة ما ... أو أية قوة ترفض في حالة حصول خلاف تبني اجراء لحسمه بغير الحرب ؟] .

لم يكن مرجحاً أن تسيل بريطانيا العظمى لعباً وعلى حين غرة لالتزامات مفتوحة على نطاق عالمي وهي التي عارضت طيلة مائتي عام أي شكل من التحالفات المفتوحة لكن العزم البريطاني على قمع تهديد الماني قائم كان عظيماً الى درجة لجأ فيها وزير خارجيتها الى وضع مبدأ في الامن الجماعي وهو أكبر ما يمكن تصوره من التزامات مفتوحة . فكل عضو في منظمته العالمية المزمعة سيكون ملزماً أن يقاوم العدوان انى كان نوعه ومن أي جهة مصدره ، وسيعاقب الأمم الراضية للحل السلمي للنزاعات .

لقد أحسن غري اختيار صاحبه . لقد آمن ولسون منذ نعومة أظافره أن المؤسسات الفدرالية الأمريكية ينبغي أن تكون نموذجاً لـ " برلمان الانسان " الدائم ، فتكشف في مطلع رئاسته ميثاقاً لبلدان أمريكا عن نصف الكرة الغربي . ولم يكن ممكناً أن يفاجأ غري باستلام اجابة حازمة توافقت مع هاجسه الأكثر شفافية . ولربما كان هذا التراسل الایماء المبكرة لـ " العلاقة الخاصة " بين أمريكا وبريطانيا العظمى التي مكنت بريطانيا العظمى من الاحتفاظ بنفوذ فريد في واشنطن حتى بعد وقت طويل من انحطاط قوتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وتطافرت اللغة والميراث الحضاري المشترك مع المهارة الرائعة ليساعدا القادة الانكليز في زرع أفكارهم في مختبر صناعة القرار الأمريكي بطريقة تجلوا فيها غير مدركين جزءاً من قرار واشنطن . وهكذا اقتنع ولسون مقتنعاً في أيار ١٩١٦ حين تقدم بأول مشروع لمنظمة عالمية أن هذا المشروع لمن بنات أفكاره هو . وهو كان كذلك لحد ما نظراً لأن غري عرض اقتراحه وهو عالم بقناعات ولسون المتقاربة مع تلك الفكرة .

كانت عصبة الأمم مفهوماً أمريكياً خالصاً بغض النظر عن أصلها المباشر . فما صورته ولسون كان " منظمة عالمية تجمع أمم البسيطة وتقر أمناً عصبياً أمن عصي على الانتهاك للطرق البحرية بما تجلبه من فائدة مشتركة لجميع بلدان المعمورة ، وكذلك منع نشوب أي حرب تبدأ خلافاً لمعاهدة ما أو دونها تحذير أو اذعان تام لقضايا الرأي العام العالمي - وهي ضمانة فعلية للسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي " .

لقد نأى ولسون منذ البداية بأمريكا عن المشاركة في هذه "المنظمة العالمية " ، ريثما حل كانون الثاني ١٩١٧ لما قطع الخطوة وعرض عضوية أمريكا مستخدماً وتلك غرابة الأمر " مبدأ مونرو " نموذجاً :

[اقترح أن تتخذ بلدان العالم باجماع واحد ، مبدأ الرئيس مونرو مبدأ للعالم : أي لا يحق لأنى بلد سعيه مد سلطانه فوق ارادة بلد أو شعب آخر ، تتفادى البلدان قاطبة صيغة الأحلاف التي تقضي بها الى حمى تنافس القوة....]

لعل أشد الدهشة اعترت المكسيك وهي تسمع رئيس الدولة التي احتلت ثلث أراضيها في القرن التاسع عشر وأرسلت جنودها الى أراضيها في السنة السابقة . يعرض الآن مبدأ مونرو ضمانة للسلامة الإقليمية للبلدان الشقيقة ومثالاً تقليدياً للتعاون الدولي .

وقفت مثالية ولسون قاصرة عن الاعتقاد أن آرائه ستعم أوروبا على ما ملكت من محاسن فضائل موروثه . فجعل من شخصه متأهباً لدعم الجدل

بالضغط . فكتب الى العقيد (هاوس) بعيد دخول أميركا الحرب في نيسان ١٩١٧ : " اذا ما وضعت الحرب أوزارها ، لارغمناهم على طريقتنا في التفكير ، لأنهم آتذ تحت رحمتنا مادياً من بين أشياء أخرى " . واندك ، تريثت بضعة قوى حليفة ازاء فكرة ولسون . بيد انها احتاجت أميركا كثيراً في التعبير عن تحفظاتها برغم أنها لم تستطع قبول أفكار بيسير سبيل تتعارض كثيراً وتقاليدهم .

وعليه بعث ولسون في أواخر تشرين الأول ١٩١٧ العقيد هاوس الى الأوروبيين طالباً اليهم صياغة أهداف الحرب التي تعكس هدفه للسلام دونما مسائل ضم أو تعويض ترعاها سلطة عالمية . فهو قد أمسك لشهور عديدة عن طرح آرائه خشية أن ترفض فرنسا وإيطاليا ، كما أبلغ هاوس بذلك ، لو أظهرت أميركا شكوكاً بعدالة تطلعاتهما الإقليمية .

أخيراً ، وتحديداً في ٨ كانون الثاني ١٩١٨ ، تقدم ولسون واثق الخطى بما في جعبته عارضاً بما أوتي من بلاغة ساحرة وسمو ساحق أهداف أميركا من الحرب أمام جلسة مشتركة للكونغرس ضمت " أربع عشرة نقطة " وقعت في جزئين ، واصفاً ثمانين منها حتمية " يجب " تنفيذها . وكانت : الدبلوماسية المفتوحة ، حرية الملاحة ، نزع السلاح الشامل ، رفع القيود أمام التجارة ، التسوية العادلة للمطالب الاستعمارية ، استعادة بلجيكا ، إخلاء الاقليم الروسي وكذلك درة تاج نقاطه : انشاء عصبة الأمم .

ثم خرج بنقاطه الست الباقية ذات التحديد الأكثر بعبارة " ينبغي " بدلاً من " يجب " أن تنفذ ، لظنه فيها ليست مما لا يجب الاستغناء عنه . لكن غرابة

الأمر هنا أن قبعت قضية استرجاع الألزاس - اللورين في الجزء الثاني غير الالزامي برغم أن العزم على استعادتها قد أرهق السياسة الفرنسية لنصف قرن وبتضحيات لم تشهدها حرب . وتم وصف أهداف أخرى بأنها " مرغوبة " مثل الحكم الذاتي لأقليات امبراطوريتي النمسا - المجر والعثمانية ، تعديل حدود ايطاليا ، اخلاء البلقان ، تدويل الدردنيل ، وانشاء دولة بولندا المستقلة مع تأمين منفذ بحري لها . أفهل انطوت هذه الشروط الستة ، على نحو غير صريح على مبدأ التسوية بشأنها ؟ لقد كان عسيراً التسوية بين منح بولندا منفذاً بحرياً وتعديل حدود ايطاليا من جهة وبين مبدأ تقرير المصير من الجهة الثانية ، فكانا لذلك أولى العييين في التناسق الأخلاقي لمشروع ولسون .

واخر القول كان نداء ناشد فيه ولسون المانيا باسم روح التراضي التي ستخضعها أمريكا طريقاً لبناء نظام عالمي جديد - وهو موقف يعارض أهداف الحرب التاريخية :

[نحن لا نحسد عليها انجازاً أدركته ولا نبغض فيها تفوقاً بلغته في التعليم أو في سلمية مشاريعها التي جعلت منها أمة يشار لها بالبنان ومحطة غيظ الحاسدين . ولسنا من يريد لها ضرراً ولسنا من يغلق على شرعية نفوذها وقوتها منفذاً . وما لنا وقتاها بالسلاح أو اخناقها بالتجارة ناقة ولا جمل اذا ما شاءت التعايش معنا وأمم البسيطة الأخرى المحبة للسلام وفق مبادئ العدالة والقانون والتعامل النزيه . ان ما نرجاه منها أن تقبل مكانة المساواة مع سائر شعوب المعمورة] .

لم يشهد التاريخ من قبل عرضاً لمثل هذه الأهداف الثورية مشفوعة بحفنة ضئيلة من نقاط الارشاد في كيفية تنفيذها . فعالم ولسون الذي أراد سيقوم على المبدأ الأعلى القوة ، على القانون وليس المصالح - لكلا المنتصر والمندحر . فهو اذن قلب تام للتجارب التاريخية وأسلوب العمل الذي درجت عليه القوى العظمى . وخير من لنا فيه مثلاً لهذا الأمر الطريقة التي وصف بها ولسون دوره ودور أمريكا في الحرب . فقد انخرطت أميركا في ما أثر ولسون تسميته " طرفاً واحداً - لمقته كلمة " حليف " - من طرفي أقسى الحروب شراسة وضراوة في التاريخ ، وتصرف ولسون كما لو أنه الوسيط الأكبر . وبدا كأن الحرب قد اشتعل أوارها ليس لتحقيق أوضاع محددة بل لحمل المانيا على اتخاذ موقف محدد . من هنا كانت غاية الحرب الهداية وليس الاعتبارات الجيوسياسية .

شجب ولسون في خطاب له في ٢٨ كانون الأول ١٩١٨ ، بعد الهدنة بقاعة (جيلد هول) في لندن ميزان القوى جهاراً واصفاً اياه بالمتقلقل والقائم على " المراقبة الغيورة وتضارب المصالح " :

[لقد حملوا السلاح (جنود الحلفاء) لينزعوا عنهم نظاماً قديماً ويأتوا لغيره نظاماً جديداً ، لقد كان جوهر وسمة النظام القديم هو ذلك الشيء المضطرب الذي أسميناه بـ " ميزان القوى " - ذلك التوازن الذي حدده السيف المغمد في رقبة هذا الطرف أو ذاك ، وهو التوازن الذي استتب بالموازنة غير المستقرة للمصالح المتنافسة المتطاحنة ... ان الذي قاتل من الرجال في هذه الحرب هم فلذات الأمم الحرة التي عقدت عزمها لتطمر هذا الشيء مرة وإلى الأبد] .

كان صائباً ولسون في قوله أن أمم أوروبا صانعة تلك الفوضى . ومع هذا ، لم يكن ميزان القوى وحده الذي تسبب بفاجعة الحرب العالمية الأولى . لقد تجاهل قادة أوروبا لما قبل الحرب التوازن التاريخي للقوى وهجروا صيغة التعديلات الدورية التي تفادت قبل هذا اللجوء لآخر الدواء ((الكي)) ، وادخلوا عالماً ثنائي القطب كان أقل مرونة من عالم الحرب الباردة بعدئذ سيما في افتقاره كوابح العصر النووي . وهم ، فوق هذا ، قد أطلقوا ألسنتهم المعسولة تمسح توازن القوى ، فأهاجت أشد العناصر القومية تعصباً في صفوف الرأي العام . ووقفت تدابيرهم السياسية والعسكرية حجر عثرة أمام أي شكل من المرونة أضاعت معها صمام الأمان بين " الوضع القائم " وفوهة الحريق الكبير . فانتهى الحال بمهاوي ازِمات كان عصياً حلها وبعلو قناعات شعبية لا حصر لها أغلقت آخر المطاف منافذ الرجعة .

حدود ولسون وعلى نحو دقيق معالم بعض التحديات الكبيرة للقرن العشرين - سيما كيفية تسخير القوة لخدمة السلام . بيد أن حلوله فاقمت في الكثير الأعم المشاكل التي شخصها . فهو قد رد التنافس بين الدول الى غياب مبدأ تقرير المصير ، وإلى الدوافع الاقتصادية ، فيما يسرد التاريخ كثيراً من أسباب التنافس الأخرى أبرزها التوسع القومي ، والشعور غير السوي بالقوة وصبغة التآليه التي تتاب الحاكم أو الجماعة الحاكمة . غير أن ولسون ازدري هذه الدوافع لقناعته أن انتشار الديمقراطية هو الكفيل بكتبها ، وأن حق تقرير المصير سيسحب البساط من تحتها .

لقد افترض علاج ولسون في الأمن الجماعي اصطفااف دول العالم ضد العدوان والظلم ، وضد الأنانية الشرهة . اذ أكد في مجلسه أمام في بداية عام ١٩١٧ أن ارساء أسس تساوي الحقوق بين الأمم حالة سيهيؤ الظرف المسبق لحفظ السلام تحت مظلة الأمن الجماعي بغض النظر عن قوة أي دولة .

[يجب أن يستند الحق الى القوة المشتركة لا الى القوة الفردية للدول التي يتوقف السلام على وفاقها . ولن تكون هناك مساواة في الأقاليم أو في المصادر ، وفي أي نوع آخر من المساواة لا تتأتى من التنمية السلمية والمشروعة للشعوب نفسها . بيد أن أحداً لا يسأل أو يتأمل بشيء أكثر من المساواة في الحقوق فبنو آدم يتطلعون اليوم الى حرية العيش ، وليس الى موازنة القوة] .

لقد اقترح ولسون نظاماً عالمياً تتوكل فيه مقاومة العدوان على الأحكام الأخلاقية بدلاً من الاعتبارات الجيوسياسية . فيه ستسأل الأمم أنفسها ان كان هذا الفعل أو ذاك غير عادل لا باعتباره تهديداً . هنا ما كان لحلفاء أمريكا من حول لمقاومة هذه الشريعة الجديدة برغم ضعف إيمانهم بها . فهم قد عرفوا أو ظنوا أنهم يعرفون حساب التوازن على أساس القوة ، وما خالهم وقد نزعوا الثقة من أنفسهم أنهم يعرفون تقييم التوازن على أساس المفاهيم الأخلاقية .

لم تجرؤ الديمقراطيات الأوروبية الغربية قبل دخول أمريكا الصراع ، على المصارحة بشكوكها حيال أفكار ولسون ، بل هي لم تأل جهداً لتجنيده لصفهم بمداراته . أما وقد دخلت أمريكا الحرب بجانب الحلفاء غلب اليأس عليهم . فلم يكن كافياً جمع قوات بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا لالحاق الهزيمة بالمانيا ،

وتوجسوا خيفة في أعقاب الثورة الروسية ، ان دخول أمريكا الحرب لا يعني شيئاً غير التعويض عن انهيار روسيا . وتلك معاهدة برست - ليتوفسك قد أوضحت مصير الخاسرين في أذهان المانيا . فالخوف من النصر الألماني أحال دون مجادلة بريطانيا العظمى وفرنسا مع شريكهم الأمريكي المثالي حيال أهداف الحرب .

تنفس الحلفاء الصعداء بعد الهدنة ووجدوا أنفسهم في وضع أفضل للبوح بتحفظاتهم وليست هذه المرة الأولى التي يتوتر فيها التحالف الأوروبي أو ينفرط عقده بعيد النصر (اذ وصل مؤتمر فيينا ، على سبيل الذكر ، الى حالة تبادل بها المنتصرون التهديد بالحرب) . ومع هذا أثقلت التضحيات كاهل منتصري الحرب الكونية الأولى كانوا وما برحوا اكثر اتكالاً على العملاق الأمريكي من المخاطرة بمجذاله أو بانسحابه من التسوية السلمية .

وأكثر ما يصح هذا القول في فرنسا التي وجدت نفسها الآن في وضع لا تحسد عليه . فهي قد جاهدت طيلة قرنين لتضر من سيادتها على أوروبا ، فيما لم تعد بعيد هذه الحرب تثق بقدرتها على حماية حتى حدودها ضد عدو مهزوم . وشعر قادتها فطرياً أن احتواء المانيا كان خارج قدرة مجتمعهم الممزق . فقد انهكتها الحرب وبدأ أن السلام سيستفز هواجس تدفع الى كارثة أخرى . وأضحت وهي التي قاتلت من أجل وجودها تتصارع اليوم من أجل هويتها . وفرنسا لم تجرأ على الوقوف وحدها ، فيما تقترح حليفها القوية ارساء سلام وفق مبادئ حولت الأمن الى مرافعة قضائية .

لقد أفهم النصر فرنسا بهاضمة ثمن الثأر . فهي وحدها التي عرفت مقدار ضعفها مقارنة بالمانيا ، برغم أن أحداً غيرها لن يأخذ بهذه الحقيقة ، سيما أميركا هكذا ، وعشية تحقق النصر بدأ حوار فرنسي - أمريكي افضى الى تسريع انهيار المعنويات الفرنسية . وفرنسا ، كشأن اسرائيل في العصر الحديث ، غطت على انكشاف حدودها بصفاتها الفظة وعلى هلعها الأولي بعنادها . وهي وقفت أمام خطر العزلة المستمر ، مثلما هو حال اسرائيل في العصر الراهن .

كان قادة فرنسا الأدرى بشعابها وأن أصر الحلفاء على قول أنها بالغت في مخاوفها . فهي قد شكلت عام ١٨٨٠ حوالي ١٥٧٪ من سكان أوروبا ثم انخفضت هذه النسبة الى ٩٧٪ عام ١٩٠٠ ، وبحلول عام ١٩٢٠ بلغ عدد نفوسها (٤١) مليون نسمة والمانيا (٦٥) مليون نسمة الأمر الذي حدا برجل الدولة (بريان) الى الاجابة على الانتقادات الموجهة لسياسته المودعة تجاه المانيا ، بالقول أنه كان ينفذ سياسة فرنسا الخارجية المتعلقة بنسبة الانحجاب الفرنسي .

لقد كان مثيراً حتى الانحطاط الاقتصادي الفرنسي النسي . فهي قد كانت بحلول عام ١٨٥٠ أكبر دولة صناعية في أوروبا وفي عام ١٨٨٠ تخطى انتاج المانيا من الفولاذ ، والحديد ، والفحم انتاج فرنسا . ثم بلغ انتاج فرنسا سنة ١٩١٣ من الفحم ٤١ مليون طن بينما كان انتاج المانيا ٢٧٩ مليون طن . وما برحت الهوة تفغرها حتى بلغت أواخر الثلاثينات ٤٧ مليون طن مقابل ٣٥١ مليون طن .

أشرت القوة المتبقية لدى العدو المهزوم الفرق الأساسي بين النظامين الدوليين لما بعد فيينا وما بعد فرساي ، لسبب يكمن في تشتت وحدة المنتصرين بعد مؤتمر فرساي . أنهما تحالف قوى هزمت نابليون ، واخر دعت الحاجة اليه لقهر الامبراطورية الألمانية . لقد بقي الخاسران ، فرنسا عام ١٨١٥ والمانيا عام ١٩١٨ ، أقوى من أعضاء هذا الحلف أو ذاك منفردين وربما اثنين من الأعضاء أو ثلاثة مجتمعين - والفرق بينهما أن صانعي السلام في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ظلوا متحدين وشكلوا " الحلف الرباعي " الذي كان بوسعه قبراية أحلام اجتهادية فيما تفرق جمع الحلفاء في حقبة ما بعد فرساي بعد أن انسحب الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تماماً وأضحت بريطانيا العظمى شديدة التقلب فيما يتعلق بفرنسا .

ريثما قدمت حقبة ما بعد فرساي حتى أدركت الحقيقة المرة أن هزيمتها على يد المانيا عام ١٨٧١ لم تكن شيئاً شاذاً . لقد كان الخيار الأوحده أمام فرنسا لحفظ التوازن مع المانيا ، هو تقسيمها الى ولاياتها الأصلية وربما إعادة بعث الاتحاد الألماني للقرن التاسع عشر . والواقع أن فرنسا اتبعت هذا المسار بتشجيعها الانفصال في الراين واحتلالها مناجم فحم ال (سار) .

ثمّة عائقان يعترضان سبيل تجزئة المانيا . أوولهما أن بسمارك قد أحسن بناءً ، فألمانيا التي خلق استعادت شعور الوحدة فيها عبر هزيمتها في حربين عالميتين ، عبر الاحتلال الفرنسي لمنطقة (الروهر) سنة ١٩٢٣ ، ومن خلال فرض الاتحاد السوفيتي لدولة المانية تابعة له (المانيا الشرقية) لمدة جيل بعد الحرب العالمية الثانية . حتى أن الرئيس الفرنسي (ميتران) أشغل نفسه ، ولما سقط

(جدار برلين) عام ١٩٨٩ ولوقت قصير بفكرة التعاون مع (غورباتشوف) للحيلولة دون الوحدة الألمانية . بيد أن غورباتشوف كان غارقاً لأذنيه بمشاكله الداخلية التي أبعدته عن الاضطلاع بهكذا مغامرة ، فيما لم تكم فرنسا تملك من القوة ما يكفيها لتنفيذ هذا الهدف وحيدة . ونفس هذا الضعف الفرنسي هو الذي حال دون تقطيع المانيا سنة ١٩١٨ . وهي وان ارتقت الى مستوى هذه المهمة لن تسمح حليفاتها سيما أمريكا بهذا الانتهاك الصارخ لمبدأ تقرير المصير . غير أن ولسون نفسه لم يكن مستعداً للاصرار على سلام توفقي فاطلق في نهاية المطاف بنوداً عقائية تتضارب مع مبدأ المعاملة المتساوية التي وعد بها في نقاطه الأربع عشرة .

تخطت مساعي التوفيق بين المثالية الأمريكية وكوايس فرنسا حدود طاقة البشر . فبادل ولسون تعديل النقاط الأربع عشرة بتأسيس عصبة الأمم التي رآها علاجاً لأي غبن ينجم عن معاهدة السلام . بينما اختارت فرنسا اجراءات عقائية أقل جداً مما اعتقدته تعويضاً لها عن تضحياتها ، ومتأمل خلق التزام أمريكي طويل الأمد بأمن فرنسا ، ريثما حلت خاتمة المطاف وما حقق بلد مسعاه : فلم تقرب الصلح المانيا ، وما نعمت بالأمن فرنسا ، فيما انسحبت أميركا من التسوية .

بزغ نجم ولسون في (مؤتمر السلام) الذي عقد في باريس ما بين كانون الثاني الى حزيران ١٩١٩ . لقد حذر كثير من مستشاريه في تلك الأيام التي سنحت فيها الرحلة الى أوروبا بحراً زهاء الأسبوع أن لا رئيس أمريكي بمستطيع الغياب عن واشنطن لأشهر متوالية لغاية ما . وحقيقة القول أن نفوذ ولسون في الكونغرس قد تدهور في غيابه وبلغ أشده حين أعدت معاهدة السلام للمصادقة

عليها . ليس غياب ولسون عن واشنطن الا مثلاً ، بيد أنه الصواب الا يتولى رئيس الدولة تفاصيل المفاوضات . فاندك سيتداولون مضطرين بخصوصيات تعالجها دوائر خارجيتهم في العادة ، وسينزلقون الى مواضيع هي أكثر ملاءمة لاتباعهم ، فيما ستحجب عنهم قضايا لا يستطيع حلها غيرهم . لقد أضحت التسوية صعبة وعنق الزجاجة خطراً بعد أن تحدد من يتبوأ أعلى المناصب بمن ملكه أنانية مضخمة . كما انحصرت المفاوضات على مناقشة خلافات مبهمة أكثر من تعاملها مع جوهر القضية بعد ان اعتمدت المكانة المحلية للمحاورين على مظهر النجاح في أقل تقدير .

وبذا تجلى مصير ولسون في باريس . فما انسلخ شهر الا وغار أعمق في دقائق أمور ما كان واياها بمسؤول . وما طالت مدة بقاءه ، الا لتزيد فيه شعوراً بغلبة ضرورة حسم المشاكل على الرغبة بانشاء نظام دولي جديد تماماً ، ريثما تأت حتمية النتيجة النهائية من النهج المستخدم في التفاوض على معاهدة السلام . لما برزت عصبية الأمم وبعد طويل وقت انقضى يناقش المسائل الاقليمية مثل أداة تسوية للفجوة دائمة الاتساع بين مطالب ولسون المثالية والبنود الحقيقية للتسوية .

أما بريطانيا ، فقد أقسم ممثلها الرجل الويلزي المتقلب (ديفيد لويد جورج) ، في حملته الانتخابية قبيل مؤتمر السلام أن المانيا لن تمر دون أن تدفع كامل كلفة الحرب " ونحن سنخرج ما في جيوبها لتدفع فاتورتها " . لكنه وقد وقع بين المانيا هلامية القوام وفرنسا المضطربة ، صب جل الذي بين يديه ليناور بين (كليمنصو) وولسون . وفي النهاية تماشى مع البنود العقابية مؤكداً أن عصبية الأمم هي الأداة التي تقوم أي مسار غير سليم .

وفي المؤتمر تحدث ممثلاً عن فرنسا الرجل العجوز مندب الوجه من أثر شظية ، المسمى (جورج كليمنصو) والملقب بـ " النمر " ، ذلك المحارب القديم الذي خاض عقوداً عدداً من المعارك المحلية منذ سقوط نابليون الثالث حتى عهد الدفاع عن (الكابتن دريفوس) . ومع هذا ، أناط بنفسه في مؤتمر باريس مهمة كانت أبعد من حدود قدراته العظيمة . فقد تجاوز سماحة النظام الدولي وتخطى قدرات حتى مجتمعه ، لما أراد سلاماً قد يفسد عمل بسمارك ويعيد تأكيد سيادة رشبليو على ربوع أوروبا . بيد أن الزمن لا يرجع مائة وخمسين سنة خلت . وبذا اختلفت مع الأهداف الفرنسية الأمم الأخرى جميعها ولم تفهم منها غاياتها . اما الاحباط فقد طفق كأنه نصيب كليمنصو ، وأن مستقبل فرنسا هو الفوضى المستفحلة .

وأخر " الأربعة الكبار " كان رئيس الوزراء الايطالي (فيتوريو أورلاندو) ، الذي ضلل شكله الوسيم وجود وزير خارجيته (سيدني سونينو) . لقد تجلّى أن مجيء المفاوضين الايطاليين الى باريس كانت غايته الأولى جمع غنائمهم لا التخطيط لنظام عالمي جديد . فقد أغرى الحلفاء ايطاليا بالحرب بوعدها بـ (جنوب تيرول) وساحل (دالاماتيا) في معاهدة لندن عام ١٩١٥ . غير أن مطالب ايطاليا قد تعارضت تماماً مع مبدأ تقرير المصير طالما أن جنوب تيرول خاضع الى السيادة النمساوية - الألمانية ، ودالاماتيا سلافية ، ومع هذا ، وقف أورلاندو وسونينو حجراً عشرة أمام حتى تم تسليمها ، في لحظة سحق ، تسليم جنوب تيرول فقط . فكشفت هذه " التسوية " ان النقاط الأربع عشرة لم تنشأ على أساس صلب وانها فتحت الأبواب لرياح فرضت تعديلات مختلفة أخرى

عملت بمجموعها على نقض مبدأ تقرير المصير السائد ، دونما تحسين مرزان القوى القديم ، ولا صنع ميزان جديد .

لم يدرج مؤتمر سلام باريس ، وبخلاف مؤتمر فيينا ، القوى المهزومة فكانت النتيجة أن استبدت الشكوك بالألمان ووقوفهم أمام جبل من الأوهام طيلة أشهر المفاوضات . فقد قرعوا نقاط ولسون الأربع عشرة كما لو انهم حفظوها عن ظهر قلب ، وهم برغم من قساوة برنامجهم للسلام قد ، خدعوا أنفسهم أن تسوية الحلفاء النهائية ستكون مخففة نسبياً . وعليه ما كاد صناع السلام يكشفون عن أوراقهم في حزيران ١٩١٩ ، حتى عقدة الدهشة السنة الألمان ، فأستهلوا عقدين من الشجب والاحتقار لها .

وماذا عن روسيا لينين ؟ لقد هاجمت روسيا ، وهي ليست ممن دعي للمؤتمر ، المشروع برمته على أساس أنه عريضة رأسمالية نظمتها البلدان الساعية أخيراً الى التدخل في الحرب الأهلية في روسيا ، هكذا حدث أن السلام الذي أراد الحرب أن تضع نهاية جميع الحروب لم يضم أقوى دولتين في أوروبا - ألمانيا وروسيا - اللتين احتوتا أكثر من نصف سكان أوروبا وأقوى القدرات العسكرية . فكان لهذه الحقيقة وحدها أن تفشل تسوية فرساي .

علاوة على هذا ، لم تشجع اجراءات المشروع على تبني برنامج شامل . أجل كان الأربعة الكبار هم الشخصيات المسيطرة ، لكنهم فشلوا في السيطرة على الاجراءات بنفس الطريقة التي سيطر بها وزراء القوى العظمى في مؤتمر فيينا قبل مئة سنة . اذ صب المفاوضات في فيينا جل اهتمامهم على ارساء

ميزان قوى جديد تبنى خطة (بت) لتكون منهجاً عاماً . بينما انغمس قادة مؤتمر باريس على الدوام بسلسلة لا متتهية من المسائل الجانبية والثانوية .

لقد وجهت دعوة حضور المؤتمر الى سبع وعشرين دولة هو المؤتمر الذي تم تصويره كأنه محكمة تفيء اليها جميع شعوب الأرض ، وتحول في النهاية الى منبر مفتوح للجميع . اذ كان المجلس الأعلى - المؤلف من رؤساء حكومات بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة - أعلى سلطة في اللجان والأفرع غير المعبودة التي سیرت المؤتمر . اضافة له ، هناك " مجلس الخمسة " المكون من المجلس الأعلى ورئيس حكومة اليابان ، " ومجلس العشرة " المؤلف من مجلس الخمسة ووزراء خارجيتهم . ونال الحرية موفدو البلدان الصغيرة لقول همومهم أمام خيرة النخبة . وهذا شيء أكد الطبيعة الديمقراطية للمؤتمر ، لكنه استهلك وقتاً طويلاً .

وصل المؤتمر وهم لا يفقهون شيئاً بأي صيغة سيعرضون قضاياهم لسبب بسيط أن المؤتمر لم يضع جدول أعمال له قبيل انعقاده وهكذا أنهى مؤتمر باريس أعماله وتحت سقفه ثمان وخمسين لجنة مختلفة ، تداول معظمها بالمسائل الاقليمية . وتأسست لجنة مستقلة لكل دولة . بالاضافة الى لجان تخوض في مسائل مسيبي الحرب وجرميها والتعويضات الموانيء والممرات الملاحية والعمل وأخيراً عصبة الأمم . فبلغت اجتماعات أعضاء اللجان جميعها (١٦٤٦) اجتماعاً .

وعليه شوشت المناقشات المطولة والمملة حول المواضيع الثانوية على الحقيقة الجوهرية التي تقول أن السلام اذا ما شيء له الثبات سيتطلب مفهوماً

عليوياً سيما في نظرتة البعيده الى دور المانيا المستقبلي . فمن الناحية النظرية ، كانت المباديء الأمريكية للأمن الجماعي وتقرير المصير هي المؤهلة لأداء ذلك الدور . أما من الناحية العملية ، كانت قضية المؤتمر الحقيقية والتي أثبتت أنها احدى القضايا غير القابلة لاتخاذ قرار بشأنها ، هي الاختلاف بين المفهوم الأمريكي والمفهوم الأوروبي وخاصة الفرنسي للنظام الدولي . فقد أنكر ولسون وجود دوافع بنيوية للصراعات الدولية . وجاهد لظنه في الانسجام شيئاً طبيعياً لتكوين مؤسسات تأخذ على عاتقها محو وهم تصادم المصالح ، وتسمح برعاية ونمو الشعور الباطني بالأسرة الدولية .

لم يكن ممكناً لفرنسا التي باتت مسرحاً لكثير من الحروب الأوروبية وشاركت في أكثر منها الاقتناع بوهمية تصادم المصالح القومية ، أو أن هناك انسجاماً داخلياً غير واضح خفياً عن أبصار الجنس البشري لحد الآن . فقد كانت عاقبة احتلالين المانيين في غضون خمسين عاماً ارتعاد فرنسا وتخوفها من جولة جديدة من الغزو الألماني . فتطلعت الى ضمانات ملموسة لأمنها وهجر أفكار التطور الأخلاقي البشري لغيرها . غير أن الضمانات الملموسة تنطوي على اضعاف المانيا أو الحصول على تأكيد بوقوف بلدان أخرى لا سيما بريطانيا العظمى والولايات المتحدة بجانب فرنسا في حالة نشوب حرب أخرى .

واذ عارضت أمريكا تقطيع أوصال المانيا ، وأمسى الأمن الجماعي أمراً غير واضح المعالم لفرنسا ، لم يبق من حل للمشكلة الفرنسية سوى التعهد البريطاني الأمريكي بالدفاع عنها، وذلك تحديداً ما امتعضه البلدان الانكلو - سكسونيان غاية الامتعاض . فنزلت فرنسا تنشد وسائل أخرى بعد أن أدركت عدم وجود

هكذا تأكيد في القريب العاجل ، ورأت أن الجغرافية وفرت الحماية لأمركا ،
وجاء استسلام الأسطول الألماني ليبدد مخاوف بريطانيا من سيطرته على البحار ،
وانها الوحيدة من بين المتصرين من أريد إليها احوالة أمنها الى الرأي العالمي .
فجادل (اندريه تارديو) وهو مفاوض فرنسي رئيسي أن :

[من الضروري لفرنسا مثلما هو لبريطانيا العظمى والولايات المتحدة
أن تنشئ منطقة أمان منطقة تنشئها القوى البحرية بأساطيلها وبالقضاء
على الأسطول الألماني هذه المنطقة ولأن فرنسا لا تتمتع بحماية المحيط ، وعاجزة
عن تصفية ملايين الألمان المدربين على الحروب ، ينبغي أن تقام بمحاذاة الراين ،
بواسطة احتلال حليف لذلك النهر] .

وقف الطلب الفرنسي هذا بفصل أرض الراين عن المانيا مناقضاً للقناعة
الأمريكية القائلة أن " مثل هذا السلام سيتناقض مع كل الذي وقفنا من أجله " .
اذ قال الوفد الأمريكي مجادلاً أن فصل الراين عن المانيا ومرابطة جند الحلفاء
عليه سيخلق حنقاً المانياً دائماً . بينما قال المبعوث البريطاني (فيليب كير) ان
بريطانيا العظمى تعتبر الولاية الراينية المستقلة " مصدراً للتعقيدات وموطن
ضعف فاذا نشبت صراعات محلية الى أين ستفضي ؟ وان نجمت حرب عن
هذه الصراعات فليست انكلترا ولا اماراتها تكن شعوراً عميقاً بالتضامن مع فرنسا
التي انعشت تلك الصراعات في الحرب الأخيرة " .

لقد كان القادة الفرنسيون أقل قلقاً حيال الألماني من قلقهم ازاء قوة المانيا
النهائية . اذ أوضح تارديو :

[أنتم تقولون بعدم رغبة انكلترا استخدام جندها بعيداً عن الوطن •
انها مسألة حقيقة • فقد ربطت قوات انكلترا على الدوام في الهند ومصر •
لماذا ؟ لأنها تعلم أن حدودها ليست في (دوفر) ((فطلبكم منا أن
نتخلى عن الاحتلال لأشبه بمن يسأل بريطانيا والولايات المتحدة أن تفرقا
أسطوليهما القتالين))] •

فان أنكروا على فرنسا الحصول على " منطقة عازلة " لاحتاجت الى
ضمانة أخرى هي في أرجحها حلف مع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة •
وان دعت الحاجة لترجمت فرنسا مبدأ الأمن الجماعي بما يحقق لها نفس النتيجة
وهي حلف تقليدي •

غلب التوق ولسون لانشاء عصبة الأمم الى درجة ما برح فيها بين الفينة
والأخرى يضع نظريات تنعش الآمال الفرنسية • اذ وصف عصبة الأمم في
مناسبات متعددة بأنها محكمة دولية تفصل في النزاعات وترسم الحدود وتضفي
على العلاقات الدولية مرونة هي في حاجة ماسة اليها • لقد أوجز أحد مستشاريه
ويدعى الدكتور (ايسيا بومان) أفكار رئيسه في مذكرة صيغت مسودتها على
ظهر السفينة التي كانت تقلهم الى مؤتمر السلام في كانون الأول ١٩١٨ • جاء
فيها

[سلامة الوحدة الاقليمية ومعها التغيير اللاحق للشروط وتعديل
الحدود اذا اوضح وقوع ظلم أو تغير في الأوضاع • هذا التعديل سيكون
أسهل على التنفيذ ولما تسكن الآلام ويغدو ممكناً رؤية الأمور من منظور العدالة

بدلاً من منظور مؤتمر سلام عقد في نهاية حرب طويلة أما الضد من هذا السبيل فهو تبني فكرة القوى العظمى وميزان القوى ، الفكرة التي أحدثت دوماً " العدوان والأتانية والحرب " [.

وتحدث ولسون بعد جلسة كاملة الأعضاء في ١٤ شباط ١٩١٩ أفصح فيها عن ميثاق العصبة ، الى زوجته بنفس الكلمات تقريباً : " ها هي أولى خطواتنا الحقيقة ، فقد أدركت الآن أن هذه العصبة حال انشائها ستنجح في فصل الأخطاء وتصحيحها والتي سترد حتماً في المعاهدة التي نحاول صياغتها هذه الأيام " .

كان على عصبة الأمم كما أرادها ولسون أن تتقصد تفويضاً مزدوجاً يقرض السلام ويقوم جوره . وبرغم ذلك وقع ولسون أسيراً لتناقض حاد . فلم يحمل التاريخ مثلاً واحداً تغيرت فيه حدود أوروبية استجابة لمتطلبات العدالة أو للضرورات القانونية البحتة ، بلل هي قد أعيد ترسيمها - أو الدفاع عنها - في كل الحالات تقريباً باسم المصالح القومية . ومع هذا ، كان ولسون واعياً ان الشعب الأمريكي لا يملك نزراً يسراً من الاستعداد لالتزام عسكري دفاعاً عن بنود معاهدة فرساي . وفي روحها ، ترجمت أفكار ولسون بأنها مؤسسات مساوية لحكومة عالمية كان الشعب الأمريكي نفسه أقل ميلاً لقبول فكرة صيرورته قوة شرطة كونية .

من هنا حاول ولسون تحاشي هذه المشكلة بالتضرع الى الرأي العام العالمي بدلاً من الحكومة العالمية أو القوة العسكرية باعتبارها العقوبة النهائية ضد العدوان . وكان ذا وصفه الى مؤتمر السلام في شباط ١٩١٩ :

[اننا لنعتمد أساساً في كل مفاصل هذه الأداة (عصبة الأمم) على قوة عظيمة واحدة ، ألا وهي القوة الأخلاقية للرأي العام العالمي] .

والذي يعجز عنه الرأي العام ، تتكفل به الضغوط الاقتصادية ، كما ورد في مذكرة بومان :

[ثمة بديل للحرب في الحالات التي تنطوي على كظم الفيض . أنه المقاطعة التجارية بضمنها التسهيلات البريدية والبرقية] .

ليس من دولة أوروبية قط شاهدت إليه عمل كهذه أو متى استطاعت الايمان بمعقوليتها . هي المبالغة أن تتأملها من فرنسا التي سفحت انهاراً من دمائها وأنفقت كثيراً من خزينتها لا لشيء غير المحافظة على بقائها ، أن تجحد نفسها بمجرد مواجهة فراغ في أوروبا الشرقية والمانيا التي ملكت قوة غلبت القوة الفرنسية حقاً .

وعليه حددت عصبة الأمم هدفاً واحداً للشأن الفرنسي كان تنشيط المساعدة العسكرية ضد المانيا عند الحاجة . أما فرنسا الشائخة والمجتهدة فليس بوسعها التثبيت بالمفهوم الأساسي للأمن الجماعي ، القائل أن على جميع البلدان أن معاينة التهديدات بنفس الطريقة وعليها ، أن فعلت ذلك ، التوصل الى استنتاجات متطابقة حيال صيغة المقاومة . فان فشل الأمن الجماعي استطاعت أميركا - وربما بريطانيا العظمى - الدفاع عن نفسيهما بنفسيهما ، كما لا أخير . بيد أن ملاذا كهذا لا تملكه فرنسا ، واذن عليها الصواب في حكمها منذ أول مرة . فان تجلّى خطأ افتراضية الأمن الجماعي ، لما استطاعت فرنسا -

بمخلاف أميركا خوض غمار حرب تقليدية أخرى ، فهي ستغرب انثذ عن الوجود - لهذه الأسباب أرادت فرنسا ضماناً قابلاً للتطبيق على ظروفها الخاصة ، لا تأكيداً عائماً وهو ما رفض الوفد الأمريكي بعناد النطق به .

لقد تضاعفت نذر الشرالفرنسية برغم فقه فرنسا امتعاض ولسون ربط أميركا بأبعد من اعلان المباديء نتيجة الضغوط الداخلية التي ألت به فالولايات المتحدة لم تزدد مطلقاً عن استخدام القوة لدعم مبدأ مونرو الذي كثيراً ما استشهد به ولسون كنموذج لنظامه الدولي الجديد . لكنها أجفلت ساعة بزغت التهديدات الألمانية لميزان قوى أوروبا الشرقية . الم يعن هذا أن التوازن الأوروبي يمثل مصلحة أمنية للولايات المتحدة أقل شأناً من مصالح أوضاع النصف الغربي من الأرض ؟ وعليه لم يأل ممثل فرنسا في اللجنة ذات العلاقة (ليون بورجوا) جهداً لازالة هذا التمييز من خلال تشكيل جيش دولي أو انشاء أية آلية تمنح عصبة الأمم أداة تصرف ذاتي لو نقضت المانيا معاهدة فرساي - وهو سبب الحرب الوحيد الذي عني فرنسا .

لاح لهنية أن ولسون سيدعم على هذا المبدأ بالايحاء أن الميثاق المزمع يمثل ضماناً لـ " الحق بأرض العالم " ! بيد أن الرعب انتاب اتباعه الذين عرفوا أن مجلس الشيوخ لن يصادق على بناء جيش دولي دائم أو حتى على التزام عسكري دائم . وذهب أحد مستشاري ولسون للقول أن البند الذي يشترط استخدام القوة لمقاومة العدوان انما هو مناقض للدستور :

[ينبع الرفض الأساسي لهذا البند من بطلانه لو تم ادراجه في معاهدة للولايات المتحدة طالما أن للكونغرس صلاحية اعلان الحرب بموجب الدستور .
والحرب التي تنشب تلقائياً بمقتضى حالة لاحقة وحسب بند معاهدة ما ، ليست بحرب يعلنها الكونغرس] .

فعنى هذا بالحرف الواحد عدم وجود حلف مع الولايات المتحدة له قوة ملزمة .

هنا عاد ولسون حثيث الخفى الى المبدأ الراسخ للأمن الجماعي . فهو قد قال بصدد رفضه للمقترح الفرنسي في آلية القوات الدائمة غير ضرورية طالما أن غاية العصبة نفسها اشاعة روح الثقة في أرجاء الدنيا ، " الأسلوب الوحيد يكمن في التملي بالثقة بازاء النية الطيبة للدول المنتمة للعصبة .. فان زحف الخطر فنحن زاحفون ، وعليكم الثقة بنا " .

يبد أن الثقة ليست سلعة متوفرة جاهزة للعرض بين الدبلوماسيين . فاذا ما تهدد وجود البلدان وبقاؤها ، تطلع الساسة الى ضمانات ملموسة - سيما في بلد قلق الموقع مثل فرنسا . تقبع حجة الجدل الأمريكي في غياب بديل آخر ، فالتزامات العصبة مهما كانت غامضة هي أفضل من لا شيء . لقد وبخ (اللورد سيسيل) مبعوث بريطانيا المبعوث الفرنسي ليون بورجوا على تهديده بعدم انضمام بلاده للعصبة ما لم يتضمن الميثاق آلية ملزمة بقوله : " ليس لأمركا ما تكسبه من عصبة الأمم ... فهي بقادرة أن تترك أوروبا وشأنها وتبذل غاية

اهتمامها بشؤونها ! أما العرض الذي تقدمت به أميركا فهو من الناحية العملية مجرد هدية الى فرنسا " .

وأخيرا رضخت فرنسا برغم كل شكوكها وهواجسها المضطربة الى منطق الجدل البريطاني المؤلم ، ووافقت على الذي تضمنته المادة (١٠) من ميثاق عصبة الأمم : " يقوم المجلس بالتوصية على الوسائل التي يجب تنفيذ هذا الالتزام بها (المحافظة على السلامة الاقليمية على سبيل الذكر) . وبعبارة أخرى ، في حالة حصول طارئ ستوافق عصبة الأمم على ما يمكن أن توافق عليه . ولا غبار على أن هذا ما تفعله بلدان العالم تحديداً حتى لو لم يكن ثمة ميثاق ، وهذا هو الظرف الذي سعت الأحلاف التقليدية الى علاجه عن طريق صنع الالتزام الرسمي بالمساعدة المتبادلة حيال حالات محددة ومعروفة .

وازاء ذلك ، جاءت المذكرة الفرنسية لتؤكد عدم كفاية تدابير العصبة الأمنية المزمعة :

[هب أن لا عقد بديلاً عن التفاهم العسكري الدفاعي - المحدود جداً - الذي أتى ثماره بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٤ بين البلدين سوى الاتفاقيات العامة المدرجة في ميثاق العصبة ، فهنا سيكون التدخل البريطاني أقل حزمًا وبذا سيتأكد الانتصار الألماني . وعليه ، نحن نرى ظل الظروف الراهنة أن المساعدة المنصوص عليها في الميثاق ستصل بعد فوات الأوان] .

ما فتأت فرنسا تواصل ضغوطها الرامية لتقطيع أوصال المانيا بعد أم طفق الى السطح رفض أميركا صياغة أي بنود أمنية راسخة في الميثاق . فأقترحت

تأسيس جمهورية راينية مستقلة لتكون منطقة عازلة منزوعة السلاح ، وسعت الى خلق حافز لانشاء هذه الدولة باعفائها من تعويضات الحرب . فلما أهبطت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى هذا المجهود ، اقترحت فرنسا فصل أرض الراين عن المانيا في الأقل الى أن تقف مؤسسات العصبة على أقدامها ويمكن اختبار آلية عملها .

تقدم ولسون وقادة بريطانيا في مسعاهم تهدئه روع فرنسا يعرض بديل عن تقطيع أوصال المانيا هو معاهدة تضمن التسوية الجديدة ، تلتزم بموجبها أميركا وبريطانيا بخوض الحرب اذا انتهكت المانيا هذه التسوية . انها لشديدة الشبه بالاتفاقية التي أقرها الحلفاء في مؤتمر فيينا بهدف ضمان أنفسهم ضد فرنسا . بيد أن هناك فرقاً مهماً : لقد أيقن الحلفاء في أعقاب الحروب النابليونية بوجود تهديد فرنسي حقيقي سعوا لذلك الى ضمان الأمن بوجهه ، فيما لم ترد بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وجود تهديد الماني بعد الحرب العالمية الأولى : فقدمنا بضمانهما غير مقتنعين بضرورتها ولايعاز متين على تنفيذهما .

انفجرت أسارير كبير المفاوضين الفرنسيين الذي وصف الضمانة البريطانية بأنها " سابقة جديدة " . ورأى أن بريطانيا العظمى قد دخلت أحياناً في اتفاقيات مؤقتة غير أنها لم تتقدم سابقاً قط الى التزامات دائمية : " لقد مدت يد المساعدة أحياناً ، وهي لم تلتزم نفسها سلفاً بملها " . كما اعتبر تارديو التزام أميركا المزمع خروجاً مهماً عن طوق عزلتها التاريخية .

لقد غفل قادة فرنسا في غمرة لهفتهم للضمانات الرسمية عن حقيقة ان القرارات الانكلو - سكسونية " غير المسبوقه " كانت في أساسها تكتيكاً لاغواء فرنسا التخلي عن مطالبها بتقسيم المانيا . وفي عالم السياسة الخارجية يثير المصطلح " غير مسبوق " شكاً على الدوام ، لأن المدى الفعلي للتجديد خاضع بشدة لاعتبارات التاريخ ، والمؤسسات المحلية ، والجغرافيا .

بيد أن تارديو لو أطلع على طبيعة رد فعل الوفد الأمريكي لعرف ركافة الضمانة الأمريكية حقاً . فقد عارض مستشارو ولسون زعيمهم أجمعين . اليست غاية الدبلوماسية الجديدة التخلص من هذا النوع من الالتزامات الدولية ؟ أو هل خاضت أميركا غمار الحرب لأجل أن تدخل في حلف تقليدي ؟ هكذا كتب هاوس في دفتر يومياته :

[حسب أن من واجبي لفت انتباه الرئيس الى مخاطر هكذا معاهدة . فهي من بين أشياء أخرى ينظر اليها ضربة مباشرة لعصبة الأمم . لقد كان مفروضاً أن تعمل العصبة تماماً ما انطوت عليه هذه المعاهدة . فان كانت ضرورة أن تعقد الدول مثل هذه المعاهدات ، فلم أنشأت عصبة الأمم اذن ؟] .

كان سؤالاً عادلاً . فان عملت عصبة الأمم كما شيء لها لانتفت ، انتفت ضرورة المعاهدة ، ولو كانت الضمانة ضرورية ، فالعصبة لم ترتق اذن الى مستوى غايتها وسيؤطر الشك جميع مفاهيم ما بعد الحرب . وكان لدعاة العزلة في مجلس الشيوخ المريكسي شكوكهم ليس في تعارض المعاهدة مع العصبة من

استدراج الأوروبيين أميركا الى شرك مماحكاتهم العتيقة العفنة . وبذا كان عمر المعاهدة قصيراً ، اذ انتهت أهميتها بعد ان رفض مجلس الشيوخ التصديق على " معاهدة فرساي " ، وتلك ذريعة اعتنقتها بريطانيا لتعتق نفسها من التزامها أيضاً . وعندئذ أمسى الحجر الفرنسي لمطالبها أمراً دائماً ومعاهدة الضمان سحابة صيف عابرة .

وأخيراً ، ظهرت معاهدة فرساي من بين كل هذه الأحداث المتقاطعة المتضاربة والتي نالت اسمها من قاعة المرايا بقصر فرساي الذي وقعتها الأطراف فيه . يوحى هذا المكان باذلال لا مبرر له . فقبل خمسين عاماً أعلن بسمارك بلا وجل ميلاد المانيا الموحدة هنا ، أما الآن فقد وجه المنتصرون اهانة لألمانيا في نفس المكان ولم يكن مرجحاً لانجازهم هذا تهدئة المحيط الدولي . لقد كانت معاهدة شديدة العقوبات في التوفيق بين الدول ، ومهلهلة التدابير المتبناة للحيلولة دون عودة النهوض الألماني ، كتبت على الديمقراطيات المنهكة الاحتراس واليقظة المستمرة والحاجة الى الاستعداد الدائم حيال المانيا الانبعاثية .

كانت المعاهدة برغم النقاط الأربع عشرة بحفة في القضايا الاقليمية والاقتصادية العسكرية . فقد أجبرت المانيا على التنازل عن ١٣٪ من أراضيها لما قبل الحرب وأعطيت ، (سيلزيا العليا) ذات الأهمية الاقتصادية البالغة الى بولندا المنشأة حديثاً ، ومعها منفذاً على بحر البلطيق مع أرض محيطية بـ (بوزن) وبذلك تشكل " الممر البولندي " الذي فصل بروسيا الشرقية عن بقية المانيا . وتم اعادة الألزاس - اللورين الى فرنسا .

خسرت المانيا مستعمراتها التي أثار وضعها القانوني نزاعات بين ولسون من جانب وبين فرنسا وبريطانيا العظمى واليابان من الجانب الآخر ، والتي أرادت ضم حصتها من الأسلاب . فقال ولسون مؤكداً أن هذا النقل المباشر يخرق مبدأ تقرير المصير . ريثما . توصل الحلفاء أخيراً الى ما أطلق عليه " مبدأ الانتداب " الذي كان تصرفاً بارعاً مثلما هو نفاقي . اذا آلت المستعمرات الألمانية اضافة الى الأقاليم العثمانية السابقة في الشرق الأوسط الى يد المنتصرين المتعددين . بموجب " انتداب " تحت اشراف عصبة الأمم ، لمساعدتها على نيل استقلالها . أما معنى ذلك فلم يحدد اطلاقاً ، كما لم يؤد الانتداب بخاتمة المطاف الى الاستقلال بأسرع من استقلال لمناطق المستعمرة الأخرى .

قلصت قيود المعاهدة العسكرية الجيش الألماني الى مائة الف متطوع ، وبحريتها الى ستة طرادات وسفن قليلة أصغر . كما حظر على المانيا امتلاك أسلحة هجومية كالغواصات ، أو الطائرات ، أو الدبابات ، أو المدفعية الثقيلة ، فيما تم حل هيئة أركانها العامة . اضافة لذلك تشكلت " لجنة السيطرة العسكرية الحليفة " للاشراف على نزع سلاح المانيا ، وتم تزويدها بصلاحيات جد غامضة وغير فاعلة كما ظهر آخر الأمر .

وبرغم أن لويد جورج وعد أثناء حملته الانتخابية بـ " عصر " المانيا ، بدأ الحلفاء يدركون أن المانيا المنهكة المقهورة قد تثير أزمات اقتصادية تؤثر على مجتمعاتهم . غير أن الشعوب المنتصرة لم تعبأ بتحذيرات الاقتصاديين النظريين . فقد طالب البريطانيون والفرنسيون تعويضات المانية لشعبيهما المدنيين عن جميع الأضرار . ووافق ولسون على صياغة بند تعارض وصواب احكامه أوجب على

المانيا أن تدفع رواتب لضحايا الحرب مع شيء من التعويضات لأسرهم . وهو بند لم يسمع به سابقاً قط : اذ لم تتضمن أية معاهدة سلام أوروبية سالفه مثل هذا الشرط ، ولم يحدد أي رقم لهذه المطالب ، بل أن يتم حسمها في تاريخ لاحق ، فأشعلت لهيب جدال لانهاية له .

وتضمنت العقوبات الاقتصادية الأخرى أن تدفع ألمانيا فوراً خمسة مليارات دولار نقداً أو عيناً وأن تحصل فرنسا على كميات كبيرة من الفحم تعويضاً عن تدمير ألمانيا لمناجمها أثناء احتلالها شرقي فرنسا . وحصلت بريطانيا تعويضاً لها عن السفن التي أغرقها الغواصات الألمانية ، معظم قطع الاسطول التجاري الألماني . كما تم الاستيلاء على ودائع ألمانيا الخارجية البالغة سبعة مليارات دولار ، إضافة الى الاستيلاء على كثير من براءات الاختراع الألمانية (بفضل معاهدة فرساي أضحي الأسيرين انتاجاً أمريكياً وليس ألمانيا !) وحتى انهيار ألمانيا الكبرى تم تدويرها ، وكذا تقلصت قدرتها على رفع التعريفات .

رهنت هذه البنود النظام الدولي الجديد بدلاً من المساعدة على انشائه . لقد زعم المنتصرون ولما اجتمعوا في باريس أنها حقبة جديدة في التاريخ ، وبلغ حماسهم لتلافي ما اعتبروه أخطاء مؤتمر فيينا أن فوضوا الوفد البريطاني المؤرخ الشهير (السير تشارلس وبستر) لاعداد اطروحة عن هذا الموضوع . بيد أن ما تمخض عن المؤتمر أخيراً ليس الا تسوية هشة بين الطوباوية الأمريكية وجنود الارتياح الأوروبي - فهي جد شرطية لا تتحقق عندها أحلام أمريكا ، وجد مترددة وركيكة عاجزة عن قير مخاوف أوروبا . فالنظام الدولي الذي لا تحفظه الا القوة هو متقلقل ، وهو كذلك حين تغدو البلدان الواجب عليها تحمل العبء

الرئيسي لاستخدام هذه القوة في حالة خصام - وهي في هذا الصدد بريطانيا العظمى وفرنسا .

سرعان ما تجلّى عملياً استحالة تطبيق مبدأ تقرير المصير بالطريقة الواضحة التي افترضتها النقاط الأربع عشرة ، لا سيما على الدول الوريثة لامبراطورية النمسا - المجر . فها هي تشيكوسلوفاكيا قد ضمت ثلاثة ملايين الماني ، ومليون مجري ، ونصف مليون بولندي من مجموع ١٥ مليون نسمة ، ولم يكن ما يناهز ثلث مجموع السكان تشيكيين أو سلوفاكيين . وما كانت سلوفاكيا جزءاً متحمساً لدولة يهيمن عليها التشيكيون وتجسد ذلك حين انسحبت عام ١٩٣٩ و ثانية عام ١٩٩٢ .

ثم جاءت يوغسلافيا الحديثة لتحقيق تطلعات مفكري سلافيا الجنوبية . لكن الضرورة دعت لتشكيل هذه الدولة ، الى تجاوز الخط الخاطيء الذي سار عليه تاريخ أوروبا والذي قسم الامبراطوريتين الرومانيتين الغربية والشرقية ، والديانتين الكاثوليكية والأرثوذكسية والكتابات اللاتينية والكوريلية * - وهو خط خاطيء استمر بالوجود بين كرواتيا وصربيا ، اللتين لم تنتميا قط في تاريخيهما المضطربين الى وحدة سياسية مشتركة ، حتى استحق دفع فاتورة هذا الخطأ بعد عام ١٩٤١ على شكل حرب أهلية دامية استعرت لظاها مرة أخرى عام ١٩٩١ .

* الكوريلية Cyrillic : متعلقة بالأبجدية الكوريلية في اللغات الصقلية (كالروسية) ومشتقة من الأبجدية

الأغريقية ومنسوبة الى القديس (كوريل ٨٢٧-٨٦٩) .

لقد اكتسبت رومانيا ملايين من المجريين ، وبولندا ملايين من الألمان وتولت حماية ممر يفصل بروسيا الشرقية عن باقي ارجاء المانيا . ومع نهاية هذه العملية التي أجريت باسم تقرير المصير ، رزحت شعوب في نير الحكم الأجنبي لا تقل عدداً عن الشعوب التي عاشت في ظل الحكم الأجنبي أيام امبراطورية النمسا- المجر ، عدا كونها اليوم موزعة على دول أمم أكثر عدداً وأشد ضعفاً كانت تتطاحن وتتنازع فيما بينها لتزيد الطين بلة .

واذ سبق السيف العذل أدرك لويدجورج حجم القياس الاقرن الذي أوقع الحلفاء المنتصرون أنفسهم به . فكذب في مذكرة رفعها الى ولسون بتاريخ ٢٥ آذار ١٩١٩ :

[انني لا أرى سبباً لحرب مستقبلية أكبر من تطويق الشعب الألماني الذي أثبت نفسه أحد أقوى وأقدر الأعراق البشرية في العالم بعدد من الدول الصغيرة المؤلف معظمها من شعوب لم تشكل لنفسها سابقاً حكومة مستقرة قط ، غير أنها تضم حشوداً هائلة من الألمان المتطلعين الى الاتحاد مع بلدهم الأم] .

لكن المؤتمر كان عندئذ قد قطع شوطاً بعيداً نحو تاريخ انتهائه في حزيران .
دوغما ظهور أي بديل لتنظيم النظام الدولي ، فولى عهد ميزان القوى الآن .

مضى ربح من الزمن ، فتوجب على قادة المانيا القبول أن بلادهم قد ووقعت في فخ هدنة اقامتها نقاط ولسون، الأربع عشرة التي تم خرقها آنذاك على نحو منتظم . جسدت تلك المقترحات قدراً كبيراً من هراء الاشفاق على

الذات . فتجاهلت المانيا النقاط الأربع عشرة ما دامت تؤمن بامتلاكها فرصة لكسب الحرب ، ولجأت بعيد اعلان النقاط الأربع عشرة الى فرض سلام قرطاجي على روسيا في برست - ليتوفسك متتهكة جميع مبادئ ولسون . أما السبب الوحيد وراء انتهاء المانيا الحرب أخيراً فمرتبط بحسابات القوة المجردة - بعد ان باتت هزيمتها أثر دخول الجيش الأمريكي الحومة مسألة وقت لا غير . والمانيا يوم طلبت الهدنة كانت منهكة خائرة القوى تداعت دفاعاتها فاسدة ولما كانت جيوش الحلفاء على وشك الانثيال الى الأراضي الألمانية . فجاءت مبادئ ولسون في الواقع بمثابة تعويض لألمانيا عن عقاب رهيب شديد الرطاة .

يجادل المؤرخون ، في سبب وجيه لهم ، ان رفض الولايات المتحدة للانضمام الى العصبة هو الذي أفشل معاهدة فرساي . فاذا كانت عدم المصادقة الأميركية على المعاهدة أو حتى ضمان الحدود الفرنسية المرتبطة بها قد ساهمت ضعضة الروح المعنوية الفرنسية ، فان عضوية أميركا في العصبة أو مصادقتها على قضية الضمان ما كانت لتحدث فرقاً ذا شأن اذا ما أخذنا بالاعتبار النزعة الانعزالية لذلك البلد . ففي كلتا الحالتين ما كانت الولايات المتحدة تستخدم القوة لرد العدوان ، ولربما حددت هوية العدوان بعبارات لا تنطبق على أوروبا الشرقية وهو ما ضارع كثيراً ما ستفعله بريطانيا في الثلاثينات .

كانت نكبة معاهدة فرساي بنيتها . فقرن السلام الذي أثمر عن مؤتمر فيينا قد ارتكز على ثلاثة أعمدة لم يكن ممكناً التخلي عن احدها : سلام الصلح مع فرنسا وتوازن القوى والشعور المشترك بالشرعية . أما سلام الصلح النسي مع فرنسا فلم يكن بمجد ذاته ليمنع العدلية الفرنسية ، وما جعل التوسع الفرنسي

مغامرة محفوفة بتشديد المخاطر هو علمها أن الحلفين الرباعي والمقدس دوماً ما شكلا قوة أعظم . وفي الوقت عينه ، أتاحت المؤتمرات الأوروبية الدورية الفرصة أمام فرنسا لتشارك بصفة عضو متساو مع الآخرين . وقبل هذا وذاك ، تقاسمت جميع البلدان الكبرى قيماً مشتركة حالت دون استفحال المظالم القائمة وتحولها الى محاولة للاطاحة بالنظام الدولي .

أما معاهدة فرساي فلم تحقق أيّاً من هذه الشروط . فكانت بنودها أثقل من أن تحقق الصلح وأقل تشدداً لتحقيق إخضاعاً دائماً . وفي الحقيقة لم يكن الأمر سهلاً تحقيق موازنة بين المانيا الراضية والخاضعة والتي لانها اعتبرت النظام العالمي لما قبل الحرب جد ضيق ، لم يكن مرجحاً لها أن ترضى ((بأي)) بنود ما بعد الهزيمة .

لاحت ثلاثة خيارات استراتيجية أمام فرنسا : أن تحاول تشكيل ائتلاف مناهض لالمانيا أن تسعى لتقسيم المانيا ، أو أن تعمل على استرضاء المانيا . كان الفشل مصير جميع محاولات تشكيل الأحلاف بعد أن رفضت أميركا وبريطانيا وذلك ، ولم تعد روسيا جزءاً من الميزان . وعليه قاومت تجزئة المانيا نفس الأفكار التي رفضت أي حلف والتي تعتمد على دعمهما فرنسا في حالة حدوث أي طارئ . كما كان الوقت متأخراً جداً ومبكراً جداً لاسترضاء المانيا - متأخراً جداً لأن الاسترضاء لا يتماشى مع معاهدة فرساي ، ومبكراً جداً لأن الرأي العام الفرنسي غير مستعد له بعد .

ومما يدعو للتناقض أن انكشاف فرنسا وامتياز المانيا الاستراتيجي قد هولتهما معاهدة فرساي بالرغم من بنودها العقابية . فقد واجهت المانيا قبل الحرب جيراناً أقوياء في الشرق والغرب على السواء . فلم تقدر أن تتوسع في أي من الاتجاهين دونما الاصطدام بدولة كبرى - فرنسا أو امبراطورية النمسا - المجر أو روسيا . فيما لم يعد في أعقاب معاهدة فرساي ثمة وزن مقابل لألمانيا في الشرق ، وقد ضعفت فرنسا ، وتلاشت امبراطورية النمسا - المجر واختفت روسيا عن المسرح لبعض الوقت ، ليس هناك من طريقة لاعادة بناء ميزان القوى القديم ، لا سيما بعد رفض القوى الانكلو - سكسونية ضمان تسوية فرساي .

في مطلع عام ١٩١٦ استتبأ وزير خارجية بريطانيا (اللورد بلفور) شيئاً من الخطر يقبع أمام أوروبا حين حذر أن بولندا المستقلة ستجرد فرنسا من ميزة الدفاع في حرب مقبلة : " لو " جعلت بولندا مملكة مستقلة وغدت دولة عازلة بين روسيا والمانيا لوقعت فرنسا تحت رحمة المانيا في الحرب القادمة ، لسبب واحد هو أن روسيا لن تستطيع أن تهب لنجدتها دونما انتهاك حياد بولندا " - انها تماماً معضلة عام ١٩٣٩ . فقد احتاجت فرنسا من أجل احتواء المانيا الى حليف في الشرق برغم المانيا على خوض حرب على جبهتين . وروسيا هي البلد الوحيد القادر على اشغال هذا الدور ، بيد أنها أعجز عن لعب هذا الدور دونما خرق لبولندا الفاصلة بينها وبين المانيا والضعيفة جداً عن تولي الدور الروسي . فما فعلته معاهدة فرساي هو أنها أعطت حافزاً لألمانيا وروسيا على تقسيم بولندا ، وهو تماماً ما فعلناه بعد عشرين سنة .

وعليه عملت فرنسا بعد أن افتقدت لقوة عظمى في الشرق تتحالف معها على تقوية عود الدول الجديدة لخلق وهم تحد لألمانيا من جبهتين . فدعمت دول أوروبا الشرقية الجديدة في مسعاها انتزاع مزيد من الأقاليم من ألمانيا ومما تبقى من المجر . أما حافز الدول الجديدة الرضيعة بانعاش الضلال الفرنسي فكان ظنها بصيرورتها وزناً مقابلاً لألمانيا لكنها كانت أصغر من أداء الدور الذي لعبته النمسا وروسيا حتى اليوم . لقد نخر بها الضعف الشديد وأرهقتها الصراعات الداخلية وغدت العداءات المتبادلة ديدنها . ولاحقاً إلى شرقها روسيا التي أعيد تشييدها وأخذت تغلي حرقاً على خسائرها الإقليمية . وإن استعادت قوتها لأمت تهديداً لاستقلال الدول الصغيرة عظيماً كتهديد ألمانيا .

هكذا ارتكز استقرار القارة على فرنسا . لقد اقتضى الأمر وجود قوى أميركا وبريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا لقهر ألمانيا . ومن بين هذه البلدان قُبعت أميركا في عزلتها النائية ثانية ، وانفصلت روسيا عن أوروبا بسبب دراما ثورية ، وبالنطاق الواقعي المؤلف دول أوروبا الشرقية الواقعة في طريق المساعدة الروسية المباشرة لفرنسا . فكان على فرنسا أن تقتصر دور الشرطي في كل أرجاء أوروبا إذا ما أريد للسلام الحفاظ . بيد أنها للفقير للقوة انعدام والرغبة اللازمين لسياسة تدخلية كهذه ، هي ستجد نفسها وحيدة نبذتها أميركا وبريطانيا لو تقمست هذه السياسة .

ومهما يكن من أمر ، كان الجانب النفسي أخطر مواطن ضعف معاهدة فرساي . لقد ترسخ النظام العالمي الذي أنشأه مؤتمر فيينا بفضل مبدأ وحدة المحافظين التي انسجمت مع متطلبات ميزان القوى ، وبالنتيجة اعتبرت القوى

المطلوبة للمحافظة على السلام تلك التسوية عادلة . وبذا ولدت تسوية فرساي مينة لأن القيم التي مجدها تصادمت مع الحوافز المطلوبة لفرضها ورأت غالبية الدول المطلوبة للدفاع عنها أنها غير عادلة بطريقة أو بأخرى .

تلوح مفارقة الحرب العالمية الأولى ان أوارها اشتعل وغايته لجم القوة الألمانية وهيمنتها قبل أوانها ، وأنها هيجت الرأي العام الى حد حال دون تحقيق سلام توفيقى . ومع هذا ، ولما حلت النهاية أعاققت المبادئ الولسونية سلاماً كبح جماح القوة الألمانية ، فيما غاب الشعور المشترك بالعدالة . ان ثمن ممارسة السياسة الخارجية على أساس المبادئ المجردة يتمثل باستحالة التمييز بين الحالات الفردية . ثم وجد قادة فرساي أنفسهم مضطرين لما فقدوا الرغبة بتقليص القوة الألمانية بمقتضى حقوق النصر الضمنية أو بحسابات ميزان القوى ، الى تبرير نزع السلاح الألماني بأنه أول لبنات نزع سلاح شامل ، وأن التعويضات هي تكفير عن جريمة الحرب نفسها .

لقد تجاهل الحلفاء تبريرهم نزع السلاح الألماني بهذه الطريقة الاستعداد النفسي المطلوب لدعم اتفاقيتهم . فباديء ذي بدء كان بمقدور المانيا أن تزعم بل وزعمت أنها قد تعرضت للتمييز بينها وبين غيرها ، وطالبت بالسماح لها باعادة التسليح أو نزع سلاح البلدان الأخرى الى مستواها وفي غضون ذلك اربكت بنود فرساي المنتصرين ، ففي كل اجتماع نزع سلاح كان لألمانيا الحق المعنوي القوي الذي تلقت به تأييد بريطانيا العظمى . لكن فرنسا لو منحت المانيا الحق في اعادة التسليح ، لتلاشت امكانية حماية استقلال أمم أوروبا الشرقية . ولذلك باتت بنود نزع السلاح قاب قوسين أو أدنى من الوصول الى نزع سلاح فرنسا أو اعادة

تسلح المانيا . وفي أي من الحالتين لن تكون فرنسا قوية للدفاع عن أوروبا الشرقية أو على المدى البعيد - للدفاع عن نفسها .

ومرة أخرى ، انتهك خطر اتحاد المانيا مع النمسا مبدأ تقرير المصير ، تماماً كما جسده وجود أقلية المانيا كبيرة في تشيكوسلوفاكيا ، وإلى درجة أقل الأقلية الألمانية في بولندا . وهكذا نالت الاستردادية الألمانية تأييد المبدأ المحوري لمعاهدة فرساي ، فتفاقم بذلك وخز الضمير الذي انتاب الديمقراطيات .

غير أن أشد بلوى نفسية في المعاهدة كانت المادة (٢٣١) المسماة ببند " مذنب الحرب " . فقد جاء فيها أن المانيا وحدها هي المسؤولة عن اندلاع نيران الحرب الكونية الأولى ، ولذلك صبت عليها تقريعها ولومها اللاذع . واستندت جل الاجراءات العقابية ضد المانيا في المعاهدة - الاقتصادية والعسكرية والسياسية - إلى تأكيد أن مسؤولية ذلك الحريق المسيطر تقع على عاتق المانيا .

لأن صناع السلام في القرن الثامن عشر ، كانوا سيعتبرون " بنود جريمة الحرب " شيئاً سخيفاً . فهم يرون أن الحروب حتميات لا أخلاقية يسببها تصادم المصالح . وفي المعاهدات التي أنهت حروب القرن الثامن عشر دفع الخاسرون ثمناً دوغماً تبريره على أسس أخلاقية . بينما نشبت حرب ١٩١٤-١٩١٨ كما رآها ولسون وصانعو سلام فرساي بسبب روح شريرة وجب كيل مدريد العقاب لها .

ومع هذا ، لما بردت الاحقاد شرع المراقبون الحصفاء يرون أن مسؤولية استتار الحرب غاية في التعقيد . نعم تتحمل المانيا وزراً ثقیلاً من المسؤولية ، لكن أمن العدل قصر العقوبات على المانيا ؟ العقوبات ؟ أو كانت المادة (٢٣١)

منصفة حقاً ؟ فما أن بدى هذا السؤال يتردد سيما في بريطانيا العظمى في العشرينات ، حتى بدأت النخور تستشري في بنية الاجراءات العقابية ضد المانيا . وشرع صناع السلام لا ترحمهم ضمائرهم يتساءلون عن عدالة ما أقدموا عليه ، وهو ما هان من تصميمهم على تطبيق المعاهدة . فلا تثريب على المانيا في هذا ، حتى عرفت ثنايا الخطاب الشعبي الألماني المادة (٢٣١) بـ " كذبة جريمة الحرب " . واذن تزامنت الصعوبة العملية لارساء ميزان القوى مع الصعوبة النفسية لاقامة توازن أخلاقي .

وهكذا حقق صائغو تسوية فرساي النقيض الصرف لما ارادوا فعله . لقد شاعوا أضعاف المانيا عملياً لكنهم شددوا ازرها جيوسياسياً . واذا ما نظرنا للأمر أبعد مدأ ، لرأينا المانيا في وضع أفضل للسيطرة على أوروبا بعد فرساي من حالها قبل الحرب . فهي ما ان نزععت عن معصمها نزع سلاح فرساي التي كانت مجرد مسألة وقت ، حتى أضحي بروزها أقوى من السابق مسألة حتمية . فأوجز الحال (هارولد نيكلسون) بقوله : " قدمنا باريس واثقين أن النظام الجديد كان على وشك التأسيس ، ثم غادرناها موقنين أن النظام الجديد قد أفسد النظام القديم ليس إلا " .

الفصل العاشر

مآزق المنتصرين

ارتكز أعداد اتفاقيه فرساي على مفهومين عامين الغى أحدهما الآخر .
فأما الأول ففشل لأنه كان كاسحاً للغاية ، والثاني لأنه كان شديد الحقد
والضعف . اذ كان مفهوم الأمن الجماعي عاماً فضفاضاً الى حد أنه استعصى على
التطبيق على ظروف يتوقع لها ان تعكر صفو السلام ، وكان التعاون الفرنسي -
الانكليزي غير الرسمي الذي حل محله بالغ الركافة واعتوره التناقض بحيث عجز
عن مقاومة التحديات الالمانية . وقبل ان تنطوي خمس سنوات جاءت القوتان
المنتصرتان بالحرب الى (رابالو) سوية فسدد التعاون الالمانى - الروسى المتنامي
ضربة قاصمة لنظام فرساي .

بعد ان وضعت الحرب الكونية الاولى اوزارها ، لاح ان الجدل القديم
حول الادوار النسبية للمعايير الاخلاقية والمصالح في الشؤون الدولية قد حسم
لصالح سيادة القانون والاخلاق . فعلى اثر التعرض لصدمة الكارثة المفجعة ، امل
الكثيرون بعالم افضل حرا من السياسة الواقعية ما استطاع الى ذلك سبيلا ، تلك
السياسة الواقعية التي رأوا أنها قد أودت بجمل شباب الجيل الى مهاوي الهلاك .
فبرزت أميركا داعية لهذه العملية حتى ان كانت تتفوق في عزلتها . وكانت تركة
ولسون أن انطلقت أوروبا في المسير الولسوني محاولة المحافظة على الاستقرار
بواسطة الأمن الجماعي بدلاً من المفهوم التحالفي التقليدي الأوروبي وميزان
القوى ، بالرغم من غياب أميركا .

وصف قاموس العمل الأمريكي اللاحق الأحلاف التي دخلتها اميركا (كالتاتو) بأدوات لتحقيق الأمن الجماعي . وليس هذا المصطلح بالمفهوم الأولى ، لأن الأمن الجماعي والأحلاف متضادة تماماً في جوهرها . فالأحلاف التقليدية موجهة ضد تهديدات معينة وهي تحدد التزامات دقيقة لمجموعات معينة من البلدان المرتبطة بمصالح قومية مشتركة أو هموم أمنية متبادلة . بيد أن الأمن الجماعي لا يعرف أي تهديد محدد ولا يقدم ضمانه لأي بلد منفرد ، كما لا يميز بمعاملة أي بلد كان . فهو موجه نظرياً لمقاومة ((أي)) تهديد للسلام كائناً ما كان الذي يسلطه ، ومهما كان الطرف المتعرض للتهديد . والأحلاف تفترض دائماً بخضم محتمل معين ، فيما يدافع الأمن الجماعي عن القانون الدولي بمعناه التجريدي الذي يسعى الى ترسيخه بطريقة تشبه كثيراً طريقة النظام القضائي الذي يعتمد على فقرات قانون جنائي محلي . فهو لا يفترض وجود مجرم معين أكثر مما يفعل القانون المحلي . إضافة الى هذا ، أن " سبب الحرب " في نظر الأحلاف هو الهجوم على مصالح أو أمن أعضائها . بيد أن الأمن الجماعي يرى أن " سبب الحرب " هو أي انتهاك لمبدأ التسوية " السلمية " للنزاعات ذات الأهمية المشتركة لجميع شعوب العالم . ولذلك ، ينبغي أن تستجمع القوة على أساس كل قضية لوحدها بعد أخرى ، من مجموعة متغيرة من البلدان ذات المصلحة المشتركة في " حفظ السلام " .

ان غرض الحلف هو الخروج بالتزام أكثر قابلية للتكهن به وأكثر دقة من تحليل المصالح القومية . أما الأمن الجماعي فيعمل بالطريقة المعاكسة تماماً . فهو

يترك مبادئه الى تفسير الظروف الخاصة حين تنشأ ، وبذلك يعتمد دونما قصد على مزاج اللحظة ، وبالتالي على الارادة القومية .

ولا يساهم الأمن الجماعي في تحقيق الأمن الا اذا تقاسمت جميع البلدان - أو في الأقل جميع البلدان المعنية بالدفاع الجماعي - نفس الآراء تقريباً بشأن طبيعة التهديد ، واستعدت لاستخدام القوة أو تطبيق عقوبات بناء على " الحالة الموضوعية " ، بغض النظر عن المصالح القومية المحددة التي قد تمتلكها في القضايا المطروحة . فقط اذا تحققت كل هذه الشروط ، بات بوسع المنظمة العالمية سن عقوبات أو العمل حكماً في الشؤون الدولية . فذي هي الطريقة التي أدرك بها ولسون دور الأمن الجماعي حين اقتربت الحرب من نهايتها في أيلول ١٩١٨ :

[لقد انحدرت الأهداف القومية الى السفح أكثر وأكثر ، وحل محلها الهدف المشترك . وأضحت خطط ونوايا الناس الصادقين في كل حذب وصبوب أكثر بساطة ومباشرة وأكثر توحيداً من خطط ونوايا رجال الشؤون العامة المعقدة الذين لا يزالون منغمسين في لعبة القوة واللعب المخفوف بالمخاطر الرهيبة] .

هاهنا ينعكس الفرق الأساسي بين التفسير الولسوني والأوروبي لأسباب الصراع الدولي . اذ تفترض الدبلوماسية الأوروبية وجود نزعة لتصادم المصالح القومية ، وهي تعتبر الدبلوماسية وسيلة للتوفيق بينها . أما ولسون ، من الناحية الأخرى ، فقد اعتبر أن الخلاف الدولي هو مخاض " التفكير المشوش " وليس تعبيراً عن تصادم أصيل في المصالح . ولذلك يقع على عاتق رجال الدول في تطبيقهم

السياسة الواقعية مهمة ربط المصالح الخاصة مع العامة من خلال ميزان الترغيب والترهيب . بيد أن النظرة الولسونية تتطلب من رجال الدولة تطبيق المبادئ الكونية على حالات محددة ، ناهيك عن اعتبارها لهم أسباب الصراع لأنهم وراء تسوية ميل الانسان الفطري في تبني المفاهيم الانسجامية من خلال حساباتهم الأنانية والعويصة .

وجاء سلوك معظم الساسة في فرساي لينحيب توقعات ولسون . فقد وضعوا مصالحهم القومية نصب أعينهم تاركين مهمة الدفاع عن الأهداف المشتركة على عاتق ولسون الذي لم يكن لبلاده أية مصلحة قومية في القضايا الاقليمية للمعاهدة (في اطار أوروبا) . ولكنها من طبيعة القادة الملهمين مضاعفة جهودهم لا الكف عنها في وجه الحقيقة العنيدة . وحتى العقوبات التي التقاها ولسون في فرساي لم يرفها حجر عثرة في طريقه الجديد ، بل هي قد زادت إيماناً بضرورتها ، وأمسى موقناً أن عصبة الأمم وثقل الرأي العام سيصححان كثيراً من بنود المعاهدة التي زاغت عن مبادئه .

تجلت قوة مبادئ ولسون في تأثيرها الذي أحدثته في بريطانيا العظمى التي هي مهد سياسة توازن القوى . اذ كان التعليق الرسمي البريطاني على ميثاق العصبة : " لا بد أن يكون صاحب القرار الأخير والأكثر فاعلية هو الرأي العام للعالم المتحضر " . أو ما قاله اللورد (سيسل) أمام مجلس العموم : " ان ما نعتمد عليه هو الرأي العام ... فان أخطأنا بحقه ، فالأمر خاطيء برمته " .

يبدو الأمر غير ممكن أن تخلص سياسة سليلي بت وكاتنغ وبالمرستون وذرائلي الى مثل هذه النتائج . فهم قد ذهبوا صوب سياسة ولسون كي يضمنوا الدعم الأمريكي في الحرب . ولما دارت عجلة الزمن أفلحت المباديء الولسونيه في الاستحواذ على الرأي العام البريطاني . ثم حلت العشرينيات والثلاثينيات و لم يعد دفاع بريطانيا عن الأمن الجماعي يأتيها بفائدة ترجى ، اذ صنعت المباديء الولسونية انقلاباً حقيقياً .

وفي النهاية سقط الأمن فريسة ضعف ركنه الأساسي - القائل بامتلاك جميع الدول نفس المصلحة في مقاومة تصرف عدواني ما ، مع استعدادها لتحمل مخاطر متماثلة عند مقاومته . اذ أوضحت التجارب خطر هذه الافتراضات . فليس ثمة تصرف عدواني يتعلق بقوة كبرى اندحر بسبب تطبيق مبدأ الأمن الجماعي . فأما أن ترفض الأسرة الدولية تقييم التصرف بأنه جسد عدواناً ، أو أن تختلف بشأن العقوبات المناسبة . واذا ما تم تطبيق العقوبات لعكست أوطأ مستوى مشترك من الاتفاق ، وغالباً ما اثبتت أن ضررها أكثر من نفعها .

ففي عام ١٩٣٢ ، ويوم احتلت اليابان منشوريا لم يكن بجعبة العصبة آلية للعقوبات هي قد عاجلت الخلل ، لكنها ، لما واجهت غزواً ايطالياً للحبشة ، صوّتت لصالح العقوبات وهي تقف عاجزة عن قطع امداد ايطاليا بالنفط . ولم تحرك العصبة ساكناً حيال توحيد النمسا قسرياً مع المانيا وانطفت حرية تشيكوسلوفاكيا فكان آخر نشاط مارسته يوم خرجت منها المانيا واليابان و ايطاليا هو طرد الاتحاد السوفيتي من عضويتها بعد أن هاجم فنلندا سنة ١٩٣٩ . وما كان ذلك ليؤثر قيد أنمله على التصرفات السوفيتية .

وخلال الحرب الباردة ، تجلّى عجز الأمم المتحدة في كل أمر تعلق بعدوان قوة عظمى ما ، ومرد ذلك حق النقض (الفيتو) الشيوعي في مجلس الأمن أو نفور البلدان الصغيرة من تجشم المخاطر حول قضايا شعرت أنها لا تهمها . فكانت بلا حول ولا طول أو قبعت في الخط الجاني أثناء أزمات برلين وخلال التدخل السوفيتي في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وأفغانستان . ونأت الأمم المتحدة بنفسها عن أزمة الصواريخ الكوبية حتى اتفقت القوتان العظميان على حسمها . ولم يكن عسيراً على أميركا استخدام سلطة الأمم المتحدة ضد عدوان كوريا الشمالية سنة ١٩٥٠ فقط لما قاطع الممثل السوفيتي مجلس الأمن واندك لما تنزل الجمعية العمومية خاضعة لسيطرة بلدان نائمة لتجنيد أميركا ضد تهديد العدوان السوفيتي في أوروبا . فالأمم المتحدة قد هيأت مكان اجتماع لائق للدبلوماسيين مع متدى نافع لتبادل الآراء ومارست وظائف فنية مهمة ، غير أنها فشلت في تنفيذ المفهوم الباطني للأمن الجماعي - أي منع الحروب والاضطلاع بالمقاومة الجماعية للعدوان .

يصح هذا القول أيضاً على الأمم المتحدة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة . فهي قد صادقت في حرب الخليج عام ١٩٩١ على الأفعال الأمريكية ، غير أن مقاومة العدوان العراقي ما كانت تطبيقاً لمبدأ الأمن الجماعي . اذ مضت أميركا دونما تنتظر اجماعاً دولياً ترسل قوة حملات كبيرة . ولم تستطع البلدان الأخرى استخدام نفوذها حيال الأفعال الأمريكية الا بالانضمام لما هو مشروع أمريكي فعلي ، والا غامرت بمخاطر الصراع لو أرادت نقضها . كما عملت الاضطرابات الداخلية في الاتحاد السوفيتي والصين على اعطاء الأعضاء الدائمين في

مجلس الأمن دافعاً للحفاظ على حسن النية الأميركية تجاهها . وعليه تم القول
بالأمن الجماعي في حرب الخليج أنه تبرير للزعامة الأمريكية وليس بديلاً عنها .

لا ريب أن الأيام الخوالي لم تستوعب هذه الدروس حين تم طرح مفهوم
الأمن الجماعي على طاولة الدبلوماسية أول مرة . اذ أقنع ساسة دول ما بعد
فرساي أنفسهم نصف اقتناع أن التسلح هو سبب التوترات وليس نتيجة لها ،
وآمنوا نصف إيمان بإمكانية التخلص من الصراعات الدولية لو حلت النية الطيبة
محل الشك في الدبلوماسية التقليدية . وعلى الرغم من المقت العاطفي الشديد
للحرب ، كان على قادة أوروبا أن يدركوا عدم فاعلية المبدأ العام للأمن الجماعي
حتى لو تغلب على كل الصعاب التي أمامه ، ما دام لم يشتمل على ثلاثة من أقوى
البلدان في العالم وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمانيا ، فأمر كما رفضت
الانضمام للعصبة ، والمانيا خطر عليها ذلك ، وبقي الاتحاد السوفيتي الذي لقي
معاملة المنبوذين فازدراه .

كانت فرنسا ((المتصرة)) البلد الذي شيء له أن يبرز تحت أشد معاناة
من نظام ما بعد الحرب . لقد أدرك قادة فرنسا عجز بنود فرساي عن الإبقاء على
ضعف المانيا الدائم . فبعد آخر حرب أوروبية - حرب الكريميا (١٨٥٤ -
١٨٥٦) سعى المنتصران (بريطانيا وفرنسا) الى الإبقاء على البنود العسكرية
لأقل من عشرين عاماً . وفي مستهل الحروب النابليونية غدت فرنسا عضواً كاملاً
في الأسرة الأوروبية بعد ثلاثة أعوام فقط . وفي حقبة ما بعد فرساي تفاقم ضعف
فرنسا مقارنة بالمانيا حتى بدا أن الأخيرة ستفرض هيمنتها على أوروبا مجد

السيف ، فأصاب القائد الأعلى للجيش الفرنسي المارشال (فرديناند فوش) حين قال في معاهدة فرساي : " هذا ليس سلاماً ، انه هدنة لعشرين سنة " .

بحلول عام ١٩٢٤ توصلت أركان القوات البرية البريطانية الى نفس الاستنتاج حين تنبأت بالتقاط المانيا القفاز مرة أخرى لتشتبك مع بريطانيا العظمى حول مسائل ستكون " ببساطه اعادة للظروف التي أودت الى الحرب الماضية " . ومضت تقول أن القيود التي فرضتها معاهدة فرساي سترجيء اعادة تسليح المانيا لمدة أقصاها تسعة شهور تنتهي بشعور المانيا بقدرتها السياسية على تحطيم أصفاد فرساي . فلما التقت الأركان البريطانية العامة مع فرنسا في تصورها هذا تنبأت أن تغدو فرنسا بلا حول ولا قوة ما لم تحاول في غضون ذلك عقد حلف عسكري مع " احدى القوى من الطراز الأول " .

بيد أن القوة الوحيدة المتاحة من ذلك الطراز كانت بريطانيا التي لم يتقبل قادتها السياسيون اراء مستشاريهم العسكريين والذين استندت سياستهم الى الاعتقاد الخاطيء أن فرنسا ما فتئت قوية جداً وأن آخر ما تحتاجه هو حلف مع بريطانيا . ليس هذا فحسب ، بل هم ظنوا أن فرنسا الضعيفة ستغدو القوة المسيطرة المحتملة التي ينبغي موازنتها ، وان المانيا التعديلية هي الطرف المضام الذي بحاجة الى الارضاء . ساير الصواب كلا للافتراضين على المدى القصير غير أنهما الكارثة للسياسة البريطانية التقليدية على المدى البعيد . ان نجاح أو فشل سياسة الدول انما يتوكأ على مدى ادراكهم للاتجاهات . وفي هذا فشل قادة بريطانيا لما بعد الحرب في استيعاب الأخطار بعيدة الأمد الرابضة أمامهم .

لقد أرادت فرنسا مستميتة عقد حلف مع بريطانيا العظمى لتعويض الضمانة التي فشلت في استحصالها بعد ان رفض مجلس الشيوخ الأمريكي المصادقة على معاهدة فرساي . أما قادة بريطانيا الذين ما عقدوا من قبل حلفاً عسكرياً مع البلد الذي اعتبروه الأقوى في أوروبا ، فقد اعتقدوا الآن أن فرنسا تعيد تهديدها بالسيطرة على أوروبا . ففي عام ١٩٢٤ وصفت الدائرة المركزية في وزارة الخارجية البريطانية احتلال فرنسا لمنطقة الراين بأنه " نقطة وثوب للاغارة على أوروبا الوسطى " ، وهو حكم وقف نقيضاً مطلقاً على النفسية الفرنسية لتلك الفترة . وأشد من هذا أن اعتبرت مذكرة الخارجية احتلال الراين تطويقاً لبلجيكا مشكلاً " خطراً مباشراً على (الشللت وزويدري) وعليه هو خطر غير مباشر على هذا البلد " . ثم خرجت الأدميرالية ، وقد أبلت عذراً في إثارة الشكوك ضد فرنسا ، بحجة اقتبستها مباشرة من ارهاصات حرب وراثة العرش الأسباني أو الحروب النابليونية : " ان الراين قد فرضت سيطرتها على الموانئ الهولندية والبلجيكية التي من شأن التحكم بها افساد خطط البحرية البريطانية الملكية لو حصلت حرب مع فرنسا " .

هكذا تلاشت بذور الأمل بالمحافظة على ميزان القوى في أوروبا ما دامت بريطانيا العظمى قد اعتبرت أن التهديد الرئيسي هو بلد تم تخطيط سياسته الخارجية المذعورة تقريباً لدرء هجوم الماني آخر . بل أن كثيراً من الانكليز شرعوا يتطلعون الى المانيا لموازنة فرنسا . اذ نقل السفير البريطاني لدى برلين (فيسكونت ابرنون) عام ١٩٢٣ أن من مصلحة انكلترا الابقاء على المانيا الوزن المقابل لفرنسا ، وأضاف : " ثمة توازن قوى أوروبي بشكل أو باخر طالما أن المانيا

متماسكة ككتلة واحدة " . فان تفككت المانيا لامسكت فرنسا " بسيطرة عسكرية وسياسية لا جدال فيها قائمة على جيشها وأحلافها العسكرية " . ان هذا القول لجد صائب ، لكنه أبعد عن حقيقة السيناريو الذي سيفغرفاه الدبلوماسية البريطانية في العقود اللاحقة .

لازمت بريطانيا ، مثلما فعلت دوماً ، الصواب في جدالها ان اعادة بناء النظام الدولي تتطلب ، بعد بلوغ النصر ، عودة العدو السابق الى أحضان الأسرة الدولية . غير أن تخفيف مظالم المانيا لن يعيد الاستقرار ما دام ميزان القوى مائلاً لصالح المانيا لدرجة كبيرة . فيما تطلعت بريطانيا العظمى وفرنسا اللتان لن يستغني ميزان القوى الأوروبي ، عن وحدتهما للمحافظة على توازنه احدهما الى الأخرى بشعور بالخيبة وسوء فهم ، بينما قبع المهدد ان الحقيقين للتوازن - المانيا والاتحاد السوفيتي - على القارة ممتلئان غيظاً وتجهماً . لقد تمادت بريطانيا في تقدير قوة فرنسا ، وبالغت فرنسا في حساب قدرتها على استخدام معاهدة فرساي للتعويض عن ضعفها مقابل المانيا . بيد أن الخشية البريطانية من احتمالية تسيد فرنسا القارة الأوروبية كانت ساذجة ، وكان وهما مشوباً باليأس اعتقاد فرنسا بقدرتها على تطبيق سياسة خارجية قائمة على الابقاء على المانيا خاتمة القوى .

لعل أهم سبب حدا ببريطانيا الى رفض حلف مع فرنسا هو اعتقاد قادتها ان معاهدة فرساي لم تكن عادلة ، سيما ما يتعلق بتسوية مسائل أوروبا الشرقية ، وكذلك خشيتهم من أن الحلف مع فرنسا المرتبطة بمواثيق مع بلدان أوروبا الشرقية قد يجرهم الى صراع حول القضايا الباطلة دفاعاً عن البلدان الباطلة . فقد عبر لويد جورج عن الحكمه التقليدية لذلك الوقت بقوله :

[ما الشعب البريطاني بمستعد للتورط في نزاعات قد تنشب حول بولندا أو دانزيغ التابعة لسليزيا العليا ... اذ يشعر الشعب البريطاني أن سكان ذلك القسم من أوروبا سريعي الاحتياج وغير مستقرين ، فهم قد يبدأوا بالقتال قتالاً أنى شاءوا وسيكون من الصعب للغاية معرفة الحق من الباطل في تلك النزاعات] .

وعليه استوظف القادة الانكليز ، متمسكين بمواقفهم تلك ، المناقشات المتعلقة بإمكانية عقد حلف مع فرنسا بصورة أساسية بمثابة وسيلة لتخفيف الضغوط الفرنسية على المانيا ، وليست اسهاماً جاداً في الأمن الدولي .

واذن واصلت فرنسا سعيها اليائس للابقاء على المانيا ضعيفة ، فيما مضت بريطانيا تبتدع ترتيبات أمنية لتهدة المخاوف الفرنسية دونما اثاره مسألة التزام بريطاني . انها لدائرة لن تكمل حلقتها طالما ان بريطانيا قد عجزت عن منح فرنسا ضمانه لها ان تخفف تخفف حدة السياسة الفرنسية الخارجية تجاه المانيا - وهي الحلف العسكري الشامل .

وبعد أن وقر في في ذهن رئيس الوزراء الفرنسي (بريان) سنة ١٩٢٢ عدم موافقة البرلمان البريطاني على التزام عسكري رسمي ، عاد الى احياء (الحلف الودي) لعام ١٩٠٤ بين بريطانيا وفرنسا المتعلق بالتعاون الدبلوماسي بدون التزامات عسكرية . ولكن بريطانيا قد شعرت عام ١٩٠٤ بتهديد البرنامج البحري الألماني وأوجست خيفة من تصرفات المانيا التمرية المستمرة . أما في العشرينات فقد خافت من المانيا أكثر من فرنسا التي عزت تصرفها خطأ الى الغرور

وليس الهلع . وانعكس دافع بريطانيا الحقيقي ، التي قبلت بمحضض على مقترح بريان ، في خطاب ساخر لمجلس الوزراء دافعت فيه عن الحلف الفرنسي بدعوى أنه وسيلة لتقوية علاقات بريطانيا بالمانيا :

[نرى المانيا أهم بلد في أوروبا ليس بسبب تجارتنا حسب ، بل لأنها مفتاح الأوضاع في روسيا . بيد أننا ، بمساعدة المانيا ، قد نعرض أنفسنا في الظروف الراهنة الى تهمة نيل فرنسا ، لكننا لو حالفناها فسوف تتبرأ هذه التهمة] .

وكان رفض الرئيس الفرنسي الكسندر ميلران لمشروع بريان يباعث من احساسه بالتملص البريطاني أو لأنه القاه غير رصين ، ولذلك قدم استقالته .

وعلى أثر اخفاق فرنسا في محاولتها للحصول على حلف بريطاني تقليدي سعت هذه المرة الى تحقيق النتيجة عينها من خلال عصبة الأمم باجلاء التعريف الدقيق للعدوان ، وبذ سيتحول الى التزام دقيق ضمن اطار عصبة الأمم - فتغلبو العصبة حلفاً كونياً . وبعد حث من فرنسا وبريطانيا أعد مجلس العصبة في أيلول ١٩٢٣ معاهدة عالمية للمساعدة المتبادلة . فعند حصول صراع سيكون المجلس مخولاً بتحديد البلد المعتدي والبلد الضحية . وأنذاك يتوجب على جميع أعضاء العصبة أن يهبوا لمساعدة الضحية ، بالقوة ان دعت الضرورة ، ضمن القارة التي يقع فيها هذان الطرفان (أضيف هذا التوضيح لتحاشي التزام العصبة بالمساعدة في الصراعات على المستعمرات) . ولما كان المقصود بالتزامات مبدأ الأمن الجماعي أن تنهل من تضاييا عامة وليس من مصالح قومية ، اشترطت المعاهدة ، بغية

المساعدة ، أن تكون الضحية قد وقعت على اتفاقية نزع سلاح ترضاهما العصابة ،
وان تكون قد قلصت قواتها المسلحة حسب جدول متفق عليه .

ولو انسنا معاهدة المساعدة المتبادلة من زاوية الواقع ، سننصر فيها الحافز
للعدوان بطلبها من الطرف المتعري أن يفاقم مصاعبه ، ما دامت الضحية هي
الطرف الأضعف عادة . وما يثير السخرية أن يتحصن النظام الدولي لمصلحة
نازعي السلاح الفوقه وليس من أجل المصالح القومية الحيوية . واذ ستسلخ
برامج نزع السلاح العام سنوات من التفاوض ، ستصدع المعاهدة العالمية
للمساعدة المتبادلة هوة عظيمة ، وسيكون على فرنسا وأي بلد مهدد آخر أن
يواجه الأخطار المحدقة به لوحده بسبب التزام العصابة بالمقاومة اذا ما انتهت الى
أحضان مستقبل بعيد ومبهم .

فشلت المعاهدة برغم فقراتها التملصية في استدراج التأيد لها ، ورفضت
الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي البت فيها ، ولم تسأل المانيا رأيها قط . وحين
اتضح أن مسودة المعاهدة سوف تلزم بريطانيا في كل مستعمراتها في جميع القارات
بمساعدة ضحايا العدوان اينما كانوا ، شعر رئيس حزب العمل البريطاني (رافري
ماكدونالد) أنه مضطر للقول أن بريطانيا العظمى لا تقبل المعاهدة وان ساعدت
في صياغة مسودتها .

ووقتئذ استحال بحث فرنسا عن الأمن كابوساً جاثماً ، وأبت الرضوخ الى
حقيقة سدى جهودها فدأبت في بحثها عن معيار يتمشى والأمن الجماعي ، لا
سيما أن الحكومة البريطانية بزعامه رافري ماكدونالد قد أيدت الأمن الجماعي

ونزع السلاح - المدعوة بالقضايا التقدمية لدى العصبة . وخلص ماكدونالد ورئيس الوزراء الفرنسي الجديد (ادوارد هيريو) الى الاختلاف بشأن المقترح السابق . لأن بروتوكول جنيف ، عام ١٩٢٤ ، يشترط تحكيم العصبة في جميع الصراعات الدولية ووضع ثلاثة معايير للالزام العالم بمساعدة ضحايا العدوان : رفض المعتدي السماح للمجلس بحسم النزاع بالترضية ، وامتناع المعتدي عن ائصال القضية الى تسوية قضائية أو رفعها للتحكيم ، وعضوية الضحية في برنامج نزع سلاح عام . وبذا يتوجب على جميع الأعضاء أن ينفروا لنجدة الضحية بكل الوسائل المتاحة ضد المعتدي المعروف آنفاً .

آل مصير بروتوكول جنيف الى الفشل أيضاً عينها عنها التي خيبت معاهدة المساعدة المتبادلة وجميع المشاريع الأخرى للأمن الجماعي في العشرينات . لأن الأمر عني بريطانيا كثيراً ، بخلاف فرنسا . لقد اقترحت بريطانيا بمرمى حث فرنسا على نزع سلاحها لا لخلق التزام دفاعي آخر على عاتق بريطانيا . ودأبت فرنسا على هذا البروتوكول لأنه الزام بالمساعدة المتبادلة - أي تمتعها بمصلحة ثانوية في نزع السلاح ان وجدت . ومما أكد سدى هذه التجربة اعلان الولايات المتحدة عدم توقيعها بروتوكول جنيف وعدم تدخل الأمر بتجارة أميركا بموجب بنوده . وقام مجلس الوزراء البريطاني بسحب البروتوكول في مطلع عام ١٩٢٥ بعد أن تلقى تحذيراً من رئيس أركان الدفاع الامبراطوري أن البروتوكول سيصيب القوات البريطانية بشديد خطر .

أنه لشأن ينافي العقل ، فقد أوثقوا مقاومة العدوان بشرط نزع سلاح الضحية المسبق ، وعريت صفة الشرعية عن الاعتبارات الجيوسياسية والأهمية

الاستراتيجية للمنطقة ، وهي البواعث التي تناحرت من أجلها الدول قرونًا عديداً .
وبضوء هذا المفهوم يتعين على بريطانيا العظمى أن تدافع عن بلجيكا ، لأنها
نزعت سلاحها ، لا لأنها ذات أهمية استراتيجية حيوية . وبتصرم أشهر من
المفاوضات لم تحقق الديمقراطيات تقدماً لا في مضمار نزع السلاح ولا الأمن ،
وبات التأثير المربك والمضعف بدلاً من التأثير المطمئن ، مخاض نزوع الأمن
الجماعي لتحويل العدوان الى مسألة تجريدية وقانونية ، ورفضة الأخذ بالاعتبار أي
تهديد أو التزام محدد .

وأوضح أن بريطانيا العظمى قد نظرت الى التزامات الأمن الجماعي كأنها
ملزمة بنحو اوهن من الأحلاف التقليدية ، بالرغم من كل الولاء والتأييد العاطفي
لهذا المبدأ . وأثبت مجلس الوزراء حذقه في ابتكار صيغ متعددة للأمن الجماعي
بينما رفض بكل عناد عقد حلف رسمي مع فرنسا حتى عشية اندلاع الحرب بعد
عقد ونصف عقد .

الموقن أنها لن تقوم بمثل هذا التمييز ما لم تأنس في تطبيق التزامات الأمن
الجماعي أوهن احتمالاً أو أن التنصل منها أيسر مما مع التزامات الأحلاف .

كان أعظم اجراءات الحلفاء حكمة يتجسد في السعي طواعية لرفع أقصى
بنود فرساي عن كاهل المانيا وتشكيل حلف فرنسي - بريطاني متين . وذا ما
اكتمل في ذهن (ونستون تشرشل) حين تبنى حلفاً مع فرنسا : " لو - لو -
غيرت (فرنسا) تعاملها مع المانيا تماماً وتلقت بولاء سياسة بريطانيا للمساعدة
وتشكيل صداقة مع المانيا " . وعلى أيه حال لم تطرق هذه السياسة على الاطلاق

في أي ظرف ، فقد كان قادة فرنسا شديدي الخوف من المانيا والرأي العام الفرنسي الذي يكن علقم العداء لألمانيا ، وأن الشك ملأ قلوب قادة بريطانيا من النوايا الفرنسية .

وخوت بنود نزع السلاح لمعاهدة فرساي الهوة بين بريطانيا وفرنسا ، وعبدت بتهكم طريق المانيا نحو التكافؤ العسكري الذي سيأتي بالتفوق الجيوسياسي في المدى البعيد يباعث من ضعف أوروبا الشرقية . فعلاوة على تمييز الحلفاء بين المانيا وغيرها ، فاقموا هذا الأمر باهمالهم اعداد أية آلية للاشراف على مدى تطبيق بنود نزع السلاح . وتكهن أندريه تارديو كبير مفاوضي فرنسا في فرساي أن عدم وضع آلية للاشراف والتدقيق سوف تشل بنود نزع السلاح المنصوص عليها في المعاهدة وكتب رسالة الزعيم هاوس عام ١٩١٩ :

[لقد صيغت أداة ضعيفة وخطرة وسخيفة ... أفستقول العصبة لألمانيا " برهني خطأ معلوماتي " أو حتى " نريد أن ندقق " . وحين تدعي بحق الاشراف ، مستجيبها المانيا : " بأي حق " ؟ .

وذي رد المانيا ولها عذر في هذه الإجابة ، ما لم تجبرها العصبة على الاعتراف بحق التدقيق] .

وفي الأيام التي سبقت دراسة الحد من الأسلحة الى موضوع أكاديمي ، لم يكن من الغريب الطلب من المانيا الاشراف على عملية نزع سلاحها . والواقع شكلت لجنة سيطرة عسكرية من الحلفاء لذلك الغرض ، ولكنها لم تتمتع بحق مستقل للتفتيش ، وكل ما استطاعته هو أن تطلب من الحكومة الألمانية معلومات

على الانتهاكات الألمانية - وهو اجراء غير مضمون أبداً . الى أن حلت اللجنة سنة ١٩٢٦ تاركة مهمة تدقيق الامتثال الألماني بيد دوائر الاستخبارات الحليفة . فلا عجب في انتهاك بنود نزع السلاح كثيراً جداً قبل وقت طويل من رفض (هتلر) الالتزام بها .

وعلى الصعيد السياسي أحد قادة المانيا ببراعة على نزع السلاح الشامل حسب معاهدة فرساي التي تبعثهم أول المتجردين سلاحاً . وأفلحوا مع مرور الزمن في كسب التأيد البريطاني لهذا التصرف وتحججوا به ذريعة للتغطية على عدم الوفاء ببنود المعاهدة الباقية . وسعت أيضاً الى تسليط الضغوط على فرنسا ، بعدما أعلنت أنها أجرت تقليصاً كبيراً في قواتها البرية (التي لا تعتمد عليها لأمنها) . بالرغم من أنها لم تقلص بحريتها (التي تعتمد عليها ولا شك) . ومن الناحية الأخرى اتكل أمن فرنسا كلياً كون جيشها الدائم أكبر بكثير من جيش المانيا لأن عدد نفوس المانيا وامكانياتها الصناعية كبيران جداً فأفضى الضغط المسلط لتعديل هذا الميزان - باعادة تسليح المانيا أو نزع سلاح فرنسا - الى عكس نتائج الحرب . فلما ارتقى هتلر السلطة ، أمسى واضحاً تماماً دنو بنود نزع السلاح من حتفها ، فبرز التفوق الجيوسياسي الألماني جلياً .

ومثلت التعويضات نقطة اختلاف بين فرنسا وبريطانيا . فريثما أبرمت معاهدة فرساي ، كان من البديهي أن الطرف المهزوم هو الذي ينقد التعويضات . وعند انصرام الحرب الفرنسية - البروسية لعام ١٨٧٠ لم تجد المانيا أنها مجبرة على فرض أي مبدأ غير انتصارها حجة للتعويض عن الضرر الذي لحقته بفرنسا ، ولا حتى فعلت ذلك عام ١٩١٨ بخصوص فاتورة التعويضات المرهقة

التي أبرزتها لروسيا في معاهدة برست - ليتوفسك . ولكن في ظل النظام العالمي الجديد لمعاهدة فرساي اقتنع الحلفاء بأن للتعويضات مبرراً أخلاقياً . فعثروا عليها في المادة (٢٣١) أو " بند جريمة الحرب " التي عرجنا عليها في الفصل الماضي . وكان الهجوم الضاري على ألمانيا سمة هذه الفقرة ، فقتلت الدافع الضعيف أصلاً للتعاون مع تسوية السلام .

أن أحد المظاهر المذهلة لمعاهدة فرساي هي تضمين صائغياتها بنداً قاسياً ومحددأ حول جريمة الحرب من دون أن يسموا المبلغ الكلي الواجب دفعه على شكل تعويضات . فقد ترك تحديد مبلغ التعويضات على عاتق لجان خبراء مستقبلية لأن المبلغ الذي قام الحلفاء بحث شعوبهم على توقعه كان باهظاً فادحاً لم يصمد أمام تدقيق ولسون أو تحليل الخبراء الماليين .

وبهذا المنوال باتت التعويضات شأنها شأن نزع السلاح ، سلاحاً بيد الثوريين الألمان ، ولم يشك الخبراء بالنوازع الأخلاقية لها وحسب بل وبمعقوليتها . وكان المثل البارز على ذلك هو كتاب (جون ماينارد كينس) الموسوم " المروحة في النتائج الاقتصادية للسلام " . في نهاية المطاف نرى أن موقع المساومة للمتضرر أخذ ينحسر بمرور الزمن ، فكل ما لا ينتزع في خضم صدمة الهزيمة يتعسر الحصول عليه فيما بعد - وهو درس اضطرت أميركا الى تعلمه فيما يتعلق بالعراق عند نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١ .

ولم يوضع رقم محدد لمبلغ التعويضات الا في عام ١٩٢١ - أي بعد انقضاء سنتين على توقيع معاهدة فرساي . فكان فاحشاً في الغلو : أنه ١٣٢ مليار مارك

ذهبي (ما يناهز ٤٠ مليار دولار يعدل ما يقارب ٣٢٣ مليار دولار بالقيمة الحالية) ، وهو مبلغ يستلزم أن تبقى المانيا تسدد أقساطه حتى نهاية القرن فزعمت المانيا بعجز عن تسديد الديون كما هو متوقع منها ، وحتى لو استطاع النظام المالي الدولي تولي هكذا عملية واسعة لتحويل المصادر ، فليس ثمة حكومة المانية ديمقراطية يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي ازاءها .

ففي صيف ١٩٢١ سددت المانيا القسط الأول من فاتورة التعويضات ، فحولت مليارات من الماركات (٢٥٠ مليون دولار) . ولكنها فعلت هذا عن طريق طبع ماركات ورقية وبيعها عملة صعبة في السوق المفتوحة - أي بتضخيم عملتها الى حد لم يحصل عنده أي نقل ذي شأن للمصادر . ولما حل عام ١٩٢٢ اقترحت تأجيل دفع تعويضاتها لمدة خمسة أعوام .

وبذلك تفاقم الآن مدى الضعف والارتباك الذي أصاب نظام فرساي الدولي وفرنسا التي هي عموده الأوروبي الرائد . فليس هناك آلية ملزمة لدفع التعويضات القائمة ، وكذلك تلاشت أية آلية لتدقيق عملية نزع السلاح ، الى أن باتت معاهدة فرساي من الناحية الفعلية حرب عصابات دولية وليست نظاماً دولياً ، ما دامت فرنسا وبريطانيا العظمى قد اختلفتا بشأن هاتين النقطتين ، وأكل الأشياء قلب المانيا ، فيما نأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عن المسرح . أمسى موقع المانيا التساومي بعد أربع سنوات على انتصار الحلفاء أقوى من موقع فرنسا . وازاء هذه الظروف نادى رئيس الوزراء البريطاني لويدجورج الى التمام مؤتمر دولي في (جينوا) في نيسان ١٩٢٢ في محاولة واعية لمناقشة مسائل التعويضات ، وديون الحرب ، ونهوض أوروبا وحدة واحدة - وهو ما ضارع

كثيراً خطة مارشال بعد فترة جيل واحد . وبالنظر الى استحالة تصور نهوض اقتصادي أوروبي من دون أكبر بلدين في القارة (وصادف أنهما أكبر مدينتين) وهما ألمانيا والاتحاد السوفيتي ، فقد استدعى المنبوذان من حظيرة الدبلوماسية الأوروبية الى مؤتمر دولي لأول مرة في حقبة ما بعد الحرب . غير أن النتيجة ما كانت اسهاماً في وضع لبنات النظام الدولي حسب آمال لويد جورج ، بل فرصة للم شمل المنبوزين .

لم يبرز في افق الدبلوماسية الأوروبية ما يشبه الاتحاد السوفيتي منذ الثورة الفرنسية . فلأول مرة أثناء ما يربو على قرن كامل ، كرس هذا البلد نفسه رسمياً للاطاحة بالنظام القائم ، وكان الثوريون الفرنسيون قد أفلحوا في تغيير سمة الدولة ، أما البلاشفة فقد ساروا خطوة أبعد ونزعوا الى الغاء " الدولة " جملة وتفصيلاً . وحالما ذوت الدولة حسب عبارة لينين فليس ثمة حاجة للدبلوماسية أو السياسة الخارجية .

فباديء ذي بدء ، أقضى هذا الموقف مضجع كل من البلاشفة و كذلك الذين اضطروا للتعامل معهم . ووضع أوائل البلاشفة نظريات عن أن الصراع الطبقي والامبريالية هي مسببات الحروب . ومهما يكن من أمر فهم لم يتناولوا مسألة كيفية تصريف السياسة الخارجية فيما بين الدول ذات السيادة ، أنهم كانوا متأكدين من أن الثورة العالمية سوف تستبج انتصارهم في روسيا في غضون أشهر قليلة ، فيما حسب الموغلون في التشاؤم أنها قد تسليخ سنوات قليلة . ورأى أول وزير خارجية سوفيتي (ليون تروتسكي) أن مهمته تفوق قليلاً مهمة الكاتب الذي ينوي تكذيب الرأسماليين فيفضح المعاهدات السرية على رؤوس الأشهاد .

تلك المعاهدات التي اتفقوا بموجبها على اقتسام أسلاب الحرب فيما بينهم .
وعرف دوره بأنه يروم " الى ابداء مزاعم ثورية قليلة أمام شعوب العالم ومن ثم
اللوذ بالصمت " . ولم يعتقد أي من القادة الشيوعيين بإمكانية التعايش مع البلدان
الرأسمالية لعدة قرون . وبعد أن جرى الاعتقاد لدى الشيوعيين بزوال الدولة في
غضون أشهر أو سنوات قليلة ، أضحت المهمة الرئيسية للسياسة الخارجية
السوفيتية التشجيع على الثورة العالمية ، وليس ادارة العلاقات بين الدول .

وبناء على هذه المعطيات كان مفهوماً أن يستثنى الاتحاد السوفيتي من
عملية صنع السلام في فرساي . فما كان من وازع يفرض على الحلفاء في
مداولاتهم اشراك بلد عقد سلاماً منفرداً مع المانيا سابقاً ، ويعمل وكلاؤه على
الاطاحة بحكومتهم . كما لم تساور لينين ورفاقه أية رغبة بالاشتراك في النظام
الدولي الذي كانوا يسعون الى تحطيمه .

ومن ناحية أخرى ، لم يكن ثمة شيء أعد البلاشفة في مجادلاتهم العويصة
اللامنتهية ، كآلة الحرب التي لم يصنعوها بل ورثوها من أسلافهم في الواقع . وما
كان لديهم برنامج سلام محدد لأنهم أساساً لم يعتقدوا أن بلدهم دولة ، بل قضية
وحسب ، لذلك تصرفوا كما لو أن إنهاء حرب وتفجير ثورة أوروبية هما المسألة
عينها . والواقع أن أول مراسيمهم في السياسة الخارجية الذي صدر بعد يوم على
ثورة ١٩١٧ وهو المسمى بـ " مرسوم السلام " - هو مناشدة لحكومات وشعوب
العالم لما وصفوه بالسلام الديمقراطي .

وسرعان ما توارت الأوهام البلشفية : اذ وافقت القيادة العليا الألمانية على المفاوضات لمعاهدة سلام في برست ليتوفسك ، وهدنة أثناء المحادثات فتصور تروتسكي في البدء أنه قادر على استخدام التهديد بحرب عالمية بمثابة سلاح تساومي ، وأنه قادر على التصرف باعتباره محامياً للبروليتاريا . وكان من سوء حظه ان مفاوضه الألماني جنرالاً منتصراً وليس فيلسوفاً ، فتفقه رئيس أركان الجبهة الشرقية (ماكس هوفمان) ميزان القوى وفرض أولاً شروطاً قاسية في كانون الثاني ١٩١٨ . وطلب ضم منطقة البلطيق بأسرها ، مع شريط من روسيا البيضاء ، اضافة الى محمية واقعية لأوكرانيا المستقلة ناهيك عن تعويض باهظ . وحين أضنت مماطلة تروتسكي المفاوض الألماني - أخرج هوفمان خريطة عليها خط أزرق عريض يبين مطالب المانيا . وأوضح أن بلاده لن تتراجع وراء ذلك الخط حتى توقف روسيا تعبثتها ، وبعبارة أخرى أن تصبح روسيا من غير دفاع .

وجسد انذار هوفمان مهماز أول جدل شيوعي ساخن حول السياسة الخارجية بادئاً في كانون الثاني ١٩١٨ . وهنا حث لينين وستالين من ورائه على التهدئة ، فتنبى (بوخارين) الحرب الثورية . رأى لينين أن الثوره اذا لم تنشب في المانيا أو فشلت ، فستعاني روسيا من " هزيمة ساحقة " تفضي الى سلام أكثر ضرراً " . وعلاوة على هذا ، لن توقع السلام حكومة اشتراكية بل حكومة أخرى .. وحين تكون الحالة هكذا ستخطر التكتيكات المحرمة أشد التحريم بمصير الثورة الاشتراكية التي بدأت في روسيا رجاءة أن تبدأ الثورة الألمانية في المستقبل العاجل " .

تفاوض تروتسكي باسم سياسة خارجية أيديولوجية أساساً ، وتبنى سياسة "اللاحرب واللاسلم" . ومع هذا كان بيد الطرف الأضعف خيار تضييع الوقت فقط ضد خصم يرى المفاوضات جارية حسب منطقته هو - وهو وهم راود الولايات المتحدة بشكل خاص . غير أن هذا الآراء لم تكن شيئاً للامان ، فعندما عاد تروتسكي بتعليمات تتم عن سياسة الاحرب واللاسلم وأعلن من جانب واحد أن الحرب قد وضعت أوزارها ، استأنف الألمان عملياتهم العسكرية . فقبل لينين وأصحابه حين تراءت الهزيمة المطلقة أمامهم ، شروط هوفمان ووقعوا معاهدة برست - ليتوفسك ، راضخين للتعايش مع الامبراطورية الألمانية .

كتب على مبدأ التعايش أن يثار بين وقت آخر طيلة ستين عاماً من جانب السوفيت بكل ردود أفعال المؤيدين له التي ظلت مستمرة : فالديمقراطيات كانت تحيي في كل مرة الاعلان السوفيتي للتعايش السلمي بمثابة اشارة للاهتمام الى سياسة سلم دائمية . ومع ذلك برر السوفيت من ناحيتهم التعايش السلمي على أساس أن علاقة بين القوى لا تؤدي الى المواجهة . وبالنظر لتغير تلك العلاقة ، فالنتيجة الطبيعية هي تغير انكباب البلاشفة على التعايش السلمي وبروز حقيقة الواقع هو الذي فرض التعايش مع الخصم الرأسمالي حسب قول لينين :

[اننا حين وقعنا سلاماً منفصلاً فانما أطلقنا أيدينا لأقصى مدى ممكن ((في اللحظة الراهنة)) من اغلال كلا المجموعتين المتطاحنتين ، ونحن نستفيد من الحرب باستغلال عداوتهما المتبادلة ، التي تجعل من الصعب عقد صفقة بينهما ضدنا] .

وبلغت هذه السياسة أوجها بلا شك بميثاق هتلر - ستالين لعام ١٩٣٩ .
وقد تم تجاوز العقبات الكامنة في ذلك السبيل بسهولة على ضوء بيان شيوعي
يقول : " أننا لمقتنعون من امكانية مواءمة أكثر السياسات اشتراكية ترابطاً مع
أقصى الوقائع والاعتبارات العملية الأشد حصافة " .

وفي عام ١٩٢٠ اتخذت السياسة السوفيتية الخطوة النهائية في الاعتراف
بالحاجة الى سياسة أكثر تقليدية تجاه الغرب يوم صرح وزير الخارجية (جيورجي
تشيرشرين) :

[قد تبرز خلافات بشأن استمرار بقاء النظام الرأسمالي ، ولكن النظام
الرأسمالي موجود في الوقت الحاضر ، ولا بد من إيجاد تسوية مؤقتة] .

وهكذا برزت المصلحة القومية أخيراً لتغزو الهدف السوفيتي المهيمن بالرغم
من كل الخطابات الثورية الصاخبة ، وأضحت حقيقة اشتراكية مثلما كانت لوقت
طويل جوهر سياسات الدول الرأسمالية . فالبقاء الآن هو الهدف الآن والتعايش
هو التكتيك اللازم له .

ومع ذلك واجهت الدولة الاشتراكية تهديداً عسكرياً آخرأ حين داهمتها
بولندا في نيسان ١٩٢٠ . ووصلت الطلائع البولندية الى مشارف كييف قبل
تقهقرها . وحالما اقترب الجيش الأحمر في هجومه المضاد من وارشو ، تدخل
الخلفاء الغربيون مطالبين بانتهاء الهجوم واحلال السلام . وأقترح وزير الخارجية
البريطاني (كورزون) رسم خط فاصل بين بولندا وروسيا تم اعداد السوفيت

للقبول به فرفضت بولندا على أية حال ولذلك أجريت التسوية النهائية حسب الخطوط العسكرية لما قبل الحرب ، الى الشرق كثيراً مما اقترحه كورزون .

وهكذا آل الأمر ببولندا الى تصعيد حدة العداء مع عدويها التاريخيين : المانيا ، التي اقتطعت منها سليزيا العليا والممر البولندي ، والاتحاد السوفيتي الذي استولى الواقع شرقي ما سمي بـ " خط كورزون " . وبانجلاء غبار المنازعات وجد الاتحاد السوفيتي نفسه أخيراً طليقاً من الحروب والثورة ، ولكنه دفع لقاء ذلك من هو فقدانه لمعظم فتوحات القيصرية في البلطيق ، وفنلندا ، وبولندا ، وبسارابيا ، وعلى طول الحدود التركية .

وبقدوم عام ١٩٢٣ طالبت موسكو باسترداد سيطرتها على أوكرانيا وجورجيا اللتين انفصلتا عن الامبراطورية الروسية في خضم الاضطرابات - وهو حادث لم ينسه كثير من القادة الروس المعاصرون .

وتحتم على الاتحاد السوفيتي في مسعاه لاستعادة السيطرة الداخلية ، أن يوائم عملياً بين الحملات الثورية العنيفة والسياسة الواقعية ، أي بين اعلان الثورة العالمية وعملية التعايش السلمي . ولم يكن الاتحاد السوفيتي مؤيداً للنظام القائم بالرغم من ميله لارجاء الثورة العالمية ، فقد رأى في السلام فرصة لتحريض الرأسماليين بعضهم على البعض الآخر ، وهدفه المحدد هو المانيا التي لعبت على الدوام دوراً رئيسياً في الفكر والعاطفة الروسية . وعرج لينين على وصف الاستراتيجية السوفيتية في كانون الأول ١٩٢٠ :

[يتوقف وجودنا أولاً على وجود الانشقاق الجذري في معسكر القوى
الامبريالية ، وثانياً على حقيقة أن انتصار الحلف وسلام فرساي قد قذفا جل
الشعب الألماني الى وضع لا يستطيع العيش فيه . بلا أن الحكومة الألمانية
البرجوازية تمقت البلاشفة ، غير أن مصالح الوضع الدولي تدفعها نحو السلام مع
الاتحاد السوفيتي برغم عن ارادتها] .

وخلصت ألمانيا الى الاستنتاج عينه . ففي غضون الحرب الروسية -
البولندية ، كتب الجنرال (هانز فون سيخت) مهندس الجيش الألماني لما بعد
الحرب :

[ما الدولة البولندية الحالية الا صنعة الحلف ، فقد أوجدت للتعويض
عن الضغط الذي سلطته روسيا سابقاً على الحدود الشرقية لألمانيا . واما اقتتال
روسيا السوفيتية مع بولندا فلن يضرب الأخيرة لوحدها بل الحلف فوق كل
شيء - فرنسا وبريطانيا . ولو انهارت بولندا فسوف يتهاوى صرح معاهدة
فرساي . وهذا ما يستلزم بوضوح عدم وجود مصلحة لألمانيا في نجدة بولندا
في صراعها مع روسيا] .

أكد رأي سيخت هذه المخاوف التي أججها اللورد بلفور قبل سنوات
قليلة أن بولندا قد لاحت لروسيا وألمانيا عدواً مشتركاً وحالت دون توازن أحدهما
بنقل الآخر ، مثلما كان عليه الحال طيلة القرن التاسع عشر . واجهت ألمانيا في
ظل نظام فرساي ليس حلفاً ثلاثياً بل عدداً وافراً من الدول على درجات من
الخلاف فيما بينها ، يعارض جميعها الاتحاد السوفيتي المتزمر من ضياع أقاليمه على

نحو شديد الشبه بحالة المانيا . فما هي سوى مسألة وقت حتى جام المنبؤان غضبهما .

وحانت المناسبة في عام ١٩٢٢ بمدينة رابالو الساحلية الايطالية قرب جينوا حيث عقد مؤتمر لويد جورج الدولي . ومن مسببات السخرية ان هذه المناسبة حانت من جراء المباحكات المتصلة حول التعويضات التي استمرت منذ عهد معاهدة فرساي واحتدت بعد تقديم الحلفاء فاتورة التعويضات وادعاء المانيا بعجزها عن تسديدها .

وتمثلت العقبة الكأداء أمام نجاح المؤتمر في عدم امتلاك لويد جورج الصلاحية والا الحكمة اللتين سير بهما فيما بعد وزير الخارجية (جورج مارشال) برنامجه المتعلق باعادة الأعمار الى نهايته الطافرة . وعدلت فرنسا في اللحظة الأخيرة عن السماح بأدراج موضوع التعويضات في جدول الأعمال ، لخشيته - وهذا صحيح تماماً - من الضغط عليها لتقليص المبلغ الكلي . وبدا أنها فوق كل شيء تسوية ممكن تحقيقها ، مع أنها مطلب لا يجوز الحصول عليه - بالرغم من الاعتراف الدولي به . فيما تطلعت المانيا الى الحصول على اذن تأجيل دفع التعويضات . وانتاب الروس الشكوك من احتمالية سعي الحلفاء الى انهاء مأزقها بربط ديون القياصرة بالتعويضات الألمانية . وهو ما سيفرض على الاتحاد السوفيتي أن يعترف بديون القياصرة والتعويض عنها من التعويضات الألمانية . اذ أبقت المادة (١١٦) من معاهدة فرساي هذا الاحتمال وارداً تماماً .

لم تحدد الحكومة السوفيتية رغبة بالاعتراف بديون القياصرة أعمق من رغبتها بالاعتراف بمطالب بريطانيا وفرنسا المالية . ولم تنو إضافة المانيا الى قائمتها المليئة أصلاً بالخصوم من خلال الترافف في دوامة التعويضات ، فنزعت موسكو لمنع مؤتمر جينوا من حسم هذه القضية بغير صالح السوفيت ، اذ اقترحت قبيل عقد المؤتمر أن يشكل البلدان المنعزلان علاقات دبلوماسية ويتخلى كل واحد منهما عن مطالبه من الآخر . ألا أن المانيا لم تلتفت لهذا المقترح لأنها لم تشأ أن تكون أول بلد أوروبي يشكل علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي وهو ما قد يضائل فرص تخفيض قيمة فاتورة التعويضات . فبقي المقترح على الطاولة الى أن فرضت أحداث جينوا تغييراً في الموقف .

عمد وزير الخارجية السوفيتي جيورجي تشيرشرين ، وهو أرسقراطي بالولادة وآمن بالقضية البلشفية بكل جوارحه ، الى التقاط الفرصة التي هياها مؤتمر جينوا ليضع المعتقدات الثورية في خدمة السياسة الواقعية . فأعلن " التعايش السلمي " بألفاظ وضعت التعاون العملي فوق متطلبات الأيديولوجيا :

[... في الوقت الحاضر من التاريخ الذي يسمح بالتعايش المتوازي للنظام الاجتماعي القديم والنظام الجديد المولود الآن ، يعترف الوفد السوفيتي بأن التعاون الاقتصادي بين الدول التي تمثل هذين النظامين للملكية ، هو ضروري ولازم لاعادة الاعمار الاقتصادي الشامل] .

وأشفع تشيرشرين في نفس الوقت مناشدته للتعاون بمقترحات معدة بعناية لمفاقمة الارتباك لدى الدول الديمقراطية . ذلك أنه نطق ببرنامج كاسح شامل

بحيث يستعصي على الحكومات الديمقراطية تطبيقه أو اهماله - وهو تكتيك كتب له أن يبقى لازمة للدبلوماسية السوفيتية . وفحوى البرنامج ابطال أسلحة الدمار الشامل ، وعقد مؤتمر اقتصادي عالمي ، واحكام السيطرة الدولية على جميع الممرات المائية . هدف حشد الرأي العام الغربي ومنح موسكو سمعة طيبة بشأن المباديء السلمية التي ستجعل مهمة الديمقراطية صعبة عند تنظيم حملة ضد الشيوعية كابوس الكرملين .

وهنا وجد تشيرشرين نفسه معزولاً في جينوا وان لم يكن أكثر عزلة من أعضاء الوفد الألماني . لقد تناسى الحلفاء الغربيون الاغراءات التي كانوا يقدمونها لكل من المانيا والاتحاد السوفيتي ، بتظاههم بإمكانية تجاهل أقوى بلدين في أوروبا ببساطة . فردت ثلاثة طلبات للمستشار الألماني ووزير خارجيته للاجتماع بلويد جورج . وفي الوقت عينه اقترحت فرنسا مشاورات سرية مع بريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي وتستثنى منها المانيا . والغرض من هذه الاجتماعات هو نبش المخطط البالي الخاص باستبدال الديون القيصرية بالتعويضات الألمانية - أنه لمقترح يمكن أن يفسره حتى الدبلوماسيين الأقل تشككاً وارتياباً من السوفيت بأنه مصيدة لاسدال الستار على العلاقات الألمانية - السوفيتية المتحسنه .

وبحلول نهاية الأسبوع الأول من المؤتمر ، استشرى القلق لدى المانيا والاتحاد السوفيتي من أن يحرض كل منهما على الآخر . لذلك حين هاتف أحد أعوان تشيرشرين الوفد الألماني في ساعة تأمرية (الواحدة والربع) من صباح يوم ١٦ نيسان ١٩٢٢ عارضاً عقد اجتماع في وقت آخر من ذلك اليوم في رابلو ، طرب الألمان وتبشروا فرحاً بالدعوة ، اذ كانوا شديدي اللهفة والشوق لانتهاء

عزلتهم مثلما نوى السوفيت تجنب الامتياز المتضارب المنطوي على صيرورتهم دائنين لألمانيا . ولم يسلم وزير الخارجية طويل وقت في صياغة اتفاقية شكلت بموجبها ألمانيا والاتحاد السوفيتي علاقات دبلوماسية كاملة ، والغنا مطالب كل منهما من الأخرى ، ومنحت كل منهما الأخرى مكانة الأمة الأكثر تفضيلاً . ولكن ما كاد يسمع لويد جورج من مخبراته بوقت متأخر عن الاجتماع ، حتى هرع هائجاً الى الوفد الألماني ليدعوهم الى الاجتماع الذي رفضه مراراً وتكراراً . وعندما وصلت الرسالة المفاوض الألماني (راتينو) وهو في طريقه لتوقيع الاتفاقية السوفيتية - الألمانية ، تردد ، ثم تم : " لقد فتحت زجاجة النبيذ ، ولا بد من احتسائها " .

وفي غضون سنة انغمس الاتحاد السوفيتي وألمانيا في مفاوضات من أجل اتفاقيات سرية للتعاون العسكري والاقتصادي . وبالرغم من أن رابالوا أضحت رمزاً لأخطار التقارب السوفيتي - الألماني ، فقد كانت في الواقع أحد الأحداث القدرية التي تبدو محتمة لو استرجعنا شريط الأحداث . فقد حصلت عن طريق الصدفة ، وكلا الطرفين لم يخططا لها ، وهي حتمية لأن المسرح الذي أعد لها قد تهيأ بفعل نبذ الحلفاء الغربيين لأكبر بلدين عسكريين في القارة ، وبصنعهم حزاماً من الدول الضعيفة بينهما والمعادية لكليهما ، اضافة الى تقطيع أوصال كل منهما . فكل هذا هياً الحافز الأقوى لألمانيا والاتحاد السوفيتي للتسامي فوق عدائهما الأيديولوجي وللتعاون بينهما بخصوص اهمال فرساي .

ان اتفاقية رابالو بمحد ذاتها لم تؤت تلك الثمرة ، فهي على أي حال بلورت مصلحة مشتركة طاغية استمرت تهدي في طريقها القادة السوفيت والألمان لما

تبقى من فترة ما بين الحربين . وتصدى جورج كينان يعزو هذه الاتفاقية شطراً الى المشابرة الروسية ، وشطراً الى التفكك والتراخي الغربي . وبقينا أن الديمقراطية الغربية كانت قصيرة النظر وبلهاء ولكنها حين ارتكبت خطأ صياغة معاهدة فرساي ، لم يبق لديها غير الخيارات المانعة المتطرفة ، اذ لا يجوز احباط التعاون السوفيتي - الألماني على المدى البعيد الا بصفقة بريطانية وفرنسية مع المانيا أو مع الاتحاد السوفيتي . غير أن انخس ثمن لمثل هذه الصفقة مع المانيا سيكون تعديل الحدود البولندية . وبقينا أنه الغاء الممر البولندي ، وعلى ضوء مثل هذه الخريطة ، لن تستطيع فرنسا أن تتحاشى سيادة المانيا الا بحلف راسخ مع بريطانيا العظمى ، وهو ما رفض البريطانيون النظر فيه . ويمثل السبيل سيتبطن المضمون العملي لآيه صفقه مع الاتحاد السوفيتي على استعادة خط كورزون التي سترفضها بولندا وتنأى فرنسا عن الالتفات اليها فلم تكن الديمقراطية مستعدة لدفع أي من هذين الثمنين ، أو حتى الاعتراف بمعضلة كيفية الدفاع عن تسوية فرساي من غير السماح لألمانيا أو الاتحاد السوفيتي بدور كبير ومهم فيها .

واستناداً الى هذه الاعتبارات ، بقيت دائماً امكانية نزوع العمالقة القارين الى اقتسام أوروبا الشرقية بينهما بدلاً من الانخراط في تحالف موجه ضد الآخر . وهكذا سنحت الفرصة لهتلر وستالين المتحررين من عقد الماضي والمنقادين لشهوات السلطة واغراءاتها ، ان ينسفا بيت الورق الذي جمعه ساسة حقبة ما بين الحربين ذوي النية الطيبة ، والمحيين للسلام ، والرعاديد قبل كل شيء .

الفصل الحادي عشر

سترسمان وظهور الجمهوريين كرة أخرى

كتب على بريطانيا العظمى وفرنسا التحالف بوجه ألمانيا لكبح النزعات الثورية لجارتها التي لا تقر ولا تهجع . بذنا نصت جميع مبادئ دبلوماسية توازن القوى وتم تنفيذ ذلك في أوروبا منذ أيام وليام الثالث . وها هي بريطانيا وفرنسا أضعف من ألمانيا وبوسعهما أن تأملا بصنع ميزان مقابل من خلال حلف بينهما . غير أن هذا الحلف لم يتحقق مطلقاً ، بعد أن تخلت بريطانيا العظمى عن هدفها العزوم باستتباب التوازن - ذلك الهدف الذي رسم سياستها لثلاثة قرون مضت . ولذا تبللت بين التطبيق السطحي لميزان القوى الذي غايته فرنسا ، وتكريس نفسها المتنامي لمبدأ الأمن الجماعي الجديد الذي نكصت عن فرضه . اتبعت فرنسا سياسة خارجية يائسة ، مراوحة بين استخدام معاهدة فرساي لتأخير النهوض الألماني والقيام بمحاولات هيابة لمصالحة جارتها المشؤومة . وهكذا حصل أن رجل الدولة الذي كتب عليه أن يتولى جل نشاطات تشكيل المنظر الدبلوماسي في عقد العشرينات - غوستاف سترسمان - قد برز ليس من إحدى الدول المنصورة ، بل من ألمانيا المدحورة . ولكن قبل أن يظهر سترسمان ، بذلت فرنسا جهداً آخر لضمان أمنها بمجهودها وحدها ، وآل مصيره إلى الفشل ، فمع نهاية عام ١٩٢٢ وجدت نفسها في الرقعة الأخير من تحملها الغبن اللاحق بها بعد أن لمست برودة إجراءات التعويضات ، وأيلولة نزع السلام إلى موضوع قابل للأخذ والرد ، مع عدم توفر أية ضمانات بريطانية ذات معنى ، في حين أن التقارب

الألماني - السوفيتي في طور التحقق . فبعد أن تسلم (رايمون بوانكاريه) منصب رئيس الوزراء ، قرر تولي فرنسا لوحدها تطبيق بند التعويضات . فعمدت القوات الفرنسية والبلجيكية في كانون الثاني ١٩٢٣ الى احتلال الروهر وهو قلب المانيا الصناعي من دون استشارة الحلفاء الآخرين .

وعلق لويد جورج بعد سنوات :

" لو لم يحصل اجتماع رابالو لما وجدت قضية الروهر " . ولكن من الصواب أيضاً أن بريطانيا العظمى لو استعدت لتبني ضمانات أمنية لما اندفعت فرنسا لتلك الخطوة اليائسة كاحتلال قلب اقليم المانيا الصناعي . ولو كانت فرنسا أكثر استعداداً لحسم مسألة التعويضات (ونزع السلاح) ، لمالت بريطانيا العظمى بنحو أعظم الى تشكيل حلف - مهما كان معنى ذلك الحلف بباعث من استكاثة الرأي العام البريطاني لهذا الشاؤ الآخر .

وما يثير السخرية أن مبادرة فرنسا العسكرية المنفردة قد أفصحت ، واقعاً ، عن عجزها عن التصرف لوحدها ، اذ استولت على صناعات منطقة الروهر من أجل استغلال فولاذها وفحمها باعتبارهما بديلاً عن التعويضات التي أحجمت المانيا عن تسديدها . وهنا تبنت الحكومة الألمانية المقاومة السلبية ، ونقدت عمال الفحم والفولاذ لقاء بطالتهم . لقد منعت هذه السياسة ، التي أدقعت الحكومة الألمانية - وخلقّت تضخماً مفرطاً ، فرنسا أيضاً من تحقيق مسعاها ، فحولت احتلال الروهر الى فشل فرنسي ذريع .

أحاطت العزلة الكاملة بفرنسا الآن ، وعبرت الولايات المتحدة عن استيائها بسحب جيش احتلالها من الراين بينما حملت بريطانيا بحق . رنت المانيا في هذه القطيعة بين الحلفاء فرصة للتقارب مع بريطانيا ، وحث زخم المقاومة القومية بوجه الاحتلال الفرنسي قادة المانيا على نبش المشروع القديم للحلف الألماني - البريطاني - وهو مثال آخر على ميل المانيا الى المبالغة في تقدير خياراتها ورفع السفير البريطاني لدى برلين (اللورد دابرنون) تقريراً يفيد باعادة سياسي قيادي الماني سعي الامبراطورية الألمانية بشأن حلف مع بريطانيا - معلناً " لقد انعكس وضع عام ١٩١٤ اليوم . فالواضح تماماً أن بريطانيا قد قاتلت المانيا للحيلولة دون تسيدها على أوروبا . ولذلك ستنتقل انكلترا في غضون سنين قلائل الى مقابلة فرنسا على نفس الأساس . والقضية هنا هي هل ستقوم انكلترا بالقتال لوحدها أم أنها بحاجة الى حلفاء معها " .

الواقع أنه لم يوجد أي قائد بريطاني مسؤول خامرته فكرة الذهاب مع المانيا الى حد تحالف بلديهما . ولقد طالب وزير الخارجية كورزون ومسؤول الدائرة الخارجية (السير أبري كرو) - في ١١ آب ١٩٢٣ ، باعادة النظر في تصرفها في الروهر بباعث خشية من فقدان دعم بريطانيا العظمى في أية أزمة لالمانيا مستقبلاً . لم يتأثر بوانكاريه قيد شعرة لأنه لم يعتبر الدعم البريطاني شيئاً لصالح فرنسا ، بل هو عنصر لمصلحة بريطانيا القومية : " في حالة حصول حالة شبيهة بعام ١٩١٤ ، سيكون على انكلترا الخاصة مصالحها أن تتخذ نفس الاجراء الذي تبنته آنذاك " .

وتبين صواب رأي بوانكاريه حول خيار بريطانيا الأخير لو واجهت حالة مماثلة لازمة عام ١٩١٤ . بيد أنه أساء حساب مدى الوقت الذي سينسلخ قبل أن تدرك بريطانيا أنها تواجه حقاً أزمة تماثل أختها ، وفهمها أن نظام فرساي المتداعي سوف ينهار عاليه سافله : وكتبت نهاية احتلال الروهر مع رحيل عام ١٩٢٣ . لقد فشلت فرنسا في اثارة حركة انفصالية ذات شأن في الروهر ، أوفي الراين التي حرم على الجيش الألماني بنود فرساي ، دخولها فعجز ، بذلك ، عن الولوج اليها لقمع الانفصال ، وما كاد ثمن الفحم المستخرج أثناء الاحتلال يكفي لسد نفقات ادارة الاقليم . وانشغلت المانيا ، في الوقت عينه ، بحوادث العصيان المسلحة في (سكسونيا) - من اليسار السياسي - وفي (بافاريا) - من اليمين فالتهب التضخم وهدد قدرة الحكومة الألمانية على الوفاء بأي من التزاماتها . ولذلك بات اصرار فرنسا على كامل التعويضات شيئاً مستحيل التنفيذ .

راحت فرنسا وبريطانيا تنسجان المكائد لتهزم كل واحدة الأخرى . حيث أصرت فرنسا على اضعاف المانيا بتصرفات منفردة فخسرت الدعم البريطاني ، بينما ألحت بريطانيا على الصلح من دون اعتبار لتأثير ذلك على ميزان القوى ، وبذلك خسرت الأمن الفرنسي . لقد برهنت المانيا المنزوعة السلاح قوتها الجديدة باحباط التصرفات الفرنسية المنفردة - وهي نبوءة عما يجتبه المستقبل لألمانيا حالما تنعتق من قيود فرساي .

وطوال العشرينات ، بلغت الديمقراطيات نهاية مسدودة وانبرت تستنجد بعصبة الأمم بدلاً من واجهة الحقائق الجيوسياسية . لقد تفحخت حتى هيئة الأركان العامة البريطانية في هذا الشرك . ولم يكن لدى الأركان العامة في النهاية

فكرة أفضل من " تقوية " العصبية مهما عني ذلك ، وعقد أحلاف " خاصة " في حالات معينة مثل استعار غضب المانيا .

ان تلك التوصية هي " سمة " أكيدة تقريباً للانحدار في مهاوي الفشل ، لأن الانقسامات حفرت مجراها العميق في العصبية ، وحين يجن جنون المانيا سيسبق السيف العذل على تنظيم الأحلاف . لقد افتقرت المانيا الان كي تتبوأ موقعاً أسمى مما كانت عليه قبل الحرب ، لرجل دولة يعيد النظر ويتحلى بالصبر اللازم لمحو البنود التمييزية في معاهدة فرساي . ولاح هذا القائد في عام ١٩٢٣ عندما غدا (غوستاف سترسمان) وزيراً للخارجية ومستشاراً وكان أسلوبه لتجديد قوة المانيا هو ما سمي " التنفيذ " ، التي عنت قلباً تاماً لسياسة المانيا السابقة وكفاً عن حرب العصابات الدبلوماسية التي شنها أسلافه على بنود فرساي . اعتمد " التنفيذ " على الاستفادة من الجفاء الواضح بين بريطانيا وفرنسا وانخراق الصدع بين مبادئها وبنود معاهدة فرساي . لقد أفلح سترسمان في الحصول على تسهيلات بخصوص أقصى البنود السياسية والعسكرية لفرساي من أيدي الحلفاء أنفسهم .

ولاح خياران أمام الأمة المقهورة في الحرب والخاضعة لاحتلال القوات الأجنبية شطراً . فلها أن تتحدى المنتصر على أساس أن فرض السلام مؤلم جداً : أو أن تتعاون مع المنتصر ولما تستعيد قوتها لمواجهة مقبلة . وكلتا الاستراتيجيتين تنطويان على بعض الأخطار ، فالمقاومة في أعقاب هزيمة عسكرية تسندعي اختباراً للقوة في لحظة الضعف الأدنى ، بينما يخاطر التعاون بالارتباك والفوضى لأن السياسات التي تناشد المنتصر سوف تتجه أيضاً الى تهيج الرأي العام لدى الطرف المهزوم .

وقبل أن يأتي سترسمان ، اتبعت المانيا سياسة المقاومة ، فمكنتها تكتيكات التصدي من السيطرة على أزمة الروهر . غير أن مظالم المانيا نادراً ما استكنت غداة انسحاب فرنسا من الروهر . ما يثير العجب أن عودة الالزاس - اللورين الى فرنسا لم تثر أي تدمير أو جدل . بينما قابلت عملية إعادة ترسيم الحدود الألمانية ومنح بولندا مساحات كبيرة من الأرض الألمانية معارضة قومية صارخة . لقد نشأت ضغوط ثقيلة تنادي برفع الأصفاق عن قوة المانيا العسكرية ، وكان ثمة اجماع تقريبي في المانيا على فظاعة مطالب الحلفاء التعويضية .

راى سترسمان أنه مهما كانت درجة النفور الشعبي عن معاهدة فرساي - والواقع حتى مقتنه شخصياً لها - فالحاجة قائمة الى بريطانيا وفرنسا للدرجة ما للمساعدة في الاتيان على أثقل بنودها . وكان تفاهم رابالو تكتيكاً نافعاً لاثارة أعصاب الديمقراطيات الغربية ، لكن هذا التفاهم قد له أن لا يتجلى ريثما تشعر المانيا بقدرة كافية لتحدي تسوية فرنسا علناً ، يباعث من جذب الاتحاد السوفيتي وعجزه عن معونة النهضة الاقتصادية الألمانية وانصرافه في عزلة لا تأذن له بتقديم التأييد لها حتى في معظم المحافل الدبلوماسية . وبإدريء ذي بدء تتحتم استعادة القوة الاقتصادية من قروض خارجية - الأمر الذي تألف فيه المانيا صعوبة في ظل أجواء المواجهة الحالية . وهكذا عكست سياسة التنفيذ السترسمانية قبل كل شيء تقييمها الحقيقي لمتطلبات النهوض السياسي والاقتصادي الألماني ، وكتب :

" أن ضعف المانيا العسكري الأساسي لنابع من جميع قيود السياسة الخارجية الألمانية وطبيعتها وأساليبها " .

وبالرغم من التصاق سياسة التنفيذ بالواقع ، فإن هذه السلعة لم تستملحها المانيا فتره ما بعد الحرب (وخاصة لدى الدوائر المحافظة) أعظم مما كانت في أيام مساهمة سياسات المحافظين في اندلاع الحرب العالمية الأولى . تمكن المسؤولون الألمان ، عندما أسدل ستار الحرب الأولى ولما يتربع الجيش الألماني على ثرى الحلفاء ، على التنصل من عواقب حماقاتهم ، والقاء اللوم على أنصارهم ، وتنبأ لويد جورج بهذه النتيجة في ٢٦ تشرين الأول ١٩١٨ حين أفصح أمام مجلس الحرب عن أولى مبادرات المانيا السلمية :

[ذكر رئيس الوزراء أن فرنسا الصناعية قد تحطمت وأفلتت المانيا من عقابها . واستطعنا في أول وهلة أن نسلط سوطنا على ظهر المانيا قالت : " انني انسحب " . فالسؤال هو هل ينبغي علينا أن نكف عن جلدتها لانها قد جلدت فرنسا] .

ومهما يكن من أمر اعتقد زملاؤه أن الانهاك أخذ من بريطانيا كل مأخذ وهي عاجزة عن مواصلة هذا السبيل . وأجاب وزير الخارجية (أوسطن تشمبرلين) سائماً : " الانتقام باهظ التكاليف هذه الأيام " .

وصدق حدس لويد جورج بشأن (جمهورية فايمار) التي ضجت منذ أول أيامها بالناشطين القوميين ، بالرغم من منحها شروط سلام أسخى مما تناله القيادة العسكرية العليا . ولم يتلق قادة المانيا الديمقراطيون الجدد ضماناً لتأمين ممتلكات بلدهم تحت وطأة أقسى الظروف . وعلى أية حال ، ثمة جزايا نزيرة من الناحية السياسية لقاء التخفيف عن حدة الأضرار .

وتماماً مثلما حصل بعد جيلين حين خطط رئيس أمريكي للانفتاح على الصين ، كان الزعيم سترسمان ، ذو السمات المحافظة ، الوحيد الذي يفكر بارساء سياسة المانيا الخارجية على التعاون مع تسوية فرساي الكريهة ، مهما كان ذلك التعاون مليئاً بالتناقض .

ولد سترسمان في برلين عام ١٨٧٨ لأب موزع جعة ، واستهل سيرته السياسية باعتناق آراء (الحزب الليبرالي القومي) المحافظ والبرجوازي المناصر لقطاع الأعمال ، ريثما غدا زعيماً له عام ١٩١٧ . وهام هذا الرجل الاجتماعي المرح بالأدب والتاريخ ، كما حفلت محاوراته على الدوام بإشارات الى الكلاسيكيات الألمانية . ومع ذلك عكست أراؤه الباكورة حول السياسة الخارجية شيئاً من الحكمة المحافظة التقليدية ، مثل اقتناعه بان المانيا قد تفخخت في كمين الحرب الذي أعدته بريطانيا الغيور النائقة للمحافظة على سيادتها في القارة .

ومع نهاية عام ١٩١٧ تبنى فكرة التوسع العظيم شرقاً وغرباً ، وضم الممتلكات البريطانية والفرنسية في آسيا وأفريقيا . وأيد حرب الغواصات غير المحدودة ، وهو القرار المأساوي الذي أتى بأمريكا الى حومة الحرب . ولذلك لاحت سياسة التنفيذ الخاصة بالرجل الذي أطلق على معاهدة فرساي " أكبر عملية خداع في التاريخ " ، تحولاً غريباً في مسار الأحداث في عدسة المعتقدين بعجز السياسة الواقعية عن ايضاح فوائد الاعتدال .

لقد كان سترسمان أول زعيم الماني لما بعد الحرب - والقائد الديمقراطي البكر - واستثمر الفوائد الجيوسياسية التي منحت لألمانيا عن طريق تسوية

فرساي . وأدرك الطبيعة الهشة للعلاقة بين فرنسا وبريطانيا فوظبها في تقريح الهوة بين حليفي الحرب . واستثمر بحذق خوف بريطانيا من انهيار المانيا بوجه فرنسا والاتحاد السوفيتي ، حيث وصف محلل رسمي بريطاني المانيا الحاجز الواقى ضد انتشار البلشفية . استعان سترسمان بمناظرات توضح أن سياسة التنفيذ تخطو الى الأمام لأن الحكومة الألمانية لقيت " تأييد غالبية (الجمعية الوطنية) ، وهي ديمقراطية حقاً ، وترغب بتنفيذ معاهدة السلام بكل طاقاتها ، وتستحق الدعم الصريح من الحلفاء " . ولو توارى الدعم البريطاني " فمن المحتم أن تنحدر صوب البلشفية وتعود سيرة الملكيه ، في نهاية المطاف .

وتبطن آراء بريطانيا العظمى لتقديم العون لألمانيا بعضاً من الشبه بالمقترحات الأمريكية المتعلقة بمساعدة روسيا في عهد يلتسين . ففي الحالتين لم يكن ثمة تنبأ بعواقب " نجاح " السياسة المتبعة ، فلو ظفرت سياسة التنفيذ لقويت المانيا أكثر وتبوأّت موقعاً يهدد التوازن الأوروبي . ولو حقق برنامج المساعدة الدولية لروسيا هدفه ، في عهد ما بعد الحرب الباردة ، لاسفرت قوة روسيا المتنامية عن عواقب جيوسياسية تطول جميع الأطراف الواسعة المحيطة بالامبراطورية الروسية الغابرة .

وفي كلتا الحالتين كانت ثمة أهداف إيجابية بعيدة المدى لدى مريدي الصلح ، وكان من الحكمة للديمقراطيات الغربية أن تسير قدماً مع سياسة تنفيذ سترسمان . غير أنها لم توفق في " عقد الآصرة " فيما بينها . وتحتّم على سياسة التنفيذ أن تقرب أجل اليوم الذي نعتّه الجنرال (فون سيخت) : " لا بد أن نستعيد قوتنا ، لأننا بها نسترد كل ما فقدنا " . كانت أمريكا بعيدة النظر في

تقديمها المعونة لروسيا بعد الحرب الباردة ، ولكن روسيا اذا ما نهضت اقتصادياً ، لا جرم أن يتعاضد ضغطها على البلدان المجاورة لها . ولعل هذا ثمن يستحق الدفع ، ومن الخطأ عدم الاعتراف بوجود هذا الثمن .

وسمت المراحل الأول من سياسة التنفيذ تشتت مرامي سترسمان الأخيرة ، اذ كان عليه أن يحرر المانيا من معمة الخلاف حول التعويضات ، سواء بطريق السعي الى صلح دائم ، أم من خلال الاطاحة بالنظام القائم - أو الابقاء على الخيارين معاً ، الأمر الأكثر رجوحاً . كان الحلفاء ، ما خلا فرنسا ، متلهفين لوضع هذه القضية وراء ظهورهم والبدء باستلام بعض التعويضات في خاتمة الأمر . أما فرنسا فأملت أن تتخلص من المصيدة التي فخخت نفسها فيها باحتلالها الروهر . تصدى سترسمان براءة ليقترح تحكيمياً دولياً بصدد برنامج جديد للتعويضات ، آملاً في نشوء محكمة دولية تبرهن أنها أقل قساوة مما عليه فرنسا وحدها . وقبلت فرنسا في تشرين الأول ١٩٢٣ تعيين مصرفي أمريكي يدعى (تشارلس جي . داوس) " حكماً نزيهاً " ليقصص مطلب فرنسا التعويضي - أنها لآية مؤلمة للفتت الذي نخر حلف أيام الحرب . وتم قبول توصيات لجنة داوس في نيسان ١٩٢٤ التي وضعت برنامجاً مقلصاً للمدفوعات على مدى خمس سنوات .

وسددت المانيا بموجبه في السنوات الخمس التالية مليار دولار من التعويضات ، وتلقت قروضاً بمقدار ملياري دولار جله من الولايات المتحدة ، وهكذا كانت أميركا هي التي تدفع تعويضات المانيا ، التي وظبت الفائض من القروض الأمريكية في تحديث صناعتها . بيد أن اصرار فرنسا على التعويضات

كان سعيًا للابقاء على ضعف المانيا ، ولما اضطرت الى الاختيار بين المانيا الضعيفة والمانيا القادرة على تسديد التعويضات ، رجحت الخيار الأخير ، وتحتّم عليها أن تقف مصفودة الأيدي حين ساعدت التعويضات على بناء قوة المانيا الاقتصادية ، والعسكرية .

ولما حل عام ١٩٢٣ بات سترسمان في موقف يتيح له اعلان تحقيق شيء من النجاح :

[ان جميع اجراءاتنا للدوات طبيعة مياسية ودبلوماسية تتمثل بالتعاون العميق مع القوتين الانكلو - سكسونيتين ، وابعاد ايطاليا عن فرنسا ، وانكفاء بلجيكا و قد اجتمعت كلها لتخلق وضعاً أمام فرنسا لن يستطيع له البلد صبراً على المدى البعيد] .

لقد حصص الحق في تقديرات سترسمان ، فشكّلت سياسة التنفيذ مأزقاً لفرنسا والنظام الأوروبي لا يمكن الوثوب منه ، لان أمن فرنسا اقتضى مستوى معيناً من التمييز ضد المانيا في الحقل العسكري ، والا سوف تتسيد المانيا بباعث مما لها من امكانيات هائلة بشرياً وموارداً . - ولن تقبل المانيا قط بنظام فرساي ، وستوقف سياسة التنفيذ ، اذا لم تناظر ما سواها في الدول في حق التسلح .

ووضعت سياسة التنفيذ دبلوماسي بريطاني في موقف حرج أيضاً ، فاذا أعدلت بريطانيا عن منح المانيا مساواة عسكرية لقاء ايفاءها بمسئوليات التعويضات ، لن تعود المانيا سيرة عنادها الأول ، ومثل هذه المساواة العسكرية لألمانيا من شأنها أن تهدد أمن فرنسا . واذا ما اذن لبريطانيا أن تتحالف مع فرنسا

لموازنة المانيا ، فانها لراغبة عن التورط بأحلاف فرنسا في أوروبا الشرقية أو أن تأنس نفسها في حرب مع المانيا من أجل شريط أرض بولندية أو تشكيلية . وهذا ما يتضح في تصريح أوسنن تشمبرلين عام ١٩٢٥ معيداً صياغة تعليق بسمارك عن البلقان :

" ترغب حكومة بريطانية تماماً عن المخاطرة بمقاتل بريطاني واحد من أجل الممر البولندي " . ثم جاءت الأحداث لتفند حساباته مثلما فندت حسابات بسمارك : فقد انطلقت بريطانيا الى الحرب - تماماً مثلما فعلت المانيا في هذا القرن سالفاً - ومن أجل عين القضية التي أنفت منها على الدوام .

وبرقت في ذهن تشمبرلين عام ١٩٢٥ ، ودفعاً عن العزله ، فكرة حلف محدود بين بريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا يقدم ضماناً لحدود هذه الدول فقط ضد المانيا - وهو بالأساس حلف عسكري لمقاومة أي اعتداء الماني على الغرب . ان سياسة تنفيذ سترسمان قد قطعت شوطاً بحيث تمتع سترسمان بما يماثل حق النقض ضد مبادرات الحلفاء . وهنا أعلن أن أي اتفاق لا يضم المانيا هو اتفاق ضد المانيا ، في مسعى منه للحيلولة دون اعتبار المانيا عدواً محتملاً . وازاء ذلك وبعد اقتناع ضعيف من تشمبرلين بأن خوف المانيا من التطويق هو الذي دفعها الى سياسة ميالة للاقتتال قبل الحرب ، عاد الى اتفاقية غربية مشوشة سعى فيها الى المزاوجة بين حلف تقليدي ومبدأ الأمن الجماعي الجديد . قدم الميثاق الجديد الذي وقع في (لوكارنو) بسويسرا ، ضماناً للحدود بين فرنسا ، وبلجيكا ، والمانيا ضد العدوان واحتفظ بنفس مفهوم التحالف الأول . ومن أجل اثبات حسن نيته صوب مبدأ الأمن الجماعي ، لم تفرض الصيغة أي معتد أو ضحية ولكنها وعدت

بمقاومة أي عدوان من أي طرف في " كلا " الاتجاهين ، ولذا لم يعد " سبب الحرب " تصرفاً عدوانياً من بلد محدد بل هو خرق ((أي)) بلد لعرف قانوني ما .

وفي نواصف العشرينات تربع سترسمان وزير المانيا المدحورة على العقد الأول في الزعامة سابقاً بريان وتشميرلين ممثلي المنتصرين . وحظي سترسمان اعترافاً ضمنياً من بريان وتشميرلين بضرورة تعديل معاهدة فرساي بالنسبة الى ترتيبات الشرق ، لقاء التخلي عن سياسة تعديل الحدود في الغرب . اذ قبلت المانيا حدودها ((الغربية)) مع فرنسا وبلجيكا ، ومنطقة الروهر المنزوعة السلاح الى الأبد ، وضمنت بريطانيا العظمى وإيطاليا هذا الترتيب متعهدتين بتقديم المساعدة للتصدي للهجمات عبر الحدود أو الى منطقة الراين منزوعة السلاح من أي حذب . ورفض سترسمان في الوقت عينه قبول حدود المانيا مع بولندا التي أمسك الموقعون الآخرون عن ضمانها ، فوقعت المانيا اتفاقيات تحكيم مع جيرانها في الشرق ، متعهدة بتسوية سلمية لجميع النزاعات . ومع ذلك رغبت بريطانيا العظمى عن توسيع ضماناتها حتى الى ذلك التعهد . وافقت المانيا ، نهاية المطاف ، على دخول عصبة الأمم وبذلك تنكبت الالتزام بحسم جميع النزاعات بالوسائل السلمية وبضمنها نظرياً الحدود غير المعترف بها في الشرق .

قوبل ميثاق لوركانو بارتياح عارم ونشوة طاغية وأعتبر اشراقة نظام عالمي جديد ومنحت جائزة نوبل للسلام لوزراء الخارجية الثلاثة - ارستيد بريان الفرنسي ، وأوستن تشميرلين البريطاني ، وغوستاف سترسمان الألماني . ولكن

أغفل الجميع ، في خضم ذلك الابتهاج ، أن الساسة قد أزاحوا القضايا الحقيقية جانباً ، ولم تأت لوركانو لأوروبا بالسكينة فقد شخصت ميدان المعركة المقبلة .

وكان للاطمئنان الذي أنعش قلوب الديمقراطيات الغربية من اعتراف المانيا الرسمي بحدودها الغربية ، أن يميّط اللثام عن مدى الارتباك والفوضى التي أحدثتها خليط الآراء القديمة والجديدة في الشؤون الدولية . فذلك الاعتراف ينطوي على عجز معاهدة فرساي ، التي أنهت حرباً ظافرة ، عن فرض الامتثال لشروط المنتصرين ، واكتساب المانيا خيار التقيد بالبنود التي اختارت هي تأكيدها فقط ، وبهذا المعنى كان تجافي سترسمان عن الاعتراف بحدود المانيا الشرقية نذير سوء ، في حين أن تقاعس بريطانيا العظمى عن ضمانه معاهدات التحكيم قد صنفت العقوبات الدولية الى ضربين من الحدود في أوروبا - الحدود التي قبلتها المانيا وضممتها القوى الأخرى والحدود التي لن قبلها المانيا ولم تضمنها القوى الأخرى . وزاد الطين بلة شيوع ثلاثة أنواع من الالتزامات في أوروبا الأول هو الأحلاف التقليدية التي تدعمها الآلية التقليدية لمبادرات هيئات الأركان ومؤتمرات الساسة . وهذه مقصورة على الترتيبات الفرنسية مع دول أوروبا الشرقية الضعيفة - وهي الأحلاف التي رفضت بريطانيا العظمى الانخراط فيها . وسيكون على فرنسا ، اذا ما اعتدت المانيا على أوروبا الشرقية ، ان تصطفي بين خيارين أحلاهما مر : أما أن تتخلى عن بولندا في تشيكوسلوفاكيا ، أو أن تشتبك في القتال وحيدة ، وهو كابوسها المزعج منذ عام ١٨٧٠ ، ولن تقدر له عملاً . واشتمل الالتزام الثاني على الضمانات المحددة مثل ميثاق لوكارنو المعتبر بوضوح أقل إلزاماً من الأحلاف الرسمية وهذا ما يفسر عدم مصادقتها على أي اعتراض في

مجلس العموم . وأخيراً هناك التزام عصبة الأمم بالأمن الجماعي الذي أفرغه ميثاق لوكارنو من محتواه . ولو كان الأمن الجماعي أهلاً بالثقة ، لما كانت هناك ضرورة للوكارنو ، وإذا ما كان ميثاق لوكارنو ضرورياً ، فإن عصبة الأمم بالنظر الى تعريفها - غير قادرة على ضمان أمن حتى أعضائها المؤسسين الكبار .

وعندما عجز ميثاق لوكارنو عن تشخيص أيما ضمانات ولم يشخص المفهوم العام للأمن الجماعي ، العدو المحتمل ، تعذر المسير بخطى عسكرية مسبقة . وحتى لو أمكن اتخاذ تصرف عسكري جماعي - وليس هنا من مثال عليه أثناء فترة وجود العصبة لهيات الآلية البيروقراطية تأجيلات وارجاءات لا نهاية لها بحجة تحري الحقيقة ، وترتيبات العصبة الصلحية المختلفة .

فاقت كل هذه القيود الدبلوماسية النادرة قلق البلدان الشاعرة بالتعرض الأكثر للتهديد ، فتخلت إيطاليا عن ضماناتها لحدود الراين التي لم تعتبرها ، ما حيت ، شطراً من أمنها القومي . وتكمن مصلحة إيطاليا الرئيسية من ميثاق لوكارنو في الحصول على اعتراف بأنها " قوة عظمى " ، وعزفت بعد تحقيق هذا الهدف ، عن تجشم أية أخطار حقيقية - مثلما جسدت ذلك بجلاء حين تعرضت لحدود الراين للتحدي بعد عشر سنوات . وشكل الميثاق لبريطانيا العظمى أول اتفاقية ضمنت فيها في الوقت عينه ، حليفاً سابقاً ((مع)) عدو حديث الهزيمة ولما تتظاهر بالنزاهة بينهما .

وهكذا لم يقدر لميثاق لوكارنو توفيقاً بين فرنسا والمانيا فهو مجرد مصادقة على النتيجة العسكرية الأخيرة . لقد اندحرت المانيا في الغرب ولكنها انتصرت

على روسيا في الشرق ، فجاء ميثاق لو كارنو ليؤكد عملياً التيجتين كليهما
ويرسي أساس هجوم المانيا الأخير على التسوية الشرقية .

لقد أضحي ميثاق لو كارنو ، الذي شد الرحال عام ١٩٢٥ ، انه منعطف
نحو السلم الآبد ، وايداناً ببداية النهاية لنظام فرساي الدولي . ومنذ تلك الساعة
وما بعدها غشي التميز بين المنتصر والمندحر أكثر - وهي حالة تنفع المنتصر لو
حظي على غنائم الأمن من جرائها وللمندحر للو كيف نفسه للعيش في ظل
التسوية المفروضة . ولم تحصل الحالتان فبات احباط فرنسا وشعورها بالعجز
يتعاضمان بكر السنين ، واشتد الهياج القومي في المانيا . تخلى جميع حلفاء الحرب
عن مسؤولياتهم - اذ قصرت أمريكا دورها على تخطيط السلام ، ونبذت بريطانيا
العظمى دورها التاريخي التوازني ، وتنصلت فرنسا من مسؤولية حماية تسوية
فرساي . ان سترسمان بشخصه قد أضطلع بسياسة بعيدة الأمد ، وسار ببلده بأباء
الى قلب الساحة الدولية .

وتجسد الرجاء الرئيسي ، من أجل نظام عالمي جديد ينعم بالسلم ، في
المسحة العاطفية للاتفاقية نفسها والأمال التي اشاعتها كما يراها شعار " روح
لو كارنو " للتغلب على مواطن فشلها البنيوية . وليست الحشود الجماهيرية خالق
هذا الجو الجديد ، بل هم وزراء الخارجية - تشميرلين ، وبريان ، وسترسمان -
للبلدان التي أسفرت تلك الحرب عن شكوكها وخصاماتها وزعزعت ثبات أوتاد
السلام .

وعندما لم يألف ساسة الدول أساساً جيوسياسياً لنظام فرساي ، اندفعوا الى استنهاض علاقاتهم الشخصية لتكون وسيلة محافظة - وهي خطوة لم يقم بها أي من أسلافهم ، فانتسب الارستقراطيون الذين صرفوا السياسة الخارجية في القرن التاسع عشر ، الى عالم فهمت فيه الأشياء غير الملموسة بطريقة متماثلة وكان معظمهم مطمئنين فيما بينهم . وبالرغم من ذلك لم يؤمنوا بأن علاقاتهم الشخصية يمكن أن تؤثر في تقييمهم لمصالح بلدانهم الحيوية . ولم تقرر الاتفاقيات على أساس " الجو " الذي خلقوه . ان التنازلات لم يلجأ اليها قط للابقاء على القادة الأفراد في السلطة ، ولم يخاطب القادة أحدهم الآخر باسمه الأول لتعزيز علاقاتهم الطيبة فيما بينهم ، ومراعاة للرأي العام لشعوبهم .

أما بعد الحرب العالمية الأولى فقد تغير منحى الدبلوماسية وتعزز اتجاه العلاقات الشخصية وتجلى ذلك حين رحب بريان بقدوم المانيا الى العصبة مشيداً بسجايا سترسمان الشخصية ، ورد عليه الأخير بالمعنى ذاته . وعلى هذا المنوال حدا استمالة تشميرلين الشخصية لفرنسا ، بسترسمان الى التعجيل بسياسة التنفيذ والاعتراف بحدود المانيا الغربية حين أرجع تشميرلين اللورد كورزون (المحب للألمان) وزيراً للخارجية سنة ١٩٢٤ .

انحدر أوستن تشميرلين من أسرة شهيرة ، وهو نجل الرجل اللامع (جوزيف تشميرلين) الذي عقد حلفاً مع المانيا في مطلع هذا القرن ، وأخ لـ (نفيل تشميرلين) الذي أنجز فيما بعد تسوية ميونيخ . وقد استخدم صلاحية واسعة في حكومات بريطانيا التحالفية ، مثل والده ، ولم يبلغ أعلى المناصب كما حصل لوالده ، والواقع أنه الزعيم الوحيد من حزب المحافظين في القرن العشرين

الذي لم يغد رئيساً للوزراء ، لقد " أدى اللعبة دائماً ، وخسرها دائماً " . فيما تحدث (هاروللد ماكميلان) قولاً فيه :

" بلغ حديثه البلاغة لا الأسلوب العالي ، ذكي مهيب على غير حزم أو وجل " .

وكان أبرز انجاز دبلوماسي لتشمبرلين دوره في ميثاق لوكارنو وما عرف عنه من حب لفرنسا لأنه قال مرة : " يحب فرنسا مثل امرأة " . أوجس سترسمان خيفة من تباشير حلف فرنسي - انكليزي ، فهذا الخوف هو الذي دفع سترسمان الى المباشرة بالخطوات التي انتهت الى لوكارنو .

واذا ما استرجعنا شريط الأحداث ، سنرى بجلاء ضعف سياسة تقسيم الحدود الى شطرين في أوروبا ، فتشمبرلين عدها مدأ حاسماً لالتزامات بريطانيا الاستراتيجية ، التي وصلت الى آخر مدى يمكن أن يؤيده الشعب البريطاني ، حدود أمن بريطانيا العظمى ، حتى بداية القرن الثامن عشر تقف عند القنال .

وطيلة القرن التاسع عشر غدت حدود أمنها عند نهايات البلدان المنخفضة ، فحاول تشمبرلين أن يمدّها الى الراين ريثما تحدها الألمان عام ١٩٣٦ . وليس في فلك تفكير ساسة بريطانيا عام ١٩٢٥ ، اعطاء ضمانات لبولندا .

ولكن ما قولنا في ارستايذ براياند ؟ انه زعيم سياسي تقليدي من رجال الجمهورية الثالثة ، واستهل حياته ناشطاً في يساريا ، فأصبح عضواً دائماً في مجلس

الوزراء الفرنسي - ورئيس وزراء أحياناً ووزير خارجية (وبقي في أربع عشرة حكومة) . لقد لاحظ مبكراً انحطاط مكانة فرنسا النسبية بالمقارنة مع مكانة ألمانيا وخلص أن الصلح مع ألمانيا يمثل خير رجاء لأمن طويل الأمد ، فتطلع الى التخفيف عن كاهل ألمانيا برفع أثقل بنود فرساي عنها .

ما كان لسياسة بريان أن تشيع في بلده هشمته الجيوش الألمانية ، وليس من السهل تحديد أن سياسته محاولة لانتهاء عداوة عمرها قرن أو أنها كشفت عن سياسة واقعية تنم عن الاستياء . فأبان الأزمات استحب الفرنسيون وجود بوانكاريه القاسي المتشدد الذي أصر على فرض بنود فرساي ، وحين غدت الأزمات لا تطاق - كما حصل بعيد احتلال الروهر - ظهر بريان مرة أخرى . وعلة هذا التبدل المستمر هو فقدان فرنسا القدرة على اتباع سياسات أي من هاتين الشخصيتين المتناقضتين الى نهايتها المنطقية : اذ لم تعد فرنسا قوية بما فيه الكفاية لفرض سياسة بوانكاريه ، وان الرأي العام الفرنسي لم يأذن لبريان باعطاء شيء كثير لألمانيا لتحقيق المصالحة الدائمة .

ومهما كانت دوافع بريان النهائية فقد أدرك أن فرنسا اذا لم تلجأ للصلح ستضطر اليه عنوة بسبب ضغط انكلو - سكسوني وبياعث من تنامي قوة ألمانيا . لقد آمن سترسمان ، برغم معارضته الصلبة لمعاهدة فرساي ، أن رأب الأصداغ مع فرنسا سوف يعجل في إعادة النظر بينود نزع السلاح ويرسي أساساً لاعادة النظر في حدود ألمانيا الشرقية .

لذلك التقى بريان وسترسمان في ٢٧ أيلول ١٩٢٦ في قرية (تويري)
الخلابة في جبال (جورا) الفرنسية بالقرب من جنيف . لقد قبلت المانيا في عصبة
الأمم ولقيت ترحيباً شخصياً بليغاً وحاراً من لدن بريان . وفي هذا الجو الموحى
بالاندفاع والسرعة ، أبرم هذان السياسيان اتفاقية شاملة تهدف الى انتهاء الحرب
مرة والى الأبد . وبموجبها ستستعيد فرنسا السار من دون الالتفات لطلب معاهدة
فرساي باجراء استفتاء عام ، وستخلى القوات الفرنسية الراين خلال سنة ،
وستسحب (لجنة السيطرة العسكرية الحليفة) من المانيا . وعلى المانيا لقاء ذلك
أن تدفع ٣٠٠ مليون مارك عن مناجم السار ، وأن تعجل بدفع التعويضات الى
فرنسا ، وتطبق خطة داوس . وهنا يتجلى أن بريان كان يسعى على الصعيد
العملي الى مبادلة بنود فرساي المرهقة بالمساعدة على نهوض فرنسا اقتصادياً ،
فأفصحت هذه الاتفاقية عن الوضع التساومي غير المتكافئ للطرفين لأن مكاسب
المانيا سرمدية غير مسترجعة ، بينما كانت مغنم فرنسا مساهمات مالية لمرة واحدة
وانتقالية .

استحالت الاتفاقية الى هشيم يذكي نار المشاكل في كلتا العاصمتين ،
فتنكب القوميون الألمان سبيل المعارضة العنيفة لكل أشكال الامتثال لمعاهدة
فرساي ، مهما كانت الثمار الطيبة للشروط الخاصة ، في حين اتهم بريان بتجريد
البلد من المنطقة العازلة في الراين . ونشأ مزيد من المصاعب بشأن الفقرة الملزمة
بتمويل اتفاقات المانيا الاضافية ، ولذلك قطع بريان المحادثات فجأة في ١١ تشرين
الثاني معلناً : " لقد حالت عوائق فنية دون التطبيق الفوري لفكرة تويري " .

تلك هي آخر محاولة من أجل تسوية شاملة بين فرنسا والمانيا في فترة ما بين الحربين . وما كان واضحاً انها كانت ستثير كل ذلك الخلاف العميق لو أنها قد نفذت . أن المسألة الأساسية التي أثارته دبلوماسية لو كارنو ما زالت كما هي - هل أن الصلح سوف يحدو بالمانيا الى قبول نظام فرساي الدولي أم سيعزز قدرتها على تهديده ؟

لقد باتت هذه المسألة بعد ميثاق لو كارنو تثير الجدل شيئاً فشيئاً ، واقتنعت بريطانيا العظمى أن الصلح هو المشوار العملي الوحيد . بينما آمنت أمريكا بأنه ضرورة اخلاقية أيضاً . ان التحليلات الاستراتيجية أو الجيوسياسية اذا ما فاتها قطار الزمن ، ستطلق الأمم المستنها الطويلة بالحديث عن العدالة حتى ان تباينت بشده حول تعريفها . ولذلك تراكم فيض من المعاهدات المؤكدة للمبادئ العامة والنداءات الموجهة لعصبة الأمم - وهي نابعة شطراً من قناعة راسخة ، شطراً عن الانهاك الذي أضنى تلك الأمم ، وشطراً أيضاً من الرغبة باغماض الطرف عن الحقائق الجيوسياسية الأليمة .

وهكذا شهدت حقبة ما بعد لو كارنو تراجع فرنسا التدريجي عن تسوية فرساي - أي عن أبرز إنجازاتها - مبكورة بالضغط البريطاني (والأمريكية) للمضي أكثر في هذا السبيل . ولذلك تدفقت رؤوس الأموال (ومعظمها من أمريكا) الى المانيا بعد لو كارنو ، فعجلت بتحديث الصناعة الألمانية . وفي عام ١٩٢٧ انحلت لجنة السيطرة العسكرية الحليفة التي أنشئت للاشراف على نزع السلاح الألماني ، وأنيطت واجباتها بعصبة الأمم المجردة من وسائل التحقق لامثال المانيا بنود نزع السلاح .

وفي ضوء هذه المستجدات عززت ألمانيا إعادة تسليحها السري . فمنذ عام ١٩٢٠ شدد (والتر رايناو) وزير الصناعة ، أزر الجيش الألماني بقوله أن بنود فرساي المتعلقة بالكشف عن تسليح ألمانيا الثقيل تنطبق أساساً على الأسلحة التي ستكون في كل الأحوال باطلة الاستعمال ، وليس ثمة ما يحول دون إجراء البحوث على الأسلحة الحديثة أو تهيئة القاعدة الصناعية لبنائها بسرعة . وانبرى المشير (فون هندنبرغ) - قائد الجيش الألماني لآخر ثلاث سنوات من الحرب ، ورئيساً أخيراً لألمانيا ، قائلاً أثناء حضوره مناورات برية عام ١٩٢٦ ، وعقيب المصادقة على ميثاق لوكارنو :

" أنست اليوم بعيني أن المستوى الحقيقي لمهارة ومعنويات الجيش الألماني لم يتغير قيد أنملة " . وان صح القول فالخطر سيحيق بأمن فرنسا حال رفع القيود على حجم الجيش الألماني .

ولاحت قضية نزع السلاح بكل أبعادها بعد أن تصدرت واجهة الدبلوماسية الدولية . فراحت ألمانيا ، غداة مطالبتها بالمساواة السياسية ، تعد بدقة الاطار المعنوي للاصرار على المساواة العسكرية المقبلة . رفضت فرنسا نزع سلاحها ما لم تنل ضمانات أمنية اضافية ، بينما أحجمت بريطانيا وهي البلد الوحيد القادر على وهبها هذه الضمانات ، عن ضمان التسوية الشرقية وعزفت عن الذهاب لابعد من ميثاق لوكارنو بخصوص التسوية الشرقية ، وبذلك عززت حقيقة أن ميثاق لوكارنو كان التزاماً يداني الحلف .

وهنا ارتأت فرنسا ، بسعي لتفادي تساويها مع المانيا أو تجنب الأمر ، أن تمارس لعبة خلق توازن لتقليص الأسلحة كما يرتأيه خبراء نوع السلاح في العصبة . وقدمت تقريراً تحليلياً الى (اللجنة التحضيرية للعصبة) يعزو القوة الحقيقية الى القوة الكامنة ، والاحتياطي المدرب الى الاتجاهات الديموغرافية ، والأسلحة الموجودة الى معدل التطور التكنولوجي . ولكن لم تصب أي من هذه النظريات الموضوعية بدقة كبد القضية الرئيسية ان امن فرنسا معرض للخطر بسبب المستويات المتكافئة للتسلح وامكانيات المانيا التعبوية الأعلى . لقد مضت فرنسا كدأبها في قبول معطيات اللجنة التحضيرية ، بتسليط ضغوط أقوى على نفسها . وأقدمت ، نهاية المطاف على عمل كل المناورات المختلفة فرسخت اعتقاد الدولتين الانكلو-سكسونيتين أن فرنسا هي العائق الحقيقي أمام نزع السلاح وبالتالي في طريق السلم .

ويكمن الشطر الأقصى لورطة فرنسا أنها بعد لوكارنو لم تعذ بوضع ، غداة لوكارنو يقر لها قريرة فتحتم عليها أن تلجأ للتسوية كي تهديء مخاوفها . وهكذا توشحت سياسة فرنسا ثوب رد الفعل والموقف الدفاعي . واكدت هذا الأمر عندما شرعت بتشديد (خط ماجينو) خلال سنتين بعد لوكارنو - في وقت ما برحت به المانيا منزوعة السلاح واعتمد استقلال دول أوروبا الشرقية الجديدة على قدرة فرنسا على الهروع لنجدتها . واذا ما شنت المانيا عدواناً فلن ينقذ أوروبا الشرقية غير احتذاء فرنسا استراتيجية هجومية قائمة على استخدامها منطقة الراين ملاذاً ، بيد أن خط ماجينو المح الى نية فرنسا باتخاذ وضع الدفاع في

حدودها وبذلك ستعتمد يد المانيا في تنفيذ ارادتها في الشرق . ولم تعد استراتيجيات فرنسا السياسية والعسكرية تواكب هذه المستجدات .

ودائماً ما تعترى القادة الخائفين نزعة نحو الاستعاضة عن المهارة في العلاقات العامة ، بشيء من لفت النظر . وحين شعر بريان برغبة الخروج بمظهر من اتى أمراً ، استغل مناسبة الذكرى العاشرة لدخول أميركا الحرب (حزيران ١٩٢٧) ليقدّم مسودة معاهدة الى واشنطن تتحاشى بموجبها الدولتان الحرب في علاقاتهما فيما بينهما وتؤيدان حسم جميع النزاعات بوسائل سلمية . فغم على وزير الخارجية الأمريكي (فرانك بي . كيلوغ) أن يعرف كيفية الرد بدقة على وثيقة نبذت ما لم يخشاه أحد ، وعرضت ما عده الجميع أمراً مسلماً به . الى أن اقتربت السنة الانتخابية (١٩٢٨) لتساعد على ايضاح المسألة أمامه ، ان " السلام " مطلب شعبي ، وان فائدة مسودة بريان هي عدم اشتغالها على الهواية نتيجة عملية .

ومع استهلاله عام ١٩٢٨ خرج كيلوغ عن صمته وقبل مسودة المعاهدة . لقد بز بريان بخطوة أبعد مقترحاً أن يشتمل نبذ الحرب على أكبر عدد ممكن من الأمم الأخرى ، وتم في ٢٧ آب ١٩٢٨ توقيع ميثاق باريس ، أشتهر بين أوساط الشعب بميثاق كيلوغ - بريان ، الذي تخلى عن اعتبار الحرب أداة للسياسة القومية ، وجرى التوقيع وسط تزمير وتطليل خمسين دولة . لقد وقعت على هذا الميثاق وبسرعة جميع بلدان العالم بضمنها المانيا ، واليابان ، وايطاليا اللاتي ستفجر أعمالها العدائية فاجعة القرن التالي .

وما كاد يجف مداد توقيع الميثاق حتى بدأت أفكار ثانية تجول في أذهان
ساسة العالم ، اذ حورت فرنسا مقترحها الأصلي بادخال بند يميز قانوناً حروب
الدفاع عن النفس وحروب الوفاء بالالتزامات الناشئة عن ميثاق العصبة ،
و ضمانات لوكارنو وجميع أحلاف فرنسا ، فأرجع هذا الأمر جميع الأمور الى
نقطة الشروع ، ذلك أن الاستثناءات تضم بين جنبها أيما حالة عملية معقولة ،
وأصرت بريطانيا العظمى غداها على حرية التصرف لحماية امبراطوريتها . بينما
كانت النزعة المحافظة الأميركية هي الأقوى ، فأحيت مبدأ مونرو ، واستشهدت
بحق الدفاع عن النفس ، واشترطت أن يكون كل بلد هو الحكم على نفسه حول
متطلبات الدفاع عن النفس . وهكذا ضربت أميركا صفحاً عن المشاركة في أي
نشاط تستخدم فيه القوة لفرض الميثاق عندما تذرعت بأي مهرب يتيح لها التملص
من ذلك الميثاق ، وطلع كيلوغ في معرض شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في
مجلس الشيوخ ، بنظرية استثنائية لا تلتزم الولايات المتحدة بموجب الميثاق ،
بمساعدة ضحايا العدوان ، ما دام هذا العدوان قد شكل أصلاً انتهاكاً للميثاق .
ولما طفق السناتور (والسن) من (مونتانا) يسأله : " هب أن بلداً آخر أخرج
هذا الميثاق ، فلم علينا أن نبالي بذلك ؟ " أجابه وزير الخارجية : " لا يوجد أتفه
سبب لذلك " .

لقد أحال كيلوغ المعاهدة الى كلام مجتر يقول أن ميثاق باريس يحفظ
السلم ما دام السلم مستتباً ، والحرب محظورة في جميع الأحوال ، ما خلا
المنظورة . فلا جناح أن يضطر (بروغان) الى التّفوه بهذا الكلام عن ميثاق
كيلوغ - بريان :

" ان الولايات المتحدة التي أتت على شرور الخمرور بفضل التعديل الثامن عشر ، قد دعت العالم الى نبذ الحرب بتقديم التعهد بذلك . فانصاع الكون لها ، على التصديق أو التشكيك " .

وكانت فكرة بريان الأصلية قد استحالت بيد حلفائه السابقين وسيلة جديدة لتسليط الضغوط على فرنسا ، فجرى الجدل الصاخب أن تسارع فرنسا وبعد تجريم الحرب ، بنزع سلاحها . ولجأ الحلفاء الى تجسيد عهد حسن النوايا بانسحابهم من الراين عام ١٩٢٨ أي قبل خمسة أعوام مما منصوص عليه في البرنامج المبرم .

وفي الوقت عينه أعلم أوستن تشمبرلين الجميع أن بريطانيا العظمى ترى تعديلاً للحدود البولندية مع ألمانيا اذا ما كان تهذب الألمان :

[لو قدمت (ألمانيا) الى رحاب العصبة وادت فيها بروح ودية مسالمة فاني بنفسى أؤمن بأنها في غضون سنوات ستلقى لنفسها وضع يكون دعمها الاقتصادي والتجاري ضرورياً للغاية وكذلك صداقتها السياسية الأثيرة لبولندا بحيث تقدر على تحقيق تربيّات أخوية مع البولنديين مباشرة ، دون الرجوع الى آلية عصبة الأمم ... ولو كف الشعب والصحافة الألمانية عن الحديث الطويل حول الحدود الشرقية لغدا بوسعهم الوصول الى حل أسرع] .

واستمر سترسمان دخول ألمانيا الى العصبة بحذق ليزيد خياراته تجاه الاتحاد السوفيتي وليكشف ضغط ألمانيا على فرنسا من أجل المساواة في التسليح . وطلب استثناء ألمانيا من المشاركة فرض بنود ميثاق العصبة (المادة ١٦) على أساس أن

المانيا منزوعة السلاح لم تعد في وضع يأذن لها بتحمل مخاطر فرض العقوبات وأوتي سؤاله . وبعد ذلك حذا سترسمان حذو بسمارك فأبلغ موسكو بأن طلبه ذلك الاستثناء مرده نفور المانيا من الانضمام في أي حلف مناويء للسوفيت .

التقطت موسكو الإشارة ، وابرمت ، في نيسان عام ١٩٢٦ وفي برلين ، معاهدة حياد بين الاتحاد السوفيتي والمانيا . اتفق كلا الطرفين على التزام الحياد لو تعرض أي منهما الى هجوم ، وعلى عدم الانضمام لأي تكتل سياسي أو مقاطعة اقتصادية موجهة الى أحدهما ، بغض النظر عن طبيعة القضية احتمالاً . معنى هذا عملياً اعفاء البلدين نفسيهما من تطبيق الأمن الجماعي ، وكانت المانيا قد استتنت نفسها أصلاً من معاقبة أي طرف آخر . وتوحدت برلين وموسكو في عدائهما لبولندا كما أنبأ المستشار الألماني (ويرث) سفيره لدى موسكو (أولريخ فون بروكدروف - رانتزاو) :

" شيء وحيد أسرك به : لا بد من محو بولندا ... فلن أوقع على أية معاهدة من شأنها أن تمهد لبولندا أسباب القوة " .

وبالرغم من ذلك خلص قادة فرنسا وبريان خاصة أن سياسة التنفيذ خيار فرنسا الواقعي الوحيد ، فلو تحققت أسوء مخاوف فرنسا وأستأنفت المانيا سياسة نزاعة للحرب ، سيتهدد بالخطر أمل نيل الدعم البريطاني الأخير وحسن نية الولايات المتحدة ، لو اتهمت فرنسا على تحطيم مساعي الصلح .

تحول مركز ثقل أوروبا تدريجياً الى برلين . وما يثير الدهشة أن مكانة سترسمان الداخلية قد أخذت بالتصديق طيلة هذا الوقت ، وبمكثنا الجثو على الموقف

القومي السائد من خلال رد الفعل تجاه (خطة يونغ) التي اقترحها الحلفاء حين انتهت سنوات خطة داوس الخمس التي بدأت عام ١٩٢٩ . قلصت خطة يونغ التعويضات الألمانية أكثر وضربت موعداً نهائياً بعيداً . وإذا كانت خطة داوس لعام ١٩٢٤ قد تم تبنيها بتأييد المحافظين الألمان ، فان خطة يونغ لعام ١٩٢٩ التي أتت بشروط أفضل بكثير من سابقتها ، قد تعرضت لهجوم عنيف من المحافظين الألمان الذي دعمهم الحزب النازي الصاحب والشيوعيون ، ونالت مصادقة الرايخستاغ بعشرين صوتاً فقط .

وعززت روح لوكارنو المزعومة انعاش تطلعات الخصوم السابقين لمانيا في الحرب نحو حسن النية لسنوات قلائل . غير أن كلمة " روح " قد استحالت في المانيا مرادفاً لكلمة " شبح " ، وبات من المعتاد مع نهاية العشرينات اطلاق النكات حول " شبح " لوكارنو . لقد نشأ هذا الموقف الساخر تجاه محور نظام فرساي الدولي حتى في أيام ازدهار المانيا الاقتصادية الذهبي ، وقيل حلول محنة الكساد الذي جعل السياسة الألمانية تطرق منحى استعصى على الاصلاح .

وفي ٣ تشرين الأول ١٩٢٩ توفي سترسمان وبرهن أنه قائد لا يستغنى لفقر المانيا لقائد آخر ذي موهبة أو براعة تشبه ما لدى سترسمان الذي أعاد اعتبار المانيا وتهدة أوروبا بفضل كبير الى الثقة التي طرحتها القوى الغربية بشخصه . وعلى مدى طويل خيم الاعتقاد أن سترسمان يجسد بجميع خصال " الأوروبي الطيب " . فعومل باعتباره سلفاً لـ (كونراد اديناور) العظيم الذي اعترف بتقاسم فرنسا ومانيا مصير مشترك واحد فوق اخلاود الخصومات التاريخية بينهما .

ولكن عندما نقت أوراق سترسمان ، لاحت شديدة التناقض مع التقييم اللطيف له لانها أفصحت عن شخصية محص للسياسة الواقعية وسار وراء مصلحة المانيا القومية التقليدية بعزم لايلين . وكانت بعض المصالح نصب أعين سترسمان مباشرة ، وهي : عودة المانيا سيرة ما قبل عام ١٩١٤ ، وتحطيم القيود المالية للتعويضات ، والحصول على المساواة العسكرية مع فرنسا وبريطانيا العظمى ، وتعديل حدود المانيا الشرقية ، والاتحاد مع النمسا (الانشلوس) .

وبرز (ادغار سترن - روبرت) وهو مساعده ليصف أهداف رئيسه كما يلي :

[ان أمل سترسمان النهائي كما أسرى به هو : تحرير الراين ، واستعادة (ايوبن - ما لمدي) والسار ، وانتهاء الاتحاد مع النمسا (الانشلوس) ، مع الحيازة عن طريق الانتداب أو بسيل آخر ، على مستعمرة في أفريقيا يمكن أن تؤمن منها مواداً أولية من المنطقة المدارية ، وإيجاد منفذ لطاقة الجيل الأصغر] .

ولذا يتضح أن سترسمان ليس " اوروبيا طيباً " بلغة مصطلحات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو معيار لم يكن موجوداً آنذاك على أية حال ، فقد قاسم معظم ساسة أوروبا سترسمان رأيه بحاجة تسوية فرساي الى تعديل ، لا سيما في الشرق ، وان لوركانو ليست سوى مرحلة في هذه العملية . ولا ريب أن الأمر لا يطاق بالنسبة لفرنسا في التعامل مع المانيا المنبعثة من جديد بعد حرب كلفت فرنسا كل ما تذخر .

ومع ذلك كان هذا انعكاساً دقيقاً للتوزيع الجديد للقوة . أدرك سترسمان أن ألمانيا ، حتى في ظل قيود فرساي هي الأقوى في أوروبا بامكانياتها . واستقى من هذا التقييم خلاصة السياسة الواقعية القائلة بوجود فرصة أمامه لإعادة بناء ألمانيا ، الى مستوى ما قبل عام ١٩١٤ ، في أقل تقدير أو أدنى منه .

وعلى أية حال تحلى سترسمان ، بخلاف منتقديه الوطنيين - النازيين تماماً ، بالصبر ، والحلول الوسطى ، وبركة اجماع أوروبا لتحقيق لمرامي . وتمتع بذكاء أتاح له المبادله بتنازلات على الورق - لا سيما في قضية التعويضات الحساسة المهمة - لقاء انتهاء الاحتلال الاجنبي لبلاده ، وبزوغ أفق تغييرات بعيدة الأمن لا تفشل في وضع بلده في مكانة حيوية محورية . وقد شذ عن القوميين الالمان حين لم ير باعثاً لتعديل فرساي بالعنف .

ان فرصة سترسمان في اتباع هذه السياسة متجذرة في مصادر ألمانيا وامكانياتها . فلم تشل الحرب قوة ألمانيا ، وعملت فرساي على تحسين وضعها الجيو سياسي . وليس بوسع الحرب العالمية الثانية الأكثر تدميراً أن تلغي تأثير ألمانيا في أوروبا . وعوضاً عن اعتبار سترسمان نذيراً بالهجوم النازي على القيم الغربية ، فمن الأكثر دقة اعتبار تمادي النازيين قطعاً لمشوار سترسمان التدريجي السلمي نحو بلوغ دور حاسم لبلده في أوروبا .

ومع دوران عجلة الزمن ، استحال تكتيك سترسمان استراتيجية تصلح أن تكون معتقداً راسخاً . وبقينا أننا نرى في وقتنا هذا الدافع الأصلي لخطوة الرئيس (أنور السادات) في التقارب مع اسرائيل هو تحسين صورة العرب دعاء

الحرب في عيون الغرب ولوضع اسرائيل في موقف نفسي دفاعي ، فالسادات مثل سترسمان ، حاول أن يدق أسفينا بين خصمه وأصدقاء خصمه .

لقد ترجى ، بعد أن نفذ مطالب اسرائيل المعقولة ، أن يضعف رفضها لاعادة الأرض العربية لا سيما المصرية ، ولكن مع سريان عجلة الزمن تحول فعليا الى رسول سلام ومعالجا لانشقاقات الدوليه ، التي قد تكون في البدء . وفي الموعد المحدد لم يعد السلام والصلح أدوات بيد السادات لتحقيق المصالح القومية وتحلى بقيم خاصة . أفكان سترسمان يحث خطاه بطريق مماثل ؟ خلفنا رحيله المبكر أمام هذه الاحتمالية لتشكّل إحدى أحاجي التاريخ المستعصية .

كانت قضية التعويضات أبان وفاة سترسمان في طريقها للحل ، وفضت مسألة حدود المانيا الغربية . بقيت المانيا منادية بتعديل حدودها الشرقية وبنود نزع سلاح فرساي ، وأخفقت جهود الضغط على المانيا باحتلال أرضها ، بينما لم يفض مفهوم الأمن الجماعي المعدل في لوكارنو الى تهدئة مطالبها بالمساواة . وهكذا آب سائر ساسة أوروبا اليوم الى الالتزام التام بنزع السلاح ليكون خيرة آمالهم في السلام .

وعلاوة على ذلك ترسخ في ذهن بريطانيا أهلية المانيا للمساواة مع أقرانها . وأعلن (رامزي ماكdonald) في مستهل حكمه لزعامة حزب العمل في ١٩٢٤ ، أن نزع السلاح أول أولوياته ، فأوقف في فترة حكمه الثانية البادئة عام ١٩٢٩ بناء قاعدة بحرية في سنغافورة وألغى بناء طرادات وغواصات جديدة حتى عام ١٩٣٢ لتعلن حكومته أرجاء تشييد الطائرات . ثم صرح مستشار

ماكدونالد بهذا الاختصاص (فيليب نويل - باكر) ان نزع السلاح وحده هو الكفيل بتحاشي نشوب حرب جديدة .

أما التضارب الأساسي بين منح المانيا المساواة وحاجة فرنسا للأمن فبقي من دون حل على أية حال ربما لأنه عصي على ذلك . ففي عام ١٩٣٢ أي قبل سنة من وصول هتلر الى السلطة تنبأ رئيس وزراء فرنسا (ادوارد هريو) : " لست بواهم ، انني لمقتنع برغبة المانيا باعادة تسليحها اننا لعلنا على عتبة نقطة انعطاف في التاريخ . فقد مارست المانيا سياسة الطاعة حتى الآن وهي اليوم تشرع بسياسة عملية . ولكنها غدا سوف تطالب بالتوسع الاقليمي " . ان أبرز ما في هذا التصريح هو لهجته السلبية التهربية . فهريو لم ينبس ببنت شفة عن الجيش الفرنسي الذي ما برح أكبر جيوش أوروبا ، ولا عن الراين المنزوعة السلاح بموجب اتفاقية لوكارنو ، ولا كذلك عن المانيا التي ما فتئت منزوعة السلاح ، ولا حتى عن مسؤولية أمن أوروبا الشرقية . لقد أخذت فرنسا هذه الأيام تنتظر مصيرها بعد تقاعسها عن امتشاق الحسام دفاعاً عن معتقداتها .

وأنست بريطانيا الأمور من زاوية مختلفة تماماً . ورغبت في مصلحة المانيا ، بالضغط على فرنسا لقبول مساواة المانيا التسليحية . كان خبراء نزع السلاح حذقة لحد بعيد في ايجاد البرنامج الذي يلبي الحاجات الأمنية الاعتيادية من دون الاهتمام بالمعدات . وهكذا أعد الخبراء البريطانيون مقترحاً بمنح المانيا المساواة من دون السماح لها بفرض التجنيد الالزامي ، مما يجعلها من الناحية النظرية تتفوق على موجود فرنسا الأكبر من الاحتياطي المدرب (ان المانيا اذا ما نالت هذا المبتغى ، ليس عسيراً عليها أن تملص من القيد الأخير الهامشي) .

وفي نفس السنة القدرية التي تربع فيها هتلر على مركز القيادة آنست حكومة المانيا الديمقراطية في نفسها الثقة الكافية للانسحاب من مؤتمر نزع السلاح احتجاجاً على ما دعت به بالتميز الفرنسي . ورد احتجاجها بتقديم الوعود لها بـ " المساواة في الحقوق في ظل نظام يوفر الأمن للجميع " . وهي عبارة مراوغة تنطوي على الحق النظري بالمساواة في بنود " الأمن " التي تعسر تحقيقها لحد بعيد . ومضى الشعور الرسمي أبعد من هذه الأقوال الناعمة ، اذ حيا : " السياسي الجديد " وهو عضو في حزب العمل البريطاني هذه الصيغة بقوله : " انها الاعتراف الذي لا يعرف تمييزاً بمبدأ المساواة بين الدول " . وفي الطرف الآخر من الطيف السياسي البريطاني ، مضت صحيفة " التايمز " تمجد " التخلص في الوقت المناسب من انعدام المساواة " .

لقد كانت صيغة " المساواة في ظل نظام أمن " متناقضة على أية حال . اذ لم تعد فرنسا قوية بما يكفي للذود عن حياضها بوجه المانيا ، وواصلت بريطانيا العظمى صدورها عن حلف عسكري مع فرنسا يمكن أن يحقق مساواة جيوسياسية تقريبية صريحة (وان كان هذا الأمر فيه نظر استناداً الى تجربة الحرب الأخيرة) . وحين أصرت بريطانيا على تعريف المساواة بمصطلحات شكلية مجردة تدعو لانتهاء المعاملة التمييزية لالمانيا . فقد التزمت الصمت بشأن تأثير تلك المساواة على التوازن الأوروبي . وفي عام ١٩٣٢ أبلغ رئيس وزرائها الحانق ماكدونالد ، وزير خارجية فرنسا (بول - بونكور) : " دائماً ما خلقت مطالب فرنسا صعوبة بحيث يتطلب الأمر احتياجها الى بريطانيا العظمى للاضطلاع بالتزامات أخرى ،

وهذا ما لا يجوز التفكير فيه في هذا الوقت " . واستمر هذا المأزق المقلط الى أن انسحب هتلر من مفاوضات نزع السلاح في تشرين الأول ١٩٣٣ .

وفي خضم عقد عج بالمتاورات الدبلوماسية في طول أوروبا وعرضها ، برزت اليابان - على حين غرة - لتثبت خواء مفهوم الأمن الجماعي وعصبة الأمم نفسها . لتسمو الصفة الجوفاء للأمن الجماعي منذرة بقرب حلول عقد من سورات العنف الصاخبة في الثلاثينات .

فقد غزت اليابان في سنة ١٩٣١ (منشوريا) التي هي جزء من الصين قانوناً ، ولو أن سلطة حكومة الصين المركزية لم تمارس فيها سنين طويلة . ولم يسبق أن حصل تدخل بهذا الحجم منذ انشاء العصبة . غير أن العصبة افتقرت لآلية تنفيذ حتى العقوبات الاقتصادية المنصوص عليها في المادة ١٦ . وهكذا جسدت العصبة المترددة الهياكة الورطة الرئيسية للأمن الجماعي . فليس ثمة بلد مستعد لخوض غمار حرب ضد اليابان (أو في وضع يمكنه ذلك من دون المشاركة الأمريكية ، ما دامت البحرية اليابانية تسيطر على المياه الآسيوية) . وحتى لو وجدت آليه فرض العقوبات الاقتصادية ، فما من بلد يرغب بايقاف التجارة مع اليابان في لجة الكساد الاقتصادي ، على أنه من الناحية الأخرى لم يكن أي بلد يقبل باحتلال منشوريا . ولذلك لم يعرف أي من أعضاء العصبة السبيل للتغلب على هذه التناقضات التي أتوا بها الى عصبتهم . وفي آخر الأمر ، ابتكرت آليه لعدم فعل أي شيء اطلاقاً . وقد خلع عليها طيلسان " لجنة تقصي الحقائق " - وهو لاجراء التقليدي الذي يشير الدبلوماسيون بموجبه الى أن " عدم الفعل " هو النتيجة المرغوبة ، ذلك ان هذه اللجان تستغرق زمناً لتجمع أعضائها ، وآخر

لاجراء دراساتها ، وبعد ذلك تخرج برأي جماعي وعند هذه المرحلة لحسن الحظ ربما تكون المشكلة قد انتهت وتلاشت . وكانت اليابان قد شعرت بعظيم الثقة بوجود هذا الأسلوب المتراخي ولذلك تبنت الدور الريادي في اجراء هذه الدراسة . اذ أوردت ما سميت بلجنة (لايتون) أن اليابان كانت من المظالم التي تيرر فعلها غير أنها أخطأت في عدم استفاد جميع الوسائل السلمية أولاً لحل المشكلة . وبمجرد هذا اللوم الرقيق لليابان على احتلالها أرض أكبر من اليابان نفسها عنى لها أمراً جللاً ، فردت بالانسحاب من عصبة الأمم . فذا أول ايدان بانحلال المؤسسه وتفتتها برمتها .

أما في أوروبا فعومل الحدث بأسره على أنه خلاف خاص بقارات نائية ، واستمرت محادثات نزع السلاح كالمعتاد كأنه لم تكن ثمة أزمة في منشوريا ، وتحول الجدل من الأمن مقابل المساواة الى تصرف مغرق في المراسمية . فاذا بهتلر يقفز الى المسرح الأوروبي في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ ليبرهن حقيقة كون نظام فرساي بيتاً من الورق حقاً .

الفصل الثاني عشر

تبدد الأوهام : هتلر وتحطيم فرساي

جسد ارتقاء هتلر عرش الحكم عنواناً لا هول كوارث التاريخ البشري وأشدها وطأة . ومثل الأمر ، له ، انهيار بيت الورق الذي صور نظام فرساي الدولي ، الذي كان سيحصل بطريقة سلمية لا كارثية في أقل تقدير . فالمانيا ستخرج من تلك العملية وهي أقوى دول أوروبا قاطبة ، وأن هوس القتل والتدمير الذي أفلته من عقاله هو نتاج شخصية تلبسها الشيطان .

وبزغ نجم هتلر مباعث من بلاغته الخطابية الساحرة وباين غيره من الزعماء الثوريين بمغامرته السياسية وعزله وعزوفه عن أية مدرسة في الفكر السياسي . وتبطنت فلسفته التي أنم عنها في كتابه (كفاحي) أفكار مبتذلة وواقعة ، وتجلت فيها حكمة تقليدية راديكالية يمينية بقالب جديد . بيد أنها عجزت ، بمفردها ، عن خلق تيار فكري يتوج كثورة مثلما ثورة فعل كتاب ماركس " رأس المال " أو المؤلفات الأخرى لفلاسفة القرن الثامن عشر .

انها مهارات الدهماء هي التي عرجت بهتلر الى زعامة المانيا ، وبقيت خزينه المضمون طيلة حياته . وانطلق بصفته منبوذاً ومؤمناً بشدة بنقاط الضعف النفسية ، يعقب كل فشل لخصومه بآخر ، حتى شلهم من معنوياتهم فباتوا

مستعدين للرضوخ لسيادته . واستغل على الصعيد الدولي بكل قسوة شعور الديمقراطيات بتأنيب الضمير الناجم عن معاهدة فرساي .

وحكم هتلر بصفته الأعلى منصباً في الحكومة بالفطرة لا بالتحليل وأنس في أنه صورة الفنان الشيقة للحركة الدؤوب لا الهجوع والسكون واستهوته الحركة الدائمة . ومقت برلين ورأى في عودته الى بفاريا عزاء كان يزدري اجراءات العمل المنتظمة وتعسر على وزرائه محادثته ، فالتبست قراراته السياسية ، ثوب الترقع غير المنتظم وعظم مخاض الأمور التي تبعثها ومضات نشاطهم المسعور وتوارى كل ما اقتضى جهداً جهيداً .

يكمن جوهر المشاعر الدهماوية في اثارة مشاعر البهجة والاحباط كرة واحدة ، فأضحى من مزايا هتلر الفريدة القدرة على اشباع تلك اللحظة واقامة علاقة شعورية حميمة مع حاشيته و عامة الشعب . وفي الخارج كتب له النجاح الأعظم ولما يؤمن العالم أنه يروم أهدافاً اعتيادية محدودة . لذلك حقق جميع انتصاراته الرائعة في السياسة الخارجية في أول خمسة أعوام من حكمه (١٩٣٣-١٩٣٨) ، واستندت الى اعتقاد ضحاياها أن غايته المواءمة بين نظام فرساي والمباديء المستلزمة منه .

لقد شيع هتلر عنه المصداقية ولما يفشل في استتباب الظلم بحججه وفقد تأثيره الجياش في الآخرين بانهماكه بالغزوات . ومع ذلك ثمة قبس من ومضات الحس أحياناً ، كتخطيطه للحملة على فرنسا عام ١٩٤١ ، ورفضه التقهقر من

مواجهة موسكو عام ١٩٤١ ، الذي كان له يقيناً أن يتسبب بانهيار الجيش الألماني .

وعلى أية حال تلوح هزيمة المانيا في الحرب العالمية الأولى هي التي أرست معالم تجربته هتلر ، الذي لم يكف قط عن سرد معرفته بالهزيمة أول وهله وهو طريح الفراش في مستشفى عسكري اثر عى مؤقت بغاز الخردل . وعزى هتلر انهيار المانيا الى الخيانة ، وتآمر اليهود ، وغياب الارادة ، فمكث ، ما دام حياً ، يصر على استحالة هزيمة المانيا بطريقة اخرى لقد صير هذا الضرب من التفكير ، اندحار المانيا عام ١٩١٨ خيانة ، وأمست نخبة القادة الألمان في القتال حتى الرمق الأخير اللازمة الملحوظة لخطابات هتلر البليغة ومناجاته الخادرة .

لاح هتلر ، على الدوام ، كأن انتصاراته لم تكمل ، فبدا آخر المطاف قادراً بفضل قوة ارادته المجردة على تحقيق الصورة التي خطها لأناه على الانهيار الآفق . لذلك عثر علماء النفس على تفسير واحد لقيادته الحرب بطريقة بدت معدمة لمنطق سياسي - أو استراتيجي عقلاني ريثما نضبت مصادر المانيا قدر هتلر أخيراً ، بمحض ، ان يحقق مناه بتحدي العالم في ملجأ حصين في العاصمة المطوقة لبلده المحتل في كل حذب و صوب تقريباً .

ان مهارة الدبلوماسية والأناية وجهان لعملة واحدة . فما كان متكلماً في المحاورات الاعتيادية ، ودأب أن ينغمس في مناجاة شخصية مطولة أو يلوذ بصمت ممل حالما يستطيع محاوره أن يمسك بزمام الحديث ، أو يستسلم أحياناً الى سنة من النوم . وكان شديد الولع بعزو بروزه (الشبيه بالمعجزة حقاً) من عالم فيينا

التحتي الى مبرأ القيادي الفردي المانيا ، يباعث من سجاياه الشخصيه التي لم يتمتع بها أي من مجايله . وهكذا دخل سرد تبوئه الزعامة الميراث المقيت " للمحادثات على المائدة " حسب وصف معاونه .

تمخضت عن أنانية هتلر عواقب مميتة أيضاً ، فقد أقنع نفسه ، وبعث حاشيته على هذا الأمر أيضاً ، بوجود بلوغ كل مرميه أثناء حياته ، يباعث من سمو سجاياه وقصر حياته ، كما صور له هذا الأمر تاريخ العائلة ، فانبرى يحول دول نضوج خلفائه ملتزماً بجدول زمني حسب تخمينه لقواه الجسدية . ولم يشهد التاريخ بمثال آخر عن حرب كبرى بدأت على أساس التخمين الطبي .

واستحال ظفر هتلر البكر ، عندما ترجم الأقوال أفعالاً ، الى عملية اقتناص متسارعة للفرص التي هيأتها سياسات أسلافه الذين احتقرهم وبنحو خاص سترسمان .

لقد خلفت معاهدة فرساي ، كشأن سلام وستفاليا ، بلداً قوياً قبالة مجموعة من دول صغيرة غير محمية تتربع حدوده الشرقية . لقد كان هذا مقصوداً في سلام وستفاليا ، بينما انقلب في معاهدة فرساي عاليه سافله . مهدت فرساي ولوكارنو طريق المانيا صوب أوروبا الشرقية ، حيث كان بوسع قيادة المانية صبورة أن تخطى في الوقت المناسب موقعاً عظيماً بوسائل سلميه ، أو ربما تتلقفه من أيدي الغرب أنفسهم . الا أن جنون العظمة الطائشة ، الذي استبد بهتلر قد صير التطور السلمي حرباً عالمية .

ولم تتحل طبيعة هتلر الحقيقية أول الأمر يباعث من أفعاله الاعتيادية ظاهرياً ، فلم تصدق ألمانيا ولا أوروبا الغربية أنه رناً فعلاً الى قلب النظام القائم بالرغم من الجهر بنواياه الى ذلك الحد بكل ايضاح . وعينت القيادة الألمانية المحافظة ، التي افضى مضجعها تنامي الحزب النازي ، وأفسدها الكساد والفوضى السياسية ، هتلر في منصب المستشار، وحاولت حماية نفسها منه باحاطته بعدد غير قليل من الشخصيات المحافظة (لم يكن في أول مجلس وزراء غير ثلاثة من أعضاء الحزب النازي حين تسلم هتلر منصب المستشارية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣) . وما كان لهتلر الذي قطع كل ذلك الطريق الطويل ليغدو فريسة للمناورات البرلمانية فاقد على أفعال شنيعة (ومنها حملة التصفية الدموية التي اغتال فيها عدداً من منائيه وخصومه في ٣٠ حزيران ١٩٣٤) ، لقد غدا دكتاتوراً لألمانيا ١٨ شهراً من وجوده في السلطة .

كان رد الفعل الغربي الدولي تجاه ارتقاء هتلر هو التعجيل بنزع السلاح ، ولكن الحكومة الألمانية يقود دفتها هذا الوقت مستشار عازم على الاتيان على معاهده فرساي ، واعادة التسليح ، واحتذاء سياسة توسعية . مع ذلك لم تر الديمقراطيات داعياً لاتخاذ تحوطات ما ، وكل ما حصل أن بريطانيا العظمى قد وطدت عزمها على مواصلة نزع السلاح حال تبوأ هتلر السلطة . وخال بعض دبلوماسي بريطانيا في هتلر بارقة أمل طيبة للسلام بخلاف الحكومات السابقة النائسة . وكتب السفير البريطاني (فييس) بهجة الى وزارة الخارجية :

" ان وجود هتلر سوف يجمع ارادة ألمانيا بشكل لم تبلغه أية حكومة سابقة " . وامست الضمانة البريطانية لفرنسا عديمة الجدوى كما خالها رافري

ماكدونالد لأن المانيا اذا أبت نزع السلاح " ستغدو المعارضة العالمية صورة لا يمكن تخيلها " .

ما كان لفرنسا أن تستكن لمجرد هذه الاعلانات المهدئة . فمشكلتها الرئيسية ما برحت تتعلق بكيفية استتباب الأمن اذا ما تسلحت المانيا كرة أخرى وأشاحت بريطانيا عن تقديم ضمانات لها . واذا ما كان الرأي العام العالمي اجمعه حازماً في تعامله مع ناكثي العهود ، فلم تتملص بريطانيا العظمى من تقديم ضمانات ؟ أفصح السيرجون سيمون وزير الخارجية أن " الرأي العام في بريطانيا لن يؤيد ذلك " ، وأجلى الأمر بما لا يقبل اللبس تعذر فرنسا من الاتكاء على بريطانيا العظمى . ولكن لماذا لن يؤيد الرأي العام البريطاني تلك الضمانة ؟ أوضح ستانلي بالدوين رئيس حزب المحافظين أن عامة البريطان قد شيعوا عن فكرة الهجوم وان :

[لو أمكن البرهنة على اعادة تسليح المانيا ، سينشأ وضع جديد على الفور يتحتم على أوروبا أن تواجهه ... ولو حصل ذلك الوضع فعلى حكومة صاحب الجلالة ان تبوأه نصب أعينها بجدية] .

وهذا الجدل دائر في حلقة مفرغة لا تختمها نهاية لتناقضه وستغدو الضمانات عديمة الجدوى ومحفوفة بالمخاطر الشديدة ، لأن المانيا لن تقبل الا بتكافؤها مع سائرها . ومع ذلك ثمة احتمال أن تنقلب الأمور جد خطيرة بازاء شؤون لم تهددها المانيا ، حتى وان أقدم الرأي العام بادائه ، على وقف حيل خارق القانون . وأسدل هتلر ، نهاية المطاف ، الستار لحالة الرياء والتملص

فانسحب ، في ١٤ تشرين الأول عام ١٩٣٣ ، من مؤتمر نزع السلاح - يباعث من الخشيه اذا ما لبيت مطالب المانيا بالمساواة ، فيجهز هذا الأمر على رغائبه بالتسلح اللامحدود ، وليس مرده الى توييخ هتلر . وما انصرم الا أسبوع آخر حتى انسحب أيضاً من عصبة الأمم فأعلن في مطلع ١٩٣٤ ، اعادة تسلح المانيا ، وهكذا لم تشهد المانيا ايما ضرر ظاهر جراء عزل نفسها عن الأسرة الدولية بهذه الطريقة .

لقد طرح هتلر تحدياً واضحاً . ومع ذلك بقيت الديمقراطيات في رية مما عناه حقاً . ولكن ألم يأت هتلر ، باعادة التسلح ، أمراً ياباه أكثر أعضاء العصبة مبدئياً ؟

ولكن علام تتخذ خطوة مقابله قبل أن يشن هتلر عملاً عدوانياً سافراً ؟ أليس هذا الأمر مناط الى الأمن الجماعي ؟ وهكذا نفذ قادة الديمقراطيات الغربية يجلدهم من عبء الالتزامات بخيارات غامضة . فمن الأسهل جداً انتظار ما ينم مجدداً لسوء نية هتلر ، وبخلاف ذلك لن يغدو ممكناً الارتكان الى العون العام لاتحاد اجراءات رادعة - أو هكذا خال القادة الديمقراطيون الأمر . ولا مندوحة أن بين يدي هتلر كل ما ييسره على ستر نواياه الحقيقية ريثما يسبق السيف العذل فتعجز الديمقراطيات الغربية على تصعيد مقاومة فعالة . وفي كل الأحوال خشي الساسة الديمقراطيون فتره بين الحربين ، من الحرب أكثر من أضعاف توازن القوى وقال رامزي ماكدونالد أنه نسعى الى الأمن " ليس بالوسائل العسكرية ، بل بالوسائل الأخلاقية " .

هكذا استمر هتلر بحذق هذه الآراء ولما يعرض ، بين أوان وآخر مبادرات سلمية تتناغم ، بنحو خاص وذكي ، مع أوهام ضحايا الأقوياء المحتملين . فحين تقهر من محادثات نزع السلاح عرض تقليص الجيش الألماني الى ٣٠٠ ألف رجل والقوة الجوية الى نصف حجم قوة فرنسا . فأشاح هذا الأمر الانتباه عن حقيقة تجاوز المانيا حد ١٠٠ ألف رجل حسبما نصت معاهدة فرساي في حين وافق ظاهرياً على السقف الجديدة التي لن يبلغها قبل سنين عدة - وليس ثمة شك في تخطي هذه الحدود في تلك المرحلة . ورفضت فرنسا هذا العرض معلنة أنها تسعى من أجل أمنها ، ولم تحجب اللهجة المتعالية للإجابة الفرنسية حقيقة أن كابوس فرنسا - المساواة العسكرية مع المانيا - قد أخذ يتشكل أمام ناظرها . وخلصت بريطانيا العظمى أن نزع السلاح قد بات ملماً أكثر من سابق عهد ، فأعلن مجلس الوزراء :

" لم تني سياستنا ماضية بتعاونها الدولي صوب تقليص التسلح العالمي وتخفيضه كما تنص التزاماتنا بميثاق العصبة ، وأن هذا هو سبيلنا الوحيد لمنع سباق التسلح " . والواقع أن مجلس الوزراء توصل الى قرار استثنائي بأن أفضل خيار هو مقايضة (ما اعتبره هو) تحولاً نحو موقع الضعف . واعلم بالدوين مجلس الوزراء في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٣ أي بعد ستة أسابيع في أمر هتلر لوفده بالانسحاب من مؤتمر نزع السلاح ، ان

" اذا ما شيعنا عنا الرجاء لا يما تحديد للتسلح ، فلنا الحق ، كل الحق ، أن نفصح عن القلق الذي يساورنا للأمر الذي لا ذت بازاءه القوه الجوية والبحريه

والجيش هدوءاً وسكينة . لقد سعت بريطانيا ، بكل ما أوتيت من جهد ، لتحقيق برنامج نزع السلاح يستوعب في جدولها المانيا " .

وكان ثمة احتمال ، يلوح في أفق بريطانيا على الاقدام بتنظيم دفاعاتها وتسخير أعظم الجهد لها سيما ان القلق قد اعتراها ، كما أفصح بالدوين بكلماته ، وأن المانيا قد شرعت بالتسلح كرة أخرى . ولكن بالدوين قد طرق المنحى المعاكس تماماً فأبقى على انتاج الطائرات العسكرية ، كبواكر انتاجه عام ١٩٣٢ . وأريد لهذا الأمر أن يتجلى آية " لحسن نية أخرى تفصح عنها حكومة صاحبة الجلالة لتعزيز العمل في مؤتمر نزع السلاح " .

ولم يوضح بالدوين الدافع الذي سيحث هتلر على التفاوض في مؤتمر نزع السلاح ما دامت بريطانيا منغمسة في نزع سلاح من جانب واحد . (وثمة تفسير يعزو أفعال بالدوين الى تطوير بريطانيا نموذجاً جديداً من الطائرات . لقد كان يتفاخر قوة من ضرورة لم يكتب لها بعد أن تبصر النور) .

وأنست فرنسا هذا الأمر بنظرة مستبصرة ، ولما تلذ بالعزلة ، وكتب السفير البريطاني في باريس :

"لقد عادت فرنسا سيرة سياسة الحذر الشديد ولم تجابه اية اجراءات القوة التي تنطوي على مغامرة عسكرية " . ويكشف تقرير رفع الى (ادوارد دالادير) وزير الحربية أن فرنسا شرعت ترضخ الى مشيئة العصبية ، واعلن الملحق العسكري الفرنسي في برلين أن نزع السلاح هو أنجع طريقة لاحتواء هتلر ، يباعث من الاعتقاد أن النزعات العصبية لأفتك خطراً مما ينضويه هتلر في جناحيه :

[لا يلوح قبالتنا ثمة طريقة للتوصل الى تفاهم يستوعب ، ولو لردح قصير من الزمن ، التطور العسكري الألماني ... واذا ما كان هتلر مخلصاً في اعلان رغبته بالسلام فلنا أن نبتهج بالتوصل الى ذلك الاتفاق ، واذا ما نقرت به نوايا أخرى أو أنه أطلق العنان يوماً للنزعات التعصبية فأننا نكون في الأقل قد دفعنا أجل الحرب ، وهو مكسب لنا] .

وجنحت بريطانيا وفرنسا الى ترك حبل التسليح الألماني على الغارب لأنهما لم يفقها ما يقبلان عليه تماماً . لم تكن بريطانيا ، وقتئذ مستعدة للتخلي عن الأمن الجماعي وعصبة الأمم ، بينما وهنت عزيمة فرنسا بحيث عجزت عن التصرف حسبما تملي عليها هواجسها السابقة : فهي ما تجرؤ على القيام بأيما عمل لوحدها ، وأبت بريطانيا مشاطرتها الأمر .

واذا ما استعرضنا شريط الأحداث ، سنزدري ، بكل يسر ، من تقييم مجايلي هتلر لنوازعه . وهب أننا نحينا جانباً نزعته الاجرامية ، سنرى أن تطلعاته ما كانت كل من صدر عنه في مستهل حكمه . كان مشغولاً في أول سنتين على تسلم مقاليد السلطة ، بتوطيد أركان حكمه ، وأغشت سياسته الخارجية المشاكسة عيون قادة بريطانيا وفرنسا بعداؤه الرهيب للشيوعية ، وانعاشه المذهل للاقتصاد الألماني .

لم ينج سترسمان من الفخ ذاته : كلما عظم مدى حركته ، نذرت المعلومات المتيسره له ، واذا توفرت المعلومات توارى مدى العمل الحاسم . وفي الثلاثينات غزا الشك رؤوس قادة بريطانيا حول مرامي هتلر ، ولاذ قادة فرنسا

الخائفين ، بالصمت ولم يقدموا على أيما أمر يباعث في تخمينات لا يستطيعون برهنتها . فكان ثمن معرفة طبيعة هتلر الحقيقية عشرات الملايين من الأحداث المنتشرة من أقصى أوروبا الى أقصاها . ومن ناحية أخرى ، لم يني المؤرخون في جدال عن هتلر وما تكنه هذه الشخصية من وطنيه أسوء فهمها أو طمع مسعور بسيادة العالم ، لو افترضنا أن الديمقراطيات قد اقحمتها على تصفية الحساب بواكير أيام حكمه .

ولا غبار على سوء حكم لدوافع هتلر منذ البدء ، فيقينا أن أركان توازن القوى قد أفصح عن خطر المانيا الكبيرة المتراسة التي يحدها في الشرق دول صغيرة ضعيفة . وتشير السياسة الواقعية - بغض النظر عن دوافع هتلر - لوجوب تحديد علاقات المانيا بجيرانها في الشرق انطلاقاً من معايير القوة النسبية ، فكان على الغرب أن يسلح وقتاً في تقييم نوازع هتلر أقل مما يفعل لموازنة قوة المانيا المتنامية .

ولم يدلي أي ذي رأي رأيه عن تردد الحلفاء في مواجهة هتلر ، بشكل أفضل من (جوزيف غوبلز) الرئيس الشرير لدعاية هتلر ، فقد أفضى في نيسان ١٩٤٠ ، عشية الغزو النازي للنرويج :

" أفلحنا حتى الآن في اصابة العدو بدهشة من أمره قبل عام ١٩٣٢ حول أهداف المانيا الحقيقية ، ولم ير خصومنا في الداخل ، قبل عام ١٩٣٢ ، الغاية التي كنا نحث خطانا شطرها ، وأن تعهدنا بالشرعية لخدعة مجردة ... كان لهم كبح جماحنا أو اعتقال اثنين منا في عام ١٩٢٥ وبذا ستكتب النهاية . كلا ، لقد تركونا نتخبط في منطقة الخطر . هكذا هي كانت في ميدان السياسة الخارجية

أيضاً فكان على رئيس الوزراء الفرنسي سنة ١٩٣٣ أن يقول (ولو كنت أنا رئيس الوزراء الفرنسي لقلت أيضاً) : " ان مستشار الرايخ الجديد هو الرجل الذي كتب " كفاحي " الذي يقول هذا الأمر وذاك . نحن لا نقوى حالاً على بقاء هذا الرجل بقربنا . فأما أن يتوارى عنا أو سنطلق في ذلك السبيل ! " . غير أنهم لم يفعلوا ذلك . بل هم هجرونا لنزلق بعدها بداخل منطقة الخطر ، وكنا قادرين على الابحار حول جميع الممرات الخطرة . ((أما وقد نجحنا ، وتسليحنا بأفضل منهم ، أشعلوا فتيل الحرب !] .

وانصرف زعماء الديمقراطيات عن حقيقة نوايا هتلر وما تنتهي اليه من تفاهة اذا ما حققت المانيا مستوى معيناً من التسليح فيقينا ان هذه القوة العسكرية المتسارعة ستقلب التوازن اذا لم تعورها عقبة أو لم تتوازن .

وبهذا الأمر نطقت رسالة تشرشل اليه ، وكان الوقت المتيسر ، للتعرف على القواد، ابان الثلاثينيات ، مستغرقاً . لذلك رفض قادة بريطانيا تحذيرات تشرشل بحسدين حالة نادرة من الاجماع اتفق عليها جميع ممثلي النطاق السياسي . لقد انطلقوا من افتراض نزع السلاح ، وليس الاستعداد العسكري ، مفتاح السلام فخالوا هتلر معضيله نفسه لا خطراً استراتيجياً . وعندما حث تشرشل ، عام ١٩٣٤ ، على رد بريطاني بازاء تسليح المانيا ، مشيراً الى تعزيز هيكل القوة الجوية الملكية ، اتحد زعماء الحكومة والمعارضة في ازدراءه . وتحدث (هيرت صاموئيل) باسم حزب العمل :

" سيلوح الأمر كأننا منهمكون في لعبة طائشة ، وليس في تشاور سليم عاقل فكل هذه الطروحات مخوفة بالمخاطر " .

وبسط (السير ستافورد كريس) موقف حزب العمل بسخرية مفرورة :

[يمكن للمرء أن يصوره كبارون عجوز في القرون الوسطى يسخر من فكرة نزع السلاح في أطيان بلده لأنه يرى في التسليح الأقصى سبيلاً وحيداً لضمان سلامته هو واتباعه الاقطاعيين وابقاره] .

لقد أبقى رئيس الوزراء المحافظين (بالوين) خطة تشرشل ، وشيعة الجميع بذلك عندما أبلغ مجلس العموم بأنه " لم يتخل عن الأمل بتقليص أو تقييد بعض أنواع الأسلحة وأفصح أن من " الصعوبة البالغة " الحصول على معلومات دقيقة عن قوة المانيا الجوية ، دون أن يذكر علة ذلك . ومع ذلك كان واثقاً أن " القضية هي ليست بدنو المانيا السريع صوبنا فهو يشعر أن الوقت لم يَأْزَفْ لاصدار تحذير غير مبرر وليس ثمة باعث للهلع " . لقد وصم أرقام تشرشل بأنها " المبالغة " ، وأكد أن ليس " ثمة أي خطر وشيك قبالتنا أو بازاء أي كان في أوروبا في هذه الأيام - وليس هناك من طارئ حقيقي " .

وهرعت فرنسا تبحث عن ملاذ لها فعمدت أحلاف ركيكة وجلة مشيعة ضماناتها المنفردة مع تشيكوسلوفاكيا ، وبولندا ، ورومانيا في العشرينات الى معاهدات دفاع متبادل . وعنى هذا الأمر اسعاف الدول لفرنسا اذا شاءت المانيا استطباب جراحها مع فرنسا قبل التوجه الى الشرق .

وهذه إيماءة خاوية مثيرة للشفقة ، لان هذه الأحلاف ضمانات تلتزم بها فرنسا ازاء دول أوروبا الشرقية الضعيفة ، ولا تتماشى ، في الوقت عينه ، مع العمل على أساس معاهدات مساعدة متبادلة تلوح لالمانيا بخطر الحرب على جبهتين ، لأنها لا تكبل يد المانيا في الشرق ، أو أن تخفف العمليات الهجومية ضدها ، من الضغط على فرنسا . لذلك انبرت بولندا هاجرة كل التزاماتها بهذه المواثيق وأبرمت اتفاقية عدم اعتداء مع المانيا ، تتوازن لالتزاماتها مع فرنسا ، التي ان رزحت لاعتداء ، سيفغدو الخيار مشرعاً على مصراعيه لبولندا في اصطفاء أيما أمر يدر عليها أعظم فائدة لهذه المحنة .

وكشفت اتفاقية فرنسية - روسية جديدة وقعت عام ١٩٣٥ ، النقاب عن مدى ارتباك فرنسا النفسي والسياسي فقد سعت قبل الحزب العالمية الأولى ، وبكل لهفة ، الى حلف سياسي مع روسيا ولم تقرر قراراتها ريثما استحال الحلف ميثاقاً عسكرياً وفي عام ١٩٣٥ كان وضعها الاستراتيجي بئيساً جداً وفي حاجة يائسة للدعم العسكري السوفيتي . وبالرغم من ذلك أبرمت على مضض حلفاً سياسياً مع الاتحاد السوفيتي وأصمت اذانها عن محادثات الهيئه العسكرية ، ومنعت حتى عام ١٩٣٧ المراقبين السوفيت من حضور مناوراتها السنوية .

وئمة ثلاثة بواعث لسلوك قادة فرنسا المتملقة ، وعززت كلها شكوك ستالين المتأصلة ، بالديمقراطيات الغربية . وأولها خشيتهم من توثيق العلاقات الحميمة بالاتحاد السوفيتي ، فلربما يضعف ارتباط فرنسا ببريطانيا . وثانيها أن حلفاء فرنسا في أوروبا الشرقية الواقعة بين الاتحاد السوفيتي والمانيا لن تأذن للقوات السوفيتية بالدخول الى أراضيها . ففسر ذلك أيما أرضية لاجراء محادثات أركان

فرنسية - سوفيتية . وأخيراً شعور قادة فرنسا منذ عام ١٩٣٨ بالخوف من المانيا بدعوى أن محادثات الأركان الفرنسية مع الاتحاد السوفيتي يمكن أن تفضي الى " اعلان حرب من جانب المانيا " ، كما جاء على لسان رئيس الوزراء شوتم .

وهكذا آلت فرنسا الى تحقيق حلف عسكري مع بلدان لا حول لها على معونتها وأبرمت مع الاتحاد السوفيتي حلفاً سياسياً لا عسكرياً ، وتوكلت استراتيجية على بريطانيا العظمى التي أبت أن تأخذ باعتبارها أيما التزام عسكري . ان هذه الترتيبات لآيه لانهيـار عصبي وليست استراتيجية كبرى .

وتجلت الخطوات الجادة الوحيدة التي اتخذتها فرنسا رداً على تنامي قوة المانيا بتيممها شطر ايطاليا . لم يكن (موسوليني) مخلصاً حقيقياً للأمن الجماعي وثمة شعور لديه بالتزامات ايطاليا مع بالمانيا ، لأنه خشي من أن يفضي ضم المانيا للنمسا الى المطالبة بعودة (تيـرول الجنوبية) ذات العرق الألماني . فوقع وزير خارجية فرنسا (بيـر لافال) في كانون الثاني ١٩٣٥ ما يشبه الحلف العسكري ، مع النمسا وايطاليا وستبادل المشورة في حالة نشوب أي تهديد لاستقلال هذه الدول . لقد تجاذبوا محادثات بين أركانها ذهبت الى حد مناقشة وضع قوات ايطالية على طول الراين وقوات فرنسية على طول الحدود النمساوية .

وغداة ثلاثة أشهر على اعادة فرض هتلر التجنيد الالزامي ، لاح في الأفق احتمال لحلف بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، اذ التقى رؤساء الحكومات في منتجع (ستيرسا) الايطالي وأجمعوا على صد أي محاولة المانية لتغيير معاهدة

فرساي بالقوة . وبالسخرية القدر أن يستضيف موسوليني مؤتمراً للدفاع عن تسوية فرساي وهو الناقد لهذه المعاهدة لأنها قد عوقت ايطاليا !

بات مؤتمر سترسا خاتمة يدرس فيها منتصرو الحرب العالمية الأولى امكانية عمل مشترك . وغداة شهرين ، أبرمت بريطانيا اتفاقاً بحرياً مع المانيا فأجلى الأمر أن الأولى تستملح الاتفاق الثنائي ، لخاصة امنها ، على الاعتماد على شركائها في مؤتمر سترسا . ووافقت المانيا على تحديد أسطولها الى ٣٥٪ من أسطول بريطانيا في السنوات العشر المقبلة ، بالرغم من منحها حق امتلاك عدد مساو من الغواصات .

ان بنود المعاهدة البحرية لأقل أهمية مما أزاحت عنه النقاب بخصوص الحالة الذهنية للديمقراطيات . فلا شك أن مجلس الوزراء البريطاني قد أدرك أن هذه الاتفاقية البحرية في الواقع قد ذعنت للنقض الالمانى لبنود فرساي البحرية وبذلك سارت في الأقل ضد روح منحى سترسا . كانت نتيجتها العملية وضع سقف جديد على أساس ثنائي - والأسمى من هذا أنها سقف تجاوزت قدرة المانيا على بلوغها - وهو أسلوب لتحديد التسليح لقي التأييد الشعبي المتزايد أبان الحرب الباردة . وأبرزت الاتفاقية البحرية كذلك ايثار بريطانيا التصالح مع خصمها بدلاً من الاعتماد على شركائها في جبهة سترسا - وهو الاطار النفسي الذي غدا سياسة الترضية .

وسرعان ما انهارت جبهة سترسا عن بكرة أبيها . فقد أطلق موسوليني العنان لنفسه في التوسع الاستعماري المعتاد قبل الحرب العالمية الأولى ، فرمى تشييد

صرح امبراطورية في أفريقيا عام ١٩٣٥ باحتلاله الحبشة ، بباعث من اذلال القوات الحبشية لاطاليا في مطلع القرن .

واذا لم يكن كان عدوان موسوليني مأذوناً قبل الحرب العالمية الأولى ، فقد أضرم الآن في عالم مبال للأمن الجماعي وعصبة الأمم ، فأنب الرأي العام وخاصة في بريطانيا ، عصبة الأمم على " فشلها " في منع الاحتلال الياباني لمنشوريا ، فما أقدمت الا على فرض عقوبات اقتصادية ، ولم يتيسر في جعلتها استنطاب للأمر ريثما أزف الغزو الايطالي سنة ١٩٣٥ . ضمنت ايطاليا ، وفي عام ١٩٢٥ انضمام الحبشة الى عصبة الأمم بهدف وضع حد للمخططات البريطانية المحتملة ، ولأدت بريطانيا بالصمت على مفضض ، بعد أن جادلت بأن الحبشة دولة بربرية لا تستحق عضوية كاملة في الأسرة الدولية .

لقد صادف البلدان أمراً أداً : فايطاليا قد أضمرت عدواناً غير مستفز على عضو في العصبة ، بينما لاقت بريطانيا تحدياً للأمن الجماعي وليس مجرد مشكلة متعلقة بالمستعمرات في أفريقيا . وما زاد الطين بلة مصادقة بريطانيا وفرنسا في مؤتمر سترسا على اعتبار الحبشة ضمن نطاق مصالح ايطاليا ، فكان على لافان الجهر أن دور ايطاليا يماثل ما لفرنسا في المغرب - أي سيطرة غير مباشرة . وليس موسوليني ، بالمتوقع ، أن يفقه أن فرنسا وبريطانيا اللتين سلمتا بهذا الشيء ، سينحرا ما يماثل الحلف ضد المانيا ، مقابل التمييز بين الضم والسيطرة غير المباشرة على الحبشة .

ولم تفقه بريطانيا وفرنسا مطلقاً حقيقة مواجهتهما خيارين متناقضين : فاذا ما انتهيا الى ضرورة ايطاليا كحامية للحبشة ، ومعينة ، بنحو غير مباشر ، على استتباب تجريد الراين ، سيخلصون الى أمر لحفظ ماء وجه ايطاليا في أفريقيا ، والمحافظة على سلامة جهة سترسا . ومن الناحية الأخرى ، اذا ما كانت العصبية أفضل وسيلة لاحتواء المانيا ورصف الرأي العام الغربي ضد العدوان ، كان من الضروري فرض عقوبات اذا لم يظهر المعتدي اذعاناً . ولم يكن ثمة أمر وسط .

ومع ذلك عثرت الديمقراطيات على الطريق الوسط بعد أن افتقدت الثقة بالنفس لتحديد خياراتها ، فشرعت عصبة الأمم بعمليات العقوبات الاقتصادية يرأسها في هذا الامر بريطانيا . وفي الوقت عينه أسرى لافال الى موسوليني أن الأمر لا يمس امتياز ايطاليا على النفط ، بينما طرقت بريطانيا ، المنحى ذاته ، واستفهمت من روما عن مآل عقوبات النفط الى حرب . ولوما رد موسوليني الايجابي - المتوقع وغير الصادق - لحظيت الوزارة البريطانية بالذريعة التي تفتقرها لتسخر جهودها صوب العصبة منادية بهول الحرب المريع . وانضوت هذه السياسة في شعار " كل العقوبات الا الحرب " .

وتعين على رئيس الوزراء ستانلي بالدوين غداًها الافصاح ، بأسى ، أن أية عقوبات يرجح عملها قد تفضي أيضاً الى الحرب . وعلى أية حال قدر لفكرة ابدال اجراءات القوه بالعقوبات الاقتصادية ، بازاء الاعتداء ، أن يتكرر صداها بعد نحو من خمسين سنة عندما ضم العراق الكويت ، وكيفية التعامل معه بطريقة أكثر سلاماً .

علم وزير الخارجية (صاموئيل هور) أن بريطانيا قد شاحت عن استراتيجيتها . وكان على قادة بريطانيا ، لمجابهة التهديد الألماني الآفق ، أن يضادوا هتلر ويتوددوا لموسوليني ، ولكنهم أقدموا على الأمر بشاكلته المناقضة : استحبوا المانيا وناؤوا ايطاليا . وحين أدرك (هور) و (لافال) خطورة ما آلت اليه الأمور ، أبرما تسوية في كانون الأول ١٩٣٥ مع ايطاليا : ستتعلم ايطاليا بسهول الحبشة الخصبة ، ويواصل (هيللا سيلاس) حكمه في المعقل الجبلي ، الموقع التاريخي لمملكته ، وستساهم بريطانيا في هذه التسويات بوهب أرض الحبشة ممراً نحو البحر عبر الصومال البريطاني . وسارت التوقعات على قبول موسوليني التام لهذه الخطة ، وعليه قدمها هور لمصادقة العصابة .

وصلت خطة هور - لافال الى العدم لأنها طرقت مسامع الصحافة قبيل أن تنتهي الى طاولة عصابة الأمم - وهو حادث نادر يثير العجب تلك الأيام . وأضطر هو ، بازاء صرخات الغضب الناجمة عن ذلك ، الى اعلان استقالته - فهو الضحية ، الباحثة عن تسوية عملية ، وقد بقرها الرأي العام المنهاج . وهكذا عاد خليفته (أنتوني ايدن) بسرعة سيرة الأمن الجماعي والعقوبات الاقتصادية - من دون الرغبة باللجوء الى القوة بأية حال .

وبررت الديمقراطيات ، كدأبها في الأزمان المتكررة ، بغضائها لاستخدام القوة ولما تخطأ في تقديرها ، أعظم الخطأ ، قوة الخصم العسكرية . واقتنعت بريطانيا بعجزها عن استطباب الأسطول الايطالي دون معونة فرنسا ، التي يمتت اسطولها شطر البحر المتوسط ، محدقة الخطر بعلاقتها مع ايطاليا كما نصت عليه جبهة سترسا وميثاق لوكارنو . وهذه القوة ، يجبروتها ، لم تفرض العقوبات

النفطية على ايطاليا ، بينما سارت العقوبات الاعتيادية متاقلة لم تحل دون
استشهاد الحبشة .

وهكذا أكملت ايطاليا غزو الحبشة في مارس ١٩٣٦ وجهر موسوليني
بملك ايطاليا (فيكتور عمانوئيل) امبراطوراً لـ " أثيوبيا " الحديثة . واجتمعت
عصبة الأمم ، بعد شهرين ، أي في الثلاثين من حزيران ، لدراسة " الأمر الواقع " ،
فقرع هيل سيلاسي ناقوس وفاة الأمن الجماعي في مناشدة شخصية يائسة :

[انها ليست مجرد مسألة تسوية لعدوان ايطالي ، بل قضية أمن جماعي ،
وداعية وجود العصبة ذاتها ، وأمر ثقة طرحها الدول بالمعاهدات الدولية ،
وشأن يتعلق بقيمة الوعود المقدمة للدول الصغيرة باحترام استقلالها وضمانة ،
فلاختيار بين مبدأ مساواة الدول وفرض قيود العبودية على القوى الصغيرة] .

وفي ١٥ تموز رفعت العصبة جميع العقوبات المفروضة على ايطاليا .
فشجعت بريطانيا العظمى وفرنسا اعتراضاتهما عن احتلال ايطاليا للحبشة بباعث
من خشيتهما من المانيا . لذلك أرغم الأمن الجماعي هيل سيلاسي على نحر بلده
عن بكرة أبيه ، لا نصفه ، كما اقتضت السياسة الواقعية لخطة هور - لافال .

لم تكن ايطاليا في وضع عسكري يؤهلها للمقارنة مع بريطانيا العظمى ،
أو فرنسا ، أو المانيا ، ولكن الصدع الذي خلقه عزلة الاتحاد السوفيتي احالها اداة
مساعدة في الحفاظ على استقلال النمسا ، وعلى الراين المنزوع السلاح ، الى حد
ما . دعم موسوليني تسوية فرساي ما دامت بريطانيا العظمى وفرنسا برزتا أقوى
أمم أوروبا ، ولانه لا يثق بالمانيا الى حد بعيد اعرض عن شخصية هتلر في البدء .

واقتنع باحتمالية انتهاء أمر جبهة سترسا الى اجبار ايطاليا لتكون كبش الفداء للعدوان الألماني ، لقد أرخت أثيوبيا استهلالاً لتودد ايطاليا الشديد صوب المانيا بباعث من الخوف والاذعان ، على نحو متناظر .

لقد انطبعت في خيال المانيا صورة اثيوبيا ، وخيبتها ، أعظم الانطباع ، حيث كتب السفير البريطاني ببرلين :

" لقد أذن انتصار ايطاليا فصلاً جديداً ، فلا مناص من غرق نفوذ انكلترا في أرض تسودها القوة " . لقد دلفت ايطاليا من جبهة سترسا ، فلم تبقى عثرة في طريق المانيا صوب النمسا سوى الباب المفتوح الذي هيأته منطقة الراين المنزوعة السلاح . وهنا لم يسلم هتلر وقتاً في وصده بعجل .

لقد أمر هتلر ، في صبيحة الأحد ٧ آذار ١٩٣٦ ، جيشه بالنزول الى منطقة الراين المنزوعة السلاح ، مجهزاً على آخر انفس فرساي . وتحظر معاهدة فرساي نزول الجيش الألماني في منطقة الراين والمنطقة الأخرى في شرقها ، بنحو من (٥٠) كيلو متر لقد أدلت المانيا بضماناتها كما نص أحد بنود لوكارنو وصادقت عليه عصبة الأمم ، بينما قدمت بريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا وايطاليا ضمانات له .

لو سيطر هتلر على منطقة الراين فستغدو أوروبا الشرقية تحت رحمته . وما كانت أي من الدول الجديدة قادرة على الدفاع عن أنها لحظة مع المانيا النازعة للتعديل سواء أتلقى المواجهة بوحدها أم بالاتحاد مع أخواتها . فكان

رجاءهم الوحيد في قدرة فرنسا على ردع العدوان الألماني ولما تندفع صوب الراين المنزوع السلاح .

ومرة أخرى عصفت الشكوك بوجه الديمقراطيات الغربية بخصوص نوايا هتلر . فهو يسعى ، من ناحية ، الى استرجاع أرض المانيا مطمناً فرنسا بعقد معاهدة عدم اعتداء معها ، وأثير الجدل كرة أخرى ، عندما أفصححت البلدان الأوروبية أن المانيا سترضى عندما تنال حدودها القومية . ولكن هل لقادة بريطانيا وفرنسا الحق بالمخاطرة بأرواح بلديهما ليستبا مسألة شديدة التميز ؟ أو ليس من واجبهما الأخلاقي التصدي لهتلر ، غير المكتمل سلاحاً ، ليسعفا من الأرواح عدداً جماً ؟

أطلعنا التاريخ بالاجابة ، فقد استبد الشك بمجايليه ودأب هتلر ، عام ١٩٣٦ على در المنفعة من مزواجهته الفريده لحدسه الذهني وقوة ارادته الشيطانية . وما برحت الديمقراطيات ترى أنها قبالة زعيم قومي ، يسعى لاعادة بلده الى مصاف دول أوروبا . وسلخت بريطانيا وفرنسا عظيم وقت في سعي لاستقراء فكر هتلر بالتساؤل : هل هو مخلص ؟ أيود السلام حقاً ؟ والواقع أنها لأسئلة مشروعة ، ولكن السياسة الخارجية تبنى على الرمال المتحركة حين تنبذ علاقات القوة الفعلية وتعتمد على التنبوء بشأن نوايا الآخرين .

اصطفى هتلر بدقة الوقت المناسب لاحتلال منطقة الراين ، مستعيناً بقدرته الخارقة على استغلال نقاط ضعف خصومه . وما كان لعصبة الأمم ، التي عجزت عن فرض عقوبات على ايطاليا ، أن تواجه بحزم هذا القوة العظيمة الأخرى .

وعلاوة لذلك دقت الحرب في الحبيشة اسفيناً بين القوى الغربية وايطاليا ، أحد ضامني لوكارنو ، بينما تقهقرت بريطانيا العظمى ، من فرض أيما عقوبات نفطية على ايطاليا ، في بحر كانت بريطانيا تسيره ، لأنها قد رغبت عن حرب برية لشأن لا ينطوي على خرق لحدود وطنيه .

ترى ما موقف فرنسا ؟ لا جرم أنها لأكثر بلد أهدقه الخطر في منطقة الراين المنزوعة السلاح ، ومع ذلك كانت عزيمة التردد في مقاومة انتهاك المانيا لها . اذ نطق خط ما جينو بتثبيت فرنسا باستراتيجية الدفاع ، ولم يخلف التدريب والمعدات الفرنسية غير شك نذير بأن الحرب العالمية الأولى قد أجهزت على الروح الهجومية الفرنسية . فلاحت فرساي تنتظر مصيرها وراء خط ماجينو ، دون المخاطرة بعبور حدودها - ليس في أوروبا الشرقية ، أو في الراين لذلك الشأن .

وبالرغم من ذلك ، مثل احتلال الراين ، كرة أخرى ، مقامرة هائلة بالنسبة لهتلر . فلم ينسلخ على فرض التجنيد الإلزامي نحواً دون السنة ، ولم يكن الجيش الألماني متأهباً لحرب قط . والحق أعطيت الأوامر للقوات التي زحفت الى منطقة محدودة في الراين بقتال تراجعى حال دخول فرنسا المنطقة . ومهما يكن من أمر ، وفق هتلر في التعويض عن نقصه العسكري بجرأة معنوية عظيمة ، وهنا أغرق الديمقراطيات بمقترحات تعبر عن عظيم رغبته بمناقشة تحديد عدد أفراد القوات في منطقة الراين وإعادة المانيا الى عصبة الأمم . وبث في الاتحاد السوفيتي أعظم الشك عندما جهر أن هذه الخطوة بباعث انتقام من الميثاق الفرنسي - السوفيتي لعام ١٩٣٥ . وعرض ترك منطقة منزوعة السلاح مساحتها خمسون

كيلومتر من كلا جانبي الحدود الألمانية ، وابرام معاهدة عدم اعتداء لمدة ٢٥ عاماً . فكان لمقترح نزع السلاح فائدة مزدوجة ، تلمح بأن السلام الدائم هو مجرد جرة قلم ، في حين أنه اجهز على خط ماجينو بلطف ، الخط الذي هيا الاسناد بوجه الحدود الألمانية .

ولم يفتقر محاورو هتلر الى الشجاعة العظيمة ليتبنوا موقفاً سلبياً ، فقد قدرتهم الحجة ، في هذا الأمر أو ذاك ، على تصفيد أياديهم . فمنذ توقيع ميثاق لوكارنو أضحي من المباديء الرئيسية للسياسة الفرنسية العزوف عن أيما حرب مع المانيا الا بموجب حلف مع بريطانيا العظمى ، بالرغم من عدم ضرورة المساعدة البريطانية ما دامت المانيا منزوعة السلاح . وسعيًا لهذا المرمى ، وطد قادة فرنسا العزم ، ولم يتأثروا لاحباطات عديده وساندوا كثيراً من مبادرات نزع السلاح التي علموا بأفقدتهم أنها مساءة الفهم .

لعل توكا فرنسا المعنوي العظيم على بريطانيا العظمى يعيننا بفهم عزوفها عن أيما استعدادات عسكرية ، حتى حين حذر اندريه فرانسو - بونسه ، السفير الفرنسي في برلين في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٥ بوشك التحرك الألماني الى الراين - قبل حصول الاحتلال بثلاثة أشهر ونصف تماماً . ومع ذلك لم تجرؤ فرنسا على التعبئة أو اتخاذ تدابير عسكرية احترازية كي لا تتهم باثاره أمور على أساس المخاوف ولم تثر القضية في مفاوضاتها مع المانيا لأنها ستعجز عن أيما عمل لو تجاهلت المانيا تحذيراتها أو افصحت عن نواياها .

ما يستغرب له وقوف هيئة الأركان الفرنسيه ، عام ١٩٣٥ ، مصفودي الأيادي لأموهم الداخلية حتى غداة تحذيرات بونسه . هل كذبت الأركان العامة دبلوماسيها ؟ وهل عجزت عن قذف نفسها من التحصينات الدفاعية لحماية المنطقة المعزولة من الرين المجرد من السلاح ؟ أشعرت بالفشل تمامه بحيث أضحي هدفها الرئيسي ارجاء نشوب الحرب على أمل حصول إيما ضرب من المعجزة لصالحها - برغم في أنها لن تحدث هذا التغير بيدها ؟

ويقيناً ان الآيه البينة لهذا الاستبصار تتجسد في خط ماجينو ، الذي شيدته فرنسا بكلفة باهظة واستغرقت العمل فيه عشر سنوات . هكذا كتبت فرنسا على نفسها اتخاذ استراتيجية دفاعية في نفس السنة التي ضمنت بها استقلال بولندا وتشيكوسلوفاكيا . وثمة آية أخرى تصور قلق فرنسا وخشيتها عندما قررت ايقاف تشييد خط ماجينو على الحدود البلجيكية ، الأمر الذي غشي بغبار كل تجارب الحرب العالمية الأولى . واذا ما كان ثمة احتمال لحرب بين فرنسا والمانيا ، فلماذا لا يحصل هجوم الماني عبر بلجيكا ؟ فلو خشيت فرنسا من انهيار بلجيكا ولما تعزل من هذا الخط ، يمكنها ، وقتئذ ، أن تخسرها على مد هذا الخط ليشمل الحدود البلجيكية الألمانية . ويتيسر لفرنسا أيضاً مد هذا الخط الى البحر على طول الحدود بينها وبلجيكا ، لكنها أبت الاحتمالين .

تميل دوائر المخابرات الى تبرير ما يقرره القادة السياسيون فغالباً ما توضح الأدبيات الشعبية والأفلام عكس الحقيقة - أي ايضاح أن صناع السياسة هم الوسائل المسيرة بيد خبراء المخابرات . ولكن في عالم الحقيقة ، غالباً ما تتبع تقديرات المخابرات قرارات السياسة بدلاً من توجيهها . ولعل هذا ما يفسر

المبالغة الهوجاء في تقدير القوة الألمانية التي طفت على حسابات العسكريين الفرنسيين ، فقد أبلغ القائد الفرنسي العام الجنرال (مورييس غامليان) القادة المدنيين أثناء الاحتلال الألماني للراين بأن قوة المانيا العسكرية البشرية المدربة قد ساوت قوة فرنسا وان لدى المانيا معدات أكثر من معدات فرنسا - وهو تقدير سخيف في السنة الثانية من اعادة التسليح الألماني . ونهلت اجراءات السياسة من هذه التقديرات الخاطئة عن القوة الألمانية وخلص غامليان الى وجوب اتخاذ فرنسا ((أي)) اجراءات عسكرية مضادة بدون تعبئة عامة ، وهي خطوة لا يخاطر بها قادته السياسيون بدون الدعم البريطاني - حتى ان لم تتجاوز القوة الألمانية الداخلة للراين أكثر من ٢٠ ألف رجل في حين يناهز جيش فرنسا الدائم نحواً من ٥٠٠ ألف رجل دونما تعبئة عامة .

وعاد كل شيء القهقري الآن الى الورطة التي أربكت الديمقراطيات عشرين سنة . فبريطانيا لا تعترف بأي انتهاك لتوازن القوى الا عند اختراق حدود فرنسا . ولم تر مصلحة حيوية في منطقة الراين المنزوعة السلاح التي تمثل رهينة في الغرب للقتال ولم تمضي للقتال وفاءً بضمانتها في لوكارنو . كما أوضح ايدن ذلك قبل شهر من احتلال الراين . وفي شباط ١٩٣٦ أفادت الحكومة الفرنسية من غيوبتها لتستفهم موقف بريطانيا لو نفذ هتلر ما قاله فرانسوا بونست . ولاحق معالجة ايدن للانتهاك المحتمل لاتفاقيتين دوليتين - فرساي ولوكارنو - كانهما افتتاح صفقة تجارية :

[بالنظر الى أن المنطقة قد أنشأت لتوفير الأمن لفرنسا وبلجيكا ، يتيسر للحكومتين ، في المقام الأول ، أن تقررا القيمة التي يلصقانها بهما ، والثن

الذي ينقذانه للحفاظ عليها ... وخير أن تدخل بريطانيا العظمى وفرنسا ، قبل فوات الأوان ، في مفاوضات مع الحكومة الألمانية للتسليم بموجب حقوقنا في المنطقة] .

لقد تبوأ ايدن حقيقة أفضل ما يؤمل من مواقع في مفاوضات يمكن أن يدخلها الحلفاء ، مقابل التخلي عن الحقوق الثابتة والمُعترف بها - فما هي هذه الحقوق ؟ وكم يسلخ الأمر من الوقت ؟ ألمة ضمانات أخرى ؟ لقد خلفت بريطانيا الاجابة عن تعويض فرنسا معلقة بالمقابل بيد فرنسا ، وأوحت أن القتال من أجل التزامات مقدسة في الراين ليس شطراً من الاستراتيجية البريطانية .

وأفصح موقف بريطانيا بنحو أعظم غداة ما وثب هتلر الى الراين ، وأبلغ وزير الخارجية البريطاني السفير الألماني بعد يوم من التحرك الألماني :

[ان الشعب البريطاني المستعد للدود عن فرنسا قبالة التدنيس الألماني لأرضها ، لن يحتكم للسيف يباعث من الاحتلال الأخير للراين فلعل معظمه يرى انه لا يهتم شروى نقيير باعادة احتلال المانيا لاقليمها] .

وامتدت شكوك بريطانيا صوب اتخاذ اجراءات مضادة عدا الحرب ، حيث أخبر وزير الخارجية القائم بالأعمال الأمريكي :

" ستبذل انكلترا كل محاولة لمنع فرض عقوبات عسكرية أو اقتصادية ضد المانيا " .

ودافع وزير الخارجية الفرنسي (بيير فلاندين) عن قضية فرنسا دون طائل ، فقد أوضح ببصيرته لنظيره البريطاني أن ألمانيا حالما تحصن الراين سوف تتورى تشيكوسلوفاكيا وسرعان ما ستشتعل حرب عامة لن يستطيعوا لها دفعاً . وبرغم من الأمر أتى نقيضه ، لم يكن جلياً ، غاية الجلاء ، عن سعي فلاندين لدعم بريطاني لفعل عسكري فرنسي أو يبغي تنصل فرنسا من اتخاذ أي فعل . ظن تشرشل الاحتمال الأخير وقال باقتضاب :

" انها لكلمات شجاعة ، ولكن السيف أصدق أنباء من الكتب " .

وقرت بريطانيا أذنها لتوسلات فرنسا ، فغالبية قيادتها لم تني تعتقد أن السلام يعتمد على نزع السلاح وان النظام الدولي الجديد يتطلب توطيده على الصلح مع ألمانيا . وشعر البريطانيون أن تفادي هوات معاهدة فرساي أهم بكثير من الوفاء بالتزامات لوكارنو حيث أوضح اجتماع لمجلس الوزراء في ١٧ آذار وبعد عشرة أيام على تحرك هتلر بـ

" أن موقفنا قيد الرغبة بتوظيف عروض هتلر من أجل الوصول الى تسوية دائمية " .

كان على مجلس الوزراء أن يقول سراً بشعور المعارضة بحريتها التامة في الانطلاق بسبيلها دونما قيد . وأعلن عضو حزب العمل (آرثر عرينود) ابان مناظرة حول الشؤون الدفاعية في مجلس العموم بنفس الشهر :

[أطلق هتلر بياناً أوضح فيه خطأه بيد واحدة ، لكنه ما زال يحمل
غصن الزيتون باليد الأخرى وهي ما يجب أن نأخذه بالحسبان أولاً . ولعل هذا
أبين آية تجلت حتى الآن ... ومن العبث القول أن هذه البيانات واهية فالقضية
هي السلام لا الدفاع] .

أي بكلمات أخرى ، تبنت المعارضة ، تعديلاً لفرساي ، والغاء لمعاهدة
لوكارنو وشاءوا لبريطانيا أن تهجع في الخلف لترى أنى يترجم هتلر مراميه ،
السياسة الرشيدة طالما تفقه متبنوها ان كل سنة تنسلخ لتزيد من بأس المقاومة لو
خابت السياسة .

ليس من الضروري احتذاء المنحى الذي طرقة فرنسا وبريطانيا لتحويل
النفائات الاستراتيجية ذهباً سياسياً ، أو الاضطراب الشعبي فرصة لتحقيق سياسة
الترضية . فالأهمية تكمن في تحصين الراين وسقوط أوروبا الشرقية بعيداً عن نجدة
فرنسا العسكرية ، دنو ايطاليا الشديد صوب مكافأة هتلر بأول حليف له .
وأوضحت بريطانيا ، بارسالها فرقتين لردء الخطر عن حدود فرنسا اذا ما دنست ،
التزاماً مشوباً بالغموض الشديد وابطالاً لمعاهدة لوكارنو ، وضماناً مبهماً
لفرنسا .

وهنا تملصت بريطانيا بمهارة ، كرة أخرى ، من التزام كامل بالدفاع عن
فرنسا . ولكن ما الذي حققته تماماً ؟ وبقيناً أن فرنسا أدركت هذه المراوغة
ولكنها قبلتها على أنها خطوة بريطانية حذرة نحو حلف رسمي . ورأت بريطانيا
التزامها بارسال فرقتين بأنه وسيلة لتقييد دفاع فرنسا عن أوروبا الشرقية . ولا

يتحقق الالتزام البريطاني اذا غزت فرنسا المانيا دفاعاً عن تشيكوسلوفاكيا أو بولندا ، ومن الناحية الأخرى ، فان فرقتين بريطانيتين لا تعنيان شيئاً اداً في ردع هجوم الماني على فرنسا . وذي بريطانيا العظمى ، البلد الأم لسياسة توازن القوى ، قد طلقت كل علاقة لها بمبادئها القائمة .

وشرعت قبالة هتلر ، بفتحته الراين كرة أخرى ، أوروبا الوسطى بمصراعيها عسكرياً ونفسياً . فقد تهشم الأساس الاستراتيجي لتكبير هتلر في أوروبا الشرقية حالما رضخت الديمقراطيات الغربية لهذه الحقيقة بأنها " أمر واقع " وساءل وزير الخارجية الروماني (نيكولاي تيتولسكو) لنظيره الفرنسي " اذا كنتم قد عجزتم في ٧ آذار عن الدفاع عن أنفسكم فأني لكم أن تذودوا عنا بوجه المعتدي ؟ " .

وتعاضمت صعوبة الاجابة على السؤال على أثر تحصين الراين . ومن الناحية المعنوية تعقد موقف الديمقراطيات السلي كثيراً وباتت الترضية سياسة رسمية ، وتعديل مظالم فرساي رؤية بالية . ففي الغرب لم يبق أياً أمر دون تعديل . وتجلى منطقياً أن بريطانيا وفرنسا اذا ما عزفتا عن ضمانات لوكارنو ، فليس ثمة ما يحافظ على تسوية فرساي في أوروبا الشرقية ، التي ارتابت بشأنها بريطانيا منذ البداية ورفضت على رؤوس الأشهاد أن تعطي ضمانة بأكثر من مناسبة واحدة - في آخر عهد بارساها فرقتين الى فرنسا .

لقد سلخت فرنسا وقتئذ تقاليد رشليو عنها . وما عادت تتوكأ حتى على نفسها ، بل وتشبثت بتسكين مخاوفها بدعوى طيب نية المانيا . وفي آب ١٩٣٦ ،

بعد مرور خمسة اشهر على اعادة احتلال الراين ، استقبل (ليون بلوم) - وهو يهودي ورئيس وزراء حكومة الجبهة الشعبية التي تضم شيوعيين واحد اليهود ، وزير الاقتصاد الالماني (الدكتور شاخت) في باريس . حيث قال بلوم :

" أنا ماركسي ويهودي ، غير أننا لا نستطيع أن نحقق أي شيء اذا اعتبرنا الحواجز الأيديولوجية شيئاً لا يمكن وثبه " . وهنا تحير (ايفون دلبو) وزير خارجية بلوم في حمل هذا الكلام بمعناه العملي غير :

" تقديم تنازلات بطيئة لألمانيا بهدف درء شبح الحرب " ، ولم يوضح ما اذا كان لهذه العملية مسك ختام . وذو فرنسا البلد الذي خاض غمار حروب لا حصر لها خلال مئتي عام في أوروبا الوسطى بغية الحفاظ على مصيرها ، قد تراجعت الى التشبث بأي قشة ترسيها في ميناء الأمن ولو بتقديم التنازلات التدريجية . بمرور الزمن ، والتمسك بأمل اشباع شهوات المانيا أو ولاده أمر مجهول يدرء عنها الخطر . انها سياسة الترضية التي نفذتها فرنسا باحتراس ، واتبعتها بريطانيا بحماس ، ففي عام ١٩٣٧ وبعد اعادة تسليح منطقة الراين ، كشف وزير خارجية بريطانيا (اللورد هاليفاكس) تفهقر الديمقراطيات المعنوي حين زار هتلر بمنتجعه في (برختسفادن) . لقد أطرى على المانيا النازية فهي " حصن أوروبا الحصين بوجه البلشفية " وسرد عدداً من القضايا مع الاشارة لـ " تعديلات ممكنة مع مرور الزمن " . وكانت دانزيغ ، وتشيكوسلوفاكيا ، والنمسا من بين ما تطرق له بشكل خاص ، أما تحذيره الوحيد المتعلق بأسلوب هذه التغييرات فهو : " ان انكلترا لتأنس التغييرات من عدسة التطور السلمي وينبغي تحاشي الأساليب التي يمكن أن تسبب اضطرابات واسعة النطاق " .

ويقينا أن يفقه ، حتى الزعيم الأتبط عزيمة من هتلر ، أن بريطانيا اذا كانت مستعدة لقبول تعديلات في النمسا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والممر البولندي ، فانها ستعترض فقط على الأسلوب الذي تتبعه المانيا في اجراء هذه التعديلات . ولما كانت بريطانيا قد أدركت المرام ، فلم عليها أن ترسي ملامح الاجراء ؟

وأي حجة سليمة ممكنة قد يتوقعها هاليفاكس ليقنع الضحايا بفضائل الانتحار ؟ لقد اعتبرت هرطقت العصابة ومبدأ الأمن الجماعي " أسلوباً " تحويرياً ينبغي مقاومته ، ولكن التاريخ يطالعنا أن البلدان تركب الحرب بهدف مقاومة " حقيقة " التغيير .

وكان موقف فرنسا قد تردى كثيراً في وقت زيارة هاليفاكس لهتلر ، ففي تموز ١٩٣٦ أضرم انقلاب عسكري للجنرال (فرانسيسكو فرانكو) فتيل أهلية أسبانية . وكان فرانكو يتلقى دعماً على شكل شحنات كبيرة من المعدات من المانيا وايطاليا ، وسرعان ما أرسل " متطوعون ألمان وطيّان " ، ولاح أن الفاشية سوف تبث أفكارها بالقوة . لقد واجهت فرنسا الآن نفس التحدي الذي قاومه رشليو قبل ٣٠٠ سنة - أفق الحكومات المعادية من كل حذب وصبوب ولكن زعماء فرنسا ، بخلاف سلفهم ، قد أدركهم العجز والضعف عن تحديد ما يخشوه أكثر - أهى الأخطار التي يواجهونها أم الوسائل المطلوبة لدروها ؟

لقد شاركت بريطانيا في حرب وراثة العرش الأسباني ، مستهل القرن الثامن عشر ، وحاربت نابليون في أسبانيا بعد قرن واحد . وفي تينك الحاليتين جابهت محاولة اعدى القوى الأوروبية لجر أسبانيا نحو فلكها ، أما الآن فهي قبالة

تهديد لتوازن القوى لا تعي فيه انتصاراً فاشياً في اسبانيا ، أو اعتبرت الفاشية تهديد أخف من اسبانيا اليسارية الراديكالية المرتبطة بالاتحاد السوفيتي (وهو ما بدا أكثر التصورات احتمالاً) . لكن بريطانيا تحاشت ، قبل كل أمر ، الحرب ، فحذر مجلس الوزراء البريطاني فرنسا بتبوء جانب الحياد لو نشبت حرب بسبب شحنات الأسلحة الفرنسية الى أسبانيا الجمهورية - حتى لو كان لفرنسا بموجب القانون الدولي ، كل الحق في بيع أسلحة الى حكومة أسبانيا الشرعية . وترددت فرنسا ثم حظرت شحنات الأسلحة ، متهكة هذا الخطر في بعض الأحيان ، فقلصت هذه السياسة أصدقاءها وشيعت عنها احترام خصومها .

وفي هذا الجو التقى زعماء فرنسا وبريطانيا في لندن في ٢٩-٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٧ ، لرسم منهج مشترك ، وأثار نيفيل تشميرلين ، خليفة بالدوين في رئاسة الوزراء ، بيت القصيد فوراً حيث دعا الى مناقشة التزامات فرنسا بمقتضى حلفها مع تشيكوسلوفاكيا . فذي المنحى الذي يطرقه الدبلوماسيون المتشككون حين يتشبثون بإيما قشة تقدرهم على التملص من الوفاء بالتزامهم . لقد كان استقلال النمسا غير أهلاً للتداول . وأجاب وزير خارجية فرنسا دلبو بطريقة أوحى أنه فهم مضامين تلك القضية تماماً وبصورة واقعية ، فاستطب قضية تشيكوسلوفاكيا باعتبارها شرعية لا سياسية أو استراتيجية ، ثم أرسى لنفسه مرمى محدداً وهو التفسير القانوني الدقيق لالتزام فرنسا فقال :

[تمس هذه المعاهدة فرنسا اذا ما رزحت تشيكوسلوفاكيا ضحية اعتداء . واذا ما نشبت اضطرابات في صفوف السكان الألمان ودعمهم التدخل

المسلح من المانيا ، فالمعاهدة تلزم فرنسا بأسلوب يرسى معاملة جسامه الحقائق
آنذاك] .

ابتعد دلبو عن مناقشة الأهمية الجيوسياسية لتشيكوسلوفاكيا أو التأثير
الذي سيحدثه تخلي فرنسا عن حليفها على مصداقية البلد في المحافظة على
استقلال بلدان أوروبا الشرقية . عوضاً عن ذلك شدد التزام فرنسا الخيارى عند
حصول تهديد حقيقي - وهو الاضطرابات التي تثيرها الأقلية الألمانية في
تشيكوسلوفاكيا وتدعمها القوة العسكرية الألمانية . فقبض تشميرلين على كوة
التنصل هذه وحولها الى أساس منطقي للترضية :

[تلوح ثمة رغبة لعمل اتفاق ما مع المانيا بما يتعلق بأوروبا الشرقية ،
مهما كانت مرامي المانيا ، حتى لو رغبت بابتلاع بعض جاراتها ، وبوسع المرء
يترجى ارجاء تنفيذ المخططات الألمانية ، لتكبير الرايخ ريثما تمسي مراميه غير
ذات جدوى ، في نهاية المطاف] .

اذا ما انقلب التأجيل عبثاً ، فما الذي ستقدم عليه بريطانيا العظمى ؟ واذا
ما ارتضت بتعديل المانيا حدودها الشرقية ، فهل ستهرع بريطانيا للحرب وفق
جدول زمني ؟ والاجابة واضحة - أن البلدان لا تخوض حرباً حول نسبة من
التغير قبلت بها أساساً . وعليه نخرت تشيكوسلوفاكيا ليس في ميونيخ بل في لندن
في العام المنصرم .

وارتأى هتلر لما طرأ ، أن يمد استراتيجيته بعيداً ، ذلك الوقت عينه ،
وبسط آرائه ، في تجمع الكبار ضباط المانيا في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٧ مفصلاً عن

الاستراتيجية الصريحة . احتفظ مساعده (هوسباخ) بسجل مفصل لها ، ولم يكن لدى أي من الحاضرين عذراً للتذمر فيما بعد أنه يجهل المنحى الذي كان زعيمه منطلقاً به . وذكر هتلر دون غموض أن أهدافه تذهب لأبعد بكثير من استعادة موقع المانيا لما قبل ، كما أشار هو برنامجه المدرج في " كفاحي " - احتلال أقاليم شاسعة من أوروبا الشرقية ومن الاتحاد السوفيتي . وعلم جيداً أن هذا المشروع سيصادف مقاومة :

" على المانيا أن تحسب حساب الأعداء البغضاء ، انكلترا وفرنسا " . وشدد أن المانيا قد سبقت بريطانيا وفرنسا في إعادة تسليحها غير أن هذا التمايز سيتوارى مع الزمن غداة عام ١٩٤٣ . وتحتم اذن قرع طبول الحرب قبل ذلك التاريخ .

أصيب جنرالاته بحيرة لجسامة مخططاته وسعته ووطأة الشروع بها ، فتداركوا الأمر بصورة عديدة . فكر بعض القادة العسكريين بانقلاب ، ولما يعطي هتلر الضوء الأخضر للحرب . بيد أنه سبقهم التحرك اذ أغفت نجاحاته المبكرة المذهلة ، جنرالاته من ايجاد المسوغ الأخلاقي (في نظرهم) للقيام بهكذا خطوة .

ما قولنا في الديمقراطيات الغربية ؟ انها لم تستوعب الفجوة الأيديولوجية التي فصلتها عن الدكتاتور الألماني وآمنت بالسلام نهاية ، وأوسعت صدرها تفادياً للحرب . هاب هتلر السلام وتاقت نفسه للحروب ، فقد كتب في " كفاحي " : " نشأ الجنس البشري قوياً يباعث من الصراعات الخالدة ، وسيفنى بحلول السلام الآبد " .

أنس هتler ، بحلول عام ١٩٣٩ ، في أنهاء القوة الكافية لتخطي الحدود القومية التي رسمتها معاهدة فرساي . فكان أول أهدافه بلده الأم (النمسا) التي كانت بموقع مضطرب . بمقتضى تسوية (سانت جرمان) لعام ١٩١٩ وتسوية (تريانون) لعام ١٩٢٠ . وكانت النمسا حتى عام ١٨٠٦ مركز الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وغدت عام ١٨٦٦ ولاية المانية رائدة - أو ((الولاية)) الرائدة حسبما يرى البعض . وبعد أن جردها بسمارك من دورها التاريخي في المانيا ، امست تتكأ على ممتلكاتها في البلقان وأوروبا الوسطى ريثما فقدتها في الحرب العالمية الأولى . وحظرت معاهدة فرساي عليها أن تنضم الى المانيا - وهو بند يتعارض بكل وضوح مع مبدأ تقرير المصير . ومع ذلك بقي الاتحاد مع المانيا (الانشلوس) غاية كثيرين من جانبي الحدود النمساوية - الالمانية (بضمنهم سترسمان) ، فأغلقها الحلفاء مرة أخرى سنة ١٩٣٠ .

وهكذا ، انطوى اتحاد المانيا مع النمسا على معنى الغموض الضروري جداً لنجاح هتler في أوائل تحدياته ، فنفذ مبدأ تقرير المصير في حين أساء لمبدأ توازن القوى الذي كان ساسة الدول أقل رغبة بالاستشهاد به لتسوية اللجوء للقوة . ففي أعقاب شهر من اطلاق التهديدات النازية وتقديم النمسا تنازلات ، زحفت القوات الألمانية الى النمسا في ١٢ آذار ١٩٣٨ ، ولم تلتق مقاومة أمامها . استبشر الشعب النمساوي الأمر بيهجة واستحب أن يقطن مستقبلاً في اقليم الماني على أن يكون لاعباً أساسياً في مسرح أوروبا الوسطى ، بعد أن جردت من امبراطوريتها ومكنت لا حول لها ولا قوة في أوروبا الوسطى .

نادراً ما جسدت احتجاجات الديمقراطيات الهياية ضد ضم المانيا للنمسا
هما أخلاقياً ، وتوارت عن اتخاذ أية اجراءات ملموسة . وبعد أن قرع ناقوس
موت الأمن الجماعي ، لزمّت عصبة الأمم الصمت حين ابتلع عضو فيها على يد
جار قوي . فاغرقت الديمقراطيات لترضية سياستها المرضية رجاءة أن يتوقف هتلر
عن مزيد من التحركات حالما يعيد الاعراق الألمانية الى حضن الوطن الأم .

وأختار القدر تشيكوسلوفاكيا لتكون كبشاً فداء هذه التجربة ، لأنها
تحتج ، كدول امبراطورية النمسا - المجر ، جنسيات متعددة ، فكان من بين
السكان الخمسة عشر مليوناً ، ثلث لا يحملون الجنسية التشيكية أو
السلوفاكية . وكان فيها ثلاثة ملايين ونصف المليون الماني ، وما يقارب مليون
بحري ، ونحو من مليون بولندي في الدولة الجديدة . وما زاد الطين بلة اقامة هذه
الأقليات في مدن متاخمة لبلدانها الأم ، فارتفعت الدعوات بوجوب عودتها الى
بلدانها الأم ، وبحدة أكبر على ضوء الحكمة السائدة لمعاهدة فرساي الناطقة بتقرير
المصير .

وكانت تشيكوسلوفاكيا في عين الوقت خير الدول الجديدة من الناحيتين
السياسية والاقتصادية . فهي ديمقراطية أصلاً وتمتع بمستوى معيشي يضاها
مستوى سويسرا . ولديها جيش لجب معظم معداته الممتازة تشيكية طرازاً وصنعاً
وترتبط بأحلاف عسكرية مع فرنسا والاتحاد السوفيتي . وترى سياقات
الدبلوماسية التقليدية ان من العسير التخلي عن تشيكوسلوفاكيا ، أو الدفاع عنها
بنفس المقياس طبقاً لمفاهيم تقرير المصير . وبعد أن أطمأن هتلر الى اعادة تسليح
الراين ، شرع بتهديداته لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٧ باسم الأعراف الألمانية التي

تضمها - وفي البدء تجلّى من هذه التهديدات مسعى الضغط على التشيك بمنح حقوق خاصة للأقلية الألمانية في " أرض السوديت " كما نعتت الدعاية الألمانية ذلك الاقليم . ولكن هتلر أزم حدة تهديداته عام ١٩٣٨ ليعلن نيته بضم السوديت الى الرايخ الألماني بالقوة . وكانت فرنسا والاتحاد السوفيتي مرتبطين بالتزام حماية تشيكوسلوفاكيا ، برغم أن المساعدة السوفيتية مشروطة بالفعل الفرنسي المسبق . وعلاوة على هذا ، ثمة شك باذن بولندا أو رومانيا للقوات الروسية بالمرور عبر أراضيها للدفاع عن تشيكوسلوفاكيا .

نزعت بريطانيا العظمى للترضية منذ البدء . واعادها ليفاكس الى أذهان قادة فرنسا ، في ٢٢ آيار وبعد ضم النمسا ، ان ضمانة لوكارنو على الحدود الفرنسية يمكن ان تلغي اذا وفّت فرنسا بالتزاماتها في أوروبا الشرقية .

ورأت بريطانيا العظمى أن حدودها الأساسية تقع عند حدود فرنسا ، فاذا ما اتسعت اهتمامات فرنسا الأمنية ، أو حاولت الدفاع عن تشيكوسلوفاكيا ، فستكون تلك مسؤوليتها في عاتقها وحدها . وبعد انطواء أشهر قليلة أرسل مجلس الوزراء البريطاني لجنة تقصي حقائق الى (برغ) بزعامة (اللورد رونسيومان) للبحث في الوسائل الممكنة للمصالحة . وظهر أن النتيجة العملية لارسال تلك اللجنة هو اعلان نفور بريطانيا العظمى من الدفاع عن تشيكوسلوفاكيا . الحقائق الجلية أصلاً فأية مصالحة متوقعة تقتضي رفع من أوصال تشيكوسلوفاكيا . وعليه لم تكن ميونيخ استسلاماً بل ايضاحاً للحالة العقلية والنمو المتخيم لجهود الديمقراطيات في استتباب تسوية مشوهة جيوسياسياً بخطب بليغة طنانة عن الأمن الجماعي وتقرير المصير .

وحتى أمريكا المعنية أكثر بإنشاء دولة تشيكوسلوفاكيا رفضت يدها من
الأزمة في أول مراحلها ، واقترح الرئيس روزفلت في تشرين الأول ، عقد
مفاوضات على أساس محايد . ولكن اذا ما كانت تقارير السفارات الأمريكية في
الخارج دقيقة ، فليس ثمة وهم يساور روزفلت حول مواقف فرنسا وبريطانيا عند
عقد أي مؤتمر بهذا الخصوص . والحق أن روزفلت قد شجع على اتخاذ هذه
المواقف بجهره أن " حكومة الولايات المتحدة لن تقوم بأية التزامات في سياق
المفاوضات الجارية " .

لقد تهيأ الوضع كانه تدبير خاص للادلاء بموهبة هتلر في شن حرب
نفسية ، لأنه دأب طيلة الصيف على ترويع الهلع من حرب وشيكة دونما شروعه
بأية تهديدات ملموسة . وانفجرت عواطف تشميرلين ، نهاية المطاف ، عندما
شن هتلر هجوماً وحشياً غادراً على القيادة التشيكية ابان مسيرة للحزب النازي
السنوية في نورمبرغ ، وصادف الهجوم مع استهلاله تشرين الأول عام ١٩٣٨ .
قرر تشميرلين أن ينهي التوتر بزيارة الى هتلر بالرغم من عدم تقديمه أية مطالب
رسمية ، أو حصول أي تبادل دبلوماسي . أظهر هتلر احتقاره لتشميرلين عندما
اختار (برخستادن) مكاناً للقاء - وهو أبعد مكان في المانيا عن لندن وأعسر
مكان يمكن الانتهاء اليه ، ويسلخ السفر من لندن الى برخستادن خمس ساعات
بالطائرة ، في أول رحلة جوية لتشميرلين وهو في التاسعة والستين .

وافق تشميرلين على تشريح أوصال تشيكوسلوفاكيا بعد أن أذعن ساعات
الى مزاعم هتلر بسوء معاملة الألمان في السوديت ، فتحتم ان تحظى المانيا جميع
مناطق تشيكوسلوفاكيا التي يقطنها أكثر من ٥٠٪ من السكان الألمان . وستصاغ

التفاصيل في اجتماع لاحق في غضون أيام في (باد غودسبرغ) في منطقة الراين .
وآية أسلوب هتلر التفاوضي أنه نعت مكان الاجتماع اللاحق " تنازلاً " ، وهو
لا يزال ضمن حدود المانيا وأقرب الى لندن من المكان الأول . وابتان ما بين
الاجتماعين " أقنع " تشميرلين الحكومة التشيكوسلوفاكية بقبول مقترحه الذي
كان " المحزن " حسب تعبير قادة تشيكوسلوفاكيا .

وأزف الثاني والعشرون من أيلول يجهر هتلر مبتهجاً أنه رام اذلال
تشيكوسلوفاكيا واهانتها ، فأبى اجراء الاستفتاء العام المستغرق لكل المناطق أو
احداث تعديلات حدودية . وطالب باخلاء فوري لأقليم السوديت كله كله
ويستهل في ٢٦ أيلول (أي بعد أربعة أيام) وتكمل بما لا يزيد عن ثمانية وأربعين
ساعة ، ويجب ترك المنشآت العسكرية التشكيلية سليمة بيد القوات الألمانية .

وسعى هتلر ، على الاجهاز على عقايل الدولة ، فطالب بتعديل الحدود
مع هنغاريا وبولندا لصالح الأقليات . وعندما أبى تشميرلين أن يقدم له انذاراً ،
أشار هتلر بيده بخبث الى كلمة " مذكرة " المطبوعة في أعلى الورقة ، وقدم "
تنازلاً " آخر ، بعد انسلاخ ساعات من الجدل الحاد ، سيمهل تشيكوسلوفاكيا
حتى الثانية بعد الظهر من يوم ٢٨ أيلول لتقديم اجابتها ، وحتى ١ تشرين الأول
لبداء الانسحاب من السوديت .

ما كان بوسع تشميرلين أن يكره نفسه على التسبب بمثل هذا الاذلال التام
لتشيكوسلوفاكيا ، وسار رئيس الوزراء الفرنسي دالادير بهذا السبيل وهكذا
لاحت الحرب وشيكة بعد أيام عدد . وحفرت المواضع في المرائب البريطانية ، في

حين علق تشميرلين بكآبة أن بريطانيا العظمى سألت أن تمضي الى حرب من أجل بلد بعيد لا تفقه عنه شيئاً - هذا الكلام أطلقه قائد بلد قاتل قروناً في الطرقات نحو الهند من دون أن يرف له جفن . ولكن ما هو " سبب الحرب " ؟ لقد ارتضت بريطانيا أصلاً مبدأ تشريح أوصل تشيكوسلوفاكيا وتقرير مصير الألمان في اقليم السوديت لقد دنت بريطانيا وفرنسا من قرار الحرب ليس للحفاظ على حليف لهما بل بباعث من تباين يسير خلقتة الأسابيع المؤخرة ويمكن تفاديه ، ولتعديلات اقليميه هامشيه ، لو قورنت بازاء ما تم سلخه . الحق أن موسوليني أبعد الجميع عن الحومة قبيل انتهاء المهلة مقترحاً توسيع المؤتمر المخطط له بين وزيري خارجية ايطاليا والمانيا ليشتمل على زعماء الحكومات الأربع : فرنسا (دالاديه) ، وبريطانيا العظمى (تشميرلين) ، والمانيا (هتلر) ، ايطاليا (موسوليني) .

التقى القادة الأربعة في ٢٩ أيلول في ميونيخ ، مكان ولادة الحزب النازي ، وانسلخ وقت بسيط في المفاوضات : اذ بذل تشميرلين ودالاديه محاولة حذرة للعودة الى مقترحيهما الأصلي ، وقدم موسوليني ورقة تتبطن مقترح هتلر في بادغودسبرغ ، وحدد هتلر نقاطه بشكل انذار تهكمي . لقد رأى هتلر لمسأله تنفيذاً ، لأن مواعده النهائي (١ تشرين الأول) قد أجلسه متهماً بآثاره جو العنف . أي أن الغرض الأساسي من هذا المؤتمر هي قبول برنامجه في بادغودسبرغ سلمياً قبل أن يفرضه بالحرب .

ولم يترك تصرف تشميرلين ودالاديه في الأشهر الماضية خياراً لهما غير قبول مسودة موسوليني . بينما خلف الممثلون التشيك ، في الغرف الخلفية بلدهم يتقطع ارباً ارباً . لم يحظ الاتحاد السوفيتي بدعوة الى المؤتمر . وخففت بريطانيا وفرنسا

تأنيب ضميريهما بتقديم ضمانة لما تبقى من تشيكوسلوفاكيا منزوعة السلاح -
انها ايماءة مضحكة من الدول التي رفضت الوفاء بالتزاماتها للديمقراطية مناصرة
سليمة جيدة التسليح ، وغني عن القول أن هذه الضمانة لم تنفذ بالطبع .

دخلت ميونيخ قاموسنا باعتبارها شيئاً شاذاً ، انها عقوبة الرضوخ
للابتزاز . وعلى أية حال لم تكن فعلاً وحيداً بل مخاض سلسلة مواقف أضمرت
في العشرينات وتسارعت مع كل تنازل جديد . وأخذت المانيا طيلة ما يربو عقد
ترمي عن نفسها قيود فرساي واحداً أثر آخر : فقد خلصت جمهورية فايمار المانيا
من التعويضات ، ومن لجنة السيطرة العسكرية الحليفة ، وكذلك من الاحتلال
الحليف لأرض الراين . وأجهر هتلر رسمياً على القيود المفروضة على التسليح
الالمانى ، وخطر التجنيد الالزامي ، والغى بنود نزع السلاح لميثاق لوكارنو ولم
تقبل المانيا حتى في العشرينات الحدود الشرقية ، ولم يجبرها الحلفاء قط على
قبولها . وأخيراً ، ومثلما يحصل في الغالب ، خلقت الأحداث زخمها الخاص بها
نسبياً .

وأنى للحلفاء ، ولما يعترفوا بظلم تسوية فرساي ، على الأساس النفسي
للنود عنها ؟ لقد صنع منتصرو الحروب النابليونية سلاماً سخياً ، بيد أنهم رتبوا
الحلف الرباعي تفادياً لأي التباس بشأن دفاعهم عنه ، أما منتصرو الحرب العالمية
الأولى فخلقوا سلاماً عقابياً وتعاضدوا على تفكيك هذه التسوية في أعقاب تهينة
أقوى حافز للتعديل .

اعتور الرفض والاستخفاف ميزان القوى ، طيلة قرنين ، فأنبأ قادة الديمقراطية شعوبهم وجوب اسناد النظام العالمي على أسس معنوية أسمى . واذ تراءى التحدي للنظام الدولي أخيراً ، لم يعد أمام الديمقراطية ما تفعله سوى أن تتجرع كأس الاذعان لتبين لشعوبها استحالة ترضية هتلر .

وهذا ما يوضح علة الحفاوة التي لقيت بها اتفاقية ميونيخ من لدن الغالبية الكبرى من مجايلها ، فكان فرانكلين روزفلت من بين مهثي تشميرلين ناعته أنه " رجل طيب " ، بينما كان الاسراف في كيل المديح ديدن الكومنولث البريطاني . وكتب رئيس الوزراء الكندي :

[أنقل اليكم تهاني الشعب الكندي الحارة مشفوعة بتعابير العرفان التي انتشرت من دومينون الى آخر . ويشاركني زملائي في كيل مشاعر الاعجاب بجولة الخدمات التي قدمتموها لمعشر الجنس البشري] .

وهرع رئيس الوزراء الاسترالي ليز :

[يسرنا أن نعرب عن أحر تهانينا لمآل مفاوضات ميونيخ ان الاستراليين ومعهم كل شعوب الامبراطورية البريطانية لمدينون بالعرفان لكم على جهودكم الرامية لحفظ السلام] .

ولمن الغرابة حقاً أن يأنس جميع شهود العيان على مؤتمر ميونيخ أن الكآبة انتابت هتلر بدلاً من أن يمتلأ فؤاده بسرور الانتصار ، لقد طلب الحرب التي عدها شيئاً لا غنى عنه لتحقيق طموحاته ، أو لعله ابتغها لدواعي نفسية أيضاً ، بالنظر

الى اشتغال جميع خطبه العامة تقريباً على تجاربه الحربية بطريقة أو بأخرى .
وهجر ميونيخ مستبد بشعور الانخداع بالرغم من شدة معارضة جنرالاته للحرب
- الى حد التخطيط ايجاد للاطاحة به حال صدور آخر قراراته بالهجوم . وربما
كان هتلر على حق بالنظر الى حساباته المعاكسة ، فلو أنه أزمع شن حرب بشأن
تشيكوسلوفاكيا ، ربما لن تنحر الديمقراطيات الضحايا لكسبها ، بدعوى أن
القضية لا تنسجم مع مبدأ تقرير المصير ، وأن الرأي العام لم يكن مهتماً بكفاية
للتقلبات الابتدائية المؤكدة تقريباً لهذه الحرب .

ومن دواعي المفارقة أن أضحت ميونيخ النهاية النفسية لاستراتيجية هتلر .
فقد تمكن ، حتى ذلك الوقت ، من استغلال شعور الديمقراطيات بتبكيك الضمير
من مظالم فرساي . وغداة ذلك التاريخ لم يعد بيده سوى سلاح القوة المجردة ،
ووقف أكثر الأطراف خشية من الحرب حيارى عما ينقدوه ثمناً للابتزاز ، قبيل أن
يتبنوا موقفاً ما .

وينطبق هذا القول على بريطانيا بشكل خاص لأن هتلر قد نضب ،
بتصرفه في باد غودسبرغ وفي ميونيخ ، جميع ما يجعده بريطانيا من نوايا طيبة . بينما
وطد تشمبرلين العزم على تفاذي الابتزاز كرة أخرى ، واعادة التسليح الواسع ،
برغم من أنه أطلق تصريحاً أحرقاً عند عودته الى لندن " أتيت بالسلام لعصرنا " .

كان التعقيد سمة تصرف تشمبرلين في ميونيخ واقعاً ، أكثر مما صورته
الأجيال القادمة ، فقد جنح الى الاستسلام بعد أن حظي بتأييد شعبي طاغ في
أعقاب لقاء ميونيخ . أن الجمهور الديمقراطي لا يعرف المغفرة عند التعامل مع

المعضلات حتى حين تنجم عن تنفيذ الرغائب الآتية ، فأنهارت سمعة تشميرلين حالما تجلى عدم تحقيقه " السلام لعصرنا " ، عندما ألفى هتلر حجة ذريعة للحرب . لم يعد تشميرلين حيثذ يكسب حتى الثقة لادارة العملية وكانت بريطانيا العظمى قادرة على التصدي للعاصفة شعباً موحداً وبقوة جوية ناهضة مرة أخرى .

ويبدو الأمر يسيراً الانتقاص من الادعاءات الساذجة لبعض المهدئين . لكن معظمهم طيبو الطوية تائقون بلهفة الى تصريف الأمور بادارة جديدة تنهل من المثالية الولسونية في خضم سحابة خيبة الأمل العارمة بالدبلوماسية الأوروبية التقليدية ، والشعور الطاغى بالانهاك الروحي والجسدي اذ لم تشهد أية فترة سابقة فلاح رئيس وزراء بريطاني في تبرير اتفاقية بالطريقة التي اتبعها تشميرلين في ميونيخ - باعتبارها " تبديداً للشكوك والحزازيات التي سممت الجو ردها طويلاً " - كما لو كانت السياسة الخارجية فرعاً من علم النفس . اصف الى ذلك انطلاق جميع هذه الآراء من المفهوم المثالي الذي يسمو على ارث السياسة الواقعية والتاريخ الأوروبي ، باحتكامه الى العقل والعدل .

ما لم يسلخ هتلر من الوقت عظيماً لتبديد أوهام دعاة الترضية ، فعجل بسقوطه النهائي . وتمثل هذا الأمر باحتلاله ما تبقى من تشيكوسلوفاكيا في آذار ١٩٣٩ بعد أقل من ستة أشهر على لقاء ميونيخ . وغدا الجزء التشكي محمية المانية ، واعتبرت سلوفاكيا دولة مستقلة فنياً ، تابعة الى المانيا . ولم يرتد تعهد بريطانيا العظمى وفرنسا بالمحافظة على تشيكوسلوفاكيا في ميونيخ بزته الرسمية ، وما كان له أن قط أن يتوشحها .

لم يحدث تدمير تشيكوسلوفاكيا أيما تغيير جيوسياسي وأماط اللثام عن حقيقة خروج هتلر عن الحسابات العقلانية وانكبابه على الحرب . تحتم على تشيكوسلوفاكيا أثر حرمانها من دفاعاتها وحليفها الفرنسي والروسي ، ان تنزلق نحو الفلك الألماني ، ولا مناص من تكييف أوروبا الشرقية نفسها لحقائق القوة الجديدة . لقد طهر الاتحاد السوفيتي قيادته السياسة والعسكرية ولن يغدو عنصراً له وزنه ردحاً من الزمن . لم يكن أمام هتلر الا الانتظار ، اذ ستظهر المانيا في الخاتمة قوة مهيمنة على أوروبا الشرقية أثر تبوأ فرنسا جانب الحياد العملي . ولا جرم ان الانتظار أقل ما استطاع له هتلر فعلاً .

لم يصنع رد الفعل البريطاني والفرنسي المتمثل برسم الحدود تغييراً ضئيلاً تماماً على سياسة القوى التقليدية ، ولم يحور الاستيلاء على براغ ميزان القوى ولا مسار الأحداث المنظور . ولكن احتلال تشيكوسلوفاكيا أرخ انعطافة كبرى خطيره لمباديء فرساي لكشفه سعي هتلر الى الهيمنة على أوروبا وليس تقرير المصير أو المساواة .

ولم يدنس هتلر ، بتخبطه ، المباديء التاريخية للتوازن بزعم أنه اهانة الى الأركان الأخلاقية لسياسة بريطانيا الخارجية لما بعد الحرب . لقد اقدم على ذلك الانتهاك عندما ضم سكان ((غير المان)) الى الرايخ ، وبذا خرق مبدأ تقرير المصير ، الدعوى التي صرفت النظر عن جميع تجاوزات هتلر السابقة . لم يكن صير بريطانيا ، كفعل الحلماء ، أو مخاض شخصية وطنيه متقلقلة ، فهتلر قد أكمل تعريف الرأي العام البريطاني عن معنى الاعتداء ، أو في أقل احتمال رأي

الحكومة . وما اتسلخت الا حفنة أيام حتى ناغم تشميرلين سياسته مع الرأي العام ، الذي انبرى لمقاومة هتلر بباعث أنه ليس باهل للثقة .

ومما يثير السخرية أن المفهوم الولسوني للعلاقات الدولية الذي مهد السبيل لتوغل هتلر وراء كل ما يقبله أي نظام أوروبي سابق ، قد حدا في مرحلة معينة لبريطانيا العظمى على اتخاذ قرارها بعناد أكبر مما كانت ستفعل في عالم قائم على السياسة الواقعية .

فاذا حالت الولسونية دون مقاومة هتلر في البدء ، فانها أيضاً قد أرسيت أساس المعارضة الكأداء له حالما خرق معيارها الأخلاقي جلياً .

وحين ادعى هتلر بدانزيغ سنة ١٩٣٩ وتعديل الممر البولندي ، لم يكن ثمة اختلاف بين قضية اليوم وقضايا العالم الماضي من الناحية الأساسية ، فدانزيغ مدنيه المانية جوهراً توارت حرية المدينة بوجه مبدأ تقرير المصير مثلما حصل بضم اقليم السوديت الى تشيكوسلوفاكيا . وكان ميسوراً تماماً ، وفي الأقل نظرياً ، اجراء تعديل ما للحدود بتوافق ومبدأ تقرير المصير ، بالرغم من تعدد أعراق الممر البولندي . ومع ذلك استعصى على فهم هتلر حين تخطى الحد المقبول أخلاقياً ، ان تحول نفس الكمال الأخلاقي الذي أشاع روح الاستكانة سابقاً لدى الديمقراطيات ، الى تصلب وعناد لا سابق له . ففي أعقاب احتلال المانيا لتشيكوسلوفاكيا ، لم يعد يحتمل الرأي العام البريطاني أية تنازلات أخرى ، ومن تينك الساعة غدا اندلاع الحرب العالمية الثانية مسألة وقت لا غير - الا اذا استكن هتلر وقر ، الأمر الذي ثبت استحالة النفسية وكتب على النظام الدولي قبل

حلول ذلك الحادث القدري على أية حال ، ان يتلقى صدمة أخرى ، وهذه المرة من قوة تعديلية عظمتى تجاهلها طيلة معظم حقبة الثلاثينات الصاخبة - انه الاتحاد السوفيتي بزعامة ستالين .

الفصل الثالث عشر

مزاد ستالين

ما كان هتلر وستالين أن يلتقيا يداً بيد لو كان للأيديولوجية ضرورة مصيرية على السياسة الخارجية ، مثلما التقى رشبليو والسلطان التركي قبل ثلاثة قرون . بيد أن المصلحة الجيوسياسية المشتركة وشاح متين جمع بين هتلر وستالين بوحدة أهداف وثيقة العرى .

واذ حصل هذا التواءم ، شابت الديمقراطية شائبة الشك فأفصح ذهوها عن ضالة معرفتهم بخصال ستالين مثلما جهلوا طبيعة هتلر . لقد تشكلت سيرة ستالين مثل صنوه هتلر ، من شعاب المجتمع وأن استغرق وقتاً أطول قبل امساكه بالسلطة المطلقة بينما حدا اتكال هتلر على براعته في اثاره أهواء الدهماء ، به الى المخاطرة بكل شيء بمجرد رمية نرد واحدة ، ودانت السلطة لستالين عبر التعمية على أدوار منافسيه من خلف الكواليس ضمن اطار البيروقراطية الشيوعية ، أيام تغافل المتطاحنون الآخرون عنه لاستصغارهم أن يكون ذلك الجيورجي الفاسد منافساً خطيراً . واذا قطف هتلر ثمار نجاحه طغى على أقرانه بنواياه الجوهريه التي وطد نفسه عليها ونبذ ما سواها ، تربع ستالين على العرش قادماً من صفحات المجهول .

ونقل هتلر معه عاداته البوهيمية وشخصيته المتقلبة الى مختبر صنع القرار ، مضافاً على حكومته ميزة التشنج وأحياناً الهوس بالفنون ، فقد هضمت شخصية

ستالين التعاليم الدينية التي تلقاها في صباه فأستحالت تأويلات متشددة حددت نظرة البلشفية للعالم ، وحولت الأيديولوجيا الى أداة للمراقبة السياسية . واذ كتب النجاح هتلر بفضل توقير الجماهير وتبجيلها اياه ، استبد خيون الارتياب بستالين فتلاشى تعويله على هكذا تصرف شخصي . فالنصر النهائي مرامه الأثير لا الاستحسان الآني ، الذي حث مسيره اليه بتحطيم جميع منافسيه واحداً واحداً .

لا مفر من تحقيق جميع طموحات هتلر خلال سني حياته ، فما مثل في خطابه غير نفسه . وجنون العظمة سمة ستالين بنفس المقدار الا رؤيته نفسه خادماً للحقيقة التاريخية ، متبائناً مع هتلر في تحليله بصير عجيب ، ومع قادة الديمقراطيات الأخرى في استعدادة أنى وقت لاجراء دراسة دقيقة مفصلة لعلاقات القوى . ولما امتلاً اقتناعاً من تجسيد ايديولوجيته الحقيقة التاريخية ، وانطلق بلا هوادة في سبيله مبتغياً المصالح القومية السوفيتية غاضاً طرفه عما عده خزعبلات أخلاقية نفاقية أو معايير عاطفية .

لبشع ستالين حقاً ، لكنه مثل في مضمار السياسات الدولية الواقعي المبجل - فهو داهية لا يشق له غبار ، وعنيد صبار ، ورشليو عصره . لقد تنكب قادة الديمقراطيات الغربية سبل المخاطر لما عولوا على الخلاف الأيديولوجي الحاد بينه وبين هتلر ، عندما ضايقوا ستالين بميثاق مع فرنسا نبذ التعاون عسكري ، ويوم أبعدوا الاتحاد السوفيتي عن مؤتمر ميونيخ ، وساعة دخلوا في محادثات عسكرية معه بعد أن سبق السيف العذل ولم يعد من سبيل لمنع عقد ميثاق مع هتلر . وخطط قادة الديمقراطيات بين خطابه الثقيلة والمعتدلة والدينية وبين صلابة الفكر

والسياسة . لكن صلابة ستالين لم تمتد لغير نطاق الأيديولوجية الشيوعية لما أتاحت له معتقداته الشيوعية مجالاً للمرونة والمناورة وسيعاً فسيحاً .

انطوت شخصية ستالين وراء هذه الملامح النفسية على طبائع فلسفية كانت عصية على مدى مدارك قادة الغرب . أما وقد كان بلشفيًا قديمًا ، زج به في غياهب السجون وعاش الفاقة ووحشة النفي دفاعاً عن معتقداته التي تشرب بها لعقود قبل وصوله السلطة . لقد رأى البلاشفة مزدهين بظن امتلاكهم بصيرة أبعد الى دينامية التاريخ أن دورهم المساعدة في تسير العملية التاريخية الموضوعية . وخالهم أن الفرق بينهم غير الشيوعيين كالفرق بين العلماء والعلمانيين . فالعالم لا يصنع ظاهرة طبيعية في تحليله اياها ! بل هو ادراكه لاسباب وقوعها من يساعده في أحيان على معالجة العملية ليس وفقاً لأي شيء عدا قوانين الظاهرة نفسها والمتأصلة فيها . ومن هذا المنطلق ، رأى البلاشفة أنفسهم علماء في التاريخ يساعدون على اظهار ديناميته ، وربما لتسريعها ، دونما احداث تغيير في اتجاهها الثابت .

أظهر القادة الشيوعيون أنفسهم شامسين ، لا تجرهم عاطفة لا يعترفون بالعواطف ، ويأبون الانحراف عن مهمتهم التاريخية بعناد لا يقل عن ثبات مجادلاتهم التقليدية ، سيما لو تأت من غير المؤمنين بمبادئهم . وأدرك الشيوعيون حداً أمامهم في المناورات الدبلوماسية لما تصوروا أن فقهم بمحاورهم أشد عمقاً من معرفتهم بأنفسهم . وهم يرون أن التنازلات تعطى ، ان تطلب الأمر ، لـ " الحقيقة الموضوعية " لا رضوخاً لمثابرة الدبلوماسيين الذين وياهم يتفاوضون . وعليه تنتمي الدبلوماسية الى طراز العمليات التي سينقلب النظام القائم

بها ، سواء بدبلوماسية التعايش السلمي أم بالصراع العسكري القائم على تقدير علاقات القوى .

ثمة مبدأ لم يتغير في حسابات ستالين العالمية الوحشية الميئة : لا شيء يبرر خوض معارك خاسرة من أجل قضايا مشكوك فيها . لقد كان الصراع الأيديولوجي مع المانيا النازية ، وفقاً للمنطق الفلسفي ، جزءاً من الصراع الشامل مع الرأسماليين الذي ضم ، قدر تعلق الأمر بـ ستالين فرنسا وبريطانيا . أما البلد الذي يثير حفيظة الاتحاد السوفيتي ويرفع لواء عدائه قبل غيره فهو الذي تراه موسكو الخطر الأكبر في لحظة معينة .

لم يميز ستالين معنوياً بين الدول الرأسمالية . وتجلي رأيه الحقيقي في البلدان التي تمجد فضائل السلام العالمي في رد فعله على توقيع ميثاق كيلوغ - بريان عام ١٩٢٨ :

[عن التهدة يتحدثون ، وعن سلام دول أوروبا يتكلمون . وهاهما بريان و(أوستن) تشمبرلين يتعانقان هراء كل هذا . لقد استلهمنا من سفر تاريخ أوروبا أن معاهدات السلام لازمة ترافق جميع المعاهدات التي تكشف ترتيباً جديداً للقوى بهدف التوقيع على خوض حروب جديدة ، برغم أن الهدف من توقيعها وصف عناصر جديدة للحرب المقبلة] .

كان الكابوس الذي قضى مضجع ستالين هو تحالف جميع البلدان الرأسمالية للانقضاض على الاتحاد السوفيتي في ضربة واحدة . فقد وصف في سنة ١٩٢٧ الاستراتيجية السوفيتية بعين ما فعل لينين قبل عقد : " كبيرة الشأن تعتمد على

نجاحنا في تأجيل الحرب الحتمية مع العالم الرأسمالي حتى تحين ساعة يقاتل فيها الرأسماليون بعضهم البعض الآخر" . وما كان توقيع الاتحاد السوفيتي اتفاقية (رابالو) مع المانيا عام ١٩٢٢ ومعاهدة الحياد في برلين عام ١٩٢٦ التي جددت عام ١٩٣١ الا بتأثير هاجس هذا الأفق ، وهو اعلان صريح عن أبعاد الاتحاد السوفيتي نفسه عن لظى حرب بين البلدان الرأسمالية .

لم يشكل عداء هتلر الفادح للشيوعية ، كما رآه ستالين ، عائقاً تؤودا بوجه اقامة علاقات طيبة مع المانيا . فيوم ارتقى هتلر السلطة ، أطلق ستالين إيماءات استرضائية في بدء مؤتمر الحزب السابع عشر في كانون الثاني ١٩٣٤ : " لسنا متحمسين للنظام الفاشي في المانيا ، بيد أن المشكلة ليست الفاشية ، فهي لم تمنع الاتحاد السوفيتي من اقامة أروع العلاقات مع نظام ايطاليا الفاشي مثلاً .. ان هدفنا في السابق وفي الحاضر هو الاتحاد السوفيتي ، والاتحاد السوفيتي فقط . وان دعت مصالح الاتحاد السوفيتي الى تقارب مع بلد أو آخر لا يعكر السلام ، فلن نتردد لحظة في الانطلاق بذاك السبيل " .

وضع ستالين ، الأيديولوجي الكبير ، أيديولوجيته في خدمة السياسة الواقعية ، وما كان رشليو أو بسمارك ليتجشما صعوبة في فهم استراتيجيته . واذن فساسسة الديمقراطية هم الذين غطت على أبصارهم غشاوة الأيديولوجيات ، لا أنهم اذ رفضوا سياسات القوة ، واعتقدوا أن الايمان المطلق بمبادئ الأمن الجماعي هو الشرط المسبق للعلاقات الطيبة بين الأمم ، وأن العداء الأيديولوجي هو ما يعوق أية امكانية للتعاون العملي بين الفاشيين والشيوعيين .

ما أخطأ الديمقراطيات في كلا المعيارين . فحين أزف الوقت المناسب انضوى ستالين للمعسكر المناويء لهتلر ، لكن بمحض وبعد أن صدت المانيا النازية عروضه . أنه شكل أكبر ائتلاف لاحتواء هتلر لمجرد إيمانه باحتمالية صدق خطابات هتلر المعادية للبشفية ، فأتضحت استراتيجيته الجديدة أثناء المؤتمر السابع (والأخير) للقوميين الشيوعيين في تموز وآب ١٩٣٥ . اذ دعا ذلك المؤتمر الى تشكيل جبهة متحدة تحتضن جميع الشعوب المحبة للسلام ، منوهاً الى نبذ التكتيكات الشيوعية للعشرينات التي اصطفت فيها الأحزاب الشيوعية الى جانب الجماعات غير الشيوعية وبضمنها الفاشية ، بهدف شل المؤسسات البرلمانية الأوروبية .

تجسد المتحدث الرسمي المفوه عن السياسة الخارجية السوفيتية في شخص (مكسيم لتفينوف) الذي بات وزيراً للخارجية فقد لأداء هذا الدور . انه رجل متحضر أيقن الانجليزية ومن أصل يهودي برجوازي اقترن بابنة مؤرخ بريطاني قالت وثائقه الرسمية أنه يصلح لمناءة النظام الطبقي أكثر من تسلمه دفعة الدبلوماسية السوفيتية . فأنضم الاتحاد السوفيتي لعصبة الأمم باشرافه وغدا أحد أقوى المناصرين للأمن الجماعي . وهنا أعد ستالين نفسه تماماً للاستشهاد بالبلاغة الولسونية لينال الضمانات حيال أفق احتمال لجوء هتلر حقاً الى تنفيذ ما دونه في " كفاحي " جاعلاً من الاتحاد السوفيتي دريته الرئيسية . لقد كان هدف ستالين كما أشار العالم السياسي (روبرت لغفولد) الحصول على أقصى مساعدة من العالم الرأسمالي وليس عقد السلام معه .

خيئت سحب الشك القائمة على العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات . لقد وقع ستالين ميثاقاً مع فرنسا عام ١٩٣٥ ومع تشيكوسلوفاكيا في السنة التالية ، غير أن قادة فرنسا في الثلاثينات سلكوا سبيلاً آخر ورفضوا اجراء محادثات بين هيتلي أركانها . كما أدرك ستالين في هذا التصرف دعوة لهتلر بالهجوم على الاتحاد السوفيتي أولاً ، فأشترط لضمان نفسه تقديم المساعدة السوفيتية لتشيكوسلوفاكيا بعد وفاء فرنسا أولاً بتعهداتها الى تشيكوسلوفاكيا وبذا حصل ستالين على خيار ترك الاميراليين يصطلون بالحرب بينهم .

بانت الأرضية الخيالية التي دفعت الديمقراطية نفسها اليها في فترة ما بين الحربين يوم حدثت فرنسا رغبة باقامة علائق سياسية مع الاتحاد السوفيتي بينما رفضت في نفس الوقت عقد حلف عسكري معه . لقد احترمت الديمقراطية بلاغات الأمن الجماعي بيد أنها صدرت عن اعطائها محتوى عملي . وكان لزاماً أن تنهل بريطانيا العظمى وفرنسا من دروس الحرب العالمية الأولى حقيقة أن مقارعة المانيا لوحدهما (وان كانتا متحالفتين) مغامرة مخوفة بالمخاطر . فالمانيا كانت هي المتسيدة تقريباً عام ١٩١٨ برغم دخول أمريكا بجانب الحلفاء .

لا شيء سوى التفكير التأملي لقادة الديمقراطيات من سيؤمن أن ستالين ذلك البلشفي الأصيل والمتعصب العنيد للعوامل المسماة ((الموضوعية)) - سيهتدي الى مبدأ الأمن الجماعي القانوني والأخلاقي . ففي جعبة ستالين وأعوانه أسباب غير أيديولوجية تقتل في حماسهم للنظام الدولي القائم ، أهمها الحدود

السوفيتية مع بولندا التي فرضت بالقوة بينما استولت رومانيا على بيسارابيا التي اعتبرها السوفيت من حصتهم .

لقد رفض حتى ضحايا المانيا المحتملين في أوروبا الشرقية المساعدة السوفيتية . فقد انجبت تسوية فرساي والثورة الروسية قياساً أقرناً أمام نظام الأمن الجماعي بأزاء دول أوروبا الشرقية : فهي لن تنجح عسكرياً دونما مساعدة الاتحاد السوفيتي ، وبمساعده ستتهار سياسياً .

يتضح من تصرفات الدبلوماسية الغربية تقاعسها عن تهدئة جنون ارتياب ستالين من مؤامرة مناوئة للسوفيت فهو قد أبعد عن المداولات الدبلوماسية التي أحاطت بإبطال ميثاق (لوكارنو) ، وتم استثناءه تماماً من مؤتمر ميونيخ ، وجيء به الى مناقشات نظام أمن أوروبا الشرقية دونما رغبة وتحديد بعد احتلال تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٣٩ .

ومع ذلك أنه الخطأ في قراءة نفسية ستالين نضع اللوم على الدبلوماسية الغربية في توقيع ميثاق ستالين - هتلر ، لقد تجلّى جنون ارتيابه ساعة عزل منافسيه المحتملين وقتل أو سفر ملايين آخرين لمجرد معارضتهم أوهامه . وبرغم ذلك أثبت ستالين حين بلغ الأمر السياسة الخارجية أنه محاسب رابط الجأش لن يسمح لذاته الاستجابة لاستفزاز يدفع بها الى اتخاذ خطوات عجولة ، سيما استفزاز القادة الرأسماليين الذين وجد في فهمهم لعلاقات القوى أقل من فهمه اليها بكثير .

ليس بوسع المرء غير تخمين نية ستالين في وقت مؤتمر ميونيخ . ومع ذلك ، فان اخر الاحتمالات المرحجة له لحظة أقام بلده واقعه بحملة تطهير عقب

أخرى ستكون الوفاء التلقائي والانتحاري بمعاهدة المساعدة المتبادلة . لقد تركت مع تشيكوسلواكيا المعاهدة التي ألزمت الاتحاد السوفيتي فقط ((بعد)) ان دخلت فرنسا الحرب ستالين أمام أكثر من خيار واحد . فكان بوسعه ، على سبيل الذكر المطالبة بالمرور عبر رومانيا وبولندا وتوظيف رفضهما المؤكد تقريباً ذريعة للتقاعس حتى ينجلي غبار المعارك في أوروبا الوسطى والشرقية ، أو ، اعتماداً على تقييمه للنتائج المتأتية ، إعادة الاستيلاء على الأقاليم الروسية التي فقدتها لصالح بولندا ورومانيا في أعقاب الثورة الروسية ، وهو ما فعله تماماً بعد سنة . أما أبعد النتائج احتمالاً فهي التي تفرض على الاتحاد السوفيتي أن تخطي الحواجز ليكون آخر مدافع عن تسوية فرساي الإقليمية باسم الأمن الجماعي .

ليس من قلامة ظفر من الشك أن ميونيخ عزز شكوك ستالين حيال الديمقراطيات ، ومع ذلك لم ير ما يمنعه من أداء ما اعتبره واجبه البلشفي بأي ثمن كان تقريباً - تحريض الرأسماليات واحدة ضد على الأخرى والنأي بالاتحاد السوفيتي عن أن يكون طعمة لنيران حروبها . وبذا كان تأثير تسوية ميونيخ أولاً هو تغيير تكتيكات ستالين . فهو الآن قد فتح مزاداً للدفع على الميثاق السوفيتي - المزاد الذي لم تجد الديمقراطيات أملاً بكسبه لو استعد هتلر لتقديم عرض جدي . ففي ٤ تشرين الأول ١٩٣٨ ، تم استدعاء السفير الفرنسي الى وزارة الخارجية السوفيتية لايضاح اتفاقية ميونيخ ، وهناك استقبله نائب رئيس دائرة الشؤون الخارجية (فلاديمير بوتومكين) بالعبارة الوعيدية : " يا صديقي المسكين ! مالذي فعلتموه ؟ نحن لا نرى نتيجة غير تقسيم رابع لبولندا " .

انه لتلميح بارع عن أسلوب ستالين البطيء في السياسة الخارجية . فلا ريب أن بولندا باتت بعد تسوية ميونيخ هدفاً هتلر المقبل ، ولم يبق من بديل أمام ستالين سوى تقسيم رابع لبولندا طالما هو قد نفر عن التصدي للجيش الألماني على الحدود السوفيتية القائمة أو حتى مقاتلة هتلر . (لقد حدث نفس الحسابات بـ (كاترين العظمى) الى ترويج اجراء أول تقسيم لبولندا بين بروسيا والنمسا سنة ١٧٧٢) . وليس من دليل أسطع على فولاذية أعصاب ستالين في السياسة الخارجية غير حقيقة انتظاره هتلر عاماً كاملاً ليقوم بأول تحرك فعلي .

أما وقد ثبت هدفه ، تجلت خطواته التالية بالانسحاب سراعاً من خط الجبهة . فقد نشرت صحيفة (نيوز كرونكل) اللندنية في ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٩ مقالاً بقلم مراسلها الدبلوماسي (المعروف بتقربه للسفير السوفيتي في لندن - ايفان مايسكي) يشير الى الصفة المحتملة بين الاتحاد السوفيتي والمانيا . وكرر الكاتب أطروحة ستالين التقليدية بعدم وجود فرق بين الديمقراطيات الغربية والدكتاتوريات الفاشية ، واستخدمها لاطلاق يد الاتحاد السوفيتي من أي التزام تلقائي بالأمن الجماعي :

[لا غبار على حقيقة انعدام نية لدى الاتحاد السوفيتي في الوقت الحاضر بتقديم أية مساعدة لبريطانيا أو فرنسا ان اشتبكنا في حرب مع المانيا وايطاليا . فالحكومة السوفيتية لا ترى فرقاً كبيراً بين مكانة حكومتي بريطانيا وفرنسا من جهة ومكانة حكومتي المانيا وايطاليا من الجهة الأخرى ، وهو يرر سفك الدماء مدبراً دفاعاً عن الديمقراطيات الغربية] .

من هنا سيفقدو ممكناً حل الخلافات بين موسكو وبرلين على أساس عملي طالما أن الاتحاد السوفيتي لا يجد حاجة للاختيار بين الرأسماليات المختلفة وفق أسس ايديولوجية . وهكذا هرع ستالين في سابقة جديدة تفادياً لمروق الفرصة من بين يديه ، الى اعادة طبع نص (نيوز كرونيكل) حرقياً في صحيفة الحزب الشيوعي الرسمية " اليرافدا " .

في ١٠ آذار ١٩٣٩ - أي قبل خمسة أيام من استيلاء هتلر على براغ - طلع ستالين باستراتيجية موسكو الجديدة . كانت المناسبة مؤتمر الحزب الثامن عشر وهو الأول منذ تأكيد ستالين على الأمن الجماعي و " الجبهات المتحدة " قبل خمسة أعوام . كان لا بد للبشرى أن ترتسم على عيها الحاضرين لبقائهم احياء . بعد أن أهلك حملات التطهير معظمهم حتى لم يحضر الا (٣٥) فرداً من أصل حضروا قبل خمسة أعوام ، وأعتقل (١٠٠٠) من المتبقين لقيامهم بنشاطات معادية للثورة ، وتمت تصفية ٩٨ من أعضاء اللجنة المركزية البالغين ١٣١ عضواً ، وما يماثل ثلاثة من كل خمسة مارشالات في الجيش الأحمر ، مع (١١) نائب لرؤساء دوائر شؤون الدفاع ، وجميع قادة القواطع العسكرية ، اضافة الى (٧٥) عضواً من المجلس العسكري الأعلى البالغ عددهم (٨٠) عضواً . وعليه كان المؤتمر الثامن عشر للحزب احتفالاً بمواصلة النشاط الحزبي تقريباً ، فالذي استحوذ على اهتمام الحاضرين كان تلبية متطلبات بقائهم على قيد الحياة أكثر من الوقوف على دقائق السياسة الخارجية .

عاد ستالين كرتة لعام ١٩٣٤ ، اذ طرحت أفكاره التي عرضها على مستمعيه المذعورين نوايا الاتحاد السوفيتي السلمية في محيط دولي ضاج بالعدائية .

ثم أبانت خلاصاته اختراقاً عميقاً عن مفهوم الأمن الجماعي الذي تواجد في مؤتمر الحزب السابق . فقد أعلن ستالين عملياً حياد الاتحاد السوفيتي في الصراع الدائر بين الرأسماليات :

[الوضوح والصراحة سمة السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي . نحن ندعو للسلام وتقوية العلاقات التجارية بين جميع الأمم . فلذا موقفنا ، ونحن به ملتزمون طالما حافظت تلك الأمم على العلاقات الطيبة مع الاتحاد السوفيتي وما دامت لا تتعدى على مصالح بلدنا] .

أعاد ستالين في محاولته منع قادة الرأسماليات اساءة فهم مقصده الجدل الجوهري لمقال (نيوز كرونيكل) بحرفه تقريباً : طالما أن الديمقراطيات والمانيا تمتلك بنى اجتماعية متماثلة ، فليس اذلال الخلافات بين المانيا والاتحاد السوفيتي بأعسر من اذلالها بين البلدان الرأسمالية والاتحاد السوفيتي وخلاصة القول ان ستالين أدلى بتصميمه على نيل حرية التصرف وبيع نية موسكو الطيبة في أية حرب وشيكة لمن يدفع أكثر . وأقسم بعبارة مشؤومة : " سنخلع على أنفسنا ثوب الحذر ، ولن نسمح لبلدنا الانجرار الى صراعات يولعها دعاة الحروب واعتادوا استخدام آخرين ليلتقطوا لهم الكسثناء من النار " . فكان ستالين عملياً يدعو المانيا الى تقديم عطائها .

تباينت سياسة ستالين الجديدة عن القديمة في اطار تأكيدها . اذ لجأ ستالين حتى في أوج تأييده للأمن الجماعي و " الجبهات المتحدة " الى تقييد التعهدات السوفيتية دوماً بطريقة تتيح له الاحتفاظ بخيار عقد صفقة منفردة بعد استعار لظي

الحرب . غير أنه الآن - في ربيع ١٩٣٩ - قطع خطوة أخرى ولما لم تحتل المانيا بعد الأجزاء المتبقية من تشيكوسلوفاكيا وراح فيها يناور لعقد صفقة منفردة ((قبل)) بدء الحرب . فليس لأحد أن يشتكي من سرية نوايا ستالين ، أما صدمة الديمقراطيات فمردها فشلها في استيعاب أن ستالين ، ذلك الثوري المتحمس ، استراتيجي وحشي قبل كل شيء .

أما وسقطت براغ ، نبذت بريطانيا سياسة الترضية تجاه المانيا وغالى مجلس الوزراء البريطاني قرب التهديد الألماني بنفس الدرجة التي قلل بها سابقاً من شأنه . اذ سرت القنائة لديه أن هتلر سيعقب تدميره تشيكوسلفاكيا بهجوم آخر - ظن بعضهم أنه سيكون على بلجيكا ، وبعض آخر على بولندا . وفي نهاية آذار ١٩٣٩ عمت اشاعة أن الهدف المقبل هو رومانيا التي لم تقاسم المانيا أية حدود . لكنها ليست من خصال هتلر أن يسدد ضربة لهدف ثان لا يجمعه وإياه شيء بهذه السرعة . لقد انطوى تكتيكه هذه المرة على اتاحة المجال لانقلاب واحد أن يثير الفوضى في صفوف ضحيته الجديدة قبل الانقراض عليها . ومهما يكن من أمر ، علمنا من مراجعة الماضي أن وقتاً أمام بريطانيا العظمى لتخطيط استراتيجيتها كان أطول بكثير مما ظن قاداتها . وأكثر من هذا ، لو حلل مجلس الوزراء البريطاني بعناية تصريحات ستالين في مؤتمر الحزب الثامن عشر ، لأدركوا أنهم ان بريطانيا كلما الخناق على هتلر ، انزوى ستالين أكثر مبتعداً كي يزيد أهميته لدى كلا الطرفين .

هنا واجهه مجلس الوزراء البريطاني خياراً استراتيجياً أساسياً ، وان غاب الدليل أنه كان واعياً به . اذ تحتم عليه في مقاومته هتلر أن يقرر لادراك هذه الغاية

بناء نظام أمن جماعي أم عقد حلف تقليدي . فان اختار الأول فلا مندوحة من دعوة أكبر مجموعة من الأمم للانخراط في مقاومة النازية ، وأن اختار الثاني فعلى بريطانيا عقد تسويات بغية التنسيق مع الحلفاء المحتملين كالاتحاد السوفيتي .

ارتأى المجلس خيار الأمن الجماعي ، وعليه أرسل في ١٧ آذار اشعاراً الى اليونان ويوغسلافيا وفرنسا وتركيا وبولندا والاتحاد السوفيتي مستعلماً منها طريقة استجابتها للتهديد المزعوم لرومانيا - قامت فرضية الاشعار على وجوب تقاسم جميع الأمم نفس المصالح وان تمثل موقفاً موحداً . هنا وعلى حين غرة بدت بريطانيا تعرض ما أعرضت عنه منذ عام ١٩١٨ - ضمانات اقليمية لجميع أرجاء أوروبا الوسطى .

لقد كشفت استجابات الأمم المختلفة تارة أخرى عن الضعف الأساسي لمبدأ الأمن الجماعي - الافتراض بامتلاك جميع الأمم ، وفي أقل تقدير الضحايا المحتملين ، نفس الاهتمام بصد العدوان . فقد عرضت كل دولة مشاكلها الخاصة باعتبارها حالة خاصة وأكدت على مخاوفها الوطنية لا الجماعية . ذي هي اليونان ربطت رد فعلها برد فعل يوغسلافيا ، فيما استفسرت يوغسلافيا بدورها عن نوايا بريطانيا العظمى - فأرجعت الأمور الى نقطة الشروع . وتلك بولندا أشارت الى عدم استعدادها لاتخاذ موقف بين بريطانيا والمانيا ، أو حتى توريط نفسها بالدفاع عن رومانيا . بينما أبت بولندا ورومانيا اشراك الاتحاد السوفيتي في الدفاع عنهما . أما الاتحاد السوفيتي فأقترح عقد مؤتمر في بوخارست تحضره جميع البلدان المعنية بدعوة بريطانيا .

هي مناورة بارعة . فاذا ما تم عقد المؤتمر ، ترسخ مبدأ مشاركة السوفيت في الدفاع عن البلدان الخاشية موسكو خوفها من برلين ، وان تم رفض مبادرة الكرملين ، فتمسك بحجة الابتعاد عن الساحة متعقباً خياره المفضل باستكشاف اجراء ترتيب مع المانيا . وبذا كان فعل موسكو في جوهره مناشدة دول أوروبا الشرقية الاعتراف أن الخطر الالماني لوجودها هو الرئيسي وأن ترفع راية التحدي لألمانيا ((قبل)) ايضاح موسكو نواياها . وأخيراً لم ير العالم مؤتمر بونخارست بعد أن رفضت جميع بلدان أوروبا الشرقية ذلك .

دفعت هذه الاستجابات الفاترة تشميرلين لاجراء ترتيبات أخرى . فأقترح في العشرين من آذار اعلان نية بريطانيا وفرنسا وبولندا والاتحاد السوفيتي بالتشاور فيما بينها في حالة حصول أي تهديد لاستقلال أي دولة أوروبية ، " القيام بتصرف مشترك " . لقد أغفل هذا المقترح الذي هو احياء للحلف الثلاثي لما قبل الحرب العالمية الأولى ذكر أي شيء عن الاستراتيجية العسكرية المفترض اتباعها لو فشل الردع ، او افاق التعاون بين بولندا والاتحاد السوفيتي الذي سلم به ببساطة .

رفضت بولندا من جانبها ، وهي التي قاسمتها بريطانيا العظمى مبالغتها الرومانسية بقوتها العسكرية ، العمل المشترك مع الاتحاد السوفيتي عارضة على بريطانيا الاختيار بين بولندا والاتحاد السوفيتي ، فان ضمنت بريطانيا بولندا ، تلاشى حافز ستالين للمشاركة في الدفاع المشترك . فاذا وقعت بولندا بين المانيا والاتحاد السوفيتي ، سيتحتم على بريطانيا امتشاق الحسام قبل أن تدعوا الحاجة ستالين لاتخاذ أي قرار . من ناحية أخرى ، اذا ما ركزت بريطانيا على الحلف

السوفييتي من ، كان يقيناً أن يطالب ستالين بحصته لقاء عونه للبولنديين فيدفع الحدود السوفيتية غرباً نحو خط (كورزون) .

هنا رفض مجلس الوزراء البريطاني راضحاً لسورات الغضب الجماهيري ، ومؤمناً أن الارتداد سيضعف مكانة بريطانيا العظمى ، التضحية بأنى بلد مهما كانت الاعتبارات الجيوسياسية . وفي الوقت ذاته ، قاسى قادة بريطانيا المغالطة أن بولندا أقوى عسكرياً من الاتحاد السوفييتي ، وان الجيش الأحمر لا يملك أي قدرات هجومية - وهو تقييم وجيه حقاً على ضوء حملات التطهير الواسعة للقادة العسكريين السوفيت التي تمت لتوها . وفوق هذا كانت عميق الشكوك التي كنها قادة بريطانيا للاتحاد السوفييتي ، فكذب تشميرلين يوماً : " اني أقر اني قد نزعت من نفسي بذور اليقين في روسيا . فلست بمؤمن بقدرتها على شن هجوم فعال حتى لو عقدت عزمها عليه . كما ارتاب من دوافعها التي لا أرى لها غير رباط واه بأفكارنا عن الحرية " .

حسمت بريطانيا أمرها اعتقاداً منها بضغط الوقت عليها ، فأعلنت ضمانه قارية سلمية سبق ان رفضتها مراراً منذ تسوية فرساي . اذ هرع تشميرلين والقلق يأكل قلبه من تقارير هجوم الماني وشيك على بولندا ، دونما ينبس بينت شفة للتفاوض حول حلف منفرد مع بولندا ، فأعد بيده مسودة ضمانه منفردة لبولندا في الثلاثين من آذار وقدمها في اليوم التالي الى البرلمان . انطوت الضمانة على بديل مؤقت غرضه تأجيل عدوان نازي ، وهو تهديد اتضح استناده الى معلومات مضللة . وكان مخططاً اشفاع الضمانة بمسعى رصين لتشكيل منظومة أوسع

للأمن الجماعي . وسرعان ما تم توسيع ضمانات منفردة مستندة الى نفس المعيار
لتضم اليونان ورومانيا .

وهكذا ، وفي خضم جائحة الغضب العاطفي والفوضى الاستراتيجية ،
انزلت بريطانيا العظمى الى تقديم ضمانات لبلدان أصر جميع رؤساء وزراء
بريطانيا على عجزهم وعدم رغبتهم بالدفاع عنها . ثم تجاوز تضخم حقائق
أوضاع أوروبا الشرقية لما بعد فرساي حجم الخبرة البريطانية الى درجة لم يدرك
فيها مجلس الوزراء حقيقة أنه اختار ما سينعش خيارات ستالين تجاه المانيا ويسهل
انسحابه من الجبهة المشتركة المزمعة .

ظن قادة بريطانيا الأمر مقضياً في اشراك ستالين في استراتيجيتهم الى ايمانهم
بقدرتهم على التحكم بوقت وحجم مشاركته . فقد حث وزير الخارجية اللورد
(هاليفاكس) على الاحتفاظ بالورقة السوفيتية و " دعوة الاتحاد السوفيتي لتقديم
عونه في ظروف محددة بأفضل سبيل " . والذي جال في ذهن هاليفاكس هو
الحصول على الذخيرة وليس تحريك القوات السوفيتية خارج حدودها . بيد أنه لم
يوضع مكافأة الاتحاد السوفيتي لقاء تقمصه هذا الدور المساعد .

جردت هذه الضمانة البريطانية لبولندا ورومانيا السوفيت من أي حافز
للدخول في مفاوضات جادة بشأن حلف مع الديمقراطيات الغربية . فهي من
جانب ، قد ضمنت جميع حدود جيران الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية عدا
دول البلقان ، وأطاحت أيضاً بالطموحات السوفيتية مثلما أطاحت بالألمانية في
هذه البلدان على الورق في الأقل . بيد أن الأهم من هذا أن الضمانات البريطانية

كانت هدية لستالين لأنها قدمت له أقصى ما كان سيطلب به في أي مفاوضات بدأت بسجل فارغ مثلما هو حال معظم المفاوضات . فان تحرك هتلر شرقاً ، نام ستالين قرير العين طالما أن بريطانيا العظمى ملتزمة بخوض الحرب قبل أن يمس الحدود السوفيتية مكروه . وبذلك كسب فائدة حلف واقعي مع بريطانيا العظمى دون أن يقدم مقابل .

انها اربعة افتراضات ارتكزت عليها ضمانات بريطانيا لبولندا ، وكان الخطأ سمتها جميعاً : أن بولندا قوة عسكرية هامة ، وربما أقوى من نظيرتها السوفيتية ، أن فرنسا وبريطانيا العظمى معاً قادرتان على دحر المانيا دونما مساعدة حلفاء آخرين ، أن للاتحاد السوفيتي مصلحة في الحفاظ على الوضع القائم في أوروبا الشرقية ، وأخيراً أن الهوة الأيديولوجية بين المانيا والاتحاد السوفيتي واسعة جداً الى درجة تجعل الاتحاد السوفيتي يفيء الى ائتلاف معاد للهتلرية عاجلاً ام آجلاً .

لم تكن بولندا بالقوة العسكرية الهامة وان تحلت بالبطولية في الفعل . فقد قاربت مهمتها المستحيل لأن الأركان العامة الفرنسية أخطأت بولندا في نوايا الحقيقية بما في ذلك احتمال شن هجوم فرنسي على المانيا . فالاستراتيجية الدفاعية الفرنسية ستجبر بولندا على تحمل كامل الثقل والاندفاع الألماني وحدها - وهي مهمة كان على قادة الغرب أن يدركوا أنها خارج قدرات بولندا لحد بعيد . وفي نفس الوقت استحال حث بولندا على قبول المساعدة الروسية لاقتناع قادتها أن الجيش السوفيتي " المحرر " سينقلب الى جيش احتلال (وهو أمر اتضح صوابه فيما بعد) . اما الديمقراطيات فقد ظنت قدرتها على كسب الحرب ضد المانيا بأنفسها حتى وان سقطت بولندا .

انتهت مصلحة روسيا في الحفاظ على الوضع القائم في أوروبا الشرقية ، مع انعقاد مؤتمر الحزب الثامن عشر ، هذا ان وجدت مثل هذه الرغبة حقاً فقد قطف ستالين خيار التحول لجانب هتلر ، وبات بوسعه بعد صدور الضمانة البريطانية لبولندا أن يلعب ببطاقته النازية بأمان تام . وقد تيسرت مهمته أكثر أثر فشل الديمقراطيات الغربية في استيعاب استراتيجيته - التي كان لها أن تكون ساطعة الوضوح في أنظار رشبليو أو مترنيخ أو بالمرستون أو بسمارك . فما كان عسيراً ادراك أن الاتحاد السوفيتي سيجسد آخر قوة كبرى تأخذ على نفسها التزاماً ، وبهذا ستمتع بحرية التصرف واقامة مزاد في به التعاون أو الحياد السوفيتي يناله من سيدفع أعلى .

تحم على ستالين قبل تقديم الضمانة البريطانية لبولندا التحلي بالحد من الشد يد خشية أن يدفع تقربه لألمانيا الديمقراطيات الغربية الى رفع أيديها عن أوروبا الشرقية تاركة إياه وحيداً بمواجهة هتلر . أما وصدرت الضمانة ، عاش ستالين الاطمئنان ان بريطانيا العظمى لن تذهب الى حرب لحماية حدوده الغربية فحسب ، بل ان تلك الحرب ستنتقل أولى شراراتها على بعد ٦٠٠ ميل غرب بلاده ، على الحدود الألمانية - البولندية .

شيئان ما برحا عالقين في مخيلة ستالين مقلقين مضجعه . الأول حاجته للاطمئنان على صلابة وجدية الضمانة البريطانية لبولندا ، والثاني ضرورة اكتشاف حقيقة وجود الخيار الألماني . وما يدعو للتناقض هنا أن بريطانيا كلما اظهرت حسن نيتها تجاه بولندا ، وهو ما اضطرت له لردع هتلر ، اتسعت امام ستالين فسحة المناورة مع ألمانيا . فقد سعت بريطانيا العظمى الى المحافظة على الوضع

القائم في أوروبا الشرقية ، فيما رنا ستالين للحصول على أكبر مدى من الخيارات وقلب تسوية فرساي . وأن ابتغى تشميرلين تفادي نشوب حرب ، انتهى ستالين ، الذي رأى الحرب أمراً محتملاً ، أن يقطع ثمارها دون اصطلاحه بنيرانها .

هنا لعب ستالين على الحبلين بحذق . بيد أن منزعاً لم يعد في القوس ، فهتلر وحده بات قادراً على منحه مكسبات اقليمية في أوروبا الشرقية تلهث وراءها ستالين ولأجلها وكان راغباً بتقديم ثمن اشعال حرب أوروبية شرقية تصون الاتحاد السوفيتي من سعيها . وفي ١٤ نيسان اقترحت بريطانيا العظمى أن يعلن الاتحاد السوفيتي وحده : " اذا ما حصل أي عمل عدواني ضد أي جار أوروبي للاتحاد السوفيتي وابدى ذلك البلد المعني مقاومته له ، فان الحكومة السوفيتية لن تألو جهداً لنجدته " . رفض ستالين هذه الأحاييل واشمأز هذا المقترح السخيف وحيد الجانب . وعليه قدم في ١٧ نيسان عرضاً مقابلاً من ثلاثة أركان : اقامة حلف بين الاتحاد السوفيتي وفرنسا وبريطانيا العظمى ، توقيع اتفاقية عسكرية تنفخ روح الفعالية وتقديم ضمانات لجميع البلدان الواقعة بين بحر البلطيق والبحر الأسود .

كان على ستالين أن يعلم استحالة قبول هذا المقترح . اذ لم ترغبه بلدان أوروبا الشرقية باديء ذي بدء ، وثانياً أن مفاوضات عقد اتفاقية عسكرية تستغرق وقتاً أطول مما متاح ، وأخيراً ، لما نزل بريطانيا وقد مر عقد ونصف العقد تشيح بوجهها عن حلف مع فرنسا ، فكيف لها أن تتحالف مع بلد لم تره أكثر من مزود بالذخائر . فقال تشميرلين : " لا يمكن التظاهر أن هذا الحلف ضروري لمجرد تزويد البلدان الصغيرة بالذخيرة " .

واذ تغلب قادة بريطانيا على تحفظاتهم ، ساروا ببطء شديد طاولين أسبوعاً لايفاء ما طلب ستالين بينما أخذ يزيد في قيمة الرهان شيئاً فشيئاً . وفي أيار أضحى (فاشيسلاف مولوتوف) وهو مؤتمن ستالين وحافظ سره وزيراً للخارجية خلفاً لـ (لتفينوف) وهي ايماءة أن ستالين شخصياً قد تولى مسؤولية المفاوضات ، وأن العلاقات الشخصية بين المتفاوضين لم تعد من أولويات السياسة الروسية . طالب مولوتوف بأسلوبه اللفظ أن يقدم كلا الطرفين الضمانات لجميع البلدان المحيطة بالحدود السوفيتية الغربية وأن تسمى تلك البلدان بأسمائها (مؤكداً على الرفض الرسمي لبعضها في الأقل) . وأصر أيضاً على توسيع مصطلح " العدوان " ليضم " العدوان غير المباشر " ، المعروف بأنه أية تنازلات بوجه التهديدات الألمانية حتى ان لم تستخدم القوة ، وهكذا ، وقد احتفظ الاتحاد السوفيتي لنفسه بتعريف معنى " الرضوخ " ، كان ستالين يطالب من الناحية الفعلية بحق مطلق في التدخل بالشؤون الداخلية لجميع جيران الاتحاد السوفيتي في أوروبا .

بحلول تموز ، خير ستالين ما أراد أن يعرف : سيتوصل قادة بريطانيا الى اتفاق - ولو على مضض - على حلف يلبي كثيراً من مطالبه . وفي الثالث والعشرين من تموز وافق المفاوضون السوفيت والغربيون على مسودة معاهدة كانت مقنعة لكلا الطرفين ظاهرياً ، وعليه نال ستالين شبكة أمان ستحدد له ما في جعبة هتلر من عرض .

أصدر ستالين طيلة الربيع والصيف اشارات بارعة عن استعدادة لتلقي مقترح من هتلر . ومع ذلك كان هتلر شديد الاحتراس من خطوة الخطوة الأولى

لئلا يستخدمها ستالين وبنال من بريطانيا العظمى وفرنسا شروطاً أفضل . ونفس الخوف انتاب ستالين . فقد كان وجلاً من التحرك أولاً مخافة أن ينفذ أمره وتتخلى بريطانيا العظمى وفرنسا عن تعهداتهما لبولندا فيتركه أمام هتلر وحيداً . وما الذي يدعو للعجلة ؟ ليس هناك سقف زمني أمامه بخلاف هتلر ، وهو غير هذا رابط الجأش قوي الجنان ، ولذلك آثر الانتظار فأهلب حرقه هتلر وتلفه .

حتى اذا حل ٢٦ تموز اعترى الذعر هتلر ، فهو أن هاجم بولندا قبل سقوط أمطار الخريف فعليه أن يعلم قبل الأول من أيلول ما الذي يحول في رأس ستالين . ولذا صدرت التعليمات الى رئيس الفريق الألماني المفاوض بشأن اتفاقية تجارية جديدة مع الاتحاد السوفيتي (كارل شنوري) ببدء حديث في قضايا سياسية ، فأكد لنظيره السوفيتي مستشهداً بالعداء المشترك تجاه الغرب الرأسمالي . " ليس من مشكلة بين هذين البلدين من البلطيق حتى البحر الأسود أو حتى في الشرق الأقصى لا يمكن حلها بعدها " . عرض شنوري مواصلة هذه المناقشات في لقاء سياسي رفيع المستوى مع السوفيت .

يبد أن التحرق للمفاوضات لا يزيدها سراعاً . فليس من رجل دولة محنك يحسم أمره لمجرد أن مجادلة على عجلة من أمره ، بل قد يتصيد نفاذ صبر نظيره لينال منه شروطاً أفضل وأفضل . ومهما يكن من أمر ، لم يكن ستالين لينجفل وتريث حتى منتصف آب وأصدر تعليماته لمولوتوف باستقبال السفير الألماني (فون دير شولنبرغ) بقائمة من الأسئلة بغية الوقوف الدقيق على ما عرضه

شنوري . أضغط على اليابانيين لصدّهم عن تهديد سيبريا ؟ أم معاهدة عدم اعتداء ؟ أم ميثاق مع دول البلطيق ؟ أم صفقة على حساب بولندا ؟

آنذاك ، كان الوقت هاجس هتلر المقلق جعل منه مستعداً للتراخي في أي نقطة وان كان كارها لذلك . فأبلغ القائد الأعلى لـ (دانزيغ) في ١١ آب :

[صوب روسيا موجه كل ما أقوم به ، فأن غلب العزب على الغبار وعمي بصره عن استيعاب هذا الشيء ، فسأتوصل مضطراً الى تفاهم مع الروس بغية تحطيم الغرب وبعده سأستدير الى الاتحاد السوفيتي بكل ما ملكت من قوى] .

كان في هذا القول تحديد دقيق لأولويات هتلر : ألا تتدخل بريطانيا العظمى في شؤون القارة ، بينما سأل لعبه على المجال الحيوي في الاتحاد السوفيتي . وكان ذلك مقياساً لانجاز ستالين الذي أوشك على قلب أولويات هتلر مهما كان ذلك القلب مؤقتاً .

أعلم شولنبرغ في رده على أسئلة مولوتوف أن هتلر بصدد ارسال وزير خارجيته (يواكيم فون رينتروب) الى موسكو ومعه صلاحية حسم جميع القضايا المعلقة . وهنا لم يتمالك ستالين نفسه عن الاشارة الى استعداد هتلر للتفاوض بمستوى تهربت منه بريطانيا العظمى على الدوام ، اذ لم يبد أي وزير بريطاني استعداداً لزيارة موسكو خلال كل شهور المفاوضات بالرغم من مغامرة بعضهم بالذهاب شرقاً حتى وصلوا الى وارشو .

عزز ستالين وقد رغب عن كشف أوراقه حتى يخبر تحديداً ما هية العرض الألماني ضغطه على هتلر تارة أخرى . فأبلغ مولوتوف بالتعبير عن تميمه حماس رييتروب وان يقول بالحاجة الى اتفاق مبدئي قبل تقرير فائدة الزيارة . كما تمت دعوة هتلر الى صياغة مقترح مفصل يتضمن ملحقاً سرياً بشأن التعامل مع المسائل الإقليمية وهنا توجب على رييتروب البليد أن يفهم الغاية وراء طلب مولوتوف ، وان أي تسرب لهذا المقترح مسؤولية المانية ، وبذا ستبقى يدي ستالين نظيفتين وأن أي فشل في هذه المفاوضات مرده رفض السوفيت السير وراء التوسعية الألمانية .

هنا أمسى هتلر على أحر من الجمر . فقرار مهاجمة بولندا ينبغي أن يصدر في غضون أيام لا غير . وعليه بعث برسالة الى ستالين في العشرين من آب . أرهقت حتى مسؤولي التشريفات الألمان . ذلك أن لقب ستالين الوحيد هو " السكرتير العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي " وهو لا يتبوء منصباً حكومياً ، فلم يتفقوا على رأي بشأن مخاطبته . حتى صدرت الرسالة أخيراً بعبارة " الى السيد ستالين ، موسكو " وتضمنت : " انني لمقتنع ان محتوى الملحق الاضافي الذي رغب به الاتحاد السوفيتي ممكن حسمه في أقصر وقت لو وصل موسكو رجل دولة الماني مسؤول بصفته مفاوضاً " .

ربح ستالين مقامرته في الاحتفاظ بخيارات الاتحاد السوفيتي مفتوحة حتى اللحظة الأخيرة . لقد كان واضحاً أن هتلر سيخرج الى ستالين بعرض مجاني لا يستطيع الحصول عليه بموجب حلف مع بريطانيا وفرنسا الا بعد حرب دامية مع المانيا . فأجاب ستالين في ٢١ آب معيراً عن أملة أن يجسد " ميثاق عدم الاعتداء

الألماني - السوفيتي انعطافاً حاسماً نحو تحسين العلاقات السياسية بين بلدينا " فوجهت الدعوة لرينتروب لزيارة موسكو في ٤٨ ساعة .

" وصل رينتروب موسكو وما كادت تمضي ساعة حتى وصل لمكتب ستالين . أبدى الزعيم السوفيتي اهتماماً هامشياً بميثاق عدم الاعتداء ، واهتماماً أقل بالصدقة التي أشار إليها رينتروب في ملاحظاته فيما انصبت بؤرة اهتماماته على الملحق السري لاقتسام أوروبا الشرقية . فأقترح رينتروب تقسيم بولندا الى مناطق نفوذ على طول خط عام ١٩١٤ ، والفرق الرئيسي هو ابقاء وارشو ضمن الجانب الألماني بينما بقي مفتوحاً البحث في مسائل الابقاء على شكل من أشكال استقلال بولندا وكذلك ضم المانيا والاتحاد السوفيتي اليهما جميع المنافق التي احتلتاهما . وارتأى رينتروب بخصوص البلطيق وقوع فنلندا وأستونيا ضمن النطاق الروسي (مانحاً ستالين منطقة العزل التي طالما تشوق اليها حول ليننغراد) ، وانضمام لتوانيا الى المانيا ، واخضاع لاتفيا للتقسيم . هنا طالب ستالين بلافيا بأسرها ، فأبرق رينتروب بذلك لهتلر الذي أبدى موافقته - وكان سيوافق حتى لو طالب ستالين ببسارابيا من رومانيا . وآب رينتروب المزهو بنفسه الى برلين ليجد هتلر هاشاً باشاً مطلقاً عليه لقب " بسمارك الثاني " . فما هي غير ثلاثة أيام بين ارسال أول رسالة من هتلر لستالين ، ووضع اللمسات الأخيرة على ثورة دبلوماسية عظيمة .

طفقت المجادلات بعدئذ حول المسؤول عن هذا التحول المذهل في الأحداث . فأنيرى نفر يلوم أسلوب بريطانيا اللتيم في التفاوض . اذ أوضح المؤرخ (أ. ج . ب تايلور) أن السوفيت كانوا أثناء تبادل المراسلات بين بريطانيا

العظمى والاتحاد السوفيتي أسرع في الاجابة على المقترحات البريطانية عن الانجليز
الابطأ في هذا الأمر وخلص الى نتيجة أن لفقة الكرملين كانت أكبر من لفقة لندن
لعمد حلف بينهما . هذا استنتاج أراه صائباً لظني أن سبب ذلك رغبة ستالين
بالابقاء على بريطانيا في ساحة خياراته وعدم اثاره حفيظتها مبكراً - حتى يقف
على طبيعة نوايا هتلر .

اقترب مجلس الوزراء البريطاني عدداً من الأخطاء النفسية الجسام . فلم
تكن حدود الأمر تحاشي أي وزير بريطاني زيارة موسكو ، بل تلكؤ لندن في
الموافقة على وضع خطط عسكرية مشتركة حتى مطلع آب . وحتى انئذ أناطوا
رئاسة الوفد البريطاني بادميرال بحري برغم أن الحرب البرية هي الموضوع الرئيس
ان لم يكن الوحيد الذي أشغل أذهان الروس . وأنكى من هذا أن الوفد استقل
زورقاً في رحلته للاتحاد السوفيتي فاستغرقت خمسة أيام ، وهو ما لا يوحى مطلقاً
بالاستعجال ، وأخيراً وبرغم قيمة الاعتبارات الأخلاقية كان لا بد لزعيم موسكو
المصاب بجنون الارتياب أن يفسر اعراض بريطانيا عن ضمان دول البلطيق دعوة
لهتلر للهجوم على الاتحاد السوفيتي متجاهلة بولندا .

ومع ذلك ، ما كان تصرف بريطانيا الدبلوماسي الأخرق الذي أفضى الى
الميثاق النازي - السوفيتي . فالمشكلة الحقيقية كانت عجز بريطانيا عن تلبية
مطالب ستالين دونما تغاض لكل المبادئ التي ناضلت من أجلها منذ نهاية الحرب
العالمية الأولى . فليس من منطقتي في رسم خط ضد اغتصاب المانيا للبلدان
الصغيرة أن انطوى ذلك على منح الاتحاد السوفيتي نفس الامتياز . وربما كان
بوسع قيادة بريطانية شكوكة أن ترسم الخط على الحدود السوفيتية بدلاً من

الحدود البولندية ، فتعزز بذلك من موقع بريطانيا التفاوضي بقوة مع الاتحاد السوفيتي وتمنح ستالين حافزاً جدياً للتفاوض بشأن حماية بولندا . لقد رأت الديمقراطيات استحالة قدرتها على رسم سلسلة أخرى من الاعتداءات حتى وان كانت من أجل أمنها . وربما كانت السياسة الواقعية ستملي تحليلاً لمضامين ضمانة بريطانيا العظمى لبولندا ، فيما اقتضى نظام فرساي الدولي ان تدعم سلوك بريطانيا العظمى اعتبارات أخلاقية وقانونية . واذن ملك ستالين استراتيجية وافتقر الى المبدأ فيما زادت الديمقراطيات دون المبدأ دوغما نمو منها لأية استراتيجية .

كان مستحيلاً الدفاع عن بولندا والجيشان الفرنسي قابع وراء خط ماجينو ، والسوفيتي ينتظر داخل حدوده . لقد انطلقت عام ١٩١٤ أمم أوروبا الى سوح الوغى بعد أن تفككت أواصر الربط بينها بين الخطط العسكرية والسياسية . فاذا نفى قادة الأركان العامة الغبار عن خططهم لم يفهمها القادة السياسيون ولم يمتلكوا أي هدف سياسي يوازي حجم الجهد العسكري المبذول .

تكرر عين المشهد عام ١٩٣٩ . اذ غاب الارتباط بين التخطيط السياسي والعسكري ، وهذه المرة لعكس ذلك السبب تماماً . فاذا كان للقوى الغربية هدف سياسي أخلاقي وجيه - وهو الوقوف بوجه هتلر - فقد عجزت بتاتاً عن تطوير استراتيجية عسكرية لبلوغ ذلك الهدف . فان كان التهور سمة استراتيجية عام ١٩١٤ ، أمسى نحو الذات سمتهم عام ١٩٣٩ . وكانت جيوش جميع البلدان عام ١٩١٤ تائقة للحرب بينهم ، بينما ساورتها في عام ١٩٣٩ ظنون كثيرة (حتى في ألمانيا) بأنها قد تخلت عن احتكامها للقادة السياسيين . وفي عام

١٩١٤ ، حضرت الاستراتيجية وغابت السياسة ، بيد أن السياسة تألفت عام ١٩٣٩ وأفلت الاستراتيجية .

لعبت روسيا دوراً حاسماً في اندلاع الحربين ككلاهما . فهي قد ساهمت عام ١٩١٤ في اشعال فتيلها لما تمسكت بعرف حلفها مع صربيا وبرنامج تعبثها الصارم ، وفي عام ١٩٣٩ ، يوم أنقذ ستالين هتلر من شبح الحرب على جبهتين ، كان عليه أن يفهم أنه انما جعل من الحرب الشاملة أمراً محتماً . ويوم تقاتلت روسيا عام ١٩١٤ فقد فعلت ذلك حفاظاً على شرفها ، بينما شجعت على حرب عام ١٩٣٩ لتقتسم غنائم غزوات هتلر .

لقد سارت المانيا بنفس السبيل قبل اندلاع الحربين - بانعدام صبر وافتقار للبصيرة . فقد مضت لحرب عام ١٩١٤ لتكسر حلفاً ما كان له أن يتشكل لولا تصرفاتها التدمرية ، وفي حرب ١٩٣٩ عيل صبرها ولما تنتظر نموها الحتمي لتغدو الأمة المهيمنة في أوروبا . وهذا يسعى تطلب عكس استراتيجية هتلر - حقاً فترة من السكون لاتاحة المجال لاستيعاب وذوبان وقائع ما بعد ميونيخ في منع الامبراطور الألماني عام ١٩١٤ من الانتظار عدم اتزانه العاطفي وافتقاره لمفهوم واضح للمصالح القومية ، وفي عام ١٩٣٩ ، استبد الهواس المريع بزعيم المانيا لشن حرب وهو ما برح في قمة قواه الجسدية ، فطغى هواسه على جميع حساباته العقلانية . وتتجلى حقيقة عدم حاجة المانيا لقرار الدخول لكلا الحربين ، هو بقاؤها برغم هزيمتها في كليهما ، وتجريدها مما يناهز ثلث أراضيها لما قبل الحرب العالمية الأولى ، أقوى أمم أوروبا وربما أشدها نفوذاً .

أما وقد بلغ الحديث الاتحاد السوفيتي ، فلم يكن حسن التجهيز عام ١٩٣٩ لخوض صراع على وشك النشوب . ومع ذلك ، تراه صعد في نهاية الحرب العالمية الثانية قوة كونية عظمى . اذ استفاد ستالين في القرن العشرين مثل رشبليو في القرن السابع عشر ، من تشرذم أوروبا الوسطى وفيما ارتقت الولايات المتحدة منزلة قوة عظمى بفضل قوتها الصناعية كان سبب صعود الاتحاد السوفيتي هذه المنزلة مناورة ستالين القاسية في سوق مزاده .

الفصل الرابع عشر

الميثاق النازي - السوفيتي

دأب هتلر وستالين ، حتى عام ١٩٤١ ، على تعقب مراميهم الغريبة محتذين سبل مألوفة . وترث ستالين حتى اليوم الذي ينطلق فيه الكون الشيوعي ، ربما ، من الكرملن بينما أفصح هتلر عن رؤياه لامبراطورية نقي جنسها ، يحكمها الجنس الألماني السيد ، كما صورها في كتابه كفاحي - وما كان ثمة رؤى ثورية أخرى غير تينك . ونهل هذان الرجلان سبلهما ، البالغة أوجها في ميثاقيهما عام ١٩٣٩ ، من استقصاء عن سياسة القرن الثامن عشر . كان الميثاق النازي - السوفيتي تكراراً لتبعيض بولندا المبقورة بضغط فردريك الكبير وكاثرين العظيمة والأميرة ماريا تريزا عام ١٧٧٢ . ويخالف هتلر وستالين ، هؤلاء الملوك الثلاثة ، انهما ندان أيديولوجيان طغت منفعتهما الوطنية المشتركة ، في استيرات بولندا ، ردحاً من الزمن ، على اختلافاتهما الأيديولوجية . قدر لهذا الميثاق أن ينحل في عام ١٩٤١ فأضربت أوسع حرب برية في سفر البشرية ، يباعث من مشتة رجل واحد . ولا مندوحة أن نسخر ، أعظم السخرية ، لأن القرن العشرين - عصر الرغبة العامة والقوى المجهولة - قد صاغه حفنة قليلة من الأفراد وان بميسور طامته الكبرى الاجتناب لو أجهز على امرء واحد .

وعندما لکمت المانيا بولندا بالضربة القاضية في أقل من شهر ، شرعت القوات الفرنسية ، الأضعف قوة من الفرق الألمانية ، بالتطلع الى هذا الأمر مصفودة الأيادي من وراء خط ماجينو . وأرخ عهد " الحرب الزائفة " شيوع

الفوضى ، ابانها ، في كامل فرنسا . لقد كانت فرنسا تخوض الحروب ، قرون عديدة ، لبلوغ مرامي سياسية معينة - الابقاء على تشاطر أوروبا أو التسيد على منطقة الألساس - لورين ، كما حصل في الحرب العالمية الأولى ، فأُمسست الآن تذود عن وطن رزح تحت الأضلال الذي ما قدرت أن توجه له أيما ضربة . وفي الحقيقة صادف أناس فرنسا المثبطون أمراً واقعاً وحرباً لم تتبطن استراتيجيه .

ولكن أنى وطدت بريطانيا العظمى وفرنسا العزم على تحقيق الظفر حيال بلد خيم عليهما ، الى درجة عظيمة ، ولما شايح الاتحاد السوفيتي وأميركا دول الحلفاء ؟ كانا يعملان كما لو أن بميسورها المكوث وراء خط ماجينو ريثما يقسر الحصار البريطاني هتلر على الاذعان . ولكن علام ترتغم المانيا على ابقاء تضيق الخناق المتباطيء ؟ وعلام ترتغم على مهاجمة خط ماجينو ولما يفتح الطريق عبر بلجيكا بمصراعيه ، وهذه المره للجيش الألماني برمته طالما خلت الجبهة الشرقية من أيما ذائد ؟ واذا ما كان الدفاع لذي شأن عظيم من الحرب ، كما يفقه قادة الأركان الفرنسيون ، فما المصير الثاني الذي يخبأه القدر لفرنسا غير حرب استنزاف أخرى في جيل لم يتمثل بالشفاء من حربه الأولى ؟

اغتنم ستالين الفرصة الاستراتيجية لفرنسا المنتظرة وتفحص الاتفاقية المتعلقة بتقسيم أوروبا الشرقية قبيل ابرامها . ومائل في هذا الأمر أي أمير في القرن الثامن عشر يقدر مآل مقاطعة لا تمتع البتة بتقرير المصير فأقترح صفقة جديدة مع المانيا ، بعيد الاتفاقية بأقل من شهر ، مقايضة المقاطعة البولندية بين وارشو وخط كروزن والتي كانت ستتحدر ، حسب الاتفاقية السرية ، الى الاتحاد السوفيتي لقاء ليثوانيا ، الماضيه الى المانيا . وهدف ستالين لتعظيم العزلة عن ليننغراد فأنبرى يتذرع لهتلر ،

ميراً مناوراته الجيوسياسية . بمقتضيات الأمن الروسي ، فوافق هتلر على هذا الاقتراح .

لم يسلخ ستالين أيما وقت في استجماع نهاية لاتفاقيته السرية فاقترح ، ولما تدور رحى المعارك في بولندا ، تعاوناً عسكرياً مع دول البلطيق الثلاث وحقاً في انشاء قواعد عسكرية على أراضيها . لم تجد الجمهوريات الصغيرة ، الذاهبة عنها معونة الغرب ، أيما خيار آخر خلا هذه الخطوة التي تنحر استقلالها - فاحتل الجيش الأحمر ، في السابع عشر من أيلول عام ١٩٣٩ وبعد أقل من ثلاث أسابيع على بداية الحرب ، شطراً من بولندا كان مرسوماً ضمن منطقة النفوذ السوفيتي .

وأزفت ساعة فنلندا ، بحلول تشرين الثاني ، حيث طالب ستالين باقامة قواعد عسكرية على ثرى فنلندا واستسلام كارليان أزتمس ، المجاورة ليننغراد . ولكن أي صلابة قد جبلت منها فنلندا التي أبت مطالب الروس وذادت من حماها عندما قرع ستالين طبول الحرب !

وبعد بضعة أشهر من المقاومة البطولية ، رضخت لسيطرة الاتحاد السوفيتي الساحقة . واذا ما تفوهنا بلغة الاستراتيجية العظيمة للحرب العالمية الثانية ، نرى أن المعركة بين روسيا وفنلندا من الطراز الثاني ، لكنها أفصحت عن درجة تغافل بريطانيا العظمى وفرنسا للحقائق الاستراتيجية ، فغشيت أبصارهم بباعث حرج طرحته الأعداد العديدة للفليين فأنغروا بفكرة انتحارية ترى في الاتحاد السوفيتي أحشاً رقيقه للمحور وأعدت العدة لارسال ٣٠.٠٠٠ جندي الى فنلندا عبر السويد وشمال النرويج حيث سيطرقون في مسيرهم .

وربما عاضد تهديد تدخل الحلفاء فنلندا لتخطى بتسوية أفضل من مطالب روسيا المقترحة ، ولكن لم يثبط أيما أمر ، نهاية المطاف ، من عزم ستالين على اشاحة خط الدفاع الروسي من المؤديات الى لينتغراد ، ولم يني المؤرخون في حيره عما بعث بريطانيا العظمى وفرنسا أن يهبطوا ، باغماضة عين وانتباهتها ، في مقاتلة الاتحاد السوفيتي والمانيا النازية ، على التعاقب ، قبيل ثلاثة أشهر من انهيار فرنسا التي برهنت ، بذلك ، الأمر واهياً .

أرخ أيار عام ١٩٤٠ نهاية " الحرب الزائفة " وعاود الجيش الألماني مناوره عام ١٩١٤ بطرقه بلجيكا ولكن الزخم الأكبر ، هذه المرة ، تمركز في الجبهة وليس على الميمنة . لقد نقدت فرنسا ، بانهارها ، ثمن عقد ونصف العقد من الشكوك والمراوغات وأصيب المراقبون بدهشه من أمرهم لمآل فرنسا ، برغم كفاءة الماكنة العسكرية الألمانية . وسلخت الجيوش الألمانية ، في الحرب الأولى ، أربع سنوات لشق طريقها صوب باريس دون طائل فكانت كل ميل تنتزعه لقاء تضحيات بشرية جسام . لقد قدرت الحرب الخاطفه الألمانية ، عام ١٩٤٠ ، على شق فرنسا وزحفت جيوشها ، في نهاية حزيران ، على امتداد شامزالسيس ، وهكذا لاح هتلر سيد القارة .

لم يتفقه هتلر ، كأسلافه الفاتحين ، أنى يختم حرب أضررها بتهور فكانت قبائله ثلاث خيارات : أن يسعى لدحر بريطانيا العظمى ، أو أن يضع يده بيدها ، أو يسعى لاحتلال الاتحاد السوفيتي ويوظب موارده ليتحول غرباً بكل قطعاته ويعيث دماراً في بريطانيا العظمى .

وحاول هتلر صيف عام ١٩٤١ ، خياريه الأولين وأفصح في خطاب متبجح له ، في السابع عشر من تموز ، أنه على أهبة لمعاهدة سلام مع بريطانيا العظمى . وفي الحقيقة سأها اخلاء المستعمرات الألمانية قبل الحرب وأن تشجب التدخل في شؤون أوروبا لقاء استبقاء هتلر على الامبراطورية البريطانية . يناظر مقترح هتلر ما كانت تعرضه الامبراطورية الألمانية على بريطانيا العظمى في العقدين الذين سبقا الحرب العالمية الأولى . وربما لو أفصح هتلر عن هيئة أوروبا التي تحكمها ألمانيا ، قد يفتتن بعض القادة الانكليز - مثل اللورد هالفكس ، وليس تشرشل ، بفكره التفاوض مع ألمانيا . لقد نفخ هتلر الروح ، بمساءلته بريطانيا العظمى على منح ألمانيا حرية كاملة للتصرف في أوروبا ، للرد البريطاني المألوف - الذي ذكره السير ادوارد كيري عام ١٩٠٩ حيال مقترح مماثل أبدله قادة المان أرشد كثيراً من هتلر (ولما كانت فرنسا قوه عظمى) فذكر أن بريطانيا العظمى اذا ما نخرت دول أوروبا قرباناً لألمانيا ، ستلقى هي الهجمات ، عاجلاً أو آجلاً ، من جهة الجزر البريطانية . ولم تحمل بريطانيا حمل الجدد إنما " استبقاء " على امبراطوريتها . أن القادة الألمان ما قدروا قط على دحض الرأي البريطاني القائل أن كل أمة قادرة على حماية الامبراطورية ، يتيسر لها احتلالها .

لقد صقل تشرشل ، إيما صقل وسير أغوار التاريخ ، عميقاً ، نائياً عن كل الأوهام بحيث أبقي على بريطانيا العظمى ، عندما وضعت الحرب أوزراها ، قوة عالمية رئيسة وفي المصاف الأول . ويؤول تصلب تشرشل حيال ألمانيا في صيف عام ١٩٤٠ بآنة قرار يرجح كفه أميركا على هيمنه ألمانيا . وربما يلوح التفوق الأميركي على بريطانيا ، أواناً ، مؤرقاً ولكنها تمائل بريطانيا حضارة وتشاظرها

لغة ولا تضاربها مصالحاً . وثمة أفق أبدي أن العلاقة " الخاصة " بين بريطانيا العظمى وأميركا لا تبلغها مع المانيا النازيه . لقد بوا هتلر نفسه ، بالحيلة ، موقعاً في صيف عام ١٩٤٠ فقداه هو علة الحرب .

انقلب هتلر الآن الى خياره الآخر لسحق القوه الجويه البريطانيه واحتلال جزر الهند البريطانيه ، لو استطاع سبيلاً . وما أقدم قط الا بالتسليه بهذه الفكره ، فعمليات الانزال كانت شطراً من تخطيط المانيا قبل الحرب وهجرت هذه الخط لضعف في حذقة الانزال وعجز اللفتواف على تدمير القوه الجويه الملكيه . ولما شد الصيف الرحال ، ألفت المانيا نفسها ، كرة أخرى ، في موضع يماثل تماماً ما تبوأته أبان الحرب العالميه الأولى : لقد حققت انتصارات ساحقه ، وعجرت عن ترجمتها الى نصر نهائي .

ويقيناً أن هتلر تبوا موقعاً رائعاً يقدره على مواكبة استراتيجيه الدفاع - لم تكن بريطانيا العظمى بقادره لوحدها على تحدي الجيش الألماني ، وألفت أميركا الأمر أشبه بالمستحيل لولوج الحرب في حين لقي ستالين ، في كل مرة ، عذراً لارجاء الأمر بالرغم من رغبته بالتوسع . ولكن ليس من شيمه هتلر أن ينتظر الآخرين لبدأوه مبادرتهم فتحتم عليه ، وقتئذ ، أن ينتقل لمهاجمة الاتحاد السوفيتي .

ومع استهلاله تموز عام ١٩٤٠ ، أمر هتلر بوضع خطط أوليه لحملة روسيا وأخير جنرالاته أن روسيا اذا ما خرت صريعه ، ستلقي اليابان كامل قوتها العسكريه بمواجهه مع أميركا ، مشيحه اهتمام واشنطن صوب الباسفيك .

وسترفع بريطانيا العظمى المعزولة الراية البيضاء اذا ما نضبت عنها المساعدة الأميركية . وأشار هتلر بدقة . " رجاء بريطانيا في روسيا والولايات المتحدة واذا ما خابت الآمال في روسيا ، ستسقط أميركا جانباً ، لأن اليابان سيتسهائل جيروتاً في الشرق الأقصى اذا ما انسلخت روسيا " . ولم يكن هتلر على أتم الأهبة ليعطي أوامر الهجوم فهو سيستقصي ، أول الأمر ، امكانية اغواء الروس على شن هجوم مشترك ضد الامبراطورية البريطانية والاجهاز عليها قبل أن تيمم غرباً .

أيقن ستالين تماماً حرج موقفه وأجهز انهيار فرنسا على ما كان يتوقعه هو وكل خبراء الغرب العسكريين ان الحرب ستماثل تماماً سابقتها ، أي صراع استنزاف حامي الوطيس ، فذهب ادراج الرياح أعظم رجاءه في تفاني المانيا وديمقراطيات الغرب . ولو قدر لبريطانيا أن تترنح ، سيشرع الشرق مصراعيه لهجوم الجيش الألماني ، ويتيسر له تسخير كل موارد أوروبا ، كما جاء على لسان هتلر في كتابه " كفاحي " .

اصدى ستالين لهذا الأمر بطريقته العنيفة فما من دابه قط أن يرى في الخطر خوفاً حتى لو استشعره . وسعى الى ابهام حرجاته الاستراتيجية بتصلب ليقينه أن مأخذ الضعف عليه ليفتن خصمه على المطالبة بما يروم . فهتلر ، لو شاء تحقيق الظفر بالضغط على الاتحاد السوفيتي ، سيناصل ستالين لسلخ الامتيازات منه بمنحى متعنت وعنيف ما استطاع اليه سبيلاً . لقد خابت حسابات ستالين الخدقة ، عندما وضع نصب أعينه شخص هتلر العصابي ومضت ، أدراج الرياح أيما احتماليه بفتح هتلر جبهة أخرى .

آثر ستالين استراتيجية ذات حدين ، فعجل من نهش بقايا الغنيمة كما وعدته الاتفاقية السرية . وأصدر انذاراً في حزيران عام ١٩٤٠ ، ولما ينهمك هتلر في أحد أموره ، مطالباً رومانيا بالتخلي عن بيسارابيا وشمالي بوكافينيا ، الشمال الذي ما كان شطراً من الاتفاقية السرية ، ولكن حظوة روسيا عليه سيوياً كامل القوات السوفيتية على امتداد الجزء الروماني من نهر الدانوب . وفي الشهر عينه أتبع ستالين دول البلطيق بالاتحاد السوفيتي حيث أقسروهم على الموافقة بانتخابات صورية لم يصوت فيها نحو من عشرين بالمائة من السكان . وعندما أكمل ستالين العملية تجيّب ، كرة أخرى ، كل المقاطعات التي خسرتها روسيا عند اختتام الحرب العالمية الأولى ، فنقد الحلفاء آخر قسط لهم لقاء عزل المانيا والاتحاد السوفيتي من مؤتمر السلام عام ١٩١٩ .

شدد ستالين أزر موقعه الاستراتيجي ودأب على استرضاء جاره المشؤوم ، هتلر ، بامداد ماكنه الحرب الألمانية بالمواد الخام . وأبرمت في بداية شباط عام ١٩٤٠ - قبل ظفر المانيا على النمسا - اتفاقية تجاريه بحضور ستالين والزمّت الاتحاد السوفيتي بشحن كميات كبيرة من المواد الخام الى المانيا لقاء تزويد الاتحاد السوفيتي بالفحم والبضائع المصنعة . آنس الاتحاد السوفيتي بنود الاتفاقية بدقة ووافق عليها . وفي الحقيقة دأبت القاطرات الروسية على عبور مراكز التفتيش الحدودية محملة بالبضائع حتى في اللحظة ذاتها عندما شرعت القوات الألمانية بمهاجمة روسيا .

ولم تحدث أيما مناورة لستالين تغييراً في الواقع الجيوسياسي لتسبب المانيا على مركز أوروبا . وأفصح هتلر ، أجلى الافصاح ، أنه لن يجيز أي توسع روسي غير

مستبطن في بنود الاتفاق السري فأرغمت المانيا وايطاليا في آب عام ١٩٤٠ ،
رومانيا ، التي يعدها ستالين شطراً من منطقة النفوذ الروسي ، على اعادة ثلثي
ترانسلفانيا الى هنغاريا ، الحليف لوشيك لقوى المحور . لقد وطد هتلر العزم على
حماية موارد النفط الرومانية فشدد النقاط على الحروف ، في أيلول ، عندما انبرى
وصياً على رومانيا وأمر فرقة سيارات وقوات جوية للهرع الى حمايتها .

وفي الشهر عينه ازداد التوتر على الشفا الأخرى من أوروبا حيث أذنت
فنلندا للقطعات الألمانية بعبور أراضيها صوب شمالي النرويج ، مما يعد خرقاً للاتفاق
السري ، الذي أقعد فنلندا ضمن منطة التأثير السوفيتي . زد على ذلك ان المانيا
زودت فنلندا بشحنات أسلحة لا قصد لها الا اقدارها على تحمل الضغط
السوفيتي . وعندما استجوب مولوتوف برلين عن معلومات واقعية ، تلقى أجوبه
متملصة فشرعت القوات الروسية والألمانية في منافسة لتخطي كامل خط أوروبا .

صادف ستالين أحدث التطورات شؤماً وانذرهما خطراً في السابع
والعشرين في أيلول عام ١٩٤٠ ، عندما أبرمت المانيا واليابان وايطاليا ميثاقاً ثلاثياً
يكسب عليهم محاربة أيما بلد ينخرط في مصاف بريطانيا . لقد عرت الاتفاقية ،
عن قصد ، علاقات كل الموقعين مع الاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي يعني أن لا تلتزم
اليابان في الحرب الألمانية - الروسية ، أيأ كان طالق الشرارة الأولى ، ولكن عليها
مجابهة أميركا اذا ما ولجت الحرب بوجه المانيا . ما كان لستالين أن تقرر قريرته ،
بالرغم من هدف الاتفاقية ضد واشنطن ، وتنبأ أن الموقعين الثلاثة سيممون شطره
في وقت ما بصرف النظر عن البنود القانونية التي تنطوي عليها الاتفاقية ، فآية
سلخه عن الاتفاق يتجلى بجهله عن المفاوضات ريثما أبرمت المعاهدة .

وعندما شد عام ١٩٤٠ الرحال ، بلغ التوتر أوجه بحيث أقدم الدكتاتوران على فعل كل ما يترأى لهما آخر جهد دبلوماسي لبز الآخر . رمى هتلر الى اغواء ستالين على هجوم مشترك صوب بريطانيا العظمى كي يجهز عليه تماماً اذا ما تخلفت ألمانيا في خط الدفاع . جاهد ستالين ليتمتع بالوقت الكافي رجاءه أن يتكس هتلر في موقع ما ، ولكي يرسم لما سيغتنمه في هذه الخطوة . ولم تذخر الجهود للقاء هتلر بـ ستالين وجهاً لوجه وبذل كل منها ما أوتي من سعة لتحاشي ذلك بدعوى قعودهم في أوطانهم وأن منطق اللقاء المناسبة - بريست لتفوك في الجبهة - لتعج بكثير من عدد الجيش التاريخية .

وكتب رينتروب ، في الثالث عشر من تشرين الأول عام ١٩٤٠ ، رسالة مطولة الى ستالين موضحاً استقراره لمنحى الأحداث من زيارته الى موسكو قبل عام . كان هذا الأمر اخلاقاً صارخاً للقانون فأنى ينسري وزير خارجية مخاطبة أعلى من نظيره ، بل قائداً من غير منصب حكومي رسمي (ظل منصب ستالين الوحيد الأمين العام للحزب الشيوعي) .

أفصحت رسالة رينتروب ، برغم أبهتها ، عن انعدام الدهاء الدبلوماسي فقد وجه اللوم الى الاتفاقيات بين ألمانيا وروسيا بما يخص فنلندا ورومانيا على أساس المكائد البريطانية دونما تجلية عن كيفية اتمام بريطانيا هذا العمل . وأصر أن الاتفاقية الثلاثية غير مصوبة بوجه الاتحاد السوفيتي - فالبينة أن الاتحاد السوفيتي سيشاطرهم الغنائم التي يصيها دكتاتورات أوروبا واليابان غداة الحرب . وأختتم رينتروب الرسالة بدعوة مولوتوف الى زيارة برلين ، وأكد ، في هذه المناسبة ، على امكانية مناقشة انخراط الاتحاد السوفيتي الى الحلف الثلاثي .

كان ستالين حذراً ، أعظم الحذر ، من تقسيم الغنائم التي لم تصب بعد أو من الانخراط في خط المواجهة الأول الذي رسمه الآخرون . وستبقى قبالة حرية الاختيار في التهام الغنيمه مع هتلر اذا ما انهارت بريطانيا العظمى سريعاً - تماماً مثلما أقدم عليه في عام ١٩٤٥ عندما أشعل فتيل حرب ضد اليابان في آخر هزيع لها لقاء مكسب عظيم . وفي الثاني والعشرين من تشرين الأول رد ستالين على ريبنتروب برسالة لطيفة تشوبها السخريه . شكر ريبنتروب على " تحليله لمستجدات الأحداث " دونما ايضاح رأيه الخاص بها . ووافق ستالين على زيارة مولوتوف الى برلين وضرب من جانبه موعداً باكراً - العاشر من تشرين الثاني - أي أقل من ثلاثة أسابيع مقبلة .

وافق هتلر على الاقتراح في أوانه ، ولكن هذا الاجتماع قد أفضى الى اختلاف آخر . تفهم ستالين أن موافقة هتلر العاجله ابقاءً على العلاقات الروسية عصبية بالنسبة لألمانيا كمنصرم عام فغداً ذلك آية لستالين أن أساليبه العنيفة قد أزفت بالنهاية . كان تلهف هتلر نابعاً من مقتضى حاجته لمعرفة نوايا ستالين اذا ما قدر له مهاجمة الاتحاد السوفيتي الصيف المقبل .

كان الصدع الذي خواه الشك بين هذين الندين جلياً جداً حتى قبل أن يأزف الاجتماع المضروب وأبى مولوتوف استقالة قاطرة أرسلت الى الحدود لمرافقته الى برلين فثمة قلق ساور الوفد السوفيتي من زرع السيارات الألمانية الفخمة بأجهزة تنصت . وفي نهاية المطاف عرجت السيارات الألمانية على مؤخرة القاطرة السوفيتية ، التي صممت مؤخراتها على نمط خاص بحيث يتيسر لها السير في أصغر عرض أوروبي للسكك الحديدية على الحدود .

بدأت المفاوضات أخيراً في الثاني عشر من تشرين الثاني وعرض مولوتوف ، الممتع بحذقه تثير الشخصيات الأكثر رباطة جأش من هتلر ، أساليب كاسحة الى حد بعيد في حضرة القيادة النازية . لقد جبل مولوتوف هذه الضراوة الطبيعية من خشيته لستالين ، أكثر مما يهاب هتلر فكان قلقه الفارط حول موقفه الداخلي نموذجاً للدبلوماسيين على مدار السفر السوفيتي ، بالرغم من أن هذا الخوف بلغ أوجه ، بشكل خاص ، عندما استوى ستالين على العرش . لقد لاح المفاوضون الروس جد شاعرين بالقيود الداخليه أكثر من تلك التي توسم الساحة الدولية .

ومن العسير تخيل رجلين لهما أضعف ترجيح على الاتصال مثل هتلر ومولوتوف . فهتلر لم يرق قط لمفاوضيه في أيما حدث لأنه يؤثر قصفهم بمشاهد مسرحية مطولة دونما اصغاء لردهم ، اذا ترك لهم الوقت على الرد . وكان يستطب القادة الأجانب بيانات متقدمة عن المبدأ العام ، وشارك في مناسبات بمفاوضات فعلية - كما حصل مع المستشار النمساوي كرت فون شوشنغ ومع نيفيل تشامبرلين - فتبنى أسلوباً متنعماً وقدم مطالب متعجرفة لم يحورها قط . كان مولوتوف ، من صوبه ، مهتماً للتطبيق لا للمباديء ولا يلوح أمامه أفق التسوية .

ألقي مولوتوف نفسه ، في تشرين الثاني عام ١٩٤٠ في موقف جد حرج ، فهو يشق عليه ارضاء ستالين وثمة خرق أصابه بين عدم الاكتراث للمساهمة في نصر المانيا وقلقه من تفويت الفرصة لمشاطره الغنائم اذا ما أتت المانيا على بريطانيا العظمى دون مؤازرة روسيا .

ومهما استجد من أمر ، لن يعود ستالين سيرة معاهدة فرساي فوطد العزم على حماية منصبه بتحويل كل خطواته . ورمى بالاتفاقية السرية والأحداث التي ردفتها ليفصح للألمان عن مفهومه للترتيبات المناسبة فكانت زياره مولوتوف الى برلين ، في هذا المضمار ، فرصة للأطناب في الحوارات . ورفض أية امكانية للانتقال الى نظام فرساي عندما زاره السفير البريطاني الجديد ، السير ستافورد كريس ، في تموز عام ١٩٤٠ ، وعندما برهن كريس أن سقوط فرنسا قد صير ضرورة تشاخر الاتحاد السوفيتي اعادة توازن القوى ، أجاب ستالين :

" ان ما يقال له توازن القوى الأوروبي قد أكل على المانيا ، وحتى الاتحاد السوفيتي ، حقهما . لذلك سيسعى الاتحاد السوفيتي بكل ما يتيسر له ليحول دون اقامة توازن القوى البالي كرة أخرى " .

وفي لغة الدبلوماسية تنبسط " كل ما يتيسر " خطر الحرب . ما كان لهذه الاحراجات أن تقع موقعاً شديداً في مولوتوف .

استهل ريونتروب احاديثه بالافصاح عن علة تعذر النصر الألماني وحث مولوتوف على اشراك الاتحاد السوفيتي في الاتفاق الثلاثي بياعث أن هذه المعاهدة توسيع لما كان أصلاً الميثاق المناويء للكومنترن . ومن هذا المنطلق برهن ريونتروب أن من الممكن " اقامة مناطق نفوذ بين روسيا ومانيا وايطاليا واليابان على طول الخطوط العريضة " . ويرى ريونتروب أن الأمر سيفضي الى تناحر لأن كل نظير آفق سيهتم ، جل الاهتمام بالتوسع جنوباً . سيمم اليابان صوب جنوبي

شرق آسيا وإيطاليا شطر أفريقيا الشمالية ، وستطالب ألمانيا باسترداد المقاطعات السابقة في أفريقيا . وغداه سلسلة من المواردات ، شخص رينتروب ، نهاية المطاف ، الجائزة التي يستحقها الاتحاد السوفيتي " : وعلى أية حال لن يمم الاتحاد السوفيتي ، نهاية المطاف ، جنوباً لتنفسه الطبيعي على البحار المفتوحة والمهمة كثيراً له " .

وكل من له بصيص من الاطلاع على بيانات هتلر العامة ليجد ذلك واهياً اذ لم يكن ثمة أطماع عظيمة للنازية في أفريقيا . وهذا الأمر لا غبار عليه من عزوف هتلر عن الجهر به ومن اطلاع مولوتوف ، المحتمل ، على كتاب " كفاحي " كي يتفقه أن هتلر كان يسعى وراء " المجال الحيوي " في روسيا . وأستفهم مولوتوف ، القابع صمتاً في مواجهة رينتروب ، بأمر واقعي ، بما فيه من بعض الغطرسة ، عن البحر الذي يتخذه الاتحاد السوفيتي متنفساً له ، فرد رينتروب ، بحيله خرقاء ، أنه الخليج الفارسي ، لكأنها تخص ألمانيا فتقطعها الى روسيا .

لم تكن ثمة مصلحة لمولوتوف في اقتراح جد طنان وليس في تناول ألمانيا ما زعمت وهبه الى الاتحاد السوفيتي ، القادر على احتلال هذه المناطق دون معونتها . وعبر مولوتوف عن رغبته المبدئية بالانخراط في الاتفاق الثلاثي ولكنه أحاط هذا التنازل بحجه أن " الدقة ضرورية في ارساء معالم مناطق النفوذ رديحاً طويلاً من الزمن " . وبقيناً أن هذا الأمر ليقضي الانتهاء اليه أكثر من زيارة ويتطلب استشارات موسعة وقيام رينتروب بزيارة عودة الى موسكو .

التقى مولوتوف ، ذلك المساء ، بهتلر في مستشارية مشيدة حديثاً من
المرمر ، وكأن كل أمر مدبر لدب الخوف في الوزير البرولتياري القادم من
موسكو . وطرق مولوتوف ممراً واسعاً انتصب في جانبيه ، لكل بضعة ياردات ،
رجال صاعقة طوال القامة متوشحين بذل سود رافعين أذرعهم يتحية النازية .
وتفضي الأبواب الفضية معاً صوب مكتب هتلر ويحرس الطريق عملاقان من
الصاعقة تألف أذرعتهم المرفوعة قوساً دلف مولوتوف من تحته الى حضرة هتلر .
تطلع هتلر بصمت الى زواره الجالسين على امتداد حائط شاسع لغرفة هائلة ،
وأنطلق يصافح كل أعضاء الوفد الروسي دون قول أيما كلمه . وعندما دعا
ضيوفه الى الجلوس ، نحيت بعض الستائر فأنضم ريينتروب وبعض المستشارين الى
هذا التجمع وأوضح هتلر لضيوفه عظمة المانيا النازية وهدف هذا اللقاء . اقترح
الاتفاق على استراتيجية مشتركة طويلة الأمد لأن المانيا والاتحاد السوفيتي " يحظيان
رجلين يتمتعان بسلطة تفي بنقل بلديهما شطر التطور في اتجاه محدد ، " واعتملت
في ذاكره هتلر رغبة في صيرورة ضرب مشترك من عقيدة مونرو مع الاتحاد
السوفيتي للتسيد على كامل أوروبا وأفريقيا وتقاسم الأقاليم المستعمرة بينهما .

تجاهل مولوتوف خشيته من الاستقبال الذي حف به ، وأنبرى موجهاً
سلسلة من الاستفسارات الدقيقة : ما هو المرمى الأخير من الاتفاق الثلاثي ؟ ما
تعريف هتلر للنظام الجديد الذي ينادي له ؟ ما قوله في المناطق الآسيوية العظيمة ؟
وما نوايا المانيا في دول البلطيق ؟ أما زالت فكرة وضع فنلندا ضمن النفوذ السوفيتي
غير مشروعة ؟

لم يجرؤ أيما امرء قط مساءلة هتلر بهذا السبيل أو أجلسه الى امتحان عابر . وعلى أية حال ما كان هتلر مهتماً لتقييد حرية الفعل الألمانية في كل منطقة ما استطاعت اليها جيوشه سبيلاً - ما حاشا أوروبا .

ولم يحقق اللقاء التالي في اليوم الثاني أي تقدم حيث استفتحه هتلر بمشهد المسرحي وشرح لمولوتوف الكيفية التي سيتشاطر بها هو وستالين العالم :

" ستدفع بريطانيا العظمى بالافلاس حال غزوها ... وستأذن هذه الامبراطورية المفلسة للاتحاد السوفيتي بتوظيف المحيطات المنجدة الحرة . ستولد آفاق عالمية تحت وطأة هذه الظروف وسيغدو دور الاتحاد السوفيتي جلياً في حل هذه المعضلات . وستعزل كل الدول التي لها مصالح في هذه الامبراطورية المفلسة ، بمجالاتها ، دون أن تتدخل تشطير هذه الامبراطورية " .

وعد مولوتوف ، بعد أن أظهر موافقته الساخرة لما تفهم ، أن يبعث بالموضوع الى موسكو وارتضى مبدئياً ببيان هتلر عن عزلة المصالح الألمانية والروسية . وعرج على توجيه اختبار عملي لهذا الأمر عندما تحقق ، باقتراح له ، عن رد الفعل الألماني اذا وسع الاتحاد السوفيتي حماية بلغاريا بمثل ما أقدمت عليها المانيا في رومانيا (الأمر الذي يعرقل ، عملياً ، التوسع الآخر لنفوذ المانيا في البقان) . ولكن ما القول في ضم الاتحاد السوفيتي فنلندا ؟ يقيناً أن تقرير المصير ليس بمبدأ سياسة الاتحاد السوفيتي ولن يتردد ستالين في ضم المناطق غير الروسية اذا اليها استطاع سبيلاً دون تدخل المانيا . لقد فارقت الحياة لا التسوية الاقليمية حسب ، بل حتى المبادئ الأخلاقية لمعاهدة فرساي .

لم ينقشع جو التوتر هذا قط فقد أعلن هتلر أن بلغاريا ما سألت مثل هذا التحالف الروسي وأبى ضم فنلندا فالأمر غير مستبطن في الميثاق السري ، متحاشياً حقيقة تخطي الميثاق لهي الهدف الأساس لقدم مولوتوف الى برلين . وحالما انتصب هتلر ، مغمماً عن امكانية الرزوح لغارة بريطانيا ، وجه مولوتوف زبدة قوله : " لن يشيخ الاتحاد السوفيتي ، القوه العظمى ، عن القضايا الرئيسة من أوروبا وآسيا " . وقطع مولوتوف عهداً ، دوغما ايضاح لرد الاتحاد السوفيتي لو حقق هتلر مأربه ، على نقل رد رئيسه ، الذي قد أطلعه بالأمر ، عن مناطق النفوذ الملائمة لهتلر .

لقد اغتاض هتلر للأمر كثيراً بحيث تغيب عن العشاء الذي أقيم على شرف مولوتوف في السفارة الروسية وبحضور أكثر القادة النازيين . وقطع العشاء بفعل غارة بريطانية حيث تفرق الضيوف في كل حذب وصوب لعدم تمتع السفارة بأبما ملجأ ضد الغارات . استقل ريمنتروب مولوتوف الى ملجأه الخاص القريب ، وسعى مولوتوف الى اثارة القضايا عينها التي غض هتلر الطرف عنها مؤكداً أن الاتحاد السوفيتي لن يشيخ عن أبما قضية أوروبية . أدرج بعدها ، على نحو خاص ، يوغسلافيا وبولندا واليونان والسويد وتركيا متغافلاً ، بشكل جلي ، عن بعض بعض المناطق في المحيط الأطلسي التي عرضها عليه هتلر وريمنتروب في سابق وقت .

الفصل الخامس عشر

أميركا تلج الساحة كرة أخرى : فرانكلين ديلاانو روزفلت

يسمو دور روزفلت في نقل شعبه المنعزل صوب المساهمة بالحرب ، بالنسبة لمجايليه من القادة السياسيين الذين يتقلدون زمام الحكم بالاقتراع العام ، درساً عيانياً لبعد القيادة في الديمقراطية . وسيرغم تهديد توازن القوى ، عاجلاً أو آجلاً ، الولايات المتحدة على التدخل لوقف المسيرة الألمانية الرامية للتسيد على العالم . فهذه القوة المتعاضمة والشديدة في صرح أميركا سيقذف بها ، في نهاية المطاف ، الى وسط الساحة الدولية ، وهو الأمر الذي أقدم عليه فرانكلين ديلاانو روزفلت ، بنحو من العجلة والحزم الشديد .

وكل القادة العظام مضوا في حال سبيلهم وأسبغوا فرديتهم هذه من ادراكهم التحديات التي ما تجلت بعد الى سائر مجايليههم . لقد سار روزفلت بشعبه الى حرب تطاحت عليها أمم أوروبا وعدت مثل هذه التناحرات ، قبل سنوات قلائل ، متنافرة مع قيم أميركا ولا يمت لأمنها بأيما صلة . وغداة عام ١٩٤٠ ، اقنع روزفلت الكونغرس ، المصدر لسلسلة من أعمال حياديه قبل سنوات ، بتحويله مساعدات أميركيه لا تنضب لبريطانيا العظمى ، فدنا بذلك من حالة الحرب بل وتخطى هذه العتبة أيضاً ، وأزال الهجوم الياباني على بيرل هاربر ، آخر الترددات الأميركية . قدر روزفلت على اقناع مجتمع متحصن الأركان بالأخطار

الرهبية لنصر المحور وأنس أن المساهمة الأميركية ، في وقتها ، ستؤرخ الخطوة البكر صوب ميثاق عالمي أبد . وأبان الحرب تأخت هذه القيادة وهيكلت القوانين المتعددة التي ما برحت تنبض في حياة المجتمع الدولي حتى يومنا هذا .

واذا ما استثنينا ابراهام لنكولن ، لا نألف ثمة رئيس آخر أصاب مثل هذا التباين الحاسم في تاريخ أميركا . لقد أدى روزفلت اليمين على منصبه أبان عهد أثر في أمنه الكساد العظيم ، أبلغ الأثر ، وساورها الشك ، وخاصة في يقين الأميركي كان في قدرة العالم الجديدة اللامحدودة للتقدم . ولاحت الديمقراطيات التي تحيط به ، متملقة بينما سعت الحكومات المناوئة للديمقراطية ، بجناحيها اليمين واليسار ، أن تحظوها موطيء قدم . وغداه ما نفخ روزفلت الرجاء كرة أخرى في بلده ، كتب القدر عليه أن يجاهد دون ديمقراطية العالم ووصف ازياه برلن ، أبلغ الوصف وأعظمه ، مساهمة روزفلت في هذا المضمار :

" تطلع روزفلت الى المستقبل بقرة قريرة كما لو أنه يناجي (ليحل بيننا ، ما شاء ذلك ، فهو علف لطاحونتنا العظيمه ، ولسوف نحيلها لنا نفعاً) ... لقد أطل على كون قانط منشطر بين جبابرة أشرار سفاحين يسعون للدمار ، وأناس حيارى فررة يرزحون شهداء لقضيه لا يتحمسون لها . فأمن بخاصة قدرته ، لأنه في مبرأ القوه ، ليشق على هذا التيار طريقه ، أنه له من خصال المستبددين براعتهم وقدرتهم وشخصهم ، لكنه على الشفا الأخرى " .

كان روزفلت ، في حينها ، معاون وزير الحرب في ادارة ولسون ومرشحاً لنائب رئيس الحزب الديمقراطي في انتخابات عام ١٩٢٠ . لقد كتب على كثير

من القادة ، بما فيهم ديغول وتشرتشل وأديناور ، أن يتفقهوا العزلة المتأصلة لرحلة العظمة في فترة انصراف عن الحياة العامة ، فأرغم روزفلت على هذا الأمر في عام ١٩٢١ عندما أدركه الشلل . كانت له ارادة رابطة الجأش عظيمه وتغلب على عوقه وتعلم الوقوف على مسندين ، والمسير خطوات عدة فقدره الأمر على الظهور أمام العامة كأنه معافى تماماً . وكان ينتصب كلما وجه خطاباً مهماً ، ودأب على ذلك حتى مؤتمر بالطا عام ١٩٤٥ . لقد ترفعت الأوساط الاعلامية في تعاونها مع سعي روزفلت لتبوأ دوره فلم تترك قط الكثره الكثيره من الأميركيين درجة عوقه أو أصطبغت مفاهيمها بشيء من الشفقة .

كان روزفلت القائد المتحمس والمديم عزله بتعويذه ، وتزواجاً مبهماً للبراعة السياسية والرؤيا - فحكم بالفطره لا بالتحليل وأثار مشاعراً متناقضة جياشة . لقد أوجز أسياه برلن عيوباً جديده في شخص روزفلت كتهوره وسخريته وانعدام ضميره ، ولكنه خلص الى أن روزفلت بميسوره التغلب ، نهاية المطاف ، على هذه العيوب بمزاياه الايجابية :

" ما أعجب اتباعه هي تلك الخصال المتلازمة ذوات النظام النادر والملمهم كان رحب الصدر ، عظيم الآفاق السياسية ، خصب الخيال ، فقيها بعصره ، عارفاً بمآل القوى الحديثة العظيمة في القرن العشرين " .

هذا هو الرئيس الذي قلد أميركا زمام قيادة العالم ، فغدت مسائل الحرب والسلام والتقدم والركود الخاصة بكل أرجاء المعمورة رهن رؤيته والتزامه . كانت المسيره الأميركية منذ مشاركتها في العالمية الأولى حتى دورها الفعال في

الثانية ، رحلة طويلة - وقطعها انصراف الأمة الكامل للعزلة ، ويوضح غور
الاشتمزاز الأميركي حيال شؤون العالم عظمة انجاز روزفلت . ومن الضروري أن
نلقي صورة موجزة عن الخلفيات التاريخية التي قاد روزفلت سياسته بازائها .

خيم على أميركا ، عشرينيات هذا القرن ، حال من الازدواجية ، ينوس
بين الرغبة على تأكيد مبادئ التطبيق العالمي والفاقه لتعليلها لخدمة السياسة
الخارجية الانعزالية . وسعى الأميركيان الى رواية المفاهيم التقليدية لسياستهم
الخارجية ، بتوكيد أعظم : انفرادية الرسالة الأميركية كاتموذج للحرية ، والتفوق
المعنوي للسياسة الخارجية الديمقراطية ، والصلة الوثيقة بين أخلاقية الفرد والعالم ،
وأهمية الدبلوماسية المفتوحة واستبدال توازن القوى بالاجماع العالمي المجلى بعصبة
الأمم .

أدرجت كل هذه المبادئ العالمية لخدمة الانعزالية الأميركية وعجز
الأميركان عن الايمان ان أيما خطر ، ناء عن النصف الغربي ، سيحقيق بأمنهم . لقد
أبت أميركا ، في العشرينيات أو الثلاثينيات من هذا القرن ، مبدأ الأمن الجماعي
كي لا يفضي الى اهماكها في نزاعات المجتمعات القاصيه الميالة للقتال . لقد
فسرت بنود معاهدة فرساي انتقامية وكانت تعويضاتها دحراً ذاتياً ، وعندما
احتلت فرنسا الروهر ، اقتنصت أميركا الفرصة لتسحب من الراين ما تبقى لها من
قوة . لذلك ارسى انعزالية ولسون المعايير التي عجز عن بلوغها أيما نظام عالمي ،
وصير الخيبة شطراً من ضرورته ذاتها .

لقد بددت مخاضات الحرب ، الى درجة عظيمة ، الفوارق بين الوطنيين والانعزاليين فحتى أكثر الوطنيين تحمراً قد شيعوا عنهم فكره المنفعة الوطنية في رأب صدع ما بعد الحرب ولم يرث أيما حزب منهم ، بعبارة طيبة ، توازن القوى .
وخال الناس الانعزاليه كعضو في عصبة الأمم وليس مساهمة يومية في الدبلوماسية العالمية في حين يصر حتى أكثر الانعزاليين تفانياً أن عقيدة مونرو قد استنسخت عصبة الأمم وتغيرت قبل أن تفكر أميركا بتزويد العصبة باجراءات رادعة ، حتى الاقتصادية منها .

حمل الانعزاليون أفكارهم هذه صوب منتهاهم الأخير وهاجموا ، مبدئياً ، عصبة الأمم بدعوى أنها أخطرت الصنوين المتلازمين للسياسة الخارجية الأميركية التاريخية - مبدأ مونرو والانعزالية . وكان ثمة اعتقاد أن العصبة لا تتناغم وعقيدة مونرو لأن الأمن الجماعي يخول ، وفي الحقيقة يقتضي ، انخراط العصبة ذاتها في الصراعات الدائرة ضمن النصف الغربي . وكانت العصبة أيضاً نافرة من الانعزالية لأنها أرغمت أميركا على الالتقاء بنفسها في صراعات خارج النصف الغربي .

وللانعزاليين حق في هذا الأمر ، فما الذي يحول دون تنظيم سائر أمم العالم ، اذا ما انعزل النصف الغربي عن عملية الأمن الجماعي ، ائتلافات اقليمية خاصة بها وتعزل أمم أميركا من عمليات العصبة ؟ ستفضي عصبة الأمم ، وقتئذ ، الى احياء نظام توازن القوى ، على أساس اقليمي . وفي الحقيقة تقارب الوطنيون والانعزاليون في السياسة الخارجية المؤيده للحزبين ورفضاً التدخل الأجنبي في النصف الغربي وأي مساهمة ضمن مكنته قوة العصبة تتعلق بأمر خارجها . وأيدا مؤتمرات نزع السلاح فثمة اجماع جلي أن السلاح يفضي الى الحرب وخفضه

يشدد أزر السلام . واستملح الفريقان المباديء العامة المصادقة دولياً والتي تبطن تسوية سليمة ، كميثاق كيلوغ-برياند ، لأن هذه الاتفاقيات لا تقتضي عنفاً . لقد كانت الولايات المتحدة ، على الدوام ، معنية في القضايا التقنية ، وأحياناً المادية ، التي لا تتمتع باجماع سياسي مباشر كالاتفاق على مواعيد التعويضات .

وتجلى الصدع ظاهراً في التفكير الأميركي النائم بين الموافقة على مبدأ ما والمساهمة في تعويضه ، بنحو خاص غداة مؤتمر البحرية في واشنطن لعامي ١٩٢١-١٩٢٢ ، الذي كان مهماً على نطاقين . لقد وضع أسقف التسليح البحري للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى واليابان فوهب الولايات المتحدة قوة مكافئة لما لبريطانيا العظمى في حين كانت قوة اليابان تعدل ثلاثة أخماس ما لأميركا . وأكد هذا التدبير دوراً أميركياً حديثاً في الهيمنة على الباسفيك المجانب لليابان ، فأمسى دور بريطانيا في هذا المسرح ثانوياً . والأمر الهام الآخر إبرام معاهدة القوى الأربعة ، بين اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا ، بهدف تسوية النزاعات سلمياً ، فشيعت بذلك التحالف البريطاني - الياباني لعام ١٩٠٢ ، وبشرت بعهد من التعاون في الباسفيك . ولكن اذا ما أنكر أحد الموقعين على هذه المعاهدة بنودها ، أيرد عليه الآخرون ؟ أفصح الرئيس هاردنغ الى عضو في مجلس الشيوخ ، أن المعاهدة لا تبطن التزاماً حريباً ... وليس ثمة بند ينص على القوة المسلحة ، أو التحالفات ، أو الزاماً خطياً أو معنوياً لصياغته الدفاع

وأعاد وزير الخارجية ، تشارلز ايفانز ، الى أذهان موقعي الاتفاقية ما ذكره الرئيس [هاردنغ] من عزوف الولايات عن المشاركة في اجراءات مسلحة تحت

طائلة أيما ظروف . ولكن ظل هذا السناتور متشككاً ليقينه أن التحولات لم تلزم الولايات المتحدة على استخدام القوة المسلحة في ردع أي اعتداء . وبعبارة أخرى مكنت الاتفاقية فضيله متطلعة ، بنحيه ، الى ما يكنه الدهر من مخاضات ، مصفدة الأيادي لأن أميركا ستقرر الأمر لكل طاريء لكأنما الاتفاقية لم تكن .

واذا ما تحدثنا بلغه الدبلوماسيه ، ومنحاهها الدائب قرون عدة ، نرى المعاهدة غريبة ، أشد الغرابة ، اذ لا تخول حق القوه وأن تنفصل قضيه القوه عند التفاوض ، مع الكونغرس ، على أساس الأخذ بجميع القضايا . وما كان هذا الأمر الا تنبأ المناظرات بين ادارة نيكسون والكونغرس ، غداة اتفاقية سلام فيتنام عام ١٩٧٣ ، حيث جادل الكونغرس أن اتفاقية ، جاهدت دونها أميركا باداتها الثلاث وحزبيها الاثنين ، لم تمنح حق القوة . وستعكس الاتفاقيات مع أميركا ، طبقاً لهذه النظرية ، نوبة واشنطن اللحظيه وأن كل المخاضات المترتبة عن ذلك ستقررهما ، بالطريقة عنها ، نوبة واشنطن في تلك اللحظة - الرأي الذي لا يحدث الثقة في موثيق أميركا .

وما كان لتحفظ السناتور هذا أن يشبط حماس الرئيس هاردنغ في معاهدة القوى الأربعة فأطرى عليها ، في المراسيم الغنائية ، لأنها زادت عن الفلبين وأرخت " أولى بشائر عهد حديث من التقدم الرائع " . ولكن أنى لمعاهدة ، عريت عنها بنود القوة ، أن تذود عن حمى درة نفيسة كالفليين ؟ لقد نفخ هاردنغ الروح في طقوس ولسون الشائخة ، بالرغم من تبوأه الشفا الأخرى المناقضة للمسرح السياسي ، وقال ان العالم سيقرع الجائرين لأنهم " قباحة من الخيانة

والخزي " . ومع ذلك خاب مسعاه في الافصاح انى ستكون هيئة الرأي العام العالمي ، ولأىما قضية ، طالما أن أميركا أبت الانخراط في عصبة الأمم .

وضرب ميثاق كيلوك - برياند مثالا آخرًا للجنوح الأميركية في استقطاب المبادئ كأنها تلقائية العمل . فبالرغم من تبجح القادة الأميركيين بالطبيعة التاريخية لهذه المعاهدة ، وما شجبتة الدول الاثنى والستين من استخدام الحرب كسياسة وطنية ، فقد أبوا بحزم المصادقة على سبيل يضعها موضع التنفيذ ، وأكد الرئيس كالفن كوليدج في حديثه ، أمام الكونغرس في كانون الأول عام ١٩٢٨ : " شعار هذه المعاهدة أن وعود سلام العالم لأوفر من سائر الاتفاقيات التي أبرمتها الأمم ، على الاطلاق " .

ولكن أنى لهذا السراب أن يتجلى حقيقه ؟ لقد بعث ذود كوليدج المتقد عن ميثاق كيلوج - برياند الوطنيين ومناصري العصبة أن يبرهنوا ، بكل ما للصواب من تمام ، أن الحرب اذا ما أبطلت ، سيفقد مفهوم الحيادية واهياً عاري المعنى . ويرى هؤلاء في العصبة مرمى لأجلاء المعتدين كي يعاقبهم المجتمع الدولي بعدالة ، وتساءل أحد مؤيدي هذا الرأي : " أصدق كائن من يكن أن النوايا العدوانية لموسوليني ، بميسور النية الحسنة للشعب الايطالي وقوة الرأي العام أن تكبحها ؟ " .

ولا تشدد بصيرة هذا السؤال ، أزر مقبوليته فقد أعلن وزير الخارجية كيلوج ، ولما تحدث نقاشات المعاهدة المسماة باسمه ، أن القوه لن تستببط قط اذعاناً . وأكد في خطابه أمام مجلس العلاقات الخارجية أن القوة ستحيل كل ما

تحقق من خطوات السلام الكبيره الى ضرب من ائتلافات عسكرية تقتضي الحاجة
الماسة الاجهاز عليه . وأوضح أن الميثاق لا يتبطن تعريفاً للاعتداء ، لا سيما وأن
كل التعاريف ستبتر شطراً منه فتستخف بصياغة الميثاق . كانت العبارة ، بالنسبة
لكيلوج مقدمة مثلما هي خاتمة : " على الأمة المنادية بميثاق الدفاع عن النفس أن
تبرأ نفسها أمام محكمة الرأي العام والأمم المبرمة للمعاهدة ولهذا السبب أحجم عن
الباس الاعتداء ، أو الدفاع عن النفس ، ثوب التعريف ليقيني أن ما تصرم من عهد
لم يؤطر أيما تعريف قانوني شامل وسيعسر هذا الأمر كثيراً ، ولا يسر ، لأية
أمة غاشمة في اثبات برائتها .

لم يتأثر السناتور بتجليات كيلوغ كما حصل قبل سنة أشهر عندما أوضح
هاردنغ أحجام الموقعين الأربعة في اعناء ما يقولونه . وأضفى هذا الأمر ثلاثة "مفاهيم"
عن خاصة المعاهدة : رؤية السناتور أن المعاهدة لم تكبح حق الدفاع
الذاتي أو تحدد عقيدة مونرو ، ولم تفرض الزاماً لاعانة ضحايا الاعتداء - الأمر
الذي يعني استثناء كل طارئ متوقع من بنود المعاهدة . لقد أيد السناتور ميثاق
كيلوغ - برياند كبيان مبدأ ولما يصر على خلو المعاهدة من مضامين عمليه ، ويشير
سؤالاً عن مساهمة أميركا في اعلان المبدأ ومدى الاحتياطات التي ستبثرها .

واذا ما أبت الولايات المتحدة الأحلاف وسلخت الشكوك عن كفاءة
العصبة ، فأنى السبيل للذود عن نظام معاهدة فرساي ؟ برهنت اجابة كيلوغ
ضحالة أصلها ، بخلاف نقده ، فهي مناصرة لقوة الرأي العام :

" اذا ما أقرت هذه المعاهدة أن تصوت جميع الأمم ، بتفان ، ضد الحرب كقانون لفض النزاعات الدولي ، سيثب العالم خطوه الى الأمام ، ويعم الرأي العام ، وتسخر كل قوى العالم الأخلاقية العظيم لترضده ، ونضع التزاماً مقدساً يعسر على العالم ، أشد العسر ، خوض صراع آخر حامي الوطيس " .

ثمة تباين جوهري بين " العزلة المدهشة " لبريطانيا العظمى أبان القرن التاسع عشر وعزلة أميركا في القرن العشرين . لقد سعت بريطانيا ، أيضاً ، الى تفادي نزاعات أوروبا اليومية وتيقنت أن سلامتها ترتفع بتوازن القوى فتأهبت ، أتم الأبهة ، للذود عنه باحتذاء السبل المعروفة لدبلوماسية أوروبا . وناقضتها أميركا في ذلك ، اذ ما اذنت قط لأهمية توازن القوى أو نمط الدبلوماسية الأوروبية ولم تلق بنفسها ، وهي المسبوغة بحكم عظيم فريد ، في أيما قضية ، الا لقضايا تتناغم وخاصة طريقها الدبلوماسية - التي كانت أكثر صراحة وعدلاً وفكراً من ما لأوروبا .

لقد جنح التفاعل بين طريقي أميركا وأوروبا الدبلوماسيتين ، ابان ما بعد الحرب ، الى تأليف صورة مشوهة لكلا الطرفين ، فاذا ما شعرت الدول الأوروبية بالخطر ، خاصة فرنسا ودول أوروبا الشرقية ، ستأبى المشورة الأميركية بالأمن الجماعي أو الوساطة الدولية أو التعاريف القانونية للحرب والسلام . لقد أمست الدول المعتنقة للبرنامج الأميركي ، خاصة بريطانيا العظمى ، غير ذي خيرة في قيادة سياستها على هذا الأساس . ومع ذلك تعي كل هذه الدول جيداً أن المانيا لم تكتب عليها الهزيمة لوما المساعدة الأميركية ، فتوازن القوى قد غدا ، منذ نهاية الحرب ، صورة لا تروق كثيراً لحلفاء الحرب . ان أيما حرب جديده مع المانيا

لتقتضي مساعدة أميركية أشد ، وربما أعجل من منصرف عهد خصوصاً بعد اعتزال الاتحاد السوفيتي عن هذا الملعب .

كان المخاض العملي لهذا التزاوج بين الرهبة والرجاء أن يشيخ دبلوماسية أوروبا عن وسائل أمانها التقليدية بنحو عظيم ، ويصمم شطر الاتكاء الكبير على الولايات المتحدة ، فأفضى هذا الأمر الى ولادة حق النقيض (الفيتو) المزدوج : لن تعمل فرنسا بهذا الحق من دون بريطانيا العظمى التي لن تناقض آراء واشنطن القوية ، وعبر القادة الأميركيين أنهم لن يركبوا الصعاب ، تحت أية طائلة ، اذا ما تعرضت القضايا الأوروبية للخطر .

وبرهن الرفض الأميركي المستديم لالزام أميركا على حماية نظام معاهدة فرساي ، عشرينيات هذا القرن ، انه التمهيد النفسي العسير لأحداث العقد التالي ، عندما شرع التوتر الدولي بالانفجار . وتحقق المجلس الذي كان يخفيه القدر عام ١٩٣١ عندما احتلت اليابان منشوريا ، وفصلتها عن الصين لتحيلها دولة تابعة لها . أدانت الولايات المتحدة الأعمال اليابانية دون المساهمة في قوة جماعية . لقد سعت أميركا بتقريع اليابان بفرض عقوبة عليها ، الأمر الذي لاح كأنه تملص وقدر له ، بعد عقد من الزمان ، أن يستحيل بارادة روزفلت الى سلاح يقصر اليابان على حسم المسألة . وكانت هذه العقوبة تقر بعدم الاعتراف بأية تغييرات اقليمية تحدث بالقوة . وبحلول عام ١٩٤١ طالب روزفلت اليابان بالانسحاب من منشوريا وكل المستعمرات الأخرى .

بانت تباشير الأزمة العالمية مع تبوأ هتلر منصب المستشارية الألمانية في الثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٣٣ . وحكم القدر أن يؤدي فرانكلين ديلاانو روزفلت ، الذي دلى دلوأً كثيراً للاجهاز على هتلر ، قسم اليمين الوظيفي بعيد تولي هتلر بنحو من أربعة أسابيع . ولم يفصح أيما أمر في عهد روزفلت الأول ينذر بهذا المآل ، فنادرأ ما زاغ عن البلاغة الفصحى لفترة الحرب وكرر المفاهيم الانعزالية التي خلفها اسلافه . وأوضح روزفلت في خطابه في الثالث والعشرين من كانون الأول عام ١٩٣٣ ، ان العهد الوشيك قد أزف للاجهاز على المعاهدات البحرية الخاصة بالعقد المنصرم . وأقترح توسيع هذه الاتفاقات بالدعوة لتدمير الأسلحة الهجومية وبالالتزام بمنع أيما قوى مسلحة في الدخول الى أراضى الغير .

كان الأمر مألوفاً كحل روزفلت اليسير للاعتداءات الممكنة ولكنه أثار استهجان الرأي العام ، كرة أخرى ، لأنها الوسيلة الوحيدة المتيسرة :

" ستكون أية اتفاقية لمنع الاعتداء أو تدمير أسلحة الحرب الهجومية واهية المدلول في هذا الكون اذا لم تبرم كل الأمم ، دون استثناء ، هذه المعاهدة وتقطع على نفسها عهداً مقدساً من اليسير لنا أن ننحدر بالخروف عن قطيع الماعز ... ان هذا امتداد لتحدي ودور ولسون لنا على الاقتراح على هذا الجيل الحديث ، من الآن فقادمأ ، تصيير حروب الحكومة سلاماً للشعوب " . وليس ثمة تدبير لما يطرأ للماعز اذا ما انحدرت عن الخروف .

كان اقتراح روزفلت خاوياً عندما تقدم به لا سيما أن المانيا برحت مؤتمر نزع السلاح قبل شهرين وما آبت اليه ، وخلقى برنامج هتلر من أي خطر للأسلحة

الهجومية . واتضح أيضاً ، ان هتلر لم يتفادى الازدراء العالمي عندما اختار عملية
اعادة التسلح .

وتزامن العهد الرئاسي الأول لروزفلت مع أوج الفترة التعديلية لعقائيل
الحرب العالمية الأولى . فنشرت لجنة خاصة تابعة لمجلس الشيوخ ، بإشراف
السناتور جيرالدني ، تقريراً في ١٤٠٠ صفحة يقرع أميركا لانحراطها في حرب
تصنيع الأسلحة . وعقيب هذا الأمر بسّط كتاب ولتر ولز الأكثر رواجاً ، الطريق
الى الحرب ، فرضية الكتل المناصرة ففدت مساهمة أميركا في الحرب ، بالنسبة
لمدرسة الفكر هذه ، تعد خيانة وتآمراً واثماً وليس بباعث المصالح الدائمة
والجوهرية . قدم الكونغرس ثلاثة موثيق حيادية بين ١٩٣٥ و ١٩٣٧ كي يحول
دون انحراط أميركا كره أخرى في الحرب وحظرت هذه الموثيق ، المستتبطة من
تقرير ناي ، أية قروض ومعونات مالية الى المتحارين (مهما كان باعث الحرب)
وفرضت على كل الأطراف خطر التسلح (بصرف النظر عن هوية الضحية) .
وأذن لمبيعات البضائع غير العسكرية شريطة أن تشحن بسفن لا ترفع العلم
الأميركي . لم يشجب الكونغرس الأرباح لأنها غير عرضة للخطر ، وعندما أبحر
المعتدون عن أوروبا الغت أميركا الفاصل بين المعتدي والضحية عندما شرعت
حلقة مفردة من التقييدات على الحزبين .

والتبست المصلحة الوطنية ثوب التعاريف القانونية لا الجيو سياسية فأبدى
وزير الخارجية هل ، في آذار عام ١٩٣٦ ، مشورته ، ذات الصيغ القانونية الى
روزفلت تتعلق بأهمية اعادة تسلح الراين ، الذي أطاح بتوازن أوروبا العسكري
وعرى دول أوروبا الشرقية من دفاعاتها :

" سيطلع من هذا التحليل المقتضب أن فعل الحكومة الألمانية ألف خرقاً لمعاهدة فرساي ومواثيق لوكارنو ، ومع ذلك يلوح هذا الأمر ، بالنسبة لأميركا ، انتهاكاً لمعاهدتنا مع ألمانيا في الخامس والعشرين من آب عام ١٩٢١ " .

تخطى روزفلت اطار العمل ، غداة انتصاره الساحق في انتخابات عام ١٩٣٦ ، وأفصح أن بيده ما هية تحدي الدكتاتورين ، بنحو أجود من سائر القادة الأوروبيين ما خلا تشرشل . وبإدريء ذي بدء سعى الى الاعلان بالتزام أميركا الاخلاقي بقضيه الديمقراطية فشرع بحملته التعليمية ، موجهاً ما أسماه خطاب العزلة ، في شيكاغو في الخامس من تشرين الأول عام ١٩٣٧ . كان هذا انذاره المبكر لأميركا في ركوب الخطر ، وأول بيان عام يجشم على كاهلها بعض المسؤوليات المتعلقة بهذا الأمر . لقد ساور روزفلت القلق من البعد العالمي لاعتداء اليابان الجديد على الصين وانخراطها ، سابق سنة ، في حلف برلين - روما ، فقال :

" يريزح السلام والحرية وأمن تسعين بالمائة من سكان العالم تحت طائلة الخطر الذي يحدقه العشرة بالمائة البقية مجهزين بذلك على النظام والقانون الدوليين وما يؤسف له أن وباء اللاقانون العالمي يلوح متفشياً كثيراً ، والمجتمع اذا ما دب فيه وباء جسدي وشرع يستفحل ، يعزل المصابين في محاجر صحيه كي لا يدرك المرض سائر المجتمع " .

كان روزفلت حذقاً في ابهام معنى " المحجر الصحي " وما هية الاجراءات الخاصة التي تعتمل في ذهنه . فلو تبطن الخطاب ايما ضرب من الأعمال ، سيغدو اهانة لميثاق الحياد ، الذي أيده الكونغرس بشكل ساحق وأبرمه الرئيس مؤخراً .

وليس من المدهش أن يتلقى خطاب العزله هجوماً مبرحاً من الانعزاليين الذي طالبوا باجلاء لنوايا الرئيس . وبرهنوا على نحو عميق ، ان الفصل بين الأمم " المحبة للسلام " و " المولعة بالحرب " ينطوي على حكم أميركي لهذا المبدأ ، الأمر الذي يفضي الى ترك سياسة عدم التدخل التي تعهد من أجلها روزفلت والكونغرس . وبعد عامين ، وصف روزفلت الجيشان المتمحض عن الخطاب ، كما يلي :

" وأسفاه ! ان كلماتي هذه تتناهى الى من على أذانهم وقر - ممتلئة أجوافهم قسوة وعداءً فحملوه لكانه تجارة حرب ، ولعنه الشاقمون بانه تدخل مقصود في شؤون العالم ، حتى استخف به المستخفون وقالوا أنه سعي عصيب لأخطار حرب ماله من الحياة رمق " .

كان بميسور روزفلت أن يفض النزاع أنى أنكر المزاعم الملصقة به وتغاضى عن الهجوم الناقد حين تحدث بشكل مبهم تماماً في مؤتمر صحفي كي يدع الباب مشرعاً أمام خيار الدفاع المشترك بإيما شاكلة . وأوردت المصادر الصحفية ذلك اليوم أن الرئيس قد التقى بالصحفيين سراً ، الأمر الذي يعني لقاءً دون افصاح أو اقتباس ، فتيسر للرئيس ما أراد .

ونشر المؤرخ تشارلز بيرد ، بعد سنوات ، وثيقة تظهر روزفلت مراوغاً وحابكاً لخطاب العزلة دونما نفي لما مثله الحديث من مدخل جديد ، وأبى القول عن كنهه . وأصر روزفلت أن الخطاب يتبطن أفعالاً تخطت كثيراً الادانة المعنوية للاعتداء : " ثمة سبل عدة في هذا الكون لم توضع بعد حيز التجربة " . وأفصح روزفلت عن سؤال للحظة التي عنها في هذا القول فأجاب : " ليس بميسوري أن أقدم لك الدليل ، وعليك أن تختاره بنفسك لأنه قد اختمر في ذهني " . ولم يفسر قط ما عناه بالخطبة .

وربما يحذر روزفلت ، السياسي ، من شر الخطر الموشك ، وعلى روزفلت ، القائد السياسي ، أن يمحى عباب تيارات الرأي الأميركي الثلاث : حزب أقلية يتبنى مساعدة لا محدودة لكافة الأمم " المحبة للسلام " وحزب أقلية أهمية يعاضد مثل هذه المعونة لأنها تحول دون الحرب ، وتؤيد الأغلبية الساحقة تشريع الحيادية حرفاً وروحاً . سيسعى القائد السياسي الحذق ليشرع أوفر الخيارات على مصراعيها أمامه ويحذو حذوه بعدئذ يباعث من فضلى خياراته المنخفضة لا أن تملي الأقدار عليه ذلك . وإذا ما تصفحنا التاريخ ، لا نطالع رئيساً في العصر الحديث كان أفضل من روزفلت في هذا الضرب من التدبير التكتيكي .

ويقينا أن روزفلت لم يدحض الأمر لو حمل جمهوره بيانه المبهم بمعنى ما تفقّه عن أهمية الانعزال من تجاربه الحريه . وعلى صعيد آخر ، سيحظى روزفلت ، لو حصحص الحق في ما عناه ، بشعبية عظيمة بمجرد الافصاح عن هذا الأمر . ومن المرجح الراجح ، في ضوء ما تأخر من أحداث ، أن روزفلت عنى مواصلة الدأب الولسنبي بسبل أكثر واقعية .

لم يأبه روزفلت لردود الأفعال المعادية لتصريحاته وأسرى الى الكولونيل ادوارد هاوس ، خصم ولسون اللدود ، في تشرين الأول عام ١٩٣٧ ، أن الأمر سيسلخ وقتاً كي " يتفقه الناس أن الحرب لا شد خطراً علينا لو أوصدنا الأبواب والمنافذ مما لو دلفنا الى الشارع لنمنع الشعب بقوتنا " . وهذا أسلوب آخر للقول أن الولايات المتحدة لفي حاجة للمساهمة في شؤون العالم على شاكلة مبهمه العالم لكي تردع مخطط العدوان .

كانت معضلة روزفلت المباشرة انفجار المشاعر المناوئة للانعزالية . لقد أقر مجلس الممثلين تقريباً ، في كانون الثاني عام ١٩٣٨ ، على تعديل دستوري يقتضي استفتاءً وطنياً لاعلان الحرب الا في حالة زروح الولايات المتحدة تحت طائلة الغزو . كان على روزفلت أن يقدم مناشده شخصيه لمنع هذا الأمر ، فقد ألفى أن التكلم ، في ظل هذه الظروف ، ليغدو أفضل ضرب في البسالة . ولم ترد حكومة الولايات المتحدة ازاء أمور النمسا مع المانيا ، فحذت بذلك حذو الديمقراطيات الأوروبية المكثفيه باحتجاجاتها الشبمه . لقد شعر روزفلت ، أبان الأزمة التي أفضت الى مؤتمر ميونخ ، أن في عهده التوكيد ، مراراً وتكراراً ، بعزوف أميركا عن الانخراط في جبهة موحدة حيال هتلر فتنصل من مساعديه وأقرب أصدقائه الذين المحوا بامكانية ذلك .

وفي العشاء الذي أقيم احتفالاً بالعلاقات الأميركية الفرنسية ، مطلع ايلول عام ١٩٣٨ ، كرر وليم س . بليت ، السفير الأميركي في فرنسا أن الولايات المتحدة وفرنسا " متوحدتان في الحرب والسلم " . كان هذا الأمر وافياً ليدكي ثورة الانعزاليين ، فأضطر روزفلت ، الجاهل سلفاً بأقوال ساخنة على السفير

كتمانها ، الى الدحض علناً أن ترصف الولايات المتحدة نفسها بجانب الديمقراطية الخاطئة " مائة بالمائة " لقد لاحت الحرب في الأفق ، أواخر ذلك الشهر ، غداة ما اجتمع تشامبرلين بهتلر مرتين فأرسل روزفلت رسالتين الى تشامبرلين في السادس والعشرين من أيلول والثامن والعشرين منه حيث دعا الى مؤتمر للقوى المعنية تبذل في الجهود لتحقيق امتيازات التشيك الرئيسيه .

وتلوح أزمة ميونخ ذروة التحول التي قذفت بروزفلت ليرصف أميركا في مصاف الديمقراطيات الأوروبية سياسياً ، أول الأمر ، ومادياً ، رويداً رويداً . وتصلب في روزفلت ، منذئذ ، تصميمه على الاطاحة بالدكتاتوريين وتأوج بدخول أميركا حرباً عالمية أخرى بعد ثلاث سنوات . ويتجلى التفاعل معقداً بين القادة وشعبهم الديمقراطي فالقائد الذي ينذر نفسه لخبرة شعبه أوقات جيشان يتناع شعبية مؤقتة لقاء لعنة الجيل الذي يتجاهل مناجاته . والقائد الذي يسبق شعبه بخطوات واثبه بعيدة ستزاح عنه أهليته . أن القائد العظيم معلم ، رائب للصدع بين الرؤى والواقع ، راغب بالسير لوحده كي يقدر المجتمع على مشايعته في الدرب الذي اصطفاه لهم .

وفي كل قائد ثمة قبح من الرياء ييسط له الأمور أواناً ويعظم مهمته أواناً آخرأ ويكمن اختباره الأخير في مدى تجسيده لصدق قيم مجتمعه وماهية تحدياته . لقد توسم روزفلت المؤمن بأميركا بكل هذه المزايا للدرجة فذة وتيقن أن النازيه لشر وخطر يحيقان بأمن أميركا ، فمكر في ذلك خير مكر . كان متأهباً ليلقي على كاهله مشقة القرارات الفردية كأنه البهلوان السائر على الحبل ، عليه شق

طريقه حذر الخطو مكروب الجسد والسير ، متخطي الصدع بين مرماء وواقع
مجتمعه آمناً أن الشاطيء القاصي لأمن في حقيقته من قنة الجبل الدانيه .

وفي السادس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٣٨ ، وبعد أقل من أربعة
أسابيع على ميثاق ميونخ ، حذر روزفلت ، في الخطاب الذي بث في الراديو ،
أعداءً واضحين ، دون تسميتهم ، لأن " سياستهم الوطنية تلوح بخطر الحرب
كأداة مقصودة بيدها " . ونادى أيضاً الى تحصين الدفاعات الأميركية . أيد نزع
السلاح مبدئياً :

" لقد قلنا مراراً وتكراراً أننا نحن ، وسائر الأمم ، لنأبى نزاعاً
للسلاح ولما يتدجج جيراننا بسلاحهم من أخص القدم حتى فروة الرأس .
ولسنا بعازفين عن شهر سلاحنا ان لم يكن ثمة نزاع عام له ، وذلك ما لا يطيب
لنا ولا نرجو له فعلاً ريثما تنقلب أسلحة العدوان جميعاً الى أغمادها ليطمئن
بذلك ما يجول في أذهاننا من حذر واحتراس " .

لقد مضى روزفلت ، خفية ، الى أبعد من ذلك وعقدت في نهاية تشرين
الثاني من العام نفسه محادثات منفصلة مع وزير الطيران البريطاني ومع الصديق
الشخصي للرئيس نيفيل تشامبرلين وعرض عليهما مشروعاً يرمي الى مراوغة
مواثيق الحياد ، وأقترح روزفلت ، ليتخلص من التشريع الذي دفعه مؤخراً ، انشاء
مصنع للطائرات في كندا ، على مقربة من أميركا . وستجهز أميركا كل قطع
الغيار وارثة فرنسا وبريطانيا العظمى نهاية المطاف ، تركيب هذه الأجزاء .
وسياذن هذا الاجراء ، عملياً ، على ابقاء المشروع ضمن نصوص ميثاق أعمال

الحياة بدعوى أن هذه الأجزاء بضائع مدنية . وأسر روزفلت مبعوث تشامبرلين
أن " الحرب اذا ما أضرمت مع المستبدين ، ستكون لأميركا موارد صناعية في
عجيزتها " .

وشخص روزفلت ، في رسالة كتبها عام ١٩٣٩ ، ايطاليا والمانيا واليابان
كدول معتدية وأشار الى الكثير من السبل الدانية في الحرب ، الأشد قوة وعنفاً من
بمجرد الكلمات التي من شأنها اطلاق الحكومات الغاشمة بمشاعر شعبنا كله .

نعت روزفلت لأول وهلة ، في نيسان عام ١٩٣٩ وبعد أقل من شهر على
احتلال النازية لبراغ ، مهاجمة الدول الصغيرة بتهديد عام لأمن أميركا ، وأخير
روزفلت الصحفيين ، في المؤتمر الصحفي الذي عقد في الثامن من نيسان عام
١٩٣٩ ، أن " الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي الدؤوب الخاص
بكافة الأمم الصغيرة في هذه المعمورة لذا صلة مؤثرة في أمن وطننا ورخائه ، فكل
أمة تنقرض تفقر رفاهيه أمتنا وسلامتها " . ووثب روزفلت خطوة تالية ، في
حديثه أمام الاتحاد الأميركي الشامل ، وأوضح أن سلامة المصالح الأميركية ما
عادت ملزمة بعقيدة مونرو :

" ثمة حقيقة يفقهها القاصي والداني ، أن الأساطيل الجوية ، في خضم
سنوات قلائل ، ستشق طريقها في المحيط بسهولة ويسر تماماً كما مخرت اليوم
عباب البحار الأوروبية المغلقة . فعلى عمل التجارة العالمية أن يتوحد ،
كضرورة ، وأن لا يصيب أيما اخفاق عرقاً للحياة الاقتصادية في كل بقاع
المعمورة مستقبلاً . لقد اهتمت الشؤون الأميركية الشاملة ، سابق جيل ،

بتأطرة المبادئ والوسائل التي تعتصم بها أمم هذا النصف الأرضي في العمل .
يبد أن الجيل الآتي سيعزيه الاهتمام بالسبل التي يحياها العالم الحديث سوية
بسلام مع العالم القديم " .

ووجه روزفلت ، في نيسان عام ١٩٣٩ ، رسالة مباشرة الى هتلر
وموسوليني أوضحت لشعب أميركا بذكاء ، رغم استخفاف الدكاتورين بها ، أن
لدول المحور نوايا عدائية حقيقية ، وسأل روزفلت ، الرئيس الأميركي الأمكر
والأدهى ، أن يقدم له الدكاتوران ضمانات بعدم مهاجمة احدى وثلاثين دولة
أوروبية دهرأ من عشر سنين . وحظي روزفلت بعدها ضمانات مماثلة من هذه
الدول الثلاث والثلاثين تتعلق بالمانيا وايطاليا وعرض المساهمة الأميركية في أيا
مؤتمر نزع سلاح يتمحض عن استرخاء هذا التوتر لم تلق اشارة روزفلت قبولاً في
السفر الدبلوماسي الخاص بالعمل الدقيق فهو أدرج ، مثلاً ، سوريا وفلسطين ،
الواقعتين تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني ، كدول متمتعة بالاستقلال . وسلخ
هتلر عظيم وقت مستعيناً برسالة روزفلت كعماد له في أحد خطبه في الرايشستاغ
قتلى على الجمهور الحاشد ، بترو ، الأسماء الكاملة للدول التي سأله روزفلت أن
يدعها وشأنها . وعندما نطق الفوهرر ، بصوت جهوري ، أسماء الدول ، واحدة
فواحدة ، صدحت في أرجاء الرايشستاغ موجات من القهقهة . وشرع هتلر
يتحقق في كل دولة مدروجة في رسالة روزفلت ، كانت أغلبها في خشيه من
الفوهرر . ولكنها نفت ، أشد النفي ، مثل هذا القلق .

لقد حقق روزفلت ، برغم مأخذ هتلر عليه في خطابه ، مصباه السياسي
ووصم الدكاتورين ، ولما يسألهم الضمانات ، بوشم المعتدين أمام جمهور يهم

روزفلت ، لحظتذ أمرهم - الشعب الأميركي . وكان روزفلت في فاقة ، اذا ما بعث الشعب لتأييد الديمقراطيات ، الى الباس الأمور مصطلحات تختط توازن القوى ويصورها صراعاً للجهاد دون الضحايا البريئة من شرور أنياب المفترسين . لقد تحقق مصباه يباعث من رسالته ورد فعل هتلر بازاءها .

قدر روزفلت ، بوجه من السرعة ، على ترجمة البداية الأميركية الجديدة الى صياغة استراتيجية فيمم الولايات المتحدة ، في شهر نيسان ذاته عام ١٩٣٩ ، صوب التعاون العسكري الواقعي مع بريطانيا العظمى ، فأطلقت اتفاقية بين الطرفين العنان للبحرية الأميركية على تحشيد كل قواتها في الأطلسي بينما يمت الولايات المتحدة بقية أسطولها شطر الباسفيك . وأنطوى تقسيم العمل هذا اضطلاع الولايات المتحدة بمسؤولية الذود عن ممتلكات بريطانيا العظمى الآسيوية من شر اليابان . لقد أبرمت اتفاقية مماثلة ، قبل الحرب العالمية الأولى ، بين فرنسا وبريطانيا العظمى (التي حشدت الأسطول الفرنسي في البحر المتوسط) وأستعانت بها بريطانيا كعهد أخلاقي لدخول الحرب العالمية الأولى ذوداً عن حمى الساحل الأطلسي الفرنسي .

اعتزى القلق الشديد الانعزالين جراء أفعال روزفلت وأفصح السناتور آرثر فاندنبرغ ، بلغة بليغة عن القضية الانعزالية ، في شباط عام ١٩٣٩ :

" ليس ثمة أدنى شك أن نحياء في كنف عالم ، لو أبصرناه بعدسة أيام واشنطن ، نرى الزمان والمكان قد تواريا ، الى حد ما . وأحمد الله على ما أسبغه علينا من نعمة محيطين معزولين : فهن أعظم البركات اذا ما غورنا

سبريهما ، أوسع الغور وأحكمه لنا كلنا تعاطف ومودة صوب ضحايا
الاعتداء الوطني أو الدولي في كل أرجاء المعمورة ، ولكننا لسنا ، ولن نكون ،
الذائد عن هذا العالم ، أو شرطي هذا العالم " .

وعندما أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا ، في الثالث في أيلول عام
١٩٣٩ ، بعدما غزت ألمانيا بولندا ، لم يكن بازاء روزفلت أيما خيار خلا التذكير
بمواثيق الحياد ، وانبرى ، بنحو عاجل ، على تعديل التشريع ليأذن لفرنسا وبريطانيا
العظمى بابتياح الأسلحة الأميركية .

اجتنب روزفلت الجهر بمواثيق الحياد أبان الحرب بين الصين واليابان ،
بزعمه أن الحرب غير معلنه ، ولكن مبعث هذا الأمر في الحقيقة ، من إيمان
روزفلت أن حظراً على السلاح سيصيب الصين بأذى أكثر من اليابان . فلو
كانت شرارة الحرب هذه في أوروبا ، ستكون معلقة ويتعذر على روزفلت ،
حينئذ ، الباس بمواثيق الحيادة بأيما حيلة لذا دعا ، مع استهلال عام ١٩٣٩ ،
لتعديل مواثيق الحياد بذريعة أنها " لا تحقق الحق ولا تزهق الباطل " - وبميسورها
فعلاً أن تعين المعتدي على الضحية . ولم يحرك الكونغرس ساكناً ريثما قرعت
طبول الحروب الأوروبية فعلاً . لقد دحض اقتراح روزفلت ثلاث مرات في
الكونغرس مبكراً من تلك السنة .

دعا روزفلت ، يوم اعلان بريطانيا الحرب ، لجلسة خاصة للكونغرس ، في
الحادي والعشرين من أيلول ، وأوتي ، في هذه المرة سؤاله . لقد اذن الميثاق
الحيادي الرابع ، في الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٣٩ ، للأمم المتحاربة أن تبتاع

الأسلحة بسفن تخصمهم أو محايدة لهم . وبيعت من الحصار البريطاني ، استطاعت فرنسا وبريطانيا العظمى تحقيق ذلك ، فعدت " الحيادية " : مصطلحاً فنياً متعاضماً ودامت موثيقه لطالما انعدمت الأمور المتطلبة حياداً .

ودأب القادة الأميركيون ، أبان الحرب " الزائفة " ، على الاعتقاد انهم في فاقة للمعونة المادية حسب . وأفصححت المعرفة المألوفة ان الجيش الفرنسي وراء خط ماجنيو ، تساعدته البحرية الملكية ، سيخنق المانيا من خلال تشكيل حرب دفاع أرضيه وحصار بحري .

بعث روزفلت ، في شباط عام ١٩٤٠ ، سومر ولز ، وكيل وزير الخارجية ، في مهمة الى أوروبا لبحث امكانيات السلام أبان " الحرب الزائفة " . خلص دالاديه ، رئيس الوزراء الفرنسي ، أن ولز كان يدعو لتسوية سلام تترث المانيا هيمنه على مركز أوروبا ، بالرغم من أكثر محاورى ولز لم يتفقوها على هذه الشاكلة .

صبا روزفلت ، بيعته ولز الى أوروبا ، أن يوضح لشعبه المنعزل التزامه بالسلام أكثر من رغبته في التوسط ورام مطالبة أميركية بالمساهمة اذا ما بلغت " الحرب الزائفة " أوجها في تسوية السلام ، لكن كل المسعى الأميركي الخاص قد أزهقته المانيا ، بمهاجمتها النرويج .

كانت فرنسا ، في العاشر من حزيران عام ١٩٤٠ ، تسلم روحها الى الغزاة النازيين فأنبرى روزفلت هاجراً حياديته الرسمية وأنب ، بفصاحة قول ، الجانب البريطاني على ذلك . لقد شجب روزفلت ، في خطابه الجيش في جامعة

كارلوتسفيل في فرجينيا ، العمل الغادر لموسولينى عندما هاجمت جيوشه فرنسا ذلك اليوم ، وأعاد الى الأذهان الالتزام الأميركي بتوسع المساعدة المالية اللاحدودة لجميع الدول المقاومة للهجوم الألماني . وفي الوقت ذاته أعلن تشديد أميركا على خاصة دفاعاتها :

" ليسجل التاريخ أننا هنا في العاشر من حزيران عام ١٩٤٠ ننفياً بظل جامعة أرسى صرحها أعظم معلم أميركي للديمقراطية ، فلنبتهل بالصلوات ، ونتضرع بالأدعية الى أولئك الدابرين وراء البحار ، المجاهدين في معركة الحرية ، ابسل الجهاد " .

سنحذو . في اتحادنا الأميركي ، حذوين جليين متوافقين : سنستقطع من هذه الأمة موارد نهبها لمجابهي القوة وسنسعى ، في الوقت عينه ، الى عد العدة لنعجل من توظيف هذه الموارد كي نقدر نحن الأميركيين على حظوة معدات واعداد تفي لأي أمر طارئ ولكل دفاع " .

أرخ خطاب روزفلت في كارلوتسفيل حسماً فاصلاً وكان بميسور أي رئيس أميركي ، ولما دنا أجل بريطانيا العظمى ، أن يكتشف في البحرية الملكية عنصراً ضرورياً لأمن النصف الغربي . ولكن من العسير التصور أيما مجايل لروزفلت - حتى من ضرب سياسي ما - يتحلى بشجاعة وتبصر لادراك الخطر ويقود شعبه الانعزالي ، بقوة ارادته الحرة ، خطوة فخطوة الى الالتزام بأيما فعل يدلوه في الاطاحة بالمانيا النازية .

وهكذا بات متوقفاً أن أميركا ، عاجلاً أو آجلاً ، ستوالي بريطانيا العظمى
وهذا الأمر ، يقينا ، أحد الأمور الحاسمة التي جشمت تشتت قرار مداومة الحرب
لوحده :

" سنثابر في معركتنا الى أن نزهق الرمق الأخير فحتى اذا ما
استعبدت هذه الجزيرة ، أو شطر عظيم منها ، وتضورت جوعاً ، ستحمل راية
القتال هذه امبراطوريتنا البحرية ، التي يحرسها الأسطول البريطاني المدجج
بالسلاح ، ويظل يجاهد ، ريثما يأذن الله ، فينبعث عالم حديث آخر ، بكل ما
يسبغ من قوة وقدرة ، ليخلص الكون العاهد وبحرره " .

كانت أساليب روزفلت معقدة - مهذبة المرامي ، مأكرة في التكتيك ،
صلبة في تعريف الأمور ، واهنة الصراحة في تفسير غموض أحداث خاصة .
ودنت كثير من أفعاله شفا القانونية وليس ثمة رئيس مجايل له يحذو حذو أفعاله
ويمكث في منصبه . لقد آنس روزفلت أن أمن أميركا شرع يتردى وأوشك ظفر
المحور عابى الاجهاز عليه فهتلر لا يتمتع بأيما حرمة للمباديء التي أنذرت أميركا
نفسها من أجلها .

وشدد روزفلت التوكيد ، بعد سقوط فرنسا ، على التهديد الوشيك لأمن
أميركا فكان للأطلسي ، في نظره ، المعنى ذاته الذي يراه الساسة البريطانيون في
القنال الانكليزي ، وأيقن أنه مصلحة وطنية حيوية على هتلر الا يقربه . وهكذا
زاوج روزفلت ، في خطابه للدولة في السادس من كانون الثاني عام ١٩٤١ ، بين
الأمن الأميركي وبقاء البحرية الملكية : لقد أفصحت لكم مؤخراً عن هول الحرب

الحديثه ومباغتتها لأبما دفاعات لنا بالذات ، فينبغي لنا أن نتوقعه من الدكتاتورين في أية لحظة . وثمة أقوال كثيرة عن تحصنتا بازاء أبما غزو مباشر ومباغت من ما وراء البحار . وبقينا أن هذا الخطر لن يبصر الضياء ما دامت البحرية البريطانية في كل قوتها .

سلخ روزفلت عدة شهور في العمل مفترضاً أن أميركا ستلج الحرب . وتدبر ، في أيلول عام ١٩٤٠ ، أمراً بارعاً يهب بريطانيا العظمى خمسين مدمرة ، بزعم أنها عتيقة ، لقاء حق انشاء قواعد أميركية على ثماني ممتلكات بريطانية ، تقع بين النيوفاونلاند حتى جنوبي أميركا في المنيلانـد ، وأسمى ونستون تشرتشل هذا الأمر ، بعدئذ ، " عمل لا حيادي مبيت " فحاجه بريطانيا العظمى للمدمرات لأشد ملحة مما لأمركا مع القواعد كان أغلبها قاصياً جداً عن أبما مسرح مئزائي للعمليات ، بينما تطابق البعض مع قواعد أميركية حالية . لقد هيات صفقة المدمرات ذريعة مستندة الى رأي قانوني لمعين لفرانسس بيدل النائب العام لروزفلت .

لم يسع روزفلت لمصادقة الكونغرس أو لتعديل قانون الحياد بالنسبة لصفقة المدمرات مقابل القواعد ولم يلح أبما تهديد له في ضوء الأحداث التالية . كان هذا باعث من خشية روزفلت من النصر النازي اليسير واسناد لمعنويات بريطانيا . فأتخذ الأمر هذا كخطوة لحملة الدعاية الرئاسية . (ومن حسن حظ بريطانيا العظمى وقضية الوحدة الأميركية أن الآراء السياسية الخارجية المتمثلة بخصم روزفلت ، وندل ولكي ، لم تتباين بشكل كبير مع آراءه) .

وفي عام ١٩٤٠ تزامنت الزيادة المطردة التي حققها روزفلت لجيب ميزان الدفاع الأميركية مع سعيه في حمل الكونغرس على اصدار التجنيد الالزامي لوقت السلم . لقد انبرى رأي الانعزاليين شديداً جداً بحيث حظي مطلب روزفلت ، على اصدار التجنيد الالزامي ، صوتاً واحداً في مجلس الممثلين ، صيف عام ١٩٤١ ، وهو دون ما حققه قبل أربعة أشهر من اندلاع الحرب .

مضى روزفلت ، غداة الانتخابات مباشرة ، الى شطب مقتضى قانون الحياد الرابع - الذي يطالب أميركا باستقطاع مبالغ نقدية لقاء مواد الحرب وتحدى الولايات المتحدة من أن تغدو " ترسانة الديمقراطية " . كانت الوسيلة القانونية ، للاتيان بذلك في قانون الاعارة والتأجير التي حول الرئيس سلطة استنساخية كي يعير ويستأجر ويبيع ويقايض تحت طائلة أنما ظروفي يراها ملاحمة لبنود الدفاع الخاصة بـ " حكومة سائر الدول التي يقدر الرئيس حيويتها بالنسبة للدفاع الولايات المتحدة " . وعلى بواعث استراتيجية برر ميثاق الاعارة - التأجير وزير الخارجية ، هل ، الولسنبي ، المتحمس والمؤيد لسياسة الأمن الجماعي فأفصح أن بريطانيا العظمى دونما مساعدة أميركية شاملة ، ستداعى فتلقف أيادي العدى زمام السيطره على الأطلسي وتحقق الأخطار بأمن النصف الغربي .

واذا ما تجلّى هذا الأمر ضرباً من الحقيقة ، سيكون بميسور أميركا تحاشي الانخراط في الحرب لو قدرت بريطانيا ، وحدها ، على دحر هتلر ، الأمر الذي استبعد حتى تشرتشل احتمالاه . وأكد على هذا الأمر السناتور تافت في معرض شجبه لقانون الاعارة - التأجير . وشكل الانعزاليون أنفسهم في تنظيم يقال له اللجنة الأميركية الأولى يرئسها الجنرال روبرت وود وتعاضدها شخصيات كبار في

عدة حقول مثل كاثلين نورس وايرفن س . كوب وتشارلز أ . لندبيرغ وهنري
فورد والجنرال هوغ س . جونسون وجسترباولز وابنة ثيودور روزفلت ، السيدة
نيقولاس لونغوورث .

كانت العاطفة المتقدة في مجابهة الانعزاليين لقانون الاعارة
والتأجير صورها ، في أحسن تقويم ، السناتور آرثر فاندنبرغ ، أكثر المتحدثين
" ثقافة " ، عندما علق على الأمر في الحادي عشر من آذار عام ١٩٤١ :

" لقد اتخذنا خطاب واشنطن ظهرياً لأننا قد ألقينا بأنفسنا ، مراراً ، الى
دوامة سياسة القوه وحروب أوروبا وآسيا وأفريقيا . لقد وثبنا أولى خطوات
سبيل لن تفهقر منه قط " .

كان فاندنبرغ مصيباً في تحليله ولكن مشيئة العالم هي التي فرضت
الضرورة ، ومعروف صنعه روزفلت بتحديدتها .

وطد روزفلت العزم ، بعيد اقتراح قانون الاعارة والتأجير ، على الاجهاز
على النازية بشكل أعظم تجلياً . لقد تحادث رؤساء الأركان الأمريكان
والبريطانيون ، حتى قبل المصادقة على القانون ، عن امكانية توظيف الموارد
الجاهزة للأعداد وشرعوا يتدبرون الوقت الذي تلج فيه أميركا فعلياً الى ساحة
القتال ، فكان أمر أميركا مجرد صيرورة . لم يوقع روزفلت على الاتفاقية ، التي
تهب قمة الأولوية ، في حالة الحرب ، للصراع ضد المانيا ، وتجلى هذا
الأمر بياعث من الأوامر الداخلية والتقييدات القانونية ، وليس مرده لأبما ابهام
في مراميه .

وقضمت النازيه ، بفعل أعمالها الوحشية ، الفارق بين الجهاد سعياً لتعزيز القيم الأميركية والجهاد من أجل تحصين أمن أميركا . لقد تخطى هتلر شاسعاً المعيار المأذون للأخلاق بحيث أمست المعركة ضده لا تعني ظفراً للخير على الشر بل صراعاً من أجل البقاء العاري . وهكذا خلص روزفلت في كانون الثاني عام ١٩٤١ ، الى أهداف أميركا في ما أسماها الحريات الأربعة : حرية الحديث ، وحرية العبادة ، وحرية الإرادة وحرية الخوف ، وهذه الأهداف قد تخطت كثيراً كل ما حصل في حروب أوروبا السابقة ، بحيث أن ولسون نفسه لم يناد لشأن اجتماعي ، مثل حرية الإرادة ، كمرمى للحرب .

وخطا روزفلت ، في نيسان عام ١٩٤١ ، وثبته التاليه شطر الحرب عندما ، أبرم اتفاقية مع الممثل الدانماركي في واشنطن (برتبة وزير) تأذن للقوات الأميركية باحتلال الكرتيلاند . تصرف الدبلوماسي ، بدون بلد ، من تلقاء نفسه و " حول " القواعد الأميركية على الثرى الدانماركي ، فالدانمارك تزرع تحت طائلة الاحتلال الألماني ولم يكن ثمة حكومة دانماركية في المنفى . وأسرى روزفلت الى تشرشل ، في الوقت عينه ، أن السفن الأميركية ، منذئذ ، ستبحثو في شمال الأطلسي غرب الايسلند - مغطية ثلثي المحيط - " فتترصد من موضعها الطائرات والسفن المعادية عندما تدخل منطقة الجثو الأميركية " . وبعد ثلاثة أشهر ، تلقت أميركا دعوة من الحكومة المحلية فأرسلت قطاعاتها الى ايسلنده ، الملكية الدانماركية ، لتناوب القوات البريطانية فأعلن روزفلت بعدها ، دونما مصادقة من الكونغرس ، أن الأراضي الكائنة بين الملكيات الدانماركية هذه وشمالي أميركا لشرط من منظومة الدفاع الخاصة بالنصف الغربي .

وأعلن الرئيس روزفلت ، في خطاب له في ٢٧ آيار عام ١٩٤١ وبث بالراديو ، حالة الطوارئ وأعاد الى الالذهان التزام أميركا بالرخاء الاقتصادي والاجتماعي :

" لن نأذن بعالم جباره هتلر ولا بكون ، يماثل ما تلى الحرب في عشرينيات هذا القرن ، اذ يتيسر لبذور هتلر أن تزرع كرة أخرى لتأتي ثماراً " .

اننا لن نرتضي الا بكون موقف حرية الكلام والتعبير - حرية كل البشر على تعبد الله أنى شاءت سبيلاً - حرية الارادة - حرية الخوف .

وعنت عبارة " لن نأذن " الزام روزفلت لأميركا على ركوب الحرب اذا لم تحقق الحريات الأربع بطريقة أخرى . وقلة قليلة من رؤساء أميركا تمتعوا بمثل ما لروزفلت من بيان وحس فسيّر في يده نفسه الشعب . لقد تيقن أن التهديد الوحيد لأمنهم هو ما يبعثهم على مناصرة التأهب العسكري وأن يكون موضع اعجاب لمثاليته ، تماماً كما راق ولسون لهم ، لو شاء قيادتهم للحرب . كان يتطلع الى الهيمنة على الأطلسي كضمان لأمن أميركا ، بيد أن مرامي الحرب اقتضت شطراً من الرؤية لنظام عالمي محدث فما كان " توازن القوى " قط عبارة نطق روزفلت بها ، الا باستخفاف . لقد سعى الى مجتمع عالمي يوافق المبادئ الديمقراطية والاجتماعية الأميركية كأفضل توكيد للسلام .

وفي هذا الجو ، التقى رئيس الولايات المتحدة ، المحايدة فنياً ، وونستون تشرشل ، القائد الحربي العنوان لبريطانيا العظمى ، على ظهر طوافة في شاطيء

النيوفونديلاند . لقد تحسن وضع بريطانيا الى درجة ما ، عندما غزا هتلر روسيا ، ولكنها قاصية عن النصر . ومع ذلك عكس البيان المشترك لهذا اللقاء صورة لعالم محدث تماماً يقبع للموافقة الأميركية ، فأعلن ميثاق الأطلسي مجموعة من " مبادئ مشتركة " جذر عليها الرئيس ورئيس الوزراء " رجائهم في عالم أفضل " ، وأضفت هذه المبادئ ، لحريات روزفلت الأربع ، اذنأ متكافئاً للمواد الخام والجهود المتعاونة لتحسين الظروف الاجتماعية للعالم .

وكسا ميثاق الأطلسي مشكله أمن ما بعد الحرب كاملها ، بثياب المفاهيم الولسنيه ولم يتبطن أجزاء جيو سياسية قط . فبعد أن يزهق الطغيان النازي آخر أنفاسه ، ستشجب الأمم الحرة استخدام القوة وتفرض نزعاً دائماً للسلاح على الأمم " التي تلوح بالغزو " . وصور ضربان من الأمم : أمم معتديه (خاصة المانيا وايطاليا واليابان) التي ينزع تسليحها بنحو دائم ، وأمم عجة للسلام يأذن لها بابقاء قواتها العسكرية ، بالرغم من الرغبة من حفظها كثيراً . وسيكون تقرير المصير الوطني اللبنة الأساس لهذا النظام المحدث .

ويفصح التباين بين ميثاق الأطلسي وحطة بت ، التي اقترحتها بريطانيا لانتهاء الحروب النابليونية ، البعد الذي أمست فيه بريطانيا العظمى نظيراً أدنى في العلاقة بينها وأميركا . وما أشار ميثاق الأطلسي قط الى توازن القوى بينما كان هذا التوازن الزبده الكاملة لحطة بت . ولم تغفل بريطانيا العظمى عن توازن القوى بعد أن خاضت أشد المعارك ضراسة في تاريخها الا عندما تيقن تشرشل أن ولوج الولايات المتحدة الحرب سيرفع توازن القوى لصالح الكفة الانكليزية

وعليه ، في الوقت عينه ، أن يخضع المرامي البريطانية البعيدة للضروريات الآنية -
الأمر الذي ما شعرت بريطانيا قط بوجوب الأقدام عليه أبان الحرب النابليونية .

وأرخ ذيوع ميثاق الأطلسي زحفاً المانيا شطر موسكو وتأهباً يابانياً
للاتقضاض على جنوبي شرق آسيا . كان جل اهتمام تشرشل في رفع العقبات
التي تعتور سبيل أميركا الى الحرب فهو ذو ثقة لا يدبرها شك أن بريطانيا العظمى
لن تحقق نصراً حاسماً البتة لو حدها حتى لو انضم الاتحاد السوفيتي الى صفه في
الحرب وتواصلت المعونة المادية الأميركية . وعلاوة لذلك ربما يختر الاتحاد السوفيتي
صريعاً فتلوح ، تمتد ، امكانية تسوية بين هتلر وستالين لتهدد بريطانيا العظمى
بعزلة جديدة . ولم يستطع تشرشل مناقشة هيكل ما بعد الحرب قبل أن يتؤكد
من صيرورة مثل هذا العالم .

وفي أيلول عام ١٩٤٠ عتبت الولايات المتحدة باب الحرب فأوامر
روزفلت على ترصد مكامن الغواصات الألمانية ونقلها للبحرية البريطانية قد
حتمت من حدوث الاصطدام ، عاجلاً أو آجلاً . وتعرضت المدمرة الأميركية
كرير ، في الرابع من أيلول عام ١٩٤١ ، لطوربيد المائي ولما تبعث بموقع غواصة
المانية الى الطائرات البريطانية فشجب روزفلت ، في ١١ أيلول دون وصف
الظروف ، " القرصنة " الألمانية ، وأمر بحرية الولايات المتحدة " حال الرؤية "
باغراق أية غواصات ايطالية أو المانية ترصد في منطقة الدفاع الأميركية السابقة
والممتدة على امتداد الطريق المؤدي الى ايسلندا . كانت أميركا في حرب بحرية مع
دول المحور .

تأر روزفلت ، في ذلك الوقت ، من اليابان لاحتلالها أندونيسيا ، في حزيران عام ١٩٤١ ، فأبطل الاتفاقية التجارية معها وحظر بيع المعادن الخام لها وشدد من أزر الحكومة الهولندية في المنفى على وقف تصدير النفط لليابان من جزر الهند الشرقية الهولندية (أندونيسيا حاضراً) وأفضت هذه الضغوط الى مفاوضات مع اليابان استهلت في تشرين الأول عام ١٩٤١ . أملى روزفلت على مفاوضات أن يطالبوا اليابان أن بهجر كل مستعمراتها ، بما فيها منشوريا ، بتذكيرهم بالرفض الأميركي السابق على " الاعتراف " بهذه المواقف .

كان على روزفلت أن يتفقه تعذر مثل هذا القبول الياباني فشنت اليابان ، في السابع من كانون الأول وبعد حربها مع روسيا ، هجوماً خاطفياً على بيرل هاربر وأتت على شطر مهم من الأسطول الأميركي في الأطلسي . واحتفل هتلر ، في الحادي عشر من الشهر ذاته ، بإبرام معاهدة مع طوكيو فأعلن الحرب على الولايات المتحدة ، ولكن لم أطلق هتلر العنان لروزفلت ليكتف جهداً أميركياً الحربي بوجه عدو كان روزفلت نفسه يعدّه خصمه اللدود ، دونما تفسير مرض ؟

أرخ دخول أميركا الحرب أوجاً لمغامرة دبلوماسية استثنائية ركب مشتقها رئيس عظيم حصور وخطى بشعبه المنعزل الصمود الى حرب كونه . اعتبر ٦٤٪ من الأميركيين ، في أواخر أيار عام ١٩٤٠ ، حفظ السلام أهم من دحر المانيا . وبعد ثمانية عشر شهراً ، وقبيل هجوم بيرل هاربر ، استحالت هذه النسبة عالياً سافلهما - فأستحب اثنان وثلاثون السلام على وقف الانتصار .

لقد أصاب روزفلت هدفه بجلد وعناد ففقه أمة ، ذات زمان ، عيرة عن الضروريات المقابلة لهم . وانبرى جمهوره يصطفي كلماته بأهواءه دون أن يتفقه هذا الجمهور أن مرمى روزفلت الأخير هو الحرب ، بالرغم من أنهم تيقنوا أنها ضرب من المواجهة . وفي الحقيقة لم يستأثر روزفلت الحرب على نحر النازية فقد طالعنا التاريخ ، ببساطة ، ان النازية لن تندحر الا بدخول أميركا الحرب .

ولاح الدخول الى الحرب ، بالنسبة لشعب أميركا ، أمراً جدي عاجل ، ومرد ذلك الأمر الى ثلاثة بواعث : لم يخبر الأميركيون مسألة ولوج الحرب لأهداف أمنيه خارج النصف الغربي ، وآمن الكثير أن الديمقراطيات الأوروبية ستسود من تلقاء ذواتها ، بينما تفقه نيف طبيعة الدبلوماسية التي سلفت الهجوم الياباني على بيرل هاربر أو اعلان هتلر المنتهز الحرب على الولايات المتحدة . وكان هذا تدبير الانعزالية الغائرة الجذور لأميركا بحيث وجب قصفها في بيرل هاربر قد ولوج حرب الأطلسي وأن ينبري هتلر ، في أوروبا ، ليعلن هو الحرب أخيراً على الولايات المتحدة وليس الشاكلة الأخرى .

لقد هيأت دول المحور ، بإضرارها العداوات ، حلاً لمعضلة روزفلت في زج شعبه الى الحرب . كيان من اليسير جداً لرؤى روزفلت أن تستعصي لو انحدرت اليابان بهجومها صوب جنوبي شرق آسيا أو عزف هتلر عن اعلان الحرب ضد أميركا . ففي ضوء المفاهيم الاخلاقية والستراتيجية التي نادى بها روزفلت ، لن يكون ثمة شك ، إلا التزير ، بادراجة الولايات المتحدة ، نهاية المطاف ، في صراع خاله حاسماً كثيراً للمستقبل الحرية وأمن أميركا .

وبوات الأجيال التالية الأميركية أعظم التقديس للمنفذ الأول ذي
الاخلاص الرائع . لقد رأى روزفلت ، كما فعل لنكولن ، أن بقاء بلاده ومبادئها
على كف عفريت وسيحمله التاريخ مسؤولية المبادرات الفردية . أنه لصنيع تقرر
الشعوب الحرة كلها بدينه لفرانكلين ديلاانو روزفلت الذي أثبتت حكمته الفردية
أنها سليمة تماماً ، وبكل يسر .

الفصل السادس عشر

ثلاثة مداخل الى السلام :

روزفلت ، ستالين ، وتشرشل في الحرب العالمية الثانية

شن هتلر ، بمهاجمته الاتحاد السوفيتي ، أوسع حرب برية على وجه الأرض وكان هول الحرب هذه لا سابق له ، حتى في الأفعال البربرية التي صاحبت الصراعات الأوروبية السابقة ، فهي إبادة حتى الرمق الأخير . وعندما شقت الجيوش الألمانية دربها عميقاً في روسيا ، أعلن هتلر الحرب على الولايات المتحدة ليصير بذلك النزاع كونياً وليس في نطاق أوروبا حصراً . لقد عاث الجيش الألماني في روسيا نهباً ودماراً دون أن يلحمها بالضربة القاضية وطلعت فصائله ، في خريف عام ١٩٤١ ، على مشارف موسكو . وشتت هذه القطعات الألمانية ، في خريفي ١٩٤٢ - ١٩٤٣ ، هجوماً واسعاً بهدف احتلال الجنوب الروسي لكنه رد على أعقابها . ففي المعركة الطاحنة لستالينغراد الجامدة ، فنى جيش هتلر السادس عن بكرة أبيه وبدأ القادة الثلاث - تشرشل وروزفلت وستالين - غداة الاندحار الألماني ، بالتفكير بالنصر وهيكله مستقبل العالم .

كان كل ظافر منهم يتحدث بلغة تجارب وطنه التاريخية . رام تشرشل أحياء هيكل توازن أوروبا القديم ، كرة أخرى ، الأمر الذي عنى إعادة بناء بريطانيا العظمى وفرنسا ، وحتى المانيا مع الولايات المتحدة لتكون في كفة ، بينما يقوم العملاق السوفيتي في الكفة المقابلة الى الشرق . ورأى روزفلت نظاماً لما بعد

الحرب يتصرف فيه المنتصرون الثلاثة ، مع الصين ، كهيئة ادارية ، يعضدون السلام ضد أية قوة غاشمة ، التي رجح احتمالها المانيا ، ورؤية روزفلت هذه غدت تعرف بـ " الشرطة الأربعة " . وصور ستالين ، في مدخله ، الأيديولوجية الشيوعية والسياسة الروسية الخارجية التقليدية . لقد جاهد في جني منفعة نصر لبلده بتوسيع النفوذ الروسي في أوروبا المركزية ، ورام تحويل الدول التي فتحتها روسيا مناطق محايدة كي تقي روسيا شر أي هجوم الماني مستقبلاً .

استبق روزفلت شعبه كثيراً عندما تبين أن ظفر هتلر يحرق الخطر بأمن أميركا ، لكنه شاطر شعبه الرأي في ابراء العالم التقليدي لدبلوماسية أوروبا . وعندما أصر بخطر الانتصار النازي على المانيا ، ما عني أدراج أميركا ضمن مستبقي توازن القوى الأوروبي ، فمرمى الحرب ، لروزفلت ، اقتلاع هتلر ، العقبة التي تعثر النظام العالمي المستند الى الاتفاق وليس التوازن .

عيل صبر روزفلت ازاء البديهيّات الطالبة بتجسيد عبرات الحرب . ورفض فكرة الاندحار الألماني الشامل ، لأن هذا الأمر سيخوي صدعاً ربما يحاول الاتحاد السوفيتي الظافر رأبه . وأبى فكرة الحماية ضد أية خصومات ممكنة لما بعد الحرب تحصل بين المنتصرين ، لأن الأمر ينطوي اقامة توازن القوى كرة أخرى ، التي شاء الاجهاز عليها . وما يقيم السلام الاّ نظام أمن جماعي يدافع دونه حلفاء الحرب ويعمل بهيئة اتفاق مستند للنية الحسنة واليقظة .

وبعيد اندحار المانيا ، دعا روزفلت القوات الأميركية الى العودة لوطنها فالسلام غدا حالة عالمية وليس ثمة توازن ينبغي اقامته . لم تكن لروزفلت أية نية

على ابقاء الجيوش الأميركية ، متعسكرة ، أبد الدهر ولا قصد بذلك موازنة كفة الروس ، كما رأى أن عامة الأميركيين لا يؤيدونها قط . وكتب في ٢٩ شباط عام ١٩٤٤ ، قبل أن تطأ القوات الأمريكية أرض فرنسا ، رسالة الى تشرشل :

" لك أن لا تسألني ، صاحب السيادة ، في الابقاء على الجنود الأميركيين في فرنسا . انني ، ببساطة ، لا أستطيع الاقدام على ذلك ا في عنقي أن أبعثهم الى أهلهم . انني ، كما أسلفت سابقاً ، أشجب واحتج على أبوة بلجيكا وفرنسا وإيطاليا . عليك أن تنشأ صفارك وتهذبهم ، لأنك ، في أقل تقدير ، تعول مقتضيات دراستهم وهم ، سيفدون الستار الذي يدرعك في المستقبل " .

وبعبارة أخرى ، كان على بريطانيا العظمى حماية أوروبا دونما مساعدة أميركية . وفي هذا المضمار أبى روزفلت أية مسؤولية لاعادة بناء أوروبا الاقتصادي :

" لا أود أن تضطلع الولايات المتحدة ، لما بعد الحرب ، بعبء اعادة بناء فرنسا وإيطاليا والبلقان . فهذا ليس من شأننا ، لأنها على مبعده ٣٥٠٠ ميل أو أكثر . وهذا الأمر ، يقيناً مناط لبريطانيا ، التي لها في ذلك مصالح جد حيوية ، أكثر منا " .

بالغ روزفلت كثيراً عن تقديراته لما تنعم به بريطانيا العظمى وطلب منها أن تتجشم ، في وقت واحد ، مهمة الدفاع عن أوروبا واعادة بنائها . كان موقع بريطانيا العظمى ، في هذه الخطة ، الأبدن بسبب ازدياد روزفلت لفرنسا . وفي

أهم المؤتمرات ، الذي عقد من بالطا عام ١٩٤٥ ، وبخ روزفلت تشرشل بحضور ستالين ، لمحاولته بناء فرنسا كقوة عظمى " اصطناعياً " . لقد سخر من تشرشل ، لأن سخر هذا العمل لا يتطلب تجلية ، وذكر أن الأمر سينشأ دفاعاً على طول امتداد الطرف الشرقي لفرنسا ، ويتيسر على بريطانيا تحشيد الحشود ورائه . كان هذا الأمر ، في وقتها ، الوسيلة الوحيدة المفهومة لمجابهة التوسع الروسي .

رام روزفلت ، دون اضطلاع أميركا بدور ثابت ، وأن يشرف الحلفاء المنتصرون على نزع سلاح المانيا وتجزئتها واخضاع الدول الأخرى شتى للسيطرة (ما يشير الدهشة أن روزفلت أدرج فرنسا ضمن الدول الواجب اخضاعها للسيطرة) . ومع استهلاله ربيع عام ١٩٤٢ ، أطلق روزفلت العنان لفكرة " الشرطه الأربعة " ، لاستتباب السلام في عالم ما بعد الحرب ، وتجلى هذا الأمر ضمن زيارة وزير الخارجية الروسي مولوتوف الى واشنطن ودون هاري هوبكن فكرة الرئيس وبعثها برسالة الى تشرشل :

" لقد أسرى روزفلت الى موتولوف بنظام لا يأذن الا لأربع قوى عظمى - بريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وربما الصين - على شهر السلاح - سيعمل هؤلاء الشرطة على استتباب الأمن " .

كانت سياسة روزفلت مزاجية " ذكية " للانغزالية الأميركية التقليدية ، " المثالية الولسنيه " ، وتبصره الثاقب الى النفسية الأميركية ، التي تستميل دائماً القضايا العالمية أكثر من حسابات الربح والخسارة . ظفر تشرشل ، بنحو عظيم ،

في نفخ الروح لوهم أن بريطانيا ما برحت شديدة القوة وبمقدورها ، وحدها ، أن تقاوم التوسع السوفييتي . وهذا الأمر ، بمحد ذاته ، يكفي بالاقرار بدعوة روزفلت الى تبني نظام عالمي أساسه انسحاب القوات الأميركية من ما وراء البحار ، ونزع السلاح الألماني ، ونقل فرنسا الى مصاف الدول الثانية وترك الاتحاد السوفييتي أمام هوة كبيرة تعتوره . لقد استحالت فترة ما بعد الحرب درساً ليتفقه الأميركيان عن مدى دور بلدهم الملح جداً في توازن القوى الجديد .

صبت خطه روزفلت " الشرطة الأربعة " الى أحداث سلام عالمي وضمانه ، وهذا الأمر تسويه بين مدخل تشرشل التقليدي لتوازن القوى والولسنية غير المقيدة لمستشاري روزفلت ، كما لخصها وزير الخارجية ، كوردل هل :

" وطد روزفلت العزم على تفادي اخفاقات عصبة الأمم والنظام الذي أبصر النور في أعقاب الحرب العالمية الأولى . لقد رام نظام أمني جماعي ، وتطلب مثل هذا النظام ، كما خبرته عشرينات هذا القرن ، باعث قوة ، الدور المرجو للشرطة الأربعة " .

كان تفقه روزفلت عن مفهوم " الشرطة الأربعة " بمثل ، في حقيقة هيكله ، حلف مитزنخ المقدس بالرغم من أن الأميركي كان التحررين يهرعون خوفاً من مجرد هذه الفكرة . ومثل كل نظام محاولة لاستتباب السلام بائتلاف الظافرين المتشاطرين لقيم متبادلة . لقد سار نظام ميتزنخ لأنه أقام توازناً أصيلاً للقوى ، وتشاطرت كبرى دوله قيم مشتركة وتعاونت فيه روسيا ، برغم من تقلقلها بعض الأوانات . لم تألف فكرة روزفلت تطبيقاً لها لأن التوازن الحقيقي ما كتب له

الظهور وثمة هوة سحيقة بين الظافرين سينيري ستالين ، اذا ما عتق من التهديد الألماني ، طالق العنان لتحقيق المكاسب السوفيتية ، سياسياً وأيديولوجياً ، حتى على حساب المواجهة مع حلفائه السابقين .

لم يتحوط روزفلت لما تنجأه الأمور اذا ما أبى أحد الشرطة المعنيين تبوأ الدور المناط به - خاصة اذا كان الاتحاد السوفيتي . وفي هذه الحالة ، على توازن القوى المزدري أن يتهيك كل مرة أخرى . وكلما القى التوازن التقليدي أموراً جد شاقه ، أمست مهمة خلق توازن محدث جد هرقلية تماماً .

ولو تطلع روزفلت الى هذا العالم ، لن يلقي متحدثاً يتباين مع آرائه أكثر من ستالين . شاء روزفلت أن يضع موضع التنفيذ المفهوم الولسني عن الانسجام الدولي ، بينما تصرمت أفكار ستالين ، عن قيادة السياسة الواعية ، للعالم البالي . وعندما سعى جنرال أميركي في مؤتمر بوتسدام الى التزلف الى ستالين بتعظيمه رؤية الجيوش الروسية في برلين ، أجاب ستالين بوقاحة : " القيصر الأول بلغ باريس " .

شخص ستالين مقتضيات السلام بمثل ما كان لسانة روسيا عبر القرون - أوسع حزام أمني ممكن حول حدود روسيا الشاسعة . وطرب لتأكيد روزفلت على الاستسلام غير المشروط لأن هذا الأمر يجهز على دول المحور كأطراف في تسوية السلام ويحول دون ولادة مناظر الماني لتاليران في مؤتمر السلام .

ان العادة تعضدها الفكرة ، فقد أبى ستالين الشيوعي الفصل بين الأمم الديمقراطية والفاشية بالرغم من أنه ، دون أدنى شك ، حسب الديمقراطيات

أضعف حماساً ورعباً . وما ملك أية مفاهيم تمسك عليه اغتصاب مقاطعة من أجل الخير أو الواقعية " الموضوعية " هنيهة من الزمن . كان ملزماً على الاقتراح لحلفاءه الديمقراطيين الترتيبات ذاتها التي وضعها مع هتلر قبل عام وبعثه هذا التعاون حاقداً على النازيه ، وبالقدر ذاته لحقده على الديمقراطيات التي دفعته على تقييم مغامرات القوانين المتحررة . ويود أن يتنهش من كل شريك حديث ما أستطاع اليه سبيلاً ، بالدبلوماسية ، ويغتصب عنوة ما لم يهبه ذلك الخصم دون مقابل - طالما أن بميسوره القيام بذلك دون اضرار حرب . كانت المنفعة الروسية الوطنية هدايته لكأنها شعاع ضوء مكسور خلال موشور الأيدلوجية الشيوعية . وبعبارة بالمرستون ، فانه خلا من الأصدقاء ، سوى المصالح .

أفصح ستالين عن استعداد عظيم للتفاوض على أهداف ما بعد الحرب عندما كان موقفه العسكري محظوراً . وكرر هذه الأمر ، في كانون الأول عام ١٩٤١ ، عندما بلغ السيف نحره تماماً ، أثناء زيارة وزير الخارجية ايدن ، الى موسكو . وأرسل في أيار عام ١٩٤٢ ، مولوتوف الى لندن وواشنطن ولكن كل هذه المحاولات على أعقابها لأن روزفلت قد عارض ، بشكل عنيف ، أيما مناقشة مفصلة لمرامي السلام . وغداه معركة ستالينغراد ، تعاضمت ثقة ستالين بأن الحرب ستضع أوزارها بحظوة روسيا على كثير من مناطق القتال . لقد هيكّل عالم ما بعد الحرب بحسب ما تنتهي اليه جيوشه لا سيما أن المفاوضات لا تدر عليه الا بالنزول اليسير .

كان تشرشل على اتم الاستعداد للتفاوض مع ستالين على النظام الأوروبي لما بعد الحرب ، حتى قبل أن يصيب ستالين مغامته . لقد صادف التاريخ

البريطاني ، غير مرة ، حلفاء متوسعين كستالين وأحببت أعمالهم ، ولو كانت بريطانيا العظمى قوية ، لسعى تشرشل ، يقينا ، الى سلخ المستوطنات العملية من ستالين ، المحتاج الى يد المساعدة - تماماً كما أقدم كاسيلراي على الزام حلفاءه في تحقيق حرية الدول الضعيفة قبيل أن تضع الحروب النابليونية أوزارها .

خير تشرشل الحرب ردحاً أطول من نظيره ووقفت بريطانيا ، قرابة العام على سقوط فرنسا في حزيران عام ١٩٤٠ ، بوجه هتلر لوحدها . كانت في مهبواً لا يقدرها على تصور مرامي ما بعد الحرب وثمة بقاء كامل ينضب كل طاقاتها ، في حين تبهم مآل الحرب تماماً . أن بريطانيا لن تأمل بالنصر حتى لو امتدت لها يد المساعدة الأميركية الهائلة ، فلو لم تدخل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الحرب في حينهما لسيقت بريطانيا ، تماماً ، الى التسوية أو تذوقت طعم الهزيمة .

كان لهجوم المانيا على الاتحاد السوفيتي في ٢٢ حزيران ١٩٤١ ، ومهاجمة اليابان لبيرل هاربر في ٧ كانون الأول ١٩٤١ ، وعلان المانيا الغريب الحرب على اميركا ، ضماناً أن بريطانيا في الكفة الراجحة مهما طال الحرب أمداً والمأ ، وشرع تشرشل لحظاً ، واقعياً ، بدراسة أهداف الحرب . وعندما مضت الحرب في دائرتها تجلى واضحاً أن هدف بريطانيا التقليدي في استتباب توازن قوى أوروبا قد غدا قصي المنال لأن الاتحاد السوفيتي سيمسي ، غداة فرض الاستسلام اللامشروط على المانيا ، أعظم قوة أوروبية ، خاصة اذا عادت الولايات المتحدة أعقابها بقواتها .

وانطوت دبلوماسية تشرشل أبان الحرب على المناورة بين العملاقين -
المهددين موقع بريطانيا العظمى من الاتجاhein المتضادين . كان تبني روزفلت
لتقرير المصير العالمي تحدياً للإمبراطورية البريطانية وبينما قلقل ستالين الأمن
البريطاني بسعيه توجيهِ الاتحاد السوفيتي صوب قلب أوروبا .

تفخخ تشرشل بين المثالية الولسنية والتوسعية الروسية وبذل أقصى ما في
وسعه ، من موضع الضعف المقارن ، ليشرع سياسة بلده القديمة - اذ أبيت ان
ترك العالم للأقوى والأبأس ، على السلام أن يتمركز توازناً ما . وتفقه تماماً أن
بريطانيا ، باختتام الحرب ، لن تقدر على حماية مصالحها الحيوية بنفسها ، الا
بمؤازرة حماة توازن القوى . وبرغم ثقته الظاهرية ، تيقن تشرشل أن دور دولته
أبان الحرب كان مسك الختام لقوة عالمية مستقلة - كان أصدقائه الأميركان
يعتقدون أن بريطانيا العظمى ما برحت قادرة على استتباب التوازن الأوروبي
بنفسها .

كان أفق دبلوماسية الحلفاء ، بالنسبة لتشرشل ، ليس بذى أهمية أعظم
من خلق حلقات من الصداقة مع أميركا ، جد متأصرة ، بحيث لن تسعى بريطانيا
لوحدها في مواجهة عالم ما بعد الحرب . وهذا علة موافقته على الخيارات
الأميركية - بالرغم من نجاحه المعتاد في حمل النظير الأميركي على الموافقة في
تشاطر واشنطن ولندن ، تقريباً ، المصالح الاستراتيجية ذاتها .

تجلت هذه المهمة مرعبة لأن روزفلت ومساعديه كانوا في شك غائر لبواعث بريطانيا ، خاصة أن تشرشل سيؤثر مصالح بريطانيا الوطنية والملكية واقامة توازن القوى على دخولهم في النظام العالمي .

أنبرت كثير من المجتمعات الى عد متابعة بريطانيا لمصلحتها الوطنية كخطر من عملهم . مثل هذا الأمر ، لكثير من القادة الأميركيين ، صدعاً مستورثاً في الشخصية البريطانية . وبعيد الهجوم على بيرل هاربور ، أوضح روزفلت هذا الأمر ، في حفلة عشاء خاص :

" لا تتصف فكرة العامة عند ذلك الدور بأية موضوعية - لأن نسبة الواحد الى المئة لا يقيم الحق على رأي العامة البريطان . لقد أخبرت [تشرشل] أن عليه وضع الأمر في اعتباره . فقد تأصلت في الطبع الأميركي ، هذه اللاتفة ، وهذا البغض ، وحتى هذا الكره للانكليز " .

نهل تشرشل أكثر أفكار نظام عالم ما بعد الحرب لأن روزفلت لم يشأ مناقشته هكذا أمور قبل هجوم ستالينغراد بينما استحب ستالين أن ينذر خطوط القتال رسم النتيجة السياسية لما بعدها .

وصور وزير الخارجية هل ، في تشرين الثاني عام ١٩٤٣ ، رد الفعل الأميركي المخالف تماماً للحقائق البريطانية المعهودة :

"... لن يكون ثمة ضرورة لمناطق التأثير أو للأحلاف أو لتوازن القوى أو لأية اجراءات خاصة لتناضل لسعيها الأمم كي تدرع أمنها أو تعزز مصالحها ، كما كان الأمر عليه في الماضي التعس " .

كان روزفلت ، أبان الحرب ، أقرب الى تشرشل ، في الجانب الانساني ، من قاطبة الأميركان تقريباً ، في حين كان في بعض الأمور فظاً مع رئيس الوزراء ، بنحو أعظم مما لو كان مع ستالين . لقد أبصر في تشرشل رفيق سلاح الحرب وفي ستالين منظراً لسلام ما بعد الحرب .

وتبأرت الازدواجية الأميركية مع بريطانيا العظمى في ثلاثة محاور : الطبع الأميركي المناويء للاستعمار ، وطبيعة استراتيجية الحرب ، وصيرورة أوروبا لما بعد الحرب . وفي الحقيقة ، كانت روسيا امبراطورية جبارة أيضاً ، ولكن مستعمراتها تلاصقت مع خاصة أراضيها ولم يتعارض الاستعمار الروسي قط مع الوعي الأميركي ، بمثل ما فعل الاستعمار البريطاني . تدمير تشرشل في مقارنة روزفلت للمستعمرات الثلاث عشرة مع ممتلكات بريطانيا في القرن العشرين ، لأن هذا الأمر أفصح عن " معضلات مقارنة المواقف في القرون والوقائع المختلفة حيث تغدو كل حقيقة مادية معضلة تماما " . كان روزفلت ، من جانب ، لا يأبه كثيراً في صقل المماثلات التاريخية اذ أن جل اهتمامه في تأطيرة المباديء الأميركية الجوهريّة . وفي أول لقاء لروزوفلت بتشرشل ، عندما اجتمعا الى ميثاق الأطلنطي ، أكد الأول أن هذا الميثاق ينبغي أن يستوعب أمور العالم قاطبة ، لا أوروبا وحدها ، بما في ذلك المناطق المستعمرة :

" انني لذي ثقة بيقيني أن السلام ، لو أريد له استتباً ، عليه أن يستوعب تطور الدول المتخلفة ... لا أصدق بأننا نشن حرباً ضد الرق الفاشي ، دون أن نعمل على عتق الناس في قاطبة العالم من عبود السياسة الاستعمارية ونخلفها " .

دحضت وزارة الحرب البريطانية مثل هذا التفسير تماماً :

" ان ميثاق الأطلسي مكرس لدول أوروبا التي تأمل بالخلاص من الطغيان النازي ، وليس بذي شأن لاستطباب الشؤون الداخلية للامبراطورية البريطانية ، أو لعلاقات الولايات المتحدة ، مع الفلبين ، على سبيل المثال " .

وقصدت لندن من الاشارة الى الفلبين لتقييد ما خاله البريطانيان التهمة الأميركية بتذكيرهم بما وقفوا ليخسروه اذا نأوا بعيداً بجداهم .

لم يتته هذا الجدل بين بريطانيا وأميركا عن الاستعمار ، واستذكر سوهنر ويلز ، وكيل وزير الخارجية وصديق روزفلت ، البغض الأميركي التاريخي للاستعمار ، في خطاب يوم الذكرى* عام ١٩٤٢ :

" على هذه الحرب ، اذا كانت من أجل تحرير الشعوب ، ان تؤكد السيادة المتكافئة لسائر شعوب العالم ، كما هو شأن عالم الأميركيان . في ذمة

* يوم الذكرى (Memorial Day) : يوم ٣٠ (مايو) الذي يحتفل فيه أكثر الأميركيان لذكرى الجبود

الذين سقطوا صرعى في ساحة القتال .

نصرنا أن ينقل بقاطرته حرية الشعوب جمعاء فقد قضى عهد الاستعمار
نحيبه " .

أرسل روزفلت مذكرة الى هل ، وزير الخارجية ، يعلمه أن بيان ولز كان
رسمياً - وهذا طراز من المبادرات لا يعضد ، في جوهره ، وشانج الألفة بين وزير
الخارجية ونائبه لأنه يتبطن علاقة قوية بين النائب ورئيس الجمهورية . وأفلح
هل ، في نهاية المطاف ، في طرد ويلز . كانت آراء روزفلت من الاستعمار ذوات
سابقة فقد استحب أميركا أن تقود دفعة تحرر المناطق المستعمرة كي لا تستفحل
المطالبة بتقرير المصير الى صراع عنصري - كما أسرى بها روزفلت الى مستشاره -
نشارلز توسنغ :

" يساور الرئيس القلق حول الناس السمر في الشرق ، الذين يآلفون
نحواً من ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ . وهؤلاء السمر ، في أغلب مناطق الشرق ،
يحكمهم البيض ، وهذا أمر يعارضونه . علينا أن نهدف لمآزرتهم بتحقيق
الاستقلال - فقوة مليار ومائة مليون ذات خطر جسيم " .

وما كان للنقاش حول الاستعمار مخاضات عملية ريثما تضع الحرب
أوزارها ، بيد أن روزفلت ودع هذا العالم حينها . وحظي الجدل حول
الاستراتيجية بتضمينات فورية ، الأمر الذي عكس الهوة السحيقة لمفاهيم الدول
عن الحرب والسلام . فلماً جنح الأميركان الى الاعتقاد بأن النصر العسكري
خاتمة بحد ذاتها ، سعى نظرائهم البريطانيون لمزاوجة العمليات العسكرية ، بالمخطط
الدبلوماسي الدقيق لعالم ما بعد الحرب .

لقد نهلت أميركا أعظم خبرتها العسكرية من حربها الأهلية ، حرب حتى
الرمق الأخير ، وفي الحرب العالمية الأولى - واختمنا بظفر كامل . ويرى
الأميركان أن تتبعض السياسة الخارجية والاستراتيجية في حقب متعاقبة للسياسة
الوطنية ، ففي الكون الأميركي المثالي ، يرح الدبلوماسيون الى خارج الاستراتيجية
ويكمل الكادر العسكري مهامه ولما تأزف الدبلوماسية - الرأي الذي دفعت
أميركا ثمنه باهظاً في حربي كوريا وفيتنام . رأى تشرشل ، بخلاف ذلك ، في
الاستراتيجية والسياسة الخارجية تجاذباً لأطراف الصلة وسعت بريطانيا في
استراتيجيتها الى وجوب التركيز على الوسائل كغايات ، لا سيما انها تنعم بموارد
جد محددة ، على عكس أميركا . عقد قادة بريطانيا العزم على تحاشي أية مجزرة ،
كتلك التي اصطبغوا فيها أبان الحرب العالمية الأولى فاستطاب لساستها أية
استراتيجية تقلل حجم الخسائر .

اقترح تشرشل ، حال ولوج أميركا الحرب ، مهاجمه ما أسماه مؤخرة بطن
المحور الضامرة في جنوبي أوروبا ، وحث ايزنهاور ، دون طائل على الاستيلاء على
برلين وبراغ وفيينا قبل أن تبلغها الجيوش الروسية .

كانت المرامي التي استقطبت تشرشل هذه المواقع الرائعة في تحديد التأثير
الروسي لما بعد الحرب وليست القوة العسكرية لعواصم أوروبا المركزية أو اشرافها
على البلقان (وهي في الحقيقة تضاريس صعبة) .

عيل صبر القادة الأميركيين ، وكادت أن تثور ثائرتهم ازاء توصيات
تشرشل ، اذ القوا في استراتيجية مؤخرة البطن الضامرة نموذجاً للنزعة البريطانية في

أدراج أميركا كسبيل لمصالحها الوطنية - وأبوا ذلك لأنه يقامر بحياة الأميركي كان سعيًا لمرامي ثانوية . كان هؤلاء القادة متلهفين لفتح جبهه ثانية ، مع استهلال الاتفاق المشترك وأفصحوا بأنه السبيل الوحيد لاستقطاب القوة الرئيسة الألمانية للقتال ، دون أن يأنهوا لموقع هذه الخطوط لأن الحرب ستضع أوزارها بظفر كامل . وفي آذار عام ١٩٤٢ هدد الجنرال جورج مارشال ، رئيس أركان القوات الأميركية ، بقلب القرار . الذي منح الأولوية لمسرح الأحداث البريطاني وبتوجيه الجهد الأميركي أعظمه الى الباسفيك ، فهذا القائد قد أغاطته المحاجة البريطانية لمراميه في فتح جبهة ثانية . أفصح روزفلت عن قيادته القوية أبان الحرب وأبان قيادة اليها . وذكر الجنرالات المتخاصمين بأن القرار البكر في اعطاء الأولوية لدحر المانيا قد اتخذ على أساس المصلحة المشتركة وليس لصالح بريطانيا العظمى :

" من الأهمية العظمى لاعتباراتنا أن نتطلع لاندحار اليابان لا على حساب المانيا وأن تضيق الحناق الأميركي على اليابان هذا العام ، أو من اللاحق ، قد يزيد الفرصة لألمانيا في اكمال تسيدها على أوروبا أو أفريقيا أن هزيمة المانيا هي هزيمة " لليابان ، ربما من دون اطلاق رصاصة أو ازهاق حياة " .

تماشى روزفلت مع كثير من استراتيجيه تشرشل ولكنه رسم خط الانزال في البلقان . وأيد الانزال في شمالي أفريقيا في تشرين الثاني عام ١٩٤٢ ، وبعد احتلال الشاطيء الشمالي للبحر المتوسط ، تمت عملية انزال في ايطاليا ، خريف عام ١٩٤٣ ، والتي لكمت ايطاليا بالضربة القاضية للحرب .

ولم يأذن للجبهة الثانية في النورمندي حتى حزيران عام ١٩٤٤ ، عندما هزلت المانيا تماماً وغدت خسائر الحلفاء جد نزيرة بحيث لاح النصر الحاسم في متناول أياديهم .

كان ستالين مؤيداً مطرباً لفتح الجبهة الثانية ، كما هو حال القادة الأميركيين ، ولكن لبواعث سياسية وليست عسكرية . وبقيناً كان في شرق ، في عام ١٩٤١ ، الى قذف القوات الألمانية خارج حدوده ، فقد يئس من المساعدة العسكرية بحيث نادى بريطانيا العظمى الى ارسال قوات محمولة الى القوقاز . وأبان تقدم الألمان صوب روسيا الجنوبية في عام ١٩٤٢ ، واصل ستالين الاصرار على الجبهة الثانية ، بالرغم من أنه أغفل القوة الحليفة المحمولة .

تواصلت استغاثات ستالين لفتح جبهة ثانية حتى عقب معركة ستالينغراد ، أواخر عام ١٩٤٢ ، والتي أرخت انقلاب التيار على المانيا . وأعظم ما أستقطب ستالين في الجبهة الثانية هي بعدها عن شرقي أوروبا ومركزها والبلقان حيث تتصادم المصالح السوفيتية والغربية . وأكد الأمر أيضاً أن العواصم لن تنجو بجلدها من الحرب دونما اضرار . لقد الغى ستالين ، المناادي بمنحه صوت في تخطيط الحلفاء لأوروبا ، التمتع بأية ضروب من الديمقراطية ، حتى الأذن النزير في التخطيط الروسي أو الاطلاع البسيط عن الترتيبات العسكرية الروسية .

اتضحنت النتيجة أن الحلفاء قد أرسلوا صوب ايطاليا بقدر الفرق الألمانية - نحواً من ثلاث وثلاثين - كما سألهم ستالين في طلبه لفتح جبهة ثانية (طل يطالب بما بين الثلاثين والأربعين) ومكث يحاجج ضد الاستراتيجية الجنوبية لأنه الفى

صدعها الأول أسبقيتها الجغرافية بالنسبة للأقطار الكوائن في مرمى المطامح الروسية . لقد أصر ستالين ، في عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ ، على فتح جبهة ثانية وللأسبب ذاته الذي سعى تشرشل لتأخيرته : أن هذا الأمر يجرجر الحلفاء بعيداً عن المناطق المتنازعة سياسياً .

يقول بعض النقاد المشهورين ، في معرض حديثهم عن موطن الحرب الباردة ، أن فشل فتح جبهة ثانية في وقت مبكر قد بعث تعند ستالين في شرقي أوروبا ، وأثار خطر روسيا وسخريتها أكثر من أي باعث آخر . ومع ذلك يتحدى هذا الأمر السذاجة ، فهذا البلشفي العتيق ، الحديث على اتفاق مع هتلر ومع مفاوضات لتقسيم العالم بجانب هذا القائد النازي ، يمكن أن يصاب بخيبة أمل من السياسة الواقعية - وهي سياسة الحلفاء . لقد قام بمناورة الجبهة الثانية ، كأي فعل أقدم عليه ، ببرود وواقعية ومكر .

صورت هيئة الأركان المشتركة ، لكل حدث ، قناعة القيادة السياسية الأميركية التي ترجأ أية محادثات لعالم ما بعد الحرب ريثما يتحقق النصر الكامل . فكان ذلك هو القرار المشؤوم الذي هيكل عالم ما بعد الحرب وحتم الحرب الباردة .

ومن البديهيات العامة أن الدول المقاتلة الساعية للاستقرار والتوازن ستقدم على أي وسيلة ، بقدرتها ، لبلوغ صيغ السلام الأساس ولما تدور رحى الحرب ، فطالما العدو يتربع حلبة القتال سيتعزز بأسه ، بنحو غير مباشر ، في الجانب

المسلم . واذا ما أغفل هذا الأمر ، وأودعت القضايا الرئيسة المعلقة رهن مؤتمر السلام ، سيكتنز الأقوى كل الغنائم ولا يزاح الا بالمواجهة الكبيرة .

كان اتفاق الحلفاء على مرامي ما بعد الحرب ، أو مناقشتها في أقل تقدير ، هام أبان الحرب العالمية الثانية ، بباعث لسياسة الاستسلام غير المشروط الذي صاغه روزفلت وتشرشل في مؤتمر كازبلانكا ، كانون الثاني عام ١٩٤٣ . اقترح روزفلت هذه السياسة لدواعي جمة فقد ساورته الخشية من أن مناقشة بنود السلام مع المانيا قد تبعث بالفرقة ، فأراد تكثيف كل طاقة الحلفاء لكسب الحرب . وشاء أيضاً أن يطمئن ستالين ، الرازح تحت بويلات معركة ستالينغراد ، أن السلام لن يتشطر ، ففوق كل اعتبار ، كان هدفه الحيلولة دون حلقة أخرى من المطالب الألمانية التوسعية ، اذا ما ادعت أنها خدعت على انهاء الحرب بمواعيد عرقوب .

وقذف أباء روزفلت لهيكله عالم ما بعد الحرب الدائرة ، بالقوة الأميركية الضخمة الى دبر النتيجة ما فتقدت لأمر هامة كتوازن القوى أو أية معايير للحلول السياسية . وفي كل المناسبات التي توافقت معها بديهيات ولسون . كان دور روزفلت في هيكله عالم ما بعد الحرب عظيماً وعقدت برعايته سلسلة من المؤتمرات الدولية انطوت على كثير من آفاق التعاون ، فالأمم المتحدة قد أقرت في مؤتمر (ديمبارتون أوكس) والنقد العالمي في (بريتون وودز) والزراعة والأغذية في (هوت سبرنج) و الطيران المدني في (شيكاغو) .

عامل ستالين ، أول الأمر ، تملص روزفلت من مناقشة تسوية ما بعد الحرب على المستوى الجيوسياسي بانها مناورة تكتيكية تهدف الى استغلال معضلاته العسكرية . وأوشكت الحرب ، بالنسبة له ، من خلق توازن قوى حديث ومحبذ نتيجة للصدع الذي خلفه الانشقاق الائح لدول المحور . وسعى ستالين ، في كانون الأول عام ١٩٤١ ، الى اشراك ايدن في تسوية ما بعد الحرب ، ولما تزحف القوات الألمانية صوب ضواحي موسكو ، لأن أفكار هذا الرجل العتيق جد بالية بحيث لم يتوقع أن ينذر الغرب صيغ السلام لمخاض العمليات العسكرية . وأوضحت اشاراته الأول ، في هذا اللقاء ، أنه لم يتحدث عن ميثاق الأطلسي . فقال أن الاعلان عن المباديء يماثل الجبر ، بينما هو يستملح الحساب . لم يشأ اهدار الوقت بأمور مجردة ، لأنه أثر المتاجرة بالامتيازات التبادلية ، رجاءة أن تكون بهيئة أراض .

وما يجول في خاطر ستالين كان جلياً ، سياسة واقعية عتيقة ، على المالينا أن تنشطر وتتقهقر بولندا غرباً . سيعود الاتحاد السوفيتي سيرة حدود عام ١٩٤١ الأمر الذي يعني خط كرزن مع بولندا والاستبقاء على دول البلطيق - الخرق الواضح لمبدأ تقرير المصير الذي دعا اليه ميثاق الأطلسي وسيقوم الاتحاد السوفيتي ، بالمقابل ، بمساعدة اي طلب تصطفيه بريطانيا العظمى لارساء قواعد في فرنسا وبلجيكا وهولندا والنرويج والدانمارك - جميعها حلفاء لبريطانيا . لقد أبصر ستالين الموقف كما آلفاه أي أمير في القرن الثامن عشر : الى الظافر تمضي الغنائم .

وفي الوقت ذاته لم يتقدم ستالين بأية مطالب لمستقبل دول شرقي أوروبا السياسي ، وأبهم قضية الحدود مع بولندا . ومع ذلك لم تنتهك بريطانيا العظمى ميثاق الأطلسي ، بعد اصداره بثلاثة أشهر ، ولم يأبه القادة الأميركيون كثيراً لما لاح لهم رجعة الى الترتيبات السرية ، آفة دبلوماسية الحرب العالمية الأولى . كانت الصيغ التي عرضها ستالين ، برغم وحشيتها ، أفضل مما تمخضت عنها الحرب من نهاية المطاف . تفادى أيدين هذا المأزق عندما وعد أن ينقل محاوراته مع ستالين الى تشرشل وروزفلت ، ويستأنف بعدها الحوار .

عاد ستالين سيرة ربيع عام ١٩٤٢ بالرغم من تطرف موقعه العسكري ، تأهب تشرشل تماماً لاستكشاف التعويض الروسي لحدود عام ١٩٤١ . لكن روزفلت ومستشاريه ، الملزمين بتفادي ترتيبات كيفما اتفق لتوازن القوى ، أبوا مناقشة قضايا ما بعد الحرب . كتب هل بالنيابة عن روزفلت الى تشرشل :

" سيكون أمرنا مشكوكاً لو سلخنا عنا بياناتنا الجهور عن السياسة والمبادئ والتطبيق . وإذا ما انتزع أمر أو أمران مما أسلفت تمشياً مع اقتراحك ، لن يكون لحزبي البلدين سابقة يهتدون بها أو قوانين راسخة يحكمون بها أو يصرون أن سائر الحكومات انتهجت هذه القوانين " .

حاول ستالين أن يضع النقاط على الحروف فارسل مولوتوف الى لندن في أيار عام ١٩٤٢ . أثار السفير الروسي ايفان ميسكي ، في محادثاته التمهيدية لهذه الزيارة في نيسان عام ١٩٤٢ ، صيغ ستالين للأشهر السابقة . وطالب الاتحاد السوفيتي بمواثيق التعاون المتبادل مع رومانيا وفنلندا لفرته ما بعد الحرب . وإذا ما

إذا أخذنا بالاعتبار تغور القوات الألمانية في بطن روسيا ، نرى أن الأمر تعبير شاذ
ثان لأهداف ستالين بعيدة المدى - بالرغم من أنها قصيرة جداً ، بلوغاً وجوهراً ،
لمدار القمر الصناعي الذي ظهر مع تصرم الحرب وغياب الاتفاق .

وعصفت في وجه تشرشل معارضة عنيفة في واشنطن ، لمواصلة الحوارات
ووصف هل هذه المحادثات انها اعتداء على ميثاق الأطلسي وتحد لمعارضة أميركا
التاريخية لأية تغييرات اقليمية بالقوة ، ورجعة لسياسة القوة التي تتوسم الماضي
الغاشم وقد وضع روزفلت مع ستالين هذه النقاط من تمام حروفها الصحيحة .
رد ستالين باشارة مقتضبه يعلمه بتسلم الرسالة دونما تعليق عليها ، الآية الحق أنه
قد امتعض منها . وفي الرسالة التي بعثها ستالين ، في الوقت ذاته ، الى تشرشل
طلب منه تجاهل " التدخل الأميركي " .

كان ستالين ، مع تباشير الحرب الأول ، تواقاً لترتيب حدود عام ١٩٤١
وساوره شك عظيم أنه لن يوهب أي تعويض . وليس ثمة احدى من الضرورات
التاريخية فالثمن الذي يطلبه ستالين ما كان مبهماً بالمره لأن روزفلت قد قطع ،
على حين غرة ، المحادثات الروسية - الانكليزية عندما دعا مولوتوف لزويارة
واشنطن .

اشار ستالين الى ايدن ، عندما زار الأخير موسكو في كانون الأول عام
١٩٤١ - أنه مصمم على قضية بولندا وأسمها " المسألة المفتوحة " . كان راغباً
بالمقايضة باعتراف حدود عام ١٩٤١ لقاء أذنه لحكومات أوروبا الشرقية في المنفى
(التي لم تلق تحدياً بعد) بانذار دول البلطيق على العودة سيرة استقلال عام

١٩٤٠ والسماح للقواعد السوفيتية في هذه المناطق . وربما هذا الأمر قد أفضى الى نتيجة لأوروبا الشرقية على الطراز الفنلندي - منطقة أمن روسية متسمة بالاحترام وامتعة بالديمقراطية وحررة في توجيه سياستها الخارجية غير المنحازة .
ويقينا أن هذا الأمر أخير لشعوب أوروبا الشرقية .

وكل هذه الأمور انزاحت زبداً حالما وصل مولوتوف واشنطن ، في أواخر أيار عام ١٩٤٢ ، وأدرك أن أميركا كانت تستفهمه عن الترتيبات السياسية وتدابير نظام العالم الحديث . وقدم روزفلت الى مولوتوف الخيار الأميركي لانكار ستالين (وتشرشل) حول مناطق النفوذ . كانت الصيغة ثمائل ، ببساطتها ، المفهوم الولسي للأمن الجماعي وقد طورتهافكرة الشرطة الأربعة ، أصر روزفلت أن مثل هذه الصيغة ستهيء للاتحاد السوفيتي أمناً أعظم مما يفعله توازن القوى التقليدي .

ولكن لم آمن روزفلت أن ستالين ، الذي قدم مثل هذه الاقتراحات الميكافيلية الى تشرشل ، سيستبهم حكومة العالم الرائعة ؟ وربما كان يظن أن من الميسور له الرضوخ للأمر الواقع لا الموافقة على مطالب ستالين ، لو أصر على الاحتفاظ بالمقاطعات التي احتلها جيشه ، في وقت غشي فيه مآل الحرب .

حدد روزفلت كثيراً لما يخص شؤون المستعمرات واقترح وصاية دولية على كل المستعمرات السابقة التي " ينبغي لخاصة أمنها أن يستقطعها في الدول الضعيفة (وأدرج فرنسا في قائمته) . ودعا أيضاً الاتحاد السوفيتي ليكون عضواً مؤسساً لمجلس الوصاية .

ولو تمتع مولوتوف بأعظم مما للفيلسوف من حكمة ، لعكس دورة التاريخ ، ففي خضم ثمانية عشر شهراً عرضت عليه العضوية في حلفين متباينتين متضادين : ميثاق الحلف الثلاثي الخاص بهتلر ورينتروب ويولف المانيا وايطاليا واليابان ، واتلاف روزفلت الذي يؤلف الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والصين . وتزلف كل متقدم الى مولوتوف بأفق الأراضي الدخيلة جنوباً : عرضت برلين الشرق الأوسط ، بينما قدمت واشنطن الوصايات الاقليمية ، ولم يصطف مولوتوف أياً من الخيارين كي لا يجهز على سعيه العزوم لأهداف روسيا الآزفة ، حسبما تنتهي اليه الجيوش الروسية .

لم ير مولوتوف أيما ضرورة لتعديل خططه لمحدثه فوافق في واشنطن ، كسابق عهده في برلين ، على الانضمام الى الاتفاقية المقترحة . ولم يأبه للوفاق في " الشرطه الأربعة " الذي يضعه بازاء أعداء الداء لم يكن لينزعج لعرض قدموه اياه قبل ثمانية عشر شهراً ، كشأنها في برلين ، أي باعث يحدده على هجر تطلعات ستالين الاقليمية في أوروبا فلقد أصر في كلا العاصمتين على حدود روسيا عام ١٩٤١ ، والمطالبة بنفوذ روسي دائم في بلغاريا ورومانيا وفنلندا وحقوقاً خاصة في الستريت . وفي القضيتين كليهما أرجأ مسألة الأقاليم الى وقت ثان .

ولم يضع ستالين نصب أعينه قط ، فرصة فضلى ، أعظم مما حصل له عندما أعلمه مولوتسوف برفض الولايات المتحدة مناقشة التسوية السياسية والحرب دائرة الرحي ، عنى هذا الأمر أن لا يقدم أي امتيازات طالما يتربع الجيش الألماني ساحة القتال . وحالما تيقن بارجاء الولايات المتحدة التسوية السياسية لفترة ما بعد الحرب ، هجر اصراره المعتاد وعزف عن أسلوبه المتغطرس ولم يثر

القضية كرة أخرى ، كان مبوأه المفاوض يتعاضم في كل خطوة يدنو فيها الحلفاء من شفا النصر وقد انتصب ليغتنم الكثير جراء ارجاء المحادثات السياسية ، بأعظم ما يستطيع اليه سييلا ، فتكون له أوراق مراهنة لمؤتمر السلام . وما في أحد أوعى من ستالين في القول المألوف " امتلاك تسعة أعشار القانون " .

وثمة نفح من المباديء الولسنية والستراتيجية لاكثرات روزفلت على اخطار تعاون ما بعد الحرب مع روسيا بالمناقشة المسبقة لأهداف ما بعد الحرب . وربما كان روزفلت شاعراً بإمكانية التوسع الروسي غداة الحرب لكنه تفخخ بين مفاهيم شعبه والخطر الاستراتيجي الآفق . وجل اهتمامه أن يروق لمثاليات الشعب ، الذي يستهجن مناطق النفوذ وتوازن القوى ، كي يسخر المجهود الحربي .

لقد سلخ الأمر خمس سنوات ، لا أكثر ، منذ أن تخطى الكونغرس قوانين الحياد ، في حين لم تتلاش الأفكار المصاحبة لها . خلص روزفلت الى وهب ستالين ، مهما كانت نواياه ، سمعة يرفعها ، وسيكون له ثمة فرصة ، بازاء هذه السفارة ، على تعبئة الأميركان لمجابهة التوسع الروسي اذا ما حدث حقاً .

وهذا رأي آرثر شليزنجر ، الذي قال أن روزفلت قد هياً خط الرجعة لو ساءت علاقته مع الاتحاد السوفيتي :

" جيش جرار ، شبكه من قواعد البحار ، تخطيطات للأعداد العسكري العالمي وقت السلم ، والاحتكار الأميركي - البريطاني للقنبلة الذرية " .

وحقاً أن روزفلت تتسخر في متناوله كل هذه الأمور ، ولكن ما يبعثه على تحشيدها هو تعضيد الجهد الحربي وليس كبح التوسع الروسي . قدرته هذه القواعد على نقل المدمرات الى بريطانيا العظيمة ، وهدفت القنبلة الذرية ضد النازية أو اليابان ، وكل الذي أقدم عليه روزفلت أنه سرح الجيش بسرعة وعاد به الى وطنه - وفي الحقيقة كرر هذا القول في عدة مناسبات . وبقينا أن روزفلت اذا ما أيقن بإيمان ستالين الفاسد سيغدو أكثر مكرراً ومقتناً للتوسع الروسي ويلجأ الى الوسائل المذكورة المتيسرة تحت تصرفه . ومع ذلك ثمة قبس من الحقيقة بأنه ما بلغ قط هذا المال أو تطلع الى قدراته العسكرية بنظرة المواجهة المحتملة مع الاتحاد السوفيتي .

وعندما شارفت الحرب على وضع اوزارها ، أفصح روزفلت عن امتعاضه لأساليب ستالين . لقد مكث روزفلت ، طوال الحرب ، مصمماً ، بشكل عظيم وجلياً في التزامه بالتعاون الأميركي - الروسي ولم يضع نصب اعتباره أي مرمى هام خلا تجاوز ارتياب ستالين . ولولتر لبمان الحق ، كل الحق ، في وصفه لروزفلت :

" انه لا يثق باحد وكل ما تصور فعله أن يأخذ ستالين حيلة ، الأمر المتباين تماماً " . واذا ما كان هذا الأمر نيته ، فانه قد خاب .

كان روزفلت يصب ثقته في العلائق الشخصية مع ستالين بطريقه لا تروق لتشرتشل . لقد عبر تشرتشل ، ولما غزا هتلر روسيا ، عن قرار بريطانيا العظمى

على مؤازرة ستالين ، وذكر ذلك بصيغة عبارة لا تبطى تأييداً شخصياً أو أخلاقياً :

" اذا ما غزا هتلر الجحيم ، سيذكر [تشرشل] ، في أسوء احتمال ، عبارة لطيفه بحق الشيطان " . لم يد روزفلت مثل هذا التحفظ ، فقد سعى ، بعيد ولوج أميركا الحرب ، الى اعداد لقاء مع ستالين في بيرنغستريت دون حضور تشرشل . وسيكون هذا الاجتماع " غير رسمي ، وزيارة اعتيادية لبضعة أيام كي نحقق " أنا وأنت " ما يجول في أعماقنا " . وسيأتي روزفلت بهاري هوبكن ، المترجم ، ومختزلاً وستكون كلاب البحر والنوارس شواهداً عليهم .

لم يحصل هذا اللقاء وعقدت قمتان - في طهران للفترة من ٢٨ تشرين الثاني حتى الأول من كانون الأول عام ١٩٤٣ وفي يالطا من ٤ شباط عام ١٩٤٥ حتى التاسع من الشهر ذاته . وفي كلا القمتين ، سير ستالين أعمق الأغوار عندما وضع لروزفلت وتشرشل أنهما في فاقة للقاء أكثر منه وأن مثل هذا اللقاءات تهدف الى خفض الثقة الأميركية - البريطانية في قدرتهم على انتزاع امتيازات منه . كانت طهران على مبعده بضعة مئات الأميال الحدود الروسية ، في حين تتربع يالطا في أراضيها . لقد اضطر الرئيسان الى قطع آلاف الأميال . وخاصة بالنسبة لروزفلت المعوق الذي عانى كثيراً في قمة طهران وكان يصارع الموت أبان قمة يالطا .

أطر مؤتمر يالطا ضحالة عالم ما بعد الحرب . وكانت الجيوش الروسية ، وقتئذ تزحف مارقة كامل حدود عام ١٩٤١ وتبوات موقعاً يقدرها على أحكام

هيمنة الاتحاد السوفيتي ، لوحده ، على سائر أوروبا الشرقية . وإذا ما قدر لتسوية ما بعد الحرب أن تعقد مفاوضاتها في أية قمة ، لكانت قمة طهران ، قبل خمسة عشر شهراً ، أصلحها . كان الاتحاد السوفيتي يقاتل دفعاً للهزيمة ، بينما ظفر في معركة ستالينغراد ، غداة مؤتمر طهران فكان النصر قاب قوسين أو أدنى .

وفي مؤتمر طهران وطد روزفلت العزم ، باديء ذي بدء ، على المكوث في دار المفاوضات الأميركية ، على مبعدة قريبة من السفارتين الأميركية والروسية ، المتقابلتين دبراً . كان ثمة خشية دائمة أن يرزح روزفلت ضحية لرشق بالقنابل يقدم عليه مناصرو المحور ، ولما يعم طريقه صوب اجتماعه في المقر الروسي أو البريطاني . لذلك وافق روزفلت ، في اجتماعه الأول داخل المفاوضات الأميركية ، على دعوة ستالين للانتقال الى فيلا داخل المجمع الروسي . كانت هذه البناية مصممة بالطراز الروسي وتعج بهاءً ورونقاً تليق بعظام الرجال ، ومزودة بأجهزة تنصت ، لهذه المناسبة دون شك .

كان قبول روزفلت لدعوة ستالين في اللقاء في المسكن الروسي أبين آية " لثقتهم وطيب نيته . ومع ذلك لم يخلف هذا الأمر أثراً في استراتيجية ستالين الهادفة الى تأنيب تشرشل وروزفلت لأرجاء فتح جبهة أخرى . كان يحلو لستالين أن ييؤ نظيره موقع الدفاع فثمة فائدة أخرى تتجلى عندما يصب جل اهتمامه في منطقته تنأى كثيراً عن ما سيؤول ، قريباً ، حلبة الصراع . لقد أخذ عليهم موثقاً رسمياً لفتح جبهة أخرى في فرنسا ربيع عام ١٩٤٤ . ووقف الحلفاء الثلاثة على نزع الماني شامل للسلاح وعلى بعض المناطق الخاصة بالاحتلال . وعندما اقترح

ستالين ، ذات مره ، اعدام ٥٠٠٠٠ ضابط الماني ، دلف تشتتل الى الخارج وما آب الا بعد أن تبعه ستالين كي يطمئنه أن الأمر ضرب من المزاح - وفي ظل ما نفقهه اليوم عن مذبحة كاتين الخاصة بالضباط البولنديين ، فانها غير حقيقية ، على وجه الاحتمال . وأوضح روزفلت ، في اجتماع خاص ، خطة الشرطة الأربعة الى ستالين المتشكك .

أرجأت كل هذه الأمور مناقشة ترتيبات ما بعد الحرب ، الى آخر يوم في المؤتمر . أيد روزفلت خطة ستالين على نقل حدود بولندا غرباً ولم يشدد عليه في مسألة البلطيق . وأفصح أن أميركا أو بريطانيا العظمى لن تطرد الاتحاد السوفيتي لو احتل دول البلطيق - بالرغم من أنه أوصى باجراء الاستفتاء العام . لقد تجلت الحقيقة أن روزفلت كان راغباً عن اجراء محادثات شاملة لعالم ما بعد الحرب ، كما يمثل ما أقدم عليه مع مولوتوف في زيارته لواشنطن قبل عام ونصف عام . لذلك أبدى تعليقاته على خطط ما بعد الحرب التي قدمها ستالين بخصوص أوروبا الشرقية ، وكان ثمة تردد يلوح كانه ضرب من الاعتذار . استقطب روزفلت اهتمام ستالين الى قضية المقترعين الأميركان ذوي الأصل البولندي ، فهم نحو من ستة ملايين ، الأمر الذي يؤثر في مقعده الانتخابي للعام المقبل . وبالرغم من تأييده الشخصي لآراء المارشال ستالين على ضرورة إعادة دولة بولندا فقد راق له أن يرى الحدود الشرقية وقد تغربت كثيراً والحدود الغربية وقد يمت صوب نهر الأودر . ومع ذلك فقد أمل أن يفقه المارشال ، للبواعث السالفة الذكر ، بعدم المساهمة بأي قرار هنا في طهران أو في الخريف المقبل بهذا الشأن وأن لا يفصح ، علناً ، بمشاورته مثل هذه الترتيبات في الوقت الحاضر . ما كان لهذا الأمر ، البتة ،

أن ينال رضا ستالين ، الماضي بقطار المغامرة الخطرة لوحده ، وفي الحقيقة تبطن هذا الأمر مواقف شكلية أميركية ، على نطاق واسع ، عقب الانتخابات .

وكان الباعث الذي حدا بروزفلت على عرض المرامي الأميركية ، على هذا النحو الشبم ، اعتباره قمة طهران أساساً لاقامة خطة الشرطة الأربعة . وكان احدى أساليبه أن يتفاخر ، بانحداره من تشرشل ، هدفاً لكسب ثقة ستالين ، كما صور هذا الأمر الى فرانس بيركين ، صديقه القديم ووزير العمل :

" تقطب وجه ونستون عبوساً واحمراراً . وكلما عظم ذلك ، ضحكت أسارير ستالين الذي انفجر ، نهاية المطاف ، بقهقهة عظيمة ، من خلجاته ، فأبصرت في حينها الضياء لأول وهلة منذ ثلاثة أيام . أقيت هذا الأمر ريشما شاطرنى ستالين الضحك فكانت هذه البادرة لأنعته " العم جو " . ربما ساوره الاعتقاد اني حديث عهد على هذه الأمور ، لكنه في ذلك اليوم قهقهه عالياً وبعم شطري وصافحني

ومنذ ذلك الحين أمست وشائجنا شخصية ... فقد دلفنا من الحاجز الثلجي وتجاوزنا أطراف الحديث كرجال وأخوة " .

لم يألّف الأميركان ، باختتام قمة طهران ، أي أمر حديث في معرض رأي الرئيس عن خلاصاته ، لشخص الدكاتور السوفيتي :

" بوسعي الافصاح عن طيب خاطري من المارشال ستالين . فهذا الرجل جلد العزم ، رابط الجأش ، رائق المزاج ، وأنا أراه حقاً ، صورة تتبؤر

فيها فزاد روسيا ومهجتها - لذا سنسائر معه بشكل رائع ومع الشعب الروسي - أروع المسيرة حقاً " .

وعندما وطأ الحلفاء النورمندي ، في حزيران عام ١٩٤٤ ، وتقدموا غرباً ، حضرت المنية المانيا . وتعاضم لستالين ، المبصر بتأرجح كفة الموقف العسكري لصالحه ، الرغبة بالمناداة بشروطه . ففي عام ١٩٤١ ، عبر عن موافقته بحدود عام ١٩٤١ (بامكانية توسيعها) واعترفه بحرية البولنديين المتمركزين في لندن . وشرع في عام ١٩٤٢ بالتذمر من اتفاق الحكومة البولندية في المنفى وعرض عليها خياراً ، في عام ١٩٤٣ ، بما أسماه لجنة لوبلن . واعترف أواخر عام ١٩٤٤ ، بفريق لوبلن - تحت سيطرة الشيوعيين - كحكومة اقليمية بولندية وألغى اعترفه بالبولنديين في لندن . كانت قضية ستالين البكر في عام ١٩٤١ هي الحدود وأمست بعد أربع سنوات ، سيطرة سياسية على أقاليم ما وراء الحدود .

تفقه تشرشل هذه الوقائع ولكن بريطانيا العظمى قد أمست جد متكة على الولايات المتحدة بحيث لن تقدر ، بأنها ، على أية مبادرة أو أن تجابه الصرح الذي يعليه ستالين لأعظام النفوذ السوفيتي في شرقي أوروبا . وتولى تشرشل ، في تشرين الأول عام ١٩٤٢ ، مبادرة عديمة الجدوى ، ربما ، لحسم مستقبل أوروبا الشرقية ، وكانت مع ستالين مباشرة . فعندما زار موسكو ، ومكث نحواً من ثمانية أيام ، قدم لستالين ترتيبات مناطق النفوذ التي دونها ، على نحو عجل . صور تشرشل ، في خطته ، خرائط لمناطق النفوذ ، على أساس النسبة المتوية حيث تخطى بريطانيا بـ ٩٠٪ من اليونان بينما ينعم الاتحاد السوفيتي بـ ٩٠٪ من رومانيا و ٧٥٪ في بلغاريا ويتناصفان هنغاريا ويوغسلافيا . وافق ستالين فوراً - لكنه

مولوتوف ، الطراز السوفييتي الأسمى لبراعة المفاوضين ، قد سعى الى حوار مع ايدن كي يطرح من حصص بريطانيا العظمى ، ويهب الاتحاد السوفييتي مغنماً أعظم في كل بلد في أوروبا الشرقية ما خلا هنغاريا .

وثمة الكثير الذي يرثي هذا الجهد البريطاني . ما رسمت مناطق النفوذ ، قط ، على أساس مثوي ، في أي عهد تصرم ، ولم تحظ بأي معيار لمعرفة رغبتها ، وليس ثمة ما يرسخ كيائها ، فالنفوذ يتجلى بحضور الأطراف المتنازعة . وبهذه الشاكلة ارتمت اليونان الى أحضان النفوذ ، شاءت أم أبى ، بينما أمست سائر الدول جمعاء - ما خلا يوغسلافيا - تابع لروسيا بصرف النظر عن النسب المثوية . وحتى حرية العمل اليوغسلافي لم تأت ثمرة للاتفاق الروسي - البريطاني ولكن من حقيقة خضوعها للاحتلال الروسي ردحاً قصيراً من الزمن وعتقها خاصة مناضليها الغزو الألماني العسكري أثر جهد جبار .

وعندما أرف مؤتمر يالطا ، في شباط عام ١٩٤٥ ، لم يتبق أمر معلقاً في الاتفاق بين تشرشل وستالين . كان الجيش الروسي ، لحظتها ، يحوز المناطق المتنازعة ، برمتها ، ويجرد الحدود على نحو واسع ويتدخل ، أعظم التدخل ، في التدبيرات الداخلية لكافة الدول المحتلة .

كان على روزفلت ، الذي ساءت صحته وتدهورت كثيراً ، أن يخلق من مالطا الى المطار الثلجي في ساكي ، داخل الكريمية ، وأن يقطع التسعين ميلاً الى يالطا ، في نحو من خمس ساعات في الطرق الوعرة المكسوة بالثلوج . كان منزله مؤلف من ثلاثة غرف في قصر ليفاديا . (كانت ليفاديا ، في سابق الأوقات)

مصيف خريفي مفضل للقياصرة : خطط الكسندر الثاني ، عام ١٨٧٧ ،
الانطلاق بغزو منه وفي عام ١٩١١ شيد نيقولا الثاني قصرأ أبيض من الجرنيت
فوق الجراف المطللة على البحر الأسود ، التي غدت موقع مؤتمر الثلاثة السود .

لم تتغير أساليب المؤتمرين مع مستجدات الأمور . اعترى القلق تشرتشل في
مناقشة التدبيرات السياسية لما بعد الحرب ، ولكنه غلب على أمره حيث جاهد
زميلاه ليحقق كل منهما برنامجه المنفصل . سعى روزفلت للموافقة على اجراء
انتخابات الأمم المتحدة اشراك الاتحاد السوفيتي في حرب ضد اليابان ، اغتبط
ستالين كثيراً لمناقشة الموضوعين كليهما فرفيقاه قد سلخا من الوقت ما يحول دون
التطرق لأمر أوروبا الشرقية وكان أيضا ، متلهفاً (وليس غير مكترث ، كما يخال
بعض الأميركان) للانخراط في حرب ضد اليابان ، الأمر الذي يقدره على مشاطرة
غنائم هذا النصر .

كان جل اهتمام تشرتشل في توازن القوى الأوروبي وأراد أن تؤوب
فرنسا الى مصاف القوى العظمى ، وناضل دون انقسام المانيا ، وسعى الى خفض
التعويضات التي طالبت بها روسيا . وبالرغم من ظفر تشرتشل في هذه الأصعدة
الثلاثة ، كان ثمة انتهاكات لنظام شرقي أوروبا - فالجيش الأحمر قد أقدم ،
بتصرفاته ، على عرقلة النظام يومياً .

وقتئذ نصل ستالين السكين التي سيقر بها حيلة روزفلت في تخلي الاتحاد
السوفيتي عن بعض الامتيازات ، كي لا يحل على روزفلت غضب معارضة شعبه :

" اذا ما سأل روزفلت ستالين على تمليك البولنديين مدينة لفوف ، كي
تقر أعين الناقدین البولنديين داخل أميركا ، سيرد ستالين بالسمع والطاعة ولكن
أوكرانيي بلده سيخلقون له معضلة لن يلقى لها جواباً " .

وافق تشرشل وروزفلت ، في نهاية المطاف ، على حدود روسيا لعام
١٩٤١ ، وقد آلت هذه الخطوة تشرشل لأن بلده قد تجند الحرب ليصون وحدة
بولندا الاقليمية . وتمت الموافقة أيضاً على نقل حدود بولندا الغربية لتيتم شطري
نهرى الأودر والنيس وأن يترك الطرف الأخير في نهر النيس عالقاً ، فثمة نهران
يحملان الأمم ذاته . أيد تشرشل وروزفلت حكومة لوبلن الموجودة في موسكو
شريطة أن تتوسع وتستوعب بعض الشخصيات الديمقراطية من الحكومة البولندية
المنفية التي قاعدتها في لندن .

كان تنازل ستالين لحلفاءه اعلاتاً مشتركاً لأوروبا المتحررة ، الامر الذي
تعهد باقامة انتخابات حرة حكومات ديمقراطية شرقي أوروبا . ومن الجلي أن
ستالين خال وعده بالانتخابات الحرة أن تكون بالطراز الروسي ، خاصة أن الجيش
الأحمر ما برح يغزو الدول المعنية . وهذا ما حصل تماماً بالرغم من تقديرات
ستالين الخائبة في معرفة صدق الأميركان لما يضاھونه لوثائقهم القانونية . وعندما
قررت أميركا تجنيد مقاومة للتوسع السوفيتي ، كان مرد الأمر لتخلص ستالين من
الايفاء بوعدہ - كما وعد في يالطا وتفهمها القادة الأميركان وعامة الشعب .

وأجلى رد فعل ستالين لمنشادة روزفلت في ولوج الحرب ضد اليابان المدى
الذي تباينت فيه أحكام روزفلت وستالين عن لعبة الائتلاف . وفي النقاش الذي

برحه تشرتشل - بالرغم من أن بريطانيا العظمى قد رزحت من الضحايا الأول للاعتداء الياباني - لم يصد أيما أمر عن خلاصة وحدة الحلفاء أو تفادي القضايا السياسية كي ييسط الأمر لاستبصارات الشرطة الأربعة . ولم يحسس ستالين بذرة من المنعة عن المجاهرة بخاصة مكاسبه ولما تدور رحى الحرب ، وشاء أن ينقذ ستراتيغيا ، لا عاطفيا . ومبعث التعويض الذي طالب به ستالين ، دونما خجل ، الى أيام القياصرة الروس .

كان لمطالبة ستالين بالشرط الجنوبي من جزيرة ساخالين وجزر كوريل صلة أكيدة ، وأن غامضة ، مع الأمن السوفيتي وتاريخ البلاد ، أما سعيه للحصول على موانئ حرة في الدارين وفي ميناء آرثر وحق في ادارة الخطوط الجوية المنشورية لذي نزعة صريحة لامبريالي قياصرة هذا القرن الاوائل . والأمر الأبهم في قرار روزفلت ما وهبه من هذه الأمور باتفاق سري يسمو الى اعادة الدور المهيمن السابق لروسيا على منشوريا ، الذي فقدته في الحرب الروسية - اليابانية - ولم تكن لتخسره ريثما احتل الشيوعيون الصينيون بكين عام ١٩٤٩ .

لقد تهلل الجميع بالنصر غداة مؤتمر يالطا وأكد روزفلت ، عندما أطلع الكونغرس ، على الاتفاق الذي انتهوا اليه بما يخص الأمم المتحدة من دون اقرار للمستقبل السياسي لأوروبا أو آسيا . وها هي كرة أخرى في هذا الجيل ، يؤوب رئيس أميركي من أوروبا مبشراً بخاتمة التاريخ . وأكد :

" كان على مؤتمر يالطا أن يلفظ أنفاس نظام العمل الفردي ، والأحلاف العازلة ، ومناطق النفوذ ، وتوازنات القوى ، وكل الحيل الدائرة نحواً من

قرون - التي خابت بالفشل دائماً . لقد آثرنا أن نبوأ محلها ، كما اقترحنا ، منظمة عالمية تنضوي تحت لواءها ، نهاية المطاف ، كل دولة تؤثر السلام . وكلي ثقة أن شعب أميركا وكونفرسه سيؤيدان مخاضات هذا المؤتمر كإطلاقة هيكل سلام أبدي " وبعبارة أخرى وهب روزفلت ستالين منطقته نفوذ في شمالي الصين كي يشدد أزره في المشاركة في النظام العالمي الذي يعد مناطق النفوذ عديمة الجدوى .

وعندما أسدل الستار عن مؤتمر يالطا ، كان الاحتفال معقوداً لوحدة حلف الحرب ، حسب ، اذ لم يكن ثمة استبصار غائر للأصداغ التي تتقترح بفعل الزمن القادم . وخيم الهدوء مستتباً وكان " العم جو " نظيراً مرحاً . وعبر هاري هوبكنز ، في معرض تعليقه عم مؤتمر يالطا ، عن قلقه أن ستالين ، المتزن ، ربما يريزح متبعجاً جراء ضغوط المتطرفين في الكرملن :

" لقد برهن الروس سعة عقولهم وعظيم تبصرهم وليس ثمة أدنى شك يعتمل في خاطر الرئيس أو خاطري بأن نحيماً معاً ونمضي معاً بسلام شطر مستقبل أقصى مما يتصوره الجميع . ولي أن أدلي بتفسيري لهذا الأمر - أعتقد أن الكل متحفظ من استبصار المآلات لو طرأ طاريء لستالين - فكلنا على ثقة بفقهه ورشده وحساسيته - ولكن لن نقر أعيننا قط لما يحاك له من وراء كواليس الكرملن " .

أكدت أميركا ، عندما دنت الحرب من نهايتها ، على أهمية العلاقات الخاصة بين الرؤساء ووجود التوافق الأساسي بين الأمم . ووصف روزفلت مبدأه ، في خطابه الافتتاحي الرابع في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٤٥ :-

" السبيل الواحد لتخطي بصددين ، أن تغدو وحيداً " ووصف روزفلت ستالين ، بعد مؤتمر يالطا ، الى الوزارة بأن " ثمة أمر آخر الى جانب ثوريتيه البلشفية ، يدب فيه " . وأعزى هذه السمة لتعليم ستالين المبكر سعياً للكهانة " أحسب أن ثمة أمر و لج طبيعته بمثل ما ينبغي لمهذب مسيحي أن يتصرف " .

ومع ذلك كان ستالين سيد صنعة السياسية الواقعية ، لا مسيحياً مهذباً . وبتقدم زحف جيشه ، كان يفعل ما أخبر به ملفان ديلاس ، القائد الشيوعي ليوغسلافيا :

" ليست الحرب الآن ، كسابقاتها ؛ فمن يظفر بأرض ، يفرض عليها خاصة قانونه الاجتماعي ، وكل امرء بميسوره أن يشدد النظام حيثما تنتهي اليه جيوشه . اذ ليس ثمة خيار آخر " .

كانت قواعد لعبة ستالين جليته ، دراماتيكية ، في المراحل الأواخر للحرب . حث تشرشل ايزنهاور ، في نيسان عام ١٩٤٥ ، على احتلال برلين وبراغ وفيينا قبل ديب الجيوش الروسية لها . لم تأخذ رئاسة الأركان الأميركية هذا الطلب نصب أعينها ، فهو الفرصة الخاتمة لتفقيه حليفهم بريطانيا أن الحاجة للتخطيط العسكري لا تبقرها الحسابات السياسية :

" على المغامرات السياسية والنفسية ، المتمحضة من احتلال برلين قبل الروس ، أن لا تمتطي تبصرنا العسكري الأمر الذي نراه في سحق القوات المسلحة الألمانية وتدميرها شلر ملر " .

كان دحض هيئة الأركان الأميركية لمناشدة تشرشل أمراً من مبادئهم اذ ليس ثمة عقايل لجيوش المانية كبيرة كي يسحقوها أو يدمروها . لقد استشعر رؤساء الأركان برباطة جأش عظيم لموقفهم بحيث تجشم ايزنهاور عناء الأبراق مباشرة الى ستالين ، في ٢٨ آذار عام ١٩٤٥ ، يعلمه بوقف الزحف الروسي على برلين واقترح أن يتلاقى الجيشان على مقربة من درسدن .

وهب أننا أشحنا جانباً طبيعة الأهمية السياسية لأمر كهذا ، نرى من المدهش ، يقيناً ، أن ينيري جنرال ليخاتب زعيم دولة في أيما موضوع فأنى يكون الأمر اذا كان ستالين ، الذي ما دأب على تفويت غنائم سياسية مجانية ؟ رد ستالين ببرقية الى ايزنهاور ، في الأول في نيسان ، أعلمه بالموافقة على طلبه لأنه ، أيضاً ، عد برلين ذات أهمية استراتيجية ثانوية ولن يرسل لاحتلالها الا بضعة من القوات وأيد الاتصال على طول الألب ، المنطقة العامة لدرسدن . واذا درت ناقة النصر حليها استبقهم ستالين كي يفصح أن له ، في أدنى احتمال ، أسبقياتة السياسية . لقد وعد ستالين ايزنهاور فأخلف وعوده لأنه قد أمر القوه الرئيسية الروسية بشن هجوم بري صوب برلين ، ووهب المارشالين ، زوكوف وكديف ، أسبوعين لاضرام الهجوم . لقد تعهد لاييزنهاور أنه لن يطلق هذا الهجوم حتى الشطر الثاني من آيار .

وفي نيسان من عام ١٩٤٥ ، أي بعد غداة ثلاثة أشهر من مؤتمر يالطا ، أصبحت انتهاكات ستالين لاعلان أوروبا الحرة مفضوحة ، خاصة مسألة بولندا فبعث اليه تشرتشل ببرقية حزينة يناشده فيها باسم " صديقي العزيز ستالين " . وأيد تشرتشل اقتراح ستالين على تسريح الأعضاء المناوئين للاتحاد السوفيتي من الحكومة البولندية الجديدة وناشده على ادراج بعض أعضاء الحكومة البولندية في المنفى ، داخل لندن ، ولما يخضعوا لاختبار ستالين . ووقتئذ ، غدا التبرأ من العواطف المناوئة ليس بكاف لستالين لأنه قد أبى الا حكومةً ودية برمتها . ورد ستالين في الخامس من آيار عام ١٩٤٥ :

" لن نقر لنا عين وثمة من سيطرز مستقبل الحكومة البولندية أسمائهم . وهؤلاء ، كما نعتهم أنت ، " لا يناوون الروس جوهرأ " أو أولئك الذين يجب عزهم من تشاطر هذا العمل كما تراهم أنت " متطرفين في عدائهم لروسيا " ، وهذه الخصال لن تطيب خاطري . أنا نصر ، ونظل نصر ، على استقبال أولئك الذين طابت أساريهم وآرائهم من الاتحاد السوفيتي ، ليتشاوروا في صياغة مستقبل الحكومة الروسية أولئك الذين على أهبة صادقة ، أمينة ليتعاونوا مع هذا البلد " .

والصفات " فعال " و " صديق " تنعت أعضاء الحزب الشيوعي البولندي ، وتنحدر من بينهم لتخص حصراً أعضاء الحزب الخانعين تماماً لمشينة موسكو - وبعد أربع سنوات تمت تصفية حتى المستمرين بالحزب الشيوعي ، طيلة حياتهم ، باتهامهم بميل وطنية .

ولكن أئمة خيار استراتيجي عملي ؟ أو فعلت الديمقراطيات ، كل ما تدخر من وسع ، لتهب الواقعيات العسكرية والجغرافية النابضة بالحياة ، ذلك الوقت ؟ وهذه استفهامات مؤلمة لأننا ، لو استرجعنا شريط الأحداث ، نرى أنها مسيرة . فكلما تصدعت الفرجة ، يصعب تصور أية نتيجة خيارية أو برهنتها .

كان أمر استعادة الاتحاد لحدود عام ١٩٤١ محتوماً فالسياسة الغربية الأكثر ديناميكية قد أصابت تحويرات مؤكدة بحيث أن عودة الاستقلال ، في بعض صيغه ، لدول البلطيق ربما ارتبط مع الاتحاد السوفيتي بمعاهدات المساعدة المتبادلة وتواجد القواعد العسكرية السوفيتية . وإذا ما كتب لهذا الأمر وقعا ، سيكون حتماً في الفترة الثانية بين عامي ١٩٤١ و ١٩٤٢ ولما الاتحاد السوفيتي نبوس على شفا الكارثة . كان بديهياً أن يقحم روزفلت صاغة السياسة الروسية على عبء خيارات مشؤومة عندما لم تلج أميركا الحرب بعد وكانت روسيا قد قاب قوسين أو أدنى من شفا السقوط .

وغداة معركة ستالينغراد ، أمست مسألة مستقبل أوروبا الشرقية لا تبعث بالخطر على انهيار روسيا أو انحدار سلامها مع هتلر فكان أئمة مبغى لتوطيد الهيكل السياسي للدول القابعة خلف الحدود الروسية واستتباب حالة لهذه الدول تماثل ما لفنلندا .

فهل يقدم ستالين على عقد معاهدة منفصلة مع هتلر اذا كانت مسألة الديمقراطيات جد ملحة ؟ ان ستالين لن يحدق البتة مثل هذا الخطر بالرغم من محاولة تصويره امكانية ذلك . وئمة حادثان جليان يرجحان حسابات ستالين في

اتفاق منفصل . يعود أولهما الى الأيام البواكر للحرب حيث بلغ الرعب الزبى ، ويقال أن ستالين ومولوتوف وكاكانوفيش قد سألوا السفير البلغاري للتداول مع هتلر بإمكانية تسوية مسألة دول البلطيق ، وبيساراييا وأجزاء من بيلوروسيا والأوكرين - التي هي في حقيقتها حدود روسيا لعام ١٩٣٨ - ولكن السفير المزعوم ، أبى بث الرسالة الى هتلر . ويقيناً أن هتلر سيدحض مثل هذا الغزو ولماً تشق جيوشه طريقها نحو موسكو وكييف ولينينغراد ، فهي قد تخطت ما اقترحه " عرض السلام " - لو كان الأمر حقيقة . صبا النازيون الى اخلاء سكان الاتحاد السوفيتي حتى الخط الكائن بين أرشأنجيل وآستراخان ، القاصية كثيراً عن موسكو .

ويكتنف الابهام الكبير الحدث الثاني الذي حصل أيلول عام ١٩٤٣ ، غداة هجوم ستالينغراد بثمانية أشهر ، وبعد معركة الكرستك بشهرين ، التي أتت على أعظم القدرة الهجومية الألمانية . قص ريبنتروب حكاية غريبة على هتلر ، وقال له أن نائب وزير الخارجية الروسي ، السفير في برلين سابقاً ، في زيارة الى ستوكهولم . رأى ريبنتروف في ذلك فرصة لعقد محادثات استطلاعية عن معاهدة السلام المنفصلة الخاصة بحدود عام ١٩٤١ . ويقيناً أن في هذا الأمر ، تقريباً ، تفكير متبصر ، لا سيما أن الجيوش الروسية ما برحت تدنو من حدود على ١٩٤١ ، وفي جهتها . دحض هتلر هذه الفرصة وأجز وزير خارجيته :

" أنت تعرف ، ياريبنتروب ، أنني لو عقدت اتفاقاً مع روسيا اليوم ، سأهاجمها غداً - انني حقيقة ، مغلوب على أمري " . وأسرى هتلر الى غوبلز ، في الأمر ذاته بأن الوقت ليس " أهلاً تماماً " . لأن نصراً عسكرياً حاسماً

سيستبق المفاوضات . لم يني هتلر ، حتى عندما بلغ عام ١٩٤٤ عتيه ، مؤمناً بغزو روسيا ، غداة ما يرد الجبهة الثانية على أعقابها " .

والأسمى من كل ذلك أن السلام المنفصل ، حتى على امتداد حدود عام ١٩٤١ ، لن يدر نفعاً الى ستالين أو هتلر . سينقل هذا الأمر ستالين بازاء المانيا المتسراس وثمة احتمال أن الديمقراطيات ، في صراع آخر ، ستطلق شريكها الغادر . وسيحسب هتلر ذلك زحفاً لجيوش الروس شطر المانيا دونما ضمان أنهم لن يضرموا فتيل حرب في أول فرصة .

أعتور مفهوم روزفلت عن الشرطه الأربعة بالعقبة ذاتها التي أدركت تفقه ولسون الأشمل عن الأمن الجماعي : لن يتفقه الشرطه الأربعة مراميهم العالمية بالسييل ذاته . وترجم ستالين ، التبلور المشوه للجنون والفكر الشيوعي والامبريالية الروسية ، فكرة الشرطه الأربعة المعززة شطراً من سلام العالم على أساس القيم المشتركة بأنه فرصه روسية أو شرك رأسمالي . وأدرك أن بريطانيا العظمى ، بكيانها وحدها ، لن تسمو الى الكفه المقابلة للاتحاد السوفيتي وهذا الأمر من شأنه أن يخوي هوة شاسعة قبالة الاتحاد السوفيتي أو يأزف بمواجهة ثانية مع الولايات المتحدة (وهذا ما أرتأى ستالين أن يبغيه في اعتباراته المرحجة ، سيما أنه بلشفي من الجيل الأول) . وبازاء كل احتمال ، تصرف ستالين بأسلوب جلي : سيقذف بالقوة الروسية غرباً ، ما وسعته قدرته سييلاً ، لكي يصيب غنائمه ويتبوا أجود مواقع الاتفاق على الحسم الدبلوماسي القادم .

لم تكن أميركا ، لهذه العله ، على أهبة الاستعداد لاستقبال مخاضات فكرة الشرطه ، التي ألهمها رئيسها . واذا ما قدر لها أن تعمل ، كتب عليها التدخل اينما تهدد الأمن . ومع ذلك لم يسر روزفلت الى حلفاءه أن القوات الأميركية ومواردها لن تتوذب لاستبواب أمن أوروبا ، أو أن تتجشم بريطانيا روسيا مهمة اقامة السلام . أخير رفاقه في مؤتمر يالطا أن الجيوش الأميركية لن تمكث أكثر من سنتين في عملية الاحتلال .

واذا كان هذا ضرباً من الحقيقة ، سيمسك الاتحاد السوفيتي بهيمنة أوروبا ، خلفاً بريطانيا العظمى في فخ لاحول لها عليه ولا قوة . فهي ، من جهة ، ما أمست قادرة بالدرجة التي تكفي لتحافظ ، بذاتها ، على توازن القوى قبالة الاتحاد السوفيتي . ومن ناحية أخرى ستواجه ، بشكل مرجح ، معارضات أميركية تقليدية مهما كانت مبادرتها . فمثلاً ذكرت صحيفة النيويورك تايمز ، في كانون الثاني عام ١٩٤٥ ، اتصالاً سرياً بين روزفلت وتشرشل حول مسعى بريطانيا لاقامة حكومة غير شيوعية في اليونان . وطبقاً للتقرير ، أوضح روزفلت المسألة تماماً بأن الشعب الأميركي لا يطيب له كثيراً التعاون بين أميركا وبريطانيا في فترة ما بعد الحرب ، وقال : " تفقه الانكليز ، بالقوة والسلطة ، أن الطباع ستغير كحال طقس بريطانيا ، لو أطلع الأميركي كان على فكرة هذه الحرب كصراع آخر بين الامبرياليات المتناحرة " .

ولكن اذا أمسكت أميركا عن مدافعة أوروبا ، ونعتت محاولات بريطانيا الفردية بالامبريالية ، ستفضي فكرة الشرطة الأربعة الى الصدع ذاته الذي حل بمفهوم الأمن الجماعي في ثلاثينيات هذا القرن . وريثما يتغير الفكر الأميركي ،

ستعذر مقاومة التوسع الروسي . ففي الوقت الذي أمسكت أميركا بخناق هذا الخطر ودخلت الشجار كرة أخرى ، كان المآل ذاته : مناطق النفوذ التي جاهدت أميركا ، أشد الجهاد ، لتحول دونها أبان الحرب ، بالرغم من أنها على خط أقل تمايزاً . وعادت أميركا الى أوروبا وآبت اليابان والمانيا لكي يساهما في بناء التوازن كرة أخرى بينما سلخ الاتحاد السوفيتي حمساً وأربعين سنة من التوتر والاشباع الاستراتيجي فأفضى ذلك الى انهياره الأخير .

شكلت آسيا معضلة عويصة أخرى . لقد أدرج روزفلت الصين ضمن الشرطة الأربعة لأنها ، شطراً ، تتسم باللطف وستتصب ثقباً آسيوياً لطرازه العالمي ، في الشطر الآخر . ومع ذلك كانت أضعف قدرة من بريطانيا العظمى في تحشم المهمة التي أناطها روزفلت . كانت الصين بانتهاء الحرب ، بلداً متخلفاً نتيجة لرزايا الحرب الأهلية فأنى لها ، اذن ، أن تمتحن شرطية عالمية ؟ عندما طرح روزفلت فكرة الشرطة الأربعة في قمة طهران ، أثار ستالين سؤالاً معقولاً عن الصدى الأوروبي اذا ما حاولت الصين حسم نزاعاتها . وأضاف أنه يراها غير أهلاً الى الدرجة التي تتبوأ فيها دوراً عالمياً واقترح أن يحل محلها تكوين للجان اقليمية كي تقيم السلام . دحض روزفلت هذا الاقتراح لأنه يجنح صوب مناطق النفوذ ، وعلى السلام أن يسان بأساس عالمي والا لن يكون بتاتاً .

واذ بانت الغموضات الحائطة بروزفلت ، يبقى التساؤل عن أية طريقة من شأنها قيادة تأييد الشعب الأميركي ، فالأميركان ما فتئوا ، على الدوام ، يؤمنون أن نظاماً يستند للرفض الواضح للمباديء الديمقراطية قد يقلب المسعى عاليه سافله

أكثر من تفقهم حلول السلام السابقة - لم تفلح أي منها ، واقعاً ، أما دون توازن أو دامت أيما ربح من الزمان بلا تصويت أخلاقي .

برهن تحليل تشرشل الجيوسياسي دقة أعظم من خاصة روزفلت .
فأكثرت روزفلت على ابصار هذا العالم بصيغ جيوسياسية كان الطرف النقيض للمثالية ذاتها التي قذفت بأميركا الى الحرب وقدرتها على حماية قضية الحرية . فلو طرق روزفلت ما رآه تشرشل ، لأحسن من حال أميركا المفاوض ولكن ذلك قد ينحر قدرتها على مواجهة الحرب الباردة التي تلوح قادمة .

كان تخطي روزفلت للحد المعهود له شرطاً لمبادرات جلييلة تعيد بها أميركا التوازن العالمي - بالرغم من أن الولايات المتحدة قد نفت في الوقت حقيقة هذا الأمر . كان تفقه روزفلت عن عالم ما بعد الحرب فارط التفاؤل ، ولكننا اذا تصفحنا السفر الأميركي نرى هذا الموقف صورة لمرحلة هامة تعوزها أميركا للتحول اذا ما شاءت الاطاحة بالأزمة القادمة . لقد جرجر روزفلت مجتمعه ، في نهاية المطاف ، الى أهول أزمتين من تاريخه ويقيناً أنه ما فليح لهاتين الرزيتين لوما تشبعه المتضخم بفكرة الماشاة التاريخية .

وأسدل ستار الحرب بصدع سياسي ، لأنه أمر محتوم . لقد استحال توازن القوى اشلاءً وبقيت معاهدة السلام الشاملة حائرة فتشطر العالم الى معسكرات ايدولوجية ستستحيل في فترة ما بعد الحرب الى صراع مرير واسع لتحقيق التسوية التي تردد القادة لأمرها قبيل اختتام الحرب .

المحتويات الكتاب

٥	مقدمة الترجمة
١١	الفصل الأول : النظام العالمي الجديد
٣٠	الفصل الثاني : ثيودور روزفلت أم وودروولسون
	الفصل الثالث : من الشمولية الى التوازن :
٧٠	رشليو ، ولیم أورانج ويت
	الفصل الرابع : اتفاق أوروبا :
١٠٣	بريطانيا العظمى ، النمسا ، وروسيا
١٤٠	الفصل الخامس : الثوريان : نابليون الثالث وبسمارك
١٩٦	الفصل السادس : السياسة الواقعية تنقلب على نفسها
	الفصل السابع : ماكنة القيامة السياسية :
٢٤٦	الدبلوماسية الأوروبية قبيل الحرب العالمية الأولى
٣٠٢	الفصل الثامن : طريق الدوامه : ماكنة القيامة العسكرية
	الفصل التاسع : وجه الدبلوماسية الجديد :
٣٢٩	ولسون ومعاهدة فرساي
٣٧٤	الفصل العاشر : مأزق المنتصرين
٤٠٥	الفصل الحادي عشر : سترسمان وظهور المقيهورين كرة أخرى
٤٤٠	الفصل الثاني عشر : تبديد الأوهام : هتلر وتخطيط فرساي
٤٨٨	الفصل الثالث عشر : مزاد ستالين
٥١٧	الفصل الرابع عشر : الميثاق النازي - السوفيتي

الفصل الخامس عشر : أميركا تلج الساحة كرة أخرى :

٥٣٤

فرانكلين ديلانو روزفلت

الفصل السادس عشر : ثلاثة مداخل الى السلام :

٥٧٠

روزفلت ، ستالين ، وتشيرشل في الحرب العالمية الثانية .

٦١٤

محتويات الكتاب

هناك كيسبج الدبلوماسية

من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة

هذا الكتاب الذي وضعه شخص له في السياسة طويل باع ومبدأ لا يخفى على القاص والداني يتصفح الدبلوماسية من افقها الواسع بدءاً من الشمولية فالتوازن . . . مصلحة الدولة . . . فالنظام العالمي الجديد . لقد صور كاتبه، اروع الصورة، تاريخ اوربا السياسي والدبلوماسي، وتاريخ العالم بمثل ما يرى في الموشور من تعداد الالوان فكان ناقداً طوراً، ومحللاً طوراً، ومستعرضاً الاحداث بكل دواخلها وبواعثها وما يحكى وراء كواليس في الطور الثالث.

يصدر الجزء الثاني من هذا الكتاب وعنوانه:

الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا

ونشير ان الجزء الثاني من هذا الكتاب وعنوانه الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا سيصدر عن الاهلية للنشر والتوزيع قريباً.

الاهلية
للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد
خلف مطعم القدس / ص.ب ٧٧٧٢ - هاتف ٦٣٨٦٨٨
فاكس ٦٥٧٤٤٥ • منشوراتنا في العام ١٩٩٥ م
• الغلاف: زهير أبو شايب